

- ٢ (كتاب اليدوع)
- ٢ (أبواب مايجوز بيعه وما لايجوز)
- ٢ باب مايجوز في بيع النجاسة وآلة المعصية وما لا يقع فيه
- ٥ باب النهي عن بيع فضل الماء
- ٦ باب النهي عن غش عيب الفحل
- ٧ باب النهي عن بيع الغرر
- ١١ باب النهي عن الاستئنا في البيع الآن يكون معلوما
- ١٢ باب بيعتين في بيعة
- ١٣ باب النهي عن بيع العربون
- ١٤ باب تحريم بيع العاصي من يخذله خيرا وكل بيع أعان على معصية •
- ١٥ باب النهي عن بيع ما لا يملكه اخصى فيشتره ويسلمه
- ١٦ باب من باع ساعة من رجل ثم من آخر
- ١٦ باب النهي عن بيع الدين بالدين وجواز بائع من هو عليه
- ١٨ باب نهى المشتري عن بيع ما اشتراه قبل قبضه
- ٢١ باب النهي عن بيع الطاهام حتى يجري فيه الصاعان
- ٢٢ باب ما جاء في التفریق بين ثوبين المحارم
- ٢٤ باب النهي أن يبيع حاضر لباد
- ٢٦ باب النهي عن النجش
- ٢٦ باب النهي عن تلقى الركان
- ٢٨ باب النهي عن بيع الرجل على بيع أخيه ومعه لافي الزائدة
- ٣٠ باب البيع بغير اسماد
- ٣٢ (أبواب بيع الاصول والثمار)
- ٣٢ باب من باع نخلا مؤبرا
- ٣٣ باب النهي عن بيع الثمر قبل بدو صلاحه
- ٣٨ باب الثمرة المشتراة بطلقها بائعها
- ٣٩ (أبواب الشروط في البيع)
- ٣٩ باب اشتراط منقعة المبيع وما في معناها
- ٤٠ باب النهي عن جمع شرطين من ذلك
- ٤١ باب من اشترى عبدا بشرط أن يعتقه
- ٤١ باب أن من شرط الولاء أو شرط ما فاسد الغاوصح العقد

- ٤٣ باب شرط السلامة من الغبن
- ٤٥ باب اثبات خيار المجلس
- ٥٠ (أبواب الربا)
- ٥٠ باب التشديد فيه
- ٥١ باب مايجوز فيه الربا
- ٥٧ باب في أن الجهل بالقساوى كالعلم بالتفاضل
- ٥٨ باب من باع ذهابا وغيره بذهب
- ٥٩ باب مرد الكيل والوزن
- ٦٠ باب النهي عن بيع كل رطب من حب أو قمر يابس
- ٦١ باب الرخصة في بيع العرايا
- ٦٥ باب بيع العلم بالحيوان
- ٦٥ باب جواز التفاضل والنسيئة في غير المكيل والوزن
- ٦٨ باب أن من باع ساعة بنسيئة لا يشترط أن يبيعها
- ٦٨ باب ما جاء في بيع العينة
- ٧١ باب ما جاء في الشبهات
- ٧٥ (أبواب أحكام العيوب)
- ٧٥ باب وجوب تبين العيب
- ٧٦ باب أن الكسب الحادث لا يمنع الرد بالعيب
- ٧٧ باب ما جاء في المرأة
- ٨٤ باب النهي عن التبعير •
- ٨٥ باب ما جاء في الاحتكار
- ٨٨ باب النهي عن كسر سكة المدين الامن يابس
- ٨٩ باب ما جاء في اختلاف المتبايعين
- ٩٢ (كتاب السلم)
- ٩٦ (كتاب القرض)
- ٩٦ باب فضيلته
- ٩٧ باب استقرار الحيوان والقضاء من الجفس فيه وفي غيره
- ٩٨ باب جواز الزيادة عند الوفاء والنهي عنها قبله
- ١٠٠ (كتاب الرهن)
- ١٠٤ (كتاب الحوالة والضمان)
- ١٠٤ باب وجوب قبول الحوالة على الملى

- ١٠٥ باب ضمان دين الميت المتأني
١٠٨ باب في ان المضمون عنه انما يبرأ بآداء الضامن لا بمجرد ضمانه
١٠٨ باب في ان ضمان ذك المبيع على البائع اذا خرج مستحقا
١٠٩ (كتاب التفتيس)
١٠٩ باب من لا زمة الى مو اطلاق المعسر
١١١ باب من وجد سعة باعها من رجل عنده وقد أفلس
١١٤ باب الحجر على المدين ويبيع ماله في قضاء دينه
١١٥ باب الحجر على المبذر
١١٨ باب علامات البلوغ
١٢١ باب ما يحل لولي اليتيم من ماله بشرط العمل والحاجة
١٢٢ باب مخالطة الولي اليتيم في الطعام والشراب
١٢٣ (كتاب الصلح وأحكام الجوار)
١٢٣ باب ما يوزن الصلح عن المعلوم والمجهول والتفصيل منما
١٢٥ باب الصلح عن دم العمد بأكتر من الدية وأقل
١٢٦ باب ما يباح في وضع الشئ في جدار الجار وان كره
١٢٧ باب في الطريق اذا اختلفت اوقافه كم يجعل
١٢٥ باب اخراج ميازيب المطر الى الشوارع
١٢٦ (كتاب الشركة والمضاربة)
١٤٠ (كتاب الوكالة)
١٤٠ باب ما يجوز التوكيل فيه من العقود والامانة وقبض الزكوات واقامة الحدود وغير ذلك
١٤٣ باب من وكل في شراء شئ فاشترى بالثمن أكثر منه وأصرف في الزيادة
١٤٤ باب من وكل في التصديق بالهبة فهدى الى ولد الموكل
١٤٥ (كتاب المساقاة والمزارعة)
١٤٨ باب فساد العقد اذا شرط أحدهما لنفسه التبن أو بقعة بعين أو نحوه
١٥٥ (أبواب الاجارة)
١٥٥ باب ما يجوز الاستئجار عليه من النفع المباح
١٥٩ باب ما يباح في كسب الخمام
١٦٢ باب ما يباح في الاجرة على القرب
١٦٩ باب النهي أن يكون النفع والاجر مجهولاً وجواز استئجار الاجير بتمامه وكسوته

- ١٧٠ باب الاستئجار على العمل مياومة أو مشاهرة أو معاومة أو معاودة
١٧١ باب ما يكره في عقد الاجارة بلفظ البيع
١٧١ باب الاجير على عمل متى يستحق الاجرة وحكم سرية عمله
١٧٣ (كتاب الوديعة والغارية)
١٨٠ (كتاب احياء الموات)
١٨١ باب النهي عن منع فضل الماء
١٨٣ باب للغاس شركا في ثلاث وشرب الارض العليا قبل السدلى اذا قل الماء أو اختلفت اوقافه
١٨٦ باب الحق لدواب بيت المال
١٨٨ باب ما يباح في اقتطاع المعادن
١٩١ باب اقتطاع الاراضي
١٩٢ باب الجلولس في الطرقات المتسمة بالبيع وغيره
١٩٥ باب من وجد دابة قد سبها اهلها رغبة عنها
١٩٦ (كتاب الغصب والتمسكات)
١٩٦ باب النهي عن جده وهزله
١٩٧ باب اثبات غصب العقار
١٩٩ باب ثلاث زرع الغاصب تنتقته وقلع غرسه
٢٠٢ باب ما يباح في غصب شاة فذبحها وشواها أو طبخها
٢٠٣ باب ما يباح في ضمان المثل فيجنسه
٢٠٥ باب جناية البهيمة
٢٠٧ باب دفع الصائل وان أدى الى قتله وان المصول عليه يقتل شهيدا
٢٠٩ باب في ان الدفع لا يلزم المصول عليه ولا يلزم الفير مع القدرة
٢١٢ باب ما يباح في كسر أو إتلاف الثمر
٢١٣ (كتاب الشفعة)
٢٢٠ (كتاب القطة)
٢٣٠ (كتاب الهبة والهدية)
٢٣٦ باب ما يباح في قبول هدايا الكفار والاهداء لهم
٢٤٠ باب الثواب على الهدية والهبة
٢٤١ باب التعديل بين الاولاد في العطية والنهي ان يرجع أحدهم في عطية الآخر
٢٤٩ باب ما يباح في أخذ الوالد من مال ولده
٢٥٠ باب في العمري والرقي

- ٢٥٣ باب ما جاء في تصرف المرأة في مالها أو مال زوجها
 ٢٥٨ باب ما جاء في تبرع العبد
 ٢٦٠ (كتاب الوقف)
 ٢٦٥ باب وقف المشاع والمنقول
 ٢٦٧ باب من وقف أو تصدق على أقربائه أو وصى لهم من يدخل فيه
 ٢٧٢ باب أن الوقف على الوليد يدخل فيه ولد الولد بالقرينة لا بالأطلاق
 ٢٧٤ باب ما يصنع بتنازل مال الكعبة
 ٢٧٦ (كتاب الوصايا)
 ٢٨٢ باب ما جاء في كراهة تجاوز الثلث والإبراء للأولاد
 ٢٨٨ باب في أن تبرعات المريد من الثلث
 ٢٩٠ باب وصية المربي إذا أسلم وورثته هل يجب تنفيذها
 ٢٩١ باب الإبراء بما يدخل النيابة من خلافة وعنفقة ومحاكمة في ذنب وغيره
 ٢٩٢ باب وصية من لا يربى مثله
 ٣٠١ باب أن ولي الميت يتقضى دينه إذا علم صحته
 ٣٠٣ (كتاب الفرائض)
 ٣٠٥ باب البداءة بقوى القروض وإعطاء العسبة ما بقي
 ٣٠٨ باب سقوط ولد الأب بالاختصاص من الأبوين
 ٣٠٩ باب الأخوات مع البنات عسبة
 ٣١٠ باب ما جاء في ميراث الجدة والجدة
 ٣١٤ باب ما جاء في ذوى الأرحام والمولى من أسلم على يدي رجل وغير ذلك
 ٣١٩ باب ميراث ابن الملائنة والزانية منهم ما ميراثهم آمنه وانقطاعه من الأب
 ٣٢١ باب ميراث الجهل
 ٣٢٢ باب الميراث بالولاء
 ٣٢٥ باب التمسى عن بيع الولاء وهبته وما جاء في السائبة
 ٣٢٧ باب الولاء هل يورث أو يورث به
 ٣٢٩ باب ميراث المعتق بعينه
 ٣٣١ باب امتناع الارث باختلاف الدين وحكم من أسلم على ميراث قبل أن يتسلم
 ٣٣٤ باب أن القاتل لا يرث وأن ذية المقتول لجميع ورثته من زوجة وغيره
 ٣٣٧ باب في أن الأنبياء لا يورثون
 ٣٤١ (كتاب العتق)
 ٣٤١ باب الحث عليه
 ٣٤٦ باب من اعتق عبدا أو شرط عليه شفعة

- ٢٤٧ باب ما جاء في من ملك ذراعا محرما
 ٢٥٠ باب أن من مثل بعده عتق عليه
 ٢٥٤ باب من اعتق شركا له في عبد
 ٢٦١ باب التذبير
 ٢٦٥ باب المكاتب
 ٢٧٢ باب ما جاء في أم الولد

• (عت) •

• (فهرسة الجزء الخامس من عون الباري) •

صفحة

باب فضل ليلة القدر	٢
أبواب الاعتكاف في المساجد كلها	١١
(كتاب البيوع)	٢١
(كتاب السلم)	١٠٥
(كتاب الشفعة)	١٠٨
(كتاب الاجازة)	١١١
(كتاب المحاولات)	١٢٠
(كتاب الوكالة)	١٢٦
ما جاء في الحرث والمزارعة	١٣٤
(كتاب الشرب)	١٤٩
(كتاب الاستقراض والمخبر والتقليص)	١٦٢
(كتاب في المصومات)	١٦٨
(كتاب في اللقطة)	١٧١
(كتاب المظالم)	١٧٥
في الشفعة في الطعام والتمرد والعروض	١٨٩
(كتاب الرهن)	١٩٧
(كتاب في العتق وفضله)	٢٠٢
(كتاب في المكاتب)	٢١١
(كتاب الهبة وفضاها والتمرد بغير علمها)	٢١٢
فضل المنجى	٢٣١
(كتاب الشهادات)	٢٣٢
حديث الافك	٢٣٨
(كتاب الصلح)	٢٥٢
(كتاب الشروط)	٢٥٥
(كتاب الوصايا)	٢٧٨
فضل الجهاد والسير	٢٨٩
المودعة في وصية من	٢٩٦

• (تمت) •

(املاح ما وقع من الغلط في الجزء الخامس من كتاب نيل الاوطار)

شرح منتقى الاخبار

صحيفة	سطر	خطا	صواب
١١	٢٣	زيادة لا	زيادة الا
٢٦	•	رويه	رواية
٤٤	٢٨	نفا	نفا
٧٢	١٢	عز	غير
٩٨	٤	حنيفة	حنيفة
١١٥	١٩	يغفل	يغفل
١٥٥	٢٢	بغيرها	بغيرها
١٦٢	١٩	وبهضم قال	وبهضمهم الحافظ
١٦٨	•	بالجمل	بالجمل
١٧٥	١٠	توقيتهم	توقيتهم
١٨١	١٢	الفرق	الفرق
٢٠٠	•	غم	غم
٢٠٢	١٢	بغيرها	بغيرها
٢٠٧	٢٤	قتادة	قتادة
٢١٠	١٤	عند الله	عند الله
٢١٧	١٠	الشفة	الشفة
٢١٩	١	درهم	درهم
٢٢٢	١٥	درف	درف
٢٢٦	١٨	الملتقط	الملتقط
٢٢٧	٢٥	اكها	اكها
٢٢٣	١٩	انبت	انبت
•	٢٢	يطارقه	يطارقه
٢٤١	١٥	فاني	فاني
٢٦١	٢٢	يكونهم	يكون المراد بهم
٢٧٩	٩	بعث	بعث
٢٨١	•	لوارث	لوارث
٢٩٢	٢٠	تعني	تعني
٢٩٤	٤	ارفعوني	ارفعوني
•	٩	احد	احد
٢٩٨	١٧	نائب	نائب

صحيفة	سطر	خطا	صواب
٢٩٩	٢٠	عم	عم
٣٠٠	١٥	بخار	بخار
٣٠٤	١٠	الدراي	الدراي
٣١٠	٨	انكر	انكر
٣١١	١٨	قتادة	قتادة
٣١٧	•	لاوارث	لاوارث
٣١٨	٣	اني	اني
٣٢٧	٨	رجع	رجع
٣٣١	١٥	شيا	شيا
٣٣٢	٧	نصاروا	نصاروا
٣٣٦	١٢	غرمه	غرمه
٣٥١	٧	قال	قال
٣٦٤	١٢	اخبارا	اخبارا
٣٧٤	•	بالقبضة	بالقبضة
٣٧٦	١	الحا كم	الحا كم

(تم بحمد الله وعونه وحسن توقيته)

(اصلاح ما وقع من الفاظ في طبع الجزء الخامس من معون الباري)

صفحة	سطر	خطا	صواب
٢	٩	الوسط	الوسط منه
٨	٢٠	امار اسل	اماراتها ان
١٢	٣	ن شرع	من شرع
١٤	٢٥	جذر	جدار
-	٢٦	قصيرا	قصيرا
١٥	١	بلغت	بلغ
-	-	-	-
٢١	٢	بجزئة	بجزئة
٢٢	٤	اتخذ	اتخذ
٢٨	٢	السب	السبب
٢٩	١٠	اشبه	الشبه
٤٢	٢٥	لمعانة	المعانة
٤٤	٢٤	انساها	انساها
٤٧	١	اقاد المافظ الشوكاني انتهى	
-	-	في نيل الاوطار	
٤٨	-	ينال ابداء	ينهار ابداء
-	٢	بلاماء	بلاماء وليماء
-	-	فهو هيمان وهي هيماء	
٥٢	١٣	بناعه	ابتاعه
٥٥	٧	فدق	فبقي
٥٦	٢٠	للاخر	للاخر
٥٧	١٣	الحديث	حديث
-	٢٢	انما استشكات	انه استشكل
٥٩	١	أى	X
-	١٦	ليرد	لم يرد
-	٢٦	بغناه	بقتاه
٦١	٢	والعضاة	وقد ير المعاة
-	١٧	جافيا	جاف
٦٣	٨	زيد	قيدا
-	٢٦	مال	طال
٦٥	٢٢	لم	سلم

صفحة	سطر	خطا	صواب
٦٥	٢٥	البطلان	البطلان
٧١	٢٢	لنها	لبنها
٧٦	١٢	عال	غال
٨١	٤	لا يقول	لا يقول لهذا الغالب يقول
٨٢	٢٠	لاربا	لاربا أي الربا
٩٤	٢١	وسان المطلقة	X
٩٩	٥	نبيب	نبينا
١٠١	٢	قال الشوكاني في قوله	X
-	-	النجاسة	
١٠٧	-	وكان في قوله الاغلب	X
١٠٩	٢	دراهم	دراهم
-	٢٤	عطى	أعطى
١١٥	٥	علي	X
-	٢٦	والاصبق	والالاصق
١١٢	٤	قالوا لك	قالوا له
-	٢٦	تركوا	مثل الذين تركوا
١١٥	٢٢	الامر	التمس
١٢٠	٢	طينا	طينا
١٢٢	٥	الحديث	الحديث
١٢٦	٢٤	مزروعا	أي مزروعا
١٢٧	٥	اتخاذها	اتخاذها
١٢٩	٢٥	واصح	والاصح
١٤١	١	وأبكر	وأوبكر
١٤٢	٥	وبقي	وذكر في
-	٧	الانصارى	الانصار
١٤٤	٢٤	غريتها	غريتها
١٤٥	٢	نص	مقالة نص
١٤٧	١٠	كالبيع	كالبيع و
١٤٨	٢٢	خديج	خديج
١٤٩	٢٨	الاستماع	الاستماع

صواب	خطا	سطر	صفحة
ومسلم	ومسلم	٢١	١٥٢
لنظنه	نظنه	٣٥	-
الموات	الموت	٣٦	-
أورفت	أى رفت	-	١٥٧
من غير قصد من صاحبها X	من غير قصد من صاحبها	٣	١٥٨
اسانه	اسانه	٣٣	-
والثالث انه	والثالث	١٥	١٦٢
وهى النقي	النقي	٣٢	١٧١
اقر	اقر	٢١	١٧٤
الاقرار	الاسرار	٣	١٧٦
باب الاكراه	الاكراه	٢	١٧٧
الاله	الرجال	١١	١٨١
البصر	البصير	٣٧	١٨٥
منذ التومنى	فى التومنى	٢	١٨٧
من ذكر العام بعد الخاص	من الخاص بعد العام	١	١٩٢
ما بعدها	ما بعدها	١٣	١٩٥
الذكاة	الذكاة	٣٥	-
المثل بهم وال	المثل بهم ال	-	-
واجبة على المرتين فالمرتين	واجبة للمرتين	٣٢	١٩٨
غنة	غنة	-	٢٠٩
بنقته	بنقته	٣٦	٢٠٠
الرهن اذ هو	الراهن	٢٠	٢٠١
يتاشدك	يتاشدك	١	٢١٧
الاسنوى	لاسنوى	٣٢	٢٢٠
ومحل	محل	٣٤	٢٢٦
الاولى ان	ان الاولى	٢٩	٢٢٤
شهودا	شهودا	٣٤	٢٢٣
وعقوب	وعوق	١٥	٢٢٦
وانما الخلاف	وانما الخلاف	٣٢	-
من ذكر الخاص	من الخاص	٤	٢٢٧
كرهية	كرهية	٢٧	-
انتقمتها	انتقمتها	٣٧	٢٤٣

صواب	خطا	سطر	صفحة
اننى	اننى	١	٢٤٩
صحيحهما	صحيحهما	٤	٢٥٠
اراد الخلف	اراد الخلف	٣٦	-
قال والله	قال	٢٨	٢٥٥
الهاء	اله	-	٢٥٨
اذا هم	اداهم	٣٠	٢٥٩
غبار	عبارة	-	-
وزاد	وزا	٣٤	٢٦١
سره	سره	١	٢٦٢
ابن	راين	-	٢٧٨
فيها	غبار	-	٢٨٦
في اليد ثم بالمال	في اليد	٢٠	٢٨٩
حاصر	حاصر	٣٢	٢٩٢
والواصل الى قوله الدرجات X	والواصل الى قوله الدرجات	٦	٢٩٦
مخاطبا لها	مخاطبا	-	٢٩٨
X	لها	٧	-
وان	وبان	٣٢	-
للصيانة	لصيانة	٣٥	-
احدا الا	احدا	٣٤	٣٠٠
كان في	كان في	٣١	٣٠٢
النوح	الروح	٣٢	-
X	ان العمل الصالح	١٠	٣٠٤
يفعل	فعل	٣٦	-
X	قال ونيل الى قوله فنجبا	٢	٣٠٥
ان	ن	٣٥	٣٠٧
الجواد	الجواء	٦	٣١٢
بغير	بغير	٣٢	-
وانه لا بأس	انه لا بأس	٣٧	٣١٧
وصم ما اقرا به	واقرا به	٣١	٣٢١
ايده حارس	حارس	٣٥	٣٢٤
X	كله	٨	٣٢٦
رباط يوم	رباط	٣٧	-

صفحة	سطر	خطا	صواب
٢٢٦	٢٢	يوم	X
٢٢٩	٢٦	القميص	قميص
٢٣٤	٢٣	يزيد بن معاوية	يزيد بن معاوية
٢٣٥	١٨	كان قبل	كان
٢٣٦	٢٢	ملازمها	بلازمها
٢٣٨	٣٠	نظرات	كنزات
٢٤٢	٤	الوالد	الوالد
٢٤٣	٢١	وقال الكرماني الى قوله كذلك	X
٢٥٠	٢٧	طلق	فلق
٢٥٧	٢٨	نفا	نفا
-	٢١	الميم	الماء
٢٥٨	-	مكة	مكة منها
٢٦١	٢٠	اذل	اذ
٢٧٢	٧	عجر	عجر
٢٧٣	٢٢	الجبل	الجبل
-	٢٧	به وكسرى	به ورجل كسرى
٢٧٩	٦	يكون	ان يكون

(تم بحمد الله وعونه)

الجزء الخامس من نيل الاوطار من أسرار منتقى
الاخبار لآمام المحققين شيخ الاسلام
والسلفين محمد بن علي الشوكاني
تبعه الله به القاصي
والداني

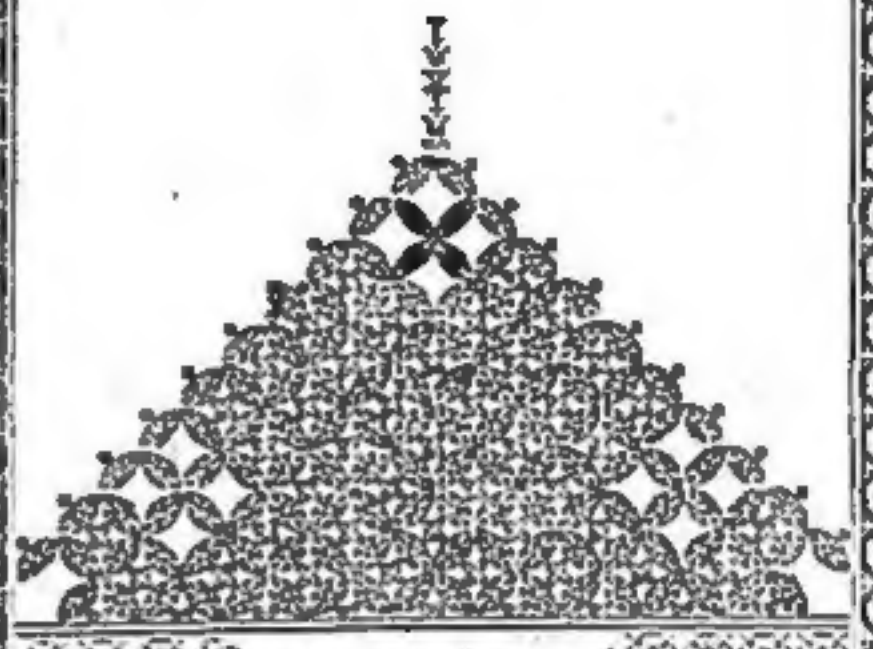
٢

وبهامته كتاب عون الباري على أدلة البخاري للسيد الامام العلامة الميرزا
من الله تعالى أبي الطيب مسدي بن حسن بن علي الحسيني القنوجي البخاري فصح الله
تعالى في مدته وهو شرح كتاب التبريد المصريح لاماديت الجامع الصحيح للعلامة
شهاب الدين أبي العباس الشيخ أحمد الترمذي الزيدي توفاه الله تعالى برحمته
واسكنه فسيح جنته

Silwan University
K. H. Hasan Ali Nadwi
Y.
Fak.

• (بسم الله الرحمن الرحيم)
 (باب فضل ليلة القدر)

يقع القادر والقدور
 حيث يذل له نظم قدرها أي
 ذات القدر العظيم لنزول القرآن
 فيها ووصفها بأنها خير من ألف
 شهر أو ما يصلح للعبادة
 من التدرج بسبع أولان الاشياء
 تقدر فيها وتفضي اقوله تعالى
 فيم يذوق كل أمر حكيم وتقدر
 الله تعالى سابق فهي ليلة انظار
 الله تعالى ذلك التقدير لا لا
 ويجوز فتح الدال على أنه مصدر
 قدر الله الشيء قدر او قدره
 ككلامه والنهر وقال سهل بن
 عبد الله لان الله بقدر الرحمة فيها
 على عباده المؤمنين وعن الخليل
 ابن أحمد لان الارض تضيق فيها
 على الملازمة من قوله ومن قدر
 عليه رزقه وعن مالك كافي
 الموطأ قال سمعت من اقرب
 يقول ان رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم رأى امراة الناس
 قبله أو ما شاء الله من ذلك فكانه
 تقادما أعمارهم أن لا يلفوا
 من العمل مثل ما بلغ غيرهم في
 طول العمر فأعطاها الله تعالى
 ليلة القدر وبعدها خير من
 ألف شهر قال وقد خص الله
 تعالى بهذه الامة فلم تكن
 لمن قبلهم على الصحيح المشهور
 وهل هي باقية أو رفعت حكمي
 الشلطي المتول عن الروافض



بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم
 قال المصنف رحمه الله تعالى

• (كتاب البيوع) •

• (أبواب ما يجوز بيعه وما لا يجوز) •

• (باب ما جاء في بيع النجاسة وآلة المعصية وما لا تنفع فيه) •

(عن جابر أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان الله حرم بيع الخمر والميتة
 والخنزير والاصنام فقيل يا رسول الله أربيت نصوص الميتة فانه يطل بها السفن ويدهن
 بها البالون ويستصحب بها الناس فقال لا هو حرام ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عند ذلك قاتل الله اليهود ان الله لم يحرم شعورهم ما جلودهم باعوه فأكواغته رواء الجماعة
 • وعن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ان الله ابود حرمت عليه
 لشعورهم فباعوها وأكواغتهم وان الله اذا حرم على قوم كل شيء حرم عليهم غنمه
 رواء أحمد وأبو داود وهو حجة في تحريم بيع الدهن الضيق) حديث ابن عباس في
 التنزيل عن أوامرهم بيعها على أهل الذمة فبقي على الخلاف في خطاب الكافر
 بالذم وقوله والميتة بفتح الميم وهي ما زالت عنه الحياة لا بد كقصة ربيعة ونقل ابن
 المنذر أيضا الاجماع على تحريم بيع الميتة والظاهر أنه يحرم بيعها بجميع اجزائها قبل
 ويستثنى من ذلك السمك والجراد وما لا تحل الحياة قوله والخنزير فيه دليل على تحريم
 بيعه بجميع اجزائه وقد حكى صاحب الفتح الاجماع على ذلك وحكى ابن المنذر

وحكى القائل انما الخاصة بيعة واحدة وقعت في زمنه صلى الله عليه وآله وسلم وهل هي ممكنة في جميع السنة وهو قول
 مشهور عن الحنفية ومختصة برخصان ممكنة في جميع ما يليه رواء ابن أبي شيبة عن عمر بن الخطاب صححه ورواه عنه أبو داود
 مروا ورخصه السبكي في شرح المنهاج أو هي أول ليلة من رمضان رواء أبو عامر ٣ من حديث أنس أول ليلة النصف منه

عن الأوزاعي وأبي يوسف وبعض المالكية الترخيص في القليل من شعوره وأما
 في تحريم بيعه وبيع الميتة هي النجاسة عند جمهور العلماء فيتعذر ذلك في كل نجاسة
 ولكن المشهور من مالك طهارة الخنزير قوله والاصنام جمع صنم قال الجوهري هو الوثن
 وقال غيره الوثن ما له جنة والصنم ما كان مصورا تيمنا على هذا عموم وخصوص
 من وجه ومادة اجتماعهما ما إذا كان الوثن مصورا والله في تحريم بيعها عدم المنفعة
 المباحة فان كان ينفع به سائر الكسب جاز بيعها عند البعض ومنه لا أكثر قوله
 أربيت نصوص الميتة الخ أي فهل يباعها ما ذكر من المنافع فانها مقتضية صحة البيع
 كذا في الفتح قوله ويستصحب بها الناس الاستصحاب استعمال من المصباح وهو السراج
 الذي يشعل منه الضوء قوله لا هو حرام الأكثر في أن الضمير راجع إلى البيع وجعله
 بعض العلماء راجعا إلى الانتفاع فقال يحرم الانتفاع به وهو قول أكثر العلماء لا ينفع
 من الميتة بشيء إلا ما خصه دليل كالحل المدبوغ والظاهر أن مرجع الضمير البيع لانه
 المذكور صريح الكلام فيه وبذلك قوله في آخر الحديث فباعوها وحرم
 الانتفاع بوجوه من دليل آخر كحديث لا تنفعه من الميتة بشيء وقد تقدم والمعنى
 لا تنفعه وان هذه المنافع مقتضية لجواز بيع الميتة فان بيعها حرام قوله جلودهم بالجمع
 والميم أي أذنيه يقال جلوده إذا به والجمل النهم المذاب وفي رواية لا يضاري جلودها
 ثم باعوها وحديث ابن عباس فيه دليل على إبطال الجمل والوسائل إلى الحرم وان
 كل ما حرمه الله على العباد فبيعه حرام التحريم غنه فلا يخرج من هذه الكلية إلا ما خصه
 دليل والتنصيص على تحريم بيع الميتة في حديث الباب مخصوص لعدم مفهوم قوله
 صلى الله عليه وآله وسلم انما حرم من الميتة أكلها وقد تقدم وقوله من الله اليهود زاد
 في سنن أبي داود ثلاثا (وعن أبي حنيفة أنه اشترى جملها فامر فكسرت مجاهجه وقال ان
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حرم من الدم وعن الكلب وكب البقي ولعن الواشمة
 والمستوشمة وكل الربا وموكله وعن المصورين متفق عليه • وعن أبي مسعود عتبة
 ابن عمرو قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن ثمن الكلب ومهر البقي
 وخلوان الكاهن رواء الجماعة • وعن ابن عباس قال نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 عن ثمن الكلب وقال ان جابيطا عن الكلب فاملا كفه ثم باعوا أحمد وأبو داود
 • وعن جابر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن ثمن الكلب والسنور رواء أحمد
 ومسلم وأبو داود) حديث ابن عباس حكى عنه أبو داود والمذني والحاظ في التلخيص
 ورجاله ثقات لان أبا داود رواه عن طريق عبيد الله بن عمرو الرقي وهو من رجال الجماعة

الخامس والاربعين ثم قال وجميع هذه الأقوال التي حكيناها به الثالث فهم جرام متفقة على إمكان حصولها والحلت على
 القسم اه قال الشوكاني في نيل الأوطار وأرجح هذه الأقوال هو القول الخامس والعشرون أعني أنه في أول ثار العشر
 الاوخر قال الحافظ في الفتح ودليله حديث عائشة وكذلك حديث ابن عمر رواءه ذهب أبو نوري والمزني وابن خزيمة وجماعة من

علم المذاهب وأربابها عند الجاهل ورواية سبع وعشرين **أه** (عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رجلا من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم) قال في الفقه أقف على تسمية أحدهم هؤلاء (أو رواية القدر في المنام) ليالي (السبع الأواخر) ظاهر الحديث أن رؤياهم كانت قبل دخول السبع الأواخر كقوله فليصبرها في السبع الأواخر ثم يحفل بهم رؤيا

ليلة القدر وعظم جهاد أنوارها ونزول الملائكة نبيها وان ذلك كان في ليلة من السبع الأواخر ويحفل أن قائلا قال له - هي في كذا وعين ليلة من السبع الأواخر ونسبت أو قال إن ليلة القدر في السبع فهي ثلاثة أحفالات (فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) (ولم أرى) أي أعلم (رؤياكم قد توصلت) أي توافقت (في) رؤيتهم في ليالي (السبع الأواخر) فكان مضمرا (أي طابها وقاصدها) فليصبرها في ليالي (السبع الأواخر) من رمضان من غير تعيين وهي التي آخرها والسبع بعد العشرين والجل على هذا أولى تشاؤله إحدى وعشرين وثلاثا وعشرين بخلاف الحل على الأول فانه ما لا يدخلان ولا تدخل ليلة التاسع والعشرين على الثاني وتدخل على الأول وفي حديث علي بن مسعود أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول في السبع البواقي ولمسلم عن ابن عمر التمسوها في العشر الأواخر فان ضحك أحدكم أو عجز فلا يقبل على السبع البراق وهذا السياق يرجح الاحتمال الأول من تفسير السبع وظاهر

الحديث أن طلبها في السبع مستند الرقيا وهو مشكل لأنه ان كان المعنى أنه قبل لكل واحد من السبع فنسب ما العمل القبيح لهم كانوا أربابا وان كان معناه أن كل واحد رأى الحوادث التي تكون في المنام في السبع فلا يلزم منه أن تكون في السبع كالورق وتحوادث القيامة في المنام في ليلة فانه لا تكون تلك الليلة محل لقيامها وأجيب بأن الاستناد

إلى الرؤيا أنهم من حيث الاستدلال لهم على أمر وجودي غير مخالف افتاء الاستدلال والحاصل أن الاستناد إلى الرؤيا هناك أمر ثبت استحبابه مطلقا وهو طلب ليلة القدر وانما ترجح السبع الأواخر لسبب الرؤيا المذمومة على كونها في السبع الأواخر وهو استدلال على أمر وجودي لزمه استحباب شرعي مخصوص **هـ** بالناس كيد بالنسبة إلى هذه الليالي لأنها

ثبت بها حكمهم وأن الاستناد إلى الرؤيا إنما هو من حيث إقراره صلى الله عليه وآله وسلم لها كاحد ما قيل في رؤيا الأذان وهذا الحديث أخرجه مسلم في الصوم والنساق في الرؤيا قال في الفقه وفي هذا الحديث دلالة على عظم قدر الرؤيا وجواز الاستناد إليها في الاستدلال على الأمور لوجودية بشرط أن لا يخالف القواعد الشرعية **اه** (عن أبي سعيد) سبعة من مائة الحديث (رضي الله عنه) قال اعتكفنا مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم في العشر الأوسط من رمضان ذكره وكان حقه أن يقول الوسطى بالتأنيث أما باعتبار لفظ العشر من غير نظر إلى قدراته ولفظه مذكر فيصنع وصفه بالأوسط وأما باعتبار الوقت والزمان أي ليالي العشر التي هي الثلث الأوسط من الشهر (فخرج) صلى الله عليه وآله وسلم (صبيحة عشرين) فخطبنا وقال التي أريت ليلة القدر من الرؤيا أي أعتكفها أو من الرؤية أي أبصرتها (ثم انصبت) أي انصبت الله أيها (أونصبت) والثالث من الراوي والمراد أنه نسي علم تعينها في تلك السنة لرفع وجودها لأنه أمر بالقسم بحيث قال (فالتسوها) أي ليلة القدر (في العشر الأواخر في الوتر) أي في أوائل الليالي وأولها ليلة الحادي والعشرين إلى آخر ليلة التاسع والعشرين ليلة انقضاءها وهذا لا ينافي قوله القبيح في السبع الأواخر لأنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يحدث بمقامها بلزمه والأول وهو المصاهر في أوائل العشر الأخير

ما يكره من تزني النساء من كذب الويلمة أن شاء الله قوله وآكل الربا وما وكله ياتي أن شاء الله الكلام على هذا باب التشديد في الربا من أبواب الربا قوله ولعن المصورين فيه أن التصوير من أشد المحرمات لأن اللعن لا يكره إلا على ما هو كذلك وقد تقدم ما يكره من التصوير وما لا يكره في أبواب اللباس قوله ولعن الكاهن الخوان بضم الخاء المهملة مصدر حلقه إذا عطيته قال في الفقه وأصله من الحلاوة شبه بالشئ الخوان من حيث أنه يؤخذ منه لابل كلفة ولا مشقة والخوان أيضا الرشوة والخوان أيضا ما يأخذه الرجل من مهر ابنته لنفسه والكاهن قال الخطابي هو الذي يدعى بمطالبة علم الغيب ويخبر الناس عن الكواكب قال في الفقه - لوعن الكاهن حرام بالإجماع لما فيه من أخذ العوض على أمر باطل وفي معناه التجميم والضرب بالحصى وغير ذلك مما يشاهد العرافون من استطلاع الغيب قوله فاملا كنهه ترابا كناية عن منعهم من التنبؤ كناية بالطلب الخائب يحصل في كفه غير التراب وقبل المراد التراب خاصة جلال الحديث على ظاهره وهذا جود لا ينبغي التعويل عليه ومثله من حمل حديث حنو التراب في رجوعه المداخيل على معناه الحقيقي قوله والسنور بكسر السين المهملة وفتح النون المشددة وسكون الواو بهاء راء وهو الهر وفقه دليل على تحريم بيع الهر وبه قال أبو هريرة ومجاهد وجابر بن زيد حتى ذك عنهم ابن المنذر وحكام المنذري أيضا عن طاوس وذهب الجمهور إلى جواز بيعه وأجابوا عن هذا الحديث بما تقدم من تضعيفه وقد عرفت دفع ذلك وقيل أنه يحتمل أنه من كراهة التنزيه وإن بيعه ليس من مكارم الأخلاق ولأن المرآت ولا يخفى أن هذا إخراج انتهى عن معناه الحقيقي بلا مقتضى

(باب النهي عن بيع فضل الماء)

(عن أبي بن عبد الله أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن بيع فضل الماء رواه خمسة) الابن ماجه وصححه الترمذي ومن جابر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مثله رواه أحمد وابن ماجه حديث أبي بن كعب القشيري هو على شرط الشيخين وحديث جابر هو في صحيح مسلم واتفقه لفظ حديث أبي بن كعب أخرجه النسائي والحديثان يدلان على تحريم بيع فضل الماء وهو الفاضل عن كفاية صاحبه وظاهر أنه لا فرق بين الماء الكائن في أرض مباحة أو في أرض مملوكة وسواء كان للشرب أو لغيره وسواء كان الحاجة الماشية أو للزراعة وسواء كان في قلاة أو في غيرها وقال الخطابي ظاهر هذا اللفظ النهي عن نفس بيع الماء الفاضل الذي يشرب فانه السابق إلى الفهم وقال النووي كما كان أصحاب النسخي أنه يجب بذل الماء في القلاة بشرط أحدهما أن لا يكون ما آخره يستغنى به الثاني أن يكون

في تلك السنة لا يرفع وجودها لأنه أمر بالقسم بحيث قال (فالتسوها) أي ليلة القدر (في العشر الأواخر في الوتر) أي في أوائل الليالي وأولها ليلة الحادي والعشرين إلى آخر ليلة التاسع والعشرين ليلة انقضاءها وهذا لا ينافي قوله القبيح في السبع الأواخر لأنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يحدث بمقامها بلزمه والأول وهو المصاهر في أوائل العشر الأخير

قول حكاه الشافعي وغيره قال الحنابلة وتطلب في ليلة القدر ليلة واحدة وعشرين من ربه ثلاث وعشرين من الخ وتكون باعتبار
الباقي لقوله صلى الله عليه وآله وسلم ٦ لتامة تبقى فان كان الشهر ثلاثين يكون ذلك في الاشغال فليلة الثانية تامة

السبيل الحاجة المائية لالسقي الزرع الثالث ان لا يكون مالكة محتاجة اليه ويؤيد
ما ذكرنا من دلالة الحديثين على المنع من بيع الماء على العموم حديث أبي هريرة عند
الشيخين مرفوعا بلفظ لا يمنع فضل الماء ليعتق به فضل الكلا وذكره صاحب جامع الاصول
بلفظ لا يباع فضل الماء وهو افظ مسلم وسياق هذا الحديث وما في معناه في باب النسي
عن منع فضل الماء من كتاب احياء الموات ويؤيد المنع من البيع ايضا ما حديث الناس
شركا في ثلاث في الماء والكلا والثمار وسنأتي في باب النسي من كتاب
احياء الموات ايضا وقد جعل الماء المذكور في حديثي الباب على ماء الفعل وهو مع كونه
خلاف الظاهر مردود عما في حديث جابر الذي اشار اليه المصنف فانه في صحيح مسلم بلفظ
نهي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن بيع فضل الماء وعن منع ضرب الفعل
وقد خصص من عموم حديثي المنع من البيع الماء ما كان منه محررا في الآية فانه
يجوز بيعه قياسا على جواز بيع المطب اذا احرزه المطاب الحديث الذي امره صلى
الله عليه وآله وسلم بالاحتياط ليعتق به عن المسئلة وهو متفق عليه من حديث أبي
هريرة وقد تقدم في الزكاة هذا القياس به حديث ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
جوز الخصص بالقياس والخلاف في ذلك معروفة في الاصول ولكنه يشكل على النسي
عن بيع الماء على الاطلاق ما ثبت في الحديث الصحيح من ان عثمان اشترى نصف بئر
روضة من اليهودي وسبيلها لله - بين بعد ان سمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول من
اشترى بئر روضة يبيع بها على المسلمين وله الجنة وكان اليهودي يبيع ماءه الحديث فانه
كايده على جواز بيع البئر نفسها وكذلك العيز بالقياس عايناه على جواز بيع الماء
لتقريره صلى الله عليه وآله وسلم لليهودي على البيع ويحجب بان هذا كان في صدر الاسلام
وكانت شوكة اليهود في ذلك الوقت قوية والنبي صلى الله عليه وآله وسلم صالحهم في مبادئ
الامر على ما كانوا عليه ثم استقرت الاحكام ونشرع لامتهم ببيع الماء فلا يعارضه
ذلك التقرير وايضا الماء هنا دخل في بيع البئر ولا نزاع في جواز ذلك

• (باب النسي عن نسي عيب الفعل) •
(عن ابن عمر قال نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن نسي عيب الفعل رواه أحمد
والبخاري والشافعي وأبو داود وعن جابر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن بيع
ضرب الفعل رواه مسلم والشافعي وعن أنس أن رجلا من كلاب سأل النبي صلى الله
عليه وآله وسلم عن عيب الفعل فنهاه فقال يا رسول الله انما طرق الفعل فنكره فرخص له
في الكرامة رواه الترمذي وقال حديث حسن غريب) في الباب عن أنس غير حديث

مسلم وفي حديث ابن عمر عند احمد مرفوعا ليلة القدر ليلة سبع وعشرين وحكاه الشافعي في الحلية الباب
عن أكثر العلماء به قال ابن عباس واستحسنه حماد وقال ابن قدامة ان ابن عباس استنبط ذلك من عند كلمات السورة وقد
وافقه ان قوله في سابع كلمة بعد العشرين واستنبطه بعضهم من وجه آخر قال ليلة القدر أربعة أحرف وقد عرفت

في السورة ثلاث حركات وذلك سبع وعشرون وعن مالك انها تنقل في العشر الاواخر من رمضان وعن أبي حنيفة انها في
رمضان تتقدم وتتاخر وعن أبي يوسف ومحمد لا تتقدم ولا تتأخر لكن غير معينة وقيل هي عند حامي النصف الاخير من
رمضان وقال أبو بكر الرازي هي غير مخصوصة بشهر من الشهور وبه قال ٧ الحنفية وفي فتاوى قاضي خان المشهور
عن أبي حنيفة انها تدور في

الباب عند الشافعي وعن علي عليه السلام عند الحاكم في علوم الحديث وابن حبان
والبزار وعن البراء عند الطبراني وعن ابن عباس عنه ايضا قوله عيب الفعل بفتح
العين المهملة وامكان السين المهملة ايضا وفي آخره موحدة ويقال له العيب ايضا
والفعل المذكور من كل حيوان فرسا كان أو جلا أو تيسا أو غيره ذلك وقد روى الشافعي من
حديث أبي هريرة عن عيب التيس واختلف فيه فقيل هو ماء الفعل وقيل أجرة
الجامع ويؤيد الاول حديث جابر المذكور في الباب واحاديث الباب يدل على أن يبيع ماء
الفعل واجازته حرام لانه غير متقوم ولا له اوم ولا مدة دور على تسليمه واليه ذهب الجمهور
وفي وجهه شافعية والحنابلة وبه قال الحسن وابن سيرين وهو مروي عن مالك انها
تجوز اجارة الفعل للضرر اجملة معلومة واحاديث الباب تردعهم لانها صادقة على
الاجارة قال صاحب الامال أعيب الرجل عيبا ككثير منه فلا يزيه ولا يصح
القياس على النقيض لان ماء الفعل ما حجب عاين من تسليمه بخلاف التلقيح قال
في التقيح وأما عارية ذلك فلا خلاف في جوازها قوله فرخص له في الكرامة فيه دليل ان
المعبر اذا اهدى اليه المستعير هدية بغير شرط حلت له وقد ورد الترغيب في اطراق
الفعل أخرج ابن حبان في صحيحه من حديث أبي كبشة مرفوعا عن ابي راسا فاعقب
مكانه كاجرمه بن فرسا

• (باب النسي عن نسي عيب الفعل) •
(عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن بيع الحصة وعن بيع الغرر
رواه الجماعة الا البخاري وعن ابن مسعود أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال
لا تشقروا السمك في الماء فانه يفرر رواه أحمد وعن ابن عمر قال نهى رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم عن بيع جبل الحبله رواه أحمد ومسلم والترمذي وفي رواية نهى عن
بيع جبل الحبله وجبل الحبله ان تقحج الناقة ما في بطنها ثم تحمل التي تحب رواه أبو داود
وفي لفظ كان أهل الجاهلية يتنازعون لحوم الجوز والى جبل الحبله وجبل الحبله ان تلج
الناقة ما في بطنها ثم تحمل التي تحب فنهاهم صلى الله عليه وآله وسلم عن ذلك متفق عليه
وفي لفظ كانوا يتنازعون الجوز والى جبل الحبله فنهاهم صلى الله عليه وآله وسلم عنه رواه
البخاري) حديث ابن مسعود في استناده يزيد بن أبي زياد عن المسيب بن رافع عن ابن
مسعود قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم في المسبب وعبد الله والصحيح وقفه وقال المدائني
في العلل اختلف فيه والموقوف أصح وكذلك قال الخطيب وابن الجوزي وقد روى

الجمهور على الأثر الخفيف لكن يعصم عليه قوله في بعض طرقه وجهه مما نقلنا وفي الحديث قوله صلى الله عليه وآله وسلم
والسجود على الخائل والامر بطلب الاولى والارشاد الى تحصيل الفضل وان النسيان جائز على النبي صلى الله عليه وآله وسلم
ولا تنص ولا تقصر عليه في ذلك لاسيما فيما يوزن في تسليمه وقد يكون ذلك في مصلحة تتعلق بالنسي ببيع كافي السجود في الصلاة

وهذا هو الذي يدل عليه مجموع الاخبار الواردة فيها وقد ورد لليلة القدر علامات كثيرة اكثرها لا يظهر الا بعد ان تقضى منها في جميع مسلم عن ابي بن كعب ان الشمس تطلع في منتهى الاشعاع لها وفي رواية لاحد مثل الطست وقصوه لاحد عن ابن مسعود وزاد صافية وعن ابن عباس عند ابن خزيمة من فروع ليلة القدر طلقة لاحارة ولا باردة تصبغ ثمس يومها حرا منصفه ولا حارا من حديث عباد بن الصامت من فروع انها صافية بلجة كان فيها قرا سطعا ما كتبه صاحبة لآخر فيها ولا برد ولا يصل لكون كبري بها فيها وان من اول امارات ان الشمس في منتهى اشعاع مستوية ليس لها اشعاع مثل القمر ليلة البدر لا يصل للشيطان ان يخرج معها يومئذ ولا ينال شيبة من حديث ابن مسعود ايضا ان الشمس تطلع كل يوم بين قرني الشيطان الا صبيحة ليلة القدر وفيه من حديث جابر بن سمرة من فروع ليلة القدر ليلة طرفة وهي ليلة طلقة بلجة لاحارة ولا باردة تنضج كواكبها ولا يخرج شيطانها حتى تضي ظمها ومن طريق

قال ابن التيمم في اختلافه المراد ان يبيع الى أجل أو يبيع الجدين وعلى الاول هل المراد بالايخل رلادة الام أم ولا قوله ها وعلى الثاني هل المراد يبيع الجدين الاول أو جدين الجدين فصارت أربعة اقوال كذا في التتميم قوله ان ينتج بضم أوله وسكون ثانيه ونسخ ثالثه والقاعل الناقلة قال في التتميم وهذا القول وقع في لغة العرب على صيغة الفعز المسند الى المنعول قوله الجذور بفتح الجيم وضم الزاي وهو العبير ذكر كان أو أتى (وعن شهر بن حوشب عن أبي سعيد قال نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن شراء ما في بطون الانعام حتى تضع وعن يبيع ما في ضرعها الا بكرا ومن شراء العبد وهو ابق وعن شراء المغنم حتى تقسم وعن شراء اسد فاح حتى تقبض وعن ضرب الفانص رواء احمد وابن ماجه وللترمذي منه شراء ما عظم وقال غريبه وعن ابن عباس قال نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن بيع المغنم حتى تقسم رواء النسائي وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يزل يروى ما رواه احمد وأبو داود وعنه ابن عباس قال نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يباع غر حتى ينام أو صوف على ظهر أو ابن في ضرع أو من في لبن رواء الدارقطني حديث أبي سعيد أخرجه أبو البرار الدارقطني وقد ضعف الحافظ استناده وشهر بن حوشب فيه قال تقدم وقد حسن الترمذي ما أخرجه عنه ويشهد لكثر الاطراف التي اشتمل عليها الحديث أخرجه الحديث الثماني عن يبيع الغر وما ورد في التتميم عن يبيع الملاقيع والمضامين وما ورد في حبل الحبلة على أحد التفسيرين وحديث أبي هريرة في اسناد أبي داود رجل مجهول وحديث ابن عباس الاخر أخرجه أيضا البيهقي وفي اسناده عمر بن فروخ قال البيهقي تفرد به وليس بالقوي التتميم ولكنه قد وثقه ابن معين وغيره وقد روائه عن وكيع مرسل أبو داود في الراسي وابن أبي شيبة في مصنفه قال ووقف غيره على ابن عباس وهو الموقوف وأخرجه أيضا أبو داود بن طريز أبي اسحق عن عكرمة والشافعي من وجه آخر عن ابن عباس والباقراني في الاوسط من طريق عمر المذكور وقال لا يروى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم الا بهذا الاسناد وفي الباب عن عمران بن حصين مرفوعا عند أبي بكر بن أبي عاصم بالفتح نهى عن بيع ما في ضرع الماشية قبل ان تحلب وعن الجدين في بطون الانعام وعن يبيع السمك في الماء وعن المضامين والملاقيع وحبل الحبلة وعن يبيع الغر قوله عن شراء ما في بطون الانعام فيه دليل على أنه لا يبيع شراء الحمل وهو جمع عليه والعلة الغر وعدم القدرة على التسليم قوله وعن يبيع ما في ضرعها وهو أيضا مجمع على عدم محبة بيعه قبل اتصاله لها فنه من الغر والجهالة الا أن يبيعه منه كيلا يخشوا أن يقولوا من ذلك ما عظم من حليب

ويروى في نسخة القدرور من الباقى على ما ذكر في الاحاديث اذا كان الشهر ناقصا ما اذا كان كاملا فلا تكون الا في شفع
لان الذي يبقى بعد هاتين فتكون الناحية الباقية ليلة الاثنين وعشرين والناحية الباقية بعد ست ليلة اربع وعشرين
والناحية الباقية بعد اربع ليال ليلة السادس ١٠ والعشرين وهذا على طريقة العرب في التاريخ اذا جاوزوا نصف

الشهر فاعادوا ويروون بالباقى
منه لا بالماضى منه (وعنه) أى
عن ابن عباس (رضى الله عنه
في رواية قال رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم) أى
ليلة القدر (في العشر) ولا يورى ذكر
والوقت زيادة الاواخر (هى في تسع
عشرين) من المضي وهو بيان
للعشر أى هى في ليلة التاسع
والعشرين (أو في سبع عشرين)
من البقاء أى في ليلة الثالث
والعشرين أو مهيمة في ليلتي
السبع والثمانين في عشرين فتكون
ليلة السابع والعشرين (بعض
ليلة القدر) واختلف في رفع هذه
الليلة ووقعها فخرج عند البخاري
الرفوع فخرج به واعرض عن
الموقوف وقد اطل الحافظ ابن
عبر في هذا المقام في بيان أقوال
أهل العلم في تعيين ليلة القدر
وسكمت اختلافهم وذكر علامات
طوال جسد الانطولى بذكرها هنا
فن شاء الاطلاع على تفاصيل
ذلك فارجع فتح الباري يتضح له
ما قيل فيه وما لها وما عليها
(عن عائشة رضى الله عنها قالت
كان النبي صلى الله عليه وآله
(وسلم) اذا دخل العشر) أى
الخير كما صرح به في حديث على
عند ابن أبي شيبة من رمضان

(نه نزه) بكسر الميم أى ازاد ولم يجد وشد المتر وهو كناية عن شدة الجهد والاجتهاد في العبادة كما يقال الملامسة
فلان يشد وسطه ويسعى في كذا وفيه نظر فانما قالت جدد وشد المتر فمطقت شد المتر على الجهد والعطف يقتضى التغير والتغيير
أن المراد به اعتزاله للنساء بذلك فيمنع الساب والتمتع بدمون وحرم به عبد الزقاق عن التورى واستشهد بقول الشاعر

قوم اذا خربوا شدوا ما زدهم ه عن التمام لو كانت باطهار وعن ابن جرير بن عياش نحوه وقال الخطابي المعنى شدة العبادة
ويحتمل أن يراد الاعتزال والتباعد معا فلا ينافى شدة المتر حقيقة وقد كان صلى الله عليه وآله وسلم يصيب من أهله في العشر من
من رمضان ثم يعتزل النساء ويتفرغ لطلب ليلة القدر في العشر الاواخر ١١ وعند ابن أبي عاصم بإسناده قارب عن عائشة

كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا كان رمضان قام
ونام فاذا دخل العشر شد المتر
واختبأ النساء وفي حديث
أنس عند الطبراني كان صلى الله
عليه وآله وسلم اذا دخل العشر
الاواخر من رمضان طوى فراشه
واعزل النساء (وأحبا إليه)
استفرقه بالهر في الصلاة
وغيرها وأحبا معه لقواها
في الصبح ما ملته قام له ليلته حتى
الصباح وهذا من باب الاستعارة
شبه القيام فيه بالحياة في حصول
الانتفاع التام أى أحبا إليه
بالطاعة أو أحبا نفسه بالسهر
فيه لان النوم أخو الموت وإضافته
الى الليل اتساعا لان السام ذا
أحيى بالقطعة حيى إليه بحياته
وهو نحو قوله لا تخموا بيوتهكم
قدورا أى لا تناموا فتكونوا
كالموات فتكون بيوتهكم
كأقصور (واينظر أهله) أى
للاصلاة والعبادة وهذا الحديث
أخرجه مسلم أيضا في الصوم وأبو
داود في الصلاة وكذا الترمذي
وأخرجه ابن ماجه في الصوم

باب الاستئذان في بيع الأبل يكون له لوما
(عن جابر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يمس عن المحافة والمزينة والثناء الا ان
نه لم يروا) الترمذي وصححه الحديث أخرجه مسلم بإسناده عن الثناء
وأخرجه أيضا بزيادة لأن تلم الناس في حبان في صحبه وغلط ابن الجوزي فزعم
ان هذا الحديث متفق عليه وليس الامر كذلك فان البخاري لم يذكر في كتابه الثناء وهو يدل
على تحريم المحافة والمزينة وسياق الكلام عليه ما والثناء بضم ا ثلثة وسكون النون
ارادهم الاستئذان في البيع نحو أن يبيع الرجل ثوبا ويستثنى بعضه فان كان الذي
استثناء معلوما فهو أن يستثنى واحدة من الاشياء أو متزلا من النازل أو موضعا معلوما
من الارض مع بالاتفاق وان كان مجعولا لا نحو أن يستثنى ثوبا غير معلوم لم يصح البيع

المساجدوا كدها بلفظ كاهلهم جميعها خذ غلظت من المساجد الثلاثة ومن خصه بمسجد نبى ومن خصه بمسجد مقام فيه
الجمعة وهذا الاخير قول مالك في المدونة وهو مذهب الحنابلة وعن أبي حنيفة لا يجوز الا في مسجد تصلى فيه الموات الخمس
لان الاعتماد عبارة عن انتفاء الصلاة فلا بد من اختصاصه بمسجد تصلى فيه الموات الخمس والاول هو قول الشافعي

في الجدي ومالك في الموطأ وهو المأثور ومن مذهبه أنه قال محمد وأبو يوسف صاحب أبي حنيفة رحمه الله تعالى قال في الفتح
 الاعتكاف لغة لزوم الشيء وحسن النفس عليه وشرا المقام في المسجد من شخص مخصوص على منتهى محضه وليس بواجب
 اجتماعا الأعلى من نذر وكذا من شرع فيه ١٢ فقامه عامدا عند قوم واختار في اشتراط الصوم له وانقره سويدين عقه

وقد قيل انه يجوز أن يستثنى من العسك إذا ضرب لاختياره مدة معلومة لانه
 بذلك صار كالعلموم وبه قالت الهاديون وقال الشافعي لا يصح ما في الجهالة حال البيع من
 الغرر وهو الظاهر لدخول هذه الصورة تحت عموم الحديث واخراجها يحتاج الى دليل
 ويجوز كون مدة الاختيار معلومة وان صار به على بصيرة في التعيين بعد ذلك لكنه لم يصبر
 به على بصيرة حال العقد وهو المعبر والحدس في المسمى عن استثناء الجهول
 ما يتبعه من الغرر مع الجهالة

(باب بيعتين في بيعة)

(عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من باع بيعتين في بيعة فله
 أو كسهما أو الربا رواه أبو داود وفي لفظ شيبه النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن بيعتين
 في بيعة رواه أحمد والنسائي وابن ماجة وهو عن معاذ بن عبد الرحمن بن عبد الله
 ابن ماجة عن أبيه قال شيبه النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن صفقين في صفقة
 قال معاذ هو الرجل يبيع البيعة فيقول هو بكذا وهو بكذا وكذا رواه أحمد
 حديث أبي هريرة باللفظ الأول في أسناده محمد بن عمرو بن علقمة وقد تكلم فيه غير واحد
 قال المنذري والمشهور عنه من رواية الدارقطني ومحمد بن عبد الله الأنصاري أنه صلى
 الله عليه وآله وسلم عن بيعتين في بيعة انتهى وهو باللفظ الثاني عند من ذكره
 الأصنف وأخرجه أيضا الشافعي ومالك في بلاغته وحديث ابن ماجة وأورد الحافظ
 في التلخيص وسكت عنه وقال في مجمع الزوائد رجال أحمد وثقات وأخرجه أيضا البزار
 والطبراني في الكبير والأوسط وفي الباب عن ابن ماجة وعند الدارقطني وابن عبد البر قوله
 من باع بيعتين فسرهما ببيع أو المصنف عن أحمد عنه وقد وافقه على مثل ذلك
 الشافعي فقال بأن يقول بكذا بالفتن أو الفتن إلى سنة فكذا أي ما شئت أنت وثقت
 أنا ونقل ابن الرفعة عن الشافعي أن المسئلة مروية على أنه قبل على الإجماع قال
 فثبت بالفتن فكذا وبالفتن بالبيعة صح ذلك وقد فسر ذلك الشافعي بتفسير آخر فقال
 هو أن يقول بكذا ذا العبد بكذا على أن يبيعني دارك بكذا أي إذا جبت لك عندي
 بكذا عندك وهذا يصلح تفسير الرواية الأخرى من حديث أبي هريرة الأول فإن
 قوله فله أو كسهما يدل على أنه باع الشيء واحد بيعتين بيعة بأقل وبيعة بأكثر وقيل
 في تفسير ذلك هو أن يسلمه بكذا في تقييد من شرطه إلى شهر فالحل الاجل وطالبه بالخطبة
 قال يعني التقييد الذي قلنا في شهرين بقبول من فصار ذلك بيعتين في بيعة لأن البيع
 الثاني قد دخل على الأول فبذلك هو أو كسهما وهو الأول كذا في شرح الباقين لا ر

بأشراط البهارة في (عن عائشة
 زوج النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم أن النبي صلى الله عليه وآله
 وآله وسلم كان يمتكف العشر
 الاواخر من رمضان حتى توفاه
 الله تعالى وفيه دليل على أنه
 لم يقض وأنه من السنن المؤكدة
 خصوصا في العشر الاواخر من
 رمضان لطلب ليلة القدر الجدة
 والجلود في العبادة وروى أبو
 الشيخ بن حبان من حديث
 حسين بن علي مرفوعا اعتكاف
 عشر في رمضان بعبادة وعشرين
 وهو ضعيف (ثم اعتكف
 أزواجه من بعده) فيه دليل
 على أن النساء ~~كان~~ الرجال
 في الاعتكاف وقد كان صلى الله
 عليه وآله وسلم أذن لبعضهن
 وأما إنكاره علي بن الاعتكاف
 بعد الأذن كما في الحديث الصحيح
 فلهي آخر قليل خوف أن يكن
 غير مخلصات في الاعتكاف بل
 أردن القرب منه لغيره من عليه
 أو ذهاب المقصود من الاعتكاف
 بكونهن معه في المعتكف أو
 لتضييقهن المسجد بأبنتين
 وعند أبي حنيفة انما يصح
 اعتكاف المرأة في مسجد بيتها
 وهو الموضع المهيأ في بيت المصلاة
 واتفق العلماء على مشروعية

المسجد للاعتكاف الا بعد من عمر بن لبيبة المالكي فاجازه في كل مكان وقال الجوهري ومعه في كل مسجد
 الا لمن تزمه الجمعة فاستحب له الشافعي في الجامع واتفقوا على أنه لا بد لا كثره واختلفوا في أنه من شرط فيه الصيام قال أنه
 يوم وقال بعضهم يصح في دين اليوم وعن مالك بشرط عشرة أيام وعنه يوم أو يومان ومن لم يشترط الصوم قال أنه ما يطبق

عليه لم يثبت ولا يشترط التعمد وقيل يكفي المزوم مع التنية كوقوف عرفة وزوي عبد الرزاق عن أبي بن أمة الصائغ
 قال اني لا يمكن في المصعد الساعة وما يمكن الا لا اعتكف (وعنها) ادع عن عائشة (رضي الله عنها) قالت وان كان رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يدخن على رأسه) وقد رواه عنها يسنن ١٢ الى رأسه أي يذوق ويبل (وهو) يجاور
 ومعتكف (في المسجد) وابق
 الحجوة وعند أحمد كان يأتيني
 وهو معتكف في المصعد فتمسك
 على باب حجر في فاعسل رأسه
 وسائر في المسجد (فأرجله) أي
 فاستطشعره وأمر حبه وفي
 رواية وأما نحن وفيه ان اخرج
 اليه من لا يجزي مجرى الكل
 ويبتني عليه ما لو حلف لا يدخل
 بيتا فادخل به من أعضائه فزأسه
 لم يحنث وبه صرح الشافعية
 وفيه جواز التنظف والتطيب
 وغسل والحلق والتزيب الحلقا
 بالرجل والجهر على أنه لا يكره
 فيه الا ما يكره في المسجد وعن
 مالك تذكركه فيه الصنائع
 والحرف حتى طالب العلم وفي
 الحديث استخدام الرجل امرأته
 برضاها وفي أخرجه رأسه دلالة
 على اشتراط المسجد للاعتكاف
 (وكان لا يدخل البيت الحاجة)
 فسرهما الزهري وأبو به بالبول
 والغائط واتفقوا على استثنائهما
 واختلفوا في غيرهما من الحاجات
 كالاكل والشرب ولو خرج لهما
 فخرج خارج المسجد لم يبطل
 ويلحق بهما التي والفصدان
 احتاج اليه وعند أبي داود عن
 عائشة قالت السنة على المعتكف
 أن لا يعوذ مريضا ولا يشهد
 جنازة ولا يمس امرأة ولا يباشرها ولا يخرج الحاجة الا لما لا بد منه وعن علي والشافعي والحسن البصري ان شهد جنازة أو
 عاد مريضا أو خرج الجمعة بطل اعتكافه به قال الكوفيون وابن المنذر في الجمعة وقال الثوري والشافعي وأصحابهم ان شرط
 شيئا من ذلك في ابتداء اعتكافه لم يبطل اعتكافه به وهو رواية عن أحمد (إذا كان معتكفا) فيه أنه يخرج لحاجة قربت

رسلان قوله فله أو كسهما أي انقصهما قال الخطابي لأعلم احداهما قال بظاهر الحديث
 وصحح البيهقي يوكس التمنين الا ما حكى عن الأوزاعي وهو مذهب فاسد انتهى ولا ينبغي
 ان ما قاله هو ظاهر الحديث لأن الحكم لا يلاو كس يستلزم صحة البيع بقوله أو الربا
 يعني أو يكون قد دخل هو وصاحبه في الربا المحرم اذا لم يأخذ الا وكس بل أخذ الاكثر
 وذلك ظاهر في التفسير الذي ذكره ابن رسلان وأما في التفسير الذي ذكره أحمد عن معاذ
 وذكره الشافعي فحينئذ قلنا من قال يبيع النبي بأكثر من سعر يومه لأجل النساء
 وقد ذهب الى ذلك من العابد بن علي بن الحسين والناصر والمنصور بالله والهادوية
 والامام يحيى وقالت الشافعية والحنفية وزيد بن علي والمزني بقاءه والجمهور انه يجوز
 لعموم الأدلة الفاضية بجوازها وهو الظاهر لأن ذلك المتكسك هو الرواية الأولى من
 حديث أبي هريرة وقد عرفت ما في رواه من المقال ومع ذلك فالمشهور عنه اللفظ الذي
 رواه غيره وهو النبي عن بيعتين في بيعة ولا وجه فيه على المطلوب ولولمنا ان تلك
 الرواية التي تدرج ذلك الراوي صالحة للاحتجاج لكان احتمالها التفسير خارج عن
 محل النزاع كما سلف عن ابن رسلان فادع في الاستدلال به على المتأخر فيه على أن غاية
 ما في الدلالة على المخ من البيع اذا وقع على هذه الصورة وهي أن يقول فكذا
 ونسبته بكذا اذا قال من أول الأمر نسبه بكذا فقط وكان أكثر من سعر يومه مع أن
 ما سكت به هذه الرواية عن من هذه الصورة ولا يدل الحديث على ذلك فالدليل
 أنصر من الدعوى وقد جعلنا رسالة في هذا المسئلة ومبناها ثمانية الغلل في حكم زيادة
 الثمن لغيره الاجل وحققنا حقيقة ما لم نسبق اليه والدة في تقرير بيعتين في بيعة عدم
 استقرار الثمن في صورة بيع الشيء الواحد بيمينين والتعليق بالشرط المستقبل في صورة
 بيع هذا على أن يبيع منه ذلك ولزوم الربا في صورة التقييد بالخطبة قوله أو صفقين
 في صفقة أي بيعتين في بيعة

(باب التمسك عن بيع العربون)

(عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال شيبه النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن بيع
 العربان رواه أحمد والنسائي وأبو داود وهو لما قال في الموطأ الحديث منقطع لانه من
 رواية مالك أنه بلغه عن عمرو بن شعيب ولم يذكر فيه ما رواه أبو يسلم ومحمد بن ماجه فقال
 عن مالك عن عبد الله بن عامر الأسدي وعبد الله لا يبيع بيمينه وفي أسناده ابن ماجه هذا
 أيضا جيب كاتب الامام مالك وهو ضعيف لا ينجح به وقد قيل ان الرجل الذي لم يسم هو
 ابن لهيعة ذكر ذلك ابن عدي وهو أيضا ضعيف ورواه الدارقطني والخطيب عن مالك

جنازة ولا يمس امرأة ولا يباشرها ولا يخرج الحاجة الا لما لا بد منه وعن علي والشافعي والحسن البصري ان شهد جنازة أو
 عاد مريضا أو خرج الجمعة بطل اعتكافه به قال الكوفيون وابن المنذر في الجمعة وقال الثوري والشافعي وأصحابهم ان شرط
 شيئا من ذلك في ابتداء اعتكافه لم يبطل اعتكافه به وهو رواية عن أحمد (إذا كان معتكفا) فيه أنه يخرج لحاجة قربت

من الصيام في الايام لان غزوة
حين متأخرة عن ذلك وزاد مسلم
فلما أسألت سألت وفيه رد على
من زعم ان المراد بالجاهلية
ما قبل فتح مكة وأنه اعتكف
في الاسلام وأصرح من ذلك
ما أخرجه الدارقطني عن
عبد الله بلفظ يندر عمران به مكنته
في الشرك (أن اعتكف ليلة)
أدله على جواز الاعتكاف
بغير صوم لان الايام ليس ظرفا
لصوم فلو كان شرط الامر صلى
الله عليه وآله وسلم به وتعتق
بان في رواية شعبة عن عبد الله
عند مسلم يوم ابدل ليلة وجمع ابن
حبان بين الروايتين بأنه يندر
اذ لم يقع منه الرضا بالبيع

عن أنس قال أثنى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الخمر عشرة عاصرها
ومعصرها وشاربها وحامها والحمد لله واليه واثقها وناثها وأكل غنما المشركي لها
والشترقة رواه الترمذي وابن ماجه . وعن ابن عمر قال لعنت الخمر على عشرة وجوه
لعنت الخمر بعينها وشاربها واثقها وناثها ومبتاعها وعاصرها ومعصرها وحامها
والحمد لله واليه وأكل غنما رواه أحمد وابن ماجه وأبو داود وبنحوه لكنه لم يذكر كل
غنما ولم يقل عشرة الحديث الأول قال الحافظ في التلخيص ورواه ثقات والحديث
الثاني في استناده عبد الرحمن بن عبد الله الغافقي أمير الأندلس قال يصح لأدركه وقال
قوم هو معمر بن روف وصحبه ابن السكن وفي الباب عن أبي هريرة عند أبي داود وعن ابن
عباس عند ابن حبان وعن ابن مسعود عند الحاكم وعن بريدة عند الطبراني في الأوسط
من طريق محمد بن أحمد بن أبي خيثمة بلقط من حبس الغنم أيام القطاف حتى يبيدها
من يهودي أو نصراني أو من يتخذ خرافة تقوم النار على بصيرة حسنة الحافظ في البوغ

وتوبه حتى بلغت الآن الى ما بلغت وزاد عمره ونجدنا في زوايته عند الكعبة (قال) صلى الله عليه وآله وسلم له (أوف بشرك) الذي نذرته في الجاهلية أي على سبيل التذنب وليس الأمر بالإيجاب لعدم اهلية الكافر للتقرب فعمله على التذنب أولى إذ لا يحسن تركه بالادلام ما عزم عليه في الكفر من الجبر وعند الحنابلة يصح النذر ١٥ من الكافر ومذهب الشافعية والحنابلة ان الاعتكاف لا صوم فيه وعن

المرام وآخرجه اليه في بزادة أو عن يعلم ان يتخذ خيرا وقد استدل المصنف رحمه الله
بحدی الباب علی تحریم بیع العصیر من يتخذ خيرا وتحريم كل بيع أعان على معصية
قياسا على ذلك وليس في حدیثی الباب تعرض انصریم بیع العنب ونحوه عن يتخذ خيرا
لان المراد بلعن یا تمها واكل غنم ابائع الخمر واكل عن الخمر وكذلك بقية الغمائر المذكورة
هي الخمر ولو مجازا كما في عاصرها ومقتصرها فانه يقول المصنوع والي الخمر والذي يدل على
مراد المصنف حديث بريدة الذي ذكرناه لقریب الوعيد الشديد على من باع العنب الى
من يتخذ خيرا ولكن قوله «بس وقوله أو عن يعلم ان يتخذ خيرا» لان يتخذ خيرا لان على اعتبار
الفصد والتعمد للبيع الى من يتخذ خيرا ولا خلاف في انصریم مع ذلك واما مع علمه
فذهب جماعة من أهل العلم الى جواز منعه المهادوية مع الكراهة ما لم يعلم انه يتخذ
لذلك ولكن الظاهر ان البيع من اليهودي والنصراني لا يجوز لانه مظنة لبيع العنب
خيرا ويؤيد المنع من البيع مع ظن استعمال المبيع في معصية ما أخرجه الترمذي وقال
غريب من حديث ابی امامة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تبعوا
القبائل المغنات ولا تشربوهن ولا تلعوهن ولا تخبرن في تجارة نلين وعن حوام

(عن حكيم بن حزام قال قاله يا بني الرجل فيسألني عن البيع ليس عندى ما أبيع منه ثم ابتاعه من السوق فقال لا تبع ما ليس عندك رواه الخمسة) الحديث أخرجه أيضا ابن حبان في صحيحه وقال الترمذى حسن صحيح وقد روى من غير وجه عن حكيم انتهى وفي بعض طرقه عبد الله بن عصة زعم عبد الحق أنه ضعيف جدا ولم يثبت عنه ابن القطان بل نقل عن ابن حزم أنه صحيح قال الماغوط وهو جرح مردود فقد روى عنه ذلك ثلاثة كما في التلخيص وقد احتج به النسائي وفي الباب عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عند أبي داود والترمذى وصححه والنسائي وابن ماجه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يبيع ولا يشرطان في بيع ولا رجع ما لم يضمن ولا يبيع ما ليس عندك قول ما ليس عندك أى ما ليس فى ملكك وقد تركوا الظاهر أنه يصدق على اليد الموصوب الذى لا يقدروا على ابتاعه عن هو فى يده وعلى الأبق الذى لا يعرف مكانه والطائر المنفقت الذى لا يعتاد رجوعه ويندل على ذلك معنى عند لفة قال الرضى أنها تستعمل فى الحاضر القريب وما هو فى حوزتك وإن كان بعيدا انتهى فيخرج عن هذا ما كان غائبا خارجا عن الملك أو دخلا فيه خارجا عن الحوزة وتظاهر أنه يقال لما كان حاضرا وإن كان خارجا عن الملك فعنى قوله صلى الله عليه وآله وسلم لا تبع ما ليس عندك أى ما ليس

والأول يوم العيد قضاء عما ترك من الاعتكاف في رمضان على سبيل الاحتياط لأنه إذا جمل علماً أثبتته ولو كان للوجوب الاعتكاف معه نساءً أو أضاف في شوال ولم ينقل وفي رواية عندنا لم حتى اعتكف الأول من شوال قال الامعاء على فيه دليل على جواز الاعتكاف بغير صوم لأن أول شوال هو يوم العيد وصومه حرام واعتبر من بأن المعنى كان ابتداءً في الشهر الأول وهو

حاضر اجمدة ولا غائب في ملكك ونحت حوزتك قال البغوي التهي في هذا الحديث
عن يوع الاعيان التي لا يملكها اُمابيع شي موصوف في ذمته فيجوز فيه السلم بشرطه
فلو باع شيئا موصوفا في ذمته عام الوجود عند الفعل المشروط في البيع جاز وان لم يكن
المبيع موجودا في ملكه حالة العقد كالمسلم قال وفيه من يبيع ما ليس عنده في التساد
بيع الطير المنقلت الذي لا يعتمد رجوعه الى محله فان اعتاد الطائر ان يعود له لا يصح
ايضا عند الاكثر الا الفعل فان الاصح فيه العصمة كما قاله النووي في زيادات الروضة
ونظائر انتهى فحريم ما لم يكن في ملك الانسان ولا دأخلت مقتدرته وقد استثنى من
ذلك السلم فتكون أدلة جوازه مخصصة لهذه العموم وكذلك ان كان المبيع في ذمة
المشتري اذ هو كالحاضر المقتوض

(باب من باع سائمة من رجل ثم من آخر) •
(من سمرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال أبيع امرأته زوجي ولو أباي فهي الأولى مني ما
رأيت رجل باع ببعاض رجلين فهو للأول منهن ما رواء الخمسة إلا أن ابن ماجه لم يذكر فيه
فصل النكاح وهو يدل به وهو على فساد بيع البائع المبيع وإن كان في مدة الخيار
المحدث هو من رواية الحسن عن سمرة وفي سماعه منه خلاف قد تقدم وقد حسنه
الترمذي وصححه أبو زرعة وأبو حاتم والحاكم قال الحافظ وصحته متوافقة على ثبوت هاج
الحسن من سمرة ورجاله ثقات ورواهما الشافعي وأحمد والنسائي من طريق قتادة عن
الحسن عن عتبة بن عامر قال الترمذي الحسن عن سمرة في هذا أصح قوله فهي الأولى
منها فيه دليل على أن المرأة إذا عدها وأبايها زوجين كانت لمن عدها أول الوليين من
الزوجين وبه قال الجمهور وسواء كان قد دخل بها الثاني أم لا وخالف في ذلك مالك وطاوس
والزهري وروى عن عمر فقالوا إنها تكون للثاني إذا كان قد دخل بها لأن الدخول أقوى
والخلاف في تفاصيل هذه المسئلة بين المقرعين طویل قوله وأما رجل باع الخ في دليل
على أن من باع شيئا من رجل ثم باعه من آخر لم يكن للبيع إلا آخر حكم بل هو باطل لأنه باع
غير ما يملك إذ قد صار في ملك المشتري الأول ولا فرق بين أن يكون البيع الثاني وقع
في مدة الخيار أو بعده وانظر أضا لأن المبيع قد خرج عن ملكه بمجرد البيع

• باب النسي عن بيع الذين الدين وجوازهم بالعين ممن هو عليه •
(عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهي عن الكائي بالكائي رواه
الدارقطني • وعن ابن عمر قال أتيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقلت اني أبيع الأبل
بالقبيع فأبيع بالذناير وأخذ الدراهم وأبيع بالدراهم وأخذ الدراهم فقال لا بأس أن

تأخذ بسر يومها ما لم تفرق ما يشكك في رواد الخصة . وفي لفظ بعضهم أيسع بالذناير
 وتأخذ مكانهم الورق وأيسع بالورق . وتأخذ مكانها الذناير وفيه دليل على جواز التصرف في
 الثمن قبل قبضه وإن كان في مدة الخيار وعلى أن خيار الشرط لا يدخل في الصرف الحديث
 الأول صحيحه الحاكم على شرط مسلم . وتعقب بأنه قد روي عن موسى بن عبيدة الرضائي كما قال
 الدارقطني وابن عدي وقد قال فيه أحدنا لا نقل الرواية عنه عندى ولا أعرف هذا
 الحديث عن غيره . وقال ليس في هذا أيضا حديث يصح ولكن إجماع الناس على أنه
 لا يجوز بيع دين بدين . وقال الشافعي أحسن الحديث يوهون هذا الحديث . ورواه
 ما أخرجه الطبراني عن رافع بن خديج أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن بيع
 كالي بكالي دين بدين ولكن في إسناده موسى المذكور فلا يصلح شاهدًا والحديث
 الثاني صحيحه الحاكم وأخرجه ابن حبان والبيهقي وقال الترمذي لا تعرفه من روعا إلا من
 حديث مهالك بن حريز . كراهه روى عن ابن عمر موقوفًا وأخرجه النسائي موقوفًا عليه
 أيضا قال البيهقي والحديث موقوف برفعه مهالك بن حريز وقال شعبة رفعه لنا معاذ وأنا
 أفرقه قوله الكالي بالكالي فهو موقوف . وقال الحاكم عن أبي الوليد حسن هو بيع النسيئة
 بالنسيئة . كذا نقله أبو عبيد في الغريب . وكذا نقله الدارقطني عن أهل اللغة وروى البيهقي
 عن نافع قال هو بيع الدين بالدين وفيه دليل على عدم جواز بيع الدين بالدين وهو
 إجماع كما حكاه أحدنا في كلامه السابق . وكذا لا يجوز بيع كل معدوم بمعدوم . قوله بالبيع
 قال الحافظ بالياء الموحدة كما وقع عند البيهقي في بيع الفرق قال النووي ولم يكن إذا ذلك
 وقد كثرت فيه القه . وروى ابن باطيس لم أر من ضبطه . والظاهر أنه بالنون حكى ذلك عنه
 في التلخيص وابن زمرات في شرح المتن قوله لا بأس بالخ فيه دليل على جواز الاستبدال
 عن الثمن الذي في الذمة بغيره وظاهره أنهم ما غير حاضر من جميعا بل الحاضر أحدهما وهو
 غير اللازم فيدل على أن ما في الذمة كالحاضر قوله ما لم تفرق ما يشكك في رواد الخصة . وفيه دليل على أن
 جواز الاستبدال مقيد بالتقاضي في المجلس لأن الذمة والذمة مالان ربويان فلا يجوز
 بيع أحدهما بالآخر إلا بشرط وقوع التقاضي في المجلس وهو محكي عن عمر وابنه
 عبد الله رضي الله عنهم . والحسن والحكم وطاوس وزهري ومالك والشافعي وإبي
 حنيفة والثوري والأوزاعي وأحمد وغيرهم وروى عن ابن مسعود وابن عباس وسعيد بن
 المسيب وهو أحد قول الشافعي أنه مكروه أي الاستبدال المذكور والحديث يرد عليهم
 باختلاف الأولين فتم . من قال بشرط أن يكون بسر يومها كما وقع في الحديث وهو
 مذاهب أحمد . وقال أبو حنيفة والشافعي أنه يجوز بسر يومها وأعلى وأرخص وهو
 خلاف ما في الحديث من قوله بسر يومها وهو أخص من حديث إذا اختلفت هذه

٣ نيل حنا انبي مني لله عليه وآله وسلم ثم اجاز آي ضيا وعند ابن حبان فليار آيا ا- تصييا فر- دعا (فقال لهما النبي صلى الله عليه وآله وسلم) امشيا (على ذلكا) بكسر الراء أى على هيفتك فليس شي تكرهانه وفي رواية معمر فقال لهما النبي صلى الله عليه وآله وسلم تعاليا قال الدودي أى قنوا واتبعوه ابن النعمان وقال آخر - ه- عن معاذ بن عبد الله وفي رواية معاذ بن قنبا

أبصره فقال تعالى قال ابن التبر انه وهم ثم قال يحتمل تعدد القصة قال في الفتح والاصل عدمه بل هو محمول على أن أحدهما كان تعبلا لا حراً أو خص أحدهما بخطاب المشافهة دون الآخر ويحتمل أن يكون الزهري كان ينسب فيه فقوله تارة رجل وتارة رجلاً وقد رواه سعيد بن منصور عن ١٨ هشيم عن الزهري فلقبه رجل أو رجلاً بالثلاث وأيس أقوله رجل منهم

ثم رواه مسلم من وجه آخر من حديث أنس بالافراد ووجهه ما تقدم من أن أحدهما كان تعبلا لا حراً فثبت أفراد ذكر الأصل وحيث في ذكر الصورة (أغماهي صفة بنت حبي) مصفراً ابن الخطاب وكان أبوها رئيس خيبر وكانت تسمى أم يحيى والأصح أنما ماتت سنة خمسين وقيل بعدها وكان علي بن الحسين حين سمع من هذا الحديث صغيراً وفي رواية هذه صفة (فقلاً) أي الزيلان (سبحان الله يا رسول الله) أي تزه الله عن أن يكون رسولهم معاً بما لا ينبغي أو كناية عن التعجب من هذا القول (وكبر عليهما) أي عظيم وشق عليهما ما قال صلى الله عليه وآله وسلم وفي رواية هشيم فقال لا يارسول الله وهل فلان بك الاخيرا (فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم) ان الشيطان يبلغ من الإنسان الرجال والنساء فالمراد بالنس (مبلغ الدم) أي بآله ووجه الشبه شدة الاتصال وعدم المسافة وهو كناية عن الوسوسة وفي رواية معمر يجرى من الإنسان يجرى الدم وكذا ابن ماجه زاد عبيد الأعلی فقال اني خفت ان يظننا

فإنما ان الشيطان يجرى الخوف في رواية ابن ابي عمير ما أقول لكم هذا أن تسكونا ظننا نهر أو سكن قد علمت والاستفتاء ان الشيطان يجرى من ابن آدم يجرى الدم (وانى خفت ان يقدف) الشيطان (في أو بكاشيا) ولم يشر أوله بكن صلى الله عليه وآله وسلم فثبت أنهما يظننا به والماتة رعد من صدق إيمانها ولكن خشى عليهما أن يورسهما الشيطان

فإنما ان الشيطان يجرى الخوف في رواية ابن ابي عمير ما أقول لكم هذا أن تسكونا ظننا نهر أو سكن قد علمت والاستفتاء ان الشيطان يجرى من ابن آدم يجرى الدم (وانى خفت ان يقدف) الشيطان (في أو بكاشيا) ولم يشر أوله بكن صلى الله عليه وآله وسلم فثبت أنهما يظننا به والماتة رعد من صدق إيمانها ولكن خشى عليهما أن يورسهما الشيطان

ذلك لانهم ما غيروا وهو قد ينفذ فيهم ما ذلك الى الله لا في قدر الى اعلاء ما حقه الله اذ وثقه لئلا يمان بعده اذ وقع له مثل ذلك وقد روي الحارث أن الشافعي كان في مجلس ابن عيينة فسأله عن هذا الحديث فقال الشافعي انما قال له ما ذلك لانه خاف عليهما الكفران فغلبه التهمة فبادر الى اعلاهما حتى جعلهما مقبل أن يقذف ١٩ الشيطان في نفوسهما شايها لمكانة قال

في الفتح وهو بين من الطرق التي استفتها وغفل البرار في حديث صفة هذا واستبعد وقوعه ولم يأت بطائل اه وفي طبقات العبادي ان الشافعي سئل عن خبر صفة فقال انه على سبيل التلميح علقا اذا شامخا ومنا أو ساءا على الطريق أن تقول هي محرمة حتى لانهم وقال ابن دقيق العيد فيه دليل على القهر بما يقع في الوهم نسبة الانسان اليه لا يفتي وهذا مما كد في حق العلماء ومن يقتدي بهم فلا يجوز لهم ان يذموا فعلا يوجب ظن سوء بهم وان كانت لهم فيه مخلص لان ذلك سبب الى ابطال الاتباع بهم وهو مطابقة الحديث للترجمة في قوله فقام النبي صلى الله عليه وآله وسلم فلقموا في رواية هشام الله لالة على جواز خروج المعتكف حاجته من أكل وشرب وبول وغائط واذان على منارة المسجد اذا كان رأسا ومرض نشق الإقامة معه في المسجد وخوف سلطان وصلاة جمعة لا يمكن الاظهر بطولانه بخروجها لانه كان يمكنه الاعتكاف في الجامع ودفن ميت تعين عليه كفله واداء

شهادته تعين اداؤه عليه وخوف عدو فاهر وغفل من استلام قال في الفتح وفي الحديث من أفواجا جواز اشتغال المعتكف بالأمور المباحة من تسييع زائره والقيام معه والحديث مع غيره وباحية خلو المعتكف بالزوجة وزيارة المرأة للمعتكف وبيان مقتضاه صلى الله عليه وآله وسلم على أمنه وارشادهم الى ما يدفع عنهم الاثم وفيه التحريم من التعرض لسوء الظن والاجتماع من

والاستفتاء اغماهي كوز في كبل أو موزون رقد روى احمد من حديث ابن عمر مر فوعا من اشترى طعاما بكيل أو وزن فلا يبيعه حتى يقبضه ورواه ابو داود والنسائي بإسناد صحيح أن يبيع احد طعاما اشتراه بكيل حتى يستوفيه كاذ كره المصنف ولذا ارتفع من حديث جابر بن سمير رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يبيع الطعام حتى يجرى فيه الصاعان صاع البائع وصاع المشتري ونحوه تبارك من حديث ابن عمر قال في الفتح ما نادى حسن قالوا وفي ذلك دليل على أن القبض اغماهي يكون شرطا في المكيل والموزن دون الجرافف واستدل الجمهور بإطلاق احاديث الباب ويص حديث ابن عمر أنه قد مر فيه بانهم كانوا يبيعون بجرافا الحديث ويدل لما قالوا حديث حكيم بن حزام المذكور لانه يعم كل مبيع ويجاب عن حديث ابن عمر وجابر الذين احتج بهم ما دلل ومن معه بان التخصيص على كون الطعام انتهى عن بيعه مكبلا أو موزنا لا يستلزم عدم ثبوت الحكم في غيره نعم لو لم يوجد في الباب الا احاديث التي فيها الاطلاق لكان الحكم لا يمكن أن يقال انه يحمل المطلق على المقيد بالكيل والوزن وما بعد التخصيص بالثبوت عن بيع الجرافف قبل قبضه كما في حديث ابن عمر فيخصم المبيع الى أن يحكم الطعام ثم يمد من غير فرق بين الجرافف وغيره ورجح صاحب ضوء الثمار ان هذا الحكم اعني محريم بيع الذي قبل قبضه مختص بالجرافف دون المكبل والموزن وما تراا مبيعات من غير الطعام وسكنى هذا عن مالك ويجاب عنه بما تقدم من إطلاق الطعام والتخصيص بما هو واعنه منه كما في حديث حكيم والتخصيص على محريم بيع المكيل من الطعام والموزن كما في حديث ابن عمر وجابر وما حكاه عن مالك خلاف ما حكاه عنه غيره فان صاحب الفتح سكت عنه ما تقدم وهو مقابل لما حكاه عنه وكذا لا يروى عن مالك ما يخالف ذلك ابن دقيق العيد وابن القيم وابن رشد في نهاية النجعة وغيرهم وقد سبق صاحب ضوء الثمار الى هذا المذهب ابن المذنب ولعله لم يخص بعض الطعام دون بعض بل سوى بين الجرافف وغيره ونفي اعتبار القبض عن غير الطعام وقد سكت ابن القيم في بدائع الفوائد عن أصحاب مالك كقول ابن المذنب يكتفي في رد هذا المذهب حديث حكيم فإنه يشمل بعمومه غير الطعام وحديث زيد بن ثابت فإنه مخرج بالنسبة في السنف وقد استدل من خصص هذا الحكم بالطعام بما في البخاري من حديث ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اشترى من هار بكر انا به راكبا عليه ثم وهب لانه قبل قبضه ويجاب عن هذا بأنه خارج عن محل النزاع لان البيع معاوضة بعوض وكذلك الهبة اذا كانت بعوض وهذه الهبة الواقعة من النبي صلى الله عليه وآله وسلم است على عوض وغاية ما في الحديث جواز التعريف في المبيع قبل قبضه بالهبة بغير عوض ولا يصح الاطلاق للبيع وما تراا تصرفات بذلك لانه مع كونه فاسدا

كذلك الشأن والاعتقاد ومن ثم قال بعض العلماء ينبغي الحكم أن سائقا نصيبا للثمة
ومن هنا يظهر بطلان من يظهر بظاهر السوء ويعتقد بأنه يحرم بذلك على نفسه وقد عظم الله له هذا الصنف واقفه اعلم وفيه
أضافة بيوت أزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم الذين وفيه جواز خروج المرأة ليلا وفيه قول سبحانه الله عند التعجب
وقد وقعت في الحديث لتعظيم

الاعتبار بقياس مع الفارق وإيضاحه تقر في الأصول أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا
أمر الأمة أو غيرها أمر أو نهى ما صاحبهم فعمل ما يخالف ذلك ولم يبق دليل يدل على التماسي
في ذلك القول بخصوصه كان اختصاصه لأن هذا الأمر أو النهي الخاص بالأمة في مسئلة
مخصوصة من أدلة التأسي العامة مطلقا فيبقى العام على الخاص وذهب بعض
المؤخرين إلى تخصيص التصرف الذي نهى عنه قبل القبض بالبيع دون غيره قال فلا يحل
البيع ويحل غيره من التصرفات وأرد بذلك الجمع بين أحاديث الباب وحديث شرائه
صلى الله عليه وآله وسلم للبكر ولكنه يعكر عليه أن ذلك يستلزم إلحاق جميع التصرفات
التي بعوض وبغير عوض بالهبة بغير عوض وهو الخاق مع الفارق وأيضا إلحاقها بالهبة
المدكورة دون البيع الذي وردت بمنه الأحاديث تحكم والاولى الجمع بإلحاق التصرفات
بعوض بالبيع فيكون قوله قبل القبض غير جائز وإلحاق التصرفات التي لا عوض فيها
بالهبة المدكورة وهذا هو الأرجح ولا يشك كل عليه ما قد مناهم أن ذلك الفعل يختص
بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم لأن ذلك إنما هو على ما روي التزل مع ذلك القائل بعد
فرض أن فعله صلى الله عليه وآله وسلم يخالف ما دلل عليه أحاديث الباب وقد عرفت أنه
لا مخالفة فلا اختصاص وبمنه لما ذهبنا إليه جاءهم على صحة الوقت والعتق قبل
القبض ويشهد له أيضا ما عاين به النبي فانه أخرجه البخاري عن طائفة قال قلت لابن
عباس كيف ذلك قال دراهم يدرهم والطعام مرجا استفههم عن سبب النبي فاجابه بانه
إذا باعه المشتري قبل القبض وتأخر المبيع في يد البائع فكانه باع دراهم يدرهم ومن ذلك
ما أخرجه مسلم عن ابن عباس أنه قال لما سأله طائفة ألا ترهم يبتاعون بالذهب والطعام
مراجا وذلك لأنه إذا اشترى طعاما بدينار ودفعه للبائع ولم يقبض منه الطعام فباع
الطعام إلى آخر مائة وعشرين مثقالا فكانه اشترى بذهب ذهباً كثيراً ولا يخفى أن
مثل هذه الالة لا ينطبق على ما كان من التصرفات بغير عوض وهذا التعليل أجود
ما عاين به النبي لأن الصحابة أعرف بقاصد الرسول صلى الله عليه وآله وسلم ولا شك أن المنع
من كل تصرف قبل القبض من غير فرق بين ما كان بعوض وما لا عوض فيه لا دليل عليه
إلا الإلحاق لما اشترى من التصرفات بالمبيع وقد عرفت بإلحاق ما لا عوض فيه بمما فيه
عوض ويجوز صدق اسم التصرف على الجميع لا يجعله موقفا لقياس عارف يعلم الأصول
قوله حتى يجوزها التجاوي إلى رحالهم فيه دليل على أنه لا يكتفي بمجرد القبض بل لا بد من
تحويله إلى المنزل الذي يسكن فيه المشتري أو يضع فيه بضاعته وكذلك يدل على هذا قوله
في الرواية الأخرى حتى يحولوه وكذلك ما وقع في بعض طرق مسلم عن ابن عمر بلفظ كان
قباع الطعام فبعث علي بن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من باع ثيابا فباعها من المكان

الآخر وتمويله للعلماء من ذكره
كأن حديث أم سليم واستدل
به لا يثبت ويحذف جواز
تبادي المعتكف إذا خرج من
مكان اعتكافه حاجته وأقام
ومناجاة من الحاجة ما لم
يسفرق أكثر اليوم ولا دالة
فيه لأنه لم يثبت أن منزل صفة
كان بينه وبين المسجد فامل زائد
وقد حدد بعضهم الميعاد بنصف يوم
وأيضا في الخبر ما يدل عليه
وهذا الحديث أخرجه البخاري
في الأدب وفي صفة أبيس اللعين
وفي الأحكام وأخرجه مسلم في
الاستئذان وأبو داود في الصوم
وفي الأدب والنسائي في الاعتكاف
وابن ماجه في الصوم (عن أبي
هريرة رضي الله عنه قال كان
النبي صلى الله عليه وآله وسلم
يعتكف في كل رمضان عشرة
أيام) وعند النسائي يعتكف
العشر الاخر من رمضان (فما
كان الدام الذي قبض فيه
اعتكف عشرين يوما) لأنه صلى
الله عليه وآله وسلم علم بانقضاء
أجله فأراد أن يستكثر من
الأعمال الصالحة فشرع بالامته
أن يجتهدوا في العمل إذا بلغوا
أقصى العمر لئلا تواتوا الله على خير
أعمالهم ولأنه صلى الله عليه وآله وسلم اعتمد من جبريل عليه السلام أن يعارضه بالقرآن في كل عام مرة واحدة فلما الذي
يعارضه في العام الاخير من تين اعتكف فيه مثلي ما كان يعتكف وهذا موضع الترجمة لأن الظاهر من إطلاق العشرين أنها
متوالية والعشر الاخير منها فيلزم دخول العشر الاوسط فيها قال ابن بطال وهو اعلمنا عليه صلى الله عليه وآله وسلم على الاعتكاف

أن تكون تجارة حاضرة تدبرونها بينكم أو ما ساد على إباحة البيوع الموجهة وآخرها على إباحة التجارة في البيوع الحالة
والمعتبر فيه مجرد التراضي وحقيقته لا يعلمها إلا الله تعالى والمراد هنا أمره بالإيجاب والقبول على الوجه المأذون فيه
وكأنه لما عاين عند القائل به وعابه أهل العلم وشدة الإشارة والكناية من قادر على المنطق ولم يرد ما يدل على ما اعتبر به بعض

تدل على أنه من المستلزم وكذا وقد روي ابن المنذر عن ابن شهاب أنه كان يقول عجايبا للمسلمين تركوا الاعتكاف والنبي صلى الله
عليه وآله وسلم لم يتركه منذ دخل المدينة حتى قبضه الله اه وقال مالك أنه لم يعلم أحدا من السلف اعتكف إلا أبا بكر بن عبد
الرحمن وإن تركهم لذلك لما قيل من التمتع وهذا آخر ربيع العبادات وغمام ٢١ الجزء الثالث من فتح الباري من مجزئة

عشرة ويشملها الجزء الرابع أو
كتاب البيوع فرغت منه يوم
الاربعاء رابع رجب سنة ثلاث
وتسعين ومائتين وألف الهجرة
على صاحبها الصلاة والتحية

(بسم الله الرحمن الرحيم)
(كتاب البيوع)

جمع بيع وبيع واختلاف أنواعه
كبيع العين وبيع الدين وبيع
المنفعة والصحيح والفاقد وغير
ذلك وهو نقل ملك إلى الغير بفن
والشره بقوله ويطلق كل منهما
على الآخر وأجمع المسلمون على
جواز البيع والحكمة تقتضيه
لأن حاجة الإنسان تتعاقد بما في
يد صاحبه غالباً وصاحبه قد
لا يملكه في شرب بيع البيع
وسيله إلى بلوغ الغرض من غير
شرح وقوله سبحانه أحل الله
البيع أصل في جوارحه وللهام
فيها أقوال أهمها أنه عام مخصوص
فإن اللفظ لفظ العموم فيتناول
كل بيع فيقتضي إباحة الجميع
لكن قد منع الشارع ببعضه أخرى
وسمها فهو عام في الإباحة
مخصوص بما يدل الدليل على
منعه وقيل عام وأيديه الخصوص
وقيل يحمل بينته السنة وكل هذه
الأقوال تقتضي أن المفرد المحلى
بالألف واللام يعم وقوله تعالى إلا

الذي ابتغاه فيه إلى مكان - واه قبل أن يبيعه وقد قال صاحب الفتح أنه لا يمتنع الإيوان
إلى الرجال لأن الأمر به يخرج مخرج القالب ولا يخفى أن هذا دعوى تحتاج إلى برهان
لأنه مخالفة لما هو الظاهر ولا عذر لمن قال أنه يعمل المطلق على التقيد من المصير إلى
مادات عليه هذه الروايات قوله جازاً فابتليت الجيم والكسر أقصع من غيره وهو ما لم
قدرة على التفسير قال ابن قدامة يجوز بيع الصبرة جزاً إذا لم يعلم فيه خلاف إذا جهل
البائع والمشتري قدر حاقوله ولا أحسب كل شيء الأمثلة استعمل ابن عباس القياس
وأعله لم يباقة النص يقتضي لكون سائر الأشياء كالطعام كسلف قوله حتى يكال به
المراد بالكتال القبض والاستيفاء كما في سائر الروايات ولكنه لما كان الأغلب في
الطعام ذلك صرح باللفظ الكيل وهو خلاف الظاهر كما عرفت والظاهر أن من اشترى شيئاً
مكايلاً أو موازنة فلا يكون قبضه إلا بالكيل أو الوزن فإن قبضه جزاً كان فاسداً وبطلاناً
قال الجوهري كما حكاه الحافظ عنهم في الفتح ويدل عليه حديث اختلاف الصاعين

(باب النسي عن بيع الطعام حتى يجري فيه الصاعان)
(عن جابر قال نسي النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن بيع الطعام حتى يجري فيه الصاعان
صاع البائع وصاع المشتري رواه ابن ماجه والدارقطني وعن عثمان قال كنت ابتاع
التمر من بطن من اليهود يقال لهم بنو قينة فباعوا بيعة بريح فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه
وآله وسلم فقال يا عثمان إذا ابتعت فاكتمل إذا ابتعت فكل رواه أحمد والبخاري منه بغير
استناد كلام النبي صلى الله عليه وآله وسلم) حديث جابر أخرجه أيضاً البيهقي وفي أسناده
ابن أبي ليلى قال البيهقي وقد روي من وجه آخر وفي الباب عن أبي هريرة عن عبد الله بن مسعود
حسن وعن أنس وابن عباس عن عبد الله بن مسعود بن عبد الله بن مسعود بن عبد الله بن مسعود
وحديث عثمان أخرجه عبد الرزاق ورواه الشافعي وابن أبي شيبة والبيهقي عن الحسن
عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مرسل قال البيهقي روى موصولاً من أوجه أضافهم
بعضهم إلى بعض قوى وقال في جمع الزوائد أسناده حسن وأسناده له لا حديث على
أن من اشترى شيئاً مكايلاً وقبضه ثم باعه إلى غيره لم يجز تسليمه بالكيل الاول حتى يكيله
على من اشترى ما لا يذهب الجوهري كما حكاه في الفتح عنهم قال وقال عطاء بن يونس
بالكيل الاول مطلقاً وقيل إن باعه بقدر جاز بالكيل الاول وإن باعه بنسبة لم يجز بالاول
والظاهر ما ذهب إليه الجوهري من غير فرق بين بيع وبيع للأحاديث المدكورة في الباب
التي تفيد عمومها ثبوت الحق وهذا إنما هو إذا كانت الشرا مكايلاً وما إذا كان جزاً
فلا يعتبر الكيل المدكورة عند أن يبيعه المشتري

أن تكون تجارة حاضرة تدبرونها بينكم أو ما ساد على إباحة البيوع الموجهة وآخرها على إباحة التجارة في البيوع الحالة
والمعتبر فيه مجرد التراضي وحقيقته لا يعلمها إلا الله تعالى والمراد هنا أمره بالإيجاب والقبول على الوجه المأذون فيه
وكأنه لما عاين عند القائل به وعابه أهل العلم وشدة الإشارة والكناية من قادر على المنطق ولم يرد ما يدل على ما اعتبر به بعض

العلماء من ألقاظ مخصوصة وأنه لا يجوز البيع بغيرها وفي قوله تعالى تجارة عن راض دلالة على أن مجرد الرضا هو
المناط فلا يبرهن ذلك ولا يبرهن الدليل عليه بالفظ وأما ما جاء في لفظ وقع وعلى أي صفة كان وما في نسخة مكية (عن
عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه قال ٢٢ لما قلنا المدينة آخر رسول الله صلى الله عليه وآله (ولم يبق وبين سعد بن

(باب ما جاء في التفريق بين ذوى المحرم)
(عن أبي أيوب قال سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول من فرق بين والده وولده
فرق الله بينه وبين أحبته يوم القيامة روى أحمد والترمذي . وعن علي عليه السلام قال
أمرني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن أبيع غلامين أخوين فبعتهما وقرت بينهما
قد كرت ذلك له فقال ادركهما فارتبهما ما ولا بهما إلا بعهما روى أحمد وفي رواية وهب
في النبي صلى الله عليه وآله وسلم غلامين أخوين فبعتهما أحدهما فقال لي يا علي ما فعل
غلامك فأخبرته فقال رده رده روى الترمذي وابن ماجه . وعن أبي موسى قال لعن رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم من فرق بين والده وولده وبين الأخ وأخيه روى ابن ماجه
والدارقطني . وعن علي عليه السلام أنه فرق بين جارية وولدها فقام النبي صلى الله عليه
وآله وسلم عن ذلك روى البيهقي روى أبو داود والدارقطني حديث أبي أيوب أخرجه أيضا
الدارقطني والحاكم وصححه ورواه الترمذي وفي مسنده يحيى بن عبد الله المعافري وهو
مختلف فيه وله طريق أخرى عند البيهقي وفيه انقطاع لأن من رواية العلامة عن
الاسكندراني عن أبي أيوب ولم يذكر له طريق أخرى عند الدارقي وحديث أبي موسى
استناده لا بأس به فان محمد بن عمر بن الهيثم صدوق وطريق بن عمران مقبول وحديث
علي الأول رجل استناده ثقات كما قال الحافظ وقد صححه ابن خزيمة وابن الجارود وابن
حبان والحاكم والطبراني وابن القطان وحديث الثاني هو من رواية معمر بن أبي شبيب
عنه وقد أعله أبو داود وبالانقطاع بينهما وأخرجه الحاكم وصححه استناده ورواه البيهقي
أشواهد وفي الباب عن أنس عند ابن عدي بالفظ لا يولهن والدهن وفي استناده
مبشر بن عبيد وهو ضعيف ورواه من طريق أخرى فيها اسم عبد بن عيسى عن الخفاف بن
ارطاة وقد تفرد به أبو عبد الله وهو ضعيف في غير الشائعين وعن أبي سعيد عند الطبراني
بلفظ لا يولهن والدهن وأخرجه البيهقي باستناده يفتقر عن الزهري حررنا الأحاديث
المذكورة في الباب فيما دلل على تحريم التفريق بين الولد والابن الأخوين أما بين
الوالدة وولدها فقد حكى في البصر عن الإمام يحيى أنه إجماع حتى يستغنى الولد بنفسه وقد
اختلف في أنه قد ألبس فذهب الشافعي إلى أنه لا ينعق وقال أبو حنيفة وهو قول
لشافعي أنه ينعق وقد ذهب بعض الفقهاء إلى أنه لا يحرم التفريق بين الابن والابن
وأجاب عليه صاحب البصر بأنه مفسر على الام ولا ينعق أن حديث أبي موسى المذكور
في الباب يشهد الابن فانه يول عليه أن مع أروى من التحويل على القياس وأما بقية
القرابة فذهب الهادي والشافعي إلى أنه يحرم التفريق بينهم قياسا وقال الأمام يحيى

الربيع) الانصاري الخزرجي
الغريب البصري وأخي بالمداي
جده لنا أخوين وكان ذلك بعد
قدمه المدينة بخمسة أشهر
وكانوا يوارثون بذلك دون القرابة
حتى تزات وأولوا الارحام بعضهم
أولى ببعض (فقال سعد بن
الربيع) لعبد الرحمن بن عوف
(أنا أكثر الانصار ما لا أفانهم
لأن نصف مالي وانظر رأي زوجتي
هويت) بالفظ المثنى المضاف إلى
ياد المتكلم راسم إحدى زوجتيه
ثمرة بنت حزم كما سماها اسم عبد
القاسم في أحكامه والأخرى
لم تسم وهويت بمعنى أحببت
(نزلت لها عنها) أي طلقها
لأنها (فأزاحت) أي انفقت
عنها قال ابن النجاشي كان هذا
القول من بعد قبل أن يسأل
النبي صلى الله عليه وآله وسلم
الانصار أن يكفوا المهاجرين
العاملين ويعطوهم نصف الثمرة
(تزوجتها) فقال لعبد الرحمن
لا حاجة لي في ذلك هل من ورق
فيه تجارة) هذا موضع الترجمة
والسوق يذكرون وثقت (قال)
سعد (سوق قنقاع) غير
مهورف على إرادة القبيصة
وبالصرف على إرادة الحى وحكى
في التتبع تثليثونه وهم بطن

من اليهود أضيق إليهم السوق قال (فقد ألبس) أي إلى السوق (عبد الرحمن فاني بائط) ابن جهم معروف وانشأني
(وسمى) انتم أها منته قال (ثم تابع القدر) بلفظ المصدر أي تابع الذهاب إلى السوق (فأبلى) أن جاء عبد الرحمن عليه
إثر صفة) أي الطيب الذي استعمله عند الرفاف (فقال رسول الله صلى الله عليه وآله) (وسلم) (له) تزوجت قال نعم قال صلى الله

عليه وآله وسلم (ومن) أي من التي تزوجتها (قال) تزوجت (أمرأته من الانصار) هي ابنة أبي الحبيص المس بن رافع الانصاري
الأوسي ولم تسم (قال كم) (فت) أي كم أعطيت إياها مهر (قال) (سقت) (زنت) (نواة) أي خمسة دراهم (من ذهب) وعن بعض المالكية
هي ربع دينار وعن أحمد ثلاثة دراهم وثلاث (أو نواة من ذهب) (ثلاث الراوى ٢٣) (فقال له النبي صلى الله عليه وآله) (وسلم)

أولم) اتخذ ولية وهي الطام
للعمر من ثيابا ساعا على الاضحية
وسائر الولائم وفي قول وجوبا
لظاهر الامر (ولو شاء) أي مع
القدرة والافتقار ولم صلى الله
عليه وآله وسلم على بعض نسائه
بدين من شعير كما في البصري
وعلى صفة بقر ومنه واط
والغرض من هذا الحديث هنا
اشتغال بعض العصابة بالتجارة
في زمن النبي صلى الله عليه وآله
وسلم ونقر به على ذلك وفيه ان
الكسب من التجار ونحوها
أول من الكسب من الهبة
ونحوها وزوات هذا الحديث
كلهم مديون وظاهره الارسل
لكنه متصل على الصحيح (عن
النعمان بن بشير رضي الله عنهما
قال قال النبي صلى الله عليه
وآله وسلم الحلال بين) واضح
لا ينعق حله وهو ما علم ما كره
يقينا (والحرام بين) واضح
لا ينعق حرمة وهو ما علم ملكه
لغيره (وبينهما) أي الحلال
والحرام الواضحين (أمور
مشبهة) بفتح التاء وكسر الباء
بالظ التوحيد أي مشبهة على
بعض الناس لا يدري أي من
الحلال أم من الحرام لأنهما
في ثيابهما مشبهة لأن الله تعالى

بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مدينة الامم جميعا يحتاجونه في دينهم كما قرره البرماوى كالكرماني قال في الفتح فيه
تقسيم الاحكام الى ثلاثة اشياء وهو صحيح لان الشيء اما ان ينص على طلبه مع الوعد على تركه أو ينص على تركه مع الوعد على
فعله أو لا ينص على واحد منهما فالاول الحلال والى الثاني الحرام البيهقي قوله بين أي لا يحتاج الى بيان أو يشترط في معرفته

روى عن المتصور بالله والناس في أحد قوليه أن أحد من خرج لتفريق إلى سبع وقد استدل على جواز التفريق بين البالغين بما أخرجه الدارقطني والحاكم من حديث عبادة ابن الصامت بلفظ لا تفريق بين الأم وولدها قيل إلى متى قال قد يبلغ الفلام ويحبب من الجارية وهذا نص على المطلوب صريح لولان في أسناده عبد الله بن عمر والواقفي وهو ضعيف وقد رماه علي بن المديني بالكذب ولم يروه عن سعيد بن عبد العزيز وغيره وقد استشهد له الدارقطني بحديث حلة المذكور ولا شك أن مجموع ما ذكر من الإجماع وحديث حلة وهذا الحديث منتهى للاستدلال به على التفرقة بين الكبير والصغير

(باب انتهى أن يبيع حاضر لباد) •
عن ابن عمر قال نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يبيع حاضر لباد رواه البزارى
والشافعى • وعن جابر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يبيع حاضر لباد يدعو الناس
يرزق الله بعضهم من بعض رواه الجماعة الا البزارى • وعن أنس قال نهى أن يبيع حاضر
لباد وان كان اخاه لايه وأمه متفق عليه ولا يداود والشافعى ان النبي صلى الله عليه
وآله وسلم نهى أن يبيع حاضر لباد وان كان اباه واخاه • وعن ابن عباس قال قال رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تلقوا الركبان ولا يبيع حاضر لباد فقيل لابن عباس ما قوله
لا يبيع حاضر لباد قال لا يكون له سمارا رواه الجماعة الا الترمذى قوله حاضر لباد الحاضر
ما كن الحضر والبادى ساكن البادية قال فى القاموس الحضر والحاضرة والحاضرة
وتفتح خلاف البادية والحاضرة الاقامة فى الحضر ثم قال والحاضر خلاف البادى وقال
البدوى والبادية والبادات والبداءة خلاف الحضر وتبدى أقامهم وتبادى تشبه بأهلها
والنسبة بدوى وبدوى وهذا القوم خرجوا الى البادية انتهى قوله يدعو الناس الخ
سند أحمد من طريق عطاء بن السائب عن حكيم بن ابى زيد عن أبيه حديثه أنى قال
قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يدعو الناس يرزق الله بعضهم من بعض فاذا
استقصى الرجل فليمنعه له ورواه البيهقى من حديث جابر مثله قوله لا تلقوا الركبان أى
الكلام عليه قوله سمارا بسينين هملتين قال فى الشيخ وهو فى الأصل القيم بالامر
الحافظ ثم استعمل فى معنى البيع والشراء فغيره وأحاديث الباب تدل على أنه لا يجوز
لحاضر أن يبيع للبادى من غير فرق بين أن يكون البادى عربيا أو أجنبيا ورواه كان
من زمن الغلاء أو لا ورواه كان يحتاج اليه أهل البلاد أم لا وسواء باعه له على التسريح أم
قعة واحدة وقالت الحنفية أنه يختص المنع من ذلك بمن الغلاء وما يحتاج اليه
أهل المصر وقالت الشافعية والحنبلة ان المنوع انما هو أن يبيع البلاد لسلعة يريد

بعد الاجال أو الاشكال قال المصنف ابن حجر وفي الاستدلال بذلك نظر فيها
بعض أو أراد الرد على منكري القياس فيجعل ما قاله واقعه أعلم (فنزل ما شبه عليه من
(كان الاستنباط) أي ظهر من خبره (أتركون من اجترأ) من المراءاة (على ما يشك) يقع

ببيعها بسعر الوقت في الحال فباعتها بالحاضر فبقول وضعه عندي لا يجهل على التدرج
 بأغلى من هذا السعر قال في الفتح فجعلوا الحكم منوطا بالبداء ومن شاركه فيه مناه
 قالوا وانما ذكر البادى في الحديث الكونه الغالب فالحق فيه من شاركه في عدم معرفة
 السعر من الحاضرين وجعلت المالكية البداءة قيدا وعن مالك لا ياتحق بالبدوى في
 ذلك الامن كل بث به فاما اهل القري الذين يعرفون اثمان السلع والاسواق فليسوا
 داخلين في ذلك وسكنى ابن المنذر عن الجمهور ان النسي للتصريح اذا كان البائع عالما
 والمبتاع بماتم الحاجة اليه ولم يعرضه البدوى على الحضرى ولا يجنى أن يخصه يص
 العموم بمثل هذه الامور من التخصيص بغير الاستتباط وقد ذكر ابن دقيق العيد
 فيه تفصيلا حاصلا انه يجوز التخصيص به حيث يظهر المعنى لا حيث يكون خفيا
 فانباع الانظار اولى ولكنه لا يطمق الخاطو الى التخصيص به مطاوعة اقله على غواهر
 النصوص هو الاولى فيكون بيع الحاضر للبادى محرما على الله وموسوا كان باجرة
 أم لا وروى عن البضارى انه سئل النسي على البيع باجرة لا بغير باجرة فانه من باب
 النصيحة وروى عن عطاء ومجاهد وابى حنيفة انه يجوز بيع الحاضر للبادى مطاوعة
 وتكروا باحدث النصيحة وروى مثل ذلك عن الهادى وقالوا ان احاديث الباب
 منسوخة واستظهروا على الجواز بالقياس على قوله كمال البادى للحاضر فانه جائز
 ويجب ان تمسكهم باحدث النصيحة بانعامه مخصصة باحدث الباب فان قيل ان
 احاديث النصيحة واحاديث الباب بينهما عموم وخصوص من وجه لان بيع الحاضر
 للبادى قد يكون على غير وجه النصيحة فيحتاج حينئذ الى الترجيح من خارج كما هو شأن
 الترجيح بين العمومين المتعارضين فيقال المراد بيع الحاضر للبادى الذى جعلناه اخص
 مطلقا هو البيع الشرعى ببيع المسلم للمسلم الذى بينه الشارع للامة وايس ببيع الفرس
 والحداد داخل في معنى هذا البيع الشرعى كانه لا يدخل فيه بيع الربا وغيره مما لا يحل
 شرعا فلا يكون البيع باعتبار ما ليس به عاثر عا اعم من وجه حتى يحتاج الى طلب مرجع
 بين العمومين لان ذلك ايس هو البيع الشرعى ويجب ان يدعى التسخ بانها انما تصح
 عند العلم بتاخر النسخ ولم يتقل ذلك وعن القياس بانه فاسد الاعتبار واصدقته النص
 على ان احاديث الباب اخص من الادلة النسخية بجواز التوكيل مطاوعة في العام على
 الخاص واعلم انه كما لا يجوز ان يبيع الحاضر للبادى كذلك لا يجوز ان يشتري له وبه قال
 ابن سبير بن والنخعي وعن مالك روايتان ويدل لذلك ما أخرجه أبو داود عن انس بن
 مالك انه قال كان يقال لا يبيع حاضر لبادى هي كلمة جامعة لا يبيع له شيئا ولا يتباع له شيئا
 ولكن في اسناده أبو هلال محمد بن سليم الراسى وقد تكلم فيه غير واحد واخرج أبو

٤ قيل ^١ نعم العلماء وهي منتزعة من الاولى قالوا ان المراد
بجانب الفعل والترك رابعها المراد به المباح ولا يمكن قائل هذا أن يجب ماله على تساو
٢ ماله على ما يكون من قسم خلاف الاولى بأن يكون متساوي الطرفين باعتبار ذاته راجع الفعل

قال الرقشي وهو الصواب (منى فاقبضه) وأصل هذه القصص كما في الفسطاطي أنه كانت لهم في الجاهلية أمائرتين وكانت ال
ثنتين في حال ذلك فإذا أتت أحدهن بولد فربما يدعيه السيدور على يد غيره التي فإذا مات السيدور لم يكن له ولد ولا

أخذه) أي الولد (سعد بن أبي
وقاس وقال) أي سعد هو (ابن
أخي) عتبة (قدعه إلى فيه) أن
استلقه به (فنام عبد بن زمة)
بغير إضافة ابن قيس بن عبد شمس
الشرقي العامري أسلم يوم الفتح
وهو أخو سودة أم المؤمنين
(فقال) هو (أخي وابن وليدة
أبي) أي جاريته (ولد على فراشه
فما أوقا) أي فمما دفعه به
تخاضه سما وتنازعها في الولد
(إلى النبي صلى الله عليه وآله
وسلم) فقال سعد يارسول الله هو
(ابن أخي) عتبة كان قدعه
إليه) أن استلقه به (فقال
عبد بن زمة) هو (أخي وابن
وليدة أبي ولد على فراشه فقال
رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم هو) أي الولد (لأبي عبد
ابن زمة) وأبه قولان أحدهما
معناه هو أخوك أما بالاستطاف
وأما من التضاد به لأن زمة
كان صهره صلى الله عليه وآله
وسلم والد زوجته ويؤيده ما في
الغازي عند الجاري هو لك فهو
أخوك يا عبد وأما ما عند أحمد
في مسنده والنسائي في سننه من
زيادة ليس لك باخ فاعلمها البيهقي
وقال المخدري أنها زيادة غير ثابتة
وأما إني أن معناه هو لك لما كان

ابن وايدة أياك من غير لان زمة لم يقر به ولا شهد عليه فلم يبق الا انه عبدتج الامه وهذا قاله ابن جرير (ثم قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم الولد تابع للفراس) اى لصاحب الفرائض زوجا واميدا او هو لفظ عام ورد على سبب خاص وهو معتبر الموم عندنا كترطر الظاهر اللفظ وقبل هو معتبر على السبب لوروده فيه والاول اولى ثم ان صورة السبب التي ورد عليها

الشافعية في النسي أن يكون المتلقي هو الطالب وبعضهم اشترط أن يصحكون المتلقي
فاحدا لذلك فلو خرج للسلام على الجالب أو لفرجة أو حاجة أخرى فوجدهم فباعهم
لم يتناولوا النسي ومن نظر الى المتلقي لم يفرق وهو الاصح عند الشافعي بشرط الجواب
في النسي أن يكذب المتلقي في سعر البلد ويشترى منهم بأقل من ثمن المثل بشرط التولي
من أصحاب الشافعي أن يخبرهم بكثرة المونة عليهم في الدخول وبشرط أن يوافق الشرازي
أن يخبرهم بكساد ماله - م والكل من هذه الشروط لا دليل عليه وظاهر من النسي
أيضا أنه يتناول المسافة القصيرة والطويلة وهو ظاهر إطلاق الشافعية وقال بعض
المالكية ميل وقال بعضهم أيضا فريضان وقال بعضهم يومان وقال بعضهم مسافة
فصر و به قال الثوري وأما ابتداء المتلقي فليس الخروج من السوق وإن كان في البلد
وتسبيل الخروج من البلد وهو قول الشافعية وبالأول قال أحمد وإبني والليث
والمالكية

(عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يبيع أحدكم على بيع أخيه ولا يخطب على خطبة أخيه إلا أن يأذن له رواه أحمد ولا نساق لا يبيع أحدكم على بيع أخيه حتى يفتاع أو يذر وفيه بيان أنه أراد بالبيع الشراء وعن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يخطب لرجل على خطبة أخيه ولا يسوم على سومه وفي لفظ لا يبيع الرجل على بيع أخيه ولا يخطب على خطبة أخيه متفق عليه . وعن أنس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم باع قردا وحلما فبينما يذروا أحدهما الترمذي حديث ابن عمر أخرجه أيضا باللفظ الأول . وأخرجه أيضا البخاري في النكاح بلفظهم أن يبيع لرجل على بيع أخيه وأن يخطب الرجل على خطبة أخيه حتى يتركه الخطيب قبله أو يأذنه الخطيب . وأخرج نحو الرواية الثانية من حديث ابن خزيمة وابن الجارود والدارقطني وزادوا الإقنانه والمواريث وحديث أنس أخرجه أيضا أبو داود النسائي وحسنه الترمذي وقال لا نعرفه إلا من حديث الأخضر بن يجلان عن أبي بكر الحنفي عنه وأعله ابن القطان بجهل حال أبي بكر الحنفي ونقل عن البخاري أنه قال لم يصح حديثه ولفظ الحديث عند أبي داود وأحمد أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نادى على رجل وحلما فباعهما فقال لرجل حمالي يدرهم ثم قال آخرهما على يدرهم . فيه أن المسئلة لا تتحل إلا لأحد ثلاثة وقد تقدم وفي الباب عن أبي هريرة عند الشيخين عن عتبة بن عامر عندهم قوله لا يبيع إلا كتبائين الياء على أن لافانية ويحتمل أن

تیسکون

تكون ناهية وأشبهت الكسرة كقراءتهم فقرأ الله من شئني ويصبر وهكذا ثبتت البياض في
بقية ألفاظ الباب قوله الآن بأذن له يحتمل أن يكون استثناء من الحكمين ويحتمل أن
يختص بالآخر والخلاف في ذلك وبيان الرابع - توفي في الأصول ويدل على الثاني في
خصوص هذا المقام رواية البخاري التي ذكرناها قوله لا يخطب الرجل المنيأ في
الكلام على الخطبة في السكاح إن شاء الله قوله ولا بدوم صورته أن يأخذ شيئاً يشتره
فيه قول المالكية رد لا يبعث خيراً منه بتمنه أو مثله بربخص أو يقول الله لا استرده لا يشتره
منك بما كثر وإنما يمنع من ذلك بعد استقرار الثمن وركون أحدهما إلى الآخر فإن كان
ذلك نصرياً فحق في الفتح لا خلاف في التصريم وإن كان ظاهراً ففيه وجهان للشافعية
وقال ابن حزم إن أفظ الحديث لا يدل على اشتراط الركون وتعميقه بأنه لا بد من أمر
مبين لموضع التصريم في السوم لأن السوم في السلعة التي تباع فيمن يزيد لا يحرم اتفاقاً كما
حكاه في الفتح عن ابن عبد البر فتعين أن السوم المحرم ما وقع فيه قدر زائد على ذلك وأما
صورة البيع على البيع والذراء على الذراء فهو أن يقول لمن اشترى ساعة في زمن
الخيار أفسح لا يبعث بأقل من أو يقول للبائع أفسح لا تشترى منك بأزيد قال في الفتح وهذا
يجمع عليه وقد اشترط بعض الشافعية في التصريم أن لا يكون المشتري مغبواً وغبناً فافهم
والأجاز البيع على البيع والسوم على السوم لحديث الدين النصيحة وأجيب عن ذلك
بأن النصيحة لا تنصرف في البيع على البيع والسوم على السوم لأنه يمكن أن يعرفه أن
قيمتها كذا فيجمع بذلك بين المصطلحين كذا في الفتح وقد عرفت أن أحاديث النصيحة أعم
مطلقاً من الأحاديث الخاصة بتصريم أنواع من البيع فيبني العام على الخاص
واختاروا في صحة البيع المذكور فذهب الجمهور إلى صحته مع الأمن وذهبت الطائفة
والمالكية إلى فساد في إحدى الروايتين عنهم وبه جزم ابن حزم والله لا يرجع إلى
ما تقر في الأصول من أن النهي المقتضي للفساد هو النهي عن الشيء لذاته ولوصف
ملازم لا خارج قوله وحاشا بكسر الحاء المهملة وسكون اللام كما سبق فيكون تحت
برذعة البعير قاله الجوهري والخاص الباطل أيضاً منه حديث كمن جلس يملك حتى
يأنيك يدناطة أومئة قاضية كذا في النهاية قوله فيمن يزيد فيه دليل على جواز بيع
المزادة وهو البيع على المسقة التي فعلها النبي صلى الله عليه وآله وسلم كما سلف وحكي
البخاري عن عطاء أنه قال أدركت الناس لا يرون بأساً في بيع المغنم فيمن يزيد ووصله ابن
أبي شيبة عن عطاء ومجاهد وروى هو وسعيد بن منصور عن مجاهد قال لا بأس ببيع من
يزيد وكذلك كانت تباع الإخماس وقال الترمذي عقب حديث أنس المذكور وأما العمل
على هذا عند بعض أهل العلم لم يروا به أبداً ببيع من يزيد في الغنم والموازيت قال ابن

اد (وا اسم الله عليه) عند

على الاستغفار بالصلاة والاسم الهن من ملازمة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في بعض الاوقات حتى حضر من هو
أصغر مني مالم أحضره من العلم وفيه ان طالب الدنيا يمنع من استئذاة العلم وقد كان احتياجا عمر الى السوق لاجل الكسب
لعلمه والتدقيق عن الناس وهذا موضع الترجمة ٢٢ وفي ذلك رد على من ينقطع في التجارة فلا يحضر الاسواق ويخرج منها
لكن يحفل أن يخرج من يخرج

خزيمة بن أنس النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد جعلها بآية شهادة رجلين فلا يصح
الاستدلال بها على قبول شهادة الواحد وذكر ابن التين أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال
تاريخ المساجد شهادة بشهادتين لا تعدى شهادتي على ما تشاهد وقد أجيب عن ذلك
الاستدلال بأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم إنما حكم على الاعراب بعلمه وحيث شهادة
خزيمة في ذلك مجرى التوكيد وقد عرفت بما ذا الحديث جماعة من أهل البدع فاستدلوا
الشهادة بان كان معروفا بالصدق على كل شيء ادعاه وهو غش بطان لان النبي صلى الله
عليه وآله وسلم بمنزلة لا يجوز أن يحكم فيه بغيره بتأريتها فضلا عن مساواتها حتى يصح
الالحاق

• (أبواب بيع الأصول والثمار) •

• (باب من باع بخلا مؤثرا) •

(عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من ابتاع بخلا بعد أن يؤبر فتمرتها
لأنه باعها إلا أن يشترط المبتاع ومن ابتاع عبدا فله الذي باعه إلا أن يشترط المبتاع
رواه ابن ماجه • وعن عباد بن الصامت أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من باع عبدا
الخل لمن أبرها إلا أن يشترط المبتاع وقضى أن مال المملوك لمن باعه إلا أن يشترط المبتاع
رواه ابن ماجه • وعبد الله بن أحمد في المسند حديث عباد في استئذاة قطع لانه من
رواية اسحق بن عيسى بن الوليد بن عباد بن الصامت عن عباد بن بكره قوله بخلا اسم
جنس يذكرو ويؤثرون والجمع تخيل قوله بعد أن يؤبر التأخير التثقيب والتفحص ومعه ناهي
طالع النخل الا في المذخر في أي من طلع النخل الذي كرو فيه دليل على أن من باع بخلا وعلم
ثمر مؤثر لم تدخل الثمرة في البيع بل تسمر على ملك البائع ويدل به وهو على أنها اذا
كانت غير مؤثرة تدخل في البيع وتكون له شئ تسمى وبذلك قال جمهور العلماء وخالفهم
الاوزاعي وأبو حنيفة فقالا لا تكون للبائع قبل التأخير وبعبده وقال ابن أبي ليلى تكون
للمشتري مطلقا وكلا الاطلاقين مخالف لمذهب أبي الباب الصميم وهذا إذا لم يقع شرط من
المشتري بأنه اشترى الثمرة ولأن البائع بأنه استثنى لنفسه الثمرة فان وقع ذلك كانت الثمرة
للمشتري من غير فرق بين أن تكون مؤثرا وغير مؤثرة قال في الفتح لا يشترط في التأخير أن
يؤبره أحد بل لو تأخر بغيره لم يمتنع الحكم عند جميع الثقاتين به قوله إلا أن يشترط
المبتاع أي المشتري بقرينة الإشارة الى البائع بقوله من باع وظاهر أنه يجوز أن يشترط
بعضها أو كلها وقال ابن القاسم لا يجوز اشتراط بعضها ووقع الخلاف فيما إذا باع بخلا
بعضه قدأبر وبعضه لم يؤبر فقال الشافعي الجميع للبائع وقال أحمد الذي قدأبر للبائع

هذا التاويل أو المنة في أنه يكتب عقيد بشرط كان يقال ان وصل رحمه فله كذا ولا فكذا والعنى بقاء والذي
ذكره الجليل بعد الموت فكانه لم يمت وأغرب الحكيم الترمذي فقال المراد بذلك البقاء في البرزخ وقال ابن قتيبة يحفل أن
يكتب لأجل العبد مائة سنة وتركية عشرين فان وصل رحمه زاده التركية وقال غيره المكتوب عند المالك المولك به غير المعلوم

لغلبة المنكرات في الاسواق في
هذه الازمنة بخلاف الصدر الاول
ويؤيده قوله تعالى فانتشروا
في الارض وابغوا من فضل الله
وهو طالب الرزق والله ومطافئ
ما يلهمي سواي مكان سرايا
أوحلا وفي النسر ما يحرم فقط
وفي الحديث اباحة الخروج
للصلاة وان قول العاصي كذا
نومر بكذالك حكم الرفع وهذا
الحديث أخرجه أيضا في
الاعتصام ومسلم في الاستئذان
وأبو داود في الادب (عن أنس
ابن مالك رضى الله عنه قال
سمعت رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم يقول من سره أي
أفرجه (أن يسهله في رزقه أو
يفسأ) أي يؤخر (له في أثره) أي
في بقية عمره (فليسهل رحمه)
أي كل ذي رحم محرم أو الوارث
أو التسريب وقد لا يكون
بالمال وبالخدمة وبالزيادة قال
أهل السنة في البسط في الرزق
البركة فيه وفي السهم وحصول
القوة في الجسد لان صدقة
أقارب صدقة والصدقة تربي
المال وتزيد فيه فيمنها ويرزكو
لأن رزق الانسان يكتب وهو
في بطن أمه فلذلك احتج الى

مدد الله عز وجل فالاول يدخل فيه التغيير وتوجيه ان المعاملات على الطواهر والمعلوم الباطن حتى لا يفتي عليه الحكم
فذلك الظاهر الذي اطاع عليه الملك هو الذي تدش الزيادة والتقصير والمخرو والاثبات والحكمة فيسه ابلاغ ذلك الى المكلف
ليه فضل البروشوم القطيعة وفي كتاب الترغيب والترهيب الحافظ أبي ٢٣ موسى المديني من حديث عبد الله بن عمرو بن

والذي لم يؤبر لمشتري وهو الصواب قوله ومن ابتاع عبدا فله الذي باعه دليل على ان العبد
اذا ملكه سيد مالا ملكه وبه قال مالك والشافعي في القديم وقال في الجديد وأبو حنيفة
والهادوية ان العبد لا يملك أصلا والظاهر الاول لان نسبة المال الى المملوك تقتضي
انه ملك وتاويله بان المراد أن يكون شئ في يد المبتاع من مال سيده وأضيف الى العبد
للاختصاص والاتقاع لالملك كما يقال الجمل للفرس خلاف الظاهر واستدل بالحديثين
على ان مال العبد لا يدخل في البيع حتى الحاقصة التي في اذنه وانها تملك في امه
والعمل التي في ربه والنياب التي على يده وقد اختلف في الباب على ثلاثة أقوال الاول
انه لا يدخل شئ منها وهو الذي نسب به الماوردي الى جميع الفقهاء وصححه النووي قال
الماوردي لكن العادة جارية بالمعروف عنها فيما بين التجار الثاني انه لا يدخل في ماله
البيع للعادة وبه قال أبو حنيفة وكذلك قالت الهادوية في باب البذلة الثالث يدخل
قدر ما يستر العورة والمذهب الاول هو الاول والتخصيص بالعادة مذهب مذهب قوله
ان مال المملوك فيه التسوية بين العبد والامة واعلم ان ظاهرا حديث أبي الباب بخلاف
الاحاديث التي ستأتي في بيع الثمرة قبل صلاحها الا انه يقتضي يجوز بيع الثمرة
قبل التأخير وبعبده قال في الفتح والجمع بين حديث التأخير وحديث النهي عن بيع الثمرة
قبل بدو صلاحها هو ان الثمرة في بيع النخل تابعة للنخل وفي حديث النهي مستقلة
وهذا واضح جدا

• (باب النهي عن بيع الثمرة قبل بدو صلاحها) •

(عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن بيع الثمار حتى يدور صلاحها نهى
البائع والمبتاع رواه الجماعة الا الترمذي • وفي لفظ نهى عن بيع النخل حتى ترزق • وعن
يحيى السبيل حتى يبيض ويأمن العاهر ورواه الجماعة الا البخاري وابن ماجه • وعن أبي
هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن بيع الثمار حتى يدور صلاحها
رواه أحمد ومسلم والشافعي وابن ماجه • وعن أنس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى
عن بيع العنب حتى يسود وعن بيع الحب حتى يشتد ورواه الجماعة الا المسائي • وعن
أنس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن بيع الثمرة حتى ترزق قالوا وما ترزق قال
تحمرو وقال اذا منع الله الثمرة فبم تسهل مال شيخك اخراج • حديث أنس الاول أخرجه
أيضا ابن حبان والحاكم وصححه قوله يبدو بغيره رزق أي يظهر وانما بالثمن فيجمع الثمرة
بالصبرين وهي أهم من الرطب وغيره قوله صلاحها أي حرمت أو صفرتها وفي رواية لمسلم
ما صلاحه قال نذرت طاهته واختلف الفقهاء هل يكفي بدو صلاحها في جنس الثمار حتى

العاصي عن النبي صلى الله
عليه وآله وسلم انه قال ان
الانسان ليصل رحمه وما ين
من عمره الا لانه أيام فيزيد الله
تعالى في عمره ثلاثين سنة وان
الرجل ليطمع رحمه وقد بقي من
عمره ثلاثون سنة فينقص الله
تعالى من عمره حتى لا تبقى منه الا
ثلاثة أيام ثم قال هذا حديث
حسن ومن حديث اسهيل بن
عصام عن داود بن عيسى قال
مكتوب في التوراة ماله الرحم
وحسن الخلق وبر القرابة به من
الهار ويكثر الاموال ويرزق
الاجال وان كان القوم كفارا
قال أبو موسى يروى هذا من
طريق أبي سعيد الخدري مر فوعا
عن التوراة (عن أنس) بن مالك
(رضي الله عنه انه منى الى النبي
صلى الله عليه وآله وسلم لم يخبر
شعبه واهله) بكسر الهمزة الالية
أو ما أذيب من الثمن اوكل
ما يؤتد به من الادهان او الدسم
الجامد على المرقنة (مقنة) بفتح
الزيم وكسر النون وفتح المجمة
أي متغيرة الراتحة من ماول
المكت وروى رقيقة بالزاي كذا
في القسطلاني قال (ولقد رهن
النبي صلى الله عليه وآله وسلم
درعاه) من حديث نسي ذات

• قيل • الفضول وهي ما يلبس في الحرب (بالمدينة عند يهودي) هو أبو النشم كافي مسند الشافعي ومعه مات
الطبيب ورواه البيهقي قيل وانما لم يرو عنه عند أحد من مناصير الصحابة حتى لا يبق لاهد عليه منة لو أبرأ منه (وأخذ منه مائة)
ثلاثين صاعا أو عشرين أو أربعين أو مائة من شير والاول عند البخاري من حديث عائشة والثاني في أخرى عنده

الذاقة على سبيل المبالغة وليس ذلك يذكرك في حقته صلى الله عليه وآله وسلم وأقول قال صلى الله عليه وآله وسلم ذلك مظهرها للباب في خرائته الى بعد كذا ونذكر حقيقة الحال ولم يرد به الشكوى حتى يرد عليه ما قاله المبنى وهو اخراج السباق عن ظاهره بغير دليل (فما معنى عند آل محمد صلى الله عليه وآله (وسلم صاعبر ولا صاع خب) ثم بعد تخصيص قال البرماوى وآل مقعنة (وان منده تسع نسوة) وفيه ما كان عليه صلى الله عليه وآله وسلم من التنازل من الدنيا اختيارا منه وفي الحديث جواز البيع الى اجل ومما مله اليهود وان كانوا يا كاون اموال الربا كما أخبر الله تعالى عنهم ولكن مبايعتهم وكل طعنا معهم مأذون لثانية بابا بعد الله تعالى وفيه معاملة من يظن ان اكثر ماله حرام مالم يثبت ان الماخوذ به فيه حرام وجواز الرهن في الحضر وان كان في التذليل مقيدا بالسقرو ورجال هذه الحديث كما هم بصريون (عن المقدام) يكسر الميم وسكون التناف ابن خلد بكسر الكنتدى (رضى الله عنه) عن

في الدروع من الحديد ويوسع
لقوته وخص داود بالذكر لان
اقتصاده في اكله على ما به
بيده لم يكن من الحاجة لانه كان
خليفة في الارض وانما بقي
الاكل من طريق الافضل واهذا
أورد النبي صلى الله عليه وآله
وقد لم قصته في مقام الاحتجاج
بما على ما قصد من أن خبر
الكتاب على اليد وهذا بعد
تقرير أن شرع من قبلنا شرع لنا
ولاسيما إذا ورد في شرعنا مدحه
وتحسينه مع عموم قوله تعالى
في هذا هم اقتدوا وقد كان بيننا
صلى الله عليه وآله وسلم يأكل
من فيه الذي يكسبه من أهوال
الكفار بالجهاد وهو أشرف
المكاسب على الإطلاق لما فيه
من اعلاء كلمة الله تعالى وخذلان
كلمة أعدائه والذفع الاخرى
ووقع في المستدرك عن ابن عباس
بشدة واه كان داود ذرادا وكان
أدم حرا اذا كان نوح بجارا وكان
ادريس خياطا وكان موسى راعيا
وفي هذا الحديث غرض على العمل
باليد وقديم ما به اثره الشخص
بنفسه على ما به اثره غيره وفيه
أن المكسب لا يقدح في التوكل
وان في كل شيء بدليله أو وقع في

أختلف العلماء في أفضل المكاسب قال لما ورد أصول المكاسب الزراعة والتجارة والصناعة والاشبه به بمذهب الشافعي ان
أطيب التجارة جال الاربع عندي ان أطيبها الزراعة لانها أقرب الى التوكل وتعقبه النووي بحديث المتقدم الذي في الباب وان
المراتب ان أطيب المكاسب ما كان يعمل اليد قال فان كان زراعتها وأطيب المكاسب لما يشغل عليه من كونه عمل اليد وما

عن يبيع الحب حتى يشتد وعن يبيع السائل حتى يبيض فما كان من الزرع قد سئل أو
 ظهر فيه الحب كان يبيعه قبل اشتداد حبه غير جائز وما قبل أن يظهر فيه الحب
 والسائل فإن صدق على يبيعه حيث شاءه مخاضرة كما قال البعض أنه يبيع الزرع قبل أن
 يشتد لم يصح يبيعه لورود التمس من المخاضرة كما تقدم في باب التمس عن يبيع الغرولان
 التفسير المذكور صادق على الزرع الأخضر قبل أن يظهر فيه الحب والسائل وهو الذي
 يقال له القصيل ولكن الذي في القاموس أن المخاضرة يبيع التمر قبل بدو صلاحه وكذا
 في كثير من شروح الحديث فلا يتناول الزرع لأن التمر جمل الثمر كما في القاموس
 وسواء في تفسيره والمخالفة عند البعض ما يرشد إلى أنه يبيع الزرع قبل أن تغلق سوقه فإن
 صح ذلك فذلك هو الاكثار الظاهر ما قاله ابن حزم من جواز بيع القصيل مطلقاً (ومن جابر
 قال نسي النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن المخالفة والمزاينة والمعاومة والمخاربة وفي لفظ
 بدل المعاومة وعن يبيع السنين وعن جابر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن بيع
 التمر حتى يبدو صلاحه وفي رواية حتى يطيب وفي رواية حتى يطعم وعن زيد بن أبي أنيسة
 عن عطاء عن جابر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن المخالفة والمزاينة والمخاربة وأن
 يترمى الفحل حتى يشقه والاشقاء أن يحمروا أو يصفروا أو يبوكل منه شيء والمخالفة أن يباع
 الحقل بكيل من الطعام معلوم والمزاينة أن يباع الفحل أو ساق من الثمر والمخاربة أن يباع
 والربيع وأشباه ذلك قال زيد قلت لعطاء سمعت جابرًا يذكر هذا عن رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم قال نعم متفق على جميع ذلك إلا الاختلاف ليس لأحد قوله الله قد
 اختلف في تفسيرها فهم من فسرهما بما في الحديث فقال هي يبيع الحقل بكيل من الطعام
 معلوم وقال أبو عبيد هي يبيع الطعام في سبيله والحقل المارث وموضع الزرع وقال البيهقي
 الحقل الزرع إذا اقتضب عن قبل أن تغلق سوقه وأخرج الشافعي في المختصر عن جابر أن
 المخالفة أن يبيع الرجل الرجل الزرع بمائة فرق من المنطة قال الشافعي وتفسير المخالفة
 والمزاينة في الأحاديث يحفل أن يكون من النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأن يكون من
 رويهم روي في النفاق عن رافع بن خديج والطبراني عن مهمل بن سعد أن المخالفة
 مأخوذة من الحقل جمع حقله قال الجوهرى وهي الساحت جمع ساحة وفي القاموس
 الحقل قراح طيب يزرع فيه كالخلة ومنه لا يثبت الله إلا الحفلة والزرع قد تشعب
 ورقه وظهر وكثر أو إذا استجمع خروجه تباته أو عادام أخضر وقد أحفل في الكل والمخالف
 المزارع والمخالفة يبيع الزرع قبل بدو صلاحه أو يبيعه في سبيله بالمنطة أو المزارعة بالثلث
 أو الربع أو أقل أو أكثر أو أكثر الأرض بالمنطة اهـ وقال مالك المخالفة أن تترك

تقييداً بشرط قال القسطلاني قاله البرماوي وغيره وفي رواية حكها ابن السني واذ أنشئ أي أعطى الذي عليه استهولة
من غير مطال وهذا الحديث أخرجه الترمذي وكذا ابن ماجه في التجارات اهـ والترمذي والحاكم من حديث أبي هريرة
مرفوعاً ان الله يحب البيع مع الترامع القضاء والنسائي من حديث ٢٤ عثمان رفعه أدخله اللجنة وجلا كان

الارض بعض ما يثبت منها وهي الخبارة والكنهية وهذا عطف الخبارة عليها في
الاحاديث قوله والزينة بالزاي والموحدة والزون قال في الفتح هي مقابلة من الزين
يشق الزاي ويكون الموحدة وهو الدفع الشديد ومنه سميت الحرب الزبون اشدة الدفع
فما قيل لبيع القمح من الزينة كان كل واحد من المتبايعين يدفع صاحبه عن -
أولان أحدهما إذا وقف على ما قيم من القمح أو ادفع البيع اقتضاه وأراد ألا تردفعه
عن هذه الايراد تبعضا البيع اه وقد فسرت بما في الحديث أعني بيع الفضل بأوساق
من القمح وفسرت بهذا وبيع الضرب بالزيب كما في المعين وهذا أن أصل الزينة والحق
الثاني بذلك كل بيع مجهول أو معلوم من جنس يجري الربا في نقده وبذلك قال الجمهور
ووقع في البخاري عن ابن عمر أن الزينة أن يبيع القمح بكيل أن زاد في وان نقص فعلى
وفي مسلم عن نافع المزينة يبيع غر الفضل بالقر كبل وبيع الضرب بالزيب كبل وبيع
الزرب بالخططة كبل وكذا في البخاري وقال مالك أنهم يبيع كل شيء من الجوزاف لا يعلم
كيله ولا وزنه ولا عدده إذا بيع بشئ من الكيل وغيره وما كان يجري فيه الربا
أم لا قال ابن عبد البر نظر مالك في الزينة لغة وهي المدافعة قال في الفتح وفسر
بعضهم المزينة بأنها بيع الثمر قبل بدو صلاحه وهو خطأ قال والذي يدل عليه
الاحاديث في تفسيرها أولى وقيل أن الزينة المزارعة وفي القاموس لزبن بيع
كل غر على شجرة بقر كبل لا قالوا الزينة يبيع الرطب في رؤس الفضل بالقر وعن مالك
كل جزاف لا يعلم كيله ولا عدده ولا وزنه أو يبيع مجهول بمجهول من جنسه أو يبيع
بيع المغالبة في الجنس الذي لا يجوز فيه اخبر اه قوله والمداومة هي بيع الشجر
أعواما كنهية وهي مشتقة من العام كالشجرة من الشجر وقيل هي أكثرها الارض
سنتين وكذلك يبيع السنين هو أن يبيع غر الفضة لا أكثر من سنة في عقد واحد
وذلك لأنه يبيع غر لكونه يبيع ما لم يوجد ذكر الرافعي وغيره لذلك نفسه آخره وان
يقول بعثك اه ذائنة على أنه إذا انقضت السنة فلا يبيع منها وأردنا الثمن وتردأت
المبيع قوله والخبارة مضافا في تفسيرها والكلام عليها في كتاب المساقاة والمزارعة قوله
حتى يطيب هذه الرواية وما بعد ما من قوله حتى يطيب فنفى أن يبيعها مساقاة الروايات
المذكورة قوله حتى يشقه بعض أوله ثم شين معجمة ثم فاف وفي رواية لخباري يشق
وهي الأصل والهاهبل من الماء واتقاع الفضل أجراؤه وأقراره كما في الحديث والاسم
الشقة يضم الشين المعجمة وشكون القاف بعدها هـ له وقد استدل بأحاديث الباب
ونحوها على تحريم المداومة والزينة وما شاركه في الله قياسا وهي أما مغلظة الربا
لعدمه لم التساوى أو القرو وعلى تحريم بيع السنين وعلى تحريم بيع الثمر قبل صلاحه

الموسر والمعسر برسمان الى الفرقان كان حاه بالنسبة الى حله يد يد ارا فهو موسر وعكسه وهذا هو المعنف فانه في القبح (حال
تتجاوز اعنه) يفتح الواو في رواية بكسر الواو على الامر وهذا من قول الله للملائكة كذا في القسط لان ولعل العيوب انه
على رواية الكسر بدون فاعا ما جاء القبح لا غير في لفظ اسلم من حديث حذيفة بن يقظ ان الله يعبد من عباده آتاه الله مالا

فقال له ماذا فعلت في الدنيا قال ولا يكفون الله حسنة ثمانية قال يا رب اني اشدنى فالا فكتبت ابيع الناس وكان من خلقي انما اوزفكت
 ايسر على المومنين واكثر العسر فقال الله تعالى اما احق بذا منك تجاوزوا عن عبدى قال عسى ان ينفعهم او يضرهم
 الا انصاري هكذا خمسة ثمانية رسول الله ٣٨ صلى الله عليه وآله وسلم ولا يضاري في بني اسرائيل ولا في غيرهم ولا كان قمين

كان قبلكم آتاه المالك لم يمت
 روحه وقيل له هل عملت من خير
 قال ما أعلم قيل له انظر قال
 ما أعلم شيئا غير اني كنت ابيع
 الناس في الدنيا فاجازهم فالتهم
 المومنين واكثر من العسر فادخله
 الله الجنة قال المظفر في هذا
 السؤال منه كان في القبر وقال
 الطيبي يحتمل ان يكون فقيل
 مستند الى الله تعالى والافناء
 عاقبة على مائة واثني عشر
 امة من ربه فقبض فيه الله
 تعالى فقال له فاجابه فادخله الله
 الجنة وعلى قول المظفر
 قبض وادخل الله الجنة فزارع
 ملائكة الرحمة وملائكة
 العذاب فيه فقبض له ذلك وضر
 هذا قوله في الرواية الاخرى
 تجاوزوا عن عبدى وحديث
 الباب أخرجه البخاري في
 الاستقراض وفي ذكره
 اسرار اهل وسلم في البيوع وابن
 ماجه في الاحكام (عن حكيم
 ابن حزام رضى الله عنه قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وآله
 (وسلم البيعان) بضع الباه الموحدة
 وتشد الباه المضافة الضمة
 (بالضار) في الجاهل (مالم يقر قار
 قال حتى يقر قار) أي يبايعهما
 من مكانهما الذي يبايعانه

وقد تقدم الكلام عليه وقد وقع الاتفاق في تحريم بيع الرطب بالقر في غير العراق
 وعلى تحريم بيع المنطقة في سائر بلاد المنطقة هذه وعلى تحريم بيع العنب بالزبيب ولا
 فرق في ذلك بين أهل العلم بين الرطب والعنب على الثجور وبين ما كان مقبولا وعامها ما يجوز
 أبو حنيفة بيع الرطب المقطوع بغيره من الباقس

(باب الثمرة المشتراة بثلثها جائحة)

(عن جابر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم وضع الجوارح رداءه والناسق وأبو داود
 وفي لفظ مسلم وأبو داود وضع الجوارح . وفي لفظ قال ان بعث من انبيائك غراة صابها
 جائحة فلا يعمل لها ان تخدمه شيئا . قال في المال أخيك بغير حق رداءه مسلم وأبو داود
 والنسائي وابن ماجه . وفي الباب عن عائشة عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم في استئذنه طارئة من أبي
 الرجل وهو وضعف ولكنه في الصحيحين منها مختصر او عن أنس وقد تقدم في باب بيع
 الثمرة قبل بدو صلاحها بقوله الجوارح جمع جائحة وهي الآفة التي تسبب التلف فتملكها
 يقال جاحهم الدهر واجتاحهم بتقديم اليهم على المأفية ما اذا أصابهم عكروه عظيم ولا
 خلاف ان البر والقسط والعش جائحة وكذلك كل ما كان آفة مما يؤذي وأما ما كان
 من الآفة بين كاسرة فبغيره خلاف منهم من لم يره جائحة آفة في الحديث السابق عن
 أنس اذا منع الله الثمرة ومنهم من قال انه جائحة تشبه بالآفة السماوية وقد اختلف
 أهل العلم في وضع الجوارح اذا بيعت الثمرة بدو صلاحها وسالها البائع للمشتري
 بالظلمة ثم تلفت بالجائحة قبل ان يملكها فقال الشافعي وأبو حنيفة وغيره من الكوفيين
 والليث لا يرجع المشتري على البائع بشي قالوا وانما ورد وضع الجوارح فيما اذا بيعت
 الثمرة قبل بدو صلاحها بغير شرط القطع فيحصل مطلق الحديث في رواية جابر على ما قيد
 به في حديث أنس المتقدم واستدل الجماوي على ذلك بحديث أبي سعيد أصيب رجل في
 غمار انبعاثها فبكرهه فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم تصدقوا عليه فلم يبلغ ذلك
 وفادته فقال له ما وجدتم وليس لكم الا ذلك أخرجه مسلم وأصحاب السنن قال فلما
 لم يطل دين القرمان بذهب الثمار المأفاه ولم يأخذ النبي صلى الله عليه وآله وسلم الثمن
 من باعها منه دل على ان وضع الجوارح ليس على عونه وقال الشافعي في القديم هي من
 ضمان البائع فيرجع المشتري عليه بما دفعه من الثمن وبه قال أحمد وأبو عبيد القاسم بن
 سلام وغيرهم قال القرطبي وفي الحديث دليل واضح على وجوب اعادة ما جتمع من
 الثمرة عن المشتري ولا يلتفت الى قول من قال ان ذلك لم يثبت مرفوعا الى النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم لانه من قول أنس بل الصحيح وقع ذلك من حديث جابر وأنس وقال مالك
 ان اذهب الجائحة دون الثلث لم يجب الوضع وان كان الثلث فأكبر وجب لقوله صلى الله

والشئ من الراوى (فان صدقا) كل واحد منهما ما عايناه من الثمن ووصف المبيع وهو ذلك (ويشأ) ما يحتاج
 الى شيئا من غيب ونحوه في السنة والثمن (بوركاه ما في بعضا) أي كثر وقع المبيع والثمن (وان كانا) أي كثر البائع عيب
 السلعة والمشتري عيب الثمن (وكذا) في وصف السلعة والثمن (محقق بركة ببعضها) أي ذهب زيادته وما كان فعليه

أحمد هادون الا تخرجت بركة بركة وحده ويحتمل ان يعود شؤم أحدهما على الآخر بان تنزع البركة من المبيع اذا وجد
 الكسب والكرم قال ابن بطال أصل هذا الباب ان صحة المبيع واجبة وهذا الحديث أخرجه في البيع وكذا مسلم وأبو داود
 والترمذي والنسائي فيه وفي الشروط (عن أبي سعيد رضى الله عنه قال كما ٣٩ نزل عن الجاهل) بفتح الجيم وسكون الميم أي
 تعطل وكان هذا العطاء مما كان

عليه وآله وسلم الثلث والثلث كثير قال أبو داود لم يصح في الثلثي عن النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم وهو رأى أهل المدينة والرجح الوضع مطلقا من غير فرق بين القليل
 والكثير وبين البيع قبل بدو صلاحه وبعده وما حجب به الاولون من حديث أنس المتقدم
 يجب عنه بان التمسير على الوضع مع البيع قبل صلاحه لا ينافي الوضع مع البيع بعده
 ولا يصلح مثله تخصيص ما دل على وضع الجوارح ولا تقيد به وأما ما حجب به الجماوي
 فغير صالح لادلاله على عمل النزاع لانه لا يصح فيه بان ذلك لا ينافي ذلك الرجل
 كان به امان مما يؤذي وأيضا عدم نقل تضمن بائع الثمرة لا يصلح للاستدلال به لانه لا ينقل
 ما يشعر بالتضمن على المومم فلا ينافيه عدم النقل في قضية خاصة وسياق حديث أبي
 سعيد في كتاب التمسير وباقى في شرحه بقية الكلام على الوضع

(أبواب الشروط في البيع)

(باب اشتراط منفعة لمبيع وما في معناها)

(عن جابر انه كان يدر على رجل له أعصابا رداءه أن يبيعه قال رطقي النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم قد عالى وضربته فاستأذنه الم بصر مثله فقال بعنيه بثلث لا ثم قال بعنيه ببعنه
 وان شئت جلالة الى أدلى متفق عليه . وفي لفظ لا جدوا الجاهل وشروط ظهوره الى
 المدينة قوله أعي الأعياء الذهب والفضة عن السير قوله بعنيه زاد في رواية متفق عليها
 بوقية وفي أخرى بغيره أو في أخرى أيضا بوقية بغيره ودرهم أو درهمين وفي بعضها
 بأربعة دنانير وفي بعضها بأربعة دراهم وفي بعضها بغيره من دينار أو قد جمع بين هذه
 الروايات بما لا يصلح عن تكلف واستدل بهذا على جواز طلب البيع من المالك قبل
 عرض المبيع للبيع قوله جلالة بضم الميم المهملة والمراد الجاهل عليه وغنام الحديث في
 الصبيح فلما باعته أتيته بالجل ففقد في غنمه ثم رجعت فأرسل في أثره فقال اني
 ما كنت لا خذجك خذجك ودرهمك فهو لك والحديث الفاظ فيها اختلاف كثير
 وفي بعضها طول وهو يدل على جواز لبيع مع استئذنه الر كوب وبه قال الجمهور وجوز
 مالك اذا كانت حسنة الشفر فرية وخذها بثلاثة أيام وقال الشافعي وأبو حنيفة
 وآخرون لا يجوز ذلك وسأقلت المناقشة أو كثر واحتجوا بحديث النهي عن بيع
 وشروط وحديث النهي عن الثبأ وأجابوا عن حديث الباب بأنه قضية عين تدخلها
 الاحتمالات ويجب بان حديث النهي عن بيع وشروط مع ما فيه من المقال هو أهم من
 حديث الباب مطلقا فيبقى العام على الخاص وأما حديث النهي عن الثبأ فقد تقدم
 تقييده بقوله الا ان يده (والحديث) وانما مبسوط في موطأ لشرح الحديث

على الله عليه وآله وسلم بقره
 فهم بما أفاء الله عليهم من خير
 (وهو المثلث من الثمن) أي من
 أنواع متفرقة وانما خلط لردائه
 فقه دفع ثوبهم من ثوبهم ان
 مثل هذا لا يجوز بيعه لاختلاف
 بجسده برذنيه لان هذا المثلث
 لا يدخل في البيع لانه غير ظاهر
 فلا بد من اختلاف ما لو خلط في
 أو عيتم من جهة يرى جيدها
 ويحرق رديتها ويختلف لاف خاط
 الابن بالماء فانه لا يظهر (وكذا يبيع
 صاعين) من القمح (صاع) واحد
 منه (فقال النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم لا) يبيعوا (صاعين)
 من القمح (صاع) منه (ولا)
 يبيعوا (درهمين بدرهم) ويدخل
 في معنى القمح جميع الطعام فلا
 يجوز في الجنس الواحد منه
 التفاضل ولا النساء والحديث
 أخرجه مسلم في البيوع وكذا
 النسائي وأخرجه ابن ماجه في
 التجارات (عن أبي حنيفة رضى
 الله عنه انه اشترى عبد احماما)
 لم يسم (فامر بما جبه فكسرت)
 فسدل من كسر الما جبه وهي
 الاسل التي يصمم بها (وقال نهى
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 عن الكلب) ولو لم يملكه

فلا يصح بيعه كغيره منيته ونحوهما ويجوز بوجبه بيع الكلاب وكل غنم أو أتم تضمن بالبيعة عند الاتفاق ومن مال
 روايتان وقال الثعلبي لا يجوز بيعه مطلقا قال الشوكاني في نيل الاوطار وظاهر الحديث عدم الفرق بين المملوك وغيره سواء كان
 بما يجوز اقتناؤه أو بما لا يجوز واليه ذهب الجمهور وقال أبو حنيفة يجوز وقال عطاء بن السفي يبيع كلب الصيد دون غيره

ويؤيد عليه ما أخرجه القسافي من حديث جابر قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن غن الكلب الا كلب الصيد قال في الفتح رجال اسنادهم ثقات الا انه طعن في صحته واخرج نحوه الترمذي من حديث أبي هريرة لكن من رواه أبي الهيثم وهو ضعيف فينبغي حل المطلق على المقيد ٤٠ فيكون الهرم بيع ما عدا كلب الصيد صلح هذا المقيد للاحتجاج به وقد اختلفوا

أيضا هل تجب التهمة على مثله

من قال بصريح - قال به عدم الوجوب ومن قال بصحوازه قال بالوجوب ومن فصل في البيع فصل في لزوم التهمة اه وقال في السيل وفي اسناده الحسن بن أبي جعفر قال يحيى بن معين ليس بشي وضعفه أحمد وقال ابن حبان لا أصل له واخرج نحوه الترمذي من حديث أبي هريرة وفي اسناده أبو الهيثم وهو ضعيف مترددا فلم يصح الاستئناس به دليل تقوم به الطينة اه (وقن التهم) أي أجرة الطينة وأطلق عليه الثمن فجوزوا قال المانظا الشوكاني وقد استدلل بذلك من قال بصريح كسب الجاهل ويؤيد هذا تسعة ذلك مما كان في حديث أبي هريرة بلفظ من السحت مهر البيني وأجرة الجاهل أخرجه الحارثي في التامخ والمنسوخ وذهب الجمهور إلى أنه حلال واحتجوا بحديث أنس وابن عباس الاتيين في رواية لهما انتهى على التنزيه لأن في كسب الجاهل دماء واقه يصيب ماله الامور ولان الجاهل من الاشياء التي تجب للمسلم على المسلم للاغاثة لعدم الاحتياج اليها ويؤيد هذا انه صلى الله عليه وآله وسلم لما سأل عن أجرة الطينة ان يطعم منها فأنصه ورفقه ولو كانت حراما لما جاز الاتفاق بها الجاهل ومن أهل هذا القول لا يجوز من زعم ان النهي مندوخ وجع إلى ذلك الطماوى وقد عرفت ان صحة التسخ متوقفة على العلم بتأخر التامخ وعدم امكان الجمع بينهما والاول غير ممكن هنا والثاني ممكن فيجعل النهي على كراهية التنزيه بقوله صلى الله عليه وآله وسلم بالاتفاق بها

أيضا هل تجب التهمة على مثله

سأله عن أجرة الطينة ان يطعم منها فأنصه ورفقه ولو كانت حراما لما جاز الاتفاق بها الجاهل ومن أهل هذا القول لا يجوز من زعم ان النهي مندوخ وجع إلى ذلك الطماوى وقد عرفت ان صحة التسخ متوقفة على العلم بتأخر التامخ وعدم امكان الجمع بينهما والاول غير ممكن هنا والثاني ممكن فيجعل النهي على كراهية التنزيه بقوله صلى الله عليه وآله وسلم بالاتفاق بها

في بعض المتابع وباعطائه صلى الله عليه وآله وسلم الامر لمن حجه ولو كان حراما لما يمكنه ومنه ويمكن ان يحمل النهي عن كسب الجاهل على ما اكتسبه من بيع الدم فقد كانوا في الجاهلية كما هو ولا يبعد أن يشترط ذلك كل فيكون غن حراما وان كان الجمع بهذا الوجه بعيدا فيتمتع المصير إلى الجمع بالوجه الاول ويبقى الاشكال ٤١ في صحة اطلاق اسم التهمة والبصت على المكروه تنزيها قال في القاموس

المكروه تنزيها قال في القاموس انطيت ضد الطيب وقال السحت بالضم وبضمة من الحرام أو ما خبت من المكاتب فلزم عنه العار انتهى وهذا يدل على جواز اطلاق اسم التهمة والسحت على المكاتب الدينية وان لم تكن محرمة والطامة كذلك فيزول الاشكال انتهى ويظهر ذلك في كل ما يشبهه من كاس وغيره (ونهي) صلى الله عليه وآله وسلم نهى تحريم (عن الواشمة) الذائلة للوشم (والموشومة) أي عن فعلهما والوشم أن يفرز الجاهل بآخرة يحشى بكمل أو يله فيزق أثره أو يخضر وانما نهى عن ذلك لما فيه من تغيير خلق الله تعالى قال في الروضة لوشق موضعاً في بدنه وجعل فيه دما او وشم يده أو غيره فانه يفسد عند الفرز وفي تعليق القراء انه يراد الوشم بالعلاج فان كان لا يمكن الا بالخروج لا سرج ولا نام عليه بعد (و) نهى أيضا عن فعل (آكل الربا) عن فعل (موكاه) لانهم ما شربوا في الفعل (واهن المصور) لله وان لا يتصور فان الفتنة فيه أعظم وهو حرام بالاجماع وهذا الحديث من

لا يجوز لأن لم يبيع في ضمان البائع الاول وأيسر في ضمان المشتري منه لعدم القبض قوله ولا يبيع مالم يبيع عندك قد قدمنا الكلام عليه في باب النهي عن بيع ما لا يملك

(باب من اشترى عبدا بشرط أن يعتقه)

(عن عائشة أنها أرادت أن تشتري بريرة فاشتروا ولا هافد كرت ذلك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال اشترى أو اعتقه فافاها الولاء إلى اعتق متفق عليه ولم يذكر البخاري لظنه اعتقها) قوله بريرة هي بنت أبي نفحة الموحدة وبريرة بنت أمية اختها بوزن أمية مشتقة من البر وهو غمر الازالك وقيل اسمها فاعيلة من البر بمعنى مفعولة أي مبرورة أو بمعنى فاعلة كرحمة أي بارة وكانت لئاس من الانصار كما وقع عند أبي نعيم وقيل لئاس من بني هلال قاله ابن عبد البر وقد ذكر المصنف وجه الله هنا هذا الطرف من الحديث للاستدلال به على جواز البيع بشرط العتق وسأني الحديث بكافة قرينة قال النووي قال العلماء الشرط في البيع أقسام أحدها بقتضيه اطلاق العقد كشرط تسليمه الثاني شرط فيه مصلحة كالرهن وهذا جائز ان اتفاقا الثالث اشتراط العتق في العبد وهو جائز عند الجمهور وهذا الحديث الرابع ما يزيد على مقتضى العقد ولا مصلحة فيه للمشتري كاستئناسه منفعته فهو باطل

(باب ان من شرط الولاء أو شرط فافاها القاموس عقد)

(عن عائشة قالت دخلت على بريرة وهي مكتوبة فقالت اشتريني فاعني فقلت نعم قالت لا يبيعه في حتى يشترطوا ولا في قلت لا حاجتي فيك فسمع بذلك النبي صلى الله عليه وآله وسلم أو بلفظه فقال ما شأن بريرة قد كرت عائشة ما قالت فقال اشترى فاعني فاشترطوا ما شأنوا قالت فاشترى فاعني فاشترطوا أهلها ولا هافد فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم الولاء لمن أعتق وان اشترطوا ما شرط رواه البخاري ولمسلم معناه والبخاري في لفظ آخر خذها واشترطوا هم الولاء فافاها الولاء لمن أعتق وعن ابن عمر ان عائشة أرادت أن تشتري جارية فعتقها فقال أهلها انبي كها على ان ولا هافد فافاها كرت ذلك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال لا يمتنع ذلك فان الولاء لمن أعتق رواه البخاري والقسافي وأبو داود وكذا مسلم لكن قال فيه عن عائشة جعله من مسندها وعن أبي هريرة قال أرادت عائشة أن تشتري جارية فعتقها فافاها الولاء الان يكون الولاء لهم فافاها كرت ذلك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال لا يمتنع ذلك فان الولاء

تيل خا افراده وأخرجه أيضا في البيوع والطلاق والباس (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول الخلف) بفتح الخاء وكسر اللام الجين الكاذبة (منقطة) بفتح الهمزة والنون يكون الثاني من نفي البيع اذا راجع ضد كسب أي جارية (السلعة) بكسر السين المتاع وما يتجر به (محققة) من الحق أي مذهب (للبركة)

لشق علمه ثم صار به زل من موضع القياس والعمل به فاض صحيح لما فيه من الارفاق انتهى قال في الفتح وفيه دلالة على أن
الخطابة لا تنافي المروعة انتهى والحديث أخرجه أيضا في الاطعمة وكذلك في أصول الدين وقال حسن صحيح (عن
جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال كنت مع ٤٤ النبي صلى الله عليه وآله وسلم في غزاة) قيل هي ذات الرقاع كافي طبقات

ابن سعد وسيرة ابن هشام وابن
سيد الناس وفي البخاري كانت
في غزوة تبوك وفي مسلم من
حديث جابر قال أقبلنا من
مكة الى المدينة فمكثنا
بالمدينة أو عمرة القضية أو في
الفتح أو حجة الوداع لكن حجة
الوداع لا وهي غزوة بل ولا عمرة
القضية ولا المدينة على الراجح
فتمسك الفتح وبه قال البلقي في
(قابض على جلي وأعيان) أي تعجب
وكل يقال أعيان الرجل أو البعير
في المشي ويستعمل لازما ومعتدا
تقول أعيان الرجل وأعيان الله
(فان على النبي صلى الله عليه وآله وسلم
قال ما شأنك) أي ما حالك وما
جري لك حتى تأخرت عن الناس
(قلت أبطأ على جلي وأعيان
فصاحته) عنهم (فتزل) صلى الله
عليه وآله وسلم حال كونه (بجبهته)
مضارع مجزئ أي بجبهته (بجبهته)
أي بهما الموضع من رأسها
كالهولاء من دلالة بلغة طبه
الراكب ما يقطع منه (ثم قال
اركب فركبت المقدار) أي
الجل (أكفه) أمعه (عن رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم)
حق لا يتجاوز (قال تزوجت قلت
نعم قال بكرا) تزوجت (أم ثيبا)
بالمثانة وقد تطلق على البالغة وان
كانت بكرا مجازا وتساءلوا ما هذا (قلت بل تزوجت
ثيبا) هي سبية بنت حنيفة الأوسية (قال أفلا) تزوجت (جارية) بكرا (تلايم أو تلاعبك) وفي رواية قال ابن أبي أنس من
العدو ولما جاء وفي أخرى قال تزوجت بكرا تضاحكك وتضاحكها وتلاعبك وتلاعبها وفي رواية بكرا الأم وضبطه بعض

بالمثانة وقد تطلق على البالغة وان كانت بكرا مجازا وتساءلوا ما هذا (قلت بل تزوجت ثيبا) هي سبية بنت حنيفة الأوسية (قال أفلا) تزوجت (جارية) بكرا (تلايم أو تلاعبك) وفي رواية قال ابن أبي أنس من العدو ولما جاء وفي أخرى قال تزوجت بكرا تضاحكك وتضاحكها وتلاعبك وتلاعبها وفي رواية بكرا الأم وضبطه بعض

رواية البخاري أيضا أو قد فسر الجهور قوله تلاعبك بالعبث المعروف ويؤيد رواية التخصك وجعله بعضهم من
اللاعب وهو الرين وفيه حصص على تزويج البكر وفضله تزويج الأبقار وملاعبة الرجل أهله (قلت ان لي الخوات) ولمسلم انه
عبد الله بن مسعود (تسعينات) أي كرهت أن أتبعن أو أجيبن عليهن ٤٥ (فأحيت أن تزوج امرأتهم من وعشطنهن)

بضم الشين أي تسرح شعرهن
(وتقوم عليهن) زاد مسلم
وتصلهن (قال) صلى الله عليه
وآله وسلم (أما) حرف تنبيه (أنت)
قادم (على أهلنا) (فأذا قدمت)
عليهم (فالكيس الكيس) بفتح
الكاف والتصب على الأفعراء
والكيس الجماع قال ابن الأعرابي
فيكون قد حطه عليه لما فيه وفي
الاعتدال منه من الإبر لكن
فسره البخاري في وضع آخر من
جاءه هذا بأنه الولد وان شكل
وأجيب بأنه أما أن يكون قد
حطه على طاب الولد أو أنه مال
الكيس والرفق فيه إذا كان جابر
لأولاده إذا ذلأ ويكون قد أمره
بالحفظ والتوقي عنه إذا سابه
الأهل بخافة أن تكون
حاضيا فيقدم عليها طول الغيبة
وامتداد القرية والكيس شدة
الحفاظة على الشيء قاله الخطابي
وقيل الولد العقل لما فيه من
تكميل جماعة المسلمين ومن
القوائد الكثيرة التي يحافظ
على طيبها وذو العقل (ثم قال)
صلى الله عليه وآله وسلم (أن يبيع
جملات قلت ثم فاشترى مني بأوقية)
وكانت في القديم بأربعين درهما
وزنم بأفولة والجسح الاواني
مشددا وقد تنقذ ويجوز فيها

كما أشاء إليه المصنف وغيره وهو واسع دلالة صحيح لكن بشرط ان يطلب ذلك من الامام
أو الحاكم قرابة من كان في تصرفه منه كافي حديث أنس قوله في عقدة العقد العقل كما
يشعر بذلك التفسير المذكور في الحديث وفي التلخيص العقدة الرأى وقيل هي العقدة
في اللسان كما يشعر بذلك ما في رواية ابن عمر أنهم أخذوا لسانه وكذلك قوله فكسرت لسانه
وعدم انصاحه بلغة لا يهتدي حتى كان يقول لا خذ به يا دال اللام ذال الهمزة وفي رواية
لمسلم انه كان يقول لا خذ به يا دال اللام نوفا ويدل على ذلك أيضا قوله تعالى واحال
عقدة من لسانى ولم يذ كر في القاموس الاعدة اللسان قوله سفع بالسين المهملة ثم القاء
ثم العين المهملة أي ضرب والماء مومة التي يافت أم الرأس وهي الدماغ أو الجذلة الرفيقة
التي عليه قوله ثم أنت يا بخيار ثلاثة لآلئته عليه على أن مدة هذا الخيال ثلاثة أيام من دون
زيادة قال في الفتح لانه حكم ورد على خلاف الأصل فيقتصر به على أقصى ما ورد فيه
ويؤيده جعل الخيال في المصرة ثلاثة أيام واعتبار الثلاث في غير موضع وغروب بعض
المساكنة فقال انما قصره على ثلاث لان معظم بيعة كان في الرقة وهذا يحتاج الى دليل
ولا يكفي فيه مجرد الاحتمال انتهى قوله وعن محمد بن يحيى بن حبان يفتح الحاء المهملة
وهو غير صاحب الصحيح المدرف بن حبان بكسر الحاء

وقية بغير الهمزة لغة عامرية وفي رواية ينجس أواني وزاد في أوقية وفي أخرى بأوقية وفي أخرى بأوقية
ذهب وفي أخرى بأربعة دنانير وفي أخرى بعشرين دينارا قال البخاري وقول الشعبي بوقية كثر قال عباس بن سفيان اختلاف
الروايات أنهم يروونها في قولهم ذهب كما فسرهم مالك بن أبي الجعد عن جابر ويحمل عليها رواية من روى أوقية وأطلق ومن

(باب اثبات خيار الجاهل)

(عن حكيم بن حزام أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال البيعتان بالخيار ما لم يتفرقا وقال
حتى يتفرقا فان صدقا وبينا بورك لهما في بيعهما وان كذبا وكتما خفت بركة بيعهما
وعن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال انما البيعتان بالخيار ما لم يتفرقا وبقول
أحمد ما لا حاجة استغور بما قال أو يكون بيع خيار وفي انظر اذا تباع الرجلان في كل
واحد منهما بالخيار ما لم يتفرقا أو كانا بيعا أو بغير أحدهما بالآخر فان خيرا أحدهما الآخر
فتبادعا على ذلك فقد وجب البيع وان تفرقا بعد ان تباعا ولم يتفرقا أحدهما ما البيع فقد
وجب البيع متفق على ذلك كله وفي النظر كل بيعين لا يبيع إلا ما حتى يتفرقا لا يبيع الخيار
متفق عليه أيضا وفي لفظ المتبايعين كل واحد منهما بالخيار على صاحبه ما لم يتفرقا
لا يبيع الخيار وفي لفظ اذا تباعا البيعتان بالبيع فكل واحد منهما بالخيار من بيعه
ما لم يتفرقا أو يكون بيعهما عن خيار فاذا كان بيعهما عن خيار فقد وجب قال نافع
وكان ابن عمر رضي الله عنهما إذا بايع رجلا فآراد أن لا يقبله قام ففشى فبطلت بيعه ثم رجع فبطلت بيعه
قوله البيعتان بفتح البياء الثانية بمعنى البائع والمشتري والبيع هو البائع أطلق على

روى خمسة أو ثمانية في الفضة فهي قيمة وقصة ذهب ذلك الوقت قالوا خبر عن وثقة الذهب هو اخبار عن وقوع به العقد
وأما في الفضة اشبارها حصل به الوفاة ويحتمل أن يكون هذا كله زيادة على الاوقية كما جاء في رواية فلان يزيدني وأما أربعة عشر نابر
فيستعمل انما كانت يومئذ أوقية ورواية ٤٦ أوقيتين يحتمل ان اسداهما من والاخرى زيادة كما قال وزادني أوقية وقوة

المشترى على دليل التغليب أولان كل واحد من الطرفين يطلق على الآخر كما خلف قوله
بالخيار بكسر الخاء الموحدة ماسم من الاختيار أو التخيير وهو طلب خير الأمرين من إضفاء
البيع أو فسخه والمراد بالخيار هنا خيار المجلس قوله ما لم يفترقا قد اختلف هل المتغير
التفرق بالابدان أو بالاقوال والظاهر من قوله على التفرق بالابدان كافي الرواية المذكورة
عنه في الباب وكذلك جعله أبو برزة الأسدي حتى ذلك عنه أبو داود قال صاحب الفتح
ولا يعلم له ما عاين من الصحابة قال أيضا ونقل فعلم من الفضل بن سلمة أنه يقال اقترعا
بالكلام وتفرقا بالابدان ورواه ابن العربي بقوله وما تفرق الذين أوقوا الكتاب فانه ظاهر
في التفرق بالكلام لانه بالاعتقاد وأجيب بأنه من لازمه في الغالب لان من خالف آخر
في عقيدته كان مستعدا لمعارضة آياته يدونه ولا يخفى ضعف هذا الجواب والحق
حصول كلام الفضل على الاستعمال بالحقيقة وانما يستعمل أحدهما في موضع
الآخر اتساعا انتهى وبهذا حصل التفرق على تفرق الابدان ما رواه البيهقي من حديث
عمر بن شعيب عن أبيه عن جده بإسناد صحيح ما عرفت فاذنا كانت حقيقة
الباب به ضم اللفظ التفرق وبضم اللفظ الاقتران كما عرفت فاذنا كانت حقيقة
كل واحد منهما مخالفة لحقيقة الآخر كما خلف فينبغي ان يجعل أحدهما على
الجمازق وما وقد دل الدليل على ارادة حقيقة التفرق بالابدان في فصل ما دل على التفرق
بالاقوال على معناه المجازي ومن الأدلة الدالة على ارادة التفرق بالابدان قوله في حديث
ابن عمر المذكور ما لم يفترقا وكانا جميعا وكذلك قوله وان تفرقا بعد ان تبايا ولم يفترقا
واحد منهما البيع فقد وجب البيع فان فيه البيان الواضح ان التفرق بالبدن قال
الخطابي وعلى هذا وجدنا امر الناس في عرف اللغة وظاهر الكلام فاذنا حصل تفرق
الناس كان المقصود منه التفرق بالابدان قال ولو كان المراد تفرق الاقوال كما يقول
أهل الرأي فلا خلاف في حديث عن الفاروق موقوف على العلم محمد بن المنصور
ما لم يوجد منه قبول المبيع فهو بالخيار وكذلك البائع خياره في ملكه ثابت قبل ان
يقع البيع وهذا من العلم العام الذي استقر به قال وثبت ان المتبايعين هما
المتعاقدان والبيع من الاتصاف المشتقة من أفعال الفاعلين ولا يقع حقيقة الابعاد
حصول الفعل منهم كقولهم زان وسارق واذا كان كذلك فقد صح ان المتبايعين هما
المتعاقدان وليس بعد العقد تفرق الا التميز بالابدان انتهى فتقرر ان المراد بالتفرق
المذكور في الباب تفرق الابدان وبهذا تمسك من أثبت خيار المجلس وهم جماعة من
الصحابة منهم على ما رواه ابن عمر وابن عباس وأبو هريرة
وغيرهم ومن التابعين شريح والنخعي وطاوس وعطاء بن أبي مليك نقل ذلك عنهم

ودرهما أو درهمين موافق
أقوله في بعض الروايات وزادني
قيراطا ورواية عشرين ديناراً
محمولة على دنانير مغارة كانت لهم
على أن الجمع بهذا الطريق فيه
بعض في بعض الروايات ما لا يقبل
شيئاً من هذا التأويل وقال
الحافظ الشوكاني في نيل الاوطار
وقد جمع بين هذه الروايات بما
لا يخفى من تكلف قال السهيلي
وروي من وجه صحيح انه كان يزيد
درهما ودرهما وكذا زاده درهما
يقول قد أخذته بكذا واقفه بقر
لأن فكان جابراً قصيداً كثيرة
استغفار النبي صلى الله عليه وآله
وسلم وفي رواية قال بعينه بأوقية
فبعته واستغفرت لانه الى أهلي
وفي أخرى أفقرني رسول الله صلى
الله عليه وآله وبعث ظهره الى
المدينة وفي أخرى للظهور الى
المدينة قال البخاري الاستراط
أكثر وأصح عندي واحتج به أحمد
على جواز بيع دابة يشترط البائع
لأنه ذكرها في موضع معلوم
قال المرداوي وعليه الأصحاب
وهو المعمول به في المذهب وهو
من المقررات وعنه لا يصح وقال
خالد يجوز اذا كانت المسافة
قريبة وقالت الشافعية والخنفرة
لا يصح سواء بعدت المسافة أو

قرئت حديث النبي عن بيع وشروط وأجابوا عن حديث جابر بانه واقعة من تطرق اليه الاحتمالات البخاري
لانه صلى الله عليه وآله وسلم أراد أن يعطيه الثمن حبة ولم يرد حقيقة البيع بدلي آخر القصة أو أن الشرط لم يكن في نفس العقد
بل سابقاً لم يؤثر ويجاب بأن حديث النبي عن بيع وشروط مع ما فيه من المقال هو أهم من حديث الباب مطلقاً في العام

على الخاص فأقاده الحافظ الشوكاني في نيل الاوطار وفي رواية التساق أخذته بكذا وأمره أن يظهره الى المدينة فزال
الاشكال ولكن انتصر الحافظ ابن القيم رحمه الله في اعلام المؤمنين اظاهر حديث الباب وأجاب عن أجوبة المخالفين له
جواباً شافياً لا يحتمل هذا المقام بسطه فراجع به بتضمين الحق الحق ٤٧ بالاتباع (ثم قدم رسول الله صلى الله عليه وآله

البخاري ونقل ابن المنذر القول به أيضاً عن سعيد بن المسيب والزهري وابن أبي ذئب
من أهل المدينة وعن الحسن البصري والارزقي وابن جرير وغيرهم وبالفقهاء من
فقال لا يعرف لهم مخالف من التابعين الا النخعي وحده ورواية مكذوبة عن شريح
والصحيح عنه القول به ومن أهل البيت الباقر والصادق وزين العابد بن وأحمد بن حنبل
والناصر والاعلم يحيى نقل ذلك عنهم صاحب البرزوخ كما أيضاً عن الشافعي وأحمد
واسحق وأبي ثور وذهب المالكية الا ابن حنبل والحنفية كلهم وابراهيم النخعي الى أنها
اذا وجبت الصفقة فلا خيار وحكمه صاحب البصري عن الثوري والشافعية والاعلمية
وزيد بن علي والقاسمية والنعيمي قال ابن حزم لانهم سلفوا ابراهيم وحده وهذا
الخلاف انما هو بعد التفرق بالاقوال وما قبله فاختار ثابت اجاباً كما في البصر ولا هل
القول الآخر أجوبة عن الاحاديث القاضية بثبوت خيار المجلس فتم من رده
لكونه معارضاً لما هو أقوى منه فهو قوله تعالى واشهدوا اذا تباعدتم قالوا ولو ثبت
خيار المجلس لكانت الآية غير مفيدة لان الاشهاد ان وقع قبل التفرق لم يطابق الامر
وان وقع بعد التفرق لم يصادف محلاً وقوة تعالي تجارة من تراخى فانه يدل على
أن مجرد الرضا ببيع وقوله نهائي او فوالله لقد دلان الرابع من موجب العقد
قبل التفرق لم ينفى ومن ذلك قوله صلى الله عليه وآله وسلم المسلمون على شروطهم
والخيار بعد العقد يقصد الشرط ومنه حديث الصحابي عند اختلاف المتبايعين
لاقتضائه الحاجة الى التميز وذلك بسبب لزوم العقد ولو ثبت خيار المجلس لكان كافياً
في دفع العقد ولا يخفى ان هذه الأدلة على فرض ثبوتها لم تحصل النزاع اعم من مخالفتها
العام على الخاص والمصير الى الترجيح مع امكان الجمع غير جائز كما تقرره وضعف
ومن أهل القول الثاني من أجابه عن أحاديث خيار المجلس بأنها منسوخة بهذه
الدلة قال في الفقه والاجبة في شيء من ذلك لان الفسخ لا يثبت بالاحتمال والجمع بين الدليلين
مهما أمكن لا يصادفه الى الترجيح والجمع هنا ممكن بين الأدلة المذكورة بغير
تعسف ولا تكلف انتهى وأجيب بعضهم بأن اثبات خيار المجلس مخالف للقياس الجلي
في الحاق ما قبل التفرق بما بعده هو قياس فاسد الاعتبار لصادقه النص وأجاب
بعضهم بأن التفرق بالابدان محمول على الاحتساب تحسباً للمعاملة مع المسلم ويجب
عنه بأنه خلاف الظاهر فلا يصار اليه الا لدليل وهكذا يجاب عن قول من قال انه
محمول على الاحتياط للخروج من الخلاف وقيل انه يعمل التفرق المذكور في الباب
على التفرق في الأقوال كما في عقد النكاح والاجارة قال في الفقه وتجب بأنه قياس مع
ظهور القارق لان البيع يتقل منه ملائمة المبيع ومنة منه بخلاف ما ذكر وقيل

أخرجه البخاري في نحو عشر من مواضعه واخرجه مسلم وابوداود والترمذي والتساق الفاظ مختلفة وأساليب متغايرة
(عن) عبدا لله (بن عمر رضي الله عنه انه اشترى ابلاً هيباً) بكسر الهمزة وسكون الياء هي الابل التي يرباها
الهيام وهو دابته المستعملة في تربيته فيلتروي وقال في القاموس الهم الابل العطاش والهيام العطاش الموسون

وكسحاب فلما تمالك من الرمل فهو يمال ابداه وهو من الرمل ما كان ترابا قاطبا يوضع وترجل هاتم وهو مهيوم هيمان
عششان والهيام بالضم كالحنون من العشق والهياء المفاضة بلا مودة يصيب الابل من ما تشربه مستنقعا هي هيماء (من
رجل) اسمه نواس يفتح النون وتشديد ٤٨ الواو بعد الالف سين هيماء والقابسي كك في الفتح بكسر التون

المراد بالتبايعين المتساويان قال في الفتح ورد بانه مجاز فالجل على الحقيقة او ما يقرب
منها اولى وقد اخرج الطحاوي على ذلك بايات واحاديث استعمل فيها المجاز ونعقب
بانه لا يلزم من استعمال المجاز في موضع استعماله في كل موضع قال البيضاوي ومن
في خيار المجلس ان تكسب مجازين لحمل التفرق على الاقوال ووجه التبايعين
على المتساويين وايضا فكلام الشارع يمان عن الحمل عليه لانه يصير نقديا وان
المتساويين ان شاء الله البيع وان شاء الله يعمد وهو محصيل حاصل لان كل احد
يهـرف ذلك ولا هل القول الاخر اجوبة غير هذه منها ما ساق في آخر الباب ومنها
غيره وقد بسطها صاحب الفتح واجاب عن كل واحد منها وقد ذكرنا هنا ما كان
يحتاج منها الى الجواب وتركنا ما كان ساقيا من اجب الاستدلال فليرجع الى المطولات
وقد اختلف القائلون بان المراد بالتفرق تفرق الابدان هل له حد ينتهي اليه ام لا
والشهور الرابع من مذاهب العلماء على ما ذكره الحافظ ان ذلك موكول الى
العرف فكل ماعد في العرف تفرق فاحكم به وما لا فلا قوله فان صدقنا في اي صدق
البائع في اخبار المشتري وبين العيب ان كان في السلعة وصدق المشتري في قدر الثمن
وبين العيب ان كان في الثمن ويحتمل ان يكون الصدق والبيان معني واحدا وذكر
أحدهما كيد لاخر قوله محبة بركته هما يحتمل ان يكون على ظاهره وان شوم
التدليس والكذب وقع في ذلك العقد فحق بركته وان كان ما جورا والكاذب
ما زورا ويحتمل ان يكون ذلك مختصا بمن وقع منه التدليس بالعيب دون الاخر
ورجحه ابن حزمه قوله او يقول أحدهما صاحب اختاره وما قال او يكون بيع
الخيار قد اختلف العلماء في المراد بقوله الابيع الخيار فقال الجمهور وهو استثناء من
امتداد الخيار الى التفرق والمراد انهما ان اختارا امضاء البيع قبل التفرق
فقد لم البيع حينئذ وبطل اعتبار التفرق فالتقدير الابيع الذي جرى فيه الخيار
وقيل هو استثناء من انقطاع الخيار بالتفرق والمراد بقوله ويجزى أحدهما الاخر
اي في شرط الخيار مدة معينة فلا ينقض الخيار بالتفرق بل يبقى حتى ينقض المدة حكاه
ابن عبد البر عن أبي نوري راجح الاول بانه أقل في الاخبار ولا يخفى ان قوله في هذا الحديث
فان خير أحدهما الاخر نسيانها على ذلك فقد وجب البيع معين للاحتمال الاول
وكذلك قوله في الرواية الاخرى فاذا كان بيعهما من خيار فقد وجب وفي رواية فانساق
الا ان يكون البيع كان عن خيار فان كان البيع عن خيار وجب البيع وقيل هو
استثناء من اثبات خيار المجلس والمعنى اخير أحدهما الاخر فيضار عدم ثبوت خيار
المجلس فينتفي الخيار قال في الفتح وهذا ضعف هذه الاحتمالات وقيل المراد بذلك انها

والضعف (وله فيها شريك) قال في الفتح لم أقف على احد (غيا) شريكه الى ابن عمر فقال له ان شريك باعك ابلا يما ولم يعرفك) يسكون العين او بتشديد الراء من التعريف أي لم يعاينك انها هي (قال) اي ابن عمر لنواس (فاستقها) فهل امر من الاستباق وزاد في رواية ابن اي عمر قال فاستقها اذا اي ان كان الامر كما تقول فارفعها قال (فلما ذهب) أي نواس (يستاقها) اي لرفعها المستدرك ابن عمر (قال دعها) اي اتركها (رضينا بقضاء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) أي بحكمه (لأعدوى) قال الخطابي لا عرف لأعدوى هنا معني الآن يكون الهيام داه من شأنه أن من وقع به اذا رمى مع الابل حصل لها منسله وقال غيره لها هاهن ظاهري رضى بهذا البيع على ما فيه من العيب ولا أعدى على البائع ما كان واختاره هذا التأويل ابن التين ومن تبعه قال الداودي معناه انتهى عن الاعتداء والظلم وقال أبو علي الهجري في النوادر والهيام داه من ادواء الابل يحدث عن شرب الماء البصل اذا كثرت عليه ومن علامة حدوثه اقبال العبر

على الشمس حيث دأبت واستقرت على آكله وتشر به ويده ينقص صكها كذا في اراء صاحبها بالخيار
المتباعدة امره امتحان له فان وجد ربه مثل ربح الخمر فهو اهم في شربه او بغيره أصابه الهيام انتهى قال في الفتح وهذا
يتضح المعنى الذي خفي على الخطابي وايداه احتمالا الحديث على هذا التأويل يصرف في حكم المرفوع أي لأعدوى ولا طيرة

وعلى تأويل ابن التين يصير قوفان كلام ابن عمر وعلى الذي اختاره جري الحديث في جملة وفي الحديث جواز بيع الشيء
المعيب اذا بيته البائع ورضى به المشتري وايضا قبل العقد وبعد ولكن اذا خرب عنه العقد ثبت الخيار للمشتري وفيه
اشتراء الكبير حاجته بنفسه ووثق ظم الرجل الصالح وذو كرا الحديث في آخر ٤٩ الحديث قصة قال وكان نواس يجالس ابن

عمر وكان يضصكه فقال له يوما ودعت أن لي أباقيس ذهب فقال له ابن عمر ما تصنع به قال أدوت عليه (عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال سمع أبو طيبة) يفتح الطاء المهملة وتسكون الفحة وفتح الموحدة واسمه نافع على الصحيح فعند أحدوا بن السكن والطبراني من حديث حمزة ابن مسعود انه كان له غلام يسمون باله نافع أبو طيبة فأنطأ الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم يسأله عن خراجة الحديث وحكي ابن عبد البر انه اسمه دينار ورهوه وفي ذلك لان دينار الخيام تابعي فعند ابن منده من طريق بام الخيام عن دينار الخيام عن أبي طيبة الخيام قال سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم الحديث وبذلك جزم أبو أحمد الحاكم في الكنى ان دينار الخيام بروى عن أبي طيبة لانه أبو طيبة نفسه وذكر البغوي في الصحابة باسناد ضعيف ان اسم أبي طيبة ميسرة وقال الله كرى الصحيح انه لا يعرف اسمه (رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) فأمر له بصاع من ثمر وأمر أهله وفي رواية وكلم مواليسه وهم يوحارثه على الصحيح ومولاه منهم حمزة بن مسعود وانما جمع على طريق

بالخيار ما لم يفرقا لان خيارا ولو قبل التفرق والا ان يكون البيع بشرط الخيار ولو بعد التفرق قال في الفتح وهو قول يجمع التأويلين ويؤيده ما وقع في رواية للخيارى باللفظ الا يبيع الخيارا ويقول لصاحبه اخترا ان حملت أو على التقسيم لا على الشك قوله أو يغير باسكان الراء على قوله ما لم يفرقا فيحمل نصب الراء على ان أو يغير في الا ان كما قيل انها كذلك في قوله ويقول أحدهما صاحب اخترا قوله قال نافع وكان ابن عمر هو موصول باسناد الحديث ورواه مسلم من طريق ابن جريح عن نافع وهو ظاهر في ان ابن عمر كان يذهب الى ان التفرق المذكور بالابدان كما تقدم (وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال البيع والمبتاع بالخيار حتى يتفرقا الا ان تكون صفقة خيار ولا يحل له ان يفارقه خشية ان يستفيله رواه الخمسة الا ابن ماجه ورواه الهارقي وفي لفظ حتى يتفرقا من مكانه اهـ وعن ابن عمر قال سمعت من أمير المؤمنين عفا من مالا بالوادي بحال له بغيره فلما تباعدت رجعت على عقي حتى خرجت من بيته خشية ان يراذني البيع وكانت السنة من المتبايعين بالخيار حتى يتفرقا رواه البخاري وفيه دليل على ان الرؤية حالة العقد لا شرط بل كفي الصفة أو الرؤية المتقدمة) حديث عمرو بن شعيب أخرجه أيضا البيهقي وحسنه الترمذي وفي الباب عن أبي برزة عن أبي داود وابن ماجه باسناد رجاله ثقات ان رجلا باع فرسا بلام ثم أقام ببيعة يومها وأملت ما يعني البائع والمشتري فلما أصبحا من الغد حضر الرجل فقام الرجل الى فرسه يسرجه فقدم فاق الرجل وأخذ بالبيع فاق الرجل ان يدفعه اليه فقال بيني وبينك أبو برزة صاحب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأتيا أبو برزة فقال أترضيه ان أقضي بينكما بقضاء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم البيعان بالخيار ما لم يتفرقا زاد في رواية انه قال ما أرا كما تفرقا في السلب أيضا من مرة عند الناساني وعن ابن عباس عن ابن حبان والحاكم والبيهقي وعن جابر عند البراء والحاكم وصححه قوله صفقة خيار بالرفع على ان كان نامة وصفة فاعاها والتقدير الا ان توجد أو تحدث صفقة خيار والنصب على ان كان ناقصة واسمها ضمير وصفة خبر والتقدير الا ان تكون الصفقة صفقة خيار والمراد ان المتبايعين اذا حال أحدهما لصاحبه اخترا امضاء البيع أو فضعه فاختارا أحدهما مالم يبيع وان لم يفرقا كما تقدم قوله خشية ان يستفيله بالنصب على انه مفعول له واستدل بهذا القائلون بعدم ثبوت خيار المجلس وقد تقدم ذكره ثم قالوا الان في هذا الحديث دليل على ان صاحبه لا يملك الفسخ الامن جهة الاستقالة وأنجب بان الحديث حجة عليهم لاهم ومعناه لا يحل له ان يفارقه بعد البيع خشية ان

٧ نيل الخمار كما يقال يوقلان قتلوا رجلا ويكون القاتل واحدا وامام ما وقع في حديث جابر انه مولى بني ساضة فهو وهم فان مولاهم آخر يقال له أبو هند (أن يحضر من خراجة) يفتح الخاء المعجمة ما شره السيد على عبده أن يؤديه اليه كل يوم أو شهر أو نحو ذلك وكان خراجة ثلاثة أصع فوضع عنه ماعا كاني حديث رواه الطبراني وغيره وفيه جواز الخيامة

وأخذ الأبرع عليا وحديث النبي عن كسب الخاتم محمول على التنزيه والكرامة انتهى على الخاتم لا على المستعمل له
لضرورته إلى الحياة وعدم ضرورة الخاتم لكثرة غير الخاتمة من الصنائع ولا يلزم من كونها من المكاسب الدينية أن لا تشرع
فالكساح أي الكساح أسوأ حال من ٥٠ الخاتم ولو توأما الناس على تركه لا يضرهم فانه الحافظ في الفتح وقد تقدم تحقيق

الكلام في ذلك وهذا الحديث
أخرجه أبو داود في البيوع
(عن ابن عباس رضي الله عنهما
قال استعمل النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم وأعطى الذي جمعه)
أي ما عاين غير كافي الحديث
السابق (ولو كان) أي الذي
أعطاه من الأجرة (أو ما يوطئه)
وهو نص فيباحة أجرة الخاتم
وقوله استعمل الأجير من غير
تسمية أجرة وأعطاه قدرها
وأما أن كان درهماه لوما وقع
العمل على العادة وأخرجه
أيضا في الإجارة وأبو داود في
البيوع (عن عائشة رضي
الله عنها أنها سألت عن عرقه) ضم
الثوب والراعي وكسرهما وبالفتح
المانعة وسادة صفة (فيها
تصاوير) أي وان (فأما آثاره) ول
الله صلى الله عليه وآله وسلم
قام على الباب فلم يدخله قالت
فعرفت في وجهه (صلى الله عليه
 وآله وسلم) (الكرامة) فقلت
يا رسول الله أتوب إلى الله وإلى
رسوله ماذا أذنبت) فيه جواز
التوبة من الذنوب كلها أجمالا
وان لم يستعصر التائب خصوص
الذنب الذي صلت به مؤاخذه
(فقال رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم) ما بال هذه البرقة قلت

بمختار فسخ البيع فالمراد بالاستقالة فسخ التام منه من البيع وعلى هذا جعل الترمذي وغيره
من العلماء قالوا لو كانت الفسخة بالكلام لم يكن له يارب بعد البيع ولو كان المراد حقيقة
الاستقالة لغيره من المرافعة لانها لا تنقض البيع العقد وقد أثبت في أول الحديث
الخيار ومده إلى غاية التفريق ومن المعلوم ان من له الخيار لا يحتاج إلى الاستقالة فتعين
حملها على الفسخ وحلوا في الحل على الكرامة لأنه لا يلحق بالبروة وحسن ما نثره المسلم
لان اختيار الله - عز وجل - قوله رجعت على عقبي الخ فيلزم له لم يبلغ ابن عمر حديث عمرو
ابن شعيب المذكور في الباب ويمكن ان يقال انه بلغه ولكنه عرف انه لا يدل على التحريم
كما تقدم والمراد بقوله بالوادي القري قوله ان يراذني بتثدي الدال وأصل يراذني
أي يطلب مني استرداده قوله وكانت السنة الخ يعني ان هذا هو السبب في خروجه من
بيت عثمان وانه فعل ذلك ليحب البيع ولا يبيح عثمان خذاري فضته

• (أبواب الربا) •

قال الزنجيري في الكشاف كُتِبَ بالواو على لغة من يفهم كما كتبت الصلاة والسلام
وزيدت الألف بهذا شيع بابوا واجمع وقال في الفتح الربا مذكور وحكي مده وهو شاذ وهو
من باب يربو فيكتب بالالف وكن وقع في خط المصنف بالواو اه قال القراءات الخ كنبوه
بالواو لان أهل الجبل زعموا ان الخط من أهل الحيرة ولقنهم الربا فاعلموا هم الخط على صورة
الفتح سم قال وكذا قرأه أبو جهم في اللغة - دوى بالواو وفراء - زنة والكسافي بالماله بسبب
كسرة الراء وقراءه الباقون بالفتح لفظة الباء قال ويجوز كنبه بالالف والواو والياء اه
ونشبهه ربوان وأجازوا الكوفيين كتابة تنقته بالياء بسبب الكسرة في أوله وغلطهم
البصريون قال في الفتح وأصل الربا الزيادة ما في نفس الشيء كقوله تعالى اهتدوا إلى ما ترون
واما في مقابلة كدرهم بدرهمين فقبل هو حقة فتم ما وقع - حقيقة في الأول مجاز
في الثاني زاد ابن سريج انه في الثاني حقيقة شرعية يطلق الربا على كل مبيع محرم اه
ولا خلاف بين السليفي في تحريم الربا وان اختلوا في تفاصيله

• (باب التشديد فيه) •

(عن ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لعن أكل الربا وموكله وشاهديه
وكاتبه وواه الخسنة وصحبه الترمذي غير أن لفظ القسافي أكل الربا وموكله وشاهديه
وكاتبه اذا عملوا ذلك ملعونون على لسان محمد صلى الله عليه وآله وسلم يوم القيامة وعن
عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم درهم ربا
يا كاه الرجل وهو يعلم أشد من ست وثلاثين زينة رواء أحد) حديث ابن مسعود أخرجه

فيه) هذه (الصور لا تدخل الملائكة) عام مخصوص فالمراد غير الحنظلة أما الحنظلة فلا يرقون الانسان إلا بعد الجماع والخللاء
كما عند ابن عدي رضي عنه والمراد بالصورة صورة الحيوان فلا يأس بصورة الأجنار والجمال ونحو ذلك مما لا روح له وبذلك قول
ابن عباس في مسلم الرجل ان كنت ولا بدقاعا فاصنع الشجر وما لا تنس له ٥١ وأما الصورة التي تنتم في البساط والوسادة
وغيرهما فلا تنس دخول الملائكة

أيضا ابن حبان والحاكم وصحبه وأخرجه مسلم من حديث جابر بن عبد الله عن رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم لعن أكل الربا وموكله وشاهديه وموكله في الباب من على عليه
السلام عند القسافي وعن أبي حنيفة تقدم في أول البيع وحديث عبد الله بن حنظلة
وأخرجه أيضا الطبراني في الأوسط والكبير قال في مجمع الزوائد ورجال أحمد رجال الصحيح
ويشهد له حديث البراء بن عازب عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لعن الله من ابتاع ربا
أمة وحديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لعن الله من ابتاع ربا
وأخرج ابن جرير عنه نحوه وكذلك أخرجه عنه نحوه ابن أبي الدنيا وحديث عبد الله بن
مسعود عن عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لعن الله من ابتاع ربا
أمة وان أربى الربا عرض الرجل المسلم قوله أكل الربا بعد الله زنة موكله بسكون الهمزة
بعد الميم ويجوز أكله أو أكله من مطعمه وغيره وصحى أخذ المال آكلوا دانه مؤكلا
لان المقصود منه الاكل وهو أعظم منافعه وسببه اتلاف أكثر الاشياء قوله وشاهديه
رواية أبي داود وابن ماجه في شهادته أو شهادته قوله وكاتبه فيه دليل على تحريم
كتابة الربا اذا علم ذلك وكذلك الشاهد لا يحرم عليه الشهادة الا مع العلم فأما من كتب أو
شهد غدا لم يعلم فلا يدخل في الوعيد ومن جله ما يدل على تحريم كتابة الربا ثم ادنه وتقبل
الشهادة والكتابة في غيره قوله تعالى ان تدانتم بدين الى أجل منكم فاكتبوه وقوله
تعالى واشهدوا اذا ابتاعتم فأمر بالكتابة والاشهاد فيها حله وفيه من تحريمه ما فيها
حرمة قوله أشد من ست وثلاثين الخ يدل على ان معصية الربا من أشد المعاصي لان
المعصية التي تعدل معصية الزنا التي هي في غاية الخطاعة والشناعة عقدها والعدا لها كدور
بل أشد منها لاشك انهم اشد تجاوزا للحدي في القبح وأقبح منها استطالة الرجل في عرض
أخيه المسلم واهذا جعلها شارعا ربي الربا بعدد الرجل يتكلم بالكلمة التي لا يجدها الله
ولا تزيد في ماله ولا جاحه فيكون أغنى عند الله أشد من انهم من زنى سائة لا ينزى هذا مالا
يصنعه بنفسه عاقل نسال الله تعالى السلامة آمين آمين

• (باب ما يجري فيه الربا) •

(عن أبي سعيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تتبعوا الذهب بالذهب الا
مثلا بمثل ولا تتبعوا فضة على فضة ولا تتبعوا الورق بالورق ولا تتشبهوا
بعضها على بعض ولا تتبعوا منتهى ما غابا بياضين متفق عليه وفي لفظ الذهب بالذهب
والفضة بالفضة وان يربا لير والغير بالشعر والقر بالقر والمخ بالمخ مثلا بمثل يدايدفن زار
أو استبرأ فقد أربى الاخذ والمه على فيه سواء رواء أحد وسدوا البخاري وفي لفظ لا تتبعوا

بشيء الكسب قال الخطابي انه عام
في كل صورة اه واذا حصل
الوعيد لمساها فهو حاصل
للمستعمل لانها لا تصنع
الا لتستعمل فالصانع سبب
والمستعمل مباشر فيكون أولى
بالوعيد ويستفاد منه انه لا فرق
في تحريم الذم وبين أن تكون
صورة له ساطل أو لا بلين أن
تكون مدهونة أو متقشفة أو
منقورة أو مفروجة أو مكرسة
خلافا لما استثنى الشيخ وادعى
انه ليس بتصوير ووجه المطابقة
بين الحديث والترجمة من جهة
ان الذنوب التي فيه الصورة
يشترك في المنع منه الرجال
والنساء فحديث ابن عمر يدل على
بعض الترجمة وحديث عائشة
على جمعهما وقال الكرماني
الاشترائهم من التجارة فكيف
يدل على انحصار الذي هو التجارة
التي عقد عليها عقد الباب وأجاب
بان حرمة الجزئ مستلزمة لحرمة
الكل فهو من باب إطلاق الكل
وارادة الجزئ وقال ابن المنير الظاهر
ان البخاري أراد الاستدلال على
حرمة التجارة في الماروق المصورة
وان كان استعملها مكررها
لانه صلى الله عليه وآله وسلم انما

أنكر على عائشة استعمالها ولم يأمرها بفسخ البيع والحديث أخرجه أيضا في المنكاح واللباس وبه المطلق ومسلم في اللباس
قال في الفتح وفي بعض طرق الحديث ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لعن الله من ابتاع ربا وشاهديه وكاتبه في الصورة يشترط
في المنع منه الرجال والنساء (عن ابن عمر رضي الله عنهما قال كلفع النبي صلى الله عليه وآله وسلم في سفر) قال في الفتح لم أنف

اشترى ثم التفت بعد عليا وتوسداه فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان أصحاب هذه الصور (المصورين) أيضا
خاله روح على أي وجه كان كاتبا وير العكسية الحادثة في هذا الزمان وغيرها (يوم القيامة يذوقون فقال لهم) على سبيل
الحكم والتجيز (أي يوا) يقع الهمزة (ما خلقتم) صورهم كصورة الحيوان (وقال) صلى الله عليه وآله وسلم (ان البيت الذي

البيعان بالخيار فثبت البيعان فاض عليهما وان كانت متاخرة عنه من ان الله صلى الله عليه وآله وسلم اكتبني عباس
بالبيان السابق واستفاد منه ان المشتري اذا تصرف في المبيع ولم يشكر البائع كان ذلك قاطعا لار البائع كما هو في
واقعه اعلم وقال ابن بطال اجعلوا على ان البائع اذا لم يشكره على المشتري ما أخذته من الهبة والعق انه يسع جائزا واختلفوا فيها

وما تشبههم من المذنبات وقال ابن قدامة ليس في الحديث تصريح بالبيع فيجوز أن يكون قول عمر هو لك أي هبة وهو الظاهر فإنه لم يذكرنا قلت وفيه غفلة عن قوله في حديث الباب فباعه من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وفي بعض طرق هذا الحديث عند البخاري فإنه تراعى في هذا هو بيعه وكون الثمن لم يبد كذا لا يلزم أن يكون هبة مع البيع بل هو كما يذكرون

الثنى بمقول أن يكون القبض المشترك وان لم ينقل قال المذهب الطبري بمقول أن يكون النبي صلى الله عليه وآله وسلم سابقه بعد
القبض كما ساقه أولاً ووقع قبضه لأن قبض كل شيء بحسبه كذا في الفتح وهذا الحديث أخرجه البخاري أيضاً في الهبة (وعنه)
أي عن ابن عمر (رضي الله عنه) ٥٠ هـ حبان بن محمد كرواه ابن الجارود والحاكم وغيرهما ورواه الترمذي

مضروبة بقوله الأوزان وزن مثلاً بمقول أو بالجمع بين هذه الالتقاطات المذكورة
أو بالعبارة قبله إلا ما اختلفت ألوانه المراد منه ما اختلفت الألوان باختلافها في كل
واحد منهم ما اختلفت جنس مقابله فغناه عن ما ساق من قوله صلى الله عليه وآله وسلم
إذا اختلفت هذه الأصناف فيبعضها كيف تقيم ومنذ كان شاه الله ما يستفاد منه (وعنه)
أي بمسكرة قال في النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن الفضة بالذهب والذهب بالذهب
الأسواء سواء أمرنا أن نترى الفضة بالذهب كيف شئنا ونشتري الذهب بالفضة
كيف شئنا أخرجه أبو داود على جواز الذهب بالفضة بمجازفة ٥٠ وعن عمر بن الخطاب
قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الذهب بالورق ربا إذا هو ماء والبر بالبر ربا
الأهأوهاء والشعر بالشعر ربا الأهأوهاء والشعر بالشعر ربا الأهأوهاء ما استحق عليه
٥٠ وعن عباد بن الصامت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الذهب بالذهب والفضة
بالفضة والبر بالبر والشعر بالشعر والتمر بالتمر والمخ بالمخ مثلاً بمقول أو بالجمع بين
فإذا اختلفت هذه الأصناف فيبعضها كيف تقيم إذا كان يدايد رواه أحمد وصححه
والنسائي وابن ماجه وأبو داود وخمسة في كونه البر والشعر جنيين وعن معمر بن عبد الله
قال كنت أسمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول الطعام بالطعام مثلاً بمقول أو بالجمع
طعامنا يومئذ الشعر رواه أحمد وصححه وعن الحسن بن عباد وأنس بن مالك أن النبي
صلى الله عليه وآله وسلم قال ما وزن مثلاً بمقول إذا كان نوعاً واحداً وما كيل مثلاً بمقول
فإذا اختلف النوعان فلا بأس به رواه الدارقطني حديث أنس وعبادة أثار إليه
في التلخيص ولم يكلم عليه وفي إسناده الربيع بن صبيح وثقه أبو زرعة وغيره ووجهه
جماعة وقد أخرج هذا الحديث البزار أيضاً وشهد له حديث عبادة المذكور
أولاً وغيره من الأحاديث بقوله كيف شئنا هذا الإطلاق مقيد بما في حديث عبادة
من قوله إذا كان يدايد فلا بد في بيع بعض الرويات ببعض من التقابض ولا سيما
في الصرف وهو بيع الدراهم بالذهب وحكمه فانه متفق على اشتراطه وظاهر هذا
الاطلاق والتفويض إلى المختصة أنه يجوز بيع الذهب بالفضة والعكس وكذلك ما في
الاجناس الروية إذا بيع به ضمايه من غير تقييد بمسقة من الصفات غير مسقة
القبض ويدخل في ذلك بيع الجوز في غيره قوله الأهأوهاء بالماء فموقع الهمزة وقيل
بالكسر وقيل بالسكون وحكي القصر بغير همز وخطاها الخطابي ورواه الترمذي وقال

في شرح مسلم وهو يفتح الحاء
وتشديد الباء الموحدة ومنه
بمسرة القاف الصابي ابن
الغضائري التصاري وقيل هو
منقذ بن عمرو كما وقع في ابن
ماجه وتاريخ البخاري ووجهه
الذروي في جهاته وكان حبان
قد شهد أحداً ما بهما وروى
في زمن عثمان رضي الله عنه
(ذكر النبي صلى الله عليه وآله)
(وسلم أنه يجده في البيوع) على
البناء المأهولة وعند الشافعي
وأحمد وابن خزيمة والدارقطني
أن حبان بن منة كان ضعفاً
وقد شج في رأسه ما صوته وقد
تقبل لسانه في رواية وكان في
عقله به في عقله ضعف رواه
الحسين ووجهه السمرقندي قال
الطحاft الشوكاني في تل الاوطار
العقيدة العقل كما يشهد بذلك
الآثار المذكورة في الحديث
وفي التلخيص العقيدة الرأي
وقيل هي العقيدة في اللسان كما
يشهد بذلك ما في رواية ابن عمر
أنهما حبس لسانه وكذلك قوله
فكسرت لسانه وعدم إفصاحه
بلفظ المسئلة حتى كان يقول
لاخذانية يابذال اللام واللام
وقد روى ابن عمر رضي الله عنهما

على ذلك أيضاً قوله تعالى وإحلال عقدة من لسان ولم يذكر في الآية من الاعادة لسان (فقال) له النبي صلى الله عليه
وآله وسلم (إذا بيعت فقل لا خلاية) بكسر الخاء وخفة اللام أو لاخذية في الدين لأن الدين التهمة فلا تني الجلس وغيرها
محدوف قال الترمذي في لفظه النبي صلى الله عليه وآله وسلم هذا القول لينة فذهب عنه البيع بطمعه صاحبه على أنه ليس من

ذوي البصائر من معرفة السلع ومناذير القيمة في البري كما يرى لنفسه وكان الناس في ذلك اعتماداً لا يفتنون أحلامهم المسلم وكانوا
ينظرون له كما ينظرون لانتهم ٥٠ واستعمله في الشرح عبارة عن اشتراط خيار الثلاث وقد زاد البيهقي في هذا الحديث
بإسناد حسن ثم أتت بالخيار في كل سبعة ابتعث ثلاث ليال وفي رواية ٥٥ الدارقطني عن عمر بن عبد الله رضي الله عنه

عليه وآله وسلم عهد ثلاثة أيام
زاد ابن أبي عمير في رواية يونس
ابن بكير فان رضى فأمسك وان
سقطت فأرد في حتى أدرك
زمن عقاب وهو ابن مائة وثلاثين
سنة فذكر الناس في زمن عثمان
فكان إذا اشترى شيئاً فقبل له أنك
غبت فيه رجع به في شهدة الرجل
من الصابة بان النبي صلى الله عليه
وآله وسلم قد جعله بالخيار ثلاثاً
فقد رده راحمه واستدل به لأحمد
على أنه يرد بالفقر الفاسح إن لم
يعرف قيمة السلعة وحده ببعض
الحسابية بثالث القيمة وقيل
بسدسها وأجاب الشافعية
والحنفية والجمهور بأنهم لو أقرروا
عين وحكاية حال فلا تصح دعوى
العموم فيها عند أحمد وقال
البيهقي حديث ابن عمر هذا
يدل على أن الفتي لا يفسد البيع
ولا يثبت الخيار لأنه لو أفسد
البيع أو أثبت الخيار ليشه
رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم ولم يأمر بالشروط أه وفيه
اشتراط الخيار من المشتري فقط
وقيم به بالساقع ويصدق ذلك
بإشتراطهما معا قال في الفتح
واستدل به على أن أمد الخيار
المستطرد ثلاثة أيام من غير زيادة
لأن حكم رده على خلاف الأصل

هي محجة لكن قليلة والمعنى خسروها وحكي بزيادة كافه كسورة ويقال هاهنا بكسر
الهمزة بمعنى هات وبفتحها بمعنى خذ وقال ابن الأنباري هاهنا هو أن يقول كل واحد من
البيعين ما فيه عليه ما في يده وقيل معناه أخذوا أعط قال وغير الخطابي يجوز فيه السكون
وقال ابن مالك هاهنا فعل بمعنى خذ وقال الخليل هاهنا كلمة تستعمل عند المناولة والمقصود
من قوله هاهنا أن يقول كل واحد من المتعاقدين لصاحبه هاهنا فبعضان في المجلس
قال فالتقدير لا تبعوا الذهب بالورق إلا مع ولا بين المتعاقدين هاهنا قوله فإذا اختلفت
هذه الأصناف المظهر هذا أنه لا يجوز بيع جنس روي بجنس آخر إلا مع القبض ولا
يجوز مزجها ولو اختلفا في الجنس والتقدير كالخطة والشعر بالذهب والفضة وقيل
يجوز مع الاختلاف المذكور وإنما يشترط التقابض في الشئين المختلفين جنساً المتفقين
تقدير كالفضة بالذهب والبر بالشعر إذا لم يعقل التفاضل والاستواء الأضواء كان كذلك
ويجوز بان مثل هذا لا يصلح تخصيص النصوص وتقييدها وكون التفاضل والاستواء
لا يعقل في المختلفين جنساً وتقدر بممنوع والسند أن التفاضل معقول لو كان الطعام
يوزن أو التقودت كمال ولو في بعض الأزمان والبلدان ثم أنه قد يبلغ عن الطعام إلى مقدار
من الدراهم كثير عند شدة الغلاء بحيث يهمل أن يقال الطعام أكثر من الدراهم وما
المانع من ذلك وأما الاستدلال على جواز ذلك بحديث عائشة عند البخاري ومسلم
وغيرهما قالت اشترى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من يهودي طعماً ما به شدة وأعطاه
درعاً له رهن فلا يخفى أن غاية ما فيه أن يكون من جنس الجنس المذكور وهو الرهن فيجوز
في هذه الصورة لا في غيرها لعدم صحة المناقاة لا عوض فيه عن الثمن بما فيه عوض عنه
وهو الرهن نعم إن صح الإجماع الذي حكاه المصنف في شرح بلوغ المرام فانه قال واجمع
العلماء على جواز بيع الروي بروي لا يشارك في العلة مئة اضلاً وموجباً لا يبيع الذهب
بالخطة ويباع الفضة بالشعر وغيره من المكيل أه كان ذلك هو الدليل على الجواز عند
من كان يرى صحة الإجماع وأما إذا كان الروي يشارك في مقابل في العلة فان كان يبيع
الذهب بالفضة أو العكس فقد تقدم أنه يشترط التقابض إجماعاً وان كان في غير ذلك من
الاجناس كببيع البر بالشعر أو بالتمر أو العكس فظاهر الحديث عدم الجواز والذهب
الجمهور وقال أبو حنيفة وأصحابه وابن عليه لا يشترط والحديث عليه وقد عمك مالك
بقوله لا يدايد بقوله الذهب بالورق بالأهأوهاء على أنه يشترط القبض في الصرف
عند الإيجاب بالكلام ولا يجوز التراخي ولو كان في المجلس وقال الشافعي وأبو حنيفة
والجمهور إن المتعبر بالتقابض في المجلس وإن تراخي عن الإيجاب والظاهر الأول ولكنه
أخرج عبد الرزاق وأحمد وابن ماجه عن ابن عمر أنه سأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم

فقتصر به على أقصى ما ورد فيه ويؤيده فعل الخيار في المصرة ثلاثة أيام واعتبار الثلاث في غير موضع النص وجازاً أقل منها
بالأولى واستدل به على أن من قال عند العقد لا خلاية أنه يصير في تلك الصفة بالخيار سواء وجدته عيباً أو غيراً أم لا وبالغ
أن يحرز في جوده فنقل لو قال لاخذية أو لاغش أو ما شابه ذلك لم يكن له الخيار حتى يقول لا خلاية ومن أبطل ما يرد به عليه

انه ثبت في صحيح مسلم انه كان يقول لا حنابلة وكان لا يفتخ بالام للغة لسانه ومع ذلك لم يفتخر بالحكم في حقه عند احد من الصحابة الذين كانوا يشهدون له بان النبي صلى الله عليه وآله وسلم جعله بالتجارة قد دل على انهم اکتفوا في ذلك بالحق واستدل به على ان الكبير لا يصح عليه ولو تبين منه ٥٦ وفيه نظر واستدل به على البيع بشرط اختياره وفيه ما كان اهل ذلك العصر عليه من الرجوع الى الحق وقبول خبر الواحد في الحقوق وغيرها وهذا الحديث أخرجه البخاري أيضا في تركه الجليل وأبو داود والنسائي في البيوع (عن عائشة رضى الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بلغز وجيمش) أي بقصد (الكعبة) أخريهم (إذا كانوا يبيداه من الأرض) ولمسلم عن أبي بصير الباقر هي يبيداه بالمدينة أم والبيداء مكان معروف بين مكة والمدينة وفي رواية أخرى ان أم سلمة قالت ذلك زمن ابن الزبير وفي أخرى ان عبد الله بن صفوان أخرج رواية الحديث عن أم سلمة قال والله ما هو هذا الجيمش (يخفف بالولهم وآخرهم) وزاد السرمذي في حديثه صفية ولم ينجح أسطهم وإسلم في حديثه صفية فلا في الا الشريد الذي يتخبر عنهم واستغنى به ذاع تكلف الجواب عن حكم الاوسط وان العرف يقضى بدخوله فيهن هلك أوله يكون اخرها بالنسبة الى أول وأولا بالنسبة لآخر فيدخل (قالت) عائشة (قلت يا رسول الله كيف يتجوز باولاهم وآخرهم وفيهم أسواقهم ومن ليس منهم) جمع سوق وعليه ترجيح البخاري والتقدير أهل أسواقهم الذين يبيعون ويشترون في المدن وفي مسجدهم أي في نعيمهم (وعن أشرفهم بالمصحة والرائع القاموس في رواية محمد بن بكر عند الأصمعي وفيه مواءم بدل أسواقهم وقال رواية البخاري أسواقهم أي بالعرف وأظنه تصحيحا لان الكلام في الخلف بالناس لا بالأسواق وتوجه في فتح الباري بان لفظة أسواقهم تصحيف

أقال اشترى الذهب بالفضة فاذا أخذت واخذت من غير ما لا تفارق صاحبك ويملكك ليس فيمكن ان يقال ان هذه الرواية تدل على اعتبار الجنس قوله ان يبيع البر بالشعر الخ فيه كما قال المصنف تصحى بان البر والشعر جنسان وهو ذهب الجهور وحكى عن مالك والليث والاوزاعي كاتقدم أنهم ما جنس واحد وبه قال معظم علماء المدينة وهو محكى من غير وسعد وغيرهما من السلف وقد كوا بقوله صلى الله عليه وآله وسلم الطعام بالطعام كما في حديثه عمر بن عبد الله المذكور ويحجب عنه بما في آخر الحديث من قوله وكان طعامنا يومئذ الشعر فإنه في حكم التقيد لهذا المطلق وأيضا التصريح بجواز بيع أحدهما بالآخر من فاضلا كما في حديث عباد وكذا ذلك عطف أحدهما على الآخر كما في غيره من أحاديث الباب مما لا يبق معه ارتباب في أنهم ما جنسان واعلم انه قد اختلف هل يلقب بهذه الاجناس المذكورة في الاحاديث غير ما فيكون حكمه حكمها في تحريم التفاضل والتسامع والاتفاق في الجنس وتحريم التماز مع الاختلاف في الجنس والاتفاق في الله تعالى في الظاهرية انه لا يلحق بها غير ما في ذلك وذهب من عدها من العلماء الى انه يلقب بما يشاركها في الله تعالى ثم اختلفوا في الله تعالى فقال الشافعي هي الاتفاق في الجنس والطعام فيباع عند النكدين وأما ما فلا يلحق به ما غيرهما من الموزونات واستدل على اعتبار العام بقوله صلى الله عليه وآله وسلم الطعام بالطعام وقال مالك في النكدين كقول الشافعي وفي غيره ما الله الجنس والتقدير والاقنيات وقاله ربيعة بل اتفاق الجنس وجوب الزكاة وقالت العامة ترجع الى الله تعالى في جميعها اتفاق الجنس والتقدير بالأكيل والوزن واستدلوا على ذلك بكراهة صلى الله عليه وآله وسلم لتكيل والوزن في أحاديث الباب ويدل على ذلك أيضا حديث أنس المذكور فإنه حكم فيه على كل موزون مع اتحاد نوعه وعلى كل مكبل كذلك بأنه مثل مثل فاشعر بان الاتفاق في أحدهما مع اتحاد النوع موجب لتحريم التفاضل به موم النص لا بالقياس وبه يرد على الظاهرية لانهم انما منعوا من الاتفاق لنعيمهم للقياس وما يؤيد ذلك ما سألني في حديث أبي سعيد وأبي هريرة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال في الميزان مثل ما قال في المكيل على ما سببته المصنف ان شاء الله تعالى والى مثل ما ذهب اليه العامة ذهب أبو حنيفة وأصحابه كما حكى ذلك عنه المهدى في البصر وحكى عنه انه يقول الله في الذهب والوزن وفي الاربعة الباقية كونها طعمومة موزونة أو مكيلة والخاص ان الله قد وقع الاتفاق بين من عدا الظاهرية بان جبر الله الاتفاق في الجنس واختلاف في تعيين الجزاء الاخر على ذلك الاقوال ولم يعتبر أحدهم العدد جزاء من الله مع اعتبار الشارع كما في رواية يمين حديث أبي سعيد ولا درهمين بدرهم وفي حديث عثمان عند مسلم لا تبيعوا الذين يبيعون بالدينار

(وعن أبي سعيد وأبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم استعمل رجلا على خبير فاجابهم ثم حثب فقال اكل ثم خبير هكذا قال انما أخذ الصاع من هذا بالصاعين والصاعين الثلاثة فقال لا تفعل بيع الجمع بالدرهم ثم اشبع بالدرهم جنيبا وقال في الميزان مثل ذلك رواه البخاري) الحديث أخرجه أيضا مسلم قوله رجلا صرح أبو عوانة والدارقطني ان اسمه سواد بن غزبة بنجوة نراى فباعه مشددة كطية قوله جنيب يفتح الجيم وكسر الذون وسكون التحتية وآخره موحدة اختلف في تفسيره فقبل هو الطبيب وقيل الصلب وقيل ما اخرج منه حشفه وردته وقيل لا يحتلط بغيره وقال في القاموس ان الجنيب غر جريد قوله بيع الجمع يفتح الجيم وسكون الميم قال في الفتح هو الغر المختلط بغيره وقال في القاموس هو المقل أو صنف من الغر والحديث يدل على انه لا يجوز بيع ردى الجنس بجيده ممتزا خلا وهذا امر مجمع عليه لا خلاف بين أهل العلم فيه وأما سكوت الرواية عن فسح البيع المذكور فلا يدل على عدم وقوعه اما ذهولا واما اكتفاجان ذلك معلوم وقد ورد في بعض طرق الحديث ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال هذا هو الر باقره كما تبين على ذلك في الفتح وقد استدل أيضا بهذا الحديث على جواز بيع العينة لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يأمره أن يشتري بتمن الجمع جنيبا ويمكن أن يكون بائع الجنيب منه هو الذي اشترى منه الجمع فيكون قد عادت اليه الدراهم التي هي عين ماله لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يأمره بأن يشتري الجنيب من غير من باع منه الجمع وتركه الاستفصال بنزل منزلة العموم قال في الفتح وتجب بانه مطلق والمطلق لا يشمل فإذا عمل به في صورة مقتضى الاحتجاج به في غيرها فلا يصح الاستدلال به على جواز الشراء ممن باع منه تلك السلعة بعينها انتهى ومباني الكلام على بيع العينة قوله وقال في الميزان مثل ذلك أي مثل ما قال في المكيل من انه لا يجوز بيع بعض الجنس منه بعضه متفاضلا وان اختلاف في الجودة والردامة بل باع رديته بالدراهم ثم يشتري به الجيد والمراد بالميزان هنا الموزون قال المصنف رحمه الله وهو حجة في جريان الر باقى الموزونات كلها لان قوله في الميزان أي في الموزون والافتقار الميزان ليست من أموال الر بائع

(باب في أن الجهل بالتساوي كأنه في التفاضل)

(عن جابر قال سمى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن بيع الصبرة من القرلا بدم كيلها بالكيل المسمى من القررواه مسلم والاتفاق وهو يدل بغيره ومعه على انه لو باعها بجنس غيرا قرلا قال في القاموس والصبرة بالضمة ما جمع من الطعام بلا كيل ووزن انتهى قوله لا يعلم كيلها صفة كائنة للصبرة لانه لا يقال لها صبرة الا اذا

قائمة على قوله ومن ليس منهم فيلزم منه السكرار بخلاف رواية البخاري ثم أقرب الروايات الى الصواب رواية أبي نعيم وليس في لفظ أسواقهم ما يمنع أن يكون الخلف بالناس لا بالأسواق والمراد بالأسواق أي يخفف بالمقابلة ومن ليس من أهل القتال كالباعة ويحتمل أن يكون المراد بالأسواق هنا الرعايا قال ابن الأثير ٥٧ الدوة من الناس الرعية من دون الملك وكثير من الناس يظنون الدوة أهل الأسواق اه قال في الامع كالتفقيح اكن هذا يتوقف على أن السوقية يجمع على أسواق وذكر صاحب الجامع انها تجمع على سوق كقوله ثم قال في المصباح لكن البخاري انما فهم منه أنه جمع سوق الذي هو محل البيع والشراء فينبغي أن يحرر النظر فيه اه وثبه به على أن الحديث أبغض البلاء الى الله أسواقها المروى في مسلم ليس من شرطه وفي رواية لمسلم فتلقا ان الطريق يجمع الناس قال نعم فيهم المتبصر أي المتبين لذلك اذا صدقته فماتلة وانجبر رأى المكروه وابن السبيل أي الممان الطريق معهم وليس منهم والغرض كله انما استشكلت وقوع المذاب على من لا ارادة له في القتال الذي هو سبب العقوبة فوقع الجواب بان المذاب يقع عاملا لحضور آجالهم كما قال صلى الله عليه وآله وسلم (يخفف بأولاهم وآخرهم) لشوم الاشرار (ثمة عنون) بعد ذلك (على نياتهم) فيعامل كل أحد عند الحساب بحسب قصده وفي رواية مسلم لم يكون مهلكا واحدا وبه تدرون مصادر شتى وفي

أقول هنا حديث أم سلمة عند مسلم فقلت يا رسول الله كيف بمن كان كارها قال يخفف به ولكنه يبعث يوم القيامة على نيته قال المهلب في هذا الحديث أن من أكثر وادقوم في المعصية مختارا ان العقوبة تلزمه معهم اه وفيه التحذير من مصاحبة أهل الظلم ومجالستهم وتكثير سوادهم وأخرجهم مسلم من وجه آخر عن عائشة وفيه أن الاهمال تعتبر فيه العامل

ويتردد الظاهر في مصاحبة التابع لاهل السنة هل هي اعانة على ظاههم او هي من ضرورة البشرية ثم يعتبر كل أحد بينه وعلى الثاني يدل ظاهر الحديث وقال ابن التيمي يحتل أن يكون هذا الجليس الذين يخفف بهم هم الذين يمدون الكعبة فيتعلم منهم فيخفف بهم وتهيبان في بعض طرقه ٥٨ عند مسلم ان اناس من أمي والذين يمدونهم من كفار الحبشة وأبضاقتضى كلامه انهم يخفف بهم بعد أن يمدوه وماريجه وواظروا انهم يخفف بهم قبل أن يصلوا اليها (عن أنس بن مالك رضى الله عنه قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم في السوق

كانت بجوه الكيل والحديث فيه دليل على انه لا يجوز أن يباع جنس بجنسه وأحدهما بجوهل المقدار لأن العلم بالتساوي مع الاتفاق في الجنس شرط لا يجوز البيع بدونه ولا شك ان الجوهل بكلا البديان أو بأحدهما فقط مظنة الزيادة والثقة صان وما كان مظنة الحرام وجب تجنبه وتجنب هذه المظنة انما يكون بكيل الكيل ووزن الموزون من كل واحد من البديان

باب من باع ذهباً وغيره بذهب

(عن فضالة بن عبيد قال اشترت فلانة يوم خيبر بائني عشر دينارا فباعها بذهب وخرقته فلما وجدت فيها أكثر من اثني عشر دينارا فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال لا يباع حتى يفصل رواء مسلم والنسائي وأبو داود والترمذي وصححه وفيه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم أبق بقلادة فباعها بذهب وخرقها بذهب وأربعة دنانير أو سبعة دنانير فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا حتى تغيرينه وبينه فقال انما أردت التجارة فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا حتى تغيرينه ما قال فردم حتى ميزتم ما رواه أبو داود الحديث قال في التلخيص له عند الطبراني في الكبير طرق كثيرة جداً في بعض أقواله فيها خرز وذهب وفي بعض أذهب وجوه وفي بعضها خرز وذهب وفي بعضها خرز وذهب وذهب وفي بعضها بائني عشر ديناراً وفي بعضها بدينارين وفي بعضها بدينارين وأجاب البيهقي عن هذا الاختلاف بانها كانت بوعائنه فباعها بدينارين وقال الحافظ والجواب المستدعي ان هذا الاختلاف لا يوجب فيه ما قبل المقصود ومن الاستدلال بحرفه لا اختلاف فيه وهو الذي عن بيع ما لم يفصل وأما جنسهما وقد غلبت فلا يباع في هذه الحال ما يوجب الحكم بالاضطراب وجبته في الترجيح بين روايتهما وان كان الجميع فقات فيحكم بصفة رواية أحد ظاههم واضبطهم فيكون رواية الباقي بالنسبة اليه شاذة انتهى وبهذه الروايات التي ذكرها الطبراني في صحيح مسلم وسنن أبي داود قوله ففصلتها بتشديد الصاد الحديث استدله على انه لا يجوز بيع الذهب مع غيره بذهب حتى يفصل من ذلك الغير ويميز عنه ليعرف مقدار الذهب المتصل بغيره ومثله الفضة مع غيرها بفضة وكذلك سائر الاجناس الربوية لا تبايع في العلة وهي تحريم بيع الجنس بجنسه متفاضلاً ومما يشد الي استواء الاجناس الربوية في هذا ما تقدم من النهي عن بيع الصبرة من القرب بالكيل المسمى من القرب وكذلك فيه عن بيع القرب بالكيل المسمى من القرب من معرفة التساوي على التحقيق وكذلك في مثل مسئلة الفلانة تبتعد الوقوف على التساوي من دون فصل ولا يكتفى بمجرد الفصل بل لابد من معرفة مقدار الموصول في قطعة منه وقال البرماوي في بعض مصنفاته انما يرى من التمارين انما يوزن ما يوزن أي حرقان والمقابل العيني وهو الاوجه كذا قاله والمدار على المروي لكن حكاه في القبح عن الكرماني ولم يشكره فافقه أعلم (لا يكلمني) له كان مشغولاً بوسى أو غيره (ولاً كنه) بوقبه له وحيث من وكان ذلك ثمان الصبابة ادالمير ومنه نشاطا (حتى اني سوق في قبناق)

قاله انهم يخفف بهم بعد أن يمدوه وماريجه وواظروا انهم يخفف بهم قبل أن يصلوا اليها (عن أنس بن مالك رضى الله عنه قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم في السوق فالتفت اليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقال الرجل (انما دعوت جذا) أي شخصاً آخر فبكرك (فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم) وفي نسخة وآله (وسلم) (سواء) وفي نسخة تسعرا (باسم) محمد وأحمد (ولا تكفوا) بالنون المشددة (بكنتي) أي القامم هو من باب عطف المتني على المبتدأ والامر والنهي هنا ليسا بالوجوب والتعريف فقد جوزهما لك مطلقاً لأنه انما كان في زمنه لا لئلا يفسد ثم نسخ فلم يبق التباس وقال جمع من السلف النهي مختص بن اسمه محمد وأحمد والحديث النهي أن يجمع بين اسمه وكنيته والغرض من الحديث هنا قوله كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم في السوق وقد أخرجه أيضاً في كتاب الاستئذان (عن أبي هريرة رضى الله عنه قال خرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم في طائفة من النهار) أي

أي ثم انصرف منه (جلس بشنايت فاطمة) اجتهه والفتاه بكسر الهمزة اسم للموضع المتبع الذي امام البيت (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (انكم الكع أتم الكع) اسم وشابه للمكان البعيد وهو ظرف لا يتصرف فلذا غلط من اعربته وهو لا لقوله رأيت ثم رأيت قال الخطابي الكع على معنيين أحدهما الصغير والآخر اللقيم ٥٩ والمراد هنا الاول والمراد بالثاني ما ورد في حديث أبي هريرة أيضاً يكون أسعد الناس بالدين الكع بن كع قال ابن التيمي زاد ابن فارس ان العبد أيضاً يقال له الكع انتهى ولعل من أطلقه على العبد أراد أحد الامر من المذكورين ومن الأصح الكع الذي لا يهتدى لمنطق ولا غير بما خوذ من الملا كيع وهي التي تخرج من السلي قال الأزهري وهذا القول أرجح الاقوال هنا لأنه أراد ان الحسن صغير لا يهتدى لمنطق ولا يردانه ائيم ولا بعد (فجسسته) أي منعت فاطمة الحسن من المبادرة الى الخروج اليه صلى الله عليه وآله وسلم (شياً) قال أبو هريرة (فظننت أنها تلبسه) أي ان فاطمة تلبس الحسن (مضاً) بكسر الهمزة قال الخطابي قلادة من طيب ليس فيها ذهب ولا فضة أو هي من قرنفل أو خبط من خرد يلبسه الصبيان والجوازي قاله الداودي وقال ابن أبي عمير أحد رواة الحديث ان الخطاب شئ يعمل من الخنظل كالعقربص والوشاح (أو قنصله) بالتحديد والتحقق (فجاء) الحسن (يشد) يسرع (حتى عاقه) النبي صلى الله عليه وآله وسلم

والمقابل له من جنسه والى العمل بظاهر الحديث ذهب عمر بن الخطاب وجماعة من السلف والشافعي وأحمد ومحقق ومحمد بن الحكم المالكي وقالت الحنفية والثوري والحسن بن صالح والعهدة انه يجوز اذا كان الذهب المنقرداً كقرن من الذي في القلادة ونحوها لانه لا يذونه وقال مالك يجوز اذا كان الذهب نابهاً لغيره بان يكون الثلث فما دون وقال حماد بن أبي سليمان انه يجوز بيع الذهب مع غيره بالذهب مطاوعة سواء كان المنفصل مثل المتصل أو أقل أو أكثر واعتذرت الحنفية ومن قال بوقبه وانهم عن الحديث بان الذهب كان أكثر من المنفصل واستدلوا بوقبه انه لو وجد في أكثر من اثني عشر ديناراً والثلث ما سبعة أو تسعة أو أكثر ما روى انه اشاعه وأجيب عن ذلك بما تقدم عن البيهقي من ان القصة التي فيها انضالة كانت متعددة فلا يصح التمسك بما وقع في بعض رواه دار البعض الآخر وأجيب أيضاً بان العلة هي عدم الفصل وظاهر ذلك عدم الفرق بين المداوي والاقبل والاكثر والقيمة وغيره ما روى عن الخطاب حيث قال ان سبب النهي كون تلك القلادة كانت من الثمن مخافة أن يقع المسالون في بيعها وقد أجاب الطحاوي عن الحديث بأنه مضطرب قال السبكي وليس ذلك باضطراب قاطع ولا ترد الا حديث الصحبة بشد ذلك انتهى وقد عرفت مما تقدم انه لا اضطراب في محل الجنب والاضطراب في غيره لا يقدح فيه وبهذا يجاب أيضاً على ما قاله مالك وأما ما ذهب اليه حماد بن أبي سليمان فردود بالحديث على جميع التقاء بوقبه بهتد عنه بمثل ما قال الخطابي أو لم يلقه قوله حتى تغيرينه ثم تاه الخطاب في أمره وتشد يد اليه المكسورة بعد الميم قوله انما أردت التجارة يعني الخرز الذي في القلادة ولم أرد الذهب

باب مرد الكيل والوزن

(عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال المكيال مكيال أهل المدينة والوزن وزن أهل مكة رواه أبو داود والشافعي الحديث سكت عنه أبو داود والترمذي وأخرجه أيضاً البراء ومحمد بن حبان والدارقطني وفي رواية لابن داود عن ابن عباس مكان ابن عمر قوله المكيال مكيال أهل المدينة الخ فيه دليل على انه يرجع عند الاختلاف في الكيل الى مكيال المدينة وعند الاختلاف في الوزن الى ميزان مكة ما مفادهم ميزان مكة فقال ابن حزم بحثت غاية البحث عن كل من وثقت بتمييزه فوجدت كلاً يقول ان دينار الذهب بمكة ثمانية وثمانون حبة وثلاثة اعشار حبة بالمح من الشعير والدرهم سبعة اعشار المنقال فوزن الدرهم سبع وخمسون حبة وستة اعشار حبة وعشر عشر حبة فالرطل مائة وعشرون درهماً بالدرهم المذكور وأما مكيال المدينة فقد قد مناهجته في

(وقبله) في رواية ورقاه فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم يده هكذا أي مدها فقال الحسن يده هكذا قاله قوله (وقال اللهم احببه واسببه من يحبه) وفي الحديث بيان ما كان العصابة عليه من توفيق النبي صلى الله عليه وآله وسلم والمشي معه وما كان عليه من التواضع من الدخول في السوق والجلاس بقائه الدار ورجة الصغير والمزاح معه وبمعاقبته وتقبيله ومنقبته الحسن

فلم تنهك حرمان الله تعالى (ولن يقبضه الله) بينه (حق) يشبهه الله (الموت) ما أبراهيم فأنه قد عوجت في أيام القصة
فزيدت وقتها وغيرت عن استقامتها وامتدت به وقوامها وما زالت كذلك حتى قام الرسول صلى الله عليه وآله وسلم
فأقامها بنبي ما كان عليه العرب من الشرك ٦٢ واثبات التوحيد جبراه الله عن أمته خير وأقرا (بأن يقولوا لا اله الا الله

ورفع بها) أي بكلمة التوحيد الخالص (أهينا عينا) ولا تنافي بين هذا وبين قوله تعالى وما أنت بهم ادى العصى عن ضلالهم لانه دل ايلاء الذائل المعنوى حرف النبي على أن الكلام في الفاعل وذلك أنه تعالى نزل له لمرصه على ايمان اقوم منزلة من يدعي استعلاء بالهداية فقال له أنت لست بمجدة قل فيه بل انت اتم ادى الى صراط مستقيم باذن الله تعالى وتيسيره وعلى هذا ففتح معطوف على قوله يقيم أي يقيم الله تعالى بواسطته الله العوالم بأن يقولوا لا اله الا الله ويقف بواسطة هذه الكلمة اعني اعما (وأذا ناصوا فلو باعنا) واستدل به المازلف على كراهية السحب في السوق وهو رفع الصوت بالبيع وغيره قال في الفتح وأخذت الكراهة من نفي الصفة المذكورة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كما ثبت عنه صفة الغفلة والغفلة وبسبب قادمه أن دخول الامام الاعظم في السوق لا يحيط عن مرتبته لان النبي اعلم ورفي ذم المحجب فيها لانه أصل الدخول اه (عن جابر رضي الله عنه قال توفي عبد الله بن عمرو بن حرام وهو أبو جابر هذا) وعليه دين فاستفتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم من الاستعانة وفي رواية فاستفتت من عمر الشاة (على غراماته أن يضعوا) أي يتركوا (من دينه) شيئا (فطلب النبي صلى الله عليه وآله وسلم اليهم فلم يضعوا) أي لم يتركوا شيئا (فقال لي النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذهب فاصنعوا) أي اعزل كل صنف على حدة اجعل (الجودة

فقال عمر الخلة وليس المراد التمر من غير الخلة لانه يجوز بيعه بالتمر بالمائة والكون قوله الا اصحاب العرب اجمع عربية قال في الفتح وهي في الأصل عطية غير الخلة دون الرقة كانت العرب في البدب تطوع بذلك على من لا غرة له كما تطوع صاحب الشاة أو الابل بالنتيجة وهي عطية اللين دون الرقة ويقال عربت الخلة بفتح العين وكسر الراء تعرى اذا افردت عن حكم اخواتها بان اعطاها المالك فقيرا قال مالك العربية ان يرى الرجل الرجل الخلة أي يهيم باله أو يهب له غيرها ثم ينادي بدخوله عليه ويرخص الموهوب له للواهب ان يشتري وطها منه يعزى يابى هكذا قاله البخاري عن مالك ورواه ابن عبد البر من رواية ابن وهب وروى الطحاوي عن مالك ان العربية الخلة للرجل في حائط غيره فبكر صاحب الخلة الكثير دخول الآخر عليه فيه ولانا اعطيك بخرص فقلت تقرأ فخرص في ذلك فشرط العربية عندهما ان يكون لاجل الضرر من المالك بدخول غيره الى حائطه أو دفع الضرر عن الآخر اقبام صاحب الخلة بما يحتاج اليه وقال الشافعي في الام وحكاة عنه البيهقي ان العربا ان يشتري الرجل الخلة بخرصه من التمر بشرط التقاضي في الحال واشترط مالك ان يكون التمر موجلا وقال ابن ابي حنيفة عن ابن عمر عن أبي ذر ودود والبخاري تعليقا ان يعزى الرجل الرجل أي يهب له في ماله الخلة والاضلحين فيسحق عليه أن يقوم عليه فبها بخرصه أو يخرج الامام أحد من سفيان بن حسين ان العربا يخلل كانت توجب للمساكين فلا يستطيعون ان يفتكروا بها فخرص لهم ان يبيعوها بثمانين الفروقال يحيى بن عبد الانصاري العربية ان يشتري الرجل غير الخلات اطعام أهله رطب بخرصه ان قال القرطبي كان الشافعي اعقد في تفسير العربية على قول يحيى بن سعيد وأخرج أبو داود عن عبد ربه ابن سعيد الانصاري وهو أخو يحيى المذكورة قال العربية الرجل يرى الرجل الخلة أو الرجل يستثنى من ماله الخلة يأكلها رطبا فيبيعها ثم يخرج ابن أبي شيبة في مسئنة عن وكيع قال معناه في تفسير العربية أتم الخلة يعزى الرجل للرجل ويشترها في بستان الرجل وقال في القاموس وأعرأ الخلة وجه غرة عامها والعربية الخلة المعرة والتي أكل ما عليها وقال الجوهري هي الخلة التي يعزى صاحبها رجا لا احتياجا بان يجعل له غيرها فاما من عراه اذا قصده قال في الفتح صور العربية كثيرة منها أن يقول رجل اصحاب الخلة يعني غر خلات باعياهم بخرصه من التمر فخرصا أو يهبها ويقبض منه التمر ويسلم له الخلات بالخلة فيقتطع رطبها ومنها أن يهب صاحب الحائط لرجل خلات أو غر خلات له لومة من حائطه ثم يتضرر ويدخوله عليه فخرصها ويشترى رطبها بقدر خرصه بخرصه ومنها ان يهبها لاهلها فيضرر الموهوب له بالضرر فيسري رطبا

وهو أبو جابر هذا) وعليه دين فاستفتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم من الاستعانة وفي رواية فاستفتت من عمر الشاة (على غراماته أن يضعوا) أي يتركوا (من دينه) شيئا (فطلب النبي صلى الله عليه وآله وسلم اليهم فلم يضعوا) أي لم يتركوا شيئا (فقال لي النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذهب فاصنعوا) أي اعزل كل صنف على حدة اجعل (الجودة

وهي ضرب من أجود التمر بالمدينة (على حدة وعقد زيد على حدة) بفتح العين وسكون الال خضا فالى شخص يسمى زيد وهو نوع من التمر ردي قال الجوهري المذوق بالفتح الخلة وبال كسر الكسرة فاصناف غير المدينة كثيرة جدا فذكر أبو محمد الجوهري في الفروق انه كان بالمدينة قبله أنهم عدوا عند أميرها صنوف الاسود خاصة ٦٣ فزادت على الستين قال والقرن الاحمر

عمر او لا يصبأ كاهل رطب لا احتياجه الى التمر فيبيع ذلك الرطب بخرصه من الواهب أو من غيره بخرصه مجلا ومنها أن يبيع الرجل غر حائطه بخرصه وخرصه وخرصه منه خلات معلومة قيمته لنفسه أو لغيره وهي التي عني له عن خرصها في الصدقة وسحبت عربا لانها اعربت عن ان تخرص في الصدقة فخرص لاجل الحاجة الذين لا تملك لهم وعندهم فضول من تمر قوتهم ان يتنازعوا بذلك التمر من رطب تلك الخلات بخرصها ويحاطق عليه اسم العربية أن يعزى رجلا غر خلات يبيع له أكلها والتصرف فيها وهذه هبة محضة ومنها أن يعزى عامل الصدقة لصاحب الحائط من حائط خلات معلومة بخرصها في الصدقة وهاتان الصورتان من العربا لا يبيع فيها ما يجمع هذه الصور محضة عند الشافعي والجوهري وقصر مالك العربية في البيع على الصورة الثانية وقصرها أبو عبيد على الصورة الأخيرة من صور البيع وأراد به رخص لهم أن يأكلوا الرطب ولا يشتروا به التجارة ولا ادخار ومنع أبو حنيفة صور البيع كاهلها وقصر العربية على الهبة وهي أن يعزى الرجل الرجل غر خلة من خلة ولا يملك ذلك ثم بدوله أن يرفع تلك الهبة فخرص له أن يخبس ذلك ويعطيه بقدر ما يهبه له من الرطب بخرصه فخرصه على ذلك أخذه به موم النسي عن بيع التمر بالتمر وتعقب بالتصريح باستثناء العربا في الاحاديث قال ابن المنذر الذي رخص في العربية هو الذي نهي عن بيع التمر بالتمر في لفظ واحد من رواية جماعة من الصحابة قال ونظر ذلك الاذن في السلم مع قوله صلى الله عليه وآله وسلم لا يبيع ماليس عندك قال ولو كان المراد الهبة لما استثنيت العربية من البيع ولانه عبر بالرخصة والرخصة لا تكون الا في شيء ممنوع والمنع انما كان في البيع للهبة وبأنه احدث بخمسة أسوق والهبة لا تنقيد وقد احتج اصحاب أبي حنيفة المذهب بالباء تدل على أن العربية العطية ولا جهة في شيء منه لانه لا يلزم من كون أصل العربية العطية أن لا تطلق شرعا على صور أخرى وقالت الهادوية وهو وجه في مذهب الشافعي ان رخصة العربا مختصة بالتمتع والذين لا يحدون رطبا فيجوز لهم ان يشتروا منه بخرصه ثم استدلوا بما أخرجه الشافعي في مختلف الحديث عن زيد بن ثابت انه عي رجلا محتاجا من الانصار شيئا وكوا الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولا ترق في أيديهم يتنازعون به رطبا ويا كلون مع الناس وعندهم فضول قوتهم من التمر فخرص لهم ان يتنازعوا العربا بخرصه من التمر ويحجب عن دعوى اختصاص العربا بهذه الصورة اما أولها القدر في هذا الحديث فانه أنكره محمد بن داود الطاهري على الشافعي وقال ابن حزم لم يذكر الشافعي له اسنادا قاطعا وأما ما نافي على تسليم محبة لا منافاة بينه وبين الاحاديث الدالة على أن العربية أهم من الصورة التي اشتمل عليها والحاصل ان كل صورة الكيل مندوب اليه فيما يتفق المراء على عباله معنى الحديث أخرجه أبو بكر معلوم بخرصه الى المدة التي قدرتم مع ما وضع الله من البركة في هذا من المدينة بدونه صلى الله عليه وآله وسلم وقال ابن الجوزي يشبه أن تكون هذه البركة للسمية عليه عند التكيل ولا معارضة بين هذا وحديث عائشة كان عندي شطره بخرص كل منه حتى حال على فكلته ففنى الحديث لان معناه

الكيل مندوب اليه فيما يتفق المراء على عباله معنى الحديث أخرجه أبو بكر معلوم بخرصه الى المدة التي قدرتم مع ما وضع الله من البركة في هذا من المدينة بدونه صلى الله عليه وآله وسلم وقال ابن الجوزي يشبه أن تكون هذه البركة للسمية عليه عند التكيل ولا معارضة بين هذا وحديث عائشة كان عندي شطره بخرص كل منه حتى حال على فكلته ففنى الحديث لان معناه

أما كانت تخرج قوتها وهو شئ يسير في غير كيل فيوركا إلهافيه لما كالتة فني وعند ابن ماجه فإنا نأكل منه حتى كالتة الجارية فلم يلبث أن فني ولولم ذلك له جوت أن يني أكثر لأن حديث الباب أن يكال عند شرائه أو دخوله إلى المنزل وحديثها عند الاتفاق منه فالكيل الأول ٦٤ ضروري دفع الغرر في البيع وفخوه والثاني جرد القنوط والاستكثار لا يخرج

منه ذكره القسطلاني وقال
الحب الطبري ما امرت عائشة
بكيل الطعام فاطرة إلى مقتضى
العادة فافله عن طلب البركة
في تلك الحالة ردت إلى مقتضى
العادة اه قال في الفتح والذي
يتظهر أن حديث المقة دام
محول على الطعام الذي يشتري
فالبركة تحصل فيه لا مثلاً أمر
الشارع وإذا لم يتصل الأمر فيه
بالاكتساب نزعته منه لشوم
الهيئات وحديث عائشة محمول
على أنها كالتة للاختبار فذلك
فذلك النقص وهو شبه بقول
أبي رافع لما قال له النبي صلى الله
عليه وآله وسلم في الثالثة ناولني
الذراع فقال رهل لثاثة إلا
ذراعان فقال لو لم تقبل هذا
لناواني ما دمت أطلب منك
تخرج من شوم المعارضة
ويشبه لما قلته حديث لا تحصى
ليجده في الله عليك والحاصل أن
الكيل مجرد لا يحصل به البركة
فالم ينضم إليه أمر آخر وهو
امتثال الأمر فيما يشرع فيه
الكيل ولا تنزع البركة من الكيل
بغير الكيل فالم ينضم إليه
أمر آخر كالمعارضة والاختبار
والله أعلم ويحتمل أن يكون
معنى قوله كيلوا طعامكم أي إذا

ادخرتموه طابعتكم من الله البركة واتقوا بالاجابة وكان من كالتة بعد ذلك انما يكيل ليتعرف مقدار ما يكون ذلك شكاً على
في الاجابة فبما فيه بسرعة نقاده قال للحب الطبري ويحتمل أن تكون البركة التي تحصل بالكيل سبب السلامة من سوء الظن
بالتخادم لأنه إذا أخرج بغير حساب قد يقرغ ما يخرج به ولا يشرفهم من شئ بل أمره بالأخذ منه وقد يكون برياً وإذا كالتة

أمن من ذلك اه قلت ولا مانع من حمل الحديث على جميع هذه المعاني فإنه صلى الله عليه وآله وسلم قد أوتي جوامع الحكم
وقد قيل في مسند الزرار أن المراد بكيل الطعام تصغيره لا رغبة قال الحافظ ابن حجر وجهه الله ولم اتفق ذلك ولا خلافه اه وهذا
الحديث من أفراد البخاري وأثر رجاله شامسون ورواه ابن ماجه أيضاً (عن عبد الله بن زيد رضي الله عنه عن النبي صلى
الله عليه وآله وسلم) أنه (قال ابن ابراهيم) التحليل عليه الصلاة والسلام (حرم مكة) بصرم الله (ودعا لها وحرم المدينة)
أن يصاد فيها (كأحرم ابراهيم مكة ودعوت لها في مدها وصاعها) أن يشارك ٦٥ فيما كيل فيها (ممثل ما دعا ابراهيم) عليه
السلام (لمكة) قال في الفتح أراد
المه منقذ هذه الترجمة أي باب
بركة صاع النبي صلى الله عليه

علي الأرض وأما في غير ذلك فقد دمت الكلام عليه في الباب الذي قبل هذا
(باب بيع اللحم بالحيوان)

(عن عبد بن المسيب أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن بيع اللحم بالحيوان ورواه
مالك في الموطأ) الحديث أخرجه أيضاً الشافعي من مسان من حديث سعيد وأبو داود
في المراسيل ورواه الله وأبو قطي في الغريب عن مالك عن الزهري عن سهل بن سعد وحكم
بضعه وصوب الرواية المرسله المذكورة وتبعه ابن عبد البر وله شاهد من حديث ابن
عمر عند الزرار وفي مسنده ثابت بن زيهر وهو ضعيف وأخرجه أيضاً من رواية أبي أمية بن
بعل عن نافع أيضاً وأبو أمية ضعيف وله شاهد أقوى منه من رواية الحسن عن حمزة عند
الحاكم والبيهقي وابن خزيمة وقد اختلف في صحة سماعه منه وروى الشافعي عن ابن
عباس أن جريراً غرت على عهد أبي بكر في رجل بعناقه فقال ما وني منها فقال أبو بكر
لا يصلح هذا وفي مسنده ابراهيم بن أبي يحيى وهو ضعيف ولا يخفى أن الحديث ينحصر
في الاحتجاج بمجموع طرقه فيدل على عدم جواز بيع اللحم بالحيوان وإلى ذلك ذهب العقدة
والشافعي إذا كان الحيوان مأكولاً وان كان غير مأكول بزرع عند العقدة ومالك وأحمد
والشافعي في أحد قوليه لا اختلاف الجنس وقال الشافعي في أحد قوليه لا يجوز اعموم
النهي وقال أبو حنيفة يجوز مطلقاً وأما مالك في ذلك فهو قولته إلى وأحل الله البيع
وقال محمد بن الحسن الشيباني أن غلب اللحم جازية ابل الزائد منه الجلد

(باب جواز التفاضل والتسبئة في غير المكبل والموزون)

(عن جابر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم اشترى عبد ابي عبد بن رواء الخمسة وبعده
الزهرى وسلم معناه وعن أنس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم اشترى صفيية ببيعة
أرؤس من دحية الكلبي ورواه أحمد ومسلم وابن ماجه) قوله ولم يسم معناه ونقطة عن جابر
قال جابر بن عبد الله بن جابر رضي الله عنه قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم على المهاجر قولم يشترائه عبد جابر
يريد فقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعنيه واشترائه بدين أسودين ثم لم يبيع أحدا
بعد حتى يسأله أعبده وهو في الحديث دليل على جواز بيع الحيوان بالحيوان متفاضلاً
إذا كان يبيده وهذا لا خلاف فيه وإنما اختلف في بيع الحيوان بالحيوان تسبئة

٩ قيل ما الحديث يؤكد حديثه لم ينهي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يشتري الطعام ثم يباع حتى يستوفي
وكذلك بقية ما فيه التصريح بمطلق الطعام دليل على أنه لا يجوز أن يشتري طعاماً ما أن يبيعه حتى يقبضه من غير فرق بين الجزار
وغيره وإلى هذا ذهب الجمهور وروى عن عثمان البستي أنه يجوز بيع كل شئ قبل قبضه والاخذ حديثه عليه فإن النبي
يقضي التصريح بحقيقته ويدل على الفساد المراد بالبيان كانه قد روي في الأصول وحكي في الفتح عن مالك في المشهور عنة الفرق
بين الجزار وغيره فأجاز بيع الجزار قبل قبضه وبه قال الأوزاعي وأصح وأجوب أن الجزار يرى فيمكن في التخليعة

(عن أبي هريرة رضي الله عنه قال سمى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يجوع خاضرا لباد) متاعا يقدم به من البادية
 لتبعه بسبع من يومه بأن يقول لها أي الخاضرات تركه عندى لا يبعه لك على التدرج باقى (و) قال (لا تناسوا) من التجش وهو
 أن يزد في الثمن بالارغبة بل يغرضه (ولا يبيع الرجل على بيع أخيه) بأن ية ولين اشترى ساعة في زمن خيار المجلس أو خيار
 الشريط افصح لا يبعك خيرا منه بثلث غنمه أو مثله بانه ص قائم و كذا الشراء على شرائه بأن يقول للبائع افسح لا تشترى منك
 ما يزيد وكذا السوم على سومه بأن يقول ٦٨ لمن اتفق مع غيره في بيع ولم يعدها أنا فاشتره بازدا وأنا أبيعك خيرا منه

الأصول ان دليل التحريم أربع من دليل الاباحة وهذا أبصار مع ثالثها ما لا آثار
 الواردة عن اصحابه فلا حاجة فيها وعلى فرض ذلك فهي مختلفة كما عرفت

(باب ان من باع سلة غنمية لا يشترى بها ما عداها)

(عن ابن ابي السبيعي عن امرأته انها سألت على عائشة فذخعت معها أم ولد يزيد بن
 أرقم فقالت يا أم المؤمنين اني بعثت غلاما من زبد بن أرقم بثمانمائة درهم نسيئة والى
 ابنته منه بثمانمائة فدافعت له عائشة بنفس ما اشترت ونس ما نريت ان جهاده
 مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قد بائنا الا ان يتوب رواء الدارقطني الحديث في
 اسناده الغالية بنت ايفع وقد روى عن الشافعي انه لا يبيع وقرر كلامه ابن كثير في ارشاده
 وفيه دليل على انه لا يجوز لمن باع شيئا بمن نسيئة أن يشترى به من المشتري بدون ذلك الثمن
 فقد اقبل قبض الثمن الاول اما اذا كان المقصود التحويل لاخذ النسيئة في الحال لور أكثر
 منه بعد أيام فلا شك ان ذلك من الربا المحرم الذي لا يقع في تحليه الحيل الباطلة وسيأتي
 الخلاف في بيع العينة في الباب الذي بعده هذا الصورة المذكورة هي صورة بيع
 العينة وليس في حديث الباب ما يدل على ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يبيعه من هذا
 البيع ولكن نصريح عائشة بان مثل هذا الفعل موجب لبطان الجهاد مع رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم يدل على انها قد عاتت تحريم ذلك بنفس من الشارع اما على جهة
 العموم كالأحاديث القاضية بتحريم الربا الشامل لكل هذه الصورة أو على جهة
 الخصوص كحديث العينة لا في ولا ينبغي أن يظن بها انها فالت هذه المقالة من دون أن
 تعلم بدليل يدل على التحريم لان مخالفة العينة لرى محايي آخر لا يكون من الموجبات
 للإحباط

(باب ما جاء في بيع العينة)

(عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا ضن الناس بالدينار والدرهم وتبايعوا
 بالعينة واتبعوا أذناب البقر وتركوا الجهاد في سبيل الله أنزل الله عليهم بلا فلا رفعة حتى
 يراجعوا دينهم رواء أحمد وأبو داود ووافقه اذا تبايعتم بالعينة وأخذتم أذناب البقر
 ورضيتم بالزرع وتركتم الجهاد سلط الله عليكم ذلا لا ينزعه حتى ترجعوا الى دينكم)

في فساد زوليان وبه جزم أهل الظاهر واهل أعلم (ولا يخطب على غلبة أخيه) بكسر الظاء المحجمة وصورة الحديث
 أن يخطب الرجل المولدة فكن اليه وثقة أعلى هناك معلوم ويتراضيا ولم يبق الا العدة في حق آخر ويخطب ويؤذي في الصدق
 والمحق في ذلك الايذاء وهو خبر يعمى انتهى (ولا تسأل المرأه إطلاقا احتيا) خبر يعمى انتهى على الحقيقة أي لا تسأل
 امرأه زوج امرأه أن يطلق زوجته ويتزوج بها ويكون لها الثقة والمشاركة ما كان لها وهو معنى قوله (التكفأ) أي تقلب
 (عاقا الثما) والحديث أخرجه البخاري في النكاح واليروع وكذا أبو داود وفيه ما يعضه والترمذي والشافعي وابن ماجه

بأن حصل منه فصرم بعد استقرار
 الثمن بالراضى صرعا وقيل
 العقد المولم يصرح له المالك
 بالاباحة بان عرض به أو سكنت
 أو كانت الزيادة قبل استقرار
 الثمن بأن كان المبيع اذ ذلك
 يتأدى عاينه لطلب الزيادة لم
 يحرم حتى ياذن له البائع أو يتك
 اتقا اتم مع المشتري فلا يحرم
 لان الحق لها وقد اذنت له هذا
 ان كان الاذن ما تكافا كان
 ولما أو وصيا أو وكلا فلا عبرة
 بأذنه ان كان فيه ضرر على المالك
 ذكره الأذرى قال في الفتح وقد
 استثنى بعض الشافعية في تحريم
 البيع والسوم على الآخر ما اذا
 لم يكن المشتري مقبولا غنما
 فاحشا أو به قال ابن حزم واحتج
 بحديث الدين النصبة لكن
 لم يخص النصبة في البيع
 والسوم قبل أن يعرفه أن قيمتها
 كذا وانك ان ابعثا بكذا فمفرون
 من غير أن يذنها فيجمع بذلك
 بين المصلتين وذهب الجمهور
 الى صحة البيع المذكور مع تأييد
 قائله وعد المالكية والحائلة

في النكاح والتجارات (عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه ما ان رجلا عتق غلامه عن ذير) اسم الرجل أبو مذكور الانصاري
 كما في مسلم واسم الغلام يعقوب كما في مسلم والنسائي والدير بضم الدال أي قاله أنت سر بعد موتى (فاحتاج) الرجس الى غنمه
 (فأخذ النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال من يشتره مني) فعرضه لزيادة ليست قصى فيه المقتل الذي باعه عاينه (فأشتره
 فبيع بن عبد الله) بضم النون التمام العدوى القرشي ووصف بانصام لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال دخلت الجنة
 فسمعت شجرة نعيم ثمرها والنعمة السعد أسلم قديما وأقام بمكة الى قبيل الفتح ٦٩ وكان قومه ينعونه من الهجرة انشرقه

الحديث أخرجه أيضا الطبراني وابن القطان وصححه قال الحفاظ في بلوغ المرام ورجاله
 ثقات وقال في التلخيص وعندي ان اسناد الحديث الذي صححه ابن القطان معلول لانه
 لا يزم من كون رجلاه ثقات أن يكون صحيحا لان الاعشى مدلس ولم يذكر سماعه من عطاء
 وعطاء يحتمل أن يكون هو عطاء انظر اساني فيكون فيه تدليس التسوية باستقاط نافع
 بين عطاء وابن عمر انتهى وانما قال هكذا لان الحديث رواه أحمد والطبراني عن طريق
 أبي بكر بن عباس عن الاعشى عن عطاء عن ابن عمر ورواه أحمد وأبو داود عن طريق عطاء
 انظر اساني عن نافع عن ابن عمر وقال المذري في مختصره ان نافع مالفظة في اسناده اسحق
 ابن أسيد أبو عبد الرحمن انظر اساني في تلخيصه لا يحتج به حديثه وفيه أيضا عطاء انظر اساني
 وفيه مقال انتهى قال الذهبي في الميزان ان هذا الحديث من مناه كبره وقد ورد في الحديث عن
 العينة من طرق عتدها السابق في منتهى باساق فيه جميع ما ورد في ذلك وذكره في
 روى حديث العينة من وجهين ضعيفين عن عطاء بن أبي رباح عن عبد الله بن عمر بن
 الخطاب قال وروى عن ابن عمر موقوفاته كرم ذلك قال ابن كثير وروى من وجه ضعيف
 أيضا عن عبد الله بن عمرو بن العاص عن نافع عن عطاء بن أبي رباح عن عبد الله بن عمر بن
 الباب الذي قبل هذا واهذا الطريق يشهد به ضمنا بعضا قوله بالعينة بكسر العين المهملة ثم
 ما تحية ما كنه ثم نون قال الجوهري العينة بالكسر السلف وقال في القاموس وعين
 أخذ بالعينة بالكسر أي اسلف أو أعطى بها خالوا الناجر باع سلخته بمن الى أجل ثم
 اشترها منه بأقل من ذلك الثمن انتهى قال الرازي وبيع العينة هو أن يبيع شيئا من
 غيره بمن مؤجل ويسلمه الى المشتري ثم يشتره له قبض الثمن بمن أنفذ أقل من ذلك القدر
 انتهى قال ابن رسلان في شرح السنن وسميت هذه المبيعة عينة للمعول النقد لصاحب
 العينة لان العين هو المال الخالص والمشتري اغتياش تحريم بالبيعهما بين حاضرة أو
 اليه من قوره ليصل به الى مقصوده اه وقد ذهب الى عدم جواز بيع العينة مالك
 وأبو حنيفة وأحمد والهادوية وجوز ذلك الشافعي وأصحابه مستدلين على الجواز بما
 وقع من أفعال البيع التي لا يراد بها حصول مضمونه وطرحوا الأحاديث المذكورة
 في الباب واستدل ابن القيم على عدم جواز العينة بما روى عن الأوزاعي عن النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم انه قال بائى على الناس زمان يستحلون الربا بالبيع قال وهذا

أخرجه البرزوقي اسناده ابن لهيعة وهو ضعيف وقال الترمذي عتب حديث أنس المذكور والفعل على هذا عند بعض أهل
 العلم لم يروا بأسا ببيع من يزيد في الغنائم والوارث قال ابن العربي لا معنى للاختصاص فان الباب واحد والمعنى مشترك اه
 قال في الفتح ويصح ما غيره الا شتر الذي الحكم وقد أخذ بنظره الأوزاعي واسحق فخصا الجواز ببيعهما وعن ابراهيم النخعي
 انه كره بيع من يزيد اه والحديث جهة على كل من يسكر جوازا ويرى كراهته وأخرجه البخاري أيضا في الاستقراض وكذا
 مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه (عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ما ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 في النكاح والتجارات (عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه ما ان رجلا عتق غلامه عن ذير) اسم الرجل أبو مذكور الانصاري

أكثر الحنفية في فروعها آخرون وخالفهم زفرقة قال بقول الجمهور إلا أنه قال يتخير بين صاع غمر أو نصف صاع بروكذ أو قال
ابن أبي ليلى وأبو يوسف في رواية أنهم قالوا لا يتعين صاع التمر بل قيمته وفي رواية عن مالك وبعض الشافعية كذلك لكن
قالوا يتعين قوت البلد قياسا على ذلك القدر واعتذر الحنفية عن الاستدلال بحديث المصنفين حديثا وثبت فيهم من طعن
في الحديث لكونه من رواية أبي هريرة ولم يكن كاذبا مودود وغيره من فقهاء الصحابة فلا يؤخذ به وأما مخالفا لقياس الجلي
وهو كلام آذي فأنه قد نفسه وفي كتابه ٧٢ غنى عن تكلف الرد عليه وقد ترك أبو حنيفة القياس الجلي لرواية أبي هريرة

وأما مثله كما في الرضوخ في القدر
ومن القصة في الصلاة وغير
ذلك وأظن أنه هذه التسمية أو رد
الضاري حديث ابن مسعود
عقب حديث أبي هريرة إشارة
منه إلى أن ابن مسعود قد أفتى
وفق حديث أبي هريرة بأولان
خبر أبي هريرة في ذلك ثابت لما
خالف ابن مسعود وأما قياس الجلي
قال ابن القيم في المصطلح
التهريض إلى جانب الصحابة
علامة على خذلان فاعله بل هو
بدعة وضلالة وقد اختلف
أبو هريرة بمنزلة الحنفية لدهاء
رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم في قوله إن أخواني من
المهاجرين كان يشغلهم الصق
بالأسواق وكنت أكرم رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم
فأنهم إذا غابوا واحتفظ إذا
نسوا الحديث وهو في كتاب
العلم وأول البيوع أيضا عند
الضاري ثم مع ذلك لم يقر أبو
هريرة رواية هذا الأصل فقد
أخرجه أبو داود من حديث
ابن عمر والطبراني من وجوه

أخرجه وأبو يعلى من حديث ابن أبي شيبة
من الصحابة لم ينسوا وقال ابن عبد البر هذا الحديث مجمع على صحته وثبوته من جهة النقل واعتل من لم يأخذ به بأشياء لاحقة
لها ومنهم من قال هو حديث مضطرب لذلك التمر فيه تارة والقمح أخرى واللبن أخرى واعتبار بالصاع تارة أو بالمثل
أو المثلين تارة أو بالناية أخرى والجواب أن الطرق العديدة لا اختلاف فيها والضعيف لا يعمل به الصحيح ومنهم من قال هو
معارض لعوم القرآن بقوله تعالى وإن عاقبتهم فعاقبوا عيشل ما عاقبتهم وأجيب بأنه من ضمن المتلفات والعقوبات

والمتلفات ضمن بالمثل وفيه المثل ومنهم من قال هو منسوخ ونعقب بأن النسخ لا يثبت بالاحتمال ولعله على التسخيع
مدعيه لأنهم اختلفوا في النسخ ما هو اختلافا كثيرا وكله متعقب ومنهم من قال هو خبر واحد لا يثبت إلا الظن وهو مخالف
لقياس الأصول المقطوع به فلم يلزم العمل به ونعقب بأن التوقف في خبر الواحد إنما هو في مخالفة الأصول لا في مخالفة قياس
الأصول وهذا الخبر إنما خالف قياس الأصول بدليل أن الأصول الكتاب والسنة والقياس والكتاب والسنة في
الحقيقة هما الأصل والاخران مردودان إليهما فالسنة أصل والقياس فرع ٧٣ فكيف يرد الأصل بالفرع بل الحديث
الصحيح أصل بنقسه فكيف
يقال أن الأصل بخلاف نفسه
وعلى تقدير التسليم يكون قياس
الأصول يقبض القلع وخبر
الواحد لا يثبت إلا الظن فتناول
الأصل ما يخالفه هذا الخبر
الواحد غير مقطوع به لجواز
استثناءه محله عن ذلك الأصل

تقع له الشبهة في جميع ما ذكر بحسب اختلاف الأحوال ولا يخفى أن المستكثر من
المكروه نص فيه جبراً على ارتكاب المنهي في الجملة أو يحمله اعتياده لارتكاب المنهي
غير المحرم على ارتكاب المنهي المحرم أو يكون ذلك لسرفيه وهو أن من تعاطى ما نهى
عنه يصير مظلم القلب أفقدان نور الوجود فيقع في الحرام ولو لم يختر الوقوع فيه ولهذا قال
صلى الله عليه وآله وسلم فمن ترك ما يشبه عليه من الانغماس وعلم أن العلماء قد عظموا
أمر هذا الحديث فعلموا بأربع أربعة تدور عليها الأحكام كإتقوا عن أبي داود وغيره
وقد جمعها من قال

عبد الله بن عبدنا كليات مستندات من قول خير البرية
اترك المشبهات وأزهد ودع ما ليس بعينك وأعان بنيه
والإشارة بقوله أزهد إلى حديث أزهد في أيدي الناس أخرجه ابن ماجه وحسن
إسناده الحافظ وصححه الحاكم عن سهل بن سعد مرصوعاً بالحفظ أزهد في الدنيا يحبك الله
وأزهد في ما عند الناس يحبك الناس ولهذا عند أبي نعيم من حديث أنس ورجاله
ثقات والمشهور عن أبي داود حديث ما نهى عنكم عنه فاجتنبوه وكان حديث أزهد
المذكور وعد حديث الباب بعضهم ثالث ثلاثة وحذف الثاني وأما ابن العربي فإنه
يمكن أن يتترع منه وحده جميع الأحكام قال القرطبي لأنه أشقل على التفصيل بين
الحلال وغيره وعلى ذلك جميع الأعمال بالقلب فن هناك يمكن أن ترد جميع الأحكام إليه
وقد ادعى أبو عمر الداني أن هذا الحديث لم يرو عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم غير
النهان بن بشير فإن أراد من وجه صحيح فلم وإن أراد على الإطلاق فردود فانه في
الأوسط للطبراني من حديث ابن عمر وعمر بن الخطاب من حديث ابن عباس وفي
الترغيب للاصبهاني من حديث وائل وفي إسناده مقال كما قال الحافظ (وعن عطية
السعدى أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يبلغ العبد أن يكون من المثقين حتى يدع
مالاً بأس به - ذوالسنة الياس روى الترمذي - وعن أنس قال إن كان النبي صلى الله عليه
وآله وسلم ليصيب التمرة فيقول لولا أي أخشى أن من الصدقة لا كاتمة تنق عليه - وعن
أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا دخل أحدكم على أخيه المسلم
فاطمه فاعطه ما تلياً كل من طمعه ولا يباله عنه وإن ساء شرباً من شرابه فليشرب من

١٠ نيل خا ولا ريب أن حديث أبي هريرة في المصراة المروية في الصحيح حجة على المخالف ولا
قول لا حسم قول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كأننا من كان وأينما كان وعن كان وإذا جاءته امرأة فبطل غم معقل وأين
القياس وإن كان جلياً من السنة المطهرة أنما يصار إليه عند فقد الأصل من الكتاب والخبر لا مع وجود واحد منهما فإنا لله
المحب من آراء هؤلاء قائلوا السنة بالقياس ولم يستصوا من الله تعالى ورسوله في هذه المخالفة ابن تذهب بهم عقواهم إلى
الحق أم الباطل دعوا كل قول عند قول محمد فإنا آمن في دينه كما طار (وعنه) أي عن أبي هريرة (رضي الله عنه) أنه

جمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول إذا زنت الأمة فتميز زناها بالينة أو بالحل أو بالقرار (فليجدها) سيد هانفة ان
 السيد يقيم الخلد على رقيقه خلافا لابي حنيفة رحمه الله وزاد ابي موسى الخلد لكن قال ابو عمر لا نعلم أحدا ذكر فيه الخلد
 فيه (ولا يثرب) أي بوجهه ولا يثربها بالزنا به الخلد لا ارتفاع اللوم بالحد قال في المصباح وفيه نظر وقال الخطابي معناه انه
 لا يثرب على الثريب بل يقيم عليه الحد (ثم ان زنت) ثانيا (فليجدها) ولا يثرب ثم ان زنت الثالثة فليجدها (بجدها) حد
 الزنا استحبها بالولد كرها كقوله عاصم (ولو) ٧٤ كان البيع (بجمل من شعر) وهذا ما بالغه في التعريض على بيعها وقيد

بالشعر لانه الاكثر في حيالهم
 وهذا الحديث أخرجه مسلم في
 الخلد ودود الساق وشاهد الترجمة
 آخر الحديث فليجدها الخ فانه يدل
 على جواز بيع الزاني ويشعر
 بأن الزنا عيب في المبيع قال ابن
 بطال فائدة الامر ببيع الأمة
 الزانية المباشرة في تقييد فها
 والاعلام بان الأمة الزانية لا يجوز
 اها الا لبيع أبدا وانها لا تبقى
 عند سبها زجر الهاجر معاودة
 الزنا واعلم ان تستعفف عند
 المشتري بان يزوجه أو يعفها
 بنفسه أو يصونها بهيته أو
 بالاحسان اليها كذا في الفتح
 وقال شريح بن الحرث الكندي
 القاضي ان شاء المشتري رد الرقيق
 المبتاع ذكرنا كذا أو أتى ولو
 صفي من الزنا الصادق منه ما
 قبل العدة وان لم يتكرر ولتقص
 القيمة ولو تاب لان تهممة الزنا
 لا تزول ومذهب الحنفية الزنا
 عيب في الأمة دون العبد فتد
 الأمة لان الغالب ان الاقتران
 مقصود فيها وطالب الولد وزنا
 يخل بذلك وفي الامالي الزنا في

الجارية عيب وان لم يعد عند المشتري للفوق العار بالولادها وفي حديث آخر
 عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سئل عن الأمة اذا
 زنت ولم تميز قال اذا زنت فاجلدوها ثم ان زنت فاجلدوها ثم ان زنت فاجلدوها ولا يضر رواد البخاري والضعيف حبل
 مقبول او منسوخ من الشعر وهذا على جهة الترهيب في اوليس من اصابة المال بل هو حثها على محاربة الزنا والمباينة
 التي توجب على البائع لانه الذي دفع فيها مائة أخرى ولا يلدغ المؤمن من جحر واحدتين ولا كذلك المشتري فانه

يعلم جبر منها أو أفليس وتليقته في المبيعة كالبائع فلا يقال كيف يتصور نصيحة الجاهل وكيف يقع البيع اذا
 اتعصم ما (عن ابن عباس رضي الله عنهما) قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله (ولا تلتقوا الركبان) جمع ركبان أي
 لا تستقبلوا الذين يحملون المتاع الى البلد لا تشترى منهم قبل أن يقدموا الاسواق ويعرفوا الاسعار (ولا يبيع حاضر لباد)
 هو أن يقول الحاضر لمن يقدم من البادية بمتاع ليبيعه به عرومه اثره عند لا يباعه (قال) طائوس بن كيسان (قلت
 لاجن عباس ما) معنى (قوله لا يبيع حاضر لباد) قال لا يكون له محساراً) بكسر السين ٧٥ أي دلا لا وهو في الاصل القيم بالامر
 والحفاظ فتم استعمل في متون

الموسمين قال ووراء ذلك ورع اليهود وهو ترك ما يسقط الشهادة أي اعم من أن
 يكون ذلك المتروك حراما أم لا اه وقد أشار البخاري الى ان الوساوس ونحوها ليست
 من المشبهات فقال باب من لم ير الوساوس ونحوها من المشبهات قال في الفتح هذه الترجمة
 معقودة لبيان ما يكره من التطوع في الورع

• (أبواب أحكام العيوب)

• (باب وجوب تبيين العيب)

(عن عقبه بن عامر قال سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول المسلم المسلم أخو المسلم
 لا يجل للمسلم باع من أخيه يعار فيه عيب الا يذمه له رواء ابن ماجه • وعن وائل قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يجل لأحد أن يبيع شيئا الا بين ما فيه ولا يجل لأحد
 يعلم ذلك الا يذمه رواء أحمد • وعن أبي هريرة قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يهر برجل
 يبيع طعاما فدخل يده فيه فإذا هو مبلول فقال من غشنا فليس منا رواء الجماعة الا
 البخاري والنسائي • وعن العلاء بن خالد بن هوذة قال كتب لي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 وآله وسلم كتابا هذا ما اشترى العلاء بن خالد بن هوذة من محمد رسول الله اشترى منه عبدا
 أو أمة لادام ولا غائلة ولا خبطة يبيع المسلم المسلم رواء ابن ماجه والترمذي • حديث عقبه
 أخرجه أيضا أحمد والدارقطني والحاكم والطبراني من حديث أبي شامة عنه ومدايره
 على يحيى بن أيوب ونابعه ابن لهيعة قال في الفتح واسناده حسن وحديث وائل أخرجه
 أيضا ابن ماجه والحاكم في المستدرک وفي اسناد احمد ابو جعفر الرازي وأبو سباع والاول
 مختلف فيه والثاني قيل انه مجهول وحديث أبي هريرة أخرجه أيضا الحاكم وفيه قصة
 وادعى ان مسلما يضر جهات لم يصب وقد اخرج شعوبه احمد والدارمي من حديث ابن عمر
 وابن ماجه من حديث أبي الجراء والطبراني وابن حبان في صحيحهم من حديث ابن مسعود
 واحمد من حديث أبي بردة بن نيار والحاكم من حديث عمير بن سعيد عن ع • وحديث
 العلاء أخرجه أيضا النسائي وابن الجارود وعلقه البخاري قوله لا يجل للمسلم الخ وكذلك
 قوله لا يجل لأحد الخ فتم ما دلت على تحريم كتم العيب وجوب تبيينه للمشتري قوله

الوقوف فظن من يبيع كذا فتاورني حتى آمره أو انتهاك وخمسة الحنفية يرون القبط لان فيه اضرار اياهل البلد فلا يكره
 زمن الرخص وتيسر اعموم قوله صلى الله عليه وآله وسلم الدين النصيحة ورعوا انه ناصح فحديث التهي وحبل الجهور
 حديث الدين النصيحة على عمومها الا في بيع الحاضر للبادي فهو خاص يقضي على العام قال الشوكاني في نيل الاوطار
 واستظهر الحنفية بالقياس على توكيل البادي للحاضر فانه جائز ويحجب عن تحكيم ما حديث النصيحة بانها عامة مخصوصة
 بخديث الباب فان قيل ان أحاديث النصيحة وأحاديث الباب بينها عموم وخصوص من وجه لان بيع الحاضر للبادي قد

يكون على غيره من النسخة فيحتاج حينئذ الى الترجيح من خارج كاهو شأن الترجيح بين العمومين المتعارضين فيقال المراد
بيع الحاضر للبائى الذى بهلناه اخص مطلقا هو البيع الشرعى بيع المسلم للمسلم الذى فيه الشاوع والامه وليس بيع الغش
والنقد ادخاله فى معنى هذا البيع الشرعى كانه لا يدخل فيه بيع الربا وغيره مما لا يحل شرعا فلا يكون البيع باعتباره وليس
بيعا شرعيا اعم من وجه حتى يحتاج الى طلب مرجع بين العمومين لان ذلك ليس هو البيع الشرعى ويحتاج عن دعوى القسح
بانهم انما اجمع عند اهل العلم بتأخر النسخ ٧٦ ولم يتدل ذلك وعن القياس بانه فاسد الاعتبار لصادقته النص على ان احاديث

الباب اخص من الادلة القاضية
يجوز التوكيل مطلقا فيبني
العام على الخاص اه وصورة
بيع الحاضر للبائى عند الشافعية
والحنابلة ان يمنع الحاضر البائى
من بيع منعه بان يأمره بتركه
عنده لبيعه له على التدرج
فيمن حال والمبيع مما تم حاجة
اهل البلد اليه فلواتقى عموم
الحاجة اليه كان لم يمتنع اليه الا
نادر او عت وقد صدق البائى
بيعه بالتدرج فسأله الحاضر ان
يقوضه اليه او قصده بغيره
بوجه فقال اتركه عندي لبيعه
كذلك لم يحرم لانه لم يضر بالناس
ولا سبيل الى منع المالك منه لما
فيه من الضراريه ولو قال
البائى للحاضر ابتداء اتركه
عندك لتبيعه بالتدرج لم يحرم
ايضا وجعل المالكية البداة
قيدا لجعلوا المالك منوطا
بالبائى ومن شاركه فى معناه
لكونه القالب فالحق به من
يشاركة فى عدم معرفة السعر
الحاضر فاضرار اهل البلد
بالاشارة عليه بان لا يبادر بالبيع

ابن العربي
(باب ان الكسب الحاد لا يمنع الرضا ببيع)
(عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قضى ان الخراج بالضمان رواه الخمسة وفى
رواية ان رجلا ابتاع غلاما فاستغله ثم وجد به عيبا فرده بالبيع فقال البائع غلام عبدى
فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم الغلام بالضمان رواه احمد وابوداود وابن ماجه وفيه
حجة لمن يرى تلف العبد المشتري قبل القبض من ضمان المشتري الحديث اخرجه ايضا
الشافعي وابوداود الطيالسي وصححه الترمذى وابن حبان وابن الجارود والحاكم وابن
القطان ومن جعله من صحة ابن خزيمة كما حكى ذلك عنه فى بلوغ المرام وحكى عنه فى
التلخيص انه قال لا يصح وضعفه البخارى وهذا الحديث فى سنن ابى داود ثلاث طرق

وعن مالك لا يلحق بالبائى فى ذلك الا من كان يشبهه قال فاما اهل القرى الذين يعرفون اغانى الباع
والاسواق فليسوا داخلين فى ذلك وحكى ابن المنذر عن الجمهور ان النهى للتصريح اذا كان البائع عالما بالمحتاج مما تم الحاجة
اليه ولم يضره البائى على الحضرى قال الشوكاني فى نيل الاوطار ولا يخفى ان تخصيص العموم عند هذه الامور من التخصيص
بمجرد الاستنباط وقد ذكر ابن دقيق العبد تفصيلا لاحصائه انه يجوز التخصيص به حيث يظهر الماهى لانه كان خضيا فاتباع اللفظ
اولى واكنه لا يطعن من الظاهر الى التخصيص به مطلقا لبقاءه على ظواهر النص من هو الاول فيكون بيع الحاضر للبائى

عنه ما على العموم سواء كان باجرة ام لا وروى عن البخارى انه نحل النهى على البيع باجرة لا بغيره فانه من باب النصفة
اه وقال الحافظ فى الفتح قال ابن دقيق العيد كره هذه الشروط تدور بين اتباع اللفظ والمعنى والذي ينبغي ان يتطرق المعنى
الى الظهور وانما حيث يظهر فخصص النص او تعميمه وحيث يخفى فاتباع اللفظ اولى فاما اشتراط ان يلتصق البائى بذلك
فلا يقوى له عدم دلالة اللفظ عليه وعدم ظهور المعنى فيه فان الضرر الذى عطف به النهى لا يتطرق للحال فيه بين سؤال البائى
وعنده واما اشتراط ان يكون الطعام مما تدعو الحاجة اليه فتوسط ٧٧ فى الظهور وعدمه واما اشتراط ظهور الحاجة
فى البلد فكذلك ايضا لاحتمال

اثنان رجاءه ارجال الصحيح والثالثة قال ابوداود اسنادها ليس به المذلول بل بسبب ذلك
ان فيه مسلم بن خالد الزنجى شيخ الشافعي وقد وثقه يحيى بن معين وتابعه عمر بن على
المقدسى وهو متفق على الاحتجاج بقوله ان الخراج بالضمان الخراج هو الدخل والمنفعة
اى علف المشتري الخراج الحاصل من المبيع بضمان الاصل الذى عليه اى بسببه قالوا
للسبيبة فاذا اشترى الرجل ارضا فاستغله او دابة فركبها او عبدا فاستخدمه ثم وجد به
عيبا فادعى اليه الرد ويصح الغلة فى مقابلة الثمن للمبيع الذى كان عليه وظاهر
الحديث عدم الفرق بين الفوائد الاصلية والفرعية والى ذلك ذهب المذاهب وفى فصل
مالك فقال يستحق المشتري الصوف والشعر دون الولد وفرق اهل الراى والهادوية بين
الفوائد الفرعية والاصلية فقالوا يستحق المشتري الفرعية كالكرام دون الاصلية كالولد
والتمرو وهذا الخلاف انما هو مع انفصال الفوائد عن المبيع واما اذا كانت متصلة
وقت الرد وجب رد عا بالاجماع قيل ان هذا الحكم يخص من له ملك فى العين التى استع
بخرابها كالمشتري الذى هو سبب ورود الحديث والى ذلك مال الجمهور وقالوا لخصبة
ان القاصب كالمشتري قياسا ولا يخفى ما فى هذا القياس لان المالك فارق بمنع الاطلاق
والاولى ان يقال ان القاصب داخل تحت عموم اللفظ ولا عبرة بخصوص السبب كما تقدم
فى الاصول قوله فاستغله بالغين المجهة ونشيد الام اى اخذ غلته

(باب ما جاء فى المصراة)
(عن ابى هريرة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تصروا الا بلى والغنم غن ايتاعها
بعد ذلك فهو بخير النظرين بعد ان يحام ان رضى بها امسكها وان خطها رضى بها
من غمر متفق عليه والبخارى وابى داود من اشترى غنما فمصرها فاحتلبها فان رضى بها
امسكها وان خطها فحق حليم اصاع من غمر وهو دليل على ان اصاع من الغنم فى مقابلة
الغنم وانما اخذ قطا من الثمن وفى رواية اذا ما اشترى احدكم امة فمصرها او شاة فمصرها
فهو خير النظرين بعد ان يحامها والافلحها واصاع من غمر رواه مسلم وهو دليل
على انه غنم بغير ارض وفى رواية من اشترى مصراة فهو بمنى بالخيار لانه ايام ان شاء

النهى بعد مخصوص ثم اختلفوا فيه فقيل ببل وقيل بفرصان وقيل بومان وقيل بمسافة القصر وهو قول الثوري واما
استداؤها فالتلى الى اعلى السوق جائز فان خرج عن السوق ولم يخرج من البلد فقد صرح الشافعية بانه لا يدخل فى النهى
وحدا لابتدائهم الخروج من البلد والمعروف عند المالكية اعتبار السوق مطلقا كما هو ظاهر الحديث وهو قول احمد
واسحق وعن الليث كراهة التلى ولو فى الطريق ولو على باب البيت حتى تدخل السلعة السوق وقال لبيحى يمنع قريبا بعدا
واذا وقع بيع التلى على الوجه المنهى عنه لم يفسخ البيع فقد ورد من حديث ابى هريرة عن الجماعة لا يخرن فان تلقاه

انسان فصاحبه بالخيار اذا ورد السوق قال في المتقى وفيه دليل على صحة البيع قال الشوكاني في دليل الاطوار واختلاف اهل
نبت له انما هو مطلقا او بشرط ان يقع له في البيع غير ذهاب الخبايا الى الاول وهو الاصح عند الشافعية وهو الظاهر
وظاهر ان النهي لاجل منفعة البائع وازالة الضرر عنه وصحته عن بخدعة قال ابن المنذر رحمه الله تعالى في فتح اهل السوق
لا على تقع رب السامعة والى ذلك جميع الكوفيين والاوراقى قال والمحدث حجة للشافعي لانه ثبت الخيار للبائع لاهل السوق
اه وقد احتج مالك ومن معه بما وقع ٧٨ في رواية من النهي من تلقى السلع حتى يطمعها الى الامواق وهذا لا يكون دليلا

لمدعاهم لانه يمكن ان يكون ذلك
رعاية لمنفعة البائع لانها اذا
هيبت الاسواق عرف مقدار
السعر لا يجده ولا مانع من ان
يقال العلة في النهي مراعاة تقع
البائع وتقع اهل السوق اه
ومن صرت به سلعة ومنزلة على
مخوطة اصيل من المصير التي
تجلب اليها تلك السلعة فانه يجوز
لشراؤها اذا كان محاذيا اليها
لا للتجارة اه وهذا الحديث
لا يخرج منه لم يوردوا ودون الشافعي
وابن ماجه في التجارات (وعنه)
اي عن ابن عمر (رضي الله عنه
ان رسول الله صلى الله عليه وآله
(وسلم) لم يمتري) نهى عن بيع
المزانية) مناعلة من الزين وهو
الدفع الشديد لان كل واحد من
المتبايعين يزين صاحبه عن حقه
اي يدفعه اولان احدهما اذا
وقف على ما فيه من الغبن اراد
دفع البيع عن نفسه واراد
الاخر دفعه عن هذه الارادة
بامضاء البيع وفي الجامع للقران
المزانية كل بيع فيه غرر واصله
ان المخبون يريد ان يفسخ البيع
ويريد الغائب ان لا يفسخه فيترادى ان عليه اي يدافع ان قال ابن عمر (والمزانية بيع التمر بالمثنية وقع
الميم أي الرطب على الخمل وهو المراد هنا بالتمر) اليابس بالمثنية ويسكون الميم (كيلا) أي من حيث الكيل وليس
قيدا في هذه الصورة بل جرى على ما كان من عادتهم فلامه هوم له اوله مفهوم ولكنه مفهوم موافقة لان المسكون عنه أولى
بالتع من المتعوق (وبيع الزبيب بالكرم كيلا) وهو نحر العنب والمراد العنب نفسه وفي رواية مسلم وبيع العنب بالزبيب كيلا
وفي الحديث جواز تسجيته العنب كزبيب فيكون الزبيب في الحديث جواز تسجيته العنب كزبيب فيكون الزبيب في الحديث جواز تسجيته العنب كزبيب

امسكها وان شاعرها ومعهما صاعان تمر لا يسمرا رواه الجماعة لا البخاري
عنه ان النهي قال قال عبد الله بن عمر (رضي الله عنه) في حديثه قوله لا يسمرا رواه البخاري
والبرقاني على شرطه ورواه ابن عمر قوله لا يسمرا وابعثهم اوله وفتح الصاد الموحدة وضم
الراء المشددة من صرمت اللين في الضرع اذا جمعت ووطن بعضهم انه من صرمت فقيده
يفتح اوله وضم ثابته قال في الفتح والاول اصح قال لانه لو كان من صرمت قبل مخرورة
او صرمة لا مصرية على انه قد سمع الامر ان في صك كلام العرب ثم استدل على ذلك
بشاهدين عربيين ثم قال وضبطه بعضهم بضم اوله وفتح ثابته بغير واو على البناء المعروف
والشهور الاول اه قال الشافعي التصرية هي ربط اخلاف الشاة او الناقة ووثق حلها
بحدود فجمع بينهما فيكثر فيظن المشتري ان ذلك عادت فافترق في غنم الماري من كثرة ثبوتها
واصل التصرية حبس الماء يقال منه صرمت الماء اذا حبسته قال ابو عبيدة واكثر اهل
اللسان التصرية حبس اللين في الضرع حتى يجمع وانما اقتصر على ذكر الابل والغنم دون
البقر لان غالب واثيم كانت من الابل والغنم والحكم واحد خلافا لادود قوله فان
ابتاعها بعد ذلك اي اشتراها بعد التصرية قوله بعد ان يعلم اظاهرها ان الخيار لا يثبت
الا بعد الجلب والجهور على انه اذا علم بالتصرية ثبت له الخيار على الفور ولو لم يجلب
اكتفى لما كانت التصرية لا يعرف غالبها الا بعد الجلب جعل قيد في ثبوت الخيار قوله
ان رضىها امسكها استدل به ذاعلى صحة بيع المصير اقم ثبوت الخيار قوله وصاعان
غير الواو عاطفة على الضمير في ردحها ولكنه يكرهه ان الصاع مدفوع ابتداء لا مردود
ويمكن ان يقال انه مجاز عن فعل يشمل الامر بنحو سلها او ادفعها كما في قول الشاعر
عنه ثابته ما يرداه اي ناو اتم او يمكن ان يقدر فعل آخر يناسب المعطوف اي ردحها
وسلم او اعط صاعان تمر كما قيل ان التقدير في قول الشاعر المذكور ومقيم امامه او قيل
يجوز ان تكون الواو بمعنى مع ولكنه يكرهه عليه قول جمهور النحاة ان شرط المقبول
معه ان يكون فاعلا في المعنى فخرجت ناو زيدا وقت ناو زيدا ثم جعله مقولا معه
صحيح عندهم قال يجر ازمصاحبه للمفعول به وهم القليل وقد استدل بالتصيص على
الصاع من التمر على انه لا يجوز رد المثل ولو كان باقيا على صحته لم يتغير ولا يلزم البائع
قبوله لذهاب طراوته واختلاطه بما يجده عند المشتري قوله لقمة هي الناقة الخلوب او

وما كان بلقسه حكم المسئلة (وعمر) بن الخطاب رضي الله عنه (يسمع ذلك فقال) عمر لما كان بن اوس (والله لانه ارفق حق
تاخذ منه) عوض الذهب وفي رواية الليث والله لمطينه ورق (قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) الذهب بالذهب واليا
الاها موهام) أي احوال الخضر والتفاضل فكفى عن التفاضل بقوله هاهنا ولا لزمه قال الحافظ ويدخل في الذهب جميع
أصنافه من مضر وب ومنقوش جيد وودي وصحيح ومكسور وحلي وتبرخالص ومنقوش وثقل النوى وما غيره في ذلك الاجماع
اه (وذكر باقي الحديث وقد تقدم) ولقظه والبر بالبر والاه موهام والشعر بالشعر والاه موهام والتمر بالتمر والاه موهام

ليان الجواز وهذا على تقدير ان يفسر المزانية صادرة عن الشارع صلى الله عليه وآله وسلم اما على القول بانه من الصالح فلا
حجة على الجواز يحمل النهي على الحقيقة وهذا اصل المزانية وأطلق الشافعي بذلك بيع كل مجهول مجهول أو معلوم من جنس
يجري الربا في تقدمه ومن صور المزانية أيضا بيع الزرع بالخطة وقال مالك المزانية كل شيء من الخراف لا يعلم كبله ولا وزنه ولا
عدده اذا بيع بشي مسمى من الكيل وغيره سواء كان من جنس يجري الربا في نفسه أولا وسبب النهي عنه ما يدخل من القطار
والغرر قال ابن عبد البر نظر مالك الى معنى المزانية لغة وهي المدافعة ويدخل ٧٩ فيها القطار والخطاطرة وفسر بعضهم المزانية

بأنها بيع التمر قبل بدو صلاحه
وهو غلط فالغاية منه ما ظاهرة
وقيل هي المزارة على الجز
وقيل غير ذلك والذي تدل عليه
الاحاديث في تفسيرها أولى وهذا
الحديث أخرجه مسلم والشافعي
أيضا (عن مالك بن اوس) بن
الحديثان المذني له رواية (رضي
الله عنه) أنه قال (سرفا) من
الدرهم (بمائة دينار) ذهبا
كانت معه (قال فدل على طهارة
عبد الله) بالتصغير أحد العشرة
(فترأضنا) أي تجارنا حديث
البيع والشراء وهو ما بين
المتبايعين من الزيادة والنقصان
لان كل واحد منهما يروض
صاحبه وقيل هي المواضعة
بالسلعة بان يصف كل منهما
سلعته لاخر (حتى اصطاف
مق) ما كان مسمى (فاخذ الذهب
بقلمها في يده) ضمن الذهب مسمى
العدد المذكور وهو المائة فأنه
لذلك (ثم قال) اصبر (حتى باقى
خازني من الغاية) وكان الطلحة
بها مال من ثقل وغيره وانما قال
ذلك لظنه جوازه كسائر البيوع

التي تحت قوله ثلاثة أيام فيه دليل على امتداد الخيار وهذا المقدار فقيد بهذه الرواية
الروايات القاضية بأن الخيار بعد الجلب على الفور كما في قوله بعد ان يعلمها والى هذا
ذهب الشافعي والهادي والناصر وذهب بعض الشافعية الى ان الخيار على الفور
والمورد رواية الثلاث على ما اذا لم يعلم انهم امسكوا قبل الثلاث قالوا وانما وقع التصبيع
عليها لان الغالب انه لا يعلم بالتصرية فيما دونها واختلفوا في ابتداء الثلاث فقيل من
وقت بيان التصرية واليه ذهب الحنابلة وقيل من حين العقد وبه قال الشافعي وقيل
من وقت التفرق قال في الفتح ويلزم عليه أن يكون الفور أوسع من الثلاث في بعض
المورد وهو ما اذا انخرط ظهور التصرية الى آخر الثلاث ويلزم عليه أن تحسب المدة قبيل
التمكن من الفسخ وان يفوت المقصود من التوسيع بالمدة اه قوله من قوله لا يسمرا
لفظ مسلم وأبي داود ومن طعام لا يسمرا يعني أن يحمل الطعام على التمر المذكور في هذه
الرواية وفي غيرها من الروايات ثم لما كان المتبادر من لفظ الطعام القمح فقام بقوله
لا يسمرا وبشكل على هذا الجمع ما في رواية للبرار بلفظ صاع من بر لا يسمرا وأجيب عن
ذلك بأنه محتمل أن يكون على وجه الرواية بالمعنى لما ظن الراوي ان الطعام مسمى بالبر
عنه بالبر لان المتبادر من الطعام البر كما سلف في القطر وبشكل على ذلك الجمع أيضا ما في
مسند أحمد باسناد صحيح كما قال الحافظ عن رجل من الصحابة بلفظ صاع من طعام أو صاعا
من تمر فان التفسير يقتضي المغيرة وأجيب عنه في الفسخ باحتمال أن يكون شكك
الراوي والاحتمال قادح في الاستدلال فينبغي الرجوع الى الروايات التي لم تختلف
وبشكل أيضا ما أخرجه ابوداود ومن حديث ابن عمر بلفظ ردحها ورد معها مثل او مشلى
لبنها فها وأجيب عن ذلك الحافظ بأن اسناد الحديث ضعيف قال وقال ابن قدامة انه
متروك الظاهر بالاتفاق قوله محفلة بضم الميم وفتح الحاء الموحدة والقاء المشددة من
التحليل وهو التجميع قال ابو عبيد سمعت بذلك لكون الابل يكثر في ضرعها وكل شيء
كثرة فقد حفلته تقول ضرع حافل اي عظيم واحتمل القوم اذا كثر جمعهم ومنه سمي
الحفل وقد أخذ بظاهر الحديث الجمهور وقال في الفتح وافق به ابن مسعود وابو هريرة ولا
محالف لهما في الصحابة وقال به من تابعين ومن بعدهم من لا يحصى عدده ولم يفرقوا
بين أن يكون الابل الذي احتلب قليلا كان او كثيرا ولا يميز أن يكون التمر قوت تلك البلد

(عن أبي بصير) تفريع من الحسن النخعي (رضي الله عنه) قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) لا تتبعوا الذهب بالذهب (مضروباً كان أو غير مضروب) (الأسواق سواء) أي المتساوية كقطعان بطنان مع باقي الشروط وهما الحول والتفاضل قبل التفريق وهذا قول أبي حنيفة والشافعي وعن مالك لا يجوز الصرف الا عند الإيجاب بالكلام ولو استقلا من ذلك الموضع إلى آخره يصح تقايضهما فلا يجوز عند تراخي القبض في الصرف سواء كان في المجلس أو تفريقاً ولا يصح بيع مائتي دينار جيدة أو رديئة أو وسطاً بمائة أو مائة رديئة أو مائة وسطاً وهذا

من قاعدة مدعومة ودرهم عد
هوية ودرهم وهو ان تشقل
الصقعة على روي من الجاهل
يعتبر فيه القائل ومعه غيره
ولون غير نوعه (و) لا تتبعوا
(الفضة بالفضة) سواء كانت
مضروبة أو غير مضروبة (الا
سواء سواء) متساويين مع
الحلول والتفاضل في الجاهل
(ويبيعوا الذهب بالفضة والفضة
بالذهب) وغير ذلك مما يختلف
فيه الجاهل كقصة إشعير (كيف
تثبت) أي متساوية أو متضادة
بعد التقاض في المجلس والحاصل
حل التفاضل مع الحلول والتفاضل
تفاوتاً في الروي بين
الذهب والفضة أو كان أحد
العوضين أو كلاهما غير روي
كذهب ونوب وعبد ونوب حل
التفاضل والتفاوت قبل
القبض وهذا الحديث أخرجه
مسلم والنسائي أيضاً (عن أبي
سعيد الخدري رضي الله عنه ان
رسول الله صلى الله عليه وآله
(وسلم) قال لا تتبعوا الذهب
بالذهب الا مثلاً بمثل أي الا حال

أم لا وخالف في أصل المسئلة أكثر الحنفية وفي قرونها آخرون اما الحنفية فقالوا لا يرد
بعبء التصرية ولا يجب رد الصاع من القرونها قالهم زفر فقال يقول الجوهري انه قال
مخبرين صاع من القرونها صاع من بروكذا قال ابن أبي ليلى وأبو يوسف في رواية الا
انهم اقالا لا يتعين صاع القرونها في قيمته وفي رواية عن مالك وبعض الشافعية كذلك
ولكن قالوا يتعين قوت الباقية على زكاة القطر وحكي البغوي انه لا خلاف في
مذهب الشافعية انها لو تراخى قبض القرونها من قوت أو غيره كفي وأثبت ابن كجب الخلاف
في ذلك وحكي الماوردي وجهين فيهما اذا اخرج عن القرونها قوته فبقيته يملكه أو باقرب
السلاد التي فيها القرونها وبالثاني قالت الخنابلة اه كلام الفقه والهادوية يقولون
ان الواجب رد الدين ان كان باقياً وان كان نافعاً فله وان لم يوجد المثل فالقيمة وقد اعترض
الحنفية عن حديث المصنف باعذار بسطة صاحب فتح الباري وسننهم الى ما ذكره
باختصار وروى عليه ما لا يخفى من فائدة العذر الاول الطعن في الحديث بكون رايه بأ
هوية قالوا ولم يكن كابر مسعود وغيره من فقهاء الصنابة فلا يؤخذ بغير رويه اذا كان
مخالف القياس الجلي وبطلان هذا العذر وضع من ان يشغل ببيان وجهه فان ابا هريرة
رضي الله عنه من أحفظ الصنابة وأكثرهم حديثاً عن رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم ان لم يكن أحفظهم على الإطلاق وأوسعهم رواية لاختصاصه بدعا رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم له بالحفظ كائناً في الصحيحين وغيرهما في قصة بسطة لروايته بين يدي
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ومن كان به هذا المنزلة لا ينكر عليه تفرد به بشي من
الاحكام الشرعية وقد اعترض رضي الله عنه عن تفرد به بكثير مما لا يشاكره فيه غير ما
ثبت عنه في الصحيح من قوله ان اصحابي من المهاجرين كان يشاكرهم الصفي بالانواق
وكانت الزم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأنهم اذا اجابوا واحفظ اذا نسوا أو اضا
لوسل ما ادعوا من انه ليس كغيره في الفقه لم يكن ذلك قادحاً في الذي يتروى به لان كثير من
الشريعة بل أكثرها وارد من غير طريق المذمومين بالفقه من الصنابة فطرح حديث
أبي هريرة لزم طرح شطر الدين على ان ابا هريرة لم ينفرد برواية هذا الحكم عن
رسول الله بل رواه عنه ابن عمر كما اخرج ذلك من حديثه أبو داود والطبراني وأبو
أخرج ذلك من حديثه أبو يعلى وعمر بن عوف المزني كما اخرج ذلك عنه البيهقي ورجل

أكونهما متساويين أي متساويين موزونين وزانين لا يوزن وسواء
أي ومع الحلول والتفاضل في المجلس (ولا تشقوا) بضم الشين وضم الفاء من التشقاف أي لا تشقوا
قال في الفتح وهو راي من أشق الشق بالكسر الزيادة وتطلق على النقص (بعضها على بعض ولا تتبعوا الورق بالورق)
بكسر الراء في القصة بالفضة (الا) حال كونهما مثلاً بمثل ولا تشقوا بعضهما على بعض ولا تتبعوا منها غائباً أي مؤجلاً
(بماجز) أي بما تراه أي فلا بد من التفاضل في المجلس والحديث أخرجه مسلم في البيوع وكذا الترمذي والبيهقي قال ابن بطال

فيه حجة للشافعي فمن كان له على رجل دراهم ولا تنوع عليه دنائير لم يجز أن يقاس أحدهما بالآخر عالة لانه يدخل في معنى
الذهب بالورق دنانيره اذا لم يجز غائب بماجز أي لا يجوز غائب بغائب (وعنه) أي عن أبي سعيد الخدري (رضي الله
عنه قال الدينار بالدينار والدرهم بالدرهم) زاد مسلم من لا يجز أن زادوا دقاً أو ريفاً (نقله) القائل أبو صالح ذكوان
الزيات (ان ابن عباس لا يقوله) أي لا يقول بان الراباها هو فيها اذا كان أحد العوضين بالنسيئة واما اذا كانا متفاضلين فلا
وباقية أي لا يشترط عنده المساواة في العوضين بل يجوز بيع الدرهم بالدرهمين ٨١ (فقال أبو سعيد لابن عباس سمعته من

من الصنابة لم يسم كما أخرجه أحد بائنا صحيح وابن مسعود كما أخرجه الاسماعيلي وان
كان قد خالفه الا كثر روي وموقوفاً عليه كما فعله البخاري وغيره وتبعهم المصنف ولكن
عنافة ابن مسعود القياس الجلي مشعرة بثبوت حديث أبي هريرة قال ابن عمر والبر وفيم
ما قال ان هذا الحديث يجمع على صحته وثبوته من جهة النقل واعتل من لم يأخذه بأشياء
لاحقيقة لها العذر الثاني من أعذار الحنفية الاضطراب في متن الحديث قالوا الذكر القرونها
فيه تارة والقسم أخرى والدين أخرى واعتبار الصاع تارة والمثل أو المائتين أخرى
وأجيب بأن الطرق العجيبة لا اختلاف فيها والضعيف لا يعمل به الصحيح العذر الثالث
انه معارض اهـ موم قوله تعالى وان عاقبتهم فاقبوا بمثل ما عوقبتهم واجيب بأنه من
ضمان المائتين لا الموقوفات ولو سلم دخول تحت العموم فالصاع مثل لانه عوض المتلف
وجعله مخصوصاً بالقرضة والشجار ولو سلم عدم صدق المثل عليه نعموم الآية مخصوص
بهذا الحديث اما على مذهب الجوهري فظاهر واما على مذهب غيرهم فلا نه مشهور وهو
صالح تخصيص الممرات القرآنية العار الرابع ان الحديث قد وخ واجيب بأن
النسخ لا يثبت بمجرد الاحتمال ولو كفي ذلك لرد من شاء ما شاء واختلوا في تعيين النسخ
فقال بعضهم هو حديث ابن عمر عند ابن ماجه في التهي عن بيع الدين بالدين وذلك لان
ابن المصنف قد صارد في ذمة المثل ترى فاذا أكرم بصاع من غرصار دين كذا قال
الطحاوي وتعقب بأن الحديث ضعيف بائنا في الهدى ولوسات صلاحية فكون ما نحن
فيه من بيع الدين بالدين منوع لانه يرد الصاع مع المصنفات النسيئة من غير فرق بين
ان يكون الدين موجوداً أو غير موجود ولو سلم انه من بيع الدين بالدين فحديث الباب
مخصص للعموم ذلك النبي لانه انخص منه مطلقاً وقال بعضهم ان ناسخ حديث الخراج
بالضمان وقد تقدم وذلك لان الدين فضله من فضلات الشاة ولو توافقت لكنت من ضمان
المثل ترى تكون فضلاته الواجب بان المقروم هو ما كان فيها قبل البيع لا الحادث
وايضاً حديث الخراج بالضمان بعد تسليم ثبوت قوله لحل النزاع عام مخصوص بحديث
الباب فكيف يكون ناسخاً وايضاً لم يتقبل تأخره والنسخ لا يتم بدون ذلك ثم لو سلم مع
عدم العلم بالتأخر يخرج المصنف الى التعارض وعدم لزوم بناء العلم على الخاص لكان
حديث الباب راجح المكونه في الصحيحين وغيرهما ولأيد بما ورد في مناه عن غير واحد

النبي صلى الله عليه وآله وسلم
أورجده في كتاب الله تعالى قال
كل ذلك لا أقول) برفع كل أي
لم يكن السماع ولا الوجدان
وقيل بالنسب قال في الفتح فالتنقي
هو المجموع انتهى وحسنه
فيكون لسلب الكل بخلاف وجه
الرفع فانه له موم السلب وهو
أبلغ وأعم من سلب الكل على
ما لا يخفى وهو مراد ابن عباس
لانه ليس مراده في المجموع من
حيث هو مجموع حتى يكون
البعض ثابتاً بل مراده في كل
واحد من الامرين أي لم يسمعه
من رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم ولا وجدته في كتاب
الله وفيه دلالة على أن القرآن
والحديث هما الاصل في الاحكام
فاذا وجد الحكم في واحد منهما
فهو حجة وان لم يوجد في أحدهما
فليس بحجة (وأنت أعلم برسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم مني)
أي لانكم كنتم بالدين كاملين
عند ملازمة رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم وأنا كنت صغيراً
وهذا فيه غاية الانصاف منه

رضي الله عنه وهو الاقرب بصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ومن تبعهم
باحسان قال في الفتح وفي السابق دليل على أن أبا سعيد وابن عباس متفقان على أن الاحكام الشرعية لا تطلب الا من
الكتاب والسنة انتهى (ولكنني أخبرني أسامة بن زيد ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا ربا الا في النسيئة) أي لا في
التفاضل قال القسطلاني وقد أجمع على ترك العمل بظاهره وقيل انه محمول على الاجتناس المختلفه فان التفاضل في الاربا
فيه ولكنه يحمل فينته حديث أبي سعيد وأنه منسوخ عنه عقب بان النسخ لا يثبت بالاحتمال وقال الخطابي يحتمل انه سمع كلمة

من ان الحديث ولم يذكر اوله كأن سئل عن التمر بالذهب والفضة من اختلافه فقال انما الرأى في النسيئة وهو صحيح
لاختلاف الجنس وقد رجع ابن عباس عن ذلك فروى الحارث بن حبان العدوي وهو بالخاء المعجمة قال
سألت أبا جهم عن الصرف فقال كان ابن عباس لا يرى به بأسا ما دام من عمره ما كان منه عينا يعين يدايد وكان يقول انما الرأى
النسيئة فلقبه أبو سعيد فذكر القصة والحديث وفيه القبر بالتمر والحنطة بالحنطة والشعير بالشعير والذهب بالذهب والفضة
بالفضة يدايد مثل ما يشترى من زاد فهو ربا ٨٢ فقال ابن عباس استغفر الله واتوب اليه فكان يتم في عنه اشتد اهوى انتهى

من الصنف دفع ذهب وأخذ فضة
وعكسه قال في الفتح وهو شرطان
منع النسيئة مع اتفاق النوع
واختلافه وهو الجمع عليه ومنع
التفاضل في النوع الواحد منهما
وهو قول الجمهور وخالفه ابن
عمر ثم رجع ابن عباس واختلاف
في ربه وعنه انتهى قال الشوكلي
في نيل الاوطار قال الحافظ
في الفتح وافق العلماء على صحة
حديث اسامة واختلافوا في
الجمع بينه وبين حديث أبي سعيد
فقبل ان حديث اسامة منسوخ
لكن النسخ لا يثبت بالاحتمال
وقيل المعنى في قوله لا ربا بالاعتماد
الشديد التحريم المتوعد عليه
بالعقاب الشديد كما تقول العرب
لا عام في البلد الا يزيد مع ان فيها
علماء غيرهم انما انقصوا في الاكل
لا في الاصل وايضا في تحريم
ربا الفضل من حديث اسامة
انما هو بالمفهوم فيقدم عليه
حديث أبي سعيد لان دلالة
المنطوق وحديث اسامة عام
لانه يدل على نفي ربا الفضل عن
كل شيء سواء كان من الاجناس

المذكورة في أحاديث الباب ام لا فهو اعم مطلقا فيخص هذا العموم بنطوقها واما ما أخرج
مسلم عن ابن عباس انه قال لا ربا فيما كان يدايد فليس ذلك مرويا عن رسول الله صلى الله عليه وآله ولم حتى تكون
دلالة على نفي ربا الفضل منطوقة ولو كان مرويا عن ابن عباس واستغفر له أبو سعيد وقد روى الحارثي
رجوع ابن عباس واستغفاره عند ان مع عمر بن الخطاب وابنه عبد الله بعد ان عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
فيما يدل على تحريم الفضل وقال حقا من رسول الله ما لم أحفظ وقد روى عنه الحارثي أيضا انه قال كان ذلك رأيي وهذا

أبو سعيد التميمي يحدثني عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فذكر رأى الى حديث رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم وعلى تسليم ان ذلك الذي قاله ابن عباس مرفوع فهو عام من حيث هو باحد بشر بالفضل لانما اخص منه مطلقا انتهى
قال في السيل ولولمنا التعارض تنزل كانت الاحاديث المصرحة بتحريم ربا الفضل ارجح لثبوتها في الصحيحين وغيرهما من
مارتق جماعة من الصحابة قال الترمذي بهد ان ذكر حديث أبي سعيد المصرح بالاجتناب المتيقن بالفضل وفي الباب عن أبي
بكر وعمر وعثمان وأبي هريرة وهشام بن عامر والبراء بن عازب وزيد بن ارقم وفضالة ٨٣ بن عبيد وأبي بكر وأبي الدرداء

يستغرب ان يتقدم وصف يحتاج غيره وذلك لان هذه المدة هي التي يتبين بها الفرق
بجلا في خيار الرؤية والحب والجناس فلا يحتاج الى مدة ومن جهة ما خالفه القياس
عندهم انه يلزم من الاخذ به الجمع بين العوض والمعرض فيه اذا كان قيمة الشاة صاعا
من تمر فانه ترجع اليه مع المصاع الذي هو مقدار غم أو واجب بان التمر عوض المدين
لا عوض الشاة فلا يلزم ما ذكر ومن جهة ما خالفه القياس عندهم انه اذا استرد مع
الشاة صاعا وكان غن الشاة صاعا كارد باع شاة وصاعا بصاع فيلزم الربا وأجيب بان
الربا انما يتحقق في العود ولا في الفسخ بخلاف انما لو تباها ذهبيا فضة لم يجوز أن يتفرقا
قبل القبض ولو تقابل في هذا العقد بعينه جاز التفرق قبل القبض ومن جهة ما خالفه انه
يلزم من الاخذ به ضمان الاعيان مع بقائها فبما اذا كان المدين موجودا وأجيب بانه
تعذر رده لا لاختلافه بالدين الحادث وتعذر تعيينه فاشبهه الا بقى بعد القبض فانه يقضى
فيمتنع بقاءه بعينه تعذر رده ومنه انه يلزم من الاخذ به اثبات الرد بغير عيب ولا شرط
وأجيب بان أسباب الرد لا تنصرف في الامرين المذكورين بل في أسباب كثيرة منها الرد
بالتدليس وقد أثبت به الشارع الرد في الركن اذا تلفوا كالمسك ولا يخفى على منصف
ان هذه القواعد التي جعلوا هذا الحديث مخالفا لها لو لم انما قد قامت عليها الادلة
لم يقصر الحديث عن الصلاحية تخصيصا في الله الحب من قوم يبيعون في المماعة عن
مذاهب أملا فهم وابتاعها على السنة الماهرة الصريحة العينة الى هذا الحد الذي
يسره ابليس ويتفق في حصول مثل هذه القضية التي قل طمعه في مثلها لا سيما من
علمه الاسلام النفر والنقيس وهكذا فلتكن ثمرات التذمبات وتقليد الرجال
في مسائل الحرام والحلال العذر السادس ان الحديث محمول على صورة مخصوصة وهي
ما اذا اشترى شاة بشرط ان يملكها او طال وشرط فيها الخيار فالشرط فاسد
فان اتفاقا على اسقاطه في مدة الخيار مع العقد وان لم يتفق فباطل ووجب رد الصاع من
التمر لانه كان قيمة الدين يومئذ وأجيب بان الحديث معلق بالتصيرية وما ذكره يقتضي
تعلقه بفساد الشرط سواء وجدت تصيرية أم لا فهو تأويل متعسف وأيضا لو سلم ان
ما ذكره من جهة صور الحديث فالقصر على صورة معينة هي فرد من افراد الدليل لا بد
من اقامة دليل عليه قال في الشرح واختلاف القائلون بالحديث في اشياء منها لو كان عالما

ويبيع العرض بالعرض يسعى مقايضة والمطلوب في جميع ذلك جائز واما التاجيل فان كان التقيد بالنقد مؤخر فلا يجوز
وان كان العرض عنه مؤجلا جاز وان كان العرض مؤخر فهو السلم وان كان مؤخرين فهو بيع الدين بالدين وليس بجائزا
في الحوالة عند من يقول انها بيع بالعرض حال واقعه أعلم وفي الحديث ما كان الصفاة عليه من التواضع والصفاء به منهم
بعضا ومعرفة أحدهم بحق الآخر واستظهار العالم القنينة فغير في العلم (عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ان رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم قال لا يبيعوا التمر بالمثناة وفتح الميم حتى يبدوا صلاحه) أي يظهر ويبدوا صلاحه في كل شيء هو مبرور به

بالتصريح هل يثبت الخيار فيه وجه شافعي قال نعم الوصاريان المصرافة عائدة واستمر
على كثرة هل له الرد فيه وجه لهم أيضا خلافا للعناية في المسئلة ومنه لو نصرت
بنفسها وصراها المالك لنفسه ثم بدله فباعها فهل يثبت ذلك الحكم فيه خلاف فمن
ينظر إلى المعنى أثبت له لأن العيب يثبت الخيار ولا يشترط فيه عدم إيس ومن نظر إلى أن حكم
التصريح خارج عن القياس منه يجوز دعه وهو له العمد فان انتهى انما يتناولها فقط
ومن قال كان الضرع معلوما لحفاظته المشتري لينا فاشترى على ذلك ثم ظهر له انه لم يهر
يثبت له الخيار فيه وجهان حكاهما به في المسالك ومنه لو اشترى غير مصرا ثم اطاع
على عيب بم ابعده حليم افقد نص الشافعي على جواز الرد بما نالاه قليل غير مدني بجمعه
وقه لي برديل الدين كالمصراة وقال البغوي رد ما عمن غير انتهى والظاهر عدم ثبوت
الخيار مع علم المشتري بالتصريفة لا تنافي الغرر الذي هو السبب للخيار وأما كون سبب
الغرر خاصا من جهة البائع فيمكن أن يكون معتبرا لان حكمه صلى الله عليه وآله وسلم
يثبت الخيار بعد انتهى عن التصريفة ثم ردتا أيضا المصراة المذكورة في الحديث
امم منقول وهو يدل على أن التصريفة وقعت عليها من جهة الغير لان اسم المفعول هو
لمن وقع عليه فعمل الفاعل ويمكن أن لا يكون معتبرا لان نصري الذابة من غير قصد
وكون ضررها اعتسلا لحاصل به من الغرر ما يحصل بالتصريفة عن قصد فينظر قال ابن
عبد البر هذا الحديث أصل في النهي عن الفش وأصل في ثبوت الخيار ان دلس عليه
بعيب وأصل في أنه لا يفسد أصل البيع وأصل في ان مدة الخيار ثلاثة أيام وأصل
في تحريم التصريفة وثبوت الخيار بها

وهذا الحديث أخرجه مسلم (عن جابر رضي الله عنه قال سمى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال
عن بيع التمر حتى يطيب) بفتح المثناة وهو الرطب ولم يبق يدوم ملاحه (ولا يباع شيء منه) أى من التمر (الاباليدار
والدوم) وأذا يجوز بالعروض بشرط، واقتصر على الذهب والنقصة لأنهما جليل ما يتعامل به قاله ابن بطال (إلا العرايا) أى
فيجوز بيع الرطب فيها بعد أن يجز من ويعرف قدره فقد دللنا من التمر قال ابن المنذر أدهى الكوفيين أن يبيع العرايا
مفتوحاً بتهه صلى الله عليه وآله وسلم من بيع التمر بالقر وهذا هو الذي روى النهي عن بيع التمر بالقر هو الذي

فقال يا رسول الله سرق قال بل ادعوا له ثم جاء آخر فقال يا رسول الله سرق قال بل الله
يختص ويرفع قال الحافظ واسأله حسن وعن أبي سعيد عند ابن ماجه والبخاري والطيبراني
في حديث أنس ورجاله رجال الصحيح وحسنه الحافظ وعن علي عليه السلام عند
البخاري نحوه وعن ابن عباس عند الطبراني في الصغير وعن أبي جهم في الكبير قوله
لو سرت التسمية هرا أن يأمر السلطان أو نوابه أو كل من رآه من المسلمين أمر أهل
السوق أن لا يبيعوا أمته ثم لا يبيعوا كذا فيمنع من الزيادة عليه أو النقصان لمصلحة قوله
المعروفة دليل على أن المسمى من أسماء الله تعالى وانما لا تقتصر في التسعة والتسعين
المعروفة وقد استدل بالحديث وما ورد في معناه على تحريم التسعة وأنه مظلمة ووجهه أن
الناس مسيطرون على أموالهم والتسمية حرم عليهم والأحكام ما ورد برعاية مصلحة المسلمين
وأيضا نظر في مصلحة المسمى أولى من نظره في مصلحة البائع بتأخير الثمن
وإذا تقابل الأمر وجب تمكين الفريضة من الاجتهاد لانفسهم والزام صاحب
السلعة ان يبيع بما لا يرضى به منافق قوله تعالى الا أن تكون تجارة من تراضوا الى هذا
ذهب جمهور العلماء وروى عن مالك انه يجوز للأمام التسمية بأحد بيت الباب ترد عليه
وظاهر الأحاديث انه لا فرق بين حلة غلام وحالة الرخص ولا فرق بين المحلوب وغيره
والى ذلك مال الجمهور وروى وجهه للشافعية جواز التسمية في حالة الغلاوة وهو مردود ونظائر
الأحاديث عدم الفرق بين ما كان قونا للآدمي وغيره من الحيوانات وبين ما كان من غير
ذلك من الادمات وسائر الامنة وجوز جماعة من متأخري ثقة الزيدية جواز التسمية
فيما عدا قوت الادى والجمعة كما حكى ذلك منهم صاحب الفيت وقال شارح الاثنيان
التسمية غير القوتين اهله اتفاقا واتخصيص صحتها الى دليل والمناسب الملقى لا ينتمى
اتخصيص صرائح الأدلة بل لا يجوز له حمل به على فرض عدمه وددليل كما تقرر في
الاصول

في بيع العرباء على الاول لا يجوز في خمسة للشك في ربح المحرم وعلى الثاني يجوز لا شك في قدر التحريم والاول ارجح وحكى ابن عبد البر هذا القول عن قوم قالوا احتجوا بحديث جابر ثم قالوا لا اختلاف بين الشافعي ومالك ومن اتبعهما في جواز العرباء في أربعة أو سق ما لم يبلغ خمسة أو سق ولم يثبت عندهم حديث جابر سمعته من رسول الله صلى الله عليه وآله لم يقول حينئذ لأصحاب العرباء أن يبيعوها بخمسها يقول الوسق والوسقين والثلاثة والأربعة انتهى قلت حديث جابر أخرجه الشافعي وأحمد وصححه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم وترجم عليه ابن حبان الاحتياط أن لا يزيد على أربعة أو سق قال في الفتح وهذا

الذي قاله بعض الصيغ اليه وأما جملته من الإيجوز تجارزه فليس بالواضح ومن نزع هذه المسألة مالوزا في صفة على خمسة
أوسق فان البيع يبطل في الجميع انتهى (عن زيد بن ثابت رضي الله عنه قال كان الناس في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله
(وسلم) أي في زمنه وأيامه) يتنازعون الثمار بالمشقة جمع غرة بالضم يرك وهي أعم من الرطب وغيره ولم يميز الجوزي بحكم المسألة
أي بيع الثمار قبل بدو صلاحها لقوة الخلاف فيه وقد اختلف في ذلك على أقوال فقيل بطل مطلقا وهو قول ابن أبي ليلى
والثوري ورواه من نقل الإجماع على البطلان ٨٦ وقيل بجوز مطلقا ولو بشرط التيقن وهو قول زيد بن أبي حبيب ورواه

من نقل الإجماع فيه وقيل إن شرط
القطع لم يبطل ولا بطل وهو قول
الشافعي وأحمد والجمهور ورواية
عن مالك وقيل يصح أن لم يشترط
التيقن والنهي محمول على بيع
الثمار قبل أن يبدأ صلاحها وهو
قول أكثر الخنفية وقيل هو على
ظاهره لكن النهي فيه للتنزيه
وحديث زيد هذا يدل على الأخير
وقد يحمل على الثاني قال الشوكاني
في نيل الأوطار وظاهر الأحاديث
المنع من بيع الثمر قبل الصلاح وإن
وقعه في تلك الحالة باطل كما هو
مقتضى النهي ومن ادعى أن
يجوز بشرط القطع يصح البيع
قبل الصلاح فهو محتاج إلى دليل
يصلح لتقييد أحاديث النهي
ودعوى الإجماع على ذلك لا صحة
لها وقد عول الجمهور مع شرط
القطع على ما لم يستنبطه علماءها
مفسدة لأنه في ذلك مما لا يفيد
من لم يسمع بفارقة النصوص
بمجرد خيالات عارضة وشبه وأهية
تجهار بأيسر تشكيك فالحق ما قاله
الأولون من عدم الجواز مطلقا
(فإذا جدد الناس) بفتح الجيم

والدال المهملة وقال الخافظ ابن حجر والعيني بالذال المهملة أي قطعوا ثمر التخل وهذا في الصحيح
في باب الذال المهملة وقال في باب الدال المهملة جدد التخل جده أي صممه وأجده التخل حاله أن يجدد وهذا من الجدد
والجداد مثل الصرم والصرام والحدوى والمستقلى أجده قال السفاقي أي دخل في الجدد كأنه إذا دخل في الظلام وهو
أكثر الروايات (وحضرته قضاةهم) بإضاد المهملة أي طلبهم (قال المبتاع) أي المتري (أنه أصاب الثمر) بالثنية (الذمان)
يقع الدال وتحقق الميم هكذا ضبطه أبو عبيد والصفاني والجمهور وابن فارس في الجمل وضبطه الخطابي بضم أوله قال

عصاض وهما صهيان والضم رواية الغالب والفتح رواية السرخسي قال وزواها بعضهم بالكسر وقال ابن الأثير وكانت الظن
أشبه لأن ما كان من الأدوات والعاهات فهو بالضم كالمال وإن كان مفسر أبو عبيد بأنه فساد الطلع وثقته وسواده وقال
الترمذي فساد التخل قبل ادراكه وانما يقع ذلك في الطلع يخرج قلب التخل أسود مفعونا (أصابه مرض) بضم الميم كصداع استهم
بجميع الأمراض وهو داء يقع في التمر فذلك (أصابه قشام) بضم القاف وتختف الشين قال الخطابي شيء يصيبه حرق
لا يربط وقال الأصمعي هو أن يذوق من ثمر التخل قبل أن يصير لهما وهذه الأمور ٨٧ الثلاثة (عاهات) عيوب وآفات تصيب
التمر جمع عاهة والعاهة العيب

المهملة وتكون الظاهر المهملة أي يمكن عظيم من النار قوله حكمة بضم الحاء المهملة
وسكون الكاف وهي حبس السلع عن البيع وظاهر أحاديث الباب الاحتكار
محرم من غير فرق بين قوت الآدمي والدواب وبين غيره وتصريح بالقطع الطعام في بعض
الروايات لا يصلح لتقييد بقية الروايات المطلقة بل هو من التضييق على فرد من الأفراد
التي يطلق عليها المطلق وذلك لأن نفي الحكم عن غير الطعام إنما هو لتمام التعليل وهو غير
معمول به عند الجمهور وما كان كذلك لا يصلح لتقييد على ما تقر في الأصول وذهب
أشافعية إلى أن المحرم إنما هو احتكار الأقوات خاصة لا غيرها ولا مدة الكفاية منها
والذي ذهب الهاديون قال ابن رسلان في شرح السنن ولا خلاف في أن ما يندخره
الإنسان من قوت وما يحتاجون إليه من من وعسل وغير ذلك جائز لا بأس به انتهى
ويدل على ذلك ما ثبت أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يهطئ كل واحد من زوجه
مائة وسق من خبز قال ابن رسلان في شرح السنن وقد كان رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم يذخر لاهله قوت سنتهم من تمر وغيره قال أبو داود في صحيحه في باب المسبب فانك
تحتكر قال ومعه كان يحتكر وكذا في صحيح مسلم قال ابن عبد البر وآخرون إنما كانا
يحتكران الزيت وجلال الحديث على احتكار الأقوات عند الحاجة إليه وكذلك حاله
الشافعي وأبو حنيفة وآخرون ويدل على اعتبار الحاجة ونقد الغلاء السهر على المسلمين
قوله في حديث معقل من دخل في شيء من أسفار المسلمين ليقلبه عليهم وقوله في حديث
أبي هريرة يردان يغلي به على المسلمين قال أبو داود وسألت أحمد ما الحكمة قال ما فيه
عيش الناس أي حياتهم وقوتهم وقال الأثرم سمعت أبا عبد الله يعني أحمد بن حنبل يسئل
عن أي شيء الاحتكار فقال إذا كان من قوت الناس فهو والذي يكره وهذا قول ابن عمر
وقال الأوزاعي المحتكر من يعترض السوق أي ينصب نفسه لاعتراض الناس إلى الأسواق لا يشترى
منها الطعام الذي يحتاجون إليه ليحتكره قال السبكي الذي ينبغي أن يقال في ذلك أنه إن
منع غيره من التمر أو حصل به ضيق حرم وإن كانت الأسعار رخيصة وكان الفرد الذي
يشترى له حاجة بالناس إليه فليس له من شرائه وإدخاله إلى وقت حاجة الناس إليه
معتق قال القاتني حديث الروايات وربما يكون هذا أحسن لأنه يفتح به الناس وقطع
التمار في المقنع باستصحابه قال أصحاب الشافعي الأولى بيع الفضل عن الكفاية قال

هي على وزن مفعلة لا على وزن فعولة لأنهم صمموه والمصادر لا تنصب على مثال فعول وزعم صاحب التنقيف والاملاحة
الحريري أن الاسكان من جن العامة وفي ذلك نظر فقد أثبتوا الجاسع والاحتجاج والحكم والمراد به المشورة أن لا يشترى شيئا
حتى يتكامل صلاح جميع هذه الثمرة لئلا تقع المنازعة قال في الفتح وهذا التعليق لم أره موصولا من طريق الليث وقد رواه
سعيد بن منصور عن أبي الزناد عن أبيه نحو حديث الليث وأخرجه أبو داود والخطابي بضم أوله قال
وأخرجه البيهقي من طريق يونس (بشيمها) عليهم (لكثرة شعورهم) قال أبو الزناد وأخبرني خابجة بن زيد بن ثابت أن أبا

فيدين ثابت لم يكن يسبح عمارضة حتى تطلع شربا النجم المعروف وهي تطلع مع القمر أول فصل الصيف عند اشتداد الحرق
بالادحجوا وبسبح النجم المعروف المتسبح في الحقيقة التضيغ والماء النجم علامة له وقديمه بقوله فيبين الاصغر من الاحرق في
حديث ابي هريرة عن ابي داود عن نوح اذا طلع النجم صباحا رقت العاهات عن كل بلد وقوله كالمشورة يشرب قال الدودي
لهذا ناول بل بعض قوله الحديث وعلى تقدير ان يكون من قول زيد بن ثابت قل ذلك كان في أول الامر ثم ورد الجزم بالنهاي
كما بينه حديث ابن عمر وغيره قال ابن المنير ٨٨ فيه ايماء الى ان النسي لم يكن عزيمة واقه كان مشورة وذلك يقتضي

السبي اما ما كماله استغناء أهل البلد عنه رغبة في أن يبيعه اليهم وقت حاجتهم اليه
فبين في أن لا يكره بل يستحب والماصل ان العلة اذا كانت هي الاضرار بالمساكين لم يحرم
الاحتكار الا على وجه يضربهم ويستوي في ذلك القوت وغيره لانهم يتضررون بالبيع
قال الفزاري في الاحياء ما ليس بقوة ولا معين عليه فلا يبيعه من ابي اليه وان كان
مطعمه ما وما يدين على القوت كاللحم والذواكه وما يبيعه من مدني من القوت في بعض
الاحوال وان كان لا يمكن المداومة عليه فهو في محل الظرف من العلم من طرد التهميم
في السمن والعسل والتبرج والبلين والزيت وما يجري مجرى وقال السبي اذا كان في
وقت حط كان في ادخال العسل والسمن والتبرج وما شابهها اضرة لا ينبغي أن يقتضي
تحريره واذا لم يكن اضرا فلا يحل الاحتكار الاقوات عن كراهة وقال القاضي حسين
اذا كان الناس يحتاجون الشرب والمطعم واللباس والستر العورة فيكره لمن هذه ذلك
امساكه قال السبي ان اراد كراهة تحريم فظاهر وان اراد كراهة تنزيه فبيعه وحي ابو
داود عن قتادة انه قال ليس في التمر حكر وحكي ايضا عن سفيان انه سئل عن كبر
القت فقال كانوا يكرهون الحكر والكبس بفتح الكاف وامساكه المرحدة والقت بفتح
القاف واشهد بذلك القوية وهو الياس من غضب قال الطيبي ان التقييد بالاربعة
اليوم غير مراد به التحديد انتهى ولم يجد من ذهب الى العمل بهذا العدد

باب النهي عن كسر سكة المسلمين الامن باس

عن عبد الله بن عمر والمازني قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان تكسر سكة
المساكين الجارية فيهم الامن باس روات احمد وابودود وابن ماجه الحديث أخرجه
الحاكم في المستدرک وزاد نهى أن تكسر الدراهم تجعل فضة وتكسر الدنانير تجعل
ذهبا ووضعه ابن حبان واعل وجه الضعف كونه في مسنده محمد بن فضال بفتح الفاء
والضاد المجرى لا زدي الحمصي البصري الجبرلاريا قال المنذري لا يخرج حديثه قوله
سكة بكسر السين الموهمة أي الدراهم المضروبة على السكة الحديد المنقوشة التي تطبع
عليها الدراهم والدنانير قوله الجارية يعني النافعة في معاملتهم قوله الامن باس كان
تكون زيوفا في معنى كسر الدراهم كسر الدنانير والقول التي عليها سكة الامام لاسيما

من باب انه فعال والعكر مالى من باب التفعيل وقال في التوضيح واللامع وضبطه ابو ذر بفتح القاف قال اذا
بعض فان كان هذا فيجب أن تكون القاف شدة والفاء مفتوحة فعمل منه (فقل وما تشفع قال) معيد بن ميناء او جابر
(تعمار وتصفار) من باب الالف والفاء في الالف والتضعيف لان اصلهما حرو وصفر قال الجوهري اجمر
الشئ واجار بمعنى وقال في القاموس اجمر اجار اجمر وكأجر وفرفق الحقيقة بين اللون الثابت واللون العارض كانه
في المصايح كالتمتع فقالوا اجمر فيما ثبت حمرته واستقرت واجار فيما تحول حمرته ولا تثبت انتهى وقال الخطابي اراد بالاجار

الحوار الا انه اعقبه بأن زيدا
يرأى الحديث كان لا يبيعه ما حتى
يبدو صلاحها واحاديث النهي
بمد هذا مبتوتة فكأنه قطع
على الكوفيين احتجاجهم
بحديث زيد بأن فعله يعارض
قوانينه ولا يرد عليهم وذلك ان
فعل احمد الجاني لا يدل على
منع الاثر وساحل ان زيد امتنع
من بيع غماره قبل بدو صلاحها
ولم يفسر امتناعه هل كان له
نهرام أو كان له غير مصلحة في حقه
انتهى (عن جابر بن عبد الله
رضي الله عنه قال نهى النبي
صلى الله عليه وآله وسلم ان
تباع الفسرة حتى تشفع) بضم
الناء وفتح الشين وتشديد القاف
المكسورة آخره جاء موهمة
وضبطه الحمصي كالبرماوى
يسكون الشين وتخفيف القاف
قال في الفتح من الرأى يقل
أشفع غير الضلة يشفع اشقا اذا
اجمر أو اضطر والاسم الشفعة
بضم الميم وسكون القاف وقال
الكرمانى التشقيق تغير اللون الى
الاصفر أو الحمر فجعله في الفتح

والاصفر اراد به ورائل الحرة والله فخر قبل ان يشيع وانما يقال تفعال من اللون الغير المتغير كمن قال العبي وفيه نظر لانهم اذا
ارادوا في لفظ حمر مبالغة يقولون اجمر فيزدون على اصل الكلمة الالف والتضعيف ثم اذا ارادوا المبالغة فيه يقولون اجمر
فيزدون فيه الفين والتضعيف واللون الغير المتغير هو الثلاثي المجرد اعني حمر فاذا تمكّن يقال اجمر واذا ازداد في التمكن يقال
اجمر لان الزيادة تدل على التكثير والمبالغة (ويؤكل منها) وهذا التفسير من قول سعيد بن ميناء كما بين ذلك احمد في روايته لهذا
الحديث وعند الامام في ان السائل سعيد والمفسر جابر وفيه دليل على ٨٩ أن المراد به والصلاح قدور انه على ظهور
الفسرة وسبب النهي عن ذلك
خوف الضرر الكثرة الجوائح
فيم او قد بين ذلك في حديث انس
فاذا اجمرت وأكل منها أمنت
العاهة عليها أي غالباً (عن
انس بن مالك رضي الله عنه قال
نهى رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم عن بيع الفسار حتى
ترهى) من ارهى برهى وصوبها
الخطاى ونهى تزويها بالواو ثبت
بعضهم ما نقاه فقال زها اذا طال
واكمل وأزهى اذا اجمر واصغر
(فقتيل له وما ترهى) زاد القسائى
والطحاوى يارسل الله وهذا
صريح في الرفع لكن روات احمد بن
ابن جعفر وغيره من حديثه وقوا
على انس (قال) صلى الله عليه
 وآله وسلم أو انس (حتى تحمر
فقال رأيت) أى اخبرنى وهو

اذا كان التعامل بذلك بين المساكين ككثير او الحكمة في النهي ما في الكسر من
الضرر باضاعة المال لما يحصل من نقصان في الدراهم ونحوها اذا كسرت وأبطلت
المعاملة بها قال ابن رسلان لو أبطل السلطان المعاملة بالدراهم التي يشرى بها السلطان
الذي قبله وأخرج غيره ما كسر تلك الدراهم التي أبطلت وسببها الاخراج الفضة
التي فيها وقد يحصل في سببها وكسر هاريج كثير لقائه انتهى ولا يخفى ان الشارع
لم يأذن في الكسر الا اذا كان به اياس ومجرد الابدال لئلا يضر ربحا فاضى الى الضرر
بالكثير من الناس فليزج بالحوار من غير تقييد بانقضاء الضرر لا ينبغي قال ابو العباس بن
سريج انهم كانوا يقرضون اطراف الدراهم والدنانير بالمقراض ويخرجون منها
عن الضرر الذي يأخذون منها ويجمعون من تلك القراض شيئا كثيرا بالسبب كما هو
معهود في المملكة الشامية وغيره وهذه الفعلة هي التي نهى الله عنها قوم شعيب بقوله
ولا تبصروا الناس اشيائهم فقالوا انتم انا ان تفعل في أم والناس في الدراهم والدنانير
ما شام من القرص ولم ينفذوا من ذلك فآخذتهم العصاة (قائدة) قال في الجرمية
الامام يحيى لوباع بفتح حرم السلطان التعامل به قبل قبضه فوجهان يلزم ذلك النقد اذا
عقد عليه الثاني يلزم فحتمه اذ صار كساده كالعرض انتهى قال في المناوي كذا لو صار
كذلك يعنى النقد لعارض آخر وكثيرا ما وقع هذا في زمننا فساد الضرر به لا همل الولاة
التطرق في المصالح والاظهر ان اللازم القية لما ذكره المصنف انتهى

باب ما جاء في اختلاف المتباينين

عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا اختلف البيعان وليس
بينهما حيلة فاقول ما يقول صاحب السلعة أو يقرادان رواه احمد وابودود والقسائى
وزاد فيه ابن ماجه والبيع قائم بعينه وكذا في رواية والسلعة كما هي ولله ارفع
عن ابي وائل عن عبد الله قال اذا اختلف البيعان والبيع مستهلك فالقول قول البائع
ورفع الحديث الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا جد والقسائى عن ابي عبيدة وانه
رجلان تبايعا سلعة فقال هذا أخذت بكذا وكذا وقال هذا ابت بكذا وكذا فقال أبو
عبيدة أتى عبد الله في مثل هذا فقال حضرت النبي صلى الله عليه وآله وسلم في مثل هذا

١٢ قيل لما اختلف في ما يباح صلاحه يمكن وعدم تمارقه الى ما لم يبد صلاحه يمكن فنيط الحكم على الغالب
في الحالين واختلف في هذا الجملة هل هي مرفوعة أو موقوفة فصرح مالك بالرفع وقال الدارقطني خالف مالك جماعة منهم ابن
المبارك قال في الفتح وائس في جميع ما تقدم ما يمنع أن يكون التفسير مرفوعا لان مع الذي رفعه زيد يعلم على ما عده الذي
وقفه وائس في رواية الذي وقفه ما ينفي قول من رفعه وقد روى مسلم ما يروى رواية الرفع من حديث انس ولفظه قال رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم لو بيعت من أخيك ثم اصابته عاهة فلا يحل لك ان تأخذ منه شيئا ثم تأخذ مال أخيك بغير حق

واستدل بهذا في وضع الخراج في الثمن بشري بعد صلاحه ثم نص عليه بانحة فقال مالك يضع عنه الثلث وقال أحمد وابن
عبد بن يرفع الجميع وقال الشافعي والليث والنكوفون لا يرجع على البائع بشئ وقالوا انما روي وضع الخراج في الثمن
الفترة قبل بدو صلاحه بغير شرط القطع فيعمل مطلق الحديث في رواية جابر على ما قبله في حديث أنس والله أعلم واستدل
الطحاوي بصحيد أبي سعيد أصيب رجل في ثمار ابتاعها فكثرت فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم تصدقوا عليه فلم يباغ
ذلك وفاء فدية قال خذوا ما وجدتم ٩٠ وأمس لكم الا ذلك أن ترجمه مسلم وأصحاب السنن قال فلما لم يطل دين القرمان بذهاب

الثمار وفيه سم باعتم ولم يؤخذ
الثن منهم دل على ان الامر بوضع
الخراج ليس على غيره كذا
في الفقه وذهب الشوكاني في الدرر
الهيمة والنيل الى وجوب وضع
الخراج مطلقا من غير فرق
بين القليل والكثير وبين
البيع قبل بدو الصلاح وبعده
واصح حديث جابر وعائشة في
الصحين وهو عندنا في حنفية
على الاستصحاب وكذا عند الشافعي
في الحديث وفي القديم على الوجوب
وهو ظاهر الاحاديث (عن أبي
سعيد الخدري وابن هريرة رضي
الله عنهما ان رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم لم يستعمل) اي
أخر (رجلا) هو سواد بن قزبة
بوزن عسيلة كما هو بوعروة
والدارقطني (على خير بقاء بقر
بجنيب) بوزن عظيم بالميم وكسر
التون وبه الصائفة الساكنة
موجدة نوع جديد من انواع الثمر
قال مالك هو الصكييس وقال
الطحاوي هو الطيب وقيل
الصلب وقيل الذي اخرج منه
حشفة وريشه وقيل هو الذي

لا يخلط بغيره بخلاف الجمع (قال) له (رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) كل غريب هكذا قال (الربيل) لا والله قائمة
بارسول الله انما اخذ الصاع من هذا) أي من الجنيب (بالصاعين) زاد في رواية من الجمع يقع الجيم ويكون الميم القراردي
(والصاعين) من الجنيب (بالثلاثة) من الجمع وفي رواية بالثلاث وهما جازان لان الصاع يزد كر ويؤت (قال رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم لا تأكل مع الجمع) أي القراردي (بالدراهم ثم ابيع) اشتر بالدراهم (ثم ابيع) (جنيبا) ليكنوا صفتين فلا يدخله
الزيادة استدلالا لانه في بيع الربوي يفتنه متفاضلا كبضع ذهب متفاضلا لان بيعه من صاحبه

بدراهم او حمر من ويشتري منه بالدراهم او بالعرض الذهب بعد التقابض او ان يقرض كل منهما صاحبه ويؤتمه او ان
يتواها أو يبيع القاضل مال له صاحبه بعد شرائه منه ما عدا ما عايناه وبيع ما يقرضه ويؤتمه
ما يقوله الاخر نعم هي مكرهة اذا توافقت لان كل شرط أفسد التصريح به العقد اذا توافقه كماله ولو توافقه بشرط ان يطلقه الم
يتعقد او يفسد ذلك كره ثم ان هذه الطرق ليست حيلة في بيع الربوي بجنسه متفاضلا لانه جرم بل حيلة في قبلكه لتعصيل ذلك ففي
التعبير بذلك تسامح وقد زاد سليمان في روايته لهذا الحديث بعد قوله لا تفعل ٩١ ولكن مثلا بمنزل أي بيع المثل بالمثل وزاد

في آخره وكذا للميزان أي في
بيع ما يوزن من المقتات بمثله
قال ابن عبد البر كل من روى عن
عبد الجريد هذا الحديث ذكره به
الميزان حوى مالك وهو امر مجمع
عليه لا خلاف بين أهل العلم فيه
كل يقول على أصله ان كل ما دخل
الربا من جهة التفاضل فالكيل
والوزن فيه واحد لكن ما كان
أصله الكيل لا يباع الا كيلا
وكذا الوزن ثم ما كان أصله الوزن
لا يباع ان يباع بالكيل بخلاف
ما كان أصله الكيل فان بعضهم
يبيرونه الوزن ويقول ان المماثلة
تدرك بالوزن في كل شئ قال واجمعوا
على ان الثمر بالقر لا يجوز بيع
بهضه بعض الامثلة بمنزل وسواء
فيه الطيب والدون وأنه كله على
اختلاف أنواعه جنس واحد
وأما سكوت من سكوت من الرواة
من فسح البيع المذكور فلا يدل
على عدم الوقوع اما ذكروا اما
اكتفاء بان ذلك معلوم وقد ورد
الفسح من طرق أخرى عندهم لم
يلفظ فقال هذا الربا فردوه ويحتمل
أعداد القصة وان التي لم يقع فيها

الرد كانت قبل تحريم ربا الفضل والله أعلم وقد احتج بحديث الباب من أجاز بيع العينة وهو ان يبيع الطعام من رجل فقد ابيع
منه طعاما قبل الافتراق وبعده لانه صلى الله عليه وآله وسلم لم يخص فيه بائع الطعام ولا مبتاعه من غيره وهذا قول الشافعي
وأصح حنفية ومنعه المالكية وأجابوا عن الحديث بان المطلق لا يشمل ولكن يشيع فاذا حمل به في صورة فقط سقط الاحتجاج
به في ما عداها باجتماع من الأصوليين وبأنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يقل وابتع من اشتري الجمع بل خرج الكلام غير متعرض
لبيع البائع من هو فلا يدل ولا يصح الاستدلال به على جواز الشرط من باعه تلك السلعة بغيرها وقبل وجه الاستدلال به لذلك

من جهة ترك الاستفسار ولا يفتي مائه وقال القرطبي استدل في الحديث من لم يقل بسد الذرائع الا ان بعض صور هذا البيع يؤدي الى بيع القرى بالقرى متفاضلا ويكون الثمن اقرا ولا حجة في هذا الحديث لانه لم ينص على شراء القرى الثاني عن باعه القرى الاول ولا ياتوا له ظاهرا لاسيما بقوله بل باطلا ولا مطلقا بل يقتضي اجمالا فوجب الاستفسار واذا كان كذلك فتقدمه بادي دليل كاف وقد دل الدليل على سد الذرائع فلتكن هذه الصورة ممنوعة واستدل بعضهم على الجواز بخرجه سعيد بن منصور ومن طريق ابن سيرين ان عمر ٩٢ خطب فقال ان الدرهم بالدرهم سواء وسواك ايديكم قال ابن موفيه على

الجنيب وبأخذ غيره قال لا ولكن ابيع بهذا عرضا فاذا قبضته وكان له فيه نية فاهم عاشت وخشد اي قد شئت واستدل ايضا بالاتفاق على ان من باع الساعة التي اشتراها من اشتراها منه بعد مدة فالبيع صحيح فلا فرق بين التجهيل في ذلك والتأجيل فدل على ان المعتبر في ذلك وجود الشرط في أصل العقد وعدمه فان تشارطا على ذلك في نفس العقد فهو باطل أو بطله ثم وقع العقد بغير شرط فهو صحيح ولا يفتي الودع قال بعضهم لا يفتي بخرجه اذا كان بغير شرط وهو كمن اراد ان يرضى بامرأة ثم عدل عن ذلك وخطبها وتزوجها فانه عدل عن الحرام الى الحلال بكامة الله التي اباحها وكذلك البيع والله أعلم وفي الحديث جواز اختيار طبيب الطعام وجواز وكافة في البيع وغيره وفيه ان البيوع القاسدة ترد وفيه حجة على من قال ان بيع الربا جائز باصله من حيث انه بيع ممنوع بوصفه من حيث انه ربا فعلى هذا سقط الربا ويصح البيع قاله القرطبي قال ووجه الرد انه لو كان كذلك لما رد النبي صلى الله عليه وآله وسلم هذه الصفقة ولا امره برد الزيادة على الصاع وفي الحديث قيام عدل من لا يعلم التحريم حتى يعلم وفيه جواز الفرق بالنفس وترك الجمل على النفس لا اختيارا كل الطبيب على الردي من الاغنام منع ذلك من المتقدمين (عن أنس بن مالك رضي الله عنه انه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن المحاقلة) من المحل جمع حقه وهي الساحة الطبية التي لا ينافيها ولا يضر وهي بيع الحنطة في سياتها بأكبر معلوم من الحنطة الخالصة والمعنى فيه عدم العلم بالامانة وان المقصود من المبيع مستور

فأعلم انه لم يذهب الى العمل به في جميع صور الاختلاف أحد فيما علم بل اختلفوا في ذلك اختلافا طويلا على حسب ما هو مرسوم في القروع ووقع الاتفاق في بعض الصور والاختلاف في بعض وسبب الاختلاف في ذلك ما ساق من قوله صلى الله عليه وآله وسلم البيعة على المدعي واليمين على المدعي عليه لانه يدل بمجموعه على ان اليمين على المدعي عليه والبيعة على المدعي من غير فرق بين أن يكون أحدهما بائنا معا ولا وحديت البائنا يدل على ان القول قول البائع مع عبته والبيعة على المشتري من غير فرق بين أن يكون البائع مدعي أو مدعي عليه فيبين الحديثين عموم وخصوص من وجه فيستعارضان باعتبار مادة الاتفاق وهي حيث يكون البائع مدعي فينبغي ان يرجع في الترجيع الى الأمور الخارجية وحديث ان اليمين على المدعي عليه من اهل المصنف في كتاب الاقضية الى أحد ومسلم وهو ايضا صحيح البخاري في الرهن وفي باب اليمين على المدعي عليه وفي تفسير آل عمران وأخرجه الطبراني بافظ البيعة على المدعي واليمين على المدعي عليه وأخرجه الامام علي بن بطي بلغة ولكن البيعة على الطالب واليمين على المطلوب وأخرجه البيهقي بلغة لو يعطى الناس بدهواهم لادى رجال أموال قوم ودماءهم ولكن البيعة على المدعي واليمين على من أنكر وهذه الافاظ كلها في حديث ابن عباس فمن رام الترجيع بين الحديثين لم يصعب عليه ذلك بهذه الايات ومن أمكنه الجمع بوجه مقبول فهو المتيقن

(كتاب السلم) (عن ابن عباس قال قدم النبي صلى الله عليه وآله وسلم المدينة وهو مسلفون في الثمار السنة والسنتين فقال من أسلف فليدلف في كيل معلوم ووزن معلوم الى أجل معلوم رواه الجماعة وهو حجة في السلم في منقطع الجنس حالة العقد) قوله كتاب السلم هو يقع السين المهمة وادى كالمساق وزنا ومعنى وسكى في القمح عن الماوردي ان السلف لغة أهل العراق واسم لثة أهل الحجاز وقيل السلف تقديم رأس المال والسلم تسليمه في المجلس فالسلف أعم قال في القمح والسلم شرعا بيع موصوف في الذمة وزيد في الحديث يدل على عاجلا وفيه نظر لانه ليس داخل في حقيقةه قال واتفق العلماء على مشروعيته الا ما حكى عن ابن المنيب واختلفوا في بعض شروطه واتفقوا على انه يشترط له ما يشترط البيوع وعلى تسليم رأس المال في المجلس واختلاف واحد وهو مدغور وجوز للبيعة أم لا اه قوله

بما ليس من صلاحه قال في القمح قال أبو عبيد هو بيع الطعام في حذبه بالبر وقال الميت الحقل الزرع اذا شرب من قبل أن يغلق سوقه والمنهى عنه بيع الزرع قبل ادراكه وقيل بيع الثمرة قبل بدو صلاحها وقيل بيع ما في رؤس الخيل بالتمر وعن مالك بن أنس كراه الارض بالحنطة أو بكيل طعام أو دابة أو مشهور وان المحاقلة كراه الارض ببيع ما يفت ٩١ (و) نهى أي بطل عن (الحاضرة) وهي مقابلة من الحاضرة والمراد بيع الثمار والحبوب قبل بدو صلاحها قال يونس بن القاسم هو بيع الثمار قبل ان تمام وبيع الزرع قبل ان يشتد ويقر منه وحكي الطحاوي عن عمر بن يونس ٩٢ قال فسر لي اني قال لا اشتري ثمر الخيل

يسلقون بضم أوله قول السلف والسنتين في رواية البخاري عامين أو ثلاثة والسنة بالنصب على الظرفية أو على المصدر وكذلك في السنة وعامين قوله في كيل معلوم احتراز بالكيل عن السلم في الاصلان وقوله معلوم عن الجهول من المكيل والموزون وقد كانوا في المدينة حين قدم النبي صلى الله عليه وآله وسلم يملون في غار تخيل بائنا ثم اتموا هم من ذلك ما فيه من الغرر اذ قد تصاب تلك الفضل بهامة فلا تخرشأ قال الحافظ واشترط تعيين المكيل فيما لم يجهل من المكيل متفق عليه من أجل اختلاف المكيل الا أن لا يكون في البلد مروي كيل واحد فانه ينصرف اليه عند الاطلاق قوله الى أجل معلوم فيه دليل على اعتبار الاجل في السلم واليه ذهب الجمهور وقالوا لا يجوز السلم حالوات الشافعية يجوز قالوا لانه اذا جاز مؤجلا مع الغرر لجواز حال اولي وليس ذكر الاجل في الحديث لاجل الاشتراط بل معاذمان كان لاجل فيمكن معلوما وذهب بالكفاية فان التأجيل شرط فيها واجيب بالفرق لان الاجل في الكتابة شرع لعدم قدرة العبد على الاستدلال بالجمهور على اعتبار التأجيل بما أخرجه الشافعي والحاكم وصححه عن ابن عباس انه قال اشهد أن السلف المضمون الى أجل قد أحله الله في كتابه وأذن فيه ثم قرأ يا أيها الذين آمنوا اذا تدانيتهم بدين الى أجل مسمى فاكتبوه ويجب بان هذا يدل على جواز السلم الى أجل ولا يدل على انه لا يجوز الامور جلا وبما أخرجه ابن أبي شيبة عن ابن عباس انه قال لا نسلف الى العطاء ولا الى الحصاد واضرب أجلا ويجب بان هذا ليس بحجة لانه موقوف عليه وكذلك يجب عن قول أبي سعيد الذي علقه البخاري ورواه عبد الرزاق بلغة السلم بما يقوم به العسر وباو لكن السلف في كيل معلوم الى أجل وقد اختلف الجمهور في مقدار الاجل فقال أبو حنيفة لا فرق بين الاجل القريب والبعيد وقال أصحاب مالك لا بد من أجل تنغيره الاسواق وأقله عندهم ثلاثة أيام وكذا عند الهادي وعنه ابن القاسم خمسة عشر يوما وأجاز مالك السلم الى العطاء والحصاد ومقدم الحاج ووافقه أبو ثور واختار ابن خزيمة تأقيته الى الميسرة واحتج بحديث عائشة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعث الىهم ودي بعث الى فوين الى الميسرة وأخرجه الشافعي وطعن ابن المنذر في صحته وليس في ذلك دليل على المطلوب لان التنصيص على نوع من أنواع الاجل لا يفتي غيره وقال المنصور بالله أقله أربعون يوما وقال الناصر أقله ساعة والحق ما ذهب اليه الشافعية

واحدة وكل ذلك مشكل ٩١ وكذا لا يصح بيع الجزر والفجل والثوم والبصل في الارض لاستقرار مقصوده وها هو يجوز بيع ورقها الظاهر بشرط القطع كالبقول قال الامام الشوكاني في السبل والفيل وأما بيع الزرع الاخضر قبل ان يسدل ويظهر فيه الحب وهو الذي يقال له القصيل فقال ابن رسلان في شرح متن أبي داود ائني العلماء المشهورون على جواز بيع القصيل بشرط القطع وخالف سفيان الثوري وابن أبي ليلى فقال لا يصح بيعه بشرط القطع قال وقد ائني الكل على انه لا يصح بيع القصيل من غير شرط القطع وخالف ابن جزم الظاهري فاجاز بيعه من غير شرط القطع اه ولا يصدق على بيع القصيل انه

حتى يوقع محرا أو صفرا أو بيع الزرع الاخضر مما يصدر بطنه بعد بطن محام به معرفة الحكم فيه وقد أجاز الحنفية مطلقا ونثبت الخيار اذا اختلف وعنده مالك يجوز اذا بدا صلاحه ولله شري ما يتجدد منه بعد ذلك حتى يقطع ويفتقر الغرر في ذلك للمعاجة وشبهه جواز كراهية العبد مع انها تتجدد وتختلف وكراه المرصعة مع ان ابنها يتجدد ولا يدري كم يشرب منه العلفي وحسن الشافعية يصح بعد بدو الإصلاح مطاقا وقبله يصح بشرط القطع ولا يصح بيع الحب في مثله كالجوز والوزن قال الفسطلاني لا يجوز بيع زرع لم يشتد حبه ولا بيع بقول وان كانت تجذر ادا الا بشرط القطع أو القاع أو مع الارض كالقرع الشجر فان اشتد حب الزرع لم يشترط القطع ولا القلع كالشرب بدو صلاحه قال الرزقي وكشفي وقياس يامر من الاكتفاء في التأخير بطلع واحد وفي بدو اصلاح حبة واحدة الا بكفاءة هنا بأشدة اداسه

بيع الخاضرة الذي ورد انتهى عنه لان انتهى انما اورد من البديل قال ولم يأت في منع بيع الزرع مذهب الى ان يستدل نص
أما لا رلان في كتب اللغة ما يدل على ان الخاضرة بيع النصار قبل بدو صلاحها والتمار هي حل التجرة فلا يتناول الزرع كافي
كتب اللغة أيضا وقد فسر بعض أهل العلم الخاضرة ببيع الزرع قبل ان يغلق سوقه فان مع ذلك كان دال على المنع والا كان
الظاهر ما قاله ابن حزم من جواز بيع القصيل مطلقا زاد في التل ويروي عن أبي اسحق الشيباني قال سألت عنكم عن بيع
القصيل فقال لا بأس به والحاصل ان الذي ٩٤ في الاحاديث انتهى عن بيع الحب حتى يشتدوعن بيع السدل حتى يبيض

فما كان من الزرع قد سئل أو ظهر
فيه الحب كان يبيعه قبل اشتداد
حبه غير جائز وأما قيل ان يظهر
فيه الحب والسنابل فان صدق
على بيعه حينئذ انه خاضرة كما
قال البعض انها بيع الزرع قبل
ان يشتد لم يصح بيعه لو ورد انتهى
عن الخاضرة لان التمسك المذكور
صادق على الزرع الاخضر قبل
ان يظهر فيه الحب والسنابل
وهو الذي يقال له القصيل ولكن
الذي في القاموس ان الخاضرة
بيع التمار قبل بدو صلاحها
وكذا في كثير من شروح الحديث
فلا يتناول الزرع لان التمار حل
الشجر كما في القاموس وسيأتي في
تفسير الخاضرة عند البعض ما يرشد
الى انها بيع الزرع قبل ان يغلق
سوقه فان مع ذلك فسد الوالا
كان الظاهر ما قاله ابن حزم من
جواز بيع القصيل مطلقا اه
(و) ثم عن (الملازمة) بان
يأس ثوبه طويلا في طلبة ثم يشتريه
هل ان لا خيار له اذ ارأما ويقول
اذ لمسته فقد بعته (والملازمة)
بالدال المحببة بان يجعل النذيعا

من عدم اعتبار الاجل لعدم ورود دليل يدل عليه فلا يلزم التعبد بكم بدون دليل وأما
ما يقال من انه يلزم مع عدم الاجل ان يكون به الله مدوم ولم يرخس فيه الا في السلم ولا
فارق بينه وبين البيع الاجل فيجيب عنه بان الصيغة فارقة وذلك كاف واعلم ان السلم
نمروطا غير ما اشغل عليه الحديث مبسوطة في كتب الفقه ولا حاجة لتأني التعرض لما
لادليل عليه الا انه وقع الاجماع على اشتراط معرفة صفة الشيء "اسلم فيه على وجه يتميز
بتلك المعرفة عن غيره (وهو عبد الرحمن بن ابري وعبد الله بن أبي أوفى) قال كانصيب
المقام مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وكان ياتينا اباط من اباط الشام فاشاءهم
في الخنطة والشعر والزيت الى اجل مسمى قيل اكان لهم زرع أو لم يكن قالوا كانتهم
عن ذلك رواه أحمد والبخاري وفي رواية كانسلف على عهد النبي صلى الله عليه وآله
وسلم وأبي بكر وعمر في الخنطة والشعر والزيت والتمر وما تراء عندهم رواه الجماعة الا
الترمذي وعن أبي سعيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من أسلف في شيء فلا
يصره الى غير رواه أبو داود وابن ماجه وعن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم من أسلف شيئا فلا يشترط على صاحبه غير فضائه وفي اقل من أسلف في شيء
فلا يأخذ الا ما أسلف فيه أو رأس ماله رواهما الدارقطني واللفظ الاول دليل امتناع
لرهن والضمين فيه والذاني يمنع الاقالة في البعض) حديث أبي سعيد في اسناده عطية بن
سعد المدي قال المنذري لا يخرج حديثه قوله ابن ابري بالوحيدة والزاي على وزن اعل
وهو الخراي أحد صغار العصابة ولا يسه ابري صيغة قوله أنباط جمع نبط وهم قوم
معه وفون كانوا ينزلون بالبطنج من العراق قاله الجوهري وأصلهم قوم من العرب
دخلوا في الجهم واختلطت أنسابهم وفسدت أسنتهم ويقال لهم النبط بقصص والنبط
بفتح أوله وكسر ثانيه وزيادة تحتانية وانحاء وابنة لفتحهم بانباط المعادى اختراجه
اسكنة مع الجهم القلاحة وقيل هم نصارى الشام وهم عرب دخلوا في الروم ونزلوا بوادي
الشام ويدل على هذا قوله من أنباط الشام وقيل هم طائفة من طائفة اختلطت بالجهم
ونزلوا بالبطنج وطائفة اختلطت بالروم ونزلوا الشام قوله فسلقهم بضم النون واسكان

(والملازمة) بيع التمر اليابس بالرطب كذا يبيع الزبيب بالعنب كذا يبيع الكدبا بالزبيب
عائشة رضي الله عنها قالت هند بالصرف ودونه (أم معاوية) بن أبي سفيان رضي الله عنهم (رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم)
ان ابا سفيان يبيع (بضيل حريص) (فهل على جناح) بضم الجيم اتم (ان اخذ من ماله ميرا قال خذي أنت وبنوك
ما يكتفين) لنفسك وبنك (بالمعروف) اقتصر عايلها لان الكافلة لا موروهم وأصلها صلى الله عليه وآله وسلم على العرف فيما
ليس فيه تبدد يهرى وكان قوله صلى الله عليه وآله وسلم (ان ابا سفيان كان عكة فلا يستدل به على الحكم على

الغائب بل قال السهمي انه كان حاضر اسوأها فقال أنت في حل عما أخذت قال ابن المثير المقصود به هذا اثبات الاعمال
على العرف وانه يقتضي به على ظواهر الانفاظ ولو أن رجلا وكل رجلا على بيع سلعة فباعها بغير النقد الذي هو عرف
الناس لم يجوز وكذا لو باع موزنا أو مكيلا بغير الكيل أو الوزن المعتاد وذكر القاضى حين ان الرجوع الى العرف أحد
القواعد الخمس التي بين عليها الفقه فتم الرجوع الى العرف في معرفة أسباب الاحكام من الصفات الاضافية كصغر
ضبة النضه وكبرها وغالب الكثافة في اللبنة ونادرها وقرب منزلها وبعده ٩٥ وكثرة لعل أو كلام وقلته في الصلاة وعن
مسئل وهو رمث ومثل وكف وسكاح

السهم المسملة وتخفيف الامم من الاسلاف وقد تشدد الامم مع فتح الدين من التسليف
قوله ما كان منهم عن ذلك فيه دليل على انه لا يشترط في السلم فيه أن يكون عند المسلم اليه
وذلك مستفاد من تقريره صلى الله عليه وآله وسلم لهم مع ترك الاستعانة قال ابن رسلان
وأما المدوم عند المسلم اليه وهو موجود عند غيره فلا خلاف في جوازه قوله وما تراء
عندهم لفظ أبي داود الى قوم ماهر عندهم أي ليس عندهم أصل من أصول الخنطة
والشعر والزيت وقد اختلف العلماء في جواز السلم فيما ليس موجود في وقت السلم
اذا أمكن وجوده في وقت حلول الاجل فذهب الى جوازه الجمهور قالوا ولا يضرك ما عا
قبل الحلول وقال أبو حنيفة لا يصح فيما ينقطع قبل بل لا بد أن يكون موجودا من العقد
الى الحل ووافقه الثوري والاوزاعي قالوا سلم في شيء فأنقطع في محل لم يفسخ عند الجمهور
وفي وجهه لاشافعية يفسخ واستدل أبو حنيفة ومن معه بما أخرجه أبو داود عن ابن عمر
ان رجلا أسلف رجلا في ثقل فلم يخرج تلك السنة شافا فاختصم الى النبي صلى الله عليه
وآله وسلم فقال لم تدخل ماله اردد عليه ماله ثم قال لا تسافرا في الفضل حتى يدور صلاحه
وهذا نص في القرو وغيره قياس عليه ولو صح هذا الحديث لكان المصير اليه أولى لانه صريح
في الدلالة على المطلوب بخلاف حديث عبد الرحمن بن ابري وعبد الله بن أبي أوفى فليس
فيه الامطنة التقرير منه صلى الله عليه وآله وسلم مع ملاحظة تنزيل ترك الاستعانة
منزلة العموم ولكن حديث ابن عمر هذا في اسناده رجل مجهول فان أباد اود رواه عن محمد
ابن كعب عن سفيان عن أبي اسحق عن رجل شجراني عن ابن عمر ومثله هذا لا تقوم به حجة
قال القائلون بالجواز ولو صح هذا الحديث لحل على بيع الاعيان أو على السلم الحال صا
من يقول به او على ما قرب أجلة قالوا وما يدل على الجواز ما تقدم من أنهم كانوا يفتون
في التمر السنتين والثلاث ومن المعلوم ان التمار لا تبقى هذه المدة ولو اشترط الوجود
لم يصح السلم في الرطب الى هذه المدة وهذا أولى ما تمسك به في انطواز قوله فلا يصره الى
غيره الظاهر ان الضمير راجع الى السلم فيه لا الى ثمنه الذي هو رأس المال والمعنى انه لا يحل
جعل السلم فيه ثمن الشيء قبل قبضه ولا يجوز بيعه قبل القبض أي لا يصره الى شيء غير
عقد السلم وقيل الضمير راجع الى رأس مال السلم وعلى ذلك حله ابن رسلان في شرح المتن
وغيره أي ليس له صرف رأس المال في عوض آخر كأن يجعله ثمن شيء آخر فلا يجوز له ذلك

السهم المسملة وتخفيف الامم من الاسلاف وقد تشدد الامم مع فتح الدين من التسليف
قوله ما كان منهم عن ذلك فيه دليل على انه لا يشترط في السلم فيه أن يكون عند المسلم اليه
وذلك مستفاد من تقريره صلى الله عليه وآله وسلم لهم مع ترك الاستعانة قال ابن رسلان
وأما المدوم عند المسلم اليه وهو موجود عند غيره فلا خلاف في جوازه قوله وما تراء
عندهم لفظ أبي داود الى قوم ماهر عندهم أي ليس عندهم أصل من أصول الخنطة
والشعر والزيت وقد اختلف العلماء في جواز السلم فيما ليس موجود في وقت السلم
اذا أمكن وجوده في وقت حلول الاجل فذهب الى جوازه الجمهور قالوا ولا يضرك ما عا
قبل الحلول وقال أبو حنيفة لا يصح فيما ينقطع قبل بل لا بد أن يكون موجودا من العقد
الى الحل ووافقه الثوري والاوزاعي قالوا سلم في شيء فأنقطع في محل لم يفسخ عند الجمهور
وفي وجهه لاشافعية يفسخ واستدل أبو حنيفة ومن معه بما أخرجه أبو داود عن ابن عمر
ان رجلا أسلف رجلا في ثقل فلم يخرج تلك السنة شافا فاختصم الى النبي صلى الله عليه
وآله وسلم فقال لم تدخل ماله اردد عليه ماله ثم قال لا تسافرا في الفضل حتى يدور صلاحه
وهذا نص في القرو وغيره قياس عليه ولو صح هذا الحديث لكان المصير اليه أولى لانه صريح
في الدلالة على المطلوب بخلاف حديث عبد الرحمن بن ابري وعبد الله بن أبي أوفى فليس
فيه الامطنة التقرير منه صلى الله عليه وآله وسلم مع ملاحظة تنزيل ترك الاستعانة
منزلة العموم ولكن حديث ابن عمر هذا في اسناده رجل مجهول فان أباد اود رواه عن محمد
ابن كعب عن سفيان عن أبي اسحق عن رجل شجراني عن ابن عمر ومثله هذا لا تقوم به حجة
قال القائلون بالجواز ولو صح هذا الحديث لحل على بيع الاعيان أو على السلم الحال صا
من يقول به او على ما قرب أجلة قالوا وما يدل على الجواز ما تقدم من أنهم كانوا يفتون
في التمر السنتين والثلاث ومن المعلوم ان التمار لا تبقى هذه المدة ولو اشترط الوجود
لم يصح السلم في الرطب الى هذه المدة وهذا أولى ما تمسك به في انطواز قوله فلا يصره الى
غيره الظاهر ان الضمير راجع الى السلم فيه لا الى ثمنه الذي هو رأس المال والمعنى انه لا يحل
جعل السلم فيه ثمن الشيء قبل قبضه ولا يجوز بيعه قبل القبض أي لا يصره الى شيء غير
عقد السلم وقيل الضمير راجع الى رأس مال السلم وعلى ذلك حله ابن رسلان في شرح المتن
وغيره أي ليس له صرف رأس المال في عوض آخر كأن يجعله ثمن شيء آخر فلا يجوز له ذلك

(وسلم الشفعة) بضم الشين من شفقت الشيء اذ ختمته ومجبت شفعة انضم أصيب الى أصيب (في كل مال لم يقسم) عام
مخصوص لان المراد العقار المحمل للشفعة وهذا كالاجماع وشذو طافيرى الشفعة في كل شيء حتى في الثوب وأما
مالا يستعمل للشفعة كاللحم ونحوه فلا شفعة فيه لانه بقسمته تطل الشفعة ولا شفعة الا لشر يكلم يشاء فلا شفعة لجان
شذو طافيرى واخرجهم عن رواة الطحاوي باسناد صحيح من حديث أنس من رفعوا عمار الدار أحق بالدار وفيه بحث
وتنظر بطول ذكره خا لشر كافي في ذلك رسالة مستقلة حقه فيها الحق وأبطل شفعة الجار وكذا في نيل الاوطا والسيل

إبراهيم (فأذا وقعت الجسود) أي صارت مرقمة (وصرفت الطرق) أي بينت مصارف الطرق وشوارعها (فلا تشفع) حيث لا تكون غير مشاعة قال ابن المنير أدخل في هذا الباب حديث التسعة لأن الشريعة لا تأخذ الفتق من المشتري قهر بالغن فآخذة من شر يكسبه ببيعة جائرة قطعاً وهذا الحديث أخرجه في الشريعة والثقة بتركه الميسل وابوداود في البيوع والترمذي في الأحكام وكذا ابن ماجه (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم هاجر ٩٦ إبراهيم عليه السلام يسارة) بتخفيف الراء وقبل بتثنيدها أي سافر بها

حقاً بقضه والى ذلك ذهب مالك وأبو حنيفة والهادي والمؤيد بالله وقال الثاني وزفر يجوز ذلك لأنه عوض عن مستقر في النعمة فجاز كالأول لأن مال عاد إليه بفسخ العقد على فرض تعدد المسلم فيه بخلاف أخذ العوض عنه كالثمن في المبيع إذا فسخ العقد قوله فلا يشترط على صاحبه غير قضائه فيه دليل على أنه لا يجوز ثمن من الشروط في عقد المسلم غير القضاء واستدل به المصنف على امتناع الرهن وقدرى عن سعيد بن جبيرة أن الرهن في السلم هو الرهن بالمضمون وقدرى نحو ذلك عن ابن عمر والأوزاعي والحسن وهو إحدى الروايتين عن أحمد ورخص فيه الباقر واستدلوا بما في الصحيح من حديث عائشة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم اشترى طعاماً من يهودي أسبغة ورهنة درهماً من حديد وقد ترجم عليه البخاري باب الرهن في السلم وترجم عليه أيضاً في كتاب السلم باب الكفيل في السلم واعترض عليه الأسماعيلي بأنه ليس في الحديث ما ترجم به وله أن أراد الخاق الكفيل بالرهن لأنه حق ثبت الرهن به بخلاف أخذ الكفيل به والخلاف في الكفيل كالتلاف في الرهن قوله فلا يأخذ إلا ما أسلف فيه الخ فيه دليل أن قال أنه لا يجوز صرف رأس المال إلى شيء آخر وقد تقدم الخلاف في ذلك

• (كتاب القرض) •

• (باب فضيلته) •

(عن ابن مسعود أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ما من مسلم يقرض مسلماً قرضاً مرتين إلا كان كمن قد قهره رواء ابن ماجه) الحديث في أسناده سليمان بن بشير وهو متروك قال الدارقطني والصواب أنه موقوف على ابن مسعود وفي الباب عن أنس عند ابن ماجه مرفوعاً الصدقة بعشرة أمثالها والقرض بشيئة عشر وفي أسناده خالد بن يزيد ابن عبد الرحمن الشامي قال التماسي ليس بثقة وعن أبي هريرة عن مسلم مرفوعاً من أنس عن أخيه كريمة من كرب الدنيا نفس الله بها عنه كريمة من كرب يوم القيامة ومن يسر على معسر يسر الله عليه في الدنيا والآخرة والله في عون العبد ما كان في عون أخيه وفي فضله القرض أحاديث وعومات الأدلة القرآنية والحديثية القاضية بفضل المعاونة وقضاء حاجة المسلم وتفريع كريمة وسد فاقته شاة له ولا خلاف بين المساجين في مشروعيته قال ابن رسلان ولا خلاف في جواز سؤاله عند الحاجة ولا نقص على طالبه

أعظم الضررين بارتكاب أخيهما وذلك أن اعتصامه إياهما واقع لاجتماعه لئلا يمكن أن علم أن له زوجاً ولو في الحياة جعلته الله مرة على قتله وأعداهه أو حبه وانصراره بخلاف ما إذا علم أن له أخاً فإن الفدية حينئذ تكون من قبل الأخ خاصة لا من قبل الجبار فلا يسأل به وقيل المراد أن علم أنك امرأتى الرمي بالطلاق (واقعه على الأرض) بهذه التي نحن عليها (مؤمن) أي من مؤمن (تقديري وغيره) واستشكل بكون لوط كان معه كما قال تعالى فأتى من لوط وأجراب لم يكن معه لوط اذ ذاك بالأرض التي وقع فيها ما وقع كما قدره بهذه التي نحن فيها ولم يكن معه لوط اذ ذاك

(فدخل بها لوط) هي مصر وقال ابن قتيبة الأردن (فيها مكان من المداوئ) هو صديق وقيل مكان بن هوان وقيل عمرو بن أمية القيس بن سبابة وكان في مصر (أوجبار من الجبار) شك من الراوى (ف قيل) له (دخل إبراهيم بامرأته من أحسن النساء) وقال ابن هشام وثني به خطأ فكان إبراهيم يتار منه (فارسلي) المالك (اليه أن يا إبراهيم من هذه المرأة التي معك قال أختي) يعني في الدين (ثم رجع) إبراهيم عليه السلام (اليها فقال لا تكذبني حديثي) قاضي أخبرتهم أنك أختي) اختلاف في السبب الذي جعل إبراهيم على هذه التوضيعة مع أن ذلك الجبار كان يريد اعتصامه على نفسه أختاً كانت وزوجة فقيل كان من دين ذلك الجبار أن لا يتعرض للأزواج إلا بقتلهم فأراد إبراهيم عليه السلام دفع

(فأرسل) التحليل عليه السلام (بح اليه) أي يسارة إلى الجبار (فقام إليه) بعد أن دخلت عليه (فقامت) سارة حال كونها (توضاً) وفيه أن لوطاً ليس من خصائص هذه الأمة (وتحلى) فكانت آمنت بك وبرسولك إبراهيم ولم تكن شاكاً في الإيمان بل كانت قاطعة به وانما ذكرته على سبيل الترخيض فضلاً عنها وقال في التامع الاحتمال أن هذا ترجم وتوسل بإيائهم القضاء مؤامراً (واحصنت فرجى الأعلى زوجي) إبراهيم (فلا تسلط على) هذا (الكافر فقط) بضم الفين أي أخذ بجوارى نفسه حتى جمع له غنايط (حق ركن برجله) أي حركها وضرب بها ٩٧ الأرض وفي رواية مسلم فقام إبراهيم إلى الصلاة فلما دخلت عليه أي على الصلاة لم يمتد لها أن يسطيه إليها فقبضت يده قبضة شديدة ووقد روى أنه كشف لإبراهيم عليه السلام حتى رأى حالها للثلاث

ولو كان فيه شيء من ذلك لما استدل النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال في البصر وموقعه أعظم من الصدقة إذ لا يقترض الاحتياج اهـ ويدل على هذا حديث أنس المذكور وفي حديث الباب دليل على أن قرض النبي مرتين يقوم مقام الصدقة به مرة • (باب استقرار الجوارى والقضاء من الجاني فيه روى غيره) • (عن أبي هريرة قال استقرض رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سناً فاعطى سناً خيراً من سنده وقال خباركم أحسنكم قضاء رواء أحمد والترمذي وصححه وعن أبي رافع قال استلف النبي صلى الله عليه وآله وسلم بكر الخثعم أبل الصدقة فأمرني أن أقضي الرجل بكره فقلت أفي لم أجدي في الأبل ارجع لا خيار ارباعاً فقال أعطه إياه فان من خير الناس أحسنهم قضاء رواء الجماعة إلا البخاري وعن أبي سعيد قال جاء عرابي إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم يتقاضاه ديناً كان عليه فأرسلني إلى خولة بنت قيس فقلت لها إن كان عندك ثمر فأقرضيني حتى ياتيها ثمر ففدنيك مختصراً لابن ماجه) حديث أبي هريرة هو في الصحيحين بإفظ كان لرجل على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حق فأعطاه فهدم به أصحابه فقال دعوه فإن صاحب الحق مقالة إنهم اشتروا منه سناً فأعطوه إياه فقالوا أنا لا نجد إلا سناً هو خير من سنده قال فاشتروه وأعطوه إياه فان من خيركم وأخيركم أحسنكم قضاء وسيأتي في الباب عن العرباض بن سارية عن عبد الله بن مسعود قال بعث النبي صلى الله عليه وآله وسلم بكر أو أخته اتقاضاه فقلت أقض عن بكرى فقال لا أقض لك الا شبيبة فدعاني فاحسن قضائي ثم جاء عرابي فقال أقض بكرى ففدنيك بمائة ودينار حديث أبي سعيد في إسناده عند ابن ماجه ابن أبي عمير عن أبيه وهما ثقتان وبقيته أسناده ثقافت قوله أحسنكم قضاء جمع أحسن ورواية الصحيحين أحسنكم كما سلف وهو الصحيح ووقع في رواية تلاميذ داود وعاصمكم بالمع كطالع ومطالع قوله بكر بفتح الباء الموحدة وهو الذي من الأبل قال الخطابي هو في الأبل بمنزلة النمل من الذكور واللووس بمنزلة الجارية من الإناث قوله ربا عيا بفتح الراء وتخفيف الموحدة وهو الذي استكمل ست سنين ودخل في السابعة وفي الحديثين دليل على جواز الزيادة على مقدار القرض من المستقرض وسيأتي الكلام على ذلك قال الخطابي وفي حديث أبي رافع من الفقه جواز زنة قد

١٢ نيل ثانياً الثانية أو الثالثة شك الراوى (فقال) الجبار عقب اطلاقه في المرة الثانية والثالثة لجماعته (واقعه ما رسلتم إلى الشيطان) أي مفرد من الجن وكانوا قبل الإسلام يعظمون أمر الجن جدوا ويزنون كل ما يقع من الخوارق من فعلهم ونصرفهم وهذا يناسب ما وقع لمن الخلق الشبيه بالصرع (أوجعوا) أي ردوها (إلى إبراهيم عليه السلام) ورجع يأتى لازماً وتعدياً (واعطوها) امرأى أعطوا سارة (آجر) وكان أبو آجر من ملوك القبط من حقت قرية بهمر (فرجعت إلى إبراهيم عليه السلام) زادت في حديث الانبياء خاتمة أي إبراهيم وهو قائم يصلي فأوماً بيده بهميم أي ما الخير (فقاتل اشعرون)

أي أعانت (أن الله كبت الكافر) أي صرعه لوجهه أو أشراه أو رده خائبا أو غاظه وأذه (وأخذهم وليمة) الوليدة الجارية
للخدمة سواء كانت كبيرة أو صغيرة وفي الأصل الوليد الطفل والآن وليمة والجمع ولا تدوم موضع الترجمة قوله أعطوها أحر
وقبول سارة منه وامضا إبراهيم ذلك فيه هبة الكافر وقبول هدية السلطان الظالم وإتلاف الصالحين لرفع درجاتهم
وفيته إباحة المعاد يرضى وأنتم مندوحة عن الكذب وهذا الحديث أخرجه أيضا في الهبة والكرامات وأحاديث الأنبياء
(وعنه) أي عن أبي هريرة رضي الله عنه ٩٨ قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (والذي نفسي بيده ليسكن)
بلام الذوق والمنحوسة (أن

الصدقة قبل محالها وذلك لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يملك الصدقة فلا يجوز أن
يقضى من أجل الصدقة شيئا كان استلزامه نفسه فدل على أنه استلزامه لاهل الصدقة
من أرباب المال وهذا استدلال انشائي وقد اختلف العلماء في جواز تقديم الصدقة
من محل وقتها فاجازها الأوزاعي وأبو حنيفة وأصحابه وابن حنبل وابن راهويه وقال
الشافعي يجوز أن يعجل الصدقة سنة واحدة وقال الكوفي (١) لا يجوز أن يعجلها قبل
حلول الحول وكرهه شيان الثوري وقد تقدم في الزكاة كماله على الجواز وفي
الحديثين أيضا جواز قرض الحيوان وهو مذهب الجمهور ومنع من ذلك الكوفيون
والهادوية قالوا لأنه نوع من البيع مخصوص وقد نهى صلى الله عليه وآله وسلم عن بيع
الحيوان بالحيوان كالمات وبجانب أن الأحاديث منه أروضة في المنع من بيع الحيوان
بالحيوان والبلو أو زرع على تسليم أن المنع هو إخراج حديث أبي هريرة وأبي رافع والبراء بن
ابن سارية شائعة عموم النبي وأما الاستدلال على المنع بأن الحيوان مما يباع فمفهوم فيه
التفاوت فمنوع وقد استثنى مالك والشافعي وجماعة من العلماء قرض الولد فقالوا
لا يجوز لأنه يؤدي إلى عارية الإقراض وأجاز ذلك مطلقا أودو النابري والنزدي ومحمد بن
داود وبعض الثوريين وأبو زهرة بعض المالكية بشرط أن يردهما مستقرضه وأجازوه
بعض أصحاب الشافعي وبعض المالكية فيمحرر وطوءه على المستقرض وقد سلكي امام
الحرمين عن الثوري والغزالي عن الأصمعي عن قرض الولد وقال ابن حزم ما نهى
في هذا أصله من كتاب ولا من رواية صحيحة ولا سقيمة ولا من قول صاحب ولا إجماع
ولا قياس اهـ وسند أبي سعيد الذي كونه دليل على أنه يجوز لمن عليه دين أن
يقضه بدين آخر ولا خلاف في جواز ذلك فيما عدا

هـ (باب جواز الزيادة عند الوفاة النبي عن أبيه) هـ
(عن أبي هريرة قال قال رجل عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم من من الأبل بغيره يتفاداه
فقال أعطوه فطلبوا منه فلم يجدوا الاستأوفها فقال أعطوه فقال أوفيتني أو قال الله
نقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم إن خيركم أحسنكم قضاء هـ وعن جابر قال أتيت النبي
صلى الله عليه وآله وسلم وكان لي عليه دين فقضاني وزادني متفق عليهما هـ وعن أنس

الحرام كما يقيد به سباق الآية وقدمنا فأنهم أوردت فيما يحرم أكله لا فيما هو نجس وسئل
فإن الله سبحانه قال قل لا أجد فيما أوحى إلي محرما على طاعم يطعمه إلا أن يكون ميتة أو دما مسفورا ولم يحرم خنزيره فأنه نجس
أي حرام ولا تلازم بين التحريم والتجاسة فقد يكون الشيء حراما وهو طاهر كافي قوله تعالى حرمت عليكم أمهاتكم ونحو
ذلك واستدلوا أيضا بحديث أبي ثعلبة الخشني وفيه الأمر بغسل آية أهل الكتاب مع ذلك بأنهم يطبخون فيها الخنزير
ويشربون فيها الخمر وقيل من أن إباحة الغسل لإزالة ما يحرم أكله وشربه لا لكونه نجسا فان ذلك حكم آخر غير مقصود

بأنه لا يجوز أن يعجلها قبل حلول الحول وكرهه شيان الثوري وقد تقدم في الزكاة كماله على الجواز وفي
الحديثين أيضا جواز قرض الحيوان وهو مذهب الجمهور ومنع من ذلك الكوفيون
والهادوية قالوا لأنه نوع من البيع مخصوص وقد نهى صلى الله عليه وآله وسلم عن بيع
الحيوان بالحيوان كالمات وبجانب أن الأحاديث منه أروضة في المنع من بيع الحيوان
بالحيوان والبلو أو زرع على تسليم أن المنع هو إخراج حديث أبي هريرة وأبي رافع والبراء بن
ابن سارية شائعة عموم النبي وأما الاستدلال على المنع بأن الحيوان مما يباع فمفهوم فيه
التفاوت فمنوع وقد استثنى مالك والشافعي وجماعة من العلماء قرض الولد فقالوا
لا يجوز لأنه يؤدي إلى عارية الإقراض وأجاز ذلك مطلقا أودو النابري والنزدي ومحمد بن
داود وبعض الثوريين وأبو زهرة بعض المالكية بشرط أن يردهما مستقرضه وأجازوه
بعض أصحاب الشافعي وبعض المالكية فيمحرر وطوءه على المستقرض وقد سلكي امام
الحرمين عن الثوري والغزالي عن الأصمعي عن قرض الولد وقال ابن حزم ما نهى
في هذا أصله من كتاب ولا من رواية صحيحة ولا سقيمة ولا من قول صاحب ولا إجماع
ولا قياس اهـ وسند أبي سعيد الذي كونه دليل على أنه يجوز لمن عليه دين أن
يقضه بدين آخر ولا خلاف في جواز ذلك فيما عدا

لأشاعره وعلى تقدير الاحتمال تنزلا فلا يفتن المعتزل لا احتياج به على محل النزاع اهـ فكذا الأمر بقوله لا يدل على نجاسته
فليتأمل وقال جابر حرم النبي صلى الله عليه وآله وسلم بيع الخنزير (ويضع الجزية) عن ذمتهم أي يرفعها وذلك بأن يجعل
الناس على دين الإسلام فيسلمون وتقطعت عنهم الجزية وقيل يضعها يضرب أعينهم ويلزمهم إياها من غير محاباة وهذا حاله
صانع احتمالا لوقعه التوروى بأن الصواب أن عيسى عليه السلام لا يقبل إلا الإسلام والجزية وإن كانت مشروعة في
هذه الشريعة إلا أن مشروعيها تنقطع بمن عيسى عليه السلام وليس عيسى ٩٩ بناه حكمها بل نبينا هو المبعوث للنسخ

وسئل الرجل من أين قرأه فقال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
وسئل إذا قرأه أحدكم قرأها فهدى إليه أو حله على الدين فلا يركبهم ولا يشبهه إلا أن
يكون جري منه وبينه قبل ذلك رواه ابن ماجه هـ وعن أنس عن النبي صلى الله عليه وآله
وسئل قال إذا قرأه فلا يأخذ هدية رواه البخاري في تاريخه هـ وعن أبي بردة بن أبي
موسى قال قدمت المدينة فقلت لعبد الله بن سلام فقال لي أنك بارئ فيها الربا فاش فاذ
كانت على رجل حق فاحدى إليه من أجل شعبة أو حلال فتأخذ منه فانه رواه
رواه البخاري في صحيحه) حديث أنس في إسناده يحيى بن أبي اسحق الهنائي وهو مشهور
وفي إسناده أيضا عتبة بن حميد الضبي وقد ضعفه أحد الرواة عنه وهو عبد الله بن عباس
وهو ضعف قولهم من أي رجل له من معين وفي حديث أبي هريرة دليل على جواز المالبة
بالدين إذا حصل أجله ونبيه أيضا دليل على حسن خلق النبي صلى الله عليه وآله وسلم
وقرافته وإنصافه وقد رجع في بعض النسخ إلى أن الرجل إذا غلط على النبي صلى الله
عليه وآله وسلم فأنهم به أصحابه فقال دعوه فان صاحب الحق لا يكتفم ونبيه دليل على
جواز قرض الحيوان وقد تقدم الخلاف في ذلك وفيه جواز رد ما هو أفضل من المنزل
المقترض إذا لم تقع شرطية ذلك في العقد وبه قال الجمهور ورور عن المالكية أن كانت
الزيادة بالعدد لم يجز وإن كانت بالوصف جرت ويرد عليهم حديث جابر المذكور في الباب
فانه صرح بأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم زادوا الظاهر أن الزيادة كانت في العدد وقد
ثبت في رواية البخاري أن الزيادة كانت قبرا أو ما إذا كانت الزيادة قسمة رطة في العقد
فصرم انفاقا ولا يلزم من جواز الزيادة في القضاة على مقدار الدين جواز الزيادة ونحوها
قبل القضاة لأنما تنزل الرشوة فلا يحل كماله على ذلك حديثنا أنس المذكور في الباب
وأثر عبد الله بن سلام والحاصل أن الهدية والعارية ونحوهما إذا كانت لأجل التيسر
في أجل الدين أو لأجل ردة وصاحب الدين أو لأجل أن يكون صاحب الدين قطعة في
قابل دينه فذلك حرم لانه أمانوع من الربا أو رشوة وإن كان ذلك لأجل عادة جارية
بين المقرض والمستقرض قبل التدان فلا بأس وإن لم يكن ذلك لغرض أصلا فالظاهر
أنه لا إطلاق للنهي عن ذلك وأما الزيادة على مقدار الدين عند القضاة بغير شرط ولا انحصار

(دعوة شديدة) بتقليت الراية (واصف وجهه) بسبب ما عرض له (فقال) له ابن عباس (ويح) كلمة ترحم كان ويك كلمة
عذاب (إن آيت الأن نصنع) ما ذكرت من التصاوير (فعلينا هذا الشجر) ونحوه (كل شيء ليس فيه روح) لا بأس
بتصويره وكذا في صحيح مسلم فاصنع الشجر وما لا نفس له وهذا هو مذهب الجمهور واستنبطه ابن عباس من قوله صلى الله عليه
وآله وسلم فإن الله مع عبده حتى يتفقد على أن المصور إنما يصنع هذا العذاب لكونه قد باشر تصوير حيوان يخضع لله
هو رجل وتصوير جاد ليس في صفة ذلك لا بأس به ووجه استدلال البخاري به على كراهة بيع التصاوير وغيرها واضح وليس

لعمري الحسن الراوي عن ابن عباس وهو أخو الحسن البصري في البصري موصول سوى هذا الحديث (عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال قال الله عز وجل ثلاث من الناس أنا خصمهم يوم القيامة رجل أعطى بي) أي أعطى العهد باسمي واليهين بي قال ابن التميمي وذكر الثلاثة ليس لتخصيص لانه سبحانه وتعالى خصم لجميع الظالمين ولكنه أراد ان لا يدعي على هؤلاء الثلاثة وان خصم يقع على الواحد فثبوت وقوعه والمذكور الموثق بلفظ واحد (ثم غدر) نقض العهد الذي عليه ولم يقب به (ورجل باع حرا) ١٠٠ عالم متعمدا فما كل غنه) وخصر الاكل بالذكر لانه اعظم مقصود

وفي حديث عبد الله بن عمر عند أبي داود ومروان بن عمار ورجل اعتبد محسرا وهو أهم من الاول في العمل وأخص منه في المفعول به واعتباد الحر كما قاله الخطابي يقع بأمرين اما بان يعتقه ثم يكتن ذلك أو يبيعه واما بان يستخذه كراه بعد العتق والاول أنسدهما قال في التتبع قات وجديت الباب أشد لان فيه مع كتم العتق أو بيعه له العمل بمقتضى ذلك من البيع وأكل الثمن فمن ثم كان الوجود عليه أشد وقال المهاب انما كان الله شديدا لان المايز اكفأ في الحرية فمن باع حرا فقد منهه التصرف فيما أباح الله له والزمن الذي أنقذه الله منه قال ابن الجوزي الحر عبد الله فمن جنى عليه فحسمه بيده قال ابن المنذر لم يختلفوا في أن من باع حرا أنه لا يطع عليه يعني إذا لم يسرقه من حر مثله الا ما يروى عن علي تقطع يد من باع حرا قال وكان في جوارح بيع الحر بخلاف قديم ثم ارتفع فروى عن علي قال من أقر على نفسه بأنه

فألظاهر الجواز من غير فرق بين الزيادة في الصفة والمقدار والقليل والكثير لحديث أبي هريرة وأبي رافع والعرباض وجابر بن عبد الله قال المحامي وغيره من أشافعية يستحب الامتناع عن أن يردأ جودا عما أخذ الحديث الصحيح في ذلك يعني قوله ان خيركم أحسنكم قضاء ومعايدل على عدم حل القرض الذي يجرى الى المقرض نفسه اما أخرجه البيهقي في المعرفة عن فضالة بن عبيد موقوفا بالذات كل قرض جر منفعة فهو وجوه من وجوه الربا ورواه في السنن الكبرى عن ابن مسعود وأبي بن كعب وعبد الله بن سلام وابن عباس موقوفا عليهم ورواه الحرث بن أبي أسامة من حديث علي عليه السلام بالذات ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن قرض جر منفعة وفي رواية لكل قرض جر منفعة فهو ربا وفي اسناد سوار بن مصعب وهو من روى قال عمر بن زيد في المغني لم يصح فيه شيء ورواه امام الحرمين والغزالي فقالا انه صحيح ولا خيرة له ما هذا الذي وأما اذا نضى المقرض المقرض دون حقه وحله من البقية كان ذلك جائزا وقد استدل البخاري على جواز ذلك بحديث جابر في دين أبيه وفيه فالتهم أن يقبلوا غرة حائطي ويحلاوا أبي وفي رواية للبخاري أيضا ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم سأل له غريمه في ذلك قال ابن بطلان لا يجوز أن يقضى دون الحق بغية محالة ولو حله من جميع الدين جز عند العلماء فكذلك اذا حله من بعضه اه قوله أو جعلت فتفتح القاف وتشديد التاء المشددة وهو الجفاف من التنيات المعروف بالصفة بكسر الفاءين واهمال الصادين لما دام رطباً فهو النصفة فاذا جف فهو القف والنصفة هي القضب المعروف وهي بذلك لا يجزى بقطع والقف كلمة فارسية عربت فاذا قطعت النصفة كبت وضم بعضهم ا على بعض الى أن تحذف وتباع ا هاء الدواب كافي بلاد مصر ونواحيها

(كتاب الرهن)

(عن أنس قال رهن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم درعاه عندي ودي بالمدينة وأخذ منه شعرا لاهل رواده أحمد والبخاري والنسائي وابن ماجه وعن عائشة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اشترى طاماً من يهودى الى أجل ورهنه درعاً من يهودى بلفظ ثوبى ودرعه موهنة عندي يهودى بثلاثين صاعاً من شعير أخرجهما ولا جد والنسائي

عبد الله بن عمر بن الخطاب قال رهن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم درعاه عندي ودي بالمدينة وأخذ منه شعرا لاهل رواده أحمد والبخاري والنسائي وابن ماجه وعن عائشة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اشترى طاماً من يهودى الى أجل ورهنه درعاً من يهودى بلفظ ثوبى ودرعه موهنة عندي يهودى بثلاثين صاعاً من شعير أخرجهما ولا جد والنسائي

(وسلم يقول عام الفتح وهو مكة) ستة ثمان من الهجرة (ان الله ورسوله يوم بيع النحر) حرم بيع (المينة والخزير) لهما ما قيتعدى الى كل نجاسة والمينة ما زالت عنها الحياة لانه كاشرة عية ونقل ابن المنذر وغيره الاجماع على تحريم بيعها ويستثنى من ذلك السكك والجراد قال النووي كان في نيل الاوطار وقد حكى صاحب الفتح الاجماع على تحريم بيع الخزير وحكى ابن المنذر عن الاوزاعي وأبي يوسف وبعض المالكية الترخيص في التبدل من شعير والعلة في تحريم بيعه وبيع المينة هي النجاسة عند جمهور العلماء فيتمدى ذلك الى كل نجاسة ولكن المشهور ١٠١ عن مالك طهارة الخزير اه والذي حقه

واين ماجه منه من حديث ابن عباس ونبيه من الفقه جواز الرهن في الحضر ومعاملة أهل الذمة) حديث ابن عباس أخرجه أيضا الترمذي وصححه وقال صاحب الاقتراح هو على شرط البخاري قوله رهن الرهن يفتح أوله وسكون الهاء في النصفة الاحتباس من قولهم رهن الشيء اذا دام وثبت ومنه كل نفس بما كسبت رهينة وفي الشرع جعل مال وثيقة على دين ويطلق أيضا على العين المرهونة تسمية للمنفعة وله به باسم المصدور وأما الرهن بضمين فالجمع ويجمع أيضا على رهن بكسر الراء ككتب وكتب وقرئ بهما اقوله عنده يهودى هو أبو النعمان كائنه الشافعي والبيهقي من طريق جده عن ابن مسعود عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم رهن درعاه عندي أي النعمان اليهودى رجل من بني نضلة في شعب اه وأبو النعمان بفتح الميم وسكون المهملة كنية ونظير افخ الظاهر والقاه بطن من الأوس وكان حليفاهم وضبطه بعض المتأخرين به زعمه ورواه محمد بن مكي ورواه اسم فاعل من الإياه وكلمة التيس عليه باقي النعمان بفتح الميم بثلاثين صاعاً من شعير في رواية الترمذي والنسائي من هذا الوجه بعشرين راعله صلى الله عليه وآله وسلم رهنه أول الامر في عشرين ثم استراذه عشرة فقروا الراوى تارة على ما كان الرهن عليه أو لا وتارة على ما كان عليه آخره وقال في الفتح له كان دون الثلاثين بخير الكسر تارة وألقي الجبر أخرى ووقع لابن حبان عن أنس ان قبة الطعام كانت ديناراً وزاد احد في رواية فابعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما يشتك كهابه حتى مات والاحاديث المتكورة فيها دليل على مشروعية الرهن وهو مجمع على جوازه وفيها أيضاً دليل على صحة الرهن في الحضر وهو قول الجمهور والتقييد بالسفر في الآية خرج مخرج الغالب فلا منهوم له لدلالة الاحاديث على مشروعيته في الحضر وأيضاً الدلالة من مقتضى الكتاب فلا يحتاج الى الرهن غالباً الا فيه وخالف مجاهد والفضالة فقالا لا يشرع الا في السفر حيث لا يوجد السكك وبه قال داود وأهل الظاهر والاحاديث ترد عليهم وقال ابن حزم ان شرط المرتن الرهن في الحضر لم يكن لذلك وان تبرع به الراهن جاز وحمل احاديث الباب على ذلك وفيها أيضاً دليل على جواز معاملة الكفار فيما لم يفتق تحريم العين المتعامل فيها وجواز رهن السلاح عند أهل الذمة لا عند أهل الحرب بالاتفاق وجواز الشراء بالثمن المؤجل وقد تقدم تحقيق ذلك قال العلماء والحكمة في عدوله صلى الله

في السيل طهارة الخزير ولا يلزم من عدم صحة بيعه النجاسة (حرم بيع (الاصنام) جمع صنم قال الجوهرى هو الوثن وقال في النهاية الوثن كل ماله جثة معهولة من جواهر الارض أو من الخشب أو من الطخاوة كصورة الآدمي تمحل وتغصب فتعبد والصنم الصورة الابنة قال وقد يطلق الوثن على غير الصورة وقال في الفتح يانم ما عوم وخصوص من وجهه فان كان مصوراً فهو وثن وصنم لعدم المنفعة المباحة فيه فيتمدى الى معدوم الانتفاع شرعاً بغيرها حرام مادامت على صورتها فلو كسرت وأمكن الانتفاع بفضائها جازيها عند الشافعية وبعض الحنفية نعم في بيع الاصنام والصور المخذلة من جواهر تيس وجهه عند الشافعية بالصحة والذهب المنسج مطلقاً وبه أجاب عامة الاصحاب (ف قيل) لم يسم القائل وفي رواية فقال رجل (يا رسول الله أرايت) أخبرني (نصوم المينة فانما يطل على السقف ويذهن بها الخلود ويستصبح بها الناس) أي يجعلون الى سرجههم ومصابيحهم يستضيئون بها أهل محل بها الماذكر من المنافع فانما مقتضية لصحة البيع كالحل الاهلية فانما وان حرم أكلها يجوز بيعه الماشي من المنافع (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (لا تبيعوها) أي بيعها (حرام) وقال النووي كان في نيل الاوطار قوله لا هو حرام الا كثر على أن الضمير راجع الى البيع وجعله بعض العلماء راجعاً الى الانتفاع فقال يحرم الانتفاع بها وهو قول أكثر العلماء فلا يمنع من المينة شيء الا ما خصه دليل كالجمل المدبوع والظاهر ان يرجع الضمير البيع لانه المذكور صريحاً والكلام فيه ويؤيد ذلك قوله في آخر

ويذهن بها الخلود ويستصبح بها الناس) أي يجعلون الى سرجههم ومصابيحهم يستضيئون بها أهل محل بها الماذكر من المنافع فانما مقتضية لصحة البيع كالحل الاهلية فانما وان حرم أكلها يجوز بيعه الماشي من المنافع (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (لا تبيعوها) أي بيعها (حرام) وقال النووي كان في نيل الاوطار قوله لا هو حرام الا كثر على أن الضمير راجع الى البيع وجعله بعض العلماء راجعاً الى الانتفاع فقال يحرم الانتفاع بها وهو قول أكثر العلماء فلا يمنع من المينة شيء الا ما خصه دليل كالجمل المدبوع والظاهر ان يرجع الضمير البيع لانه المذكور صريحاً والكلام فيه ويؤيد ذلك قوله في آخر

الحديث فباعوه وهو حرم الاستماع يؤخذ من دليل آخر كحديث لا تتقوا من الميتة بشئ والميتة لا تقفوا أن هذه المنافع
مقتضية لجواز بيع الميتة فان بيعها حرام وثبت ابن المنذر أيضا الاجماع على تحريم بيع الميتة والظاهر أنه يحرم بيعها بجميع
أجزائها وأما المتخصص الذي يمكن تظهيره كالشوب والخشب فيجوز بيعه لان جوهره ظاهر (ثم قال رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم عند ذلك) أي عند قوله حرام (فان الله اليهود) أي لهم (ان الله حرام) عليهم (مخصوصها) أي أكل خصوص الميتة
(بالموت) أي المذكور وروى عند الصنفين اجلاوه ١٠٢ والاولى أفصح أي إذا بوه واستخرجوا منه (ثم باعوه فأكلوا منه) وهذا

الحديث أخرجه أيضا في المفازي
وأبو داود والترمذي وابن ماجه
قال في الفتح قال جمهور العلماء
العله في منع بيع الميتة والظهار
والخنزير النجاسة ولكن الشهور
من مالت طهارة الخنزير والظاهر
ان النبي عن بيعها الصباغة في
التنقية عنها والتحقيم في الحكم
الصلاوات التي يعظمها النصارى
ويحرم بيع جميع ذلك وصنعته
ورخص بعض العلماء في القليل
من شجر الخنزير للشرع حكاه ابن
المنذر من الأوزاعي وأبي يوسف
وبعض المالكية ويستأنف من
الميتة عند بيعه من ألهاءه لآلته
الحياة كاشعر والصوف والوبر
فإنه ظاهر فيجوز بيعه وهو قول
أكثر المالكية والحنفية وزاد
بعضهم العظم والسن والقرن
والظلف وقال نجاسة الشهور
الحسن والليث والأوزاعي
ولكنهم تظاهروا عندهم بالقبول
وكانها متضمنة عندهم بما يتعلق
بها من رطوبات الميتة لانتجاسة
أله بن وفحوة قول ابن القاسم في
عظم القمل أنه يظهر إذا سلق

بالماء وفي الحديث ما من العاصي وفيه أبطال الحبل والوسائل إلى الهرم وفيه دليل على أن بيع المسلم
أنه من الذي لا يجوز وكذلك في بيع النحر وأما تصريم بيعها على أهل الذمة فبقي على الخلاف في خطاب
الكافر بالفروع وفيه استعمال القياس في الأشياء والظاهر واستدل به على تحريم بيع جثة الكافر إذا اقتلناه وأراد
الكافر نراة وعلى تحريم بيع كل شخص ولو كان في نفسه منقصة كالمسرقين وأجاز ذلك الكوفيون وذهب بعض المالكية
إلى جواز ذلك المشتري دون البائع لاحتياج المشتري بدونه (عن أبي - مودد) النصارى رضوا الله عنه ان رسول الله صلى

الله عليه وآله وسلم نهى عن غن الكلب (المسلم نهى عن غن الكلب) المالم وغيره مما يجوز اقتناؤه ولا يجوز زناظره النبي التحريم ومن لازم ذلك أن لا
قيمة على منلقه وبذلك قال الجمهور وقال مالك لا يجوز بيعه وتحريم القيمة على منلقه وعنه كالجهر وروى عنه كقول أبي حنيفة
يجوز ووجب القيمة وقال عطاء بن السجستاني يجوز بيع كلب الصيد وغيره وروى أبو داود عن حديث ابن عباس مرفوعا نهى
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن غن الكلب وقال ان جاء يطالب غن الكلب فأملأ كفه ترابا واسناده صحيح وروى أيضا
بإسناد حسن عن أبي هريرة مرفوعا لا يحل غن الكلب والعله في تحريم - ١٠٢ عند ذلك انفي نجاسة الكلب بطلناه وهي
قائمة في الملم وغيره وعله المنع عند

بالفظ لا تحلب ماشية امرئ بغير إذنه ويحلب عن دعوى مخالفة هذا الحديث الصحيح
للأصول بان السنة الصحيحة من جهة الأصول فلا ترد إلا بعد ارضاء راجع منها بعد تعذر
الجمع وعن حديث ابن عمر بأنه عام وحديث الباب خاص فبقي العام على الخاص
والخاص لا يثبت إلا بدليل يقضي بتأخر النسخ على وجهية مخرجه الجمع لا بعد الاحتمال
مع الامكان وقال الأوزاعي والليث وأبو ثور أنه يمتنع من غن الكلب على ما إذا امتنع
الراهن من الاتفاق على المرهون فيباح - بنده لهما من وأجود ما يبيع به للجمهور
حديث أبي هريرة لا تأتي وتعرف الكلام عليه قوله الدارقطني في الملهمة وتشديد
الرامد من معنى الدارعة أي لبن الدابة ذات الضرع وقيل هو من إضافة النشأ إلى
نفسه كقوله تعالى حب الحصيد (وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال
لا يباع الرهن من صاحبه الذي رهنته غنمه وعليه غنمه رواه الشافعي والدارقطني
وقال هذا إسناد حسن متصل) الحديث أخرجه أيضا الخالكوم وأبي يعقوب وابن حبان في
صحيحه وأخرجه أيضا ابن ماجه من طريق أخرى وصحح أبو داود والبخاري والدارقطني
وابن القطان إرساله عن سعيد بن المسيب دون ذكر أبي هريرة قال في التلخيص وله
طريق في الدارقطني والبيهقي ككاه ضعيفة وقال في بلوغ المرام ان رجالة ثقات لأن
الخفوف عند أبي داود وغيره إرساله اه وساقه ابن حزم من طريق قاسم بن أصبغ قال
حدثنا محمد بن إبراهيم حدثنا يحيى بن أبي طالب الانطاكي وغيره من أهل الثقة حدثنا
نصر بن عاصم الانطاكي حدثنا شبابة عن ورقاء عن ابن أبي ذئب عن الزهري عن سعيد
ابن المسيب وأبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم لا يعلق الرهن الرهن ان رهنته غنمه وعليه غنمه قال ابن حزم هذا إسناد حسن
واقب به الحافظ بان قوله نصر بن عاصم ضعيف وانما هو عبد الله بن نصر الاسم
الانطاكي وله أحاديث منكرة وقد رواه الدارقطني من طريق عبد الله بن نصر
المذكور وصحح هذه الطريق عبد الحق وصحح أيضا أصله ابن عبد البر وقال هذه لائحة
بعض غنمه وعليه غنمه اختلاف الرواة في رهنها ووقعها فرقة ابن أبي ذئب ومعه
غيرهما ووقعها غيرهم وقد روى ابن حزم هذا الحديث بخوده وبين ان هذه لائحة من
قول سعيد بن المسيب وقال أبو داود في المراسيل قوله له غنمه وعليه غنمه من كلام

الزناوة عامه والكوبة على صورته وهو حرام بالاجماع وجمع النبي بهايا والبغاة الزناوة والقبور وأصل البقي الطلب غير أنه أكثر
ما يستعمل في القصاص وتدل به على أن الامة إذا أكرهت على الزناوة لم يهرأها وفي وجهه للشافعية يجب للسيد الحكم (و) نهى
عن (حلوان الكاهن) بضم الكا ومكون اللام مصدر حلونه حلوانا إذا أعطيته وأصله من الحلاوة وشبهه بالنشأ الحلوان
حيث أخذ حلاوة الأبل كقصة مشقة يقال حلوته إذا أطعمته الحلو والمراد هنا ما يأخذ الذي يدعى مطالعة علم الغيب
ويحذر الناس عن الكواثر وكان في العرب كهيئة يدعون أنهم يعرفون كثيرا من الامور فخرجهم من كان يزعم ان له ريتان من الجن

وتابعه يلقى اليه الاخبار ومنهم من كان يدعي انه يستدرله الامور بفهمه عليه ومنهم من كان يسمى عرافا وهو الذي يزعم انه يعرف الامور بقدرة يستدل بها على مواعيدها كالذي يسرق فيعرف المظنون به السرقة وتتهم المراقب من صاحبها ومنهم من يسمى المنجم كاهنا فالحديث شامل لهؤلاء كاهم قاله القسطلاني قال الخطابي واخذ العوض على مثل هذا وان لم يكن متبعا عنه فهو من اكل المال بالباطل ولان الكاهن يقول ما لا يتفق به ويصان بما يهواه على ما لا يحصل قال القرطبي واما التسوية في النهي بين الكلب وبين مهر البغي ١٠٤ - ولان الكاهن فعمول على الكلب الذي لم يوذن في اتيانه وعلى تقدير العموم في كل كلب فالنهي في هذه الثلاثة للقدرا المشترك

من السكرانة وهو اعم من التحريم والتزويج اذ كل واحد منهما منهي عنه ثم يوضح خصوص كل واحد منهما من دليل آخر فانما عرفنا تحريم مهر البغي وحلوان الكاهن من الاجماع لامن مجرد النهي ولا يلزم من الاشتراك في العطف الاشتراك في جميع الوجوه اذ قد يهطف الامر على النهي والايجاب على الثاني اه وهذا يشاء على ما قاله من ان المشهور وجواز اخذ مطلقا ما على ما نثره الشيخ خليل فلا قال في الفتح حلوان الكاهن حرام بالاجماع لما فيه من اخذ العوض على امر باطل وفيه مناهة التضييع والضرب بالباطل وغير ذلك مما يتماناه العرافون من استطلاع الغيب والحلول ايضا اخذ الرجل مهر ابنته لنفسه اه قات ومثله ما باخذه المشايخ من مريدهم على التعاويذ والقيام والزحف ونحوها وقد اخبرنا عنه سببانه ونعالي عن حال هؤلاء

سعيد بن المسيب نقله عنه الزهري قوله لا يذوق الرهن بحمل ان تكون لا قابضة ويحتمل ان تكون ناهية قال في القاموس غلق الرهن كفتح استخفه المرتين وذلك اذا لم يفتكه في الوقت المشروط اه وقال الازهرى الغلق في الرهن ضد الفتح فاذا ذك الرهن الرهن فقد أطلقه من وثاقه عند مرتته وروى عبد الرزاق عن معمر انه فسر غلق الرهن عما اذا قال الرجل ان لم آتكم بمالك فالرهن لك قال ثم بلغني عنه انه قال ان هلك لي ذهب حتى هذا اغماه لك من رب الرهن له غنمه وعليه غرمه وقد روى ان المرتين في الجاهلية كان يترك الرهن اذا لم يذوق الرهن اليه ما يستحقه في الوقت المضروب فاباطله الشارع قوله له غنمه وعليه غرمه فيه دليل لمذهب الجمهور المتقدم لان الشارع قد جعل الغرم والغرم للرهن ولكنه قد اختلف في وصوله وارسله ورفعه ووقفه وذلك مما لا يجب عدم انما ضمه لمراضة ما في صحيح البخاري وغيره كما سلف

(كتاب الحوالة والضمائم)

(باب وجوب قبول الحوالة على المولى)

(عن أبي هريرة قال حطل الغني ظم واذا اتبع احدكم على ملى فليتبسع رواد الجماعة وفي انظر لاحد ومن احيل على ملى فليحتل به وعن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال حطل الغني ظم واذا استلمت على ملى فاتبعه رواد ابن ماجه حديث ابن عمر انما داه في من ابن ماجه هكذا حدثنا اسمعيل بن توبة حدثنا هشيم بن يوسف بن عبيد عن نافع عن ابن عمر في كره اسمعيل بن توبة قال ابن ابي حاتم صدوق وبقيته قباله رجل الصحيح وقد اخرجنا ايضا الترمذي واحد قوله الحوالة هي بفتح الحاء المهملة وقد تكسر قال في الفتح مشتقة من التحويل او من الحول يقال حال عن العهد اذا استقل عنه حولا وهي عند الفقهاء نقل دين من ذمة الى ذمة واختلفوا هل هي بيع دين بدين رخص فيه فاستثنى من النهي عن بيع الدين بالدين وهي استيفاء وقيل هي عداوة فاق مستقبل ويشترط في صحته رضا الخليل بلا خلاف والتمثال عند الاكثر والمحال عليه عند بعض ويشترط ايضا تماثل التقدين في الصفات وان يكون في شيء معلوم ومنهم من خصها بالتقدين ومنعهما في الطعام لانها بيع طعام قبل ان يستوفي اه قوله حطل الغني من

فقال ان كثيرا من الاخبار والرهبان لما يكون اموال الناس بالباطل الاية ونحوها ما يخذله الوعاظ على وعظهم ونذكيرهم اكلهم الضيقات بهذا التقرير بيف كل ذلك لا يخلو عن كراهة تحريم او تنزيه على اختلاف الاحوال والافعال والاشخاص وما هذا عند اعيان النظر لاسوان الكاهن او اكل الحبر والراهب اموال الناس بالباطل فما أشبه الاملة بالبارحة وهذا الحديث اخرج ايضا في الاجابة والطلاق والطالب ومسلم في البيوع وكذا ابو داود وخرجه الترمذي وفي النكاح والنساق فيه وفي الصيد وابن ماجه في التصاريح واقه اعم

(بسم الله الرحمن الرحيم) (كتاب السلم) يقع السلم بين الامم والسلف وتناويعه وذكر الماوردي ان السلف لغة اهل العراق والسلم لغة اهل الخزاز وقيل السلم لغة تقديم رأس المال والسلم تسليمه في المجلس فالسلف اعم قال النووي ذكره في حد السلم عبارات أحسن الله عقد على موصوف في القيمة يدل بعطى عاجلا بجماس البيع حتى سلم تسليم رأس المال في المجلس وسلفا لتقديم رأس المال وأورد عليه ان اعتبار التجهيل بشرط صحة السلم لا ركن فيه واجيب بان ذلك نعم لا يقدح فيه ما ذكره أجمع المأثور على جواز السلم اه قال في الفتح اتفق العلماء على ١٠٥ مشروعية الا ما حكى عن ابن المسيب واختلافه في بعض شروطه

اضافة المصدر الى الفاعل عند الجمهور والاعتنى انه يحرم على الغني القادر ان يعطل صاحب الدين بخلاف العاجز وقيل هو من اضافة المصدر الى المفعول أي يجب على المستدين ان يوفى صاحب الدين ولو كان المستحق لادين غنيا فان مطالبة ظلم فكيف اذا كان فقيرا فانه يكون ظلم بالاولى ولا يخفى به هذا كما قال الحافظ والمطل في الاصل المد وقال الازهرى المدافعة قال في الفتح والمراد هنا تأخير ما استحق أدائه بغير عذر قوله واذا اتبع باسكان التاء المثناة الفوقية على البناء المجهول قال النووي هذا هو المشهور في الرواية واللغة وقال القرطبي اما اتبع فبضم الهمزة وتكون التاء مبنيا لما لم يسم فاعله عند الجميع واما فلتبع فالأكثر على الضمف وقده بعضهم بانتهديد والاول اجدود وتذهب الحافظ ما ادعاه من الاتفاق بقول الخطابي ان أكثر المحدثين يقولونه يعني اتبع بتشديد التاء والصواب الضمف والمعنى اذا أحيل فليحتل كما وقع في الرواية الاخرى قوله على ملى فليحتل هو بالهمزة وقيل بغير همزة ويدل على ذلك قول الكرماني الملى كانه في لفظ اوامر وقال الخطابي انه في الاصل بالهمزة ومن رواه بتركها فقد سمع قوله فاتبعه قال في الفتح هذا بتشديد التاء بلا خلاف والحديثان يدلان على انه يجب على من أحيل بصفة على ملى ان يحتال والى ذلك ذهب أهل الظاهر وأما كثر الحنابلة وأبو ثور وابن جرير وجه الجمهور على الاستعجاب قال الحافظ وهم من نقلت فيه الاجماع وقد اختلف هل المطل مع الغني كبيرة أم لا وقد ذهب الجمهور الى انه موجب للفسق واختاره اهل يفسق مرة أو يشترط التكرار وهل يعتبر الطالب من المستحق أم لا قال في الفتح وهل ينصف بالمطل من ليس القدر الذي عليه حاضر اعنده لكنه قادر على تحصيله بالتكسب مشلا أطلق أكثر الشافعية عدم الوجوب وصرح بعضهم بالوجوب مطلقا وفضل آخرون بغير ان يكون أصل الدين وجب بيب به صبي به فيجب والا فلا اه والظاهر الاول لان القادر على التكسب ليس على ملى بالوجوب انما هو عليه فقط لان تعليق الحكم بالوصف مقرر بالعلية

(باب ضمان دين الميت المائس)

(عن ابن الاكوع قال كنا عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم فأتى بيمينارة فقالوا يا رسول الله صل عليها قال هل تزل شيئا قالوا لا فقال هل عليه دين قالوا ثلاثة ذنانير قال

١٤ قيل نعم والله وسلم المدينة والناس يسلفون من أسلف (في التمر) بالثلثة وفتح الميم (العام والمعامين) بالنصب على القارة أو قال عامين أو ثلاثة شك اسمعيل بن عيسى ولم يشك مفيان فقال وهم يسلفون السنتين والثلاثة (فقال من أسلف) وفي رواية من أسلف بشئ لا يدخل الحيوان فيه صح السلم فيه خلافا للحنفية ثم قد ثبت في حديث مسلم انه صلى الله عليه وآله وسلم اقترض بكر او قيس عليه السلم ولم وعلى البكر غيره من ما اراد الحيوانان وحديث النهي عن السلف في الحيوان قال ابن السكيت في غير ما ثبت وان خربه المالك (في تمر) بالثلاثة وقال البيهقي كالكرماني غير بالثلثة

والظاهر انهم انبهوا في ذلك قول النووي في شرح مسلم وفي بعضه بالثلاثة وهو اعم لكن الكلام في رواية البخاري هل فيها بالثلاثة قاله اعم وفي رواية زيادة كيل (فليس في كيل معلوم فيما يكال كالقمح والشعير (وزن معلوم) فيما وزن وكذا عندنا في بعضه كالحيوان وزن في ما يذرع كالثوب انظر في جوابه صلى الله عليه وآله وسلم هذا مع أن المقياس الشرعي في القير بالثلاثة السكيل لا الوزن قاله في المسايح والجواب أن الواو بمعنى أو والمراد اعتبار السكيل فيما يكال والوزن فيما يوزن وقال النووي في شرح مسلم معناه ان السكيل ١٠٦ أوزاناً فيكون معلوما وفيه دليل على ان السكيل في المكيل وزنا وجوبا فيلا

خلاف وفي جواز السكيل في الموزن ما رواه علي صاحبكم فقال أبو قتادة عن علي بن أبي طالب عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في حديث أبي قتادة ومعه الترمذي وقال في نفسه النسائي وابن ماجه فقال أبو قتادة أنا أتكفل به وهذا صريح في الانشاء لا يمحى الاختيار بما مضى وعن جابر قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يصلي على رجل مات عليه دين فأتى بميت فسال عليه دين قالوا نعم ديناران قال صلوا على صاحبكم فقال أبو قتادة ههنا يا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأتى بدينارين فسال عليه دين قالوا نعم ديناران قال صلوا على أولي بكل مومن من نفسه فمن تركه ديناً فليتركه ومن تركه مالا فليتركه روى أحد وأبو داود والنسائي حديث أبي قتادة أخرجه أيضاً ابن حبان وحديث جابر أخرجه أيضاً ابن حبان والدارقطني والحاكم في الباب عن أبي سعيد عن عند الدارقطني والبيهقي بإسناد قال الحافظ ضيفه بالفظ كالمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في جنازة فلما وضعت قال صلى الله عليه وآله وسلم لم هل على صاحبكم من دين قالوا نعم درهمان قال صلوا على صاحبكم فقال علي عليه السلام يا رسول الله ههنا علي وأنا له ضامن فقام يصلي ثم أقبل على علي عليه السلام فقال جزاك الله عن الأملام خير أو ثمره ذلك كافك ككت رهان أخذك ما من مسلم فترك رهان أخيه إلا فك الله رهانه يوم القيامة فقال بعضهم هذا على رضى الله عنه خاصة أم المؤمنين عامة فقال بل للمسلمين عامة وعن أبي هريرة عند الشيخين وغيرهما أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال في خطبته من خلف مالا أو حقة أو رثته ومن خلف كلاً أو ديناً فكله إلى دينه علي وعن سلمان عن عبد الطيراني في حديث أبي هريرة وزاد على الولامن بعد من بيت مال المسلمين روى عنه عبد الله بن مسعود الانصاري مرفوعاً ومعهم وعن أبي امامة عن عبد الله بن حبان في ثقافته قوله ثلاثة دنانير في الرواية الأخرى ديناران وفي رواية لابن ماجه وأحمد وابن حبان من حديث أبي قتادة سبعة عشر درهماً وفي رواية لابن حبان من حديثه عن عبد الله بن حبان ديناران وفي رواية لابن حبان أيضاً من حديث أبي امامة نحو ذلك وفي مختصر المزني من حديث أبي سعيد الخدري أن الدين كان درهماً في يوم جمع بين رواية الدينارين والثلاثة بان الدين كان دينارين وشرطاً في أن قال ثلاثة جبر السكسر

خلاف وفي جواز السكيل في الموزن كيلاً وجهان للشافعية أحدهما جوازه كعكسه وهذا بخلاف الرويات لأن المقتصدود ههنا معرفة القدر وههنا المماثلة بمعاودة ههنا صلى الله عليه وآله وسلم وجعل الامام اطلاق الاصحاب جواز كيل الموزن على ما بهد السكيل في مثله ضابطاً حتى لو سلم في فتات المسك والعنبر ونحوهما كيلاً لم يصح لأن قدره لا يبرهنه مائة كثيرة لا بعد ضابطاً فيه وهذا الحديث أخرجه أيضاً في السلم ومسلم في البيوع وكذا أبو داود والترمذي وأخرجه النسائي في نفسه وفي الشرط وابن ماجه في التجارات ولو سلم في مائة صاع من طنة على أن وزنها كذا لم يصح لأن ذلك يغير وجوده ويشترط الوزن في البطيخ والبصل والخبز والقضاء والمقربل والرمان فلا يكفي فيه السكيل لأنما يتجاني في السكيل ولا السكيل لكثرة التفاوت فيها والجمع فيها بين الهد والوزن فسد ويصح السلم في البوز والوزن بالوزن في نوع بقل

اختلافه بقله قشوره ورفها بخلاف ما يكثر اختلافه بذلك فلا يصح ويجمع في الدين بكسر الموحدة بين الهد والوزن ومن بان يقول مائة مائة وزن كل لبنة واحدة بطل (وفي رواية عنه) أي من ابن عباس (إلى أجل معلوم) قال النووي وليس ذكر الأجل في الحديث لا بشرط الأجل بل معناه ان كان أجل فليكن معلوماً (عن ابن أبي أوفى) مبداه (رضي الله عنه) ما قال أنا كالتلف على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (أي في زمن حياته وأيام حياته الشريفة) (و) على عهد (ابن بكر وعمر) الخليفة من بعده صلى الله عليه وآله وسلم ورضي عنه ما (في الخطبة والشعر والزيب والقمير) بالثلاثة ذكر أربعة أشياء من

المكيلات ويقاس عليها ما رهاه لم يدخل تحت السكيل ومثل ابن أبي ابري أحد صغار الصحابة عن ذلك فقال مثل ما قال ابن أبي أوفى واجهوا على أنه لا بد من معرفة صفة الشيء المسلم فيه صفة معينة من غير ما كان له لم يذكر في الحديث لأنهم كانوا يعملون به وانما تعرض له كرماء كانوا يعملون به وكان البخاري ذهب بإيراد هذا الحديث إلى أن ما يوزن لا يسلم فيه كيلاً وبالعكس وهو واحد الوجهين للشافعية والاصح عندهم الجواز وجهه امام الحرميين على ما بعد السكيل في مثله ضابطاً وافتقاراً على اشتراط تعيين السكيل فيما يسلم فيه من المكيل كصاع الحجاز وقير العراق وارب مصر ١٠٧ بل مكاييل هذه البلاد في نفسها مختلفة فإذا

ومن قال ديناران ألفاً أو كن أصلاً ثلاثاً توفي قبل موته ديناراً وبق عليه ديناران فن قال ثلاثة فباعته بالاصل ومن قال ديناران فباعته ارباً من الدين والاول الباق كذا في الفتح ولا يخفى ما في ذلك من التمسك والاولى الجمع بين الروايات كلها بتعدد القصة وأحد باب عدل على أنها تصح الضميمة عن الميت ويلزم الضميمة ما ضمن به ومواء كان الميت غنياً أو فقيراً إلى ذلك ذهب الجمهور وأجاز مالك للضامن الرجوع على مال الميت إذا كاله مال وقال أبو حنيفة لا تصح الضميمة إلا بشرط أن يترك الميت وفاء دينه والاصل يصح والحكمة في ترك النبي صلى الله عليه وآله وسلم الصلاة على من عليه دين تحريض الناس على قضاء الديون في حياتهم والتوصل إلى البراءة لثلاثة فاتهم صلاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال في الفتح وهل كانت صلته صلى الله عليه وآله وسلم على من عليه دين محرمة عليه أو جائزة وجهان قال النووي المصواب يلزم بجواز ما مع وجود الضامن كما في حديث مسلم وحكي القرمطي أنه زعم أن كان يمنع من الصلاة على من أذن ديناً غير جائز وأما من استدل أن الأمر هو جائز فانه كان يمنع وفيه نظر لأن في حديث أبي هريرة ما يدل على التعميم حيث قال في رواية البخاري من توفي وعليه دين ولو كان المال محتجباً بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم ثم جاء في حديث ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما امتنع من الصلاة على من عليه دين جاءه جبريل عليه السلام فقال انما النظام في الديون التي حلت في البخر والاسراف فأما المنة فقف وذو العيال فانا ضامن له أودى عنه فسلم عليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعد ذلك وقال من ترك ضامناً الحديث قال الحافظ وهو ضعيف وقال الحازمي بعد أن أخرجه لا بأس به في الميابةات وليس فيه ان التفصيل المذكور كان مستقراً أو غائباً انه طرأ بعد ذلك وأنه السبب في قوله صلى الله عليه وآله وسلم عليه وآله وسلم من تركه ديناً فليتركه صلى الله عليه وآله وسلم على من عليه دين بعد أن دفع الله عليه آية أنه كان يقضيه من مال المصالح وقيل بل كان يقضيه من خالص ملكه وهل كان القضا واجباً عليه أم لا فيه وجهان قال ابن بطال وهكذا يلزم المتولى الأمر المسلمين أن يقبله عن مات وعليه دين فإن لم يقبل فلا ثم عليه ان كان حق الميت في بيت المال يبقى بعد موته عليه ولا يقبضه قبيلاً تعالى قال ابن بطال ههنا ما صح لترك الصلاة على من مات وعليه دين وقد حكي الحازمي إجماع الأمة على ذلك

المعلوم والوزن المعلوم فان كان فيما يكال ولا يوزن فلا بد فيه من عدم معلوم أو درج معلوم والعدد والذراع ملحقة بالكيل والوزن الجامع بينهما ما هو عدم الجهالة بالقدار ويجري في الذراع ما تقدم شرطه في الكيل والوزن من تعيين الذراع لأجل اختلافه في الأما كن (فقبل له) أي لابن أبي أوفى والقاتل محمد بن أبي جهم (إلى من كان أصله عنده) أي المسلم فيه (قال ما كنا نسألهم عن ذلك) كأنه استفاد الحكم من عدم الاستفصال وتقرير النبي صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك وأخر هذا الحديث ولم نألهم أنهم حث أم لا يثبت لهم واستدل بهذا الحديث على صحة السلم إذا لم يذكر مكاييل القبض وهو قول أحد وأصح وأبي نوب

وبه قال مالك وزادوا بقضيه في مكان السلم فان اختلفا فالقول قول البائع وقال الثوري وأبو حنيفة والثاني لا يجوز السلم
فيما له من مائة أو أكثر بشرط في تسليمه مكانا معلوما واستدل به على جواز السلم فيما ليس بموجود في وقت السلم إذا أمكن
وجوده في وقت السلم وهو قول الجوهري ولا يضر انقطاعه قبل الحمل وبعدهم وقال أبو حنيفة لا يصح فيما يقع
قبل ولو سلم فيما يقع فأنقطع في ذلك لم ينسخ البيع عند الجاهل وروى وجهه لاشافيه بنسخ واستدل به على جواز التفرق في السلم
قبل القبض لكونه لم يذكر في الحديث ١٠٨ وهو قول مالك إذا كان بغير شرط وقال الثاني والكوفيون يفسد بالاتفاق

(باب في أن المضمون عنه انما يبرأ إذا انما ضمن لا بمجرد ضمه) •

(عن جابر قال توفي رجل فمسلناه وحنطناه وكفناه ثم أتينا به النبي صلى الله عليه وآله وسلم
فقلنا نأمنه عليه خطا خطوة ثم قال عليه دين قلنا ديناران فأنصرف ففصلهما أبو عبد الله
فأتيناه فقال أبو قتادة الذي يشاران علي فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم قلنا وفي الله حق
الغريم وبرئ منه الميت قال نعم فصرى عليه ثم قال بعد ذلك يوم ما فعل الذي يشاران قال انما
مات أمان قال فعاد اليه من الغد فقال قد قضيت ما أنقالت النبي صلى الله عليه وآله وسلم
الآن بردت عليه جلده رواء أحد واثمنا أو أدب قوله والميت منهم أبرى دخوله في الثمنان
منه جبرعلا يروى به رجوع الجاهل) الحديث أخرجه أيضا أبو داود والشافعي والدارقطني
وصححه ابن حبان وإسحاق كقولهم أتينا به النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم زاد إلّا كم ورضعنا
حيث نوضع الجفائر عنده فقام جبريل عليه السلام قوله فأنصرف لفظ الجفائر في
حديث أبي هريرة فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما لو أعي صاحبكم وتقدم نحو في
حديث سلمة قوله الآن بردت عليه فيه دليل على أن خلاص الميت من ورطة الدين وبرائة
ذمته في الحقيقة ورفع له ذنوبه انما يكون بالقضاء عنه لا بمجرد العمل بالدين بافظ
الضمانة وهذا صار عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلى ما زال أبو قتادة في اليوم الثاني
عن القضاء وفيه دليل على أنه يستحب لإمام أن يحضر من تحمل حباله عن ميت على
الأسراع بالقضاء كذلك يستحب للأئمة المسلمين لأنه من المعاصرة على الخير وفيه أيضا دليل
على صحة التبرع بالضمانة عن الميت وقد تقدم الكلام على ذلك

(باب في أن ضمان ذلك المبيع على البائع إذا خرج مستحقا) •

(عن الحسن بن عرفة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من وجد عين ماله عند
رجل فهو أحق به وينسب المبيع من بابه رواء أحد وأبو داود والشافعي وفي لفظ إذا مرق
من الرجل متاع أو ضاع منه فوجد به يد رجل بعينه فهو أحق به ويرجع المشتري على
البائع بالثمن رواء أحد وابن ماجه) جماع الحسن من معرفة فيه خلاف قد ذكرناه وبقيته
الاستناد رجاله ثقات لأن أبا داود ورواه عن عمرو بن عوف الواسطي المأظف شيخ البخاري

قبل القبض لأنه يبرئ من باب
الدين بالدين وفي حديث ابن أبي
أوفى جواز مائة أهل الذمة
والسلم عليهم ورجوع المتلفين
عند التنازع إلى السنة
والاحتجاج بتقرير النبي صلى
الله عليه وآله وسلم وإن السنة
إذا وردت بتقرير حكم كان أصلا
برأيه لا بغيره بخلافه أصلا آخر كما
في الفتح قال القاضي محمد الشوكاني
في المختصر ونسجه السلم أن سلم
رأس المال في مجاس العقد على
أن يعطيه ما يترضيه أن عليه
معلوم إلى أجل معلوم ولا يأخذ إلا
بما سمعه أو رأس ماله ولا تصرف
فيه قبل قبضه وقد شرط في السلم
بجاعة من أهل العلم شرط ما يدل
عليه دليل اه

(بسم الله الرحمن الرحيم)
(كتاب الشفعة) •

بضم المجهمة وسكون الفاء وحكى
ضمها وقال به طهيم لا يجوز غير
السكون وهي في اللغة انضم إلى
الأشهر من شفت التي مضممة
فهي ضم نصيب إلى نصيب ومنه
تقع الأذان وفي الشرع حق ذلك

قهرى ثبت للشرع في القديم على الحدوث فيما لك بعوض واقف على مشروعيها خلافا لما نقل عن أبي بكر الأصم من
إنكارها والمعد في الشفعة دفع ضرر مونة القسمة واستحداث المرافق في القسمة الصائرة إليه كعهده ومنه ورواها في
الاستدلال في شيء ولو منقولاً فلا ذوات القسمة والحدود وصرفت الطرق وشوارعها فلا شفعة لأنه لا مجال لها بعد انقضاء
الحقوق بالقسمة وحديث جابر أملى في ثبوت الشفعة وقد أخرجه مسلم بإفظ قضى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالشفعة في
كل شيء لم يقسم أربعة أو حائط ولا يحل له أن يبيع حتى يؤذن بشره كأنه أخذ وان شاعرك فاباع ولم يؤذنه فهو أحق به

(عن أبي رافع) أسلم القبطي (رضي الله عنه مولى النبي صلى الله عليه وآله وسلم) أنه جاء إلى سعد بن أبي وقاص فقال له أي
سعد (ابن) أي أشتر (مقني في دارك فقال سعد) لا يرفع (والله لا أزيدك على أربعة آلاف منجعة أو) قال (مقطعة) رهما
بمعنى أي موزلة والشك من الراوي وفي رواية سفيان أربعة مائة منقال وهو يدل على أن المنقال إذا كان عشرة رها
(قال أبو رافع) فقد أعطيت بها خمسمائة دينار ولولا أني سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول لكان حق بسقيته (بفتح
السين المهملة والقاف ويجوز إبدال السين صاداً القرب والملاصقة أو الشريك ١٠٩ وفي حديث عند الترمذي فتقر به
إذا كان غائباً إذا كان طريقاً

عن هشيم عن موسى بن السائب وثقه أحمد عن قتادة عن الحسن قوله من وجد عين ماله
يعني المصوب والمسرور عند رجل أو امرأة فهو أحق به من كل أحد إذا ثبت أنه ملكه
بالبيعة أو صدقه من في يده العين ثم إن كانت العين يجوز له مع أخذ العين المطالبة بشفعة
مدة بقاها في يده سواء شفع به من كانت في يده أم لا وإذا كانت العين قد نقصت بغير
استعمال كنعث الثوب وعي العبد ومقطوعة فبقية يجب أخذ الأرض مع أجرته
سليم الما قبل النقص ونقص الما بعده وكذلك لو كان النقص بالاستعمال قوله البيع
بتشديد التنية مكسورة وهو المشتري أي يرجع على من باع تلك العين منه ولا يرجع
عند الهادوية إلا إذا كان تسليم المبيع إلى مستحقة بآثار البائع أو بحكم الحاكم بالبيعة أو
بعدمه لا إذا كان الحكم مستنداً إلى إقرار المشتري أو نكوهة فلا يرجع على البائع ثم إن كان
المشتري علم بأن تلك العين مفقودة فينبغي عليه من المطالبة كل ما يتوجه على الغائب
من الأجرة والأرض وإن جهل الغائب وشعره كانت يده عاملاً كالدبعية وقيل يد
ضمانة ولكن يرجع بما غرم على البائع قوله يا فمن يعني الذي دفعه إلى البائع

(كتاب التأسيس) •

(باب في لزوم المالك وإطلاق العسر) •

(عن عمرو بن الشعر بن أبيه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال قال الواحد ظلم رجل
عرضه وعقوبته رواء القسمة لا الترمذي قال أحمد قال وكيع عرضة شكايته وعقوبته
بب) الحديث أخرجه أيضا البيهقي وإسحاق وابن حبان وصححه وعاقبه البخاري قال
الطبراني في الأوسط لا يروى عن الثوري إلا بهذا الإسناد قد رده ابن أبي دؤاد في الفتح
واسناده حسن قوله التأسيس هو مصدر التأسيس أي تأسسته إلى الأمان والمفاس شرعا
من يزيد دينه على موجوده أي مفسداً لأنه صار ذاك لئوس بعد أن كان ذاداً رهاً ودناير
شارة في أنه صار لا يملك إلا أدنى الأموال وهي القسوس أو سمى بذلك لأنه يمنع التصرف
إلا في الشيء الثاني كماله لئوس لأنهم ما كانوا يبيعونه في الأشياء الخطيرة أو أنه صار إلى
ملاذات فيها فلهذا في هذا فانه زكى أناس سلب قوله في الواحد الذي بالفتح وتشديد
البا الما والواحد بالجمع المعنى من الوجد بالضم في القدرة قوله رجل بضم أوله أي

أن من أسسبب الاشتراك في الطريق والاشتراف في قرار النهر أو مجاري المياه هو راجع إلى السبب الذي ذكرناه لأن الاشتراك في
طريق الشيء أو في مائة هو اشتراك في بعض ذلك الشيء وقد حقه ذلك المقام في كتابنا هداية السائل إلى أدلة المسائل بالعربية
فراجع به ط الكلام هنا على ذلك يستدعي طولا منوطاً (ما أعطيتكمها) أي البقية الجامعة للبيتين (بأربعة آلاف) وأنا على
بها خمسمائة دينار فاعطاه إياه) قال في معاني السنن وقد احتج به من يرى الشفعة بالجور وأوله غيرهم على أن المراد الجور الحق
ببقية إذا كان شريكاً فيكون معنى الحديث على الواقع دون الاختلاف واسم الجار قد يقع على الشريك لأنه قد يجاوز شريكه

وأوداد في الحدود والنسائي في القضاء (عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ما بعث الله نبيا إلا رعى الغنم فقال أصحابه وأنت أي وأنت أيضا رعيها فقال نعم كنت أراعيها على قراريط لأهل مكة) قال شيخ ابن تيمية يعني كل شاة يربطها على قراريط الذي هو جرح من الدنار أو الدرهم وهو نصف الدينار أو جرح من أربعة وعشرين دينارا أو قال أبو حنيفة في الخبرين قراريط اسم موضع مكة ومعه ابن الجوزي كابن ناصر وأيده قاطي بأن العرب لم تكن تعرف القراريط قال في الفتح ١١٢ لكن الأرجح الأول لأن أهل مكة لا تعرف فيها مكانا يقال له قراريط ٨١ وقال بعضهم لم تكن العرب تعرف

أن من الزين مالك رواه أيضا عن أبي هريرة في فرائد الباقين وفي التهذيب أن بعض أصحاب مالك قال قال أبو داود والمرسل أصح وقد روى المرسل الشيخان بقص من أدركه مالك بعينه من زبل قد أفلس أو إنسان قد أفلس فهو أحق من غيره ورواه ابن حبان والدارقطني وغيرهما من طريق الثوري عن أبي بكر عن أبي هريرة بنحو لفظ الشيخين قوله بعينه فيه دليل على أن شرط الافتقار أن يكون المثل باقية بعينه لم يتغير ولم يقبل فإن تغيرت العين في ذاتها بانتقص مثلا أو في صفة من صفاتها فهي آفة لاغرما ويؤيد ذلك قوله في الرواية الثانية ولم يفرقه وذهب الشافعي والهادوية إلى أن البائع أولى بالعين بعدالة غير والذين قولهم هو وأحق به أي من غيره كائنا من كان ورواه غيره بما هو ذا قال الجوهري ورواه في ذلك فلو لا يكون البائع أحق بالعين المبعة التي في يد المثلث وتناولوا الحديث بأنه خبر واحد مخالف للأصول لأن المداينة بالبائع ملكا للمشتري ومن ذمته واستحقاق البائع أخذها منه تنقض المداينة وجازوا الحديث على صورة وهي ما إذا كان المتاع وديعة أو عارية أو لاقطة أو قبضه بانه لو كان كذلك لم يبق بالافلاس ولا جعل أحقر من المداينة تنصيصا فقل من الاشتراك وأيضاً يرد ما ذهبوا إليه قوله في حديث أبي بكر أجاز رجل يبيع متاعا في فيه التصرع بالبائع وهو نص في محل النزاع وقد أخرجه أيضا شيخان في جامعهم وابن حبان وابن خزيمة عن أبي بكر عن أبي هريرة بنحو لفظ إذا ابتاع رجل سلعة ثم أفلس وهي عنده بغيرها وفي لفظ لابن حبان إذا أفلس الرجل فوجد البائع سلعته وفي لفظ لم يبق له والتا في أنه أصح الذي يباحه كذا كره المصنف وعند عبد الرزاق باقظ من باع سلعة من رجل قال الم حافظ فظهر من ذلك الحديث وارد في صورة البيع ويتحقق به انقراض ومات ما ذكره في من العارية والوديعة بالأولى والاعتقاد بان الحديث خبر واحد مردود بآثار مشهور من غير وجه من ذلك ما تقدم من حمرة رواية هريرة ورواية ابن بكر بن عبد الرحمن ومن ذلك ما أخرجه ابن حبان بإسناد صحيح من ابن عمر مرفوعا بنحو أحاديث الباب وقد قضى به عثمان كإرواء البخاري والبيهقي عنه حتى قال ابن المنذر لا تعرف لعثمان مخالفا في الصحابة والإعتقاد بانه مخالف للأصول اعتذارا عما لا يعرفه الثمن أن السنة الصحيحة هي من جهة الأصول فلا يترك العمل بها إلا ما هو أتم من غيرها ويرد في المقام ما هو كذلك وعلى تسليم أنه ورد ما يدل على أن السنة

بعضهم لم تكن العرب تعرف القراريط الذي هو من الذقة ولذا قال صلى الله عليه وآله وسلم كما في الصحيح تفحصون أرضيائكم في البيع المقيط لكن لا يلزم من عدم معرفتهم أنه أن يكون الذي صلى الله عليه وآله وسلم لا يعرف ذلك والحكمة في إلهامهم رعي الغنم قبل النبوة ليحصل لهم القرن برعيها على ما يكافونه من القيام بأمر أمهم ولأن في محاسبة زيادة العلم والشفقة لأنهم إذا صبروا على مشقة الرعي ردوه وأعطوا السباع الضارية والأيدي الخاطئة وعلوا اختلاف طباعها وتفاوت عقولها واهرفوا ضعفها واحتياجها إلى النفع من رعيها إلى رعيها ومن سرح إلى مراح ورفقوا بضيقها واحسنوا لها أهداها فهو طوطئة لتعرفهم سياسة أعمهم وخص الغنم لأنها أضخم من غيرها ولأن تفرقها أكثر من تفرق الأبل والبقر لا مكان ضبط الأبل والبقير بالربط دونها وفي الحديث دليل على جواز الإجارة على رعي الغنم

ويطابق في إجازة رعيها من الحديث وفي ذكره صلى الله عليه وآله وسلم لما بعث الله خلقا خلقا ما فيه نصير من التواضع والتضرع بجمته عليه وهذا الحديث أخرجه ابن ماجه في الصحاح (عن أبي موسى رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال مثل المسلم والمسلمين كمثل رجل استأجر قوما هم اليهود وهم من باب القلب أي كمثل قوم استأجرهم رجل أو هو من باب تشبيه المركب بالمركب لا تشبيه المقر بالمقر فلا اعتبار بالإيهام مع أن التقدير مثل الشارع معكم كمثل رجل مع آخر (بمعنا أن لا يملك على أحر معلوم) أي على قيراطين (فعله لواله إلى نصف النهار فقالوا لا حاجة لنا إلى أجره الذي شرط لنا) إشارة إلى أنهم كفروا ونزلوا واستغنى الله عنهم وهذا من إبطال القول وإرادة لا يزمه

لأن لازم ترك العمل المعبره عن ترك الأيمان (وما علمنا باطل) إشارة إلى إحباط عملهم بكفرهم بمعنى إذا لا ينفعهم الأيمان بموسى وحده بعد نبوته عيسى (فقال لهم لا تفعلوا) إبطال العمل وترك الأجر المشروط (أكلوا ببقية عملكم وخذوا أجركم كاملا فأبوا وتركوا واستأجروا آخرين) وهم النصارى (بعدهم فقال لهم) (أكلوا ببقية يومكم) (أولكم الذي شرط لهم) أي لليوم (من الأجر) وهو القيراطان (فعملوا حتى إذا كان من مساء العصر قالوا لا ماعلك باطل ولك الأجر الذي جعلت لنا فيه) فكفروا ونزلوا وحبط عملهم كاليهود (فقال لهم) ١١٣ أكلوا ببقية عملكم فان ما بقي من النهار شئ

يسير) بالنسبة لما مضى منه والمواد ما بقي من الدنيا (فأبوا) أن يبعوا أو تركوا أجرهم وفي حديث ابن عمر أنه استأجر من اليهود من أول النهار إلى نصفه والنصارى منه إلى العصر فبين الحديثين مقابلة واجيب بأن ذلك بالنسبة إلى من يجسر من الأيمان بالموت قبل ظهور دين آخر وهذا بالنسبة إلى من أدرك دين الإسلام ولم يؤمن به وانما ظهر انهما قضيتان وقال ابن رشيد ما أحاصله أن حديث ابن عمر يقي مشالا لاهل الأعذار قوله فيجوزوا فاشار إلى أن من يجز عن استيفاء العمل من غير أن يكون له منبذع في ذلك يحصل له الأجر تاما بفضل الله قال وذكر حديث أبي موسى مثالا لأن آخره غير عذر والى ذلك الإشارة بقوله عنهم لا حاجة لنا إلى أجره فاشار بذلك إلى أن من آخره عذر لا يحصل له ما حصل لاهل الأعذار ٨١ وفي رواية أخرى عن ابن عمر في باب من أدرك ركعتين العصر بما وافق رواية أبي موسى وهو يدل على

نصير بالبائع ملكا ما اشترى فما ورد في الباب أنخص مطلقا ينبغي العام على الخاص وحل بعض الحقيقة الحديث على ما إذا أفلس المشتري قبل أن يقبض السلعة وتذهب بقوله في حديث حمزة عند مفلس وبقوله في حديث أبي هريرة عند رجل وفي لفظ لابن حبان ثم أفلس وهي عنده ولا يبيع إذا أفلس الرجل وعنده متاع وقال جماعة أن هذا الحكم أي كون البائع أولى بالساعة التي بقيت في يد المثلث مختص بالبائع دون القرض وذهب الشافعي وآخرون إلى أن المقرض أولى من غيره واحتج الأولون بالروايات المتقدمة المصرحة بالبائع قالوا فحمل الروايات المطلقة عليه وأولئك لا ينبغي أن التصريح بالبائع لا يصلح تنقيده الروايات المطلقة لأنه لا يدل على أن غير البائع بخلافه يفهم من اللقب وما كان كذلك لا يصلح للتنقيده الأعلى قول أبي ثور كما تقرر في الأصول وروى ما يقال أن المصرح به هنا هو الوصف فلا يكون من مفهوم اللقب قوله ولم يكن اقتضى من ماله شيئا فيه دليل لما ذهب إليه الجمهور من أن المشتري إذا كان قد قضى بهض الفن لم يكن البائع أولى بما لم يشتري عنه من المبيع بل يكون أسوة الغرماء وقال الشافعي والهادوية أن البائع أولى به والحديث يرد على قوله وإن مات المشتري الخ فيه دليل على أن المشتري إذا مات والساعة التي لم يشتري فتم باقية لا يكون البائع أولى بها بل يكون أسوة الغرماء وإلى ذلك ذهب مالك وأحمد وقال الشافعي البائع أولى به وأحق بقوله في حديث أبي هريرة الذي ذكرنا من أفلس أو مات الخ وروى الشافعي على المرسل المذكور في الباب قال ويحفل أن يكون آخره من رأى أبي بكر بن عبد الرحمن لأن الذين وصلوه عنه لم يذكروا قضية الموت وكذلك الذين رويهم عن أبي هريرة غيره لم يذكروا ذلك بل صرح بعضهم عن أبي هريرة بالتسوية بين الافلاس والموت كذا كرنا قال في الفتح فتعين المصير إليه لأنها زيادة مقبولة من ثقة قال وجوز ابن العربي بأن الزيادة التي في مرسل مالك من قول الراوي ورجع الشافعي أيضا بين الحديثين يحمل مرسل أبي بكر على ما إذا مات مليا وحل حديث أبي هريرة على ما إذا مات مثله أو قد استدلل بقوله في حديث أبي هريرة أو مات على أن صاحب الساعة أولى بها ولو أراد الورثة أن يعطوه عنهم لم يكن لهم ذلك ولا يلزمه القبول وبه قال الشافعي وأحمد وقال مالك يلزمه القبول وقالت الهاديون إن الميت إذا خلف الوفا لم يكن البائع أولى بالساعة وهو خلاف الظاهر لأن الحديث يدل على أن الموت من

٥٥ نيل ان مبلغ الأجر لله وداعل النهار كاه قيراطان وأجر النصارى للشفق الباقي قيراطان فلما جازوا عن العمل قبل غمامه لم يصيبوا الا قدر عملهم وهو قيراط (واستأجروا) هم المسلمون (أن يعملوا ببقية يومهم) فعملوا ببقية يومهم حتى غابت الشمس واستكملوا أجر القريتين (اليهود والنصارى) (كلهم ما) بإيمانهم بالانبياء الثلاثة محمد وموسى وعيسى (فذلك مثلهم) أي المسلمين (ومثل ما قبلوا من هذا النور) الحمدى وللإسماعيلي فذلك مثل المسلمين الذين قبلوا إحدى آله وماله رسولهم ومثل اليهود والنصارى تركوا ما أمرهم الله به واستدل به على أن بقاء هذه الأمة يزيد

على الاثني لانه يقتضى ان مدة اليهود تطير مدتي النصارى والمسلمين وقد اتفق أهل النقل على ان مدة اليهود الى البعثة
الحمدية كانت اكثر من اثني سنة ومدة النصارى من ذلك ستمائة سنة وقيل أقل مدة المسلمين أكثر من ألف سنة قطعاً طاعة في
الفتح وقد حقه ذلك المقام في كتابه لامة العجلان مما عسى اليه حاجة الانسان بما لا يتصور ان يز يد عليه وفي الحديث تفضل
هذه الامة وتوفيرا ببرها مع قلة ما لها (عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
يقول انطلق ثلاثة رهط قال الجوهرى ١١٤ الرهط ما دون العشرة من الرجال لا يكون فيهم امرأة قال تعالى وكن

في المدينة تسعة رهط فجمع
وايسر له واحد من انطه مثل
ذود (عن كان قبلكم حتى
أورالميت) موضع التوبة
(الى غار) كهف في جبل
(قد خلدوه فاحذروا) هبطت
(صخرة من الجبل فسدت عليهم
الغار فذالوا انه لا يصيبكم) من
الاشياء أى لا يخلصكم (من هذه
الصخرة الآن تدعو الله بالصالح
أعمالكم فقال رجل منهم اللهم
كانلى أبوان شيطان كبيران
هو من باب التغليب اذا اراد
الاب والام (وكنتم لا أغبى
قبلهما) والغوبق شرب العنق
أى ما كنت أقدم عليهم ما شرب
نصيمهما من اللبن (أهلا) أقارب
(ولامالا) رقباً (فناى) كسبى
أى بعد (بى في طابشى) بعد
(بومافم أرح) من اراح بوايها
أى لم ارجع (عليها) أى على
ابوى (حق) ناما خلقت) وفي
رواية فخلت بالمسيم (لهما)
غوبقهما فوجدتهما نائمين
وكرهتا ان اغبى قبلهما ما اهلا
اوامالا فلبنت وانفدح على يدى

موجبات استحقاق البائع لاسمائه وبذلك عطفه على الافلاس واستدل بالحديث
الباب على حلول الدين المأجول بالافلاس قال في الفتح من حيث ان صاحب الدين ادرك
متاعه بعينه فمكون أحق به ومن لو زعم ذلك انه تجوز له المطالبة بالمؤجل وهو قول
الجمهور ولكن الرابع منه ان الشافعية ان المؤجل لا يعمل بذلك لان الاجل حق وقصوده
فلا يثبت وهو قول الهادوية واستدل أيضا بالحديث الباب على ان لصاحب المتاع
ان يأخذ من غيره يحكم ما حكم قال في الفتح وهو الاصح من قول العلماء وقيل يتوقف
على الحكم

(باب الجبر على الدين ويبيع ماله في قضاء دينه)

(عن كعب بن مالك ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم جبر على ما ذم له وباعه في دين كان
عليه رواء الدارقطني وعن عبد الرحمن بن كعب قال كان معاذ بن جبل شابا خيا و كان
لا يملك شيئا فمزل يذان حتى اغرق ماله كله في الدين فأتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم
فكلمه ايكم غرماء فلو تركوا لتركوا المعاذ لاجل رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم فباع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ماله حتى قام معاذ في شئ رواءه سعيد
في سنة هكذا امره) حديث كعب أخرجه أيضا البيهقي والماكر ومعه ومرسل
عبد الرحمن بن كعب أخرجه أيضا أبو داود وعبد الرزاق قال عبد الحن المرسل أصح
وقال ابن الاطالع في الاحكام هو حديث ثابت وقد أخرجه الحديث الطبراني ويشهد له
ما عند مسلم وغيره من حديث أبي سعيد قال أصيب رجل على عهد رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم وقد قدم وقد استدلى بجبره صلى الله عليه وآله وسلم على معاذ على انه
يجوز الجبر على كل مديون وعلى انه يجوز للمالك بيع مال المديون افضاءه منه من غير
قرف بين من كان ماله منه فخر فابدين ومن لم يكن ماله كذلك وقد حكى صاحب البحر هذا
عن العترة الشافعية ومالك وأبي يوسف ومحمد وقيدوا الجواز بطاب أهل الدين للبحر
من الحاكم وروى عن الشافعية انه يجوز قبل الطلب للمصلحة وسكى في البحر أيضا عن
زيد بن علي والناسروا بى شافعية انه لا يجوز الجبر على المديون ولا يبيع ماله بل يجبره
الحاكم حتى يقتضى واستدل لهم بقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا يعمل مال امرئ مسلم

على التثنية (انظر استيفاء ظهرا حتى برق الفجر) أى ظهر ضياؤه (فانتهى فطافوا بغوبقهما اللهم ان كنت
فعلت ذلك ابتغاء وجهك فخرج عنا ما نحن فيه من هذه الصخرة فانفجرت شيئا لا يستطيعون التحمل ورج) منه (قال النبي صلى الله
عليه وآله وسلم وقال لا تخروا اللهم كانت لي بنت عم كانت أحب الناس الى فأردتها عن نفسها) أى بسبب نفسها أو من
جهتها والعموى والمثلى على نفسها أى مستعينة بها وهو كناية عن طالب الجماع (فامتعت حتى أتت) أى نزات (بها
سنة من السنين) المقطعة فاجوبتها (فجاءتني فاعطيتها عشرين ومائة دينار) وفي البيوع مائة دينار والخصم بالعدد

لا ينافى الزيادة أو المائة كانت بالتسليم والعشرون تبرعاً منه كرامة لها (على أن تخلى بي وبين تهمة ما فعلت) ذلك (حتى اذا
قدوت عليها) وفي رواية فلما قدمت بين يديها (قالت لا أحل لك) بفح الهمة زوق بعضه من الاحلال (أن تفض الخاتم الابحقة)
أى لا يصل لك ازالة البكارة الاباحلال وهو النكاح الشرعى المذموم للوطء (فصرت) أى تجبرت واشترت من الامم
الثاني (من الوقوع عليها) بغير حق (فانصرفت عنها وهى أحب الناس الى وتركك الذهب الذى أعطيت) قال البيهقي وفي
رواية أبي ذر الرقي والذهب كرويونث (اللهم ان كنت فعلت ذلك ابتغاء ١١٥ وجهك فافرج عنا ما نحن فيه) أى من هذه

الصخرة (فانفجرت الصخرة غير
أنهم لا يستطيعون الخروج منها
قال النبي صلى الله عليه وآله
(وسلم وقال الثالث اللهم انى
استأجرت أجراء) بضم الهمزة
جمع أجبر (فاعطيتهم أجراً غير
رجل واحد) منهم (ترك) أجراً
(الذى له وذهب ففجرت) أى
كثرت (أجره حتى كثرت منه
الاموال فجاءني به) مدحني فقال
يا عبد الله أدى الى أجرة) بيا
ثابتة بعد الدال والصاد
حذفها (فقات له كل ما ترى من
أجره) وفي رواية من أجلك
(من الإبل والبقر والغنم
والرقيق) بيان اقوله ما ترى
(فقال يا عبد الله لا تستمزي بى)
يجزوما على الامر (فقلت له
انى لا أستمزي بك فآخذك كله
فاسأله فلم يزل منه شيئا اللهم فان
كنت فعلت ذلك ابتغاء وجهك
فافرج عنا ما نحن فيه) من هذه
الصخرة (فانفجرت الصخرة
فخرجوا) من الغار (يمشون)
وقد عقب المهلب البخاري بانه
ليس في الحديث دليل لما ترجم له

الحديث وهو مختصر بحديث معاذ المذكور وأما ادعاء امام الحرمين ما كذا فلان
عن العلماء وتبعه الفزالي ان جبره عاذا لم يكن من جهة استدعاء غرمائه بل الاشبه انه
جبرى باستدعائه فقال الما نط انه خلاف ما صح من الروايات المشهورة في المراسيل
لابي داود التصريح بان الغرماء التمسوا ذلك تعالى وأما ما رواه الدارقطني ان معاذ أتى
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فكلمه ليحكم غرمائه فلاحقه فيه ان ذلك لا تماس
الجبر وانما فيه طاب هذا الفرق منهم وبيد ان تجمع الروايات انتهى وقد روى الجبر على
المديون واعطاء الغرماء ماله من فعل عمر كافي الما وما رواه الدارقطني وابن أبي شيبه والبيهقي
وعبد الرزاق ولم يقل انه أنكر ذلك عليه أحد من الصحابة

(باب الجبر على المديون)

عن عروة بن الزبير قال ابلغنا عبد الله بن جعفر بن عمار قال على رضي الله عنه لا تبين عثمان
فلا تجبر عليه فاعلم ذلك ابن جعفر الزبير فقال انشر يكتفى بهتك ما في عثمان رضي
الله عنه ما قال تعالى اجبر على هذا فقال الزبير انشر يكتفى بهتك ما في عثمان رضي الله عنه
نريكة الزبير رواء الشافعية في مسنده) هذه القصة رواها الشافعية عن محمد بن الحسن
عن أبي يوسف القاضي عن هشام بن عروة عن ابيه وأخرجهما أيضا البيهقي وقال يقال
ان أبي يوسف تفرد به وليس كذلك ثم أخرجهما من طريق الزهري المدنى القاضي عن
هشام بن عروة ورواه أبو عبيد في كتاب الاموال عن عفان بن مسلم عن حماد بن زيد عن
هشام بن حسان عن ابن سيرين قال قال عثمان لعلى عليه السلام الاناخذ على يد ابن
أخيك يهني عبد الله بن جعفر ويخبر عليه اشترى بضة بدين ألف درهم ما يسرني أنم الى
يقلى وقد ساق القصة البيهقي فقال انشر يكتفى بهتك ما في عثمان رضي الله عنه
عليه السلام فزعم على ان يدال عثمان الجبر عليه فباعه عبد الله بن جعفر الى الزبير فذكر
ذلك فقال الزبير انشر يكتفى بهتك ما في عثمان رضي الله عنه فقال كفى
اجبر على من شردك الزبير وفي رواية البيهقي أن الثمن سقائة ألف وقال الراقي الثمن
ثلاثون ألفا قال الحافظ له من غلط النسخ والصواب بستان يعنى الذان انتهى وروى
القصة ابن جرير فقال بستان الفار قد استدل به هذه الواقعة من أجاز الجبر على من كان مديون

فان الرجل اغنا الجبر في أجرة أجبره ثم اعطاه له على ميل التبرع فانه انما كان يلزمه قدر العمل خاصة انتهى (عن أبي سعيد
رضي الله عنه) - مدحني مالك الخدرى (قال انطلق نفر) هو ما بين الثلاثة الى العشرة من الرجال لكن عند ابن ماجه أنهم كانوا
ثلاثين وكذا عند الترمذى ولم يسم أحد منهم وعند أحمد بن حنبل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثلاثين رجلا (من أصحاب
النبي صلى الله عليه وآله وسلم في سفرة سافروها) أى في سفرة علياً أبو سعيد الخدرى كما عند الدارقطني ولم يعينها أحد من أهل
المنابر فيما وقف عليه الحافظ ابن جرير رحمه الله (حتى نزلوا) أى ليلا كما في الترمذى (على من احبها العرب) قال في الفتح

ولم أقف على تعيين الحى الذى نزله من أى القبائل هم (فاستضافوهم) أى طلبوا منهم الضيافة (فأجابوا ان يضيئوهم فادغ)
أى لسع مينا للفقول (سيد ذلك الحى) أى به قرب كافى الترمذى ولم يسم سيد الحى (فسموا به بكل شئ) مما جرت العادة ان
يتناهوا به من لدغة العقرب وفى رواية الكشي فى شفاء أى طلبوا له الشفاء أى عالجوه بما يشفيه وقد زعم السفاقي أنها
اصحف لا ينفقه شئ (فقال بعضهم) ليهض (لأنتيم هؤلاء الرط الذين نزلوا) عندكم لعل أن يكون عندهم شئ يداويه
(فأتوهم فقالوا يا أباهم الرط ان سيدنا داغ ١١٦ وسعنا به بكل شئ لا ينفعه) وفى رواية معبد بن سيرين ان الذى جاءهم

التصرف وبه قال على عليه السلام وعثمان وعبد الله بن الزبير وعبد الله بن جعفر
وشريح وعطاء والشافعي ومالك وأبو يوسف ومحمد هكذا فى البصرى قال فى الفتح والجمهور
على جواز الجهر على الكبير وخالف أبو حنيفة وبهض الظاهرية ووافق أبو يوسف
ومحمد قال الطحاوى ولم أر عن أحد من الصحابة منع الجهر على الكبير ولا عن التابعين
الا عن ابراهيم وابن سيرين ثم سكت صاحب البصر عن العترة أنه لا يجوز طاعة من أبى
حنيفة أنه لا يجوز أن يعلم إليه ماله بعد خمس وعشرين سنة ولهم ان يجيبوا عن هذه
النسبة بأنها وقعت عن بعض من الصحابة والخليفة انما هو إجماعهم والاصل جواز
التصرف لكل مالك من غير فرق بين أنواع التصرفات فلا يمنع منها الاماها الماييل
على منعه ولكن الظاهر ان الجهر على من كان فى تصرفه نفسه كان أمرا معروفا
عند الصحابة ما لو فانيتم ولو كان غير جائز لا ذكره بعض من اطاع على هذه القصة
والكان الجواب من عثمان رضى الله عنه عن على عليه السلام بان هذا غير جائز وكذلك
الزبير وعبد الله بن جعفر لو كان مثل هذا الامر غير جائز لكانا هما من تلك الشركة
منسوبة والحب من ذهاب العترة الى عدم الجواز مما قد اوردوا هذا الماهم وسيدهم
أمير المؤمنين على كرم الله وجهه يقول بان جواز مع كون أكثرهم يجعل قوله حجة متبعة
يجب المصير اليها وتصلح لمعارضة المرفوع واما اعتذار صاحب البصر عن ذلك بان عليا
عليه السلام لم يفعل ذلك ففى غاية من السقوط فان الجهر لو كان غير جائز لما ذهب الى
عثمان وسأل منه ذلك واما اعتذاره أيضا بان ذلك اجتهاد فخالف لما انتهى عليه فى كثير
من الاجتهادات من الجزم بان قول على حجة من غير فرق بين ما كان للاجتهاد فيه مخرج
وما ليس كذلك على ان المال لا يملك للاجتهاد فيه لافرق فيه بين قول على عليه السلام وغيره
من الصحابة ان له حكم الرفع وانما يحل النزاع بين أهل البيت عليهم السلام وغيرهم
فيما كان من موطن الاجتهاد وكثيرا ما ترى جماعة من الزيدية فى مؤلفاتهم يميزون
بجمية قول على عليه السلام ان وافق ما يذهبون اليه ويعتدرون عنه ان خالف بأنه
اجماد لا حجة فيه كما يقع منهم ومن غيرهم اذا وافق قول أحد من الصحابة ما يذهبون
اليه فانهم يقولون لا تخاف لمن الصحابة فكان اجاعا ويقولون ان خالف ما يذهبون
اليه قول صحابي لا حجة فيه وهكذا يحضرون باق الله صلى الله عليه وآله وسلم ان كانت

جارية منهم ففعل على أنه كان
مهاجرة ما (فهل عند أحد منكم
من شئ) زاد أبو داود من هذا
الوجه ينفع صاحبنا وزاد البزار
فقالوا لهم قد بلغنا ان صاحبكم
جاء بالنور والشفاء قالوا نعم (فقال
بعضهم) هو أبو سعيد الخدري
كافى به من روايات مسلم (ثم واقه
الى لارق ولكن واقه لقد
استشفناكم فلم تضيئوا لنا فانا
براق لكم حتى تضيئوا لنا جعلا
بعض الجهم وسكون العين ما بهطلى
على العمل (فما الحوهم) أى
واقه وهم (على طيع من الغم)
وفى رواية النسائي ثلاثون شاة
وهو مناسب لعدد السرية كما مر
قد كانهم اعتبروا عددهم فعملوا
لكل واحد شاة (فانطلق) الرافى
الى المدوغ وجعل (يشغل عليه)
أى ينفع نفسه معه أدنى من قال
ابن أبي جرة فى حجة النفع وحمل
التفصيل فى الرقية بهد القراءة
ان حصل بركة الرقى فى الجوارح
التي يمر عليها فتصل البركة فى الرقى
الذى يتقبله (وبقرأ الحمد لله رب
العالمين) القاضية الى آخرها وفى

رواية جابر ثلاث مرات وفى رواية الاشم سبع مرات والحكم لزانة (فكانت نشط) أى حل (من عقاب) موافقة
يكسر العين حبل يشده ذراع البهجة لكن قال الخطابي ان الشهور أن فى الحل انشط بالمهمز وفى العقاب نشط وقال ابن
الأثير وكثيرا ما يجيى فى الرواية كائنات نشط من عقاب وليس يصح يقال نشطت العقبة اذا عدها وانشطت اذا سلمت اوفى
القاموس كالصباح كنصر عده كنشطه وانشطه حله ونقل فى المصابيح عن الهروى أنه رواه كائنا نشط وعن السفاقي أنه
كذلك فى بعض الروايات ههنا (فانطلق) المدوغ حال كونه (عشى وما به قلبه) بحر كات أى هله وحسب بذلك لان الذى نصيبه

يتقلب من جنب الى جنب ليعلم موضع الداء منه وتقل عن خط الداء ما حوذه من انقلاب يأخذ اليه غير فيشتكى
منه قلبه فيموت من يومه (قال فاوهمهم جعلهم الذى صالحوهم عليه) وهو الاثلاثون شاة (فقال بعضهم) واقه الذى
رقى لاتعلاوا ما ذكرتم من القصة (حتى نأتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فنذكر له الذى كان) من أمرنا هذا (فتنظر
ما يأمرنا به فتتبعه وفى رواية الاشم فلما قبضنا الغم عرض فى أنفسنا منها شئ (فقدموا على رسول الله صلى الله عليه وآله
(وسلم) المدينة (فذكروا له) القصة (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم ١١٧ للراقى (وما يدريك أنها) أى القاضية (رقية)
بضم الراء وسكون القاف وعند

موافقة المذهب ويعتدرون عنها ان خالفتم بانهم غير معاملة الوجه الذى لا به
وقعت فلا تصلح للعبه فليكن هذا منك على ذكر فانه من المزاني التى يتبين عندنا
الانصاف والاعتصاف وقد عرفت ما انتبيه على مثل هذا وكرره لما فيه من التهدير عن
الاغترار بذلك ومن الأدلة الدالة على جواز الجهر على من كان بهد البسوخ سبي التصرف
قول الله تعالى ولا تؤثروا السفهاء أموالكم قال فى الكشاف السفهاء المبدرون
أموالهم الذين ينفقونها فيما لا ينفع ولا يدرى لهم بأصلاحها وتغيرها والتصرف
فيها وانما يطالب لزيادة وأضاف الاموال اليهم لانهم من جنس ما يقبضه الناس مما يذهبهم
كما قال ولا تقتلوا أنفسكم فمما ملكت أيمانكم من قيتانكم أو منات والدليل على أنه
خطاب للأولياء فى أموال اليتامى قوله وارزقوهم فيها واكـ وهم ثم قال فى تفسير قوله
تعالى وارزقوهم فيها واجهـ لوها مكانا لزمهم بان تجبروا فيها وترجعوا حتى تكون
انفقتهم من الارباح لان صاحب المال فلا يملك الا انفاق وقيل هو أمر لكل أحد
أن لا يخرج ماله الى أحد من السفهاء قريب أو اجنبى رجلا أو امرأة يعلم أنه يضيئه
فيما لا ينفع ويضد انتمى وقد عرفت سببا عدم اختصاص السفهاء المذكورين
بالصبيان كما قال فى البصر فانه تخصيص لما تملك عليه الميعة بلا محصر ومما يؤيد ذلك
نفيه صلى الله عليه وآله وسلم عن الابراف بالماء ولو على نهر جار ومن المؤيدات
عدم انكاره صلى الله عليه وآله وسلم على قرابة حبان لما سألوه أن يجبره عليه ان صح
ثبوت ذلك وقد تقدم الحديث بجمع طرقه فى البيع وقد استدلل على جواز الجهر
على السفه أيضا بآية صلى الله عليه وآله وسلم فى صدقة الرجل الذى تصدق بأحد قويه
كما أخرجه أصحاب السنن وصححه الترمذى وابن خزيمة وابن حبان وغيرهم من حديث
أبي سعيد وأخرجه الدارقطني من حديث جابر وعما أخرجه أبو داود وصححه ابن خزيمة
من حديث جابر أيضا ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رد البيضة على من تصدق
بها ولا مال له غيرها وبرده صلى الله عليه وآله وسلم عتق من اعتق عبدا له عن دبر ولا
مال له غيره كما أشار الى ذلك البخارى وترجم عليه باب من رد أمر السفيه والضعيف
المقل وان لم يكن جرحا عليه الامام زمن جلاله ما استدلل به على الجواز قول ابن عباس
وقد سئل متى ينقض يمين اليتيم فقال له عرى ان رجلا اتبنت لحيته والله لضعيف

أحدا من الفقهاء كره الجهر وأعطى الحسن البصرى دراهم عشرة أجرة المعسر ولم ير ابن سيرين باجر القسام بأشأى اذا كان
غير اشترط اجماع الاشراف فكان يكرهه وقال ابن سيرين كان يقال السجدة الرشوة فى الحكم وكانوا يعطون الاجرة على
الحرص أى تخاصم القرة وحمل بعضهم الاجرة على الثواب وشيأ القصة التى فى الحديث يأتى هذا التأويل
وادعى بعضهم نسخه بالاحاديث الواردة فى الوعيد على أخذ الاجرة على تعليم القرآن وقد رواها أبو داود وغيره وتعب بان
النسخ لا يثبت بالاحتمال وبأن الاحاديث القاضية بالمنع وقائع بحجة للتأويل لتوافق الاحاديث الصحيحة بحديث الباب

وبأنهم لا تقوم به أجرة فلا تقوى على معارضة ما في الصحيح وقد عرفت مما سبق أنها تنهض للاحتجاج على المطلوب والجمع
يمكن أما جعل الأجر المذكور على الثواب ويرد بأن سياق القصة يبيّن ذلك أو المراد أخذ الأجر على الرقعة فقط كما يشعره السياق
فيكون من خصه بالأحاديث القاضية بالمنع أو يحصل الأجر هنا على عموه فيشمل الأجر على الرقعة والتلاوة والتعظيم ويخص
أخذها على التعليم بالأحاديث المتقدمة ويجوز ما عداها وهذا أظهر وجوه الجمع فينبغي المصير إليه قاله الامام في نيل الاوطار
والسبيل الجرار وفي هذا الحديث ازواجه ١١٨ كما مذكورون بالكفى وهو غريب جدا وكاهم بصريون غير أبي عوانة

فواصله وأخبر به البخاري أيضا
في الطب وكذا مسلم وأخرجه أبو
داود ونسبه في البيوع والترمذي
فيه وكذا الترمذي وابن ماجه
في التجارات قال الحافظ ابن حجر
وفي الحديث جواز الرقعة بكتاب
الله ويتحقق به ما كان بالذكور والدعاء
المأثور وكذا غير المذكور مما لا يخالف
ما في المأثور وأما الرقعة بما سوى ذلك
فليس في الحديث ما يثبت ولا
ينفيه وفيه مشروعية الصيغة
على أهل البوادي والنزول على
مياه العرب وطلب ما عندهم
على سبيل القرى أو الشراء وفيه
مقابلة من امتنع من المكرمه
بما يرضونه لما صنعوا الصالح من
الامتناع من الرقعة في مقابلة
امتناع أولئك من ضياعهم
وهذه طريقة موسى عليه
السلام في قوله لو شئت لتضدّت
عليه أبرأ ولم يعذر الخضر عن
ذلك إلا بما خرج عن ذلك
ونفسه أيضا ما يترجمه المرء على
نفسه لأن أبا سعيد الترمي أن
يرقى وأن يكون الجعل له
ولا يصحبه وأمره النبي صلى الله

الاستدلال نفسه ضعيف العطاء فإذا أخذت من صالح ما أخذ الناس فقد ذهب
عنه اليمين حكماء في الفقه والحكمة في الجرح على السفيه ان حفظ الاموال حكمه لأنها
مخلوقة للاحتجاج بها بالابتذير وهذا قال تعالى ان الذين كانوا اخوانا لثياب طير
قال في البحر فصل والسفيه المقتضى العبر عنه من أن يته وهو صرف المال في الفسق
أو فيما لا مصلحة فيه ولا عرض ديني ولا دنوي كثير ما يبايى درهمين بمائة لا صرفه
في أكل طيب وليس تقيس فأنظر المضموم لقوله تعالى قل من حرم زينة الله التي أخرج
له آياته وكذا الوانقعه في القرب انتهى

(باب علامات الباطن)

(عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال حفظت عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
لا يتم بعد احتملام ولا صمات يوم الى الابد روى ابو داود وعنه ابن عمر قال عرضت على
النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم أحد وأما ابن أربع عشرة سنة فلم يجزني وعرضت عليه
يوم الخندق وأما ابن خمس عشرة فاجازني روى الجماعة وعنه عطية قال عرضت على
النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم بدر فبسط يده فمسح بيده على رأسي فقلت يا رسول الله
وكتبت عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال حفظت عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
أنبت عاتقه قتل ومن لا تزل رواء أحد والنسائي وعنه مرة أن النبي صلى الله عليه وآله
وسلم قال اقتلوا شيوخ المشركين واستحبوا شرخهم والنسائي قال من لم يثبتوا
رواه الترمذي وعنه حديث علي عليه السلام في ما ناده يحيى بن محمد المدني البخاري
منسوب الى البخاري بالجمع والراه الممهدة بآية على الساحل بالقرب من مدينة الرسول صلى
الله عليه وآله وسلم قال البخاري يتكلمون فيه وقال ابن حبان يجب التمسك بما انفرد
به من الروايات وقال العقيلي لا يتابع يحيى المذكور على هذا الحديث وفي الخلاصة أنه
وثقه الجهلي وابن عدي قال المنذري وقد روى هذا الحديث من رواية جابر بن عبد الله
وأنس بن مالك وليس فيها شيء يثبت وقد أعل هذا الحديث أيضا عبد الحق وابن القطان
وغيرهما وحسنه النووي مفسكا بسكوت أبي داود وعنه روى الطبراني في المعجم بسند
آخر عن علي عليه السلام ورواه أبو داود الطيالسي في مسنده وأخرج نحوه الطبراني

عليه وآله وسلم بالوفاء بآية وفيه الأشهر ان في الموهوب اذا كان أحله معلوما وجواز طلب الهدية من
يعلم رغبته في ذلك واجابته اليه وفيه جواز قبض الشيء الذي ظاهره الحلي وتزل التصرف فيه اذا عرضت فيه شبهة وفيه
الاجتهاد عند فقد النص وعقامة القرآن في صدور العصابة خصوصا القاتحة وفيه أن الرزق المقسوم لا يستطيع من هو
في يد منعه من قسم له لأن أولئك منه والضيافة وكان الله قسم العصابة في ما لهم نصيبا فنعوم فبب لهم لدغ العقرب حتى
سبق لهم ما قسم لهم وفيه الحكمة بما القصة حيث اختص بالعاقبة من كان رأسا في المنع لأن عادة الناس الاتجار بما كبرهم

فما كان رأسهم في المنع اختص بالعاقبة دونهم جواز ما أتته في (عن ابن عمر رضي الله عنهما قال نهى النبي صلى الله
عليه وآله وسلم عن عيب الفحل) يقع العيب وسكون السين والفعل الذي كرم من كل حيوان فرسا كان أو تيسا أو جمل أو غيره
ذلك والمعنى نهى عن كراهته والمشهور في كتب الفقه ان عيب الفحل ضرابه وقيل أي مضرابه وقيل مأثوره وعلى الثاني أي
أجرة الجماع جرى المواقف ويؤيده حديث جابر بن عبد الله عن يبيع ضرب الفحل ورواه مسلم والنسائي وفي رواية الشافعي نهى عن
عيب الفحل والحاصل ان بذل المال عوضا عن الضراب ان كان ١١٩ بعبارة باطل قطعان ما الفحل غير متقوم
ولا معلوم ولا مة دور على تسليحه

في الصحيح عن حنظلة بن حذيفة عن جده واسناده لا بأس به وأخرج نحوه أيضا ابن
عدي عن جابر وحديث ابن عمر زاد فيه البيهقي وابن حبان في صحيحه بهد قوله لم يجزني ولم
يرى بلفظ وبعد قوله فاجازني ورواه في بلفظ وقد صح هذه الزيادة أيضا ابن خزيمة وحديث
عطية القرظي صححه أيضا ابن حبان والحاكم وقال على شرط الصحيحين قال الحافظ وهو كما
قال لأنهما لم يخرجا لعطية وماله الا هذا الحديث الواحد وقد أخرج نحوه حديث عطية
الشيخان من حديث أبي سعيد بلفظ فكان يكشف عن مؤثر المراهقين فن أنبت منهم قتل
ومن لم يثبت به في الدراري وأخرج البزار من حديث سعد بن أبي وقاص حكم على بني
قر بظة ان يقتل منهم كل من جرت عليه الموامي وأخرج الطبراني من حديث أسلم بن جبير
الانصاري قال سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم على أسارى قر بظة فبكت النظر في
فرج الغلام فان رأيت قد أنبت ضربت عنقه وان لم أره قد أنبت جعلته في مقام المسكين
قال الطبراني لا يروى عن أسلم الا بهذا الاسناد قال الحافظ وهو ضعيف وحديث سمرة
آخرجه أيضا أبو داود وهو من رواية الحسن عن سمرة وفي مسنده منه قال قد تقدم
وفي الباب عن أنس عند البيهقي بلفظ اذا استكمل المولود خمس عشرة سنة كتب ماله وما
عليه واقبعت عليه الحدود قال في التلخيص وسنده ضعيف وعنه عائشة عند أحمد وأبي
داود والنسائي وابن ماجه وابن حبان والحاكم بلفظ رفع القلم عن ثلاثة عن الصبي حتى
يبلغ وعن النائم حتى يستيقظ وعن المجنون حتى يفتق وأخرجه أيضا أبو داود والنسائي
وأحمد والدارقطني والحاكم وابن حبان وابن خزيمة عن علي عليه السلام من طرق وفيه
قصة جرت له مع عرقها البخاري في الطرق عن أبي ظبيان عنه بالحديث واقصة ومنها
عن أبي ظبيان عن ابن عباس وهي من رواية جابر بن حازم عن الأعشى عنه وذكره الحاكم
عن شعبه عن الأعشى كذلك لكنه وقصته وقال البيهقي تفرد به جابر بن حازم قال
الدارقطني في العلل وتفرد به عن جابر عبد الله بن وهب وشافعه ابن فضيل ووكيع
فرواه عن الأعشى ووقفا وكذا قال أبو حنيفة عن أبي ظبيان وخالفهم جابر بن زريق
فرواه عن الأعشى ولم يذكر فيه ابن عباس وكذا قال عطية ابن السائب عن أبي ظبيان عن
علي وعمر رضي الله عنهما مرفوعا قال الحافظ وقول ووكيع وابن فضيل أشبه بالصواب
وقال النسائي حديث أبي حنيفة أشبه بالصواب ورواه أيضا أبو داود من حديث أبي

ولا يصح القياس على تلقيح الفحل لأن ما الفحل ما حبه عاجز عن تسييه بغيره لاف تلقيح انتهى قال في الفقه وأما عاربه ذلك
فلا خلاف في جوازها فان أهدي لامرأة هدية من المستعبر بغير شرط جازأتهى وقد ورد الترغيب في أطراف الفحل أخرج
ابن حبان في صحيحه من حديث أبي حنيفة مرفوعا من أطراف فرسا فاعقب كان له كاجر منه من فرسا وهذا الحديث أخرجه
أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه في البيوع أقول هذا آخر كتاب الاجابة في قوله تعالى في قصة موسى وهيب عليه السلام
بأبست استاجره دلالة على مشروعية الاجارة مطلقا ومثبر وعيتها بل لم يسم نفسه للخدمة وتدل أيضا على أنه ان أطلق الخدمة

فهو محمولة على المتعارف ولا يثبتها الجاهل في الجمل ولا وهي تجوز على كل عمل لم يمنع منة مانع شرعي لا خلاص الا لادلة الواردة في ذلك وتكون الاجرة معلومة عند الاستحباب لم يثبت في سبيلها فمما لم تكن اجرة معلومة استحق الاجرة مقداره على هذا اهل ذلك العمل وهو الاقرب الى العدل وقد ورد النهي عن كسب الخمار ومهر البقي وخلوان الكاهن واجرة المؤذن وقبيل الطمان ويجوز الاستحباب على تلاوة القرآن ويجوز ان يكرى العين مدقة معلومة من ذلك الارض بشرط ما يخرج منها ومن اقدم ما استقر عليه واتفقت ١٢٠ ما استاجر ضمن الحديث على السبيل اخذت حتى تؤديه اخرجه احدوا صاحب

السنة والحاكم وصححه وحمل بسا ذلك كتب القروى راقه اعل
 (بسم الله الرحمن الرحيم)
 (كتاب الخوالات)

بالجمع ورفع الخمار وقد تكسر جمع حوالة مشتق من التحويل او من الحوول يقال حال عن العهد اذا انتقل عنه حوولا وهي عند الفقهاء نقل دين من ذمة الى ذمة اخرى واختلفوا هل هي بيع دين بدين رخص فيه فاستثنى من النهي عن بيع الدين بالدين اوهى استيفاء وقيل هي عقد ارفاق مستقل ويشترط في صحته رضا المحلل بلا خلاف والتمثال عند الأكثر والتمثال عليه عند بعض من يذهب ويشترط أيضا تماثل الحقين في الصفات وأن يكون في شيء معلوم ومنهم من خصها بالنقدين ومنهما في الطعام لأن ما يبيع طعام قبل أن يستوفي (عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال مطل) المديان (الغنى) القادر على وفاة الدين ربه بعد استحقاقه

الضحي عن علي عليه السلام بالحديث دون النصة وأبو الضحي قال أبو زرعة حديثه عن علي مرسل ورواه ابن ماجه من حديث الثاقم بن يزيد عن علي قال أبو زرعة وهو مرسل أيضا ورواه الترمذي من حديث الحسن البصري قال أبو زرعة أيضا وهو مرسل لم يسمع الحسن من علي شيئا وروى الطبراني عن أبي إدريس التولاني قال أخبرني غيره واحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثوبان ومالك بن شداد وغيرهما فذكر نحوه وفي أسناده بر بن سنان وهو مختلف فيه قال الحافظ وفي أسناده قال في اتصاله ورواه الطبراني أيضا من طريق مجاهد عن ابن عباس واستاده ضعيف كما قال الحافظ قوله لا يتم بعد احتلام استدله على أن الاحتلام من علامات البلوغ وتعب بأنه بيان لغاية مدة اليتم وارتفاع اليتم لا يستلزم البلوغ الذي هو مناط التكليف لأن اليتم يرتفع عند ادراك الحيض أو ما يملكه التكليف انما يكون عند ادراكه كالمصالح آخره والاولى الاستدلال بما وقع في رواية لاجد وابن داود والحاكم من حديث علي عليه السلام باقظ وعن النبي حتى يحتلم ويؤيد ذلك قوله في حديث عطية بن كان محتما وقد حكى صاحب الجرح والاعجاب على أن الاحتلام مع الانزال من علامات البلوغ في الذكر ولم يجهله المصنف وبقائه علامة في الانثى قوله ولا صمات الخ الصمات السكوت قال في القاموس وما ذقت سماتا كصباح شيا ولا صمت يوم الى الليل أي لا يسمت يوم تام انتهى قوله فلم يجزني وقوله فاجازني المراد بالاجازة الاذن بالمرور للقتال من اجازته اذا أمضاء وأذن له لامن الجائز التي هي العطية كأنهم صاحب ضوء النهار وقد استدلل بحديث ابن عمر وهذا من قال ان مضي خمس عشرة سنة من الولادة يكون بلوغا في الذكر والانثى واليه ذهب الجمهور ورواه ذلك الطحاوي وابن القصار وغيرهما بأنه لا دلالة في الحديث على البلوغ لأنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يتعرض لسنة وان فرض شرط ذلك يقال ابن عمر روي هذا التقدير مذكرا من الزيادة في الحديث أعني قوله لم يرنى بلغت وقوله ورائي بلغت والظاهر أن ابن عمر لا يقول هذا بمجرد الظن من دون ان يصدروا منه صلى الله عليه وآله وسلم ما يدل على ذلك وقال ابو حنيفة بل مضي ثمان عشرة سنة للذكر وسبع عشرة للانثى قوله فكان من أثبت الخ استدله به من قال ان الانبات من علامات البلوغ واليه ذهب الهاديون وقد رد ذلك بأن يكون الانبات بعد التمتع وتعب بأن تدل

(نظم) محرم عليه ونرج بالحق العاجز عن الوفاء والمطل أصله الماد والمراد هنا ما استحق أدائه من غير عذر ولفظ المطل يشترط تقدم الطلب فيؤخذ منه أن الغنى لو أخر الدفع مع عدم طلب صاحب الحق لم يكن ظاهرا لتمامه امام الحرمين والسعفي وعز الدين بن عبد السلام لا يجب الاداء الا بعد الطلب وهو مفهوم تقييد التووي في التقليل بالطلب والجمهور على أنه من اضافة المصدر للفاعل والمعنى أنه يحرم على الغنى التقادر ان يطل بالدين بعد استحقاقه بخلاف العاجز وقيل هو من اضافة المصدر للمفعول والمعنى أنه يجب وفاة الدين وان كان مستحقا غنيا ولا يكون سببا لتأخير حقه عنه

واذا كان كذلك في حق الغنى فهو في حق الفقير أولى قال الحافظ زين الدين العراقي وهذا فيه تعسف وتكافؤ وقال الحافظ ابن حجر ولا يفتي بعد هذا التأويل قال الحافظ في الفتح وهل يصح ما حمل من ليس القدر الذي عليه حاضر اعنده لكنه قادر على تحصيله بالتكسب مثلاً أطلق أكثر الشافعية عدم الوجوب وصرح بعضهم بالوجوب مطلقا وفصل آخرون بين أن يكون أصل الدين وجب بسبب بعض به فيجب والا فلا انتهى قال الشوكاني في ذيل الاوطار وظاهر الاول لان القادر على التكسب ليس على الواجب اغاؤه عليه فقط لأن تعليق الحكم بالوصف مشعر بالعلية ١٢١ انتهى وعند الشافعي وابن ماجه

من أثبت ليس لاجل التكليف بل لدفع ضرره لكونه مقلنة للضرر كقتل الحية ونحوها ورد هذا التعقب بأن القتل ان كان كذلك ليس الا لاجل السكة ولا يدفع الضرر والحديث أصرت ان أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله وطالب الايمان وازالة المانع منه فرع التكليف يؤيد هذا ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يغزو الى البلاد البعيدة كتبوا ليه يفر من أهل الاقطار الثانية مع كون الضرر من كان كذلك مأمونا وكون قتال الكفار كفرهم هو مذهب طائفة من أهل العلم وذهبت طائفة أخرى الى أن قتالهم لدفع الضرر والقول بهذه المقالة هو من شأن ذلك التعقب ومن القائلين بهذا شيخ الاسلام ابن تيمية حفيد المصنف وله في ذلك رسالة قول له شرحه من بفتح الشين المججمة ومكون الراية المهمة لا بعدها خاء مججمة قال في القاموس هو أول الشباب انتهى وقبلهم القتلان الذين لم يبلغوا وجه المصنف على من لم يثبت من القتلان ولا بمن ذلك للجمع بين الاحاديث وان كان أول الشباب يطلق على من كان في أول الانبات والمراد بالانبات المذكور في الحديث هو انبات الشعر الاسود المتجعد في العانة لا انبات ما يطلق الشعر فانه موجود في الاطفال

(باب ما يحل لولي اليتيم من ماله بشرط العمل والحاجة)
 (عن عائشة رضي الله عنها في قوله تعالى ومن كان غنيا فليستعفف ومن كان فقيرا فليأكل بالمعروف) انما انزلت في ولي اليتيم اذا كان فقيرا انه يأكل منه مكان قيامه عليه بالمعروف وفي انزلت في والي اليتيم الذي يقوم عليه ويصلح ماله ان كان فقيرا أو كل منهما بالمعروف أخرجهما وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ان رجلا أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال اني فقير ليس لي شيء ولي يتييم فقال كل من مال يتييم فقير مصرف ولا مبادر ولا متأمل ورواه الخمسة الا الترمذي ولا يترجم في سنته عن ابن عمر انه كان يزكي مال اليتيم ويستقرض منه ويضعه معارضة حديث عمرو بن شعيب مكث عنه أبو داود وأشار المنذري الى ان في أسناده عمرو بن شعيب وفي جماع أبيه من جده مقال قد تقدم التنبيه عليه وقال في الفتح أسناده قوي والآية المذكورة تدل على جواز كل ولي اليتيم من ماله بالمعروف اذا كان فقيرا او وجوب الاستعفاف اذا كان غنيا وهذا ان كان المراد

١٦ قيل هنا حاق بها يشترط الامر بقبول الحوالة معطل يكون مطل الغنى ظمنا قال ابن دقيق العيد والعل السبب فيه انه اذا انقروا كونه ظمنا والظاهر من حال الممل الاستراضة فيكون ذلك سببا للامر بقبول الحوالة عليه لان به يحصل المقصود من غير ضرر الممل ويحتمل أن يكون ذلك لان الممل لا يتعذر استيفاء الحق منه هذا الامتناع بل يأخذ هذه الحاكمت قهرا ويوفيه في قبول الحوالة عليه يحصل الغرض من غير مضرة في الحق قال والمعنى الاول أربع مائة من بقاء معنى التعليل يكون المطل ظمنا على هذا المعنى الثاني تسكون العلة عدم وفاة الحق لا الظلم انتهى وعلى المعنى الاول اقتصر الراعي وقال ابن

الفتح والذي يشعر به حديث الباب التوقف على الطلب لان المطلب يتعرب ويدخل في المطلب كل من لزمه حتى فترت
كالزوج لزوجته والسيد لعبده والحاكم لرجيته وبالعكس واستنبط منه ان المعسر لا يجبر ولا يطالب حتى يوسر قال الشافعي
لو جازت مواخذته لكان ظلمنا والفرض انه ليس بظالم لجزءه وقال بعض العلماء انه ان يجبره وقال آخرون له ان يلازمه
واستدل به على ان الجواز اذا صحت ثم تعذر القبض بحدوث حادث كوثاق أو قاس لم يكن للمعتال الرجوع على الخيل لانه لو كان
الرجوع لم يكن لاشتراط الفسخ فائدة فلما شرط علم انه استقل استقالا لا رجوع له كالموعدة عن دينه بعهوض ثم تلف العوض

الفتح والذي يشعر به حديث الباب التوقف على الطلب لان المطلب يتعرب ويدخل في المطلب كل من لزمه حتى فترت
كالزوج لزوجته والسيد لعبده والحاكم لرجيته وبالعكس واستنبط منه ان المعسر لا يجبر ولا يطالب حتى يوسر قال الشافعي
لو جازت مواخذته لكان ظلمنا والفرض انه ليس بظالم لجزءه وقال بعض العلماء انه ان يجبره وقال آخرون له ان يلازمه
واستدل به على ان الجواز اذا صحت ثم تعذر القبض بحدوث حادث كوثاق أو قاس لم يكن للمعتال الرجوع على الخيل لانه لو كان
الرجوع لم يكن لاشتراط الفسخ فائدة فلما شرط علم انه استقل استقالا لا رجوع له كالموعدة عن دينه بعهوض ثم تلف العوض

وشطر اوجع في الفتح بين هذا بان من قال ثلاثة جبر الكسر ومن قال دينارين ألفاه أو
دينار وبنى عليه ديناران لكن قال ثلاثة فيما عتبار الاصل ومن قال ديناران فما عتبار ما بنى
وأنه وسلم علم أن هذه الدنانير الثلاثة تفي بدينه بقرائن الحال أو بغيرها (ثم أتى بالثلاثة فقالوا
الميت شيئا قالوا لا قال فهل عليه دين قالوا) نعم عليه (ثلاثة دنانير قال صلوا على صاحبها
الإنسان) صل عليه يا رسول الله وعلى دينه صلى عليه) ولقظ ابن ماجه فقال أبو قتادة أنا

فقال هما عليك وفي ماله والميت منهم ما يرى قال نعم فلي على عليه فجعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا أتى أبا تامة يقول ما صنعت الذي أبارك حقى كان آخر ذلك أن قال قد قضيت ما يبارك رسول الله قال الآن حين بردت عليه جلد موثق في هذا الحديث ثلاثة أحوال وترك الرابع وهو من لادين عليه وله مال وحكم هذا أنه كان يصلي عليه ولعله انما لم يذكر لكونه كان كثير الالكونه لم يقع ولم يسم أحدهم الموتى الثلاثة ومطابقته لثلاثة ظاهرين قول أبي قتادة على دينه وفي الرواية الأخرى أنا أتكفل به وقوله عليه الصلاة والسلام هما عليك ١٢٤ وفي ماله والميت منهما ما يرى وإلى هذا ذهب الجمهور فقصموا هذه الكفالة من

غير رجوع في مال ميت ومن ماله له أن يرجع أن قال انما صنعت لا يرجع فان لم يكن للميت مال وعلم الضامن بذلك فلا رجوع له ومن أي حنفية أن ترك الميت وفاء بجزء الضمان بقدر ما تركه وان لم يتركه وفاء لم يصح وهذا الحديث جهة للجمهور وصلاته صلى الله عليه وآله وسلم عليه وان كان الدين باقيا في ذمة الميت لكن صاحب الحق عاد إلى الرجاء بعد إلباسه واطمان بان دينه صار في حامن نفسه فخطه وقرب من الرضا وفي هذا الحديث اشعار بهوية أمر الدين وأنه لا ينبغي تحمله إلا من ضرورة وفيه وجوب الصلاة على الجنائز وهذا الحديث أخرجه أيضا في الكفالة وهو سابع ثلاثاته وأخرجه النسائي أيضا في الجنائز (عن أنس بن مالك رضي الله عنه أنه قيل له) القائل عاصم بن سليمان المعروف بالأحول (أبلغك أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا حلف بكسر إلهاء أي لا عهد (في الإسلام) على الأشياء التي كانوا يعاهدون عليها الجاهلية (فقال) أنس له

(قلنا) أي أي (النبي صلى الله عليه وآله وسلم) بن قريش والانصاف داري أي بالمدينة هل الحق والنصرة بها والاخذ هل يدا انما كما قال ابن عباس رضي الله عنه الا نصبر والتحصية والزفاعة أي المعاونة ويومئ به وقد ذهب الميراث قال الطبري ما استدله به أنس على اثبات الحلف لا ينافي حديث جبير بن مطعم في نفسه فان الإلهاء المذكور كان في قول الهجرة وكانوا يتوارثون به ثم نسخ من ذلك الميراث وبقي ما يطله القرآن وهو التعاون على الحق والنصر والاخذ به يد التلالم وبطل منه بما خالف حكم الإسلام مما كانوا يتواضعونه بينهم بأنهم الفاسدة في الجاهلية وبقي ما عهدا على جاه واختلف العصاة في الجيد

القاسم بين الحلف الواقع في الجاهلية والإسلام فقال ابن عباس ما كان قبل نزول الآية جاهلي وما بعده إسلامي يعني قوله تعالى والذين عاهدتكم ما آمنكم فأتوهم قصصهم وعن علي ما كان قبل نزول لابلان قريش جاهلي وعن عثمان كل حلف كان قبل الهجرة جاهلي وما بعده إسلامي وعن عمر كل حلف كان قبل الجاهلية فهو مشدود وكل حلف بعده منقوض قال في الفتح ويمكن الجمع بأن المذكور في رواية غير عمر ما يدل على ما كد حلف الجاهلية والذي في حديث عمر ما يدل على نسخ ذلك وهذا الحديث أخرجه أيضا في الاعتصام ومسلم في الأذنان وأبو داود في الفرائض ١٢٥ (عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما

ما فعلنا فاقسمنا قال في شرح السق اما بتخصيف الميم محتمل أن يكون بمعنى حقا واذلته لعل قوله فاقسمنا قديلا على أن الهمزة انما تعلق بالقول لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمرهم بالاعتصام بعد ان وهب كل واحد نصيبه من الآخر قوله ثم توخى بفتح الواو وانهاء النجدة قال في النهاية أي أقصدا الحق فيما صنعنا من القصة يقال توخيت الشيء أتوخاه توخيا اذا قصدت اليه وتعمدت فعله قوله ثم استسم ما أي لياخذ كل واحد منكم ما تخرجه القرعة من القصة ليعقروهم كل واحد منكم كما عن الآخر وفيه الأمر بالقرعة عند المساواة والمناسحة وقد وردت القرعة في كتاب الله في موضعين أحدهما قوله تعالى اذا قرعوا فلهم والثاني قوله تعالى فسامهم فكان من المدحفين وجاءت في خمسة أحاديث من السنة الأول هذا الحديث الثاني حديث أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا أراد سقر القرع بين نسائه الثالث أنه صلى الله عليه وآله وسلم أقرع في سنة عملوا كين الرابع قوله صلى الله عليه وآله وسلم لو يعلم الناس ما في النداء والصف الأول لاستمعوا عليا انما من حديث الزبير ان مدية جاءت بشويعن لتكفن فبعها حرة فوجدنا إلى جنبه قبلا نقلة الحرة ثوب ولا نصاري ثوب فوجدنا أحد الثوبين أوسع من الآخر فاقرعنا عليا حاتم كفنا كل واحد في الثوب الذي خرج له والظاهر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم اطلع على هذا وقدره لانه كان حاضر اهلنا في ذلك ويحدثني عليه مثل ذلك في حق حرة وقد كانت الصعابة تعقد القرعة في كثير من الأمور كما روي أنه تشاح الناس يوم القادسية في الأذان فآزرع بينهم سعد قوله ثم ليال الخ أي ليل كل واحد منكم صاحبه ان يجعله في حل من قبله ببراءة ذمته وفيه دليل على أنه يصح الإبراء من الجهول لان الذي في ذمة كل واحد منكم ما هو معلوم وفيه أيضا صحة الصلح بمعلوم عن مجهول ولكن لا بد مع ذلك من التعليل وحكي في الجرح عن الناصر والشافعي أنه لا يصح الصلح بمعلوم عن مجهول قوله برأي هذا ما استدله به أهل الأصول على جواز العمل بالقياس وأنه حجة وكذا استدلو به حديث بعث معاذا المعروف (وعن عمرو بن عوف أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الصلح جائز بين المسلمين الا صلح حرم حلالا وأحل حراما ما أبو داود وابن ماجه والترمذي وزاد المسنون على شروطهم الا بشرط حرم حلالا وأحل حراما قال الترمذي هذا حديث حسن صحيح)

ويجوز الوفاء بالوعد اخذ من هذا الحديث ولادالة في سياقه على انه وصية ولا على الوجوب (فقلت) لا يكره (ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لي كذا وكذا فحكي لي) أبو بكر رضي الله عنه (حشية) بفتح الحاء قال ابن قتيبة هي الحفنة وقال ابن فارس غل الكفين وفيه قبول خير الواحد العدل من الصعابة ولو جرد ذلك نفع نفسه لان أبا بكر لم يلق من جابر شاهدا على جهة دعواه ويحتمل أن يكون أبو بكر لم يلق ذلك ففرض له بعلمه في استدله على جواز مثل ذلك للحاكم (فقد دتمها فاذا هي خنعتا وقال خنعتا) أي مثلي خمسمائة فالجمل ألف وخمسمائة وذلك لان جابر المسأله ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لي كذا

وكذا وكذا ثلاث مرات خصاله أبو بكر حثية بخاصة خمسة فقال قد مثلتم التمهيد ثلاث مرات كما وعد صلى الله عليه وآله وسلم
وهذا الحديث أخرجه أيضا النحاس والمغازي والشهادات وصالح في فضائل النبي صلى الله عليه وآله وسلم واستدل البخاري
بهذا الحديث على أن من تكلم عن ميت دينه فليس له أن يرجع عن الكفالة لأنها لازمة له واستقر الحق في ذمته ثم أورد
حديث سلمة بن الأكوع المتقدم ثم حديث الباب واستدل به على جواز ضمان ما على الميت من دين ولو لم يترك وقام هو قول
الجمهور وخلافا لما لا يثبت حثية وقد بالغ ١٢٦ الطحاوي في نصرة قول الجمهور والكفالة كما قاله المساوردي تكون في النفوس

والضمان في الأموال والمجالة
في الديارات والزعماء في الأموال
العظام قال ابن حبان في صحيحه
الزعم لنفس أهل المدينة والجليل
لغة أهل مصر والكفيل لغة
أهل العراق وهي التزام حتى ثابت
في ذمة الغير أو أحضار من هو
عليه أو عين مضمونة والله أعلم
• (بسم الله الرحمن الرحيم) •
• (كتاب الوكالة) •

الحديث أخرجه أيضا الحاكم وابن حبان وفي أسناده كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف
عن أبيه وهو ضعيف جدا قال فيه الشافعي وأبو داود وهوركن من أركان الكذب
وقال النسائي ليس بثقة وقال ابن حبان له عن أبيه عن جده نسخة موضوعة وتركها
وقد نقض الترمذي في صحيحه حديثه قال الذهبي أما الترمذي فروى من حديثه الصلح
جائز بين المسلمين ومعه فلهذا لا يعقد العلماء على صحيحه وقال ابن كثير في إرشاده
قد نقض أبو عيسى يعني الترمذي في صحيحه هذا الحديث وما شابهه واعتزله
الحافظ فقال وحكاه اعتبر بكثرة طرقه وذلك لأنه رواه أبو داود والحاكم من طريق
كثير بن زيد عن الوليد بن رباح عن أبي هريرة قال قال الحاكم على شرطهما وصححه ابن حبان
وحسنه الترمذي وأخرجه أيضا الحاكم من حديث أنس وأخرجه أيضا من حديث
عائشة وكذلك الدارقطني وأخرجه أحمد بن حنبل من حديث سليمان بن يلال عن العلامة أبيه
عن أبي هريرة وأخرجه ابن أبي شيبة عن عطاء بن مرسل وأخرجه البيهقي موقوفا على عمر
كتبه إلى أبي موسى وقد صرح الحافظ بأن أسناده حديث أنس وأسناده حديث عائشة
واحيان وضعف ابن حزم حديث أبي هريرة وحكاه ذلك ضعه عبد الحق وقد روى
من طريق عبد الله بن الحسين المصيصي وهو ثقة وكثير بن زيد المذكور قال أبو زرعة
صدوق وثقه ابن معين والوليد بن رباح صدوق أيضا ولا يخفى أن الأحاديث المذكورة
والطرق يشهد بعضهم ببعض فالحق أحق بالهالة أن يكون المتن الذي أجقت عليه حسنا
قوله الصلح جائز ظاهر هذه العبارة العموم فيشمل كل صلح إلا ما استثنى ومن ادعى عدم
جواز صلح زائد على ما استثناه الشارع في هذا الحديث فعليه الدليل وإلى العموم ذهب
أبو حنيفة ومالك وأحمد والجمهور وحكي في البصر عن العترة والشافعي وابن أبي ليلى أنه
لا يصح الصلح عن إنكار وقد استدللهم بقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا يصلح مال امرئ
مسلم إلا بطيبة من نفسه وخوفه تعالى ولأن كل أموالكم بينكم بالباطل ويجب
أن الرضا بالصلح مشعر بطيبة النفس فلا يكون كل المال بمن أكل أموال الناس
بالباطل وأصح إلهام في البصر بأن الصلح معارضة فلا يصح مع الإنكار كالبيع وأجيب
بأنه لا معنى للإنكار في البيع لعدم ثبوت حق لأحد منهما على الآخر يتحقق الإنكار
قبل صدور البيع فلا يصح الضمان قوله بين المسلمين هذا خرج مخرج الغالب لأن الصلح

يقع الواو ويجوز كسر هاء هي
في اللغة التنبؤ والخطب
تقول وكنت فلانا إذا استخففته
ووكلت الأمر إليه بالتفويض
إذا فوضته إليه وفي الشرع
إقامة الشخص غيره مقام نفسه
مطلقا أو مقيدا وقال القسطلاني
تفويض شخص أمره إلى آخر
فيما يقبل النيابة والأصل فيها
قبل الإجماع قوله تعالى فابعثوا
أحدكم بآؤركم هذه وقوله تعالى
اذهبوا بقميصي هذا وهو شرع
من قبلنا وورد في خبرنا ما يقر
كقوله تعالى فابعثوا أحكاما
أهل الآية (عن عقبة بن عامر
رضي الله عنه أن النبي صلى الله

عليه وآله وسلم أعطاه غنما للضياعا (يقصها على صاحبها) بعد أن ذهب جملته لهم (في حق عتود) بفتح العين وضمة التاء جائز
الصغير من الغنم إذا قوى أو إذا أتى عليه حول وقيل إذا قد رعى السقاء (فذكره النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال ضح أنت)
وهو منه أنه كان من جملته من كان له نصيب من هذه القصة فكانه كان شريكاً لهم وهو الذي تولى القصة عنهم وفي الأضاح
من طريق أخرى بأنها قد قسم بينهم ضحيا فدل على أنه عين تلك الضحيا فذهب لهم جملتها ثم أمر عقبة بقسمتها فيصنع
الاستدلال به لما ترجحه قال في الصالحين يعني أن يضاف إلى ذلك أن عقبة كان وكيلاً على القسمين فوكيل شريك في تلك الضحيا

التي قسمها حتى توجه ادخال حديثه في ترجمة وكالة الشريك الشريك في القسم وهذا الحديث أخرجه البخاري أيضا في الضحيا
والشركة ومسلم في الضحيا والترمذي والشافعي وابن ماجه فيها أيضا (عن كعب بن مالك) الانصاري أحد الثلاثة الذين تيب
عليهم (رضي الله عنه أنه كانت لهم غنم) شامل للضأن والغز (ترعى بالبحر) بفتح السين بجل بطيبة (فأبصر جارية لنا) لم يعرف
اسمها (بشأن من غنمنا من أفكسرت حجرا) يصرح كالسكن (فذهبوا به) فيه جواز ذبيحة الحرة والأمة والذي يصرح بكل جرح إلا
السن والظفر وورد استثنائهما (فقال لهم) كعب (لأننا كانوا) منها شيئا ١٢٧ (حق) - آل النبي صلى الله عليه وآله وسلم

جائز بين الكفار وبين المسلم والكافر وجه التخصيص أن الخطاب بالأمة عام
في الغالب هم المسلمون لأنهم المتقادون لها قوله لا يصح إلا بالنسبة إلى الاستثناء وفي رواية
لأبي داود والترمذي بالرفع والصلح الذي يحرم الحلال كصالحه الزوجية لا زوج على أن
لا يطلها أو لا يزوج عليها أو لا يبت عند ضربها والذي يحلل الحرام كأن يصالحه على
وما أمة لا يصلح له وطؤها أو كل مال لا يصلح له ككذلك ونحو ذلك قوله المسلمون على
شروطهم أي ثابتون عليها لا يردون عنها قال المنذري وهذا في الشروط الجارية دون
الفاصلة ويدل على هذا قوله لا شرط حرام حلال الخ ويؤيده ما ثبت في حديث بريرة من
قوله صلى الله عليه وآله وسلم كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل وحديث من عمل علة
ليس عليه أمر نافه ووردوا الشرط الذي يصلح الحرام كأن يشترط نصرة الظالم أو الباطل
أو غزو المسلمين والذي يحرم الحلال كأن يشترط عليه أن لا يبطأ أمته أو زوجته أو نحو ذلك
(وعن جابر أن أباه قتل يوم أحد شهيدا وعليه دين فاشتد الغرماء في حقه وقهم قال فأتيت
النبي صلى الله عليه وآله وسلم فسألهم أن يقبلوا حرة حائطي ويحلوا أبي فأبوا فلم يعطهم
النبي صلى الله عليه وآله وسلم حائطي وقال سنغفركم عنك فغدا علينا حين أصبح فطاف
في النخل ودعا في غرنا البركة فجذبتهم فذمتهم وبقي لنا من غرنا وفي لفظ أن أباه توفي
وترك عليه ثلاثين وسقرا رجل من اليهود فاستنظره جابر فأتى أن يتلوه فقام جابر رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم يشفع له إليه فجاء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وكام
اليهودي لا أخذ غرنا فذمتها فأتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم النخل فذمتها فيها
ثم قال لجابر جده فأوفاه الذي له فذهب بعد ما رجع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
فأوفاه ثلاثين وسقا وفضلت سبعة عشر وسقرا واحدا البخاري) قوله فجذبتهم بالجمع
ودالين مهملتين والجدا دصيرام النخل والحديث نفسه دليل على جواز الصالحة بالجهول
عن المعلوم وذلك لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم سأل القرين أن يأخذ غرنا حائطا وهو
مجهول القدر في الأوسق التي له وهي معلومة ولكنه ادعى في البحر الإجماع على عدم
الجواز فقال ما لفظه مستلة ويصح بمعلوم عن معلوم إجماعا ولا يصح بمجهول إجماعا ولو
عن معلوم كأن يصلح بشئ عن شئ أو عن ألف بما يكسبه هذا العام اه فليبقى أن ينظر

أو) قال حتى (أرسل إلى النبي
صلى الله عليه وآله وسلم) (وسلم من
يسأله) عن ذلك شك الراوي
(وأنه سأل النبي صلى الله عليه
وآله وسلم عن ذلك) عن ذبح
الشاة (أو أرسل) إلى النبي صلى
الله عليه وآله وسلم من يسأله
فسأله (فأمره) صلى الله عليه وآله
وسلم (يا كاهن) وفي هذا الحديث
تصديق الراوي والوكيل فيما
اتفق عليه حتى يظهر عليه
دليل الخيانة والكذب قال
في عمدة القاري وهو قول مالك
وجماعه وقال ابن القاسم إذا
خاف الموت على شاة فذبحها
لم يضمن ويصدق أن جاء بها
مذبوحة وقال غيره يضمن حتى
يبين ما قال وقال ابن القاسم إذا
أزى على أنثى الماشية بغير إذن
مالكها فهلكت فلا ضمان عليه
لأنه من صلاح المال وغماته
وقال أشهب عليه الضمان
ومطابقة الترجمة للحديث في
مسألة الراي لأن الجارية
كانت راعية للغنم فلما بات أن
شاة منها خوت ذبحتها ولم ارفع

أمرها إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمرها كاهن ولم يذكر على من ذبحها وأما مسألة الوكيل فلهذه جهالة لا يدرك كل من الراي
والوكيل يدانة فلا يصلح أن يبايعه مصلحة ظاهرة ولا يمنع من ذلك كون الجارية كاهن حليكا لصاحب الغنم لأن الكلام
في جواز الذبح الذي تضمنته الترجمة لأبي الضمان والحديث أخرجه أيضا الذابح وكذا ابن ماجه (عن أبي هريرة رضي الله
عنه أن رجلا) لم يسم (أق النبي صلى الله عليه وآله وسلم) حال كونه (مقاضاه) أي يطلب منه قضاء دين وهو بعينه من معين
(فأعطاه) النبي صلى الله عليه وآله وسلم لكونه كان يهوديا أو كان مسلمانا وفي المطالبين غير قد رزأه يقتضي كغيره من جري

على فائدة الاعراب في الخطابة وهذا أولى ويبدل له ما دام أحده عن عبد الرزاق عن سفيان بن عمار أبي يعقوب النخعي
صلى الله عليه وآله وسلم يبرأ ووقع في ترجمة بكر بن سهل من المجمع الأوسط للطبراني عن العرباض بن سارية ما يقيمهم أنه هو
لكن روى النسائي والحاكم الحديث المذكور وفيه ما يقتضي أنه غيره وكان القصة وقعت للأعرابي ووقع العرباض بخبرها
(فهم به أصحابه) صلى الله عليه وآله وسلم ورضي الله عنهم أي أرادوا أن يؤذوا الرجل المذكور بالقول أو بالفعل لكنهم
لم يقدروا ذلك أدامه صلى الله عليه وآله وسلم ١٢٨ (فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) أي تركوه

ولا تترددوا له وهذا من حسن خلقه صلى الله عليه وآله وسلم وكرمه وقوة صبره على الجفاء مع قدرته على الانتقام منهم (فإن صاحب الحق مقالا أي صولة الطالب وقوة الحق لكونه على من يظلمه أو يسيء المعاملة لكن مع رعاية الأدب المشروع ثم قال) أعطوا مسأله من سببه قالوا يا رسول الله لا نجد سببا (الا أمثل) أي أفضل (من سببه) فقال أعطوه فإن خبركم أحسنكم قضاء ثم جزم في البخاري بالوكالة في قضاء الدين وما يشبهها من ظاهرة وفيه أيضا جواز وكالة الحاضر بالبلد بغير عذر وهو مذهب الجمهور ومنعه أبو حنيفة إلا بعد مرض أو سفر أو برضا الخصم واستغنى مالك عن بينة وبين الخصم عذارة وهذا لو كمل منه صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن صلى الله عليه وآله وسلم حريضا ولا غائبا قال الحافظ ابن حجر وموضع الترجمة منه لو كانت الحاضر واضح وأما الغائب فيستفاد منه بطريق الأولى

في حصة هذا الاجماع فان الحديث مصرح بالاجاز وقال المهلب لا يجوز عند أحد من العلماء أن يأخذ من الدين غير ما يجرى به في نفسه لما فيه من الجهل والغرور وانما يجوز أن يأخذ بما جاز في حقه أقل من دينه إذا علم الاخذ بذلك ورضي اه وهكذا قال الدماطي وتعقبهما ابن المنير فقال بيع المعايير بالمجهول من ابنة فان كان ثمنها مائة وربعين وربعين فافتقر ذلك في الوفاء وتبعه الحافظ على ذلك فقال انه يغتفر في القضاء من المعايير ما لا يغتفر ابتداء لان بيع الرطب بالتمر لا يجوز في غير العراق ويجوز في المعايير عند الوفاء قال وذلك بين في حديث الباب انتهى والحاصل ان هذا الحديث يخص للعمومات المتقدمة في البيع القاضية بوجوب معرفة مقدار كل واحد من البائعين المتساويين جنسا وتقسيرا فيجوز القضاء مع الجهالة اذا وقع الرضا ويؤيد هذا حديث أم سلمة السالف فأنتم اوقعتم فيه المصالحه مع ما علم من مجهول والمواثيق الدارسة تطلق على الاجناس الربوية وغيرها فهو يقتضي بعمومه انها تجوز المصالحه مع جهالة أحد العوضين وان كان المصالح به والمصالح عنه ربويين ولكن لا بد من وقوع التحليل كما هو مصرح به في الحديثين وقد استدل المقلبي في الاجابات بهذا الحديث على جواز صرف الفضة بالفضة مع التصريح بتطبيب الزائد وأنه لا يلزم من ذلك ابطال المقصد الشرعي في الربا لان كل حيلة توصل بها الى السلامة من الاثم فهي جائزة وانما المحرم الحيلة التي توصل بها الى ابطال مقصد شرعي قال فعلى هذا يجوز الصرف للقرش بالحلقة وهما ضربتان كبيرة وصغيرة ونحو ذلك مما دعت الضرورة اليه قال ونحو ذلك رخص في بيع العربية والافكان يمكن بيع القر بالدرهم ثم شراء رطب بالدرهم أما لو كان الغرض طلب التجارة والارباح كالمصارفة فلا يجوز الى آخر كلامه وصرح ايضا بأنه لا حاجة في المنع الى تكليف شرائه ساعة ثم بيعها كما في حديث عمر بن الخطاب والجناب السالف قال لان ذلك يخلق بالامتنع للضرورة اليه في أكثر الاحوال وغالبها فيه غاية المشقة وأنت خير بان الحديث ورد على خلاف ما تقتضيه الاصول فلا يجوز أن يجاوز به موده وهو ضرورة القضاء فلا يصح القياس وهذا على فرض عدم حصة الاجماع على خلاف ما يقتضيه الحديث فان مع فالعمل به في تلك الصورة المخصوصة لا يجوز فكيف يصح الحاق غيرها به أو أيضا خبر القلاذ السالف مشعر بعدم جواز بيع الفضة بالفضة وان وقعت

وقال الكرماني لفظ أعطوه يتناول وكلا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حضورا وغيبا وقال ابن المنير المراضة فقه هذه الترجمة انه ربما توهمت وهم ان قضاء الدين لما كان واجبا على الفور امتنع الو كلفه لانه تأخير من المؤكل الى المؤكل فينبغي ان ذلك جائز ولا بعد مطلق (عن المسور بن مخرمة رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قام حين جاءه وفد هو وزن) حال كونهم مسلمين لم يتعرض الحافظ ابن حجر ولا القسطلاني لهذا القيام لاي معنى كان وعلى أي جهة رفعه والظاهر انه كان لاسماع اليكلام ونعائه لانه قائم والاكرام لورود النهي عنه في أحاديث وكونه من يدن المجمع

وكانت عليه صلى الله عليه وآله وسلم فها هذا كان العجوبة لا يقومون في المجلس وبالجملة كان فيهم تسعة نفر من أشرفهم (فسأله أن يرد اليهم أموالهم وسبعم) وعند الواقدي كان فيهم أبو رقان السعدي فقال يا رسول الله ان في هذا المظالم أدمهاتك وغلاتك وخواتمك وحرصاتك فامتنع علينا من الله عليك (فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) أحب الحديث الى أصدقها فاختاروا) أن أربأ اليكم (أحدى الطائفتين) أما السبي وأما المال وقد كنت استأجبت أي استقرت (بكم) وفي لفظهم (وقد كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم استظروا) ١٢٩ (بضع عشرة ليلة) أي قسم السبي وتركه

بالخزاة (حين قتل) أي رجع (من الطائفتين) الى الخزاة انقسم الفتائم بها وكان توجيه الى الطائفتين على ما مرها ثم رجع عنها لانه قد هو وزن بعد ذلك فبين لهم أنه آخر القسم ليضفوا فابطوا (فلماتينهم) أي ظهر لوفده هو وزن (أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم غير راد اليهم الا إحدى الطائفتين) المال أو السبي (قالوا فانا نختار سبينا) وفي رواية ابن عتبة قالوا خيرتنا يا رسول الله بين المال والسبي فالحسب أحب السنا ولا يكاد في ثناء ولا بهير (فأنام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) وآله (وسلم في) المسلمين فأتى على الله بما هو أهل ثم قال أما بعد فان اخوانكم هؤلاء وفده هو وزن (قد جازنا) تائبين وان قد رأيت أن أربأ اليهم سبعم) هذا موضع الترجمة لان الوفد كانوا كلاءه في رديهم فتدبرهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم فمهم فاذا غلب الوكيل أو الشئع لنفسه وتغير فاعلى ذلك في حكمه

المراضة والمباراة فها هذا القياس الذي عول عليه فاسد الاختيار فان قال ان صرف الدراهم بالقرش وشر يحتاج اليه كل أحد وتعدو الضرورة اليه بخلاف بيع الفضة التي ليست بضرورية مثانها فتقول هذا تخصيص بمبرد الحاجة والمصلحة ومثل ذلك لا يتم في تخصيص النصوص ولا يجمع امكان التخلص من تلك الورطة بأن يشتري بأحد البائعين ميتا ويبيعها بالثمن الاخر كما أرشد اليه الشارع في قضية عمر بن الخطاب فان هذه الوسيلة تقتضي الضرورة الحاملة على ارتكاب ما لا يهل ولو كان مجرد حصول المشقة يجوز المخالفة الدليل ومسوغا لمصرم لكان في ذلك معذرة لمن لا رغبة له في القيام بالواجبات لان كثير منهم مصوب بالمشقة كالحج والجهاد ونحوه ما (ومن أبي هريرة) قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من كانت عنده مظنة دعيه من عرضه أو شئ فليضال منه اليوم قبل أن لا يكون دينار ولا درهم ان كان له عمل صالح أخذ منه بقدر مظنته وان لم تكن له حسنات أخذ من سيئات صاحبه فحمل عليه رواه البخاري وكذا في أحد الترمذي وصححه وقال في مقلته من مال أو عرض) قوله مظنة بكسر اللام على المشهور وحكي ابن قتيبة وابن النير والموهري قصتها وأذكرها ابن القوطية وحكي القزاز الضم قوله أو شئ هو من عطف العام على الخاص فيدخل فيه المال بأصنافه والجرحات حتى المظنة ونحوها قوله قبل أن لا يكون دينار ولا درهم أي يوم القيامة كائنت في رواية الامام أبي قوله أخذ من سيئات صاحبه أي صاحب المظنة لحمل عليه أي على الظالم وفي رواية مالك فطرح عليه وقد أخرج هذا الحديث مسلم من رجه آخر وهو أوضح سببا فان هذا لفظه القاسم من أمق من يأتي يوم القيامة بسلاوة وصيام وكافوا في قدسهم هذا وسقط دم هذا وكل مال هذا فيعطى هذا من حسنة وهذا من حسنة فان فنيك حسنة قبل أن يقتضى ما عليه أخبذن خطاياهم فطرحت عليه وطرح في النار ولا تمارض بين هذا وبين قوله تعالى ولا تزنا ذرنا وزنا أخرى لانه انما يغالب بسبب قلة وظلمه ولم يداق بغير جناية منه بل بجنايته فتوبات الحسنات بالسبب على ما اقتضاه عدل الله تعالى في عبادته وفي الحديث دليل على حصة الابرا من المجهول لا إطلاقه وزعم ابن بطال أن في هذا الحديث دليلا على اشتراط التعيين لان قوله مظنة يقتضي أن تكون معروفة الله درمشارا الى اقال الحافظ ولا يخفى

حكمهم قاله ابن طلال وقال الخطابي فيه ان اقرار الوكيل على موكله مقبول لان العرفا بمنزلة الوكلاء فمما أقيموا له من أمرهم وهذا قال أبو يوسف وقطيفة وعبد بن مالك والشافعي وابن أبي ليلى لا يصح اقرار الوكيل عن المؤكل وليس في الحديث بجة لغيره لان العرفاء ليسوا وكلاء وانما هم كلاءهم فمقبول قولهم في حقهم بمنزلة قبول قول الحاكم في حق من هو كما عليه (فن أحب منكم أن يطيب ذلك) من التطيب أو من طاب يطيب والمعنى من أحب أن يطيب بدفع السبي الى هو وزن نفسه مجازا من غير عرض (فليقبل ومن أحب منكم أن يكون على

عليه) أي نبيه من النبي (حتى لم يلبس إياه) أي عوشه (من أول ما لبس الله عليه) من أفاضل بني مينا يحصل للمسلمين من أموال الكفار من غير حرب ولا جهاد وأصل التي الرجوع كانه كان في الأصل لهم فزجج إليهم ومنه قيل لقتل الذي بعد الزوال في لانه يرجع من جانب آخر إلى جانب الشرق واستدلبه على القرض إلى أجل مجهول (فقال الناس فقطة اذ ذلك) بتشديد التهمة أي جعلناه طيبا من حيث كونهم رده وبذلك وطابت نفوسهم به (رسول الله) أي لاجله (عليه) وآله (وسلم) لهم فقال رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) أنا لا أدري من أذن منكم في ذلك من لم يأذن فارجعوا حتى يرفعوا بالواو على لغة كلوي البراءة (التي يعرفونكم أمركم) جمع معروف ١٢٠ وهو الذي يعرف أمور القوم وهو النقيب ودون الرئيس وأراد صلى الله عليه وآله وسلم بذلك التفعي

منه قال ابن المنير انما وقع في الحديث التقدير حيث يقتضيه المعلوم من الظاهر حتى يأخذ منه بقدر حقه وهذا متفق عليه والاختلاف انما هو في اذا سقط المعلوم منه في الحديث هل يشترط أن يعرف قدره أم لا وقد أطلق ذلك في الحديث ثم قام الاجماع على صحة التصليل من المعين المعلوم فان كانت العين موجودة صحت جهادون الارامنها وفي الحديث أيضا دليل على أن من حال شخصه من مظنة لارجوعه في ذلك اما المعلوم فلا خلاف فيه رأيا مجهول نهض من يجهز قال في القمع وهو يجهز بافتان وأما فيها سباق فيه الخلاف

(باب الصلح عن دم العمد بأكثر من الدية وأقل) (عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من قتل متعمدا دفع إلى أولياء المقتول قارة أو اقفلوا وان شاءوا أخذوا الدية وهي ثلاثون حقة وثلاثون جذعة وأربعةون حقة وذلك عقل العمد وما صالحوا عليه فهو لهم وذلك تشديدا لعقل رواه أحمد وابن ماجه والترمذي الحديث حسنة الترمذي وفيه إسناده على بن زيد ابن جندب عنه قال عن يعقوب السدوسي ويقال فيه يعقوب بن أوس عن ابن عمرو وروى البيهقي بإسناده إلى ابن خزيمة قال حضرت مجلس المزي يوم ما وسأله سائل من العراقيين عن ثبته العمد فقال السائل أن الله وصف القتل في كتابه فقال هذا وخطأ أن قلتم انه على ثلاثة أصناف فاحج المزي به حديث ابن عمرو قال له يتأخر ما يخرج به على بن زيد بن جندب عن نسك المزي فقلت تأخره قد روى هذا الحديث عن غيره على بن زيد فقال من رواه غيره فقلت أيوب السختياني وجابر الخزاز قال في ثبته بن أوس قلت رجل من أهل البصرة روى عنه ابن سيرين على جلالته فقال للمزي أنت تتأخر أم هذا فقال إذا جاء الحديث فهو يتأخر لانه أعلم به مني اه فدل كلام ابن خزيمة هذا على أن على بن زيد قد توبع وأيضاً الترمذي رواه عن أحمد بن سعيد الدارمي عن حبان بن هلال عن محمد بن راشد عن سليمان بن موسى عن عمرو بن شعيب قوله خلفه أي حامله ووقع في رواية أربعين خلفه في بطون أولادها واستشكل ذلك لان الثلاثة هي التي يطم أولادها وأجيب بأنه تفسير لا يقدح في كيدوا بوضاح وقيل غير ذلك والحديث باقي الكلام على ما استعمل عليه في أبواب الديات وانما الله المينف هو بالاسلام

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا أول فقال له ان أردت أن تأخذ عقله فقل سبحان من حركه لحمد قال فقال ما إذا أتاه قام بين يدي فأخذته (وقلت والله لا أرفعك) من دفع الخادم إلى الحاكم أي لا ذنب لك (الذي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) أصبكم حديث بطع الدلائل (ابن ماجه) (قال في محتاج) (ابن ماجه) (عليه) أي نفعه عيال أو على بمعنى لي وفي رواية فقال انما أخذته لأهل بيت فقرا من الجن (ولي حاجة شديدة قال) أبو هريرة (نقلت عنه) فأصحت فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم (يا أبا هريرة ما فعل أسيرك البارحة) سمى أسيرا لانه كان ربيطه وسير لانه عادة العرب يربطون

عليه وآله وسلم بذلك التفعي عن أمرهم استجابة لنفوسهم (فرجع الناس نكلهم عرفاؤهم) في ذلك فطابت نفوسهم به (ثم رجعوا) أي المرغاه (الذي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) فاجبروه انهم أي القوم (قد طيبوا) ذلك (واذنوا) (الذي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) أن يرد النبي إليهم وهذا الحديث أخرجه أيضا في الناس والمغازي والعق والدية والأحكام وأخرجه أبو داود في الجهاد والنسائي في البراءة والرفاء (من أبي هريرة رضى الله عنه قال وكفى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يحفظ زكاة رمضان) أي فطر الصوم (فأتاني آت) كفاض (يلجأ ليحشو) أي يأخذ كفيه (من الطعام) ويعد النسائي انه كان على غير الصدقة فوجد أثر كف كانه قد أخذ منه وفي رواية فاذا افرق قد أخذته من كف (فأخذته) أي الذي حدثا من الطعام زاد في رواية أبي الماتوك ان أبا هريرة شكاني

الأسير بالقد قال الذي وفيه اطلاع صلى الله عليه وآله وسلم على الخبيات وفي حديث معاذ عند الطبراني أن جبريل جاءه الملائكة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم فاعلم بذلك (قال) أبو هريرة (قلت يا رسول الله شككنا حاجة شديدة وبها الأفرجة نخلت سبيله قال) صلى الله عليه وآله وسلم (أما) حرف استفهام (انه قد كذبك) في قوله انه محتاج (وسيعود) إلى الأخذ (فعرقت أنه سيعود لقول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه سيعود فرصدته) أي ترقبته (لما يحشون الطعام فأخذته فقلت لا أرفعك إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال دعني فاني محتاج) لاأخذ ١٢١ (وعلى عيال لا أعود فرصدته فخلت سبيله فأصحت

بقوله فيه وما صالحوا عليه فهو لهم فاحج على جواز الصلح في الدماء بأكثر من الدية (باب ما جاء في وضع شمشي في جدار الجدران كره) (عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يمنع جار جاره أن يفر زخسته في جداره ثم يقول أبو هريرة ما رأيتكم عندهم رخصين والله لا رخصين بيننا كذاكم رواه الجماعة إلا النسائي وعن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا ضرر ولا ضرار وللرسول أن يضع شمشيه في حائط جاره وإذا اختلفتم في الطريق فاجعلوا سبعة أذرع وعن عكرمة بن زبيرة عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يفرز شمشي في جداره فاشيا يجمع بين يزيد الانصاري ورجالا كثيرا فقالوا انهم قد أنزلوا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يمنع جار جاره أن يفر زخسته في جداره فقال الخلف أي أخى قد علم أن لا مضمض لك على رقد خلفت فاجعل اسطوا وادون جداري فقل لا أسر ففرز في الاسطوان شمشيه رواه أحمد وابن ماجه) أما حديث ابن عباس فخرجه أيضا ابن ماجه والبيهقي والطبراني وعبد الرزاق قال ابن كثير أما حديث لا ضرر ولا ضرار فرواه ابن ماجه عن عباد بن الصامت وروى عن حديث ابن عباس وأبي سعيد الخدري وهو حديث مشهور اه وهو أيضا عند ابن ماجه والدارقطني والحاكم والبيهقي من حديث أبي سعيد وعند البيهقي أيضا من حديث عباد وعنده الطبراني في الكبير وأبي نعيم من حديث ثعلبة بن مالك القرظي ومافيه من جعل الطريق سبعة أذرع ثابت في الصحيحين من حديث أبي هريرة بكاساني وأما حديث يجمع فخرجه أيضا ابن ماجه والبيهقي وسكت عنه الحافظ في التلخيص وعكرمة بن زبيرة المذكور مجهول قوله لا يمنع بالزعم على النبي وفي رواية لا يمنع وفي لفظ أنصاري الرفع على الخبرية وهي في معنى النبي قوله شمشيه قال القاضي عياض روي أنه في مسلم وغيره من الأصول بصيغة الجمع والافراد ثم قال وقال عبد القوي بن سعيد كل الناس تقوله بالجمع إلا البخاري فإنه قال عن روج بن القزح سألت أبا يزيد والحارث بن بكير ويونس بن عبد الأعلى عنه فقالوا اكاهم شمشيه بالتشوين ورواية يجمع ثم بدل راءه بلفظ الجمع ويؤيدها أيضا ما رواه البيهقي من طريق ثمر بن عمار عن عكرمة عن ابن عباس بلفظ

(قال إذا أويت) أي (أبيت) (التي تراشك) للثوم وأخذت مضجعه وفي رواية عند الصباح والمساء (فأقرأ آية الكرسي الله لا اله الا هو إلى اليوم حتى تحتم الآية) زاد ما ذكر من جيل في روايته عند الطبراني وشافه سورة البقرة آمن الرسول إلى آخرها (فانك لن يزال عليك من الله) أي من عنده ومن جهه أمر الله أو من قدرته أو من بأس الله ونفسته (حافظ) يحفظك (ولا يقرئك شيطان حتى تصبح) فخلت سبيله فأصحت فقال لي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (ما فعل أسيرك البارحة قلت يا رسول الله زعم أن يعاني كلمات يقنعني الله بها فخلت سبيله قال) صلى الله عليه وآله وسلم (ما هي) الكلمات (قلت قال لي إذا أويت إلى فراشك

فأقر آية الكرسي فمن الله لا اله الا هو الحق القويم وقال في ان يزال عليك من الله حافظ ولا يقربك شيطان حتى تصبح وكانوا اى العصاة (أخر من شئ على) تعلم (الخبر) وفعله وكان الاصل ان يقول وكالكنه على طريق الاتفات وقيل هو مخرج من كلام بعض رواة وبالجملة فهو موقوف للاعتذار عن تحلة مبدية بعد المرة الثالثة من ما يقع (نقل النبي صلى الله عليه وآله) (وسلم اما انه قد صدقك) بخصيف المدا في نفع آية الكرسي ولما أثبت صدق أوهم المذبح فاستدركه بصيغة تامة في الدلالة في الذم بقوله ١٢٢ (وهو كذوب) وفي حديث معاذ بن جبل صدق الخبيث وهو كذوب (تعلم)

انما اسأل أحدكم بما رواه أني دعهم جسدوه على حائطه فلا يمتنع قال القرطبي وانما اعني هؤلاء الاثني بصدق الرواية في هذا الحرف لان امر الخشبة الواحدة يمتنع على الجار المسامحة به بخلاف الاخشاب الكثيرة والاحاديث تدل على انه لا يصلح الجار ان يمنع جان من غرز الخشب في جداره ويجبره على ما اذا امتنع به قال أحمد بن حنبل وابن حبيب من المالكية والشافعية في القديم وأهل الحديث وقالت الخشبية والهادوية ومالك والشافعية في أحد قوليه وبالجملة ورواه يشترط ان المالك ولا يجبر صاحب الجدار اذا امتنع وحملوا التمسك على التزج به جماعة وبين الأدلة القاضية به لا يصلح حال امرى مسلم الا بطبيعة من نفسه وتذهب بان هذا الحديث أخص من تلك الأدلة مطلقا فيبقى العام على الخاص قال البيهقي لم يثبت في السنن العشرة ما يعارض هذا الحكم الا عرومات لا يثبتون ان يخصص امر رجل بعضهم الحديث على ما اذا تقدم استئذان الجار كما وقع في رواية لابن داود بلفظ اذا استأذن أحدكم أمه وفي رواية لا جسد من سأل جاره وكذا في رواية لابن حبان فاذا تقدم الاستئذان لم يكن الجار المنع لاذ لم يتقدم قوله في جداره الظاهر هو ان الضمير الى المالك أي في جداره وقيل الضمير يعود على الجار الذي يريد الفرز أي لا يمنع من وضع خشبه على جدار نفسه وان تضر به من جهة منع الضوء مثلا ووقع لابي حوالة من طريق زياد بن سعد عن الزهري انه يضع جدره على جدار نفسه ولو تضر به جاره والظاهر الاول وبوجه قوله في حديث ابن عباس في حائط جاره وكذلك قوله في الحديث الاخر فاجعل اسطوا نادون جداري قبل وهذا الحكم مشروط عند القائلين بانه يجب ذلك على الجار بجماعة من يريد الفرز اليه وعدم تضرر المالك فان تضرر لم يدم حاجته جاره على حاجته ولكنه لا يجزى ان يطلق الاحاديث فاض بعدم اعتبار عدم تضرر المالك ولكنه يجب على من يريد الفرز ان يتوق الضمير بما يمكن فان لم يمكن الا بضر او جرح على القارئ اصلاحه وذلك كما يقع عند فتح الجدار لفرز الجندوع واما اعتبار حاجته القارئ الى الفرز فامر لا بد منه قوله ما لي أنا كم منها معرضين أي من هذه المقالة التي جاءت بها السنة أو من هذه الوصية أو الموصلة قوله والله لا ريب فيها بين أكتفكم بالتاء القوية أي لا قرحتكم بها كما يضرب الانسان بالنسي بين كنفه ليعتقظ من غفلته قال القاضي عياض وابن عبد البر وقد رواه بعض رواة

من تخاطب منذ ثلاث ليل بالبابا هريرة قال لا أعلم (قال ذات شيطان) من الشياطين وكان على صفة الادميين فلم يكن في اسماء كنه ضاهة لث سلبان ولا منافاة الحديث ان شيطانا أتفت على البارحة الحديث لاحوال ان الذي هم به النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان يوثقه رأس الشياطين وقد وقع لابي بن كعب عند السائق رابي ايوب الانصاري عند الترمذي وابي أسيد الانصاري عند الطبراني وزيد بن ثابت عند ابن أبي الدنيا قصص في ذات الالة ليس فيها ما يشبه قصة أبي هريرة اذ قصة معاذ وهو محمول على التعدد وموضع الترجمة قوله غفلت مبدية لان اباهريرة وان لم يكن وكذا في الاطراف وهو وكيل في الجملة ضرورية انه وكيل بحفظ الزكاة وقد تركه محامول بحفظه شيئا واجاز صلى الله عليه وآله وسلم فعله فقد طابقت الترجمة قطعاً ثم في أخذ اقراض الوكيل الى أجل مسمى من هذا الحديث

فقط ولا يجزى ما في ذلك من التكلف والضعف وان الشيطان قد يعلم ما يقع به المؤمن وأن الموطأ نظره ولا يجزى ما في ذلك من التكلف والضعف وان الشيطان قد يعلم ما يقع به المؤمن وأن الحكمة قد يتأقدها الكافر الفاجر فلا يتقنع بها وتؤخذ منه فيقتنع بها وان الشخص قد يعلم الشيء ولا يعمل به وان الحكام قد يصدق بعض ما يصدق به المؤمن ولا يكون ذلك مؤمنا وان الكذوب قد يصدق وان الشيطان من شأنه ان يكذب وانه قد يصور بعض الصور فيمكن رؤيته وان من أقبح في حفظ شئ يعني وكذا وان الجاني كلون من طعام الانس وانهم يظهرون ثلاثين وانهم يشكمون بكلام الانس وانهم يسرقون ويخدعون وفيه فضل آية الكرسي وفضل آخر سورة البقرة

وان الجاني يصيبون من الطعام الذي لا يذ كرام الله عليه وفيه ان الشارق لا يقطع في الجماعة ويحتمل ان يكون القدر المسروق لم يبلغ النصاب ولذلك جاز لا يصح المعقونه قبل تسليمه الى الشارع وفيه قبول العذر والستر على من يظن به الصدق وفيه اطلاع النبي صلى الله عليه وآله وسلم على الخفيات باعلام الله سبحانه الهاما أو وحيا ووقع في حديث معاذ ان جبريل جاء الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فاعطاه ذلك وفيه جواز جمع زكاة الفطر قبل ليلة الفطر وتوكيل اليه من خلفه اذ تفرق ما (عن ابن مسعود الخديري رضي الله عنه قال جابر بلال) رضي الله عنه ١٢٣ (الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم بقريرى) قال الجوهري ضرب من القمير زاد في المحكم انه أصغر مدق ورواه أبو داود الترمذي وفي مسند أحمد مرفوعا خير غيركم البري يذهب الداء (فقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم من أين هذا) التمر البري قال بلال كان عندنا تمر ردي بزنة فقبل من ردا النبي بردا ردا فهو ردي أي فاسد وأردأته فاسدته فاه الجوهري (فبعت منه صاعين بصاع ليظم) بلال (النبي صلى الله عليه وآله وسلم) وفي لفظ لنظام بالنون وفي بعضه نظام بالميم (فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم) (وسلم) وفي القول الصادر من بلال المؤذن (أوه أوه) هذا (عين الربا) هذا (عين الربا لا تفعل) بذكر رب أوه وعين الربا أي يتشديد الواو بمعنى التضرع قال السفاقي وانما تأوه ليكون أبلغ في الزجر وقاله ما تألم من هذا الفعل واما من سوء الفهم زاد مسلم من طريق أبي نضر عن أبي سعيد في نحو هذا لقصة قد روى ومعلوم ان بيع الربا مما يجب رده (ولكن

الموطأ كاتفكم بالنون والكشف الجانب وتونه مقترحة واهق لاصرخن بها بين جاعتكم ولا أكتها أبدا وقال الخطابي معناه ان لم تقبلوا هذا الحكم وتعهوا لوابه راضين لاجتماعها أي الخشبة على رقابكم كارهين أراد بذلك المبالغة وفي تعاقب القاضي حسين ان اباهريرة قال ذلك حين كان متوليا بمكة أو المدينة وكأته قاله لما رآهم توفة وا عن قبول هذا الحكم كما وقع في رواية لابن داود انهم نكسوا رؤسهم لما سمعوا ذلك قوله لاضر ولا ضرار هذا دليل على تحريم الضرر على أي صفة كان من غير فرق بين الجار وغيره فلا يجوز في صورة الصور الا بدليل يخص به هذا العموم فعليك بمطالعة من يجوز المضارة في بعض الصور بالدليل فان جابه قباته والاضربت به هذا الحديث وجهه فانه قاعدة من قواعد الدين تشهد له كليات وجويزات وقد ورد الوعيد لمن ضار غيره فان خرج أبو داود والنسائي والترمذي وحسنه من حديث أبي صرمة بمسند مر المصاد المهمة مالك بن قيس الانصاري وهو ممن شمه بدبرا وما بعد دهان المشاهد قال ابن عبد البر بخلاف قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من ضار الله ضار الله ومن شاق شاق الله عليه واختلوا في الفرق بين الضرر والضرر اذ قيل ان الضرر فعل الواحد والضرر ان فعل الاثنين فصاعدا وقيل الضرر ان تضره من غير ان تنتفع والضرر ان تضره وتنتفع أنت به وقيل الضرر ان الجار على الضرر والضرر الا بئسدا وقيل هما بمعنى قول ولرجل أن يضع خشبه في حائط جاره فيسبب دليل على جوار وضع الخشبة في جدار الجار واذا ابا ان الفرز جازا الوضع بالاولى لانه أخف منه قوله فاجعل اسطوا نادون جداري قبل وهذا محمول على الطريق التي هي مجرى عامة المسلمين باحلالهم ومواسيتهم فاذا اقتضوا من له أرض يصل بها مع من له فيها حق جعل عرضا سبعة أذرع بالذراع المتعارف في ذلك البلد بخلاف بنيات الطريق فان الرجل اذا جعل في بعض أرضه طريقا مسجلا للمارين كان تقديرها الى خيرة والافضل توسيعها وليس هذه الصورة مراد الحديث لان المقروض ان هذه لامدافعة فيها ولا اختلاف وسيأتي تمام الكلام على الطريق في الباب الذي بعده هذا قوله أعتق أحدهما أي حلف بالعتق

(باب في الطريق اذا اختلوا واقية كم تجعل) (عن أبي هريرة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا اختلتم في الطريق فاجعلوه

اذا أردت أن تشترى) القز الجسد (فبع التمر) الردي (بييع آخر من اشترى) الجسد (به) أي بفن الردي حتى لا تقع في الربا وفي الحديث البعث عياض به الشخص حتى يشكف حاله وفيه النص على تحريم ربا الفضل واهتمام الامام بامر الدين وتعالجه لمن لا يعمله وأرشاده الى التوصل الى المباحات وغيرها واهتمام التابع بامر متبوعه واستقاء الجسد من أنواع المطعومات وغيرها وفيه ان منة الربا لا تقع وهذا الحديث أخرجه مسلم في البيوع وكذا النسائي (عن عتبة بن الحرف رضي الله عنه قال سمعنا بالنعمان أو ابن النعمان) وهو ممن شمه بدبرا وكان من الحاسي به (شاربا) مسكرا أي متصفا بالشراب لانه حين سمى به لم يكن شاربا

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولا يمكن الجمع بحمل النهي على الكراهة لا نقول الحديث لا ينتمى للاحتجاج به للمقال الذي فيه ولا يجمع مع ما رخصته للاحاديث العديدة الواردة في بيان ما لا يجوز من افعالهم وكيف يصح ان يكون ذلك ربا وقد مات رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عليه ومات عليه جماعة من اجداده الصالحة بل يعدان يعامل النبي صلى الله عليه وآله وسلم المعاملة المكرهة ويموت عليهما ولكنه الجائز ان يقول بذلك الجمع بين الاحاديث وهذا ما ترجمه في هذه المسئلة ولا يصح الاعتذار من الاحاديث ١٣٦ الفاضلة بالحوار بانهم اختلفوا في صحة ما روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه

صلى الله عليه وآله وسلم اذا نهى عن شيء نهى عن فعله بالامة وفعل ما يحسنه كان ذلك محتسبا لا نقول اولاً والنهي غير محتمل بالامة وثانياً انه صلى الله عليه وآله وسلم قرر جماعة من الصحابة على مثل معاملته في خير الى عند موته وثالثاً انه استقر على ذلك بعد موته صلى الله عليه وآله وسلم جماعة من اجداده الصالحة فيبعد كل البعد ان ينفي عليهم مثل هذا اهـ ملخصاً من نيل الاوطار للمعاني الشوكاني رحمه الله ومثله في السبيل (عن انس بن مالك رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما من مسلم يغرس غرساً) يعني المغروس أي شجرة (أو يزرع زرعاً) من زرع أو أوتسرع لان الزرع غير الغرس (فيما كل منه طير أو إنسان أو بهيمة الا كان له به صدقة) والتعبير بالمسلم يخرج الكافر فيخص الثواب في الآخرة بالمسلم دون الكافر لان القرب انما يصح من المسلم فان تصدق الكافر أو قبل تسليماً من

حيث لا ضرر وكذلك المزاب قال المؤيد بالله ويجوز تخصيص النافذة المسببة بالضرر في المسئلة عامة باذن الامام وكذلك يجوز تخصيص هوامها بالاولى والى مثل ما ذهب اليه المؤيد ذهب الهاديون وقالوا يجوز أيضاً تخصيص المسئلة خاصة في الطرق المشروعة بين الاملاك

كتاب الشرك والمضاربة

(عن أبي هريرة رفته قال ان الله يقول انما كانت الشريكين باليمن أحدهما صاحبه فإذا خافه خرجت من بين يديه واهابوداود) الحديث صحيحه الحاكم واهاب ابن القطان بالجهل بحال سعيد بن جابر وقد ذكر ابن جابر في الثقات واهاب أيضاً ابن القطان بالارسال فلم يذكره أباهريرة وقال انه الصواب ولا يستند غير أبي همام محمد بن الزبرقان ومكت أبو داود والمنذري عن هذا الحديث أخرجه نحو ما أبو القاسم الاصمعي في الترهيب والترهيب عن حكيم بن حزام قوله كتاب الشرك بكسر الشين وسكون الراء وحكى ابن بطيئ فتح الشين وكسر الراء وذكر صاحب الفتح فيها أربع أقاويل فتح الشين وكسر الراء وكسر الشين وسكون الراء وقد نكح في الهام وقد فتح أوله مع ذلك قوله والمضاربة هي مأخوذة من الضرب في الارض وهو السفر والمضي والعامل مضارب بكسر الراء قال الرافعي ولم يشق للمالك منه اسم فاحل لان العامل يمتنع بالضرب في الارض فعلى هذا تكون المضاربة من المماثلة التي تكون من واحد مثل عاقبت الاصل قوله انما كانت الشريكين المراد ان الله جعل جلاله يضع البركة فيمن يكن في ماله ما مع عدم الخيانة ويعدهما بالرعاية والمعونة ويتولى الحفاظ لهما قوله خرجت من بين يديه أي خرجت البركة من المال زاد زين وجاه الشيطان ورواية الدارقطني فاذا خان أحدهما صاحبه رفته اهـ ما يعني البركة (وعن السائب بن أبي السائب انه قال للنبي صلى الله عليه وآله وسلم كنت شريكاً في الجاهلية فكنت شريكاً لا تداري ولا تغاري) الحديث

واينما جاءه وله فقه كنت شريكاً ونعم الشريك كنت لا تداري ولا تغاري) الحديث أخرجه أيضاً النسائي والحاكم وصححه وفي لفظ لابي داود وابن ماجه أن السائب الخزرجي كان شريكاً للنبي صلى الله عليه وآله وسلم قبل البعثة فقام يوم الفتح فقال مرحباً بأخي وشريكي لا تداري ولا تغاري وفي لفظ ان السائب قال أنت النبي صلى الله عليه وآله وسلم

وجوه البر لم يكن له أجر في الآخرة ثم ما كل من زرع الكافر يناب عليه في الدنيا كما ثبت دليله وأما من قال بتحقيقه بذاته من عذاب الآخرة فيحتاج الى دليل وفي حديث عائشة عن رسول الله ابن جسدان كان في الجاهلية يصل الرحم ويطلع المسكين فهل ذلك نافعه قال لا يتبعه انه لم يقل يوماً رب اغفر لي خطيئتي يوم الدين يعني لم يكن مصداقاً بالبعث ومن لم يصدق به كافر ولا يتبعه عمل ونقل حياض الاجماع على أن الكفار لا تنفعهم أعمالهم ولا يابون عليها فيعذبون ولا تخفيف عذاب لكن بعضهم أشد عذاباً من بعضهم يجب برائهم وأما حديث أبي أيوب

الانصاري عند أحمد مر فوجاً ما من رجل يغرس ثم ساو حديث ما من عبد فظا اهره ما يتناول الماء والنكاح فيمكن جعل المطلق على المقيد والمراد بالمسلم الجنس فتدخل المرأة المسلمة قال في الفتح وفي الحديث فضل الغرس والزرع والحضر على عمارة الارض ويستنبط منه اتخاذ الضيعة والقيام عليها وفيه تساد قول من أنكروا ذلك من المترهلة وحمل ما روي من التفسير من ذلك على ما اذا شغل عن أمر الدين فنه حديث ابن مسعود مر فوجاً لا تقصدوا الضيعة فتربوا في الدنيا الحديث قال القرطبي يجمع بينهما حديث الباب بحمله على الاستكثار والاستغفار به عن أمر الدين ١٣٧ وخلف حديث الباب على احتياها

بالكفاف ولتفع المسلمين بها رخصت في ثوابها وفي رواية لمسلم الا كان له صدقة الى يوم القيامة ومقتضاه ان أجر ذلك يسقر مادام الغرس أو الزرع ما كولا منه ولوحات زارعه أو غارسه ولو اتقيل ما كولا الى غيره وظاهر الحديث ان الاجر يحصل لتعاطي الزرع والغرس ولو كان عمله لغيره لانه اضافها الى أم مبشر ثم سألها عن غرسه وقد غرس الكلام على أفضل المكاسب في كتاب اليسوع اهـ قال ابن العربي في سعة كرم الله أن يثيب على ما بهد الحياطة كما كان يثيب ذلك في الحياطة وذلك في ستة صدقة جارية أو علم فتقع به أو ولد صالح يدعو له أو غرس أو زرع أو رباط للمرابطين أو رباط الى يوم القيامة اهـ قال القسطلاني ثم ان حصول هذه الصدقة المذكورة يتناول حتى من غرسه لصلاته أوله فقطه لان الانسان يناب على ما سرق له وان لم ينو ثوابه ولا يختص حصول ذلك بمن سائر الغرس أو الزراعة بل يتناول من استأجره عمل ذلك والصدقة

وأله وسلم في الوايلتون على ويذكره في قوله فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنا أعلمكم به فقلت صدقت يا بني أنت وأخي كنت شريكاً في نعم الشريك لا تداري ولا تغاري ورواه أبو نعيم في المعرفة والطبراني في الكبير من طريق قيس بن السائب وروى أيضاً عن عبد الله بن السائب قال أبو حاتم في العلل وعبد الله بن السائب في قوله لا تداري كان الشريك للنبي صلى الله عليه وآله وسلم السائب المذكور وأبوه عبد الله واختلف أيضاً في اسلام السائب وصحته قال ابن عبد البر هو من المولدة فلو فهم ومن حسن اسلامه وعاش الى زمن معاوية وروى ابن هشام عن ابن عباس انه من هاجر مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأعطاه يوم الجعرانة من غنائه حين وقال ابن اسحق انه قتل يوم بدر كافر وقيل ان اسمه السائب بن يزيد وهو وهم ويقال السائب بن نميلة قوله لا تداري ولا تغاري يعني أي لا تمنعني ولا تخاورني وفي الحديث بيان ما كان عليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم من حسن المعاملة والرفق قبل النبوة وبعدها وفيه جواز السكوت من المدح عند سماع من يدرجه بالحق (وعن أبي المبال ان زيد بن أرقم والبراء بن عازب كانا شريكين فاشترى باضة بقة ونسبته فبلغ النبي صلى الله عليه وآله وسلم فامرهما أن

ما كان ينقد فاجيزوه وما كان نسيئة فردوه وما أحسدوا البضاري هاهنا) لفظ الانصاري ما كان يبدأ به فخذوه وما كان نسيئة فردوه والحديث استدله على جواز تفرق الصفقة فيصح المصير منها ليطال ما لا يصح وتقع باحتمال أن يكونا قد اعدا دين مختلفين ويؤيده ما في البضاري في باب الهجرة الى المدينة عن أبي المبال المذكور وقد ذكر هذا الحديث وفيه قدم النبي صلى الله عليه وآله وسلم المدينة ونحن يتابع هذا البيوع فقال ما كان يبدأ به فليس به بأس وما كان نسيئة فلا يصح فعني قوله ما كان يبدأ به فخذوه أي ما وقع لكم فيه التقاض في المجلس فهو صحيح فامضوه وما لم يقع لكم فيه التقاض فليس به صحيح فآخذوه ولا يلزم من ذلك أن يكونا جميعاً في عقد واحد واستدل بهذا الحديث أيضاً على جواز الشركة في الدراهم والذناير وهو واجاع كما قال ابن بطال الصكن لابد ان يكون نقد كل واحد منهما مثل نقد صاحبه ثم يخطأ ذلك حتى لا يتجزأ ثم تصرفا جميعاً الا أن يقيم كل واحد منهما الاخر مقام نفسه وقد حكي أيضاً ابن بطال ان هذا الشرط صحيح عليه واختلفوا اذا كانت الذناير من أحدهما والدراهم من الاخر

١٨ نيل خا حاصلة حتى فيما عجز عن جمعه كالنيل المجوز عنه بالمسيدة فكل من جبر ان فانه مندرج تحت مقول الحديث واستدل به على أن الزراعة أفضل المكاسب وقال به كثيرون وقيل الكسب باليد وقيل التجارة وقد يقال كسب اليد أفضل من حيث العمل والزرع من حيث عموم الانتفاع وحينئذ فينبغي أن يختلف ذلك باختلاف الحال بحيث احتجج الى الاقراء أكثر تكون الزراعة أفضل للتوسعة على الناس وحينئذ احتجج الى التجارة لتكون التجارة أفضل وحينئذ احتجج الى الصنائع لتكون أفضل واقه أعلم وهذا الحديث أخرجه البضاري أيضاً في الادب والتمذي في الاحكام

(عن أبي امامة الباهلي) حدثني بن عجلان آخر من مات من العصابة بالشام وليس له في البخاري سوى هذا الحديث وآخرين في الاطعمة والجهاد (رضي الله عنه انه رأى سكة) بكسر السين وقصد الكاف الجديدة التي يحرق بها الارض (وشيا من آلة الحرب فقال سمعت النبي صلى الله عليه وآله يقول لا يدخل هذا بيت قوم يعملون بها انفسهم) (الا دخله الذل) فلو كان لهم من يعمل لهم وادخلت الآلة دارهم لم يقط فليس مراداً أو هو على عومه فان الذل شامل لكل من أدخل على نفسه ما يستلزم مطالبة آخر له ولا سيما إذا كان ١٣٨ الطالب من ظلة الولاة في مستخرج أبي نعيم الأذخرا على انفسهم ذلاً

لا يخرج عنهم الى يوم القيامة أي لما يلزمهم من حقوق الارض التي يزعمونها وتطالبهم بها الولاة بل ويأخذون منهم الاثاق فوق ما عليهم بالضرب والجس بل ويحبسهم كالعبيد أو أسوأ من العبيد فان مات أحد منهم أخذوا ولده عوضه بالغصب والظلم وربما أخذوا الكسب من ميراثه ويحرمون وراثته بل ربما أخذوا من يلد الزرع فجعله لغيره أو ربما أخذوا ما له كاشاهدنا فلا حول ولا قوة الا بالله وكان العسل في الاراضي أول ما افتتحت على أهل الذمة فكان أصحابه يكرهون تعاطي ذلك قال ابن التين هذان اخباره صلى الله عليه وآله وسليمان في المقاتلات لان المشاهدة الاثاق أكثر الظلم انما هو على أهل الحرب قال في الفتح وقد أشار البخاري بالترجمة الى الجمع بين حديث أبي امامة والحديث السابق في فضل الزرع والفرس وذلك باحد أمرين اما أن يحمل ما ورد من الذم على عاقبة ذلك ومجمله اذا اشتغل به فضيع بابه

فمنه الشافعي ومالك في المشهور عنه والكوفيون الا الثوري واختارهوا أيضا هل تصح الشركة في غير النكدين فذهب الجمهور الى الصحة في كل ما يتكافأ وقيل يختص بالنقد المضروب والاصح عند الشافعية اختصاصه بالمثل وحديثه اشترط ان الاختصاص في ارض وادهم في غزوة الساحل كافي حديث جابر عند البخاري وغيره يرد على من قال باختصاص الشركة بالنقد لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قرره على ذلك وكذلك حديث سلمة بن الأكوع عند البخاري وغيره انهم جعلوا ارض وادهم ودعا النبي صلى الله عليه وآله وسلم لهم فيها بالبركة ويرد على الشافعية حديث أبي عبيدة الا في حديث روي عن جابر عن الامير ان الاموال في ارضي الاختصاص بنوع واحد أو بانواع مخصوصة ونفي جواز ما عداها فطبعه الدليل وهكذا الاصل جواز جميع أنواع الشركة المفصلة في كتيب الفقه فلا تقبل دعوى الاختصاص ببعض الابدان (وعن أبي عبيدة عن عبد الله قال اشتركت أنا وعامر وسعد فيما نبيع يوم يدر قال فقامه بأسيرين ولم اجب أنا وعامر بشئ روى أبو داود والشافعي وابن ماجه وهو حجة في شركة الابدان وتلك المباحات روى بن ماجة قال ان كان أحدنا في زمن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا أخذنا فأنخيه على أن له النصف مما يبيع ولنا النصف وان كان أحدنا للطير له النصف والريش والاخر اذ حرق رواء أجروا أبو داود الحديث الأول منقطع لان أبي عبيدة لم يجمع من أبيه عبد الله بن مسعود والحديث الثاني في اسناده أبو داود وشيبان بن أمية القتيبي وهو مجهول وبقي رجاله ثقات وقد أخرجه الشافعي من غير طريق هذا المجهول باسناد رجاله كلهم ثقات قوله النضو هو المهزول من الابل والنضل حديد السهم والزيت هو الذي يكون على السهم والقدح يكسر القاف السهم قبل أن يراق وينضل استدلل بحديث أبي عبيدة على جواز شركة الابدان كاذب كره المصنف وهي أن يشترك العام لان فيما يبيع لانه فيوكل كل واحد منهم ما صاحبه أن يقبل ويعمل عنه في قدر معلوم مما استؤجر عليه ويصنع الصنعة وقد ذهب الى هذا مالك بشرط اتحاد الصنعة والى صحتها ذهب العترة وأبو حنيفة وأصحابه وقال الشافعي شركة الابدان كاهما باطلتان لان كل واحد منهما متميز بيده ومنافعه فيخص بفوائده وهذا

خا آخر بجهة فله وحاشا أن يجعل على ما اذا لم يضيع الا أنه جاوز الحديث من افراد البخاري (عن أبي هريرة) كما رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من أمسك كلبا فانه يفتن كل يوم من) أير (عنه قيراط) وعنده سلم قيراطان والحكم للزائد لانه حفظ ما لم يحفظه الاثر أو انه صلى الله عليه وآله وسلم أخبرنا ولا ينقص قيراط واحد فصحه الراوي الأول ثم أخبرنا بيا ينقص قيراطين زياد في التاكيد للتفسير عن ذلك فصحته للثاني أو ينزل على حالين فنقص القيراطين باعتبار كثرة الاضرار باقتضاها ونقص الواحد باعتبار قلته قال ابن عبد البر فيه ما يشير الى أن اقتضاها ليس بمحرم لان ما كان اقتضاها

نا آخر بجهة فله وحاشا أن يجعل على ما اذا لم يضيع الا أنه جاوز الحديث من افراد البخاري (عن أبي هريرة) كما رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من أمسك كلبا فانه يفتن كل يوم من) أير (عنه قيراط) وعنده سلم قيراطان والحكم للزائد لانه حفظ ما لم يحفظه الاثر أو انه صلى الله عليه وآله وسلم أخبرنا ولا ينقص قيراط واحد فصحه الراوي الأول ثم أخبرنا بيا ينقص قيراطين زياد في التاكيد للتفسير عن ذلك فصحته للثاني أو ينزل على حالين فنقص القيراطين باعتبار كثرة الاضرار باقتضاها ونقص الواحد باعتبار قلته قال ابن عبد البر فيه ما يشير الى أن اقتضاها ليس بمحرم لان ما كان اقتضاها

محرم امتنع اقتضاه على كل حال - وانقص الاجر أو لم ينقص فدل ذلك على أن اقتضاها محرم لاجرامه قال في الفتح بجعل أن تكون العقوبة تقع بعدم التوفيق للعمل بقدر قيراط عما كان بعده من الخير لولم يتخذ الكلب ويجعل ان يكون الاقتضا حراما والمراد بالنقص ان الاثم الحاصل باقتضاه يوازن قدر قيراط أو قيراطين من أجره فينقص من ثواب عمل المتخذ قدر ما يترتب عليه من الاثم باقتضاه وهو قيراط أو قيراطان وقيل يختص نقص القيراطين من اقتضاها بالمدينة الشريفة خاصة والقيراط بما عداها وقيل يلحق بالمدينة في ذلك سائر المدن والقرى ويختص القيراط ١٣٩ بأهل البوادي وهو يلتفت الى معنى

كثرة التاذي وقلته وقيل غير ذلك وقد حكي الرواية في البحر اختلافاً في الاجر هل ينقص من العمل المأثري أو المستقبل وفي محل نقصان القيراطين فقبل من عمل النهار قيراط ومن عمل الليل آخر وقيل من الفرض قيراط ومن النقل آخر والقيراط هنا مقدار معلوم عند الله تعالى والمراد بنقص جزء أو جزأين من اجرامه وهل اذا تعددت الكلاب تعدد المقر ربط وسبب النقص امتناع الملازمة من دخول يثقه أو لما يلحق المارين من الاذى أو ذلك عقوبة لهم لاقتضاها هم ما نهى عن اقتضاها ولان بعضها شياطين أو لولوغها في الاواني هتد عقله صاحبها (الكلب حرث أو ماشية) فيجوز والالتصيص لا للترديد واه مع عند الشافعية اباحة اقتضاها للكلاب لحفظ الدور والدروب قياساً على المنصوص بما في معناه كما أشار اليه ابن عبد البر واستدل المالكية بجواز اقتضاها على ما هاتما فان ملازمة مع الاحتراز عن من نهى ما أمر

كالواشتر كافي ما شئتما وهي متميزة ليكون الهدم والنسل بينهما فلا يصح وأجاب الشافعية عن هذا الحديث بان غنائم بدر كانت لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يدفعها لمن يشاء وهذا الحديث حجة على أبي حنيفة وغيره من قال ان الواكالة في المباحات لا تصح والحديث الثاني يدل على جواز دفع أحد الرجلين الى الآخر راحلته في الجهاد على أن تكون الغنيمة بينهما والاحتجاج بهذين الحديثين انما هو على فرض أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم اطلع وقرروا على فرض عدم الاطلاع والتقرير لا يجة في أعمال العصابة واقرروا لهم الا أن يصح اجاعهم على أمر (وعن حكيم بن حزام صاحب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه كان يشترط على الرجل اذا اعطاه مالا مائة فاضرب به ان لا يجمل ماله في كبد رطبة ولا تحمله في بحر ولا تنزل به بطن مسيل فان فعلت شيئا من ذلك فقه ضمت ماله رواء الدار قاطق) الاثر أخرجه أيضا البيهقي وقرى الحافظ اسناده وفي تجويز المضاربة آثار عن جماعة من العصابة منها عن علي بن أبي حمزة عن عبد السلام عن عبد الرزاق انه قال في المضاربة الوضعية على المال والربح على ما مضى واعليه وعن ابن مسعود عنده الشافعي في كتاب اختلاف العراقيين انه اعطى زيد بن جليدة مالا مائة فاضربه وأخرجه عنه أيضا البيهقي وعن ابن عباس عن أبيه العباس انه كان اذا دفع مالا مضاربة فذكر قصة وفيما الله رفع الشرط الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فاجازه أخرجه البيهقي باسناد ضعيف والطبراني وقال تفرده محمد بن عتبة عن يونس بن أرقم عن أبي الجارود وعن جابر عند البيهقي انه سئل عن ذلك فقال لا بأس به وفي اسناده ابن لهيعة وعن عمر عند الشافعي في كتاب اختلاف العراقيين انه اعطى مال بضم مضاربة وأخرجه أيضا البيهقي وابن أبي شيبة وعن عبد الله وعبيد الله ابني عمر أنهم ما القيا بالأموي الأشعري بالبيعة منصرفهما من غزوة فماتوا فقتلتهما مالا وابتاعا منه متاعا وقدماه بالبيعة فباعا ورما فيه وأراد عمر أخذ رأس المال والربح كله فقالوا كان تلف فكان ضمانه عينا فكيف لا يكون ربحه لنا فقال رجل يا أمير المؤمنين لو جعلته قراضا فقال قد جعلته قراضا وأخذ منه ما نصف الربح أخرجه مالك في الموطأ والشافعي والدارقطني قال الحافظ اسناده صحيح قال الطحاوي يصح أن يكون عمر شاطرها فيه كشاطر عماله أم والله وقال البيهقي ناول الترمذي هذه القصة بانه سألهم ما البره الواجب عليهم ان يجعلوا كلبا للمسلمين

شافق والاذن في الشيء اذن في مكملات مقصوده كما أن في المنع من لوازمه مناسبة للمنع منه وأجيب به يوم الخبر الوارد في الامر من قبل ما وقع فيه الكلب من غير تفصيل وتخصيص العموم غير مستكر اذا سوغه الدليل قال ابن المنير أراد البخاري اباحة الحرب بدليل اباحة اقتناء الكلاب انتهى عن اقتضاها لاجل الحرب فاذا رخص من أجل الحرب في المنع من اقتضاها كان أقل درجاته أن يكون حراما (وعنه) أي عن أبي هريرة (رضي الله عنه في رواية الا كلب غنم أو حرن أو صيد) وعنده سلم عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر بقتل الكلاب الا كلب صيد أو كلب غنم فقبل لابن عمر ان ياهره يقول

أوكاب زرع فقال ابن هريرة زرعنا قال في الفتح ويقال ان ابن عمر اود بذلك الاشارة الى تثبيت رواية أبي هريرة
وان سبب حفظه هذه الزيادة دونه انه كان صاحب زرع ومن كان مشتقاً لشيء احتاج الى تعريف أحكامه وقد وافق
أبا هريرة على ذكر الزرع مضافاً بن زهير وعبد الله بن مغفل وهو عند مسلم ١٤٠ قال ابن عبد البر في هذا الحديث حاجة اتخاذ
الكتاب للصيد والمناجاة وكذلك الزرع لانها زيادة حافظة وكراهة اتخاذها لغير ذلك الا انه يدخل في معنى الصيد وقوله عاذر
اتخاذها لطلب المنافع ودفع المضار قياساً ١٤٠ فيخص كراهة اتخاذها لغير حاجة لمصلحة من ترويع الناس وامتناع دخول

الملائكة لئلا يذوقوا فيهم
قال ووجه الحديث عندى أن
المعاني المتعبد بها في الكتاب
من فصل الاثبات لا يكاد
يقوم به المكلف ولا يتحقق منها
فربما دخل عليه باتخاذها
ما يقص أثره من ذلك ١٤٠
في (وعنه) أي من أبي هريرة
(رضي الله عنه) في رواية أخرى
الكتاب صيداً ومناجاةً (واقفوا
على ان المأذون في اتخاذها ما لم
يحصل الاتفاق على قتله وهو
الكلب المقور وأما غير المقور
فقد اختلف هل يجوز قتله مطلقاً
أم لا واستدل به على جواز تربيته
الجرو الصغير لاجل المنفعة التي
يؤثر أمره اليها اذا كبر ويكون
المقصود لذلك قاءه مقام وجود
المنفعة كما يجوز بيع ما لا يتحقق به
في الحال وفي هذا الحديث أيضاً
الحث على تكثير الاعمال الصالحة
والانذار من العمل بما ينقصها
والتنبيه على أسباب الزيادة فيها
والنقص منها التحسين أو ترك
وبين لطف الله تعالى بحفظه في
أباحتهما لهم به تنفع وتبلغ نعيم

في جيبه فلما طلب النصف اجاباه عن طيب انفسهما وعن عثمان بن عفان البيهقي ان عثمان
اعطى ما لا مضاربة فهذه الآثار تدل على ان المضاربة كانت الصداقة يتعاملون بها
من غير تكليف كان ذلك اجماعاً منهم على الجواز وليس فيما شئ من فروع النبي صلى الله
عليه وآله وسلم الا ما أخرجه ابن ماجه من حديث صبيب قال قال رسول الله صلى الله عليه
وعلى آله وسلم ثلاث فيمن البركة البيع الى أجل والمقاربة واخلاق العرب بالشعير لئلا
لبيع لكن في استاده نصر بن القاسم عن عبد الرحيم بن داود وهما مجهولان وقد توب
أبو داود في سنته للمضاربة وذكر حديث عروة البارقي الذي سبأني ولادلالة فيه على
جوازها لان القصة المذكورة فيه ليست من باب المضاربة كما ستعرف ذلك قريباً قال ابن
حزم في مراتب الاجماع كل أبواب الفقه فلها أصل من الكتاب والسنة جازاً القراض
فما وجدناه أصلاً فيهما البينة ولكنه اجماع صحيح مجرد والذي يقطع به انه كان في عصر
النبي صلى الله عليه وآله وسلم فلم يه وأقره ولولا ذلك لما جاز انتمى وقال في الجرائم كانت
قبل الاسلام فاقراها انتمى وأحكام المضاربة مبسطة في كتب الفقه فلا تستغل
بالنظر بل بها لان موضوع هذا الشرح الكلام على ما يتعلق بالحديث قبله أن لا تجوز
مال في كبد رطبة أي لا تشتري به الحيوانات وانما هي من ذلك لان ما كان له روح
عرضة للهلاك بطارق الموت عليه

(كتاب الوكالة) *
باب ما يجوز التوكيل فيه من العقود وايضا الحقوق
واخراج الزكوات واقامة الحدود وغير ذلك *
(قال أبو داود افع استألف النبي صلى الله عليه وآله وسلم بكر الخيام ابل الصدقة فامرني
أن أفضي الرجل بكره وقال ابن أبي أوفى أقيمت النبي صلى الله عليه وآله وسلم بصدقة مال
أبي فقال اللهم صل على آل أبي أوفى وقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان ائمة الامين
الذي يعطى ما أمر به كاملاً موثوقة به نفسه حتى يدفعه الى الذي أمر به أحد
المصدقين وقال واغدياً ليس الى امرأه هذا فان اعترفت فارجعها وقال على عليه
السلام أمرني النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن أقوم على يده واقسم جلودها وحلائلها

لهم أمور معاشهم ومآلهم وفيه ترجيح المصلحة الرجعة على المفسدة لوقوع استئناها ما يتنفع به عاشر اتخاذها (وعنه) وقال
أي من أبي هريرة (رضي الله عنه) عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال (يخرج رجل لم يسم) (واكب على بقرة التفت اليه)
أي البقرة في رواية أخرى فتكلمت (فقال لم اخلق لهذا) أي للركوب بقرة فلو راكب (خلقته لكانت) وفي ذكر كرفي
اسرائيل عن مكيان بن جابر يروي بقرة اذ ركبها فاضربها فقال انما خلق لهذا الخلق ليعلم ان الناس سجدوا لله
بقرة تكلم (قال) النبي صلى الله عليه وآله وسلم (أمنت به) أي ينطق البقرة وفي ذكر كرفي اسرائيل قال (ومن هذا

أي اذا كان يستغفرونه ويحبون منه فاني لا استغفروهم وأومن به (أما أبو بكر وعمر) واستدل به على ان الدواب لا تستعمل
الا فيما جرت العادة باستعمالها فيه ويحتمل أن يكون قولها انما خلقنا للحرب اشارة الى تعظيم ما خلقت له ولم يرد الحصر في ذلك
لانه غير من ادانها قال لان من جلة ما خلقت له انما اذبح وتوكل بالاتفاق قال ابن بطال في هذا الحديث يحتمل من منع كل
الحيوان مستدلاً بقوله تعالى اتركوهما وزينة فانه لو كان ذلك لادعى منع كل الدواب الخيرة على منع كل البقر لقوله انما
خلقنا للحرب وقد اتفقوا على جوازها كلها فدل على ان المراد بالعموم الاستفاد ١٤١ من جهة الامتنان في قوله لتركوهما

وقال أبو هريرة وكفى النبي صلى الله عليه وآله وسلم في حفظ زكاة رمضان وأعطى النبي
صلى الله عليه وآله وسلم عتبة بن عامر غنماً يقسمها بين أصحابه هذه الاحاديث ليدرك
المصنف في هذا الموضع من خرجها وحديث أبي رافع قد تقدم في باب استقراض
الحيوان من كتاب القرض وأوردته هنا للاستدلال به على جواز التوكيل في قضاء
القرض وحديث ابن أبي أوفى قد تقدم في باب تفرقة الزكاة في بلد هاتين كتاب الزكاة
وذكره المصنف هنا للاستدلال به على جواز توكيل صاحب الصدقة من يومها الى
الامام وحديث الخازن ذكره المصنف في باب العامل على الصدقة من كتاب الزكاة
وسيد ذكر الاحاديث الواردة في تصرف المرأة في مال زوجها والعبد في مال سيده والخازن
في حال من جعله خازناً في آخر كتاب الهبة والهبة وذكر حديث الخازن هذه الاستدلال
به على جواز التوكيل في الصدقة لقوله في الذي يعطى ما أمر به كاملاً وقوله اغدياً ليس
سبأني في كتاب الحدود وفيه دليل على انه يجوز للامام توكيل من يقيم الحديث من وجب
عليه وحديث على عليه السلام تقدم في باب الصدقة بالجود من أبواب الضحايا والهدايا
وفيه دليل على جواز توكيل صاحب الهدى لرجل ان يقسم جلودها وحلائلها وحديث
أبي هريرة وفي صحيح البخاري وغيره وقد ورد في كتاب الوكالة وتوب عليه باب اذا وكل
رجل رجلاً فترك الوكيل شيئاً فاجازه الموكل فهو جائز وان أقرضه الى أجل مسمى جاز
وذكر فيه جبي البارقي الى أبي هريرة وانما شكك اليه الحاجة فتركه يا خذ فكانت اسلفه الى
أجل وهو وقت اخراج زكاة الفطر وحديث عتبة بن عامر تقدم في باب السن الذي
يجوز في الاضحية وفيه دليل على جواز التوكيل في قسمة الضحايا وهذه الاحاديث تدل
على صحة الوكالة وهي يقع الواو وقد تكسر التثنية والحفظ نقول وكنت الا اذا
استحفظته ووكالت الامر اليه بالتخفيف اذا فوضته اليه وهي في الشرع اقامة
الشخص غير مقام نفسه مطلقاً ومقيداً وقد استدلل على جواز الوكالة من القرآن
بقوله تعالى فابنوا أحدكم بقرتهكم وقوله تعالى اجعلني على خرائث الارض وقد دل
على جوازها احاديث كثيرة منها ما ذكره المصنف في هذا الكتاب وقد ورد البخاري في
كتاب الوكالة ستة وعشرين حديثاً مستقلة ومعلقة والبيان موصولة وقد جكي صاحب
البصر الاجماع على كونها مشروعة وفي كونها نية أو ولاية وجهان فقبيل نية التصريم

والاستفاد من صيغة انما عموم
مخصوص (وأخذ الذئب شاة
فتبعها الراعي) لم يسم واراد
البخاري للحديث في ذكر كرفي
اسرائيل فيه اشارة بانه عنده
كان قبل الاسلام ثم وقع كلام
الذئب لاهيان بن أوس كما عرفت
أي نعيم في الدلائل (فقال الذئب)
وفد كرفي اسرائيل بن غمار رجل
في غنمه اذ عتده الذئب فذهب
منها شاة فطلبه حتى عتده
استعذها منه فقال له الذئب
هذا استعذت بها مني (من لها
يوم السبع) أي للشاة والسبع
المفترس من الحيوان ووجهه اسبع
وسباع كافي القاسموس (يوم
لاراعي لها غنم) أي اذا أخذها
السبع لم تقدر على خلاصه منه
فلا يرعاها حينئذ فغري اي انك
تهرب منه وأكون أنا قرياً منه
أرعى ما يضرني من أواني من
لها عند الفتح حتى تترك بلا راع
نمية للسباع بفعل السبع لها
راعي اذ هو منقرتها أو اراد يوم
أكل لها يقال سبع الذئب الغنم
أي أكلها والسبع يضم الباء

ويجوز قصه ان يكون هو بالاسكان والضم تصيف وقال ابن الجوزي هو بالسكون والحدوث يروونه بالضم
وقال في القاموس السبع يسكون الموضع الذي يكون فيه الحشر أي من لها يوم القيامة ويعكر على هذا قول الذئب
لاراعي لها غنم والذئب لا يكون راعياً يوم القيامة أو يوم السبع عتدها في الجاهلية كانوا يتقنون فيه بل هوهم عن كل
شيء قال ودوي يضم الباء انتهى اي يغفل الراعي عن غنمه فيمكن الذئب منها وانما قال ليس لها راع غيري مبالغة في غفلة من
(قال) صلى الله عليه وآله وسلم لما تصيب الناس حيث قالوا سبحان الله ذئب يتكلم كافي ذكر كرفي اسرائيل (أمنت به) أي بتمكنا

الذهب (أنا وأبو بكر وعمر قال الراوي عن أبي هريرة) وهو أبو سلمة بن عبد الرحمن (وما هما) أي العمران (ومثني القوم) أي لم يكونا حاضرين قال القسطلاني ونطق البقر والذهب جائز على الأئمة النطق بالذهب والنفس معا غير أن النفس بشرط فيه العقل وخلقه في البقر والذهب جائز على كل جائز أخبر به صاحب المجزأة واقعه علينا واقعه ولا يجعل قوتها المتوقفين على أنهم شكوا في الصدق ولكن استبعدوا استبعادا دليلا ولم يعلوا علمنا مكينا أن خرق العادة في زمن النبوات يكاد أن يكون عادة فلا يجب إذا وهذا الحديث أخرجه أيضا ١٤٢ في المناقب وبنو إسرائيل ولم في الفضائل والترمذي في المناقب مطعاه (وعنه)

المخالفة وقيل ولاية لجواز المخالفة إلى الأصل كالباع بعجل وقد أمر بعجل
(وعن سليمان بن يسار أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعث أبا رافع مولا له ورجلا من
الأنصار فزوجه مودة بنت الحارث وهو بالمدينة قبل أن يخرج رواءه ما في الموطأ وهو
دليل على أن تزوجه به أسبق إجماعه وأنه خفي على ابن عباس وعن جابر قال أردت
أنفروا إلى خير فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا أتيت وكيلي فخذ منه خمسة عشر
وسقا فان استغنى منك آية تضع يدك على رقبة رواءه وأبو داود والدارقطني وعن يعلى بن
أمية عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال إذا أتتكم نساء فاعطوهم ثلاثين درهما وثلاثين
دينارا فقال له العاربية مؤداة رسول الله قال نعم رواءه أحمد وأبو داود وقال فيه قلت
يا رسول الله عارية مضمونة أو عارية مؤداة قال بل مؤداة الحديث الأول أخرجه أيضا
الشافعي وأحمد والترمذي والنسائي وابن حبان وقد اعده ابن عبد البر بالانقطاع بين
سليمان بن يسار وأبي رافع لأنه لم يسمع منه وتعبق بأنه قد وقع التصريح بسماعه في تاريخ
ابن أبي خنيفة في حديث نزول الإبطع ورجح ابن القطان اتصاله ورجح أن مولده لثمان سنة
سبع وعشرين ووفاته أبي رافع سنة ست وثلاثين فيكون سنة عشرين موت أبي رافع ثمان سنين
وقد تقدم الكلام على زواجه صلى الله عليه وآله وسلم بمودة ومودة واختلاف الأحاديث
في ذلك في كتاب الحج في باب ما جاء في نكاح المحرم وفيه دليل على جواز التوكيل في عقد
النكاح من الزوج والحديث الثاني علق البخاري ما رافقه في الخمس وحسن الحافظ في
التلخيص أسنده ولكنه من حديث محمد بن إسحق قوله فان ابنتي منك آية أي علامة
قوله ترقوته بفتح المثاقم فوق وضم الشافعي وحكي أعظم الذي بين ثقرة النحر والماقن
وهما ترقوتان من الجاهليين وفي الحديث دليل على صحة الوكالة وإن الإمام له أن يوكل
ويقيم عاملا له في الصدقة في قبضها وفي دفعها إلى مستحقيها وإلى من يرسله إليه بأمره وفيه
أيضا دليل على جواز العمل بالأمر أي العلامة وقبول قول الرسول إذا عرف المرسل
إليه صدقه وهل يجب الدفع إليه قبل لا يجب لأن الدفع إليه فيعبري لاحتمال أن ينكر
المرسل أو المرسل إليه وجه قال الهادي وأتباعه وقيل يجب مع التصديق بأمره ونحوها
لكن لا امتناع من الدفع إليه حتى يشهد عليه بالقبض وبه قال أبو حنيفة ومحمد

أي عن أبي هريرة (رضي الله عنه)
قال قالت الأنصاري للنبي صلى
الله عليه وآله (وسلم) حين قدم
المدينة يا رسول الله (أقم بيننا
وبين أخواتنا) أي المهاجرين
(التخيل) بكسر الخاء جمع تخيل
كأبيد جمع عبد وهو جمع نادر
(قال) صلى الله عليه وآله وسلم
(لا) أقسم وأعلم أني ذلك لأنه علم
أن الفتوح ستفتح عليهم فذكره
أن يخرج عنهم ثيابا من رقبة
فخياهم التي بها قوام أمرهم
شفقة عليهم فلما فهم الأنصار ذلك
جمعوا بين المصلحة بين امتثال
ما أمرهم به صلى الله عليه وآله
وسلم وتجميل مواساة أخوانهم
المهاجرين (فقالوا) أي الأنصار
للمهاجرين (تكنفونا المؤنة)
في الخل بتهمة بالسقي والتربة
(ونشركم) بفتح أوله ونالته
قال في الفتح حسب (في الثمرة)
أي ويكون المتحصل من الثمرة
مشتركا بيننا وبينكم قال المهلب
وهذه هي المساقاة بعينها وتعبه
ابن التين بأن المهاجرين كانوا
ملصكون من الأنصار نصيبا

من الأرض والمال بشرط أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم على الأنصار مواساة المهاجرين لئلا العقبه قال فليس ذلك من
المساقاة في حق قال الحافظ وما ادعاه مردود لأنه نفي لم يبق عليه دلالة لا يلزم من اشتراط المواساة ثبوت الانتزاع في الأرض
ولو ثبت جبر ذلك لم يبق لسؤالهم لذلك ورده عليهم معنى قال هذا واضح جملة الله تعالى انتهى وزاد القسطلاني لكن لم يثبتوا
مقدار الأنصبة التي وقعت والمقرران الشركة إذا أجمعت ولم يكن فيها مبيع معلوم كانت نصيبين أو كان نصيب العامل في المساقاة
معلوما بالعرف المنضبط فغير كوا النص عليه اعتمادا على ذلك العرف (قالوا) أي الأنصار والمهاجرون كلهم (معنا وأطعنا)

أي امتثلنا أمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيما أشار إليه قاله العيني وهذا الحديث أخرجه أيضا في الشروط وكذا القسطلاني
(عن رافع بن خديج) بفتح الخاء الأنصاري رضي الله عنه (قال كذا كذا) أي كذا كذا (قال كذا كذا) أي كذا كذا (قال كذا كذا) أي كذا كذا
أو مصدر رأى كذا كذا أهل المدينة (كأنك ترى الأرض) من الأكره (بالنافية منها مسمى) القياس محتمل لكن ذكره
باعتبار أن ناحية النبي بعضه أو باعتبار الزرع (السيد الأرض) أي مال الكهاتن فلا لها منزلة العبد وأطلق السيد عليه
(قال) رافع بن خديج (فما) أي كثيرا ما ولكن كثره في قولهم الأول أولى ١٤٣ والثاني لا يناسب إلا بالتعسف (يصاب
ذلك) البهض أي تقع عليه
مصابة ويتلف ذلك (وتسلم
الأرض) أي باقيها (وعايباب
الأرض ويسلم ذلك) البهض
(فمنها) عن هذا الأكره على
هذا الوجه لأنه موجب لحرمان
أحد الطرفين فيؤدي إلى الكل
بالباطل (وأما الذهب والورق)
بكسر الراء الفضة (فلم يكن
يؤخذ) يكرى به ما لم يردني
وجوده وما وجه الحديث من
حيث أن من أكرهه أرضا
لمدة فله أن يزرع ويفرض فيها
ماشاء فإذا تمت المدة فاصحاب
الأرض طلبه بقلعه فهو من
إباحة قطع الشجر وهذا كاف
في المطابقة وفيه أن كراه الأرض
يجزئ مما يخرج منها منهي عنه
وهو مذاهب أبي حنيفة ومالك
والشافعي وفي هذا الحديث
رواية تابعي عن تابعي عن الصحابي
وأخرجه البخاري أيضا في
المزارعة والشروط ومسلم في
اليروع وكذا أبو داود وأخرجه
النسائي في المزارعة وابن ماجه
في الأحكام (عن عبد الله

وفي الحديث أيضا دليل على استحباب اتخاذ علامة بين الوكيل وموكله لا يطلع عليها
غيرهما البعده الوكيل عليها في الدفع لأنها أسهل من الكتابة فقد لا يكون أحسن ما يمكن
بصحتها ولأن الخط يشبهه والحديث الثالث أخرجه أيضا الدارقطني ومكت عنه أبو داود
والترمذي والحافظ في التلخيص وقال ابن حزم أنه أحسن ما ورد في هذا الباب وقد ورد
في معناه أحاديث يأتي ذكرها في العارية عند الكلام على حديث صفوان أن شاء الله
وفيه دليل على جواز التوكيل من المستعير لقبض العارية قوله العارية مؤداة ميان
الكلام على هذا في العارية أن شاء الله تعالى

• (باب من وكل في شراعي فاشترى بالثمن أكثر منه وتصرف في الزيادة) •

(عن عروة بن أبي الجاهد البارق أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أعطاه ديناراً واشترى به
له شاة فاشترى به شاتين فباع أحدهما بدينار وجاهه بدينار وشاة فباعها بالبركة في يومه
وكان لو اشترى التراب لم يبع فيه رواءه أحمد والبخاري وأبو داود وعن حبيب بن أبي
ثابت عن حكيم بن حزام أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعته بشترى له أخصية بدينار
فاشترى أخصية فابح فيها بدينار فاشترى أخرى مكانها بالخصية والدينار إلى
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال ضحك بالشاة وتصدق بدينار رواء الترمذي وقال
لا يعرفه إلا من هذا الوجه وحبيب بن أبي ثابت لم يسمع عنه من حكيم ولا يداود
نحوه من حديث أبي حصين عن شيخ من أهل المدينة عن حكيم الحديث الأول أخرجه
أيضا الترمذي وابن ماجه والدارقطني وفي أسناده من عبد الباقري سعيد بن زيد أخو
حماد وهو مختلف فيه عن أبي سعيد بن زيد وأبو داود قيل أنه مجهول لكنه قال الحافظ أنه
وثقه ابن سعد وقال حرب سمعت أحمد بن حنبل في التلخيص أنه ناصي جلد قال
الترمذي والنووي أسنده صحيح لحيث من وجهين وقد رواء البخاري من طريق ابن عيينة
عن شبيب بن غرقم سمعت الحنبل يحدث عن عروة ورواه الشافعي عن ابن عيينة وقال
إن صح قلت به وتقل المزي عن أنه ليس بثابت عنه قال البيهقي إنما ضعفه لأن الحنبل غير
معروفين وقال في موضع آخر هو مرسل لأن شبيب بن غرقم لم يسمع من عروة وإنما سمعه
من الحنبل وقال الرافعي هو مرسل قال الحافظ الصواب أنه متصل في أسناده صحيح

ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم عامل أهل (خبيث بطن) بنصف (ما يخرج منها من غمر) بالثلثة
إشارة إلى المساقاة (أوزرع) إشارة إلى المزارعة (فكان يعطى أزواجه) رضي الله عنهن (بفتح الواو وكسرهما كاف)
التالين والوسق سنون صاعا صاع النبي صلى الله عليه وآله وسلم منها غناتون وسق تمر (منها) (عشرون وسق شعير) الحديث
وهذا الحديث مما عرفت من أجاز المزارعة والخبرة لتقرير النبي صلى الله عليه وآله وسلم لذلك واستقراره في عهد أبي بكر إلى أن
أبلاه عمر رضي الله عنه فباعه قال ابن خزيمة وابن المنذر والخطابي وصنف فيه ما ابن خزيمة جري فيه على الأحاديث الواردة

وأجيب بان صاحب الحديث ذكر انه قال المحرر الارض أي قد حثمت لعمارة فقال امر الله بك منزلتك وحر الله بك منزلتك وهو من
بان الجوهري بعد ان ذكر امر الله بك منزلتك وحر الله بك منزلتك لا يقال امر الرجل منزله بالانف وقال الزركشي ضم الهمزة أجود
من النفع قال في المصايح يقتضيه ذلك ان يثبت رواية فيه وتظاهر كلام القاضي ان جميع رواية البخاري على القطع اه وعن أبي
ذراعهم اضم الهمزة أي امره فغيره كان المراد بالغير الامام والمعه من امر أرضا (ليست لاحد) بالاحياء (فهو أحق) به امن
غيره والمراد أرض موات غير موروثة ١٤٦ في الامام أو حثرت جاهلية ولا هي حريم له - مورد بالزروع أو القرس أو السقي أو

البناء فهي له وصيت مواتا شيئا
لها بالامانة الغير المنتفع بها ولا
يشترط في نفي العمارة التصديق بل
يكنى عدم صحة ما بان لا يرى
أثره ولا دليل عليه من أصول
شخص ونهر وجدر أو ناد وشوفا
وزأى احياء الموات على بن
أبي طالب في أرض الخراب
بالكوفة وقال عمر بن الخطاب
من احيا أرضا ميتة فهي له أي
يعمرها الاحياء سواء اذن له الامام
أم لا كنفها باذن الشارع ضلي
الله عليه وآله وسلم وهذا قول
الجمهور ومذهب الشافعي وأبي
يوسف ومحمد بن يعقوب استثنائه
خروجا من خلاف أبي حنيفة
حيث قال ليس له أن يحيي مواتا
مطلقا الا بآفته وسواء كانت فيها
قرب من العمران أم لا وعن
مالك فبما قرب وضابط القرب
ما يهل العمران اليه حاجته من
رعي أو ضوء أو حطب الطحاصي
للمه ورضع حديث السباب
بالقياس على ماء الجوز والنور وما
يصاد من طير وحيوان فانهم
اتفقوا على ان من اخذ واحدا

عليه سوا اقرب ام بعد اذن الامام اول ما يذن وهذا الحديث من افراد البخاري ونصف استاده الاول مصريون
بالميم والثاني مدنيون (من ابن عمر) روى في الله عنه ما انه قال أبي جهم (يأبى اى يخرج) (اليهود والنصارى من أرض الخراز)
لأنه لم يكن لهم هدم من النبي صلى الله عليه وآله وسلم على بقائهم في الجازد انما قيل كان موقفا على مشيئة واطار كما قاله
الواقدى من المدينة الى تبرك من المدينة الى طريق الكوفة وقال غير مكة والمدينة والبلدة ومخالفها وقال ابن عمر عمار
موصولة (وكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يظفر) أي غلب (على خيبر) اذ اخرج اليهود منها وكانت الارض

يتمى
بالميم والثاني مدنيون (من ابن عمر) روى في الله عنه ما انه قال أبي جهم (يأبى اى يخرج) (اليهود والنصارى من أرض الخراز)
لأنه لم يكن لهم هدم من النبي صلى الله عليه وآله وسلم على بقائهم في الجازد انما قيل كان موقفا على مشيئة واطار كما قاله
الواقدى من المدينة الى تبرك من المدينة الى طريق الكوفة وقال غير مكة والمدينة والبلدة ومخالفها وقال ابن عمر عمار
موصولة (وكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يظفر) أي غلب (على خيبر) اذ اخرج اليهود منها وكانت الارض

حين ظهر) أي غلب على الله عليه وآله وسلم (عليه الله ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم والمسلمين) كانت خيبر فتح بعض أهلها
وبعضها عنوة فاذن فتح عنوة كان جبهة لله ورسوله والمسلمين والذي فتح صلحا كان لليهود ثم صار للمسلمين بعد فتح العلم (وإراد
اخراج اليهود منها) أي من خيبر (فسألت اليه ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم ليقرهم بها) أي ليسكنهم بخيبر (ان) أي
بان (يكفوا أهلها) أي بكفاية عمل ثقلها وحرارها وقيام تبعدها وحرارها فانهم سدريه (ولهم نصف القر) الخاضل من
الاخبار (فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقركم بها على ذلك) ١٤٧ الذي ذكرتموه من كفاية العمل ونصف

ينهى عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اه والى نحو ذلك يشير كلام البخاري وهو وجه
لشأنه وقال في القاموس المزارعة المعاملة على الارض من حيث ما يخرج منها ويكون
البذر من مال الكفاية وقال الخبازة أن يزرع على النصف ونحوه اه قوله بشر ما يخرج
فيه جواز المزارعة بالجزء المعلوم من نصف أو ربع أو ثمن أو نحوها والشرط هنا جنى
النصف وقد يأتي بمعنى الثمن والقصد منه قوله تعالى قول وجهك منظر المسجد الحرام أي
نحوه قوله يقركم بها على ذلك ما شئنا المراد انما كنتم من المقام الى ان نشاء انما كنتم
لأنه صلى الله عليه وآله وسلم كان حازما على اقرارهم من جزيرة العرب كما أمر بذلك عند
موته واستدل به على جواز المساقاة بعدة جهوة وبه قال أهل الظاهر وخالفهم الجمهور
وتأولو الحديث بان المراد مدة العهد وان لنا اقراركم بعد انقضائها ولا يفتى بعده وقيل
ان ذلك كان في أول الامر خاصة للنبي صلى الله عليه وآله وسلم وهذا يحتاج الى دليل قوله
ما بالدينة أهل بيت هجرنا الخ هذا لا تراورده البخاري ووصله بعد الرزاق قوله وزرع
على عليه السلام الخ اما أثره على عليه السلام فوصله ابن أبي شيبة واما اثر ابن مسعود
ورصد بن مالك فوصله ابن أبي شيبة واما أثر عمر بن عبد الله بن زبارة فوصله ابن أبي شيبة أيضا
واما أثر القاسم وهو ابن محمد بن أبي بكر فوصله عبد الرزاق واما أثره وهو ابن الزبير
فوصله ابن أبي شيبة واما أثر آل أبي بكر وآل عمر فوصله ابن أبي شيبة أيضا ووصله
الرزاق واما أثر عمر في معاملة الناس فوصله ابن أبي شيبة أيضا والبيهقي وقد ساق
البخاري في صحيحه عن السلف غير هذه الآثار وله أن يذهب في كراهة الإشارة الى أن
الاصح لم ينقل عنهم الخلاف في الجواز خصوصا أهل المدينة وقد تمكك بالاحاديث
المدكورة في الباب جماعة من السلف قال البخاري روى عن علي بن أبي طالب رضي الله
عنه وعبد الله بن مسعود وعمار بن ياسر وسعيد بن المسيب ومحمد بن سيرين وعمر بن عبد
العزيز وابن أبي ليلى وابن شهاب الزهري ومن أهل الرأي أبو يوسف القاضي ومحمد بن
الحسن فقالوا يجوز المزارعة والمساقاة يجوز من الثمر أو الزرع قالوا ويجوز له سده على
المزارعة والمساقاة فيحتمل فتاويه على التحل وتزاعره على الارض كما جرى في خيبر
ويجوز العقد على كل واحد منهما امتنعة وأجابوا عن الاحاديث القاضية بالنهي عن
المزارعة بأنها محمولة على التقريه وقيل انها محمولة على ما اذا اشترط صاحب الارض ناحية

لأنه ما ينطق عن الهوى (قال دعاني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) فلما آتته (قال ما صنعتون) يحايلكم) أي يزارعكم
قال ظهير (قلت فواجرها على الربيع) بضم الراء وفي لفظ على الربيع نصف الربيع وفي رواية على الربيع بفتح الراء وهو النهر
الصغير أي على الزرع الذي هو عليه قال الحافظ وهذا هو المشهور في حديث رافع والمعنى انهم كانوا يكرهون الارض ويشترطون
لانفسهم ما بنيت على النهر (وعلى الاوصق من القر والمشيير) والواقدى في (أو) قال (جسلى الله عليه وآله وسلم لا تعلموا) وهذه
صيغة النهي المذكورة أول الحديث حيث قال لقد نمتا (أزيروها) أي (أزيروها) أي اصطحر حاله فيكم يزرعها خيبر أجرة

ونصر عليه الشافعي في القديم والثانية وهي المحفورة في موانئ سد الارثاق لا يملك الحافر ما هائم هو اولي به الى ان يرتحل
فاذا ارتحل صار كغيره ولو عاد بعد ذلك وفي كلا الحالتين يجب عليه بذل ما يفضل من حاجته والمراد بما جنته نفسه وما جنته
وزرعته لكن قال امام الحرمين وفي الزرع احتمال على هذا ما اثير المحفورة لا حارة فزارها مسترلينهم والحافر كاحدهم ويجوز
الاستقانة منهم للشرب ويبقى الزرع فان ضاق عنهم ما اشرب اولي وكذا المحفورة لا قصد على اصح الوجهين عند الشافعية واما
المحرز في اناة لا يجب بذل فيه على الصحيح ١٥٢ لغير المضطر بل بالاراضة هذا كلام الشافعية وكلام الحنفية والحنابلة

في ذلك متقارب في الاصل والمدرك وان اختلفت تفاسيدها وجعل المالكية هذا الحكم في البئر المحفورة في الموات وقالوا في المحفورة في الملك لا يجب عليه بذل فضلها او قالوا في المحفورة في الموات لا تباع وصاحبها ورثته احق بكتابتهم وهذا انتهى للتجريم عند مالك والشافعي والاوزاعي والليث وقال غيرهم هو من باب المدرور ومطابقة الحديث للباب من حيث ان فضل الميراث على ان صاحب الماء او يذهب عدم الفضل وانخرجه البخاري ايضا في تركه الخليل وسلم في البيوع والنسائي في احياء الموات وابوداود والترمذي وابن منجه (وفي رواية عنه) أي عن أبي هريرة (رضي الله عنه) انه روى عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تمنعوا فضل الماء لقتنه وانه فضل الكل والمانع منه منع النخل لا يمنع الاصل وهل يجب عليه بذل الفضل عن حاجته لزراعة غيره الصحيح عند الشافعية وبه قال الحنفية لا يجب وقال المالكية يجب عليه اذا خشى عليه الهلاك ولم يضرب ذلك بصاحب الماء قال الراي

به لا نأخذ قول اولي انتهى غير مختص بالامة وثانيا انه صلى الله عليه وآله وسلم قرى جماعة من الصحابة على مثل معملته في خير الى عند موته وثالثا انه قد اقر على ذلك بعد موته صلى الله عليه وآله وسلم جماعة من اجداده لصلابة وجهه كل البعد ان يخفى عليهم مثل هذا ومن اوضح ما استدلل به على كراهة الزرع عجزهم عن حديث ابن عباس الا في روعه عن اسيد بن ظهير قال كان احدنا اذا استغنى عن ارضه او اخته راعيا اعطاه بالنصف والثالث والرابع ويشترط ثلاث جهات اول والقصد والماتى الربع وكان يعمل فيها مما لا يشهد او يصيب منه ما منعه فانما رافع بن خديج فقال نهي النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن امر كان لكم نافعا وطاعة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خير لكم ثم اكرم عن الحقل رواء اجدوا من ما به والذمارة بنية الحب في السبل بعد ما يداس الحديث أخرجه أيضا ابوداود والنسائي بدون كلام اسيد بن ظهير ورجال اسناد الحديث رجال الصحيح قوله وانقصارة قال في القاموس وانقصارة بالضم والقصرى بالكسر والقصر والقصر بفتح كسر والقصر بفتح كسر في النخل بعد ما لا يتصل او ما يخرج من القتب بعد الدوسة الاولى والفسرة العليا من الحبة اه قوله من الحقل بفتح الحاء المهملة واسكان القاف امله كات قال ابو هريرة الحقل لزراع اذا تشعب ورقه قبل ان تغلظ سوقه فالنخل الفراح الطيب يعني من الارض الصالحة للزراعة والمائل مواضع الزراعة كما ان المزارع مواضعها وقدين البخاري النخائل التي هي عندها صلى الله عليه وآله وسلم من رواية رافع قال فيه ما نسمونه من محافاكم قالوا ابو هريرة على الرابع وعلى الاوسق من القروا لشعر قال لا تنفعوا لولا والحديث يدل على عدم جواز طاق المزرعة ولكنه ينبغي ان يفيد بما في اوله من كلام اسيد بن ظهير من الاستطراد المتضمن للنسابة وعلى فرض عدم تنقيده بذلك فيحصل على كراهة التنزيه لما ائتمنا (وعن جابر قال كانا نختار على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في ارضه من القصرى ومن كذا ومن كذا فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم من كان له ارض فليزرعها وليزرعها اخاه والافليدها رواء اجدوا وسلم والقصرى القاصرة قوله والقصرى قد سبق ضبطه وتفسيره قوله فليزرعها رافع القصة والرأي في نفسه قوله او ليزرعها بضم القصة وكسر

الافليدها رواء اجدوا وسلم والقصرى القاصرة قوله والقصرى قد سبق ضبطه وتفسيره قوله فليزرعها رافع القصة والرأي في نفسه قوله او ليزرعها بضم القصة وكسر

خلاف عند المالكية صحح ابن العربي الجواز (عن عداقه) بن مسعود (رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم) قال من حلف على عين أي على ما لو فحين حال كونه (يقطع بها) أي بسبب العين (مال امرئ) مسلم (هو عليها) أي في الاقدام عليها (قابر) أي كاذب ويحتمل أن تكون جملة يقطع صفته أي والتقييد بالمسلم جرى على الغالب والافلا فرق بين المسلم والذي والمعاهد وغيرهم كما جرى على الغالب في تنقيدهم بالافلا فرق بين المال وغيره في ذلك وفي مسلم من حديث ابن عباس بن ثعلبة الحارثي من اقطع حق امرئ مسلم بعينه (لحق الله) يوم القيامة (وهو عليه غضبان) ١٥٣ فيعامله معاملة المقضوب عليه من كونه لا يتار اليه ولا يكلمه ولمسلم من حديث وائل بن حجر وهو عنه معروض وعند أبي داود من حديث عمر ان قتيبوا مقعده من النار (فانزل الله تعالى ان الذين يشتركون) يستبدلون (بعهد الله) بما عاهدوا الله عليه من الايمان بالرسول والوفاء بالامانات (وايمانهم) وبما عاهدوا الله عليه (غنا قليلا) الآية (لما اشعث) بن قيس الكندي من المكان الذي كان فيه الى المجلس الذي كان عليه الله يحدهم فيه (فقال ما حدثكم ابو عبد الرحمن) يعني ابن مسعود وفي رواية قال خذناه قال فقال صدق (في) أنزلت هذه الآية كانت لي ثماني ارض ابن عمي) اسمه معدان بن الاود بن عدي كبر الكندي ولقبه الحفشيش (فقال لي) رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (ثم ودك) أي أقم ثم ودك على حقلك قلت مالي ثم ودك (صلى الله عليه وآله وسلم) فبينه) أي فاطلب عينه أي فالحجة القاطعة بينكما

الراء أي يجعله امره لا خية بلا حوض وذلك بان يعبر اياه او يشهد له هذا المعنى الرواية الآتية بانظر لان يخضع أحدكم اخاه أي يجعله منحة له والمنحة العارية وفيه دليل على المنع من مواترة الارض من مطلق القول والافلا يذهبها ولكن ينبغي ان يحصل هذا المطلق على المقيد بما خلف في حديث رافع او يكون الامر للذهب فقط لما استغنوا ولما سألوا في وقدره بعض العلماء طيل الارض عن الزراعة لان فيه تضييع المال وقد نهي صلى الله عليه وآله وسلم عن ائحة المال وقد في هذا الحديث فزاعة الارض من المال يتقنه ما في ذلك من الفضيلة فان الاشتغال بالعمل فيها والاستغناء عن الناس بما يحصل من القرب العظيمة مع ما في ذلك من الاشتغال عن الناس والتفرغ من الخاطئة ثم التي هي لا يجافي مثل هذا الزمان سم قائل وشغل عن الرب جل جلاله ما قل اذا لم يكن في الاقبال على الزراعة تنبسط عن شيء من الامور الواجبة كالبهاذ وقد ورد البخاري في صحيحه حديث في فضل الزرع والفرس وترجم عليه باب فضل الزرع والفرس ورواه مسلم من حديث انس (وعن سعد بن أبي وقاص ان اصحاب المزارع في زمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كانوا يكرهون من ارضهم ما يكون على السواقي وما سده بالماء مما حول البيت فجاءوا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاختصموا في بعض ذلك فقال لهم ان يكرهوا بذلك وقالوا كروا بالذهب والفضة رواء اجدوا وادوا وادوا في وما ورد من النبي المطلق عن الظاهرة والمزارعة يحصل على ما فيه مفسدة كما في هذه الاحاديث او يحصل على اجتنبها باواستحبها انفسد ما يدل على ذلك فروى عرو بن دينار قال قلت لاطاوس لو تركت المخابرة فانهم يزعمون ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهي عنها فقال ان اعلمهم يعني ابن عباس اخبرني ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم ينهاها وقال لان يخضع أحدكم اخاه خيره من ان يخذل عليه اخر اجامعوا ما رواه اجدوا والبخاري وابن ماجه وابوداود وعن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يحرم المزارعة ولكن امر ان يرفق بعضهم به من رواء الترمذي وصححه وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من كان له ارض فليزرعها او ليزرعها اخاه

٢٠٠ قيل ثنا عينا (قات يا رسول الله اذا اختلفت نذر النبي صلى الله عليه وآله وسلم) وهو قوله من حلف على عين الى آخره (فانزل الله ذلك) أي قوله تعالى ان الذين يشتركون بعهد الله الآية (تصديقا له) صلى الله عليه وآله وسلم وهذا الحديث أخرجه ايضا في الاثنا عشر والاحاديث والنذور والتقسيم والشركة ومسلم في الايمان وكذا ابوداود والنسائي في الفداء وابن ماجه في الاحكام (من أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثلاثة) من الناس لا ينظر الله اليهم يوم القيامة) فان من خط على غيره واستعان به اخرض عنه (ولا يركبهم) ولا ينفق عليهم ولا يظهرهم

ويجب ان يكون عمله اذا لم يوجد هناك مسلم فاسلم احق وكذا اذا دار الامر بين البيهقي والاصمعي والاصمعي المستوفى في الحاجة
 قالوا اي الحق قال القسطلاني وفيه ان الماهن اعظم القربات وعن بعض المصالحين من كثرت ذنوبه فعليه بسني الماه
 والحديث أخرجه ايضا في النظام والادب ومسلم في الحيوان وابوداود في الجهاد (وعنه) اي عن أبي هريرة رضي الله عنه عن
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال واذا نفي يده لا ذودن (اي لا طردن) رجلا عن حوضي) المسخدم من نهر الكوثر (كما
 نذاذ) اي تطرد الناقة (الفرسيه من الابل من الحوض) ١٥٦ اذا ارادت الشرب والحكمة في الذودانه صلى الله عليه وآله

(عن عائشة في حديث الهجرة قالت واستأجر النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأبو بكر
 رجلا من بني الدليل هادي خريتا وانطريت الماهر بالهداية وهو علي بن كزار قرئ
 وأما دفعه الى راحته ما رواه عطاء بن رباح في ثلاث ليال فأتاهما برا حليصا
 ليل ثلاث فارتحلوا راهما أحد البضاري) قوله واستأجر الواو ثابتة في نفس الحديث
 الطويل لان هذه القصة معطوفة على قصة قبائلها وقد ساقها البخاري مستوفاة في الهجرة
 قوله الدليل بالكسر للدال هي من عبد القيس ذكره صاحب السلسوس في مادة دول
 وذكر في مادة دأل أنه يطلق على قبائل وأنه يأتي بفتح الدال ويضعها وكعب قوله خريتا
 بكسر المجهمة وتشديد الراء هاهنا تحاشية ما كتبه من نسخة قوقانية وقوله الماهر بالهداية
 مدرج من قول الزهري قوله وأما دفعه الى راحته وكسر الميم الخفيفة ضد التحلية قوله
 غارنور هو الغار المذكور في التنزيل ونور رجل بمكة وليس هو الجليل الذي في المدينة
 المذكور في الحديث الصحيح ان المدينة حرام ما بين عير الى نور وقد سبق الاختلاف فيه
 في كتاب الحج والحديث فيه دليل على جواز استئجار المسلم للكافر على هداية الطريق اذا
 أمن اليه وقد ذكر البخاري هذا الحديث في كتاب الأجار وترجم عليه باب استئجار
 المشركين عند الضرورة واذا لم يوجد أهل الاسلام فكانه أراد الجمع بين هذا وبين قوله
 صلى الله عليه وآله وسلم ان لا تأمنوا من غيركم ان ترجعهم مسلمين وأصحاب السنن قال ابن بطال
 الله فيها يجيزون استئجارهم يعني المشركين عند الضرورة وغيره لما في ذلك من الذلة لهم
 وانما لم يمنع ان يؤجر المسلم نفسه من المشرك لم ينفه من الاذلال اه (وعن أبي هريرة
 عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ما بعث الله نبيا الا رعى الفسهم فقال أصحابه وأنت
 قال نعم كنت أربعا على قراريط لاهل مكة رواء أحد البضاري وابن ماجه وقال سويد
 ابن جبير يهني كل شاة بغير طاق وقال ابراهيم الحربي قراريط اسم موضع) قوله على
 قراريط في رواية ابن ماجه كنت أربعا لاهل مكة بالقراريط وكذا رواه الامعاءيلي
 وقد صوب ابن الجوزي وابن ناصر التفسير الذي ذكره ابراهيم الحربي لكن رجع تفسير
 سويدان أهل مكة لا يعرفون بمساكنة الاله قراريط وقد روى النسائي من حديث
 نصر بن حزن بفتح الميملة وسكون الراء بعد هاتون قال اقتصر أهل الابل والغنم فقال

وسلم يريد ان يرشد كل احد الى
 حوض نبيه لما ورد ان لكل نبي
 حوضا وان المذودين هم
 المتناقون او المبتدون او
 المرتدون الذين بدلوا ومناسبة
 الحديث بالباب قوله حوضي
 فانه يدل على انه اتي بموضعه
 وبما فيه وهذا الحديث ذكره
 البخاري معلة او أخرجه مسلم
 موصولا في فضائل النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم (وعنه)
 اي عن أبي هريرة رضي الله عنه
 عن النبي صلى الله عليه وآله
 (وسلم) انه (قال ثلاثة) من
 الناس (لا يكاههم الله يوم
 القيامة) عبارة عن غضبه
 عليهم وتعرض بجرمانهم حال
 مقابلتهم في الكرامة والرفق من
 الله وقيل لا يكاههم بما يصيبون
 ولكن يضرهم فلهذا وافها ولا
 تكامون (ولا ينظر اليهم) نظر
 رجسة اولهم (رجل حلف على
 ملعة اقد اعطى) بفتح الهمزة
 اي لمن اشتراه منه (بها) اي
 بسببها وفي رواية لا يذرا على
 بضم الهمزة وكسر الطاء مينا
 للمفعول اي اعطاه من يريد

شراها (اكثر مما اعطى) اي دفع له اكثر مما اعطى الذي استأجره (وهو كاذب) به حالة رسول
 (و) الثاني (رجل حلف على عين كاذبة) اي مخلوق عين يسمى بينا يجاز الله لاسبية عينه ما والمراد ما شأنه أن يكون مخلوقا
 عليه والافه وقبل العين ايس مخلوقا عليه فيكون من مجاز الاستعارة (بعد العصر) قال الخطابي خسه بتعظيم الامم فيه وان
 كانت العين الفايضة صرمة كل وقت لان الله عظم هذا الوقت وقد روى ان الملائكة تجتمع فيه وهو ختام الاعمال والامور
 بجوايها فغلقت العقوبة فيه فلا يقدم عليها (ليقطع بامال رجل مسلم) اي لا يأخذ قطعة من ماله (و) الثالث (رجل منع

فضل ماله) زائد مما يحتاج اليه (فيقول الله اليوم آمنك فضل كما صنعت فضل مالم تعمل بخالك) ومناسبة الحديث للترجمة من
 حيث ان المعاقبة وقعت على منع الفضل فدل على انه احق بالاصل وهذا الحديث قد تقدم (عن الصعب بن بشامة رضي
 الله عنه قال ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا حنيص نفسه به رعى فيه ما شئته دون ما شئنا الناس (الا
 لله عز وجل) (ولرسوله) ومن قام مقامه صلى الله عليه وآله وسلم وهو الخليفة خاصة اذا احتج الى ذلك لمصلحة المسلمين كما فعل
 العمران وعثمان رضي الله عنهم وانما يحكي الامام مالم يسعملوك ١٥٧ كبطون الاودية والجلال والموات وفي النهاية قيل
 كان التمر ينف في الجاهلية اذا

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعث موسى وهاراي غنم وبعث دارود وهاراي غنم
 وبعث واناراي غنم اهل بيحيا ووزع بعضهم ان في هذه الرواية رد لتاويل سويد بن
 سعيد لانه ما كان يرى بالاجرة لاهل فتيهين انه اراد المكان فغير تارة بيحيا وتارة بقراريط
 وتعب بانه لا مانع من الجمع وانه كان يرى لاهل بغير اجرة ولغيرهم بأجرة وهم المراد
 بقوله أهل مكة ويؤيد تفسير سويد قوله على قراريط فان الجبي به لي يدل على ما قاله ولا
 ينافي ذلك جعلها بمعنى الباء التي للسببية واجابه ابا يعنى الماه الا في نظرية فيه سيد قال
 العلماء الحكمة في الهام روى الغنم قبل النبوة ان يحصل لهم القرن برعي اهل ماسيكافونه
 من القيام بامرأته لان في مخالطة ما يحصل الحلم والثقة لانهم اذا صبروا على رعيها
 وجهها بعد تنقيرها في الرعي ونقلها من مسرح الى مسرح ودفع عدوها من سبع وغيره
 كالسارق وعلموا اختلاف طباعها وشدة نفرة ما مع ضدها واحتياجها الى المعاهدة
 الله وان ذلك الصبر على الامة وعرفوا اختلاف طباعها وتفاوت عقوباتها بغيروا
 كسرها ورفقوا بضيقها واحسنوا التعاقد لها فيكون تحملهم لشدة ذلك أسهل مما
 لو كلفوا القيام به من أول وهلة لما يحصل لهم من التدرج بذلك وخست القمم بذلك
 لكونهم اضعف من غيرها ولان نفرها أكثر من نفر قري الابل والبقر لا مكان ضبط الابل
 والبقر بالربط دونها وفي الحديث دليل على جواز الاجارة على رعي الغنم ويلحق بها في
 الجواز غيرهما من الحيوانات (وعن سويد بن قيس قال جلبت أنا وحرمة العبد بن من
 هجر فأتينا به مكة فخافنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عني فساومنا مرأويل فبعناه
 ونم رجل بزن بالاجرة فقال له زن وأرجع رواه التلمذ وصححه الترمذي وفيه دليل على ان
 من وكل رجلا في اعطائه لا سحر ولم يقدر جاز ويجعل على ما عارفه الناس في مثله
 وينه ذلك حديث جابر في بيعه جله أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال يا بلال
 اتخذه ورفقه فاعطاه أربعة دنانير وزياده غير اطارواه البخاري ومسلم وعنه رافع بن رافة
 قال نعم ما النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن كسب الامة الامعاء يديهم او قال هكذا
 باصابعهم الخبز والفزل والنفس رواء أحد وأبوداود) حديث سويد بن قيس مكت
 عنه أبوداود والمذري وأخرج نحوه أبوداود ونسائي وابن ماجه عن أبي صفوان بن

يقتى الخليل اما ان يقتنض الركوب أو لا يقتنضه وكل منهما اما ان يقتنضه فعل طاعة الله وهو الاول أو لا يقتنضه وهو الاخير أو يقتنضه
 عن ذلك وهو الثاني (فاما) الاول (الذي) هي (له) أجرة رجل ربطها في حبل الله (أي أعتد لها القياد) (فاطالهم اني مرج) أرض
 واسعة قها كالا كثير (أو روضة) ذلك من الراوي (فأصاب في طبعها ذلك) بكسر الطاء وفتح الياء الحبل الذي يربط به ويطول
 لها ترحي ويقال طول بالواو القشوحه بدل الياء (من المرج أو الروضة كانت له) أي لصاحبها (حسنت ولوانه انقطع طيلها
 فاستنت) أي علت مرج ونشاط أي رفته يديهم او طرحته معهما (شرقا وشرقا) أي شوطا وشوطا وجميعه لان الغاري

يشرف على ما توجه اليه وقال في المصباح كالتفتيح الشرف العالي من الارض (كانت آلهما) في الارض هو اقرها عند
خطواتهم (وارواهم احسنات له) أي اصحابهم (ولواهم امرت بنهر) بفتح الهاء وسكونها الفتان فصيحان (فشربت منه) من
غير قصد من صاحبها (ولم يردان يسقى كان ذلك) أي شربها وهم ارادته ان يسقيها (حسنات له فهي لذلك اجر) لا اباها وهذا
موضع الترجمة وهي شرب الناس وسقى الدواب من الانهار (و) الثاني الذي هي له ستر (وجعل رباطها ثغيبا) أي استغنى عن
الناس اطاب ساجها (و) ثلثا (عن مزالهم ١٥٨) فيصرفها او يتردد عليها متابرة او مزارعة (ثم لم يفسد الله)

غير وقد تقدم في كتاب المباسم - حديث رافع بن رافة اسناده ثقات والمكة قال أبو
القاسم المحدث في الحافظ في الاشراف عقب هذا الحديث رافع - ذاع خبره معروف وقال
غيره هو مجهول وقد أخرجه أبو داود وغيره من حديث أبي هريرة لكن بدون قوله الا
ما عات يدعي الخ قوله ومخرجه بفتح الميم وسكون الميم وفتح الراء وهو حديث ينفى
حديثه من قوله بفتح الباء الموحدة بعد هذا في مشددة وهو الثياب وهو بفتح الهاء
والجيم وهي مدينة قرب البصرين منها عشر من احل قوله سراويل معرب جاء على
لفظ الجمع وهو واحد ثيابه ما لا ينصرف قوله بالجر أي بالجرة وفيه دليل على جواز
الاستعارة على الوزن لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر الزمان أن يزن عن
السراويل قال صاحب الشافعي وابرة وزان الثمن على المشتري كما ان أجرة وزان
الساعة اذا احتج اليه على البائع قوله وأرجع بفتح الهمزة وكسر الجيم أي اعطه راجعا
وفيه وفي حديث جابر الذي بعده راييل على استصحاب ترجيح المشتري في وزن الثمن
ويقاس عليه ترجيح البائع في وزن المبيع أو كبله وفيها أيضا دليل على جواز جبة
المشاع وذلك لان مقدار الربحان جبة منه للبائع وهو غير متميز من الثمن وفيها أيضا
جواز التوكيل في الهبة المجهولة فيحصل على ما يعرفه الناس كما قال المصنف وقد
ذكره هذا طرطان - حديث جابر وقد تقدم طرف منه في البيع قوله عن كسب الامة
الكسب في الاصل - صدرت قول كسبت المال كسبه كسبا والمراد به هنا المكسوب
وفي الموطن عن عثمان انه خطب فقال لا تكلفوا الامة غير ذات الصنعة فانكم متى ما
كانتموها ذلك كسبت بفرجها ولا تكلفوا الصغار الكسب فانه اذا لم يجد سرق
وفي حديث أن صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن كسب الامة مخافة أن تبني وقد كانت
الجاهلية قبل عمل علي بن خنيس فوقعه من ذلك في الزنا ورجا كره هو من عليه فليأبه
الاسلام نهى عن ذلك ونزل قول الله تعالى ولا تكثر هو اقربايتكم على البقاء الآية
قوله وقال هكذا بابا به يعني الثلاث والخبر بفتح الخاء وسكون الباء بعد هذا في معنى
من المجهين وخبره والفضل فزل الصوف والقطن والكثبان والشعر وقد روى الطبراني
في الاوسط عن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تنزلوهن الغرف
ولا تعلقوهن الكفاة وعلقوهن الفضل وسورة التوراة في استاده محمد بن ابراهيم النخعي قال

فوق طائفة ما في الامة في الاخرة (من يعمل مثقال ذرة خيرا يره ومن يعمل مثقال ذرة
شريرا يره) والذرة القلة الصغيرة وقيل الذر ما يرى في شعاع الشمس من الهباء وقال الزركشي قوله الجامعة حجة ان قال بالعموم
في من وهو مذهب الجهور قال في المصباح وهو جده أيضا في يوم النكرة الواقعة في سباق الشرط نحو من عمل صالحا فلنفسه
وهذا الحديث أخرجه أيضا في الجهاد وفي علامات النبوة والتفسير والاعتماد ومسلم في الزكاة والنفق في الزكاة عن علي
ابن أبي طالب رضي الله عنه أنه قال أصبت شارفا المسببة من النوق قاله الجوهري وغيره وعن الاصمعي يقال لاذ كشراف

المفروض (في رقابها) فيؤدي
زكاة تجارتهم بعد من يقول
باز كاذبها (ولا في) (ظهورها)
فكرب عليها في ميسل الله ولا
يحملها ما لا تطيقه (فهو لذلك)
المذكور (مسير) اصحابها أي
سائرة لغيره ومله (و) الثالث
الذي هي له زور (رجل رباطها)
ثغرا) أي لاجل اشترى تعاطيا
(وربما) أي اظهارا للطاعة
والباطن بخلاف ذلك (وفواه)
بكسر الذون وفتح الواو ومدودا
أي مدادة لاهل الاسلام (فهو
على ذلك) الرجل (وزور - مثل
رسول الله صلى الله عليه وآله
(وسلم عن الجبر) أي عن صدقته
كما قال الخطابي والسائل هو
صعصعة بن خاجة جد الفرزدق
(فقال) صلى الله عليه وآله وسلم
ما انزل على نبي مني مني مني
(الاهلثة الآية الجامعة) أي
العامية الشاملة (الفائدة) بالذات
المجتمعة أي القليلة المثل المتفرقة
في معناها فانه يقتضي ان من
أحسن الى الجهر رأى احسانه في
الاخرة ومن أساء اليه او كلفها

والاخرى شارفة (مع رسول الله صلى الله عليه وآله) (وسلم في حقه يوم بدر) في السنة الثانية من الهجرة (قال وأجمعاني رسول
الله صلى الله عليه وآله) (وسلم شارفا) مسنن أخرى (من النوق قبل يوم بدر من الخس من نخبة عبد الله بن جابر) (فانتم ما يوما
عند باب رجل من الانصار وأما زيدان أجل عليهما ذخرا) يكسر الهمزة تفت معروف طيب الرائحة يستعمله الصواعقون
واحدة اذخرة (لا يبعه ومعني صانع) من الصياغة وفي لفظ طابع وفي آخر طالع أي مع من يده على الطريق قال الكرماني
وقد يقال انه اسم الرجل (من بن قينقاع) غير منصرف على ارادة القيلة ١٥٩ أو منصرف على ارادة لحي وهم رطمن

اليهود (فاستعين به) أي بمن
الاخر (على ولاية فاطمة) بنت
رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم (وحزرة بن عبد المطلب
بشرب) خرا في ذلك البيت معه
قيسة (أي حفصة) (فقات الا)
للتبعية (ياجر) منادى مرغم
مفتوح الزاي على لغة من نوى

الدارقطني كذاب وأخرج الطبراني أيضا عن هند بنت المطلب بن أبي صفرة وهي
امراة الحجاج بن يوسف بن زياد بن عبد الله القرشي دخل عليه أو - سدها مغزل أغزل به
فقال لها تغزني وأنت امرأة أمير فقات سمعت ابي سعد بن جدي قال سمعت رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول أطولكن طاعة اعظمكن اجرا والمراد بالطاعة طاعة
الغزل من الكنان او القطن وفي اسناده يزيد بن مروان الدلال قال ابن معين كذاب قوله
والنفس يفتح النون وسكون الغاء سدها شين مججمة والمراد به نفس الصوف والشعر
ونصف القطن والصوف ونحو ذلك وفي رواية النفس بالفاف وهو التطير

(باب ما جاء في كسب الخدام)

عن أبي هريرة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن كسب الخدام وهو البقي وعنه
الكتاب رواه أحمد وعنه رافع بن خديج ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال كسب الخدام
خيبت وهو البقي خيبت وعنه الكتاب خيبت رواه أحمد وأبو داود والترمذي وصححه
والنسائي واقتضيه من المكاتب عن الكلب وكسب الخدام وهو البقي وهو عن عيصبة
ابن مسعود انه كان له غلام حمام فزجره النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن كسبه فقال
إذا طعمته أبتا مالي قال لا قال أفلا أتصدق به قال لا فرفض له أن يعطيه فافضه رواه أحمد
وفي لفظ انه استأذن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في اجارة الخدام فنهاه عن ان يزل يساله
فيها حتى قال اعلقه فافضه روي عن رواه أحمد وأبو داود والترمذي وقال
حديث حسن - حديث أبي هريرة قال في جمع الزوائد رجال أحمد ورجال الصحيح وأخرجه
أيضا الطبراني في الاوسط وأخرجه أيضا الخازني في التاسع والخامس واللفظ قال رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم من البقي وابرة الخدام وشرع له ما أخرجه الخازني
أيضا عن أبي مسعود عقبة بن عمرو قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن كسب
الخدام وحديث رافع أخرجه أيضا مسلم وحديث عيصبة أخرجه أيضا مالك وابن ماجه
قال في الفتح ورجال ثقات وأخرج شعور أحمد في مسنده من حديث جابر واقتضاه ان النبي
صلى الله عليه وآله وسلم مثل عن كسب الخدام فقال اطعمه فافضه وقال في جمع الزوائد
انه أخرج حديث عيصبة المذكور اهل السنن اثلاثا باختصار والطبراني في الاوسط قال

بتأخر الابتاء بقاطمة رضي الله عنهما بسبب فوات ما يستعين به قال (فاقت نبي الله صلى الله عليه وآله وسلم وعنده زيد بن
سارية) حبه صلى الله عليه وآله وسلم (فاخرجه انما يخرج) صلى الله عليه وآله وسلم (ومعه زيد فاطمة طقت معه فدخل على حنة)
البيت الذي هو فيه (فتغيط) أي أظهر صلى الله عليه وآله وسلم الغيط (عليه فرفع حنة فبصر وقال هل انتم الا عبدا لا تاني)
اراد به التفات على اسم بانه اقرب الى عبد المطلب ومن فوقه لان عبد الله ابا النبي صلى الله عليه وآله وسلم واطالب به كانا
كأبدين لعبد المطلب في الخضوع لحرمة وجواز تصرفه في مالهما وقد قاله قبل تحريم الخمر وفي حالة السكر فلم يواظبه

فخرج رسول الله صلى الله عليه وآله (وملح) حال كونه (يقهر) أي إلى ورائه زاذق آخر إليه أذواجه ملحة خفية أن
 يزداد عيشه في حال سكره فينتقل من القول إلى الفعل فأراد أن يكون ما يقع منه غير أي منه ليدفعه أن وقع منه شيء وعند ابن
 أبي شيبة أنه أغرم حزمة من ثمنها وحمل النبي من الفقهري أن لم يكن عذر (حتى خرج عنهم) أي عن حزمة ومن معه (وذلك) أي
 المذكور من هذه القصة (تقبل تحريم الخمر) فلذلك عذره صلى الله عليه وآله وسلم فيما قال وفعل ولم يواخذه رضى الله عنه
 وموضع الترجمة منه قوله وأما إريدان أجل ١٦٠ عليه ما ذكره الألباني فإنه دال على ما ترجم به من جواز الاحتطاب

والاحتطاب ما هو هذا الحديث
 أخرجه في المغازي واللباس
 وأنس ومسلم وأبو داود واستنبط
 منه فوائد كثيرة (من أنس
 رضى الله عنه قال أراد النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم أن
 يقطع) الانصار (من البصرين)
 بالقطب النخلة فاحية مرفوعة قال
 الخطابي يحتمل أنه أراد الموت
 منها ليقلل كونه بالأحياء أو أراد
 أن يخصصهم بتناول جزئها وبه
 جزم أصحاب القصاص وابن
 قزوين قال الحافظ الذي يظهر لي
 أنه صلى الله عليه وآله وسلم أراد
 أن يخصص الانصار بما يصل من
 البصرين أما الناجز يوم عرض
 ذلك ما جزم وهو الجزية لأنهم
 كانوا صاغوا عليها وأما بعد
 ذلك إذا وقعت الفتوح فخراج
 الأرض أيضا وقد وقع منه ذلك
 صلى الله عليه وآله وسلم في عدة
 أراض بعد فتحها وقبل قطعها
 منها أقطاعه غيا الداريت
 إبراهيم فلما فتحت في عهد عمر بن
 ذلك أقيم واستقر في أيدي ذريته
 من ابنته ومعه ويد كأي من

في مجمع الزوائد أيضا ورجال أحمد رجال الصحيح وقال في حديث جابر الذي ذكرناه أن رؤياه
 رجال الصحيح قوله النبي بفتح الموحدة وكسر المجمة وتشديد اليمانية يعني فاعلة
 أو مفعولة وهي الزانية ومنه قوله تعالى ولا تكرر هو فتياكم على البغاة أي على الزنا
 وأصل النبي الطلب غير أنه أكثر ما يستعمل في طلب الفساد والزلزال والمراد ما كتبه
 الأمة بالقبول لا بالانفاق الجائزة وقد دنا في أول كتاب البيع أنه جمع على تحريم مهر
 النبي قوله وعن النكاح قد تقدم الكلام عليه في أول البيع وقد استدل بالحديث
 الباب من قال يحرم كسب الطعام وهو رضى أصحاب الحديث كافي البصرين النبي
 حقيقة في التحريم والتحريم مرام وبؤيد هذا التمسك ذلك كما في حديث أبي هريرة
 الذي ذكرناه وذهب الجمهور من التزويج وغيرهم إلى أنه حلال وأخبار الحديث أنروا ابن
 عباس الأثمين وجعلوا النبي على التنزيه لأن في كسب الطعام دافعا وأما في الأمور
 ولأن الأطعمة من الأشياء التي يجب للمسلم على المسلم للأعانة له عند الاحتياج إليها وبؤيد
 هذا أنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يذم له عن أجرة الجلالة أن يبيع منها ما يخصه ورقيقته
 ولو كانت حراما لما جاز الانتفاع بها بحال ومن أهل هذا القول من زعم أن النبي
 منسوخ وجعل في ذلك الطحاوي وقد عرفت أن هذه النسخ متوقفة على العلم بنسخ
 النسخ وعدم إمكان الجمع بوجهه والاول غير ممكن هنا والثاني ممكن بحمل النبي على
 كراهية التنزيه بقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا انتفاع بي في بعض المنافع
 وباعطائه صلى الله عليه وآله وسلم الأجر لمن جمعه ولو كان حراما لم يكن منه ويمكن أن
 يحتمل النبي عن كسب الطعام على ما يكتبه من بيع الدم فقد كانوا في الجاهلية يأكلونه
 ولا يبعد أن يشترطه لإلا كل فيكون غنمه حراما ولكن الجمع بهذا الوجه به يندفع من
 المصير إلى الجمع بالوجه الاول ويبقى الاشكال في صحة إطلاق اسم الخبيث والصحت
 على المكسور وتزيم قال في القاموس الخبيث ضد الطيب وقال السبت بالضم
 ويضمتين الحرام أو ما شئت من المكاسب فلزم عنه المار انتهى وهذا يدل على جواز
 إطلاق اسم الخبيث والصحت على المكاسب الدينية وإن لم تكن محرمة والجحامة كذلك
 فيقول الاشكال وجمع ابن العربي بين الأحاديث بأن يحمل الجواز إذا كانت الاجرة على
 عمل معلوم وحمل الزجر على ما إذا كانت على عمل مجهول وحكى صاحب الفتح عن

النبي صلى الله عليه وآله وسلم بذلك وتضمنه مشهوره ذكرها ابن سعد وأبو حنيفة في كتاب الاموال وغيرهما
 اه (وقالت الانصار) لا تقطع لنا (حتى تقطع لخواصنا من المهاجرين مثل الذي تقطع لنا) زاد البيهقي في روايته لم يكن
 ذلك منه أي ليس منه ما يقطع منه (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (سترون بعدى أمة) بفتح الهمزة التام وضم الاولى
 وسكون الاخرى أي يستأثر عليكم بامور الدنيا ويقتل غيركم نفسه عليكم ولا يجعل لكم في الامر نصيبا وهذا من اعلام
 بيوتهم فان فيه اشارة إلى ما وقع من استئثار المولى من قرين على الانصار بالاموال والتفصيل في العظم وغير ذلك فاصبروا

عن ثلقوني) أي يوم القيامة زاذق غزوة البطائح على الخوض وفي الحديث أن الامام أن يقطع من الاراضي التي تحت يده أن
 يراه أهل ذلك قال في الفتح المراد بالقطع ما يخص به الامام بعض الرعية من الارض الموت فخصص به وبصيرا وفي باحياته عن لم
 يسبق إلى احيائه واختصاص الاقطاع بالموات متفق عليه في كلام الشافعية وحكى أن الاقطاع تسويغ الامام من مال الله
 شيئا من يراه أهل ذلك قال وأكثر ما يستعمل في الارض وهو أن يخرج منها لمن يراه مما يجوز ما بان عليه كماله فمعه وأما
 بأن يجعل له غلته مدة انتهى قال السبكي والثاني هو الذي يسمى في زماننا ١٦١ اقطاعا ولم أر أحدا من أصحابنا ذكره
 وتخرج به على طريق فقهي
 مشكل قال والذي يظهر أنه
 يحصل للقطع بذلك اختصاص
 باختصاص المصير ولكنه
 لا يملك الرقبة بذلك انتهى وبهذا
 جزم الحب الجاهلي وأدعي الأندلسي
 في الخلاف في جواز تخصيص
 الامام بعض الخندق في أرض
 أو كان مستحقا لذلك والله أعلم
 انتهى والحديث أخرجه أيضا
 في الجزية وفضل الانصار قال
 القسطلاني قبل في الحديث أن
 الانصار لا يفسدون فيهم
 الخلاله لأنه جاءهم تحت
 الصبر إلى يوم القيامة والصبر
 لا يكون الا من مفرح محكوم
 عليه وفيه فضيلة ظاهرة للانصار
 حيث لم يستأثروا بشيء من الدنيا
 دون المهاجرين (عن عبد الله
 ابن عمر رضى الله عنهما قال سمعت
 رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم يقول من ابتاع نخلا بعد
 أن توفرت ثمرها للبائع) فله حق
 الاستطراق لا ققطاعها وليس
 للمشتري أن يمنع من الدخول
 اليه الا أن يحل له لا يصل اليه الا به

أحد وجماعة الفرق بين الحر والعبد فذكر هو العرا الاحتراف بالجماعة وقالوا يحرم عليه
 الاتفاق على نفسه منها ويجوز له لاتفاق على الرقيق والدواب منها وأما هو العبد
 مطلقا وعدهم حديث محيصة لأنه أذن له صلى الله عليه وآله وسلم أن يعلف منه ناضحه
 والناضح اسم البعير والبقرة التي ينضع عليها من البراء والنهر ورواية الموطأ وأطعمه
 نضاحك أي من التوت وتشديد الضاد جمع ناضح قال ابن حبيب النضاح الذين يبقون
 النضيل واحده ناضح من الغلمان ومن الابل وانما يبقون في الجمع لجمع الابل ناضح
 والغلمان نضاح (وعن أنس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم احتجهم بجمعة أبو طيبة
 وأعطاهم من طعام وكلم مواليه تخففوا عنه متفق عليه وفي لفظ دعا غلاما منا
 بجمعة فأعطاه أجره صاعا وصاعين وكلم مواليه أن يخففوا عنه من ضر بيته روى أحمد
 والبخاري وعن ابن عباس قال احتجهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأعطى أجرا
 ولو كان مصالما يعطه روى أحمد والبخاري ومسلم ولفظه بجمعة النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 عبد لي في بيضة فأعطاه النبي صلى الله عليه وآله وسلم أجره وكلم سيده تخفف عنه من
 ضر بيته ولو كان مصالما يعطه النبي صلى الله عليه وآله وسلم قوله أبو طيبة بفتح الطاء
 المهملة وسكون التحتية بعدها موحدة واجهه فافع قوله وأعطاه صاعين من طعام في
 الرواية الاخرى صاعا وصاعين وفي رواية أبي داود وقامر له بصاع من غروفي رواية لمسلم
 وقامر له بصاع أو مد أو مد من على الشك قوله وكلم مواليه في رواية أبي داود وقامر أهله
 والمراد بمواليه ساداته وجمع لكونه كان علوا كالجماعة كما يدل على ذلك رواية مسلم بجم
 النبي عبد لي في بيضة قوله تخففوا عنه في الكلام حذف والتقدير كلم مواليه أن يخففوا
 عنه تخففوا عنه كافي الرواية الاخرى بلفظ أبي داود وقامر أهله أن يخففوا عنه من
 خراج وفيه جواز الشفاعة للعبد إلى مواليه في تخفيف الخراج عنه قوله ولو كان مصالما
 قد تقدم ضبطه وتفسيره معناه في شرح الأحاديث التي قبل هذا وفي رواية البخاري ولو كان
 كراهة يعطيه يعني كراهة تحريم وفي رواية أيضا ولو كان حراما لم يعطيه وذلك ظاهر
 في الجواز قوله من ضر بيته الضر بفتح الضمير مطلق على أمور منها أنه العبد كافي القاموس وهي
 جمع المجرمة فميلة بمعنى مفعولة وجمعها ضرائب ويقال لها خراج وقلة وأجر والحديثان

٢١ قيل خا (الآن يشترط المبيع) أن تكون القرية وبوافقه البائع فتكون للمشتري (ومن ابتاع)
 المشتري (عبد أو) أي العبد (مالا فله الذي باعه) لأن العبد لا يملك شيئا أصلا لأنه مملوك فلا يجوز أن يكون مالكا فيه قال أبو
 حنيفة وهو رواية عن أحمد وقال مالك وأحمد وهو القدر القديم للشأن لو ملكه سيده مالا ملكه لقوله ولو مال فاضافه إليه
 لكنه إذا باعه بعد ذلك كان ماله للبائع وتقول المصنفون قوله ولو مال بان الاضافة للاختصاص والانتفاع بالملك كاية في الجمل
 الدابة وسرج الثمن ويملكه قوله غداه للبائع فاضاف المال إليه وإلى البائع في ما هو أجد ولا يجوز أن يكون الشيء الواحد

العمل وقال اذا وادعاه ان من عليه من لا يمشي ولا يتكلم وان فعل هذا انتهى لال في الفتح وفي اخلاصه من هذا بعد كبر
وفيه الترس في تحصيل النية والتعبد من ذلك فان عدل الاعمال علم وفي الترس في الدين لن يتوى الوفا وقد اخذ
بذلك عبد الله بن جعفر فيلزمه ابن ماجه والحاكم من رواية محمد بن علي عنه انه كان يستدبر فيستل فقال جعفر رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم يقول ان اقم مع الدائن حتى يقضى دينه استاده حسن لكن اختلف في محمد بن علي فرواه الحاكم
ايضا من طريق القاسم بن الفضل عنه ١٦٤ من عائشة بلطف ما من عبد كانت له نية في وفاء دينه الا كان له من الله عون

صلى الله عليه وآله وسلم علم انما فعل ذلك خالما لله فكم اخذ الامور من غنما ما من
علم القرآن على الله وان ياخذ من المتعلم ما دفعه اليه بغير سؤال ولا امتتار في نفس
فلا بأس به وأما حديث عمران بن حصين فليس فيه الاخرم السؤال بالقرآن وهو غير
اختصاص الاجر على تعليمه وأما حديث عبد الرحمن بن شبل فهو اخبر من عمل التراس لان
المنع من التراس بالقرآن لا يستلزم المنع من قبول ما دفعه المتعلم بطيبة من نفسه وأما
حديث عثمان بن أبي العاص قال قال ابن عباس في تعليمه عليه فاسد الاعتبار لما في هذه الآية
ما يمكن ان يجاب به عن أحاديث الباب ولكنه لا يمتنع ان يلاحظ مجموع ما مضى به
يفسد ظن عدم الجواز فيتمسك بالاستدلال به على المطالب وان كان في كل طريق من
طرق هذه الأحاديث مقال فيه منها يقوى بعضها ويضعف بعضها ان الواجبات انما تفعل
لو جاز بها والمخرجات انما تترك لغيرها في أخذ على شيء من ذلك اجرا فهو من الاكابر
لامر الله بالخير بالباطل لان الاخلاص شرط ومن أخذ الاجرة فيه مخلص والتبليغ
للاحكام الشرعية واجب على كل فرد من الافراد قبل قيام غيره به ومن جله ما اجاب به
المجوزون دعوى النسخ بحديث ابن عباس الا في وسأني الجواب عن ذلك واستدلوا على
الجواز ايضا بما أخرجه الشيخان وغيرهما عن سهل بن سعد ان النبي صلى الله عليه وآله
وسلم جاءته امرأة فقالت يا رسول الله اني قد وهبت نفسي لك فقامت قياما طويلا فقام
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في رجليه ان لم يكن لاني احبها فقال صلى الله عليه وآله وسلم هل
عندك من شيء تصدقها به يا رسول الله فقال ما عندي الا ازارى هذه فقال النبي صلى الله عليه وآله
رسلم ان اءطيها ازارك جلبت لا ازارك فالتفت شيئا فقال ما اجد شيئا فقال النبي
ولو خافنا من حديثك فالتفت شيئا فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم هل معك من
القرآن شيء فقال نعم سورة كذا وسورة كذا فاستمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم
قد زوجتكها بما معك من القرآن وفي رواية فقامت قياما طويلا فقام
زوجتكها فقامها من القرآن وفي رواية لا يداود عليها عشرين نية وهي امرتك ولا جد
قد استعنتكها على ما معك من القرآن وقد اجاب الماتعون من الجواز عن هذا الحديث
باجوبة منها انه زوجها به بغير صداق اكرام الله لفظه ذلك المقدام من القرآن ولم يمتنع
التعليم صداقا وهذا مردود برواية مسلم وأبي داود المذكرة ومنها ان هذا المختص

ثالث قاتل النفس ذلك الموت
ورأى له شاهدا من وجه آخر
عن القاسم بن عائشة وفيه ان
من اشترى شيئا بدين وتفرق
فمنه وأظهر انه قادر على الوفاء
ثم تبين الاخر بخلافه ان البيع
لا يرد بل يتطهر بحلول الاجل
لاقتضاه صلى الله عليه وآله
وسلم على الدعاء عليه ولم يلزمه رد
البيع قاله ابن المتير (من أبي
دع) جندب بن جنادة رضي الله
عنه قال كنت مع النبي
صلى الله عليه وآله وسلم (فسلم
قلما يصير بي أحدا من الجبل
المشهور) قال ما أسبأته أي
ان أسد ان تحول لي ذهبيا كنت
عندك منه) أي من الذهب
(دينار فوق ثلاث) من الليالي
(الادبنا ان رصده) من الارصاد
أي أعده أو من رصده أي رقبته
(لمن ثم قال ان الاكثرين) مالا
(هم الاقلون) قولنا (الامن قال
بالمال) أي الامن صرف المال
على الناس في وجوه البر والصلة
(هكذا لو هكذا) وأشار أبو شهاب
بين يديه وعن يمينه وعن شماله

وفيه التعبير عن الفعل بالقول نحو قولهم قال بيده أي أخذ وأرفع وقال بيمينه (وقليل
ما قسم وقال صلى الله عليه وآله وسلم) (مكاثك) أي الزم مكاثك حتى آتيتك (وتقدم غير بعيد فجمعت صوتا فقلت ان آتيتك)
صلى الله عليه وآله وسلم (ثم ذكر قوله) (الزم) (مكاثك حتى آتيتك) فلما جاءه قلت يا رسول الله ما هو (الذي) جمعت (أو قال)
ما هو (الصوت الذي سمعت) شك من الراوي (قال وهل سمعت) (استهتاهم على جميل الاستقبار) (التي) سمعت (قال) صلى
الله عليه وآله وسلم (أنا نبي جبريل عليه السلام قال من ملك من أمتك لا يترك بآله شيئا دخل الجنة قلت وان فعل كذا وكذا)

أي وان ترك وان ترك كجاءه في الرقاق مقسرا (قال لم) ومطابقة الحديث لله في قوله الاذيتار الرضاة الذين من حيث
ان فيه ما يدل على الاهتمام باداء الدين قال ابن بطال فيه اشارة الى عدم الاستغراق في كثير الدين والاقتضار على اليسر منه أخذ
من اقتضاه له في ذكر الدين والواحد ولو كان عليه ما تعدى مثالا لم يرصد لاداءها دينارا واحدا انتهى قال في الفتح ولا يمتنع
ما فيه وفيه الاهتمام بامر وفاة الدين وما كان عليه صلى الله عليه وآله وسلم من الزهادة في الدنيا انتهى وفيه البشارة لاهل التوحيد
على ما كان منهم من العصبان وفيه رواية التابى عن التابى عن العصبان ١٦٥ وأخرجه أيضا في الاستقذار والرقاق وفيه

بذلك المرأة وذلك الرجل ولا يجوز لغيره ما يدل على ذلك ما أخرجه سعيد بن منصور عن
أبي النعمان الأزدى ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم زوج امرأته على مورق من القرآن
ثم قال لا يكون لاحد بعد ذلك مهرا ومنها انه صلى الله عليه وآله وسلم لم يسم لها مهر ولم
يعطها صداقا وأوصى اهل بيته عند موته وبؤده ما أخرجه ابو داود من حديث عتبة
ابن عامر انه صلى الله عليه وآله وسلم زوج رجلا امرأته ولم يقرض لها مهر ولم يعطها
شيئا فأوصى لها عند موته بسبعة من خيرة بياضه بمائة ألف ومنها انها قضت فحل
لاظهار لها ومن جعله ما احتجوا به على ابو داود حديث عمر بن الخطاب المتقدم في الزكاة
ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ما اتاكم من هذا المال من غير مسئلة ولا اشراف
نفس فخذوا الحديث وجواب عنه بأنه عموم مخصوص بأحاديث الباب (وعن ابن عباس
ان قرأ من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم مروا بما فيهم فبيع أبو سليم فعرض
لهم رجل من أهل الماء فقال هل فيكم من راق فان في المار رجلا لذيغا أو سليما فانطلق
رجل منهم فقرأ بأخامة الكتاب على شامغا مالمشاه الى أصحابه فذكر هو ذلك وقالوا
أخذت على كتاب الله أجرا حتى قدموا المدينة فقالوا يا رسول الله أخذت على كتاب الله
أجرا فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان أحق ما أخذتم عليه أجرا كتاب الله رواه
البخاري • وعن أبي سعيد قال انطلق نفر من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم
في سفر سافروها حتى زلوا الى حي من أحياء العرب فاستضافوهم فاقوا ان يضيفوهم
فلم يوافقهم فبذلوا لهم ما لا ينفعه شيء فقال بعضهم لو أتيتهم هؤلاء الرهط
الذين زلوا لعلهم ان يكون عندهم بعض شيء فأتوهم فقالوا يا أيها الرهط ان سيدنا
لقد وسعنا له بكل شيء لا ينفعه فهل عند أحد منكم من شيء قال بعضهم اني والله لارقي
ولكن والله لقد استعصناكم فلم يضيفوا لهم فابرا أقبلتكم حتى جعلوا الناجع لا
فما طوهم على طيسع من غم فانطلق يتقل عليه ويقرأ الحمد لله رب العالمين فكانت ثمة
من عقاب فانطلق يمشي وماء قلبه قال قاروههم جعلهم الذي حالوهم عليه فقال
بعضهم اقمتموه فقال الذي رقي لآله واوحى نأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فند كره

الاعراب وفي بعضها اعطوه أي من الافضل فان من خيار الناس احسنهم قضاء وهذا من مكالم أخلاقه صلى الله عليه وآله
وسلم وليس هو من قرض جر منفعة الى المقرض انتهى عنه لان النبي عنه ما كان مشروطا في المقرض كشرط رد جميع عن
مكسر أو رده بزيادة في القدر أو الصفة أو المعنى فيه ان موضوع القرض الارفاق فاذا شرط فيه لنفسه حقا خرج عن
موضوعه فمقتضى حتمه فلا يفعل ذلك بلا شرط حكما هنا استحب ولم يكره ويجوز للمقرض أخذها لكن مذهب المالكية ان
الايانة في العدم انتهى عنها (عن أبي هريرة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ما من مؤمن الا وانا أولى)

على الله عليه وآله وسلم فكان ذلك خوف ان يقرض عليهم فلم يكن فرضا وقد امتنت الغائلة (و) كره ايضا (اضاعة المال) الذي عرف في انفاقه كالتوسع في الاطعمة والذينة والملابس الخشنة وتغويه الاواني والسقوف بالذهب والقضبة لما ينشأ من ذلك من القسوة وظل الطبع وقاله سيد بن جبير انفاقه في الحرام والاقوى انه ما اتفق في غير وجهه المأذون فيه شرعا سواء كانت دينية او دنيوية فمنع منه لان الله تعالى جعل المال خالصا لمصالح العباد وفي تبذرها تقويت تلك المصالح اما في حق من ضيعها وانفاقا في حق غيره ويستحق ١٦٨ من ذلك كثرة انفاقه في وجوه البر لتصل قوابل الاخرة فلم ينفوت حقا

انرويا هو اهم منه والحاصل ان في صككته الانفاق ثلاثة اوجه الاول انفاقه في الوجوه المذمومة شرعا فلا شك في منعه والثاني انفاقه في الوجوه الممودة شرعا فلا ريب في كونه مطلوبا بالشرط المذكور والثالث انفاقه في المباحات بالامالة كماله النفس فهذا ينقسم الى قسمين احدهما ان يكون على وجه يليق بحال المتفق وبقدرة ما له هذا ليس باسراف والثاني ما يليق به عرفا وهو يتقسم ايضا الى قسمين ما يكون لدفع مفسدة ناجرة او متوقعة فليس هذا باسراف والثاني ما لا يكون في شيء من ذلك وانجهور على انه اسراف وذهب بعض الشافعية الى انه ليس باسراف قال لانه تقوم به مصلحة البدن وهو فرض صحيح واذا احسكنا في غير مصيبة فهو مباح قال ابن دقيق العيد وظاهر القرآن يمنع ما قاله انتهى وقد صرح بالمتع المقاضى عسفين وتبضه الغزالي وجرم به الرافعي وصح

الشرح الصغير والمحرر انه ليس بتبذير وتبعه النووي والذي يترجى انه ليس منصوصا لانه يفتى بجمع غالب الى ان يكتب المذنب كسؤال الناس وما دى الى المذنب فهو محذور ورواه هذا الحديث كلهم كوفون وفيه ثلاثة تاليفون (بسم الله الرحمن الرحيم كتاب في الخصومات) جمع خصومة (عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال سمعت رجلا يقرأ) قال الحافظ ابن حجر في المقدمة لم أعرف اسمه وقال في التمهيد ان يفسر بغيره رضي الله عنه (آية) في صحيح ابن حبان أنها من سورة الرحمن (سمعت من النبي صلى الله عليه وآله وسلم خلافا فاختذت منه فأتيت به

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) زاد في رواية أخرى فاختبرته فعرفت في وجهه الكراهية (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (كلا يا مجنون) ومعنى الاحسان راجع الى ذلك الرجل لقراءته والى ابن مسعود لسماعه من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثم تحريمه في الاحتياط والكراهية راجعة الى جداله مع ذلك الرجل كما فعله رضي الله عنه بهشام لان ذلك مسبوق بالاختلاف وكان الواجب عليه ان يقره على قراءته ثم يسأل عن وجهها وقال المظهرى الاختلاف في القرآن غير جائز لان كل لفظ منه اذا جاز قرأه على وجهين او اكثر فلو انكر احد واحد من ذلك الوجهين ١٦٩ او الوجه فصدق انكر القرآن ولا يجوز في القرآن القول بالرأى لان القرآن سنة متبعة بل عليهما ان يسألا عن ذلك من هو اعلم منهما (لاختلافوا) في القرآن وفي معجم البغوي عن ابي جهم بن الحارث ابن العمة انه صلى الله عليه وآله وسلم قال ان هذا القرآن انزل على سبعة احرف فلاحظوا في القرآن فان المرافعة كثر (فان من كان قبلكم اختلفوا فيها فليكم الاختلاف) وفيه ان الاختلاف يورث الهلاك ومطابقة الحديث للترجمة قال الاميني في قوله لا تختلفوا لان الاختلاف الذي يوجب الهلاك هو اشد الخصومة وقال الحافظ ابن حجر في قوله فاختذت بيده فأتيت به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال فانه المناسب للترجمة اه وما قاله الحافظ هو المواب لانه شامل للخصومة وللأشخاص الذي هو احضار الغير من موضع الى آخر والله اعلم (عن ابي هريرة رضي الله عنه قال استب رجلان من المسلمين) هو ابو بكر الصديق رضي الله عنه كما أخرجه شفيان بن عيينة في جامعه

يجمع جعل الاحاديث الدالة على ترك الرقبة على قوم كانوا يمتدنون نفعها وتأثيرها بها كما كانت الجاهلية يزعمون في أشياء كثيرة

(باب النهي أن يكون الذبح والاجرة مجهولا وجواز استقذار الاجرة بطعامه وكسوته)

(عن أبي سعيد قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن استقذار الاجرة حتى يبين له آخره وعن الخبش والتمس والقاه الجرد واهما جده وعن ابي سعيد ايضا قال نهى عن عيب القمل وعن فقير الطعام رواء الدار طق وفسر قوم فقير الطعام بطن الطعام بجزء منه وطهره قال فيه من استحقاق طين قدر الاجرة لكل واحد منهم اعلى الآخر وذلك شناعة وقيل لا بأس بذلك مع العلم بقدره وانما المنهي عنه طين الصبرة لا يعل كليلها بفضيلة منها وان شرط حبالان ما عدا مجهول فهو كسبهما الا في ازمائها وعن عتبة ابن النذرة قال كان عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقرأ طس حتى بلغ قصه موسى عليه السلام فقال ان موسى اجر نفسه ثمان سنين أو عشر سنين على عفة فرجه وطعام بطنه رواء احدوا بر مناجحه) حديث ابي سعيد الاول قال في مجمع الزوائد رجال احمد رجال الصحيح الا ان ابراهيم النخعي لم يسمع من ابي سعيد في احاديه وأخرجه ايضا البيهقي وعبد الرزاق والحق في سند ابوداود في المراسيل والنسائي في الزراعة غير مرفوع ولفظ بهضم من استأجر اجيرا فليس له اجرته وحديثه الثاني أخرجه ايضا البيهقي وفي اسناده هشام أبو كليب قال ابن القطان لا يعرف وكذا قال الذهبي وزاد وحديثه منكر وقال مغلطاي هو ثقة وأورده ابن حبان في الثقات وحديث عتبة بن النذر بهضم النون وتشديد المهملة في اسناده مسلمة بن علي الحسني وهو متروك وقيل اسمه مسلم والاول أصح قوله حتى بين له اجره فيه دليل ان قال انه يجب تعيين قدر الاجرة قوم العترة قال في وأبو يوسف وعبد وقال مالك وأحمد بن حنبل وابن شعبة لا يجب للعرف واستحسان المسكين قال في الجرد قلنا لا نسلم بل الاجماع على خلافه اه ويؤيد القول الاول القياس على من المبيع قوله وعن الخبش الى آخر الحديث قد تقدم الكلام على ذلك في البيع والقبض المظهر هو بيع الحصة الذي تقدم تفسيره واذا أخذ النهي عن الخبش على عومه

٢٢٠ قال ابن أبي الدنيا في كتاب البعث لكن في تفسير سورة الامر اف من حديث ابي سعيد الخدري التصريح بانه من الانصار فصيل على تعدد القصة أو على انهم الانصار بالمعنى الاعم (ورجل من اليهود) زعم ابن بشكوال انه قصاص بكسر القاف وسكون النون وجزءه لا ينصح قال في التمهيد الذي ذكره ابن مصنف لقصص مع أبي بكر قصة أخرى في نزول قوله تعالى لقد سمع الله قول الذين قالوا ان الله فقير ونحن أغنياء (قال المصنف) أبو بكر رضي الله عنه أو غيره (والذي اصطفى محمد على العالمين فقال اليهودي والذي اصطفى موسى على العالمين) وفي رواية ينفاهم يودي به من صلته اعطى جاشيا كرهه فقال لا والذي اصطفى

صح الاستدلال به على عدم جواز الاستحجار عليه ولكنه يعد ذلك عطف اللبس والقائه
الجور عليه قوله ثم عن سب الفعل قد سبق ضبطه وتفسيره في البيع والمراد به الكراء
كما قال الطوهرى يقال سببت الرجل أى أعطيت الكراء وقيل ما الفعل نفسه لقول
زهير ولولا عيبه لتركتموه وشتر منيحة فغل معار
وقد ذهب الشافعية والحنفية والعترة إلى أنه لا يجوز تأخير الفعل للضراب وقال مالك
وابن أبي هريرة يصح كالامارة وهو قياس فاسد الاعتبار قوله وعن قتيبة الطحان حكى
الحافظ في الطبص عن ابن المبارك أنه ذكر رواية الحديث بأن صورته أن يقال الطحان طحن
بكذا وكذا وزيادة فتبين نفس الطحين وقد استدل بهذا الحديث أبو حنيفة والشافعية
ومالك والليث والناسر على أنه لا يجوز أن تكون الاجرة به من المعمول بعد العمل وقالت
الهادوية والامام يحيى والمزني أنه يصح بغيره من معلوم وأجابوا عن الحديث بأن مقدار
القفيز يحتمل أو أنه كان الاستحجار على طحن صبرة بقتير منها بعد طحنها وهو فاسد عندهم
قوله وطعام بطنه فيه متمسك لمن قال يجوز الاستحجار بالشفقة ومنها الكسوة وهو أبو
حنيفة والامام يحيى وقال الشافعية وأبو يوسف ومحمد والهادوية والمنصور بانه لا يصح
للإمامة

يعتري أهل الموقف في ذلك اليوم فظيرون أول من يسبق ولا يلزم من ذلك فضله على تبيينه صلى الله عليه وآله وسلم استاده
أذ قد يكون في الملة قول من يثبت في الفاضل لا تقتضي تفضيله به على الفاضل وهذا الحديث أخرجه أيضاً التوحيد في
الرقاق ومسلم في القضاء وأبو داود في السنة والتساق في النهوت (عن أنس) بن مالك (رضي الله عنه) أن نبيهم نوحاً من راس
جارية) أي دق ولم تسم هي ولا اليهودي ثم في رواية أبي داود أنها كانت من الأنصار (بين سحير بن) وعبد الطحاوي عبد الله بن
في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على جارية فآخذوا ضاحاً كانت عليها أو وضع رأسها أو الاوضاح نوع من الخلق يعمل من

يعتري أهل الموقف في ذلك اليوم ف
إذا قد يكون في المنة قول عز وجل
الرحاق ومسلم في الفضائل وأبو داود
جارية) أي قد ولم تسم حتى ولا إلى
في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله

استاد وأخرج ابن ماجه بسند صحيحه ابن السكن وأخرج البيهقي وابن ماجه من حديث
ابن عباس باللفظ ان عليا عليه السلام أبق نفسه من يهودى يسئ له كل دلو بقرة وعندهما
ان عدد القرية منهم وفي أسناده حشش راويه عن عكرمة وهو ضعيف قوله ذنوبها والذلو
مطابقا والتي فيها ما أم والممتلئة والتي هي غير ممتلئة أقاد معنى ذلك في القاموس وقد
قدمنا تحقيقه في أول هذا الشرح قوله مجازات بكسر الجيم أى غلطات ونفطت وبقع
الجيم غلظت فقط قال في القاموس مجازات يده كنهه وقرح مجازا ويجوز لا نفطت من العمل
فقرئت كالجملات وقد أجمعا العمل أو الجمل أن يكون بين الجمل والهماء أو الجمل جملة
واقعة يجمع فيها ما من أثر العمل وحديث علي عليه السلام فيه بيان ما كانت العصاة
عليه من الحاجة وشدة الفاقة والحر على الجوع وبذل الانفس وانعابها في تحصيل القوام
من العيش للتغف عن السؤال وتحمل المن وإن تأجير النفس لا يجد دابة وإن كان
المتاجر غير شريف أو كافرا والأجير من اشرف الناس وعظماهم وأورده المصنف
للاستدلال به على جواز الاجارة معادة يعنى ان يقول الاجير عداه لو ما من العمل
بعدد ما لم من الاجرة وإن لم يبين في الابتداء مدة جميع العمل والاجرة وحديث أنس
فيه دليل على جواز اجارة الارض بنصف الثمرة الخارجة منه في كل عام وكذلك حديث
ابن عمر وقد تقدم بطل الكلام على اجارة الارض وما يصح منه او ما لا يصح في المزارعة

عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقر الله عز وجل ثلاثة
أناختهم يوم القيامة ومن كنت خصمه خصمته رجل أعطى بي ثم غدر ورجل باع حرا
فبأنه اختصم هو ورجل من
أهل حضر موت وفي هذه الرواية
قال أنه هو ورجل من أهل
الحضر باليمن

1999, 2000, 2001, 2002, 2003, 2004, 2005, 2006, 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020, 2021, 2022, 2023, 2024, 2025, 2026, 2027, 2028, 2029, 2030, 2031, 2032, 2033, 2034, 2035, 2036, 2037, 2038, 2039, 2040, 2041, 2042, 2043, 2044, 2045, 2046, 2047, 2048, 2049, 2050, 2051, 2052, 2053, 2054, 2055, 2056, 2057, 2058, 2059, 2060, 2061, 2062, 2063, 2064, 2065, 2066, 2067, 2068, 2069, 2070, 2071, 2072, 2073, 2074, 2075, 2076, 2077, 2078, 2079, 2080, 2081, 2082, 2083, 2084, 2085, 2086, 2087, 2088, 2089, 2090, 2091, 2092, 2093, 2094, 2095, 2096, 2097, 2098, 2099, 2100, 2101, 2102, 2103, 2104, 2105, 2106, 2107, 2108, 2109, 2110, 2111, 2112, 2113, 2114, 2115, 2116, 2117, 2118, 2119, 2120, 2121, 2122, 2123, 2124, 2125, 2126, 2127, 2128, 2129, 2130, 2131, 2132, 2133, 2134, 2135, 2136, 2137, 2138, 2139, 2140, 2141, 2142, 2143, 2144, 2145, 2146, 2147, 2148, 2149, 2150, 2151, 2152, 2153, 2154, 2155, 2156, 2157, 2158, 2159, 2160, 2161, 2162, 2163, 2164, 2165, 2166, 2167, 2168, 2169, 2170, 2171, 2172, 2173, 2174, 2175, 2176, 2177, 2178, 2179, 2180, 2181, 2182, 2183, 2184, 2185, 2186, 2187, 2188, 2189, 2190, 2191, 2192, 2193, 2194, 2195, 2196, 2197, 2198, 2199, 2200, 2201, 2202, 2203, 2204, 2205, 2206, 2207, 2208, 2209, 2210, 2211, 2212, 2213, 2214, 2215, 2216, 2217, 2218, 2219, 2220, 2221, 2222, 2223, 2224, 2225, 2226, 2227, 2228, 2229, 2230, 2231, 2232, 2233, 2234, 2235, 2236, 2237, 2238, 2239, 2240, 2241, 2242, 2243, 2244, 2245, 2246, 2247, 2248, 2249, 2250, 2251, 2252, 2253, 2254, 2255, 2256, 2257, 2258, 2259, 2260, 2261, 2262, 2263, 2264, 2265, 2266, 2267, 2268, 2269, 2270, 2271, 2272, 2273, 2274, 2275, 2276, 2277, 2278, 2279, 2280, 2281, 2282, 2283, 2284, 2285, 2286, 2287, 2288, 2289, 2290, 2291, 2292, 2293, 2294, 2295, 2296, 2297, 2298, 2299, 2300, 2301, 2302, 2303, 2304, 2305, 2306, 2307, 2308, 2309, 2310, 2311, 2312, 2313, 2314, 2315, 2316, 2317, 2318, 2319, 2320, 2321, 2322, 2323, 2324, 2325, 2326, 2327, 2328, 2329, 2330, 2331, 2332, 2333, 2334, 2335, 2336, 2337, 2338, 2339, 2340, 2341, 2342, 2343, 2344, 2345, 2346, 2347, 2348, 2349, 2350, 2351, 2352, 2353, 2354, 2355, 2356, 2357, 2358, 2359, 2360, 2361, 2362, 2363, 2364, 2365, 2366, 2367, 2368, 2369, 2370, 2371, 2372, 2373, 2374, 2375, 2376, 2377, 2378, 2379, 2380, 2381, 2382, 2383, 2384, 2385, 2386, 2387, 2388, 2389, 2390, 2391, 2392, 2393, 2394, 2395, 2396, 2397, 2398, 2399, 2400, 2401, 2402, 2403, 2404, 2405, 2406, 2407, 2408, 2409, 2410, 2411, 2412, 2413, 2414, 2415, 2416, 2417, 2418, 2419, 2420, 2421, 2422, 2423, 2424, 2425, 2426, 2427, 2428, 2429, 2430, 2431, 2432, 2433, 2434, 2435, 2436, 2437, 2438, 2439, 2440, 2441, 2442, 2443, 2444, 2445, 2446, 2447, 2448, 2449, 2450, 2451, 2452, 2453, 2454, 2455, 2456, 2457, 2458, 2459, 2460, 2461, 2462, 2463, 2464, 2465, 2466, 2467, 2468, 2469, 2470, 2471, 2472, 2473, 2474, 2475, 2476, 2477, 2478, 2479, 2480, 2481, 2482, 2483, 2484, 2485, 2486, 2487, 2488, 2489, 2490, 2491, 2492, 2493, 2494, 2495, 2496, 2497, 2498, 2499, 2500, 2501, 2502, 2503, 2504, 2505, 2506, 2507, 2508, 2509, 2510, 2511, 2512, 2513, 2514, 2515, 2516, 2517, 2518, 2519, 2520, 2521, 2522, 2523, 2524, 2525, 2526, 2527, 2528, 2529, 2530, 2531, 2532, 2533, 2534, 2535, 2536, 2537, 2538, 2539, 2540, 2541, 2542, 2543, 2544, 2545, 2546, 2547, 2548, 2549, 2550, 2551, 2552, 2553, 2554, 2555, 2556, 2557, 2558, 2559, 2560, 2561, 2562, 2563, 2564, 2565, 2566, 2567, 2568, 2569, 2570, 2571, 2572, 2573, 2574, 2575, 2576, 2577, 2578, 2579, 2580, 2581, 2582, 2583, 2584, 2585, 2586, 2587, 2588, 2589, 2590, 2591, 2592, 2593, 2594, 2595, 2596, 2597, 2598, 2599, 2600, 2601, 2602, 2603, 2604, 2605, 2606, 2607, 2608, 2609, 2610, 2611, 2612, 2613, 2614, 2615, 2616, 2617, 2618, 2619, 2620, 2621, 2622, 2623, 2624, 2625, 2626, 2627, 2628, 2629, 2630, 2631, 2632, 2633, 2634, 2635, 2636, 2637, 2638, 2639, 2640, 2641, 2642, 2643, 2644, 2645, 2646, 2647, 2648, 2649, 2650, 2651, 2652, 2653, 2654, 2655, 2656, 2657, 2658, 2659, 2660, 2661, 2662, 2663, 2664, 2665, 2666, 2667, 2668, 2669, 2670, 2671, 2672, 2673, 2674, 2675, 2676, 2677, 2678, 2679, 2680, 26

مستحقه وفي الالتقاط معنى الامانة والولاية من حيث ان الملقط أمين فيما التقطه والشرع ولا يحفظه كالولي في مال الغنل
وقبه معنى الاكتساب من حيث ان الالتقاط بعد التعريف اه (عن أبي بن كعب رضي الله عنه قال وجدت صرة فيها مائة
دينار فأتيت بها النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال لي (عرفها حولا) أمر من التعريف كان ينادى من ضاع له شيء فليطلبه
عندي ويكون في الأسواق ويجمع الناس وابواب المساجد عند خروجهم من الجاعات وقصوها لان ذلك اقرب الى وجود
صاحبها الا في المساجد كما لا تطلب المقتطة ١٧٢ فيها من يجوز تعريفها في المساجد الحرام باعتبار المرف ولا يجمع الناس

وقضية التعليل ان مسجد المدينة
والاقصى كذلك وقضية كلام
النور في الرخصة تحريم
التعريف في بقية المساجد قال
في المهمات وليس كذلك فانتقل
الكراهة وقد جزم به في شرح
المهذب قال الاذرى وغيره بل
المنقول والصواب التحريم
للاحدith الظاهرة فيه وبه
صرح الماوردي وغيره ولعل
النور لم يرد بالان في الكراهة
كراهة التنزيه ويجب ان يكون
محال التحريم او الكراهة اذا
وقع ذلك برفع الصوت كما اشارت
اليه الاحاديث اما لوسائل الجماعة
في المسجد بدون ذلك فلا تحريم
ولا كراهة ويجب التعريف في
محال المقتطة ولو التقط في الصحراء
وهناك فانه تتبعها وعرف فيها
والا في بلد يسهل معرفتها
بعدت ويجب التعريف سوا
كما ملان اخذها لثقل بعد
التعريف وتكون امانة ولو بعد
السنة حتى يملكها والمعنى في
كون التعريف سنة انها لا تفتقر
فيها القوافل ونقص فيها الاقامة

الاربعة ولو التقط اثبات لقطة عرف كل من مائة قال ابن الرنة وهو الاشبه لانه في النصف كلقط واحد وقال
السبكي بل الاشبه ان كلامه ما يعرفه انصف سنة لانها تطبق واحدة والتحريم من كل من مائة كلقطها لانها تطبق مائة
وتد الفل ولا يشترط القبول والتعريف بل المعتبر تعريف سنة من كان ولا انما لا تفتقر السنة كان عرف شهرين وثلاثة شهرين
كفا ذلك لانه عرف سنة ولا يجب الاستيعاب السنة بل يعرف على العادة فينادى في كل يوم مرتين في طريقه في الابتداء ثم في كل
يوم مرة ثم في كل اسبوع مرتين او مرة ثم في كل شهر قال أبي بن كعب (فعرقتها) اي الصرة (حولها) اي بالها وفي بعض النسخ حولا

باسقاط الهاء بدل حوالها (ثم اجتمع في عرفها) بالتحقيق (ثم أتيت) صلى الله عليه وآله وسلم (فقال عرفها حولا) فعرقتها فلم يجد
من يعرفها (ثم أتيت) صلى الله عليه وآله وسلم (فقال) اي مجموع اثباته ثلاث مرات لانه أتى بعد المرتين الاولىين ثلاثا وان كان
ظاهر الالتقاط يقتضيه لان ثم اذا تخلفت عن معنى التثنية في الحكم والتثنية والمهمل تكون زائدة لاعاطفة البتة قاله
الاخفش والكوفيون (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (احفظ وعامها) الذي تكون فيه المقتطة من جاد او خرقة او غيرها
وهو بكسر الواو وبالهمزة ممدودا (وعدها زواكها) بزنة وعاء الخيط الذي ١٧٣ يشبهه رأس الصرة أو الكيس او نحوهما

والعق فيه ليعرف صدق مدعيها
ولسلا تحتلط بما هو وليتبعه على
حفظ الوعاء وغيره لان العادة
جارية بالاثباته اذا اخذت المقتطة
وهل الامر للوجوب أو التخيير
قال ابن الرنة بالاول وقال
الاذرى وغيره للتدبير وكذا
يذهب كتب الاوصاف المذكورة
قال الماوردي وانه التقطها من
موضع كذا في وقت كذا (فان
جاء صاحبها) اي فارددها اليه
وعند اجد والتمسني والناسي
من طريق التوري واي داود
من طريق حماد كاهم عن سلمة بن
كهيل في هذا الحديث فان جاءه
أحد يخبره بغير فدها وعاتها
ووكاها فاعطها اياه اي على
الوصف من غير ينسب وبه قال
المالكية والحنابلة وقال الحنفية
والشافعية يجوز المقتطة دفعها
اليه على الوصف ولا يجبر على
الدفع لانه يدعي ما لا في يد غيره
فتحتاج الى البيينة اعموم قوله صلى
الله عليه وآله وسلم البيضة على
المدعي فيحتمل الامر بالدفع في
الحديث على الاباحة جمع بين

خلاف قديم ثم ارتفع فروى عن علي رضي الله عنه انه قال من أقر على نفسه بانه عبد فهو
عبد وزوي ابن أبي شيبة من طريق قتادة ان رجلا باع نفسه فقضى عمر بانه عبد وجعل
عنه في سبيل الله ومن طريق زبارة بن اوفى احد التابعين انه باع حرا في دين ونقل ابن حزم
ان الحر كان يباع في الدين حتى نزلت وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة ونقل عن
الشافعية مثل ذلك ولا يثبتما كثر اصحابه وقد استقر الاجماع على المنع قوله ولم يوفه اجره
هو في معنى من باع حرا او اكل غنمه لانه استوفى منقته بغير عوض فكانت اكلها دلالة
استخدمه بغير اجرة فكانت استعبده قوله انما يوفى اجره اذا قضى عله فيه دليل على ان
الاجرة تستحق بالعمل واما المالك فعند الامة واي حنفية واصحابه انما اقلك بالعقد فتتبعها
احكام المالك وعند الشافعية واصحابه انها تستحق بالعقد وهذا في الصبي واما القادة
فقال في البصر لا يجب باله قد اجاعا وتجب بالاستيفاء اجاعا قوله انه وضامن فيه دليل
على ان متعاطى الطب يضمن ما حصل من الخيانة بسبب علاجه وامان عدم منه انه
طبيب فلا ضمان عليه وهو من يعرف الهلة ودواها وله مشايخ في هذه الصناعة فهدوا
له بالمدق فيها واجازوا له المباشرة

(كتاب الوديعة والعارية)

(عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا ضمان
على مؤتمن بواحد اذ اقرطني) الحديث قال الحافظ في اسناده ضعف واخرجه الدارقطني
من طريق أخرى عنه بلفظ ليس على المستعير غير المقل ضمان ولا على المستودع غير المقل
ضمان وقال انما يروى هذا عن شريح وغيره من فروع قال الحافظ وفي اسناده ضعيفان قوله
الوديعة هي في اللغة ما اخذت من السكون يقال ودع الشيء يدع اذا سكن فكانت اما كنة
عند المودع وقيل ما اخذت من الدعة وهي خفض العيش لانها غير مبيدة بالانتفاع وفي
الشرع العين التي يضعها المالك عند آخر يحفظها وهي مشروعة اجاعا والعارية بتثنية
الياء قال في النهاية كأنها منسوبة الى العار لان طلبها عار ويجب مع على عوارى مشددا
وفي الشرع اجاعة متاع العين بغير عوض وهي ايضا مشروعة اجاعا قوله لا ضمان
على مؤتمن فيه دليل على انه لا ضمان على من كان أميناً على عين من الاعيان كالوديع
والمستعير اما الوديعة فلا يضمن قيل اجاعا الالمانية منه على العين وقد سكت في البصر

الحديثين قال الخطابي ان ضمت هذه اللقطة يعني فان جاء صاحبها بغيره فعرق عقابا او عدد هاهو وكاهها فاعطها اياه والا فلهي
للمخبر بخلافها وهي فائدة قوله اعرف عقابها الخ والا فاحسبها مع من لم يرد الا بالبيعة قال الحافظ قد ضمت هذه الزيادة
فتعين الصبر اليها اه قال الشوكاني في نيل الاوطار وهذا هو الحق فتد اللقطة من وصفها بالصفات التي اعتبرها الشارع
واما اذا ذكر صاحب المقتطة بعض الاوصاف دون بعض كان يترك الالمانية دون الوكا والعفا من دون العدد وقد اختلفوا
في ذلك فقيل لا يثبت له الا بعرفه جميع الاوصاف المذكورة قبل تدفع اليه اذا جاء به فظهر او ظاهر الحديث الاول وظاهره ان يجوز

الوصف يكفي ولا يحتاج الى التيقن وهذا اذا كانت القطعة لها عاقل وواكاه وقد كان كان لها البعض من ذلك فالظاهر انه يمكن ذكره وان لم يكن لها شيء من ذلك فلا بد من ذكره او صاف مختصة بمقام وصفها بالامور التي اعتبرها الشارع فان اقام شاهدان بوجوب الدفع والام يجب ولو اقام مع الوصف شاهدان لم يلزم دفع اليه فان قال لا يلزم دفع اليها الى الله اذ لم يلزم صدقة الخلف انه لا يلزم ذلك ولو قال تعلم انما ملكي فله الخلف انه لا يلزم لان الوصف لا يقيده العلم كما صرح به في الروضة لكن يجوز له بل يستحب ١٧٤ كما نقل عن النص الدفع اليه ان ظن صدقة في وصفها بما لا يظنه ولا يجب لانه

الاجماع على ذلك وتناول ما حكى عن الحسن البصري ان الوديق لا يضمن الا بشرط الضمان بان ذلك محمول على ضمان التقرير لا الجناية المتعمدة والوجه في تضمينه الجناية انه صار بها خائفا وانما تضمن لقوله صلى الله عليه وآله وسلم ولا على المستودع غير المقل ضمان والمقل هو الخائن وهكذا يضمن الوديق اذا وقع منه تعد في حفظ العين لانه نوع من الضمان واما العارية فذهب المعتزلة والخنفية والمالكية الى انها غير مضمونة على المستعير اذ لم يحصل منه تعد وقال ابن عباس وأبو هريرة وعطاء الشافعي وأحمد وأبو حنيفة وعمران صاحب الفتح الى الجمهور انهم اذا تلفت في يد المستعير ضمنوا الا فيما اذا كان ذلك على الوجه المأذون فيه وعن الحسن البصري والشافعي والاوزاعي وشريح والخنفية كلها غير مضمونة وان شرط الضمان وعند المعتزلة وقتادة والعنبري انه اذا شرط الضمان كانت مضمونة وحكي في البصر عن مالك والشافعي ان غير الحيوان مضمون والحيوان غير مضمون واستدل من قال انه لا ضمان على غير المتعدى بما تقدم من قوله صلى الله عليه وآله وسلم ليس على المستعير غير المقل ضمان وقوله لا ضمان على مؤتمن وبما أخرجه ابن ماجه عن ابن عمر ووافظ من أودع ودعة فلا ضمان عليه وفي اسناده الثوري بن الصباح وهو مقول وتابعه ابن ابي شيبة فيما ذكره البيهقي وبما أخرجه أبو داود وحسنه الترمذي وصححه ابن حبان من حديث أبي امامة انه سمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول في حجة الوداع العارية مؤداة والزعيم غارم ونعقب بان التصريح بضمان الرقيم لا يدل على عدم ضمان المستعير واستدل من قال بالضمان بجوديه مرة الا في وقوفه تعالى ان الله يأمركم أن تؤدوا الامانات الى أهلها ولا يخفى ان الامر بتأدية الامانة لا يستلزم ضمانها اذا تلفت واستدل من فرق بين الحيوان وغيره بحديث صفوان الا في ولا يخفى ان دلالة على أن غير الحيوان مضمون لا يستلزم منها ان حكم الحيوان بخلافه (وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا امانة الى من ائتمنت ولا تخن من خانت رواه أبو داود والترمذي وقال حديث حسن) الحديث أخرجه أيضا الحاكم وصححه وفي اسناده مطلق ابن غنم عن شريك واستشهد له الحاكم بحديث أبي الصباح عن أنس وفي اسناده أيوب ابن سويد يختلف فيه وقد تقدم في كتاب الطبراني وقد استذكر حديث الباب أبو حنيفة الرازي وأخرجه أيضا البيهقي ومالك وفي الباب عن أبي بن كعب وعنه ابن الجوزي

مدح فيحتاج الى حجة فان لم يظن صدقة لم يجوز ذلك ويجب الدفع اليه ان علم صدقة ويلزمه الضمان لان الزمة بتسليمها اليه بالوصف كما يرى ذلك كالكفى وحسبى فلا تلزمه هذه لعدم نفسه في التسليم وان سلمها الى الوصف باختياره من غير الزام فانكم له ثم تافت عند الوصف وأثبت بها آخر حجة وغرم الملتقط بدلها رجع الملتقط بما غرمه على الوصف ان سلم القطعة له ولم يقره الملتقط بالمال لم يرد التلق عنه ولان الملتقط سلمه بناء على ظاهرو فبان خلافه فان اقره بالملك لم يرجع عليه مؤاخذه باقراره (والام بان لم يبيح صاحبها فاستعجبها) اي بعد التلق بالقسطن كتملكت وتكنى اشارة الاخرى كسائر العقود وكذا الكتابة مع النسيئة كذا قيل ولكن لم أجده عليه دليلا قال ابن فاسقت اي بالهبة وهذا الحديث أخرجه مسلم في القطة وكذا أبو داود والترمذي في الاحكام والتباني في القطة

واينما جاء في الاحكام قال الشوكاني وقطة مكة المكرمة استدعى فقام غير هائل باس بان يتفق المذهب بالشيء اليسير في الخبز كالصا والوسط ونحوهما بعد التعريف به فلا توافقة في الدواب الا بال اقله صلى الله عليه وآله وسلم مالك وإلها مع هذا أو هار سقاؤه اترد الماء وتأكل الشجر ورواه البخاري عن زيد بن خالد الجهني اه ويطبق بالابن ما يمتنع بقوته من صفار السباع كالبحر والقرص أو بعدد كالارب والظبي أو بغيره كالحمام فهذا هو لا يحل التقاطه بغفارة لانه مصون بالامتناع عن أكبر السباع مستغن بالرعي الى ان يجده مالك اذا كان التقاطه له ذلك ويجوز للحفظ صيانة عن الخوفة (عن أبي هريرة

رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اني لا اقلب الى أهل قاحند القرة) يسكون الميم واني بلفظ المضارع استحضار الصورة الماضية (ساقطة على فراشي فارفعها لا كماها ثم أخشى ان تكون صدقة فالتقى) ظاهره انه تركها أو رعا خشية أن تكون من الصدقة فلولم يخش ذلك لا كماها ولم يذكر تعريفا فاذل على ان مثل ذلك من المحقرات يترك بالاختار ولا يحتاج الى تعريف لكن هل يقال ان القطة رخص في تركها تعريفا بها أو ليست لقطة لان القطة ما من شأنه ان يترك دون مالا فقهه (بسم الله الرحمن الرحيم كتاب المظالم) ١٧٥ جسع مظلة بكسر اللام وقصها حكاها الجوهري وغيره والكسر

أكثر ولم يضبطها ابن سبويه سائر تصرفها الا بالكسر وفي القاموس والمظلة بكسر اللام وكثامة ما يظلمه الرجل فلم يذكر فيه غير الكسر ونقل أبو عبيد عن أبي بكر بن الخوامية لا تقول العرب مظلة بفتح اللام انما هي مظلة بكسر ها وهي اسم لما اخذ بغير حق والمظالم بالضم قال صاحب القاموس وغيره وضع الشيء في غيره وضعه في (عن أبي سعيد انه سدرى رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه قال اذا خاص المؤمنون فبقوا (من) الصراط المضروب على (النار) حبسوا بقطرة) كاتمة (ابن الجينة) (والصراط الذي على من) النار فيتقاصون (من) القصاص والمراد به تتبع ما ينهم من المظالم واسقاط بعضها ببعض وفي اقتل الضاد المجعلة المنتوحة الخنفية (مظالم كانت يشتم في الدنيا) من انواع المظالم المتعلقة بالابدان والاموال فيتقاصون بالحنات والسنات فمن كانت مظلمة أكثر من مظلة

أخيه اخذ من حناته ولا يدخل احد الجينة ولا صد عليه ساعة (حتى اذا اتقوا) يضم النون والقاف المشددة من التنقية وفي فقط تقصوا أي اكفوا التقاص (وهذا) أي خله وامن الا تمام جعاصصة بعضها بهض (أذن لهم بدخول الجنة) ويقطعون فيها المنازل على قدر ما بقي لكل واحد من المسكنات (فوق) الله الذي نفس محمد بيده لاحد هم يسكنه في الجنة اذ لم يتركه كان في الدنيا وانما كان أدل لانهم عرفوا ما كنهم به من الضمان بالقدرة والعش والحديث أخرجه البخاري أيضا في الرقاق (عن ابن عمر رضي الله عنهما قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول ان الله ينفق في المؤمن) أي يقربه (فيضع عليه كفه)

بفتح الكاف والنون اي حقه مستره قاله ابن المبارك والاولى اجراء الكنف على ما جاء من غير تأويل ولا تكليف ولا تعطيل ولا تشبيه كما هو مذهب سلف الامة واعتمدا (ويستره) عن اهل الموقف (فيقول) تعالى له (اتعرف ذنبك كذا اتعرف ذنب كذا) من تين (فيقول) المؤمن (نعم اي رب) اصرقه (حتى اذا قرى بذنوبه) جعله مقر بان الظلمة ذنوبه والجلد الى الارض اصرقه يعرف منه الله عليه فيستره عليه في الدنيا وفي عفو عنه في الآخرة (ورأى في نفسه انه هالك) باصطفاقه العذاب (قال) تعالى له (مستترها) اي الذنوب (عليك في الدنيا ١٧٦) وانا اغفرها لك اليوم فيعطى) حينئذ) كتاب حسنة وانا الكافر) بالافراد

(والباقون) وفي لغة الباق (فبقول الانهاد) جمع شاهد او شهيد من الملائكة والنبين وسائر الانس والجن (هؤلاء) الذين كذبوا على رجبهم الالهة (اقبل على الظالمين) وفيه اشارة الى ان عوم قوله اغفرها لك مخصوص بحديث الخليفة الماضي (وعنه) اي عن ابن عمر (رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال (المسلم) - واما كان حرا او عبدا بالغة اولا (اخوالمسلم) اي في الاسلام (لا يظلمه) خبر يعنى انتهى لان ظلم المسلم للمسلم حرام (ولا يسله) يضم اوله وسكون ثانيه وكسر ثالثه لا يتركه مع من يؤذيه بل يحبه وزاد العاشر الى ولا يسله في مصيبة ترتبه (ومن كان في حاجة اخيه) المسلم (كان الله في حاجته) وعند مسلم من حديث ابي هريرة واقه في عود العبد ما كان العبد في عون اخيه (ومن فرج عن مسلم كربة) يضم الكاف وسكون الراء وهي الهمزة الذي ياخذ النفس اي من كرب الدنيا (فرج الله عنه كربة

من كرات يوم القيامة) يضم الكاف والراء جمع كربة (ومن ستر مسلما) رآه على مصيبة قد انقضت او يظهر ذلك للناس ولا قلوا له حال تلبسه ما وجب عليه الاتكار لاسيما ان كان مجاهدا فان انتهى والارفعه الى الله كما وليس من الغيبة المحرمة بل من النصيحة الواجبة (ستره الله يوم القيامة) وفي حديث ابي هريرة عن الترمذي ستره الله في الدنيا والآخرة وفيه اشارة الى ترك الغيبة لان من أظهر ما اوى اخيه لم يستره وفي الحديث من على التعاون وحسن التعاضد والافقة وفيه ان المجازاة تقع من جنس الطاعة وان من حلف ان فلانا اخوه واراد اخوة في الاسلام لم يثبت وهذا الحديث أخرجه البخاري ايضا في الاكرام

التي صلى الله عليه وآله وسلم قال على اليد ما أخذت حتى تؤديه روى النجاشي في الحديث زاد ابوداود والترمذي قال قتادة ثم نسي الحسن فقال هو أمينك لا ضمان عليه يعني (المازية) الحديث صحه المالك ومما مع الحسن من معة فيه خلاف مشهور قد تقدم وفيه دليل على انه يجب على الانسان رد ما أخذته يده من مال غيره باعارة واجارة وغيرهما حتى يرد الى مالكه وبه استدلل من قال بان الوديع والمستضيضان وقد تقدم الخلاف في ذلك وهو صالح الاحتجاج به على التضمن لان المأخوذ اذا كان على اليد الاخذ حتى ترد ما لمزاد انه في ضمانها كما يشترط لفظ على من غير فرق بين مأخوذ ومأخوذ وقال المقلبي في التامر يحجبون بهذا الحديث في مواضع على التضمن ولا اراه صريحا لان اليد الامينة ايضا عليها ما أخذت حتى ترد والافقيت بأمانة ومستظهر عن سريالي تركه - بعينها من دليلي بغير يقين يقولون خبرنا قات أمينها - وما أنا ان خبرتهم بأمين

انما كلامنا ههنا بضمم التولقة بغير جنسية واما الفرق بين المضمون وغير المضمون الالهذا واما المضمون فمستتر وهو الذي تضمنه على فعل هذا المضمون كما زعم قتادة حين قال هو أمينك لا ضمان عليه بعد رواية الحديث اه ولا يخفى عليك ما في هذا الكلام من قوة الجدي وعدم الفائدة ويان ذلك ان قوله لان اليد الامينة عليها ما أخذت حتى ترد والافقيت بأمانة يقتضي الملازمة بين عدم الرد وعدم الامانة فيكون تلف الوديعه والعاربه باي وجه من الوجوه قبل الرد مقتضيا لخروج الامين من كونه امينا وهو عزم فان المقتضى لثبات اعماله التامر بخيانة او بخيانة ولا نزاع في أن ذلك موجب للضمان انما النزاع في تلف لا يصير به الامين خارجا عن كونه امينا كالتلف باهر لا يطاق دفعه او بسبب سم او نسيان او باقية مما يؤيد او سرقه او ضياع ولا تغريب فانه يوجد التلف في هذه الامور مع بقاء الامانة وظاهر الحديث يقتضي الضمان وقد عارضه ما سلفنا وقال في ضوء النهار ان الحديث انما يدل على وجوب تأدية غير التامر والضمان عبارة عن قرابة التامر اه ولا يخفى ان قوله في الحديث على اليد ما أخذت من المقتضى الذي يتوقف فهم المراد منه على مقدرو وهو اما الضمان او الحفظ او التأدية فيكون معنى الحديث على اليد ضمان ما أخذت او حفظ ما أخذت او تأدية ما أخذت

تسلم وأبو داود والترمذي في الحدود والناس في الرجم (عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انصر أخاك) أي في الاسلام (ظالما) كان (أو مظلوما) زاد في الاكرام عن عبيد الله وحده فقال رجل يا رسول الله انصره اذا كان مظلوما فآيت اذا كان ظالما كيف انصره قال تجوز عن الظلم فان ذلك انصره اي منعه ان يظلم غيره انصره اي لم يظلمه الذي يؤذيه وعلى نفسه التي تأمره بالسوء وتطفه (قال) رجل (يا رسول الله) ولم يسم هذا الرجل (هذا) اي الرجل الذي انصره) حال كونه (مظلوما كيف تنصره) حال كونه (ظالما ١٧٧) قال ناخذ فوق يديه بالتشبيه وهو كناية عن

ولا يصح ههنا تقدير التأدية لانه قد جعل قوله حتى تؤديه غاية لها والتي لا يكون غاية لثمة واما الضمان والحفظ فكل واحد منهما حاصل للتقدير ولا يقدران معا لما تقر من ان المقتضى لا عوم له فن قدر الضمان اوجبه على الوديع والمستضيض ومن قدر الحفظ اوجبه عليه - ما لم يلزم بوجوب الضمان اذا وقع التلف مع الحفظ الماتسبوع وبهذا تعرف ان قوله انما يدل الحديث على وجوب التأدية بغير التامر ليس على ما ينبغي واما مخالفة رأي الحسن لروايته فقد تقر في الاصول ان العمل بالرواية لا يبرأ (وعن صفوان بن امية ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم استأذنه يوم - تبراد رعا فقل اغصبا يا محمد قال بل عارية مضمونة قال فضاع بعضهم فعرض عليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان يضمنها له فقال انا اليوم في الاسلام ارفع رواء احد ابوداود وهو عن انس بن مالك قال كان

فرج بالمدينة فاستأذنه النبي صلى الله عليه وآله وسلم فاسم ابن طهة يقال له المذدوب فركبه فلما رجع قال ما رأيت من شيء وان وجدناه لجر امتنق عليه) حديث صفوان أخرجه ايضا الترمذي والمالك واوردهنا هذا من حديث ابن عباس ولفظه بل عارية مؤداة وفي رواية لابن داود ان الادراع كانت ما بين الثلاثين الى الاربعين ورواه البيهقي عن امية بن صفوان مرسل لا وبين ان الادراع كانت عشرين ورواه المالك من حديث جابر ذكر انها مؤداة درع واهل ابن حزم وابن القطن طرق هذا الحديث قال ابن حزم أحسن ما فيها حديث بدلي بن امية وقد تقدم في كتاب الوكالة قوله اغصبا يا محمد وحول مقدره ومذخول الهمزة أي تأخذها اغصبا لا ترددها على فاجاب صلى الله عليه وآله وسلم بقوله بل عارية مضمونة فن استدلل بهذا الحديث على ان العارية مضمونة تجعل لفظ مضمونة صفة كاشفة لصفة العارية أي ان شأن العارية الضمان ومن قال ان العارية غير مضمونة جعل لفظ مضمونة صفة مخصوصة أي استعمله امينك عارية متصفة بانها مضمونة لا عارية مطلقة عن الضمان قوله فعرض عليه ان يضمنها بدلي على أن الضمان من أسباب الضمان لا على ان مطلق الضمان تغريب وانما وجوب الضمان على كل حال لا حقال أن يكون نافذ ذلك البعض وقع فيه تغريب قوله فزع أي خوف من عدو أو بطله المذكور هو زيد بن سهل زوج ام انس قوله يقال له المذدوب قيل سمى بذلك من الذنب وهو الرهن عند السباق وقيل لانه كان في جسمه وهو اثر الجرح قوله وان

منعه عن الظلم بالفعل ان لم يمنع بالقول وعن بالفوقية الاشارة الى الاخذ بالاستعلاء والقوة وقد ترجم البخاري بالفظ الاعانة وساق الحديث بلفظ انصر فاشارة الى ما ورد في بعض طرقه وذلك في ما رواه احمد بن حنبل وهو بالهملة وآخره بيم مضمرا عن أبي الزبير عن جابر مرفوعا عن اخاك ظالما الحديث أخرجه ابن عدي وأبو نعيم في المستخرج من الوجه الذي أخرجه منه البخاري قال ابن عباس انصر عند العرب الاعانة وقد فسر صلى الله عليه وآله وسلم ان انصر الظالم منعه من الظلم لانك اذا تركته على ظلمه اذا ذلك الى ان يقتصر منه فنهك له من وجوب القصاص نصرة له وهذا من باب الحكم بالشيء ونهيه عما يؤول اليه وهو من محجب الفصاحة ووجيز البلاغة وقد ذكر مسلم من طريق ابي الزبير عن جابر مرفوعا حديث الباب يستفاد منه زمن وقوه ولفظه اقتل رجل من المهاجرين وغلام من الانصار فنادى المهاجري

يا الله ابر بن ونادي الانصارى بالانصار فخرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال ما هذا دعوى الجاهلية قالوا لان غلامين اقتتلا فكس احداهما الاخر فقال لا بأس ولن ينصر الرجل اخاه ظالما او مظلوما الحديث وذكر الفضل الصوفي كتابه المغامر ان اول من قال انصر أخاك ظالما او مظلوما جندب بن العنبر التميمي واراد بذلك ظاهره وهو ما اعتادوه من حجة الجاهلية لا على ما قدره النبي صلى الله عليه وآله وسلم وفي ذلك يقول شاعرهم اذا أنال أنصر أخى وهو ظالم - على القوم لم انصر أخى حين يظلم قال ابن المنير في الحديث اشارة الى أن التمسك كافي في باب الضمان ونحوه فروع كثيرة (عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الظلم ظلمات يوم القيامة)

أي يأخذ مال الغني بغير حق أو تناول من عرضه أو نحو ذلك غلة على صاحبه فلا يثبت له يوم البعث بسبب ظلمه في الدنيا
فربما وقع قدمه في ظلمة ظلمة فهو في حفرة من حفر النار وإنما غشا الظلم من ظلمة القلب لأنه لو استنار بنور الهدى لاعتبر فإذا
سعى المتقون بنورهم الذي حصل لهم بسبب التقوى اكتفت ظلمات الظلم الظالم حيث لا يفتق عنه ظلمة شيئا قال ابن مسعود
يؤتى بالظلمة فيوضون في تابوت من نار ثم يزجرون فيه أو هذا الحديث أخرجه الترمذي في البر ومسلم في الأدب ولقطة من
حديث جابر أنقوا الظلم فان الظلم ظلمات ١٧٨ يوم القيامة وانقوا الشح الحديث قال ابن الجوزي الظلم يشغل على معصيتين

أخذ حق الغير بغير حق ومبارزة
الرب بالخسافة والمعصية تفسد
أشد من غيرها لأنه لا يقع غالباً
إلا بالضعيف الذي لا يقدر على
الانتصار (عن أبي هريرة رضي
الله عنه قال قال رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم من كانت
له مظنة لأخيه) وفي رواية لأحد
(من عرضه) بكسر العين المهمة
موضع الذم والمدح منه سواء
كان في نفسه أو أصله أو فرعه
(أو شيء) من الأشياء كالأموال
والجراحات حتى اللطمة وهو من
عطف الهم على الخاص (فليجعله
منه اليوم) أي من أيام الدنيا
لما قبلته بقوله (قل أن لا يكون
دينار ولا درهم) فيؤخذ منه بدل
مظنته وهو يوم القيامة والمراد
بالفعل أن يسأل الله أن يجعله في حل
وإطلبه ببراءة ذمته وقال الخطابي
معناه يستوجب ويقطع دعواه
عنه لأن ما سرقه من الغيبة
لا يمكن تعديله وجاوب عن ابن
سيرين فقال اجعل في حل فقد
اعتبتك فقال أن لا أحل ما سرق
الله ولكن ما كان من قبله فانت

وجدناه بصراً قال الخطابي أن هي النافقة واللام بمعنى الأي ما وجدناه لا يجوز أن يقال ابن
التيين هذا مذهب الكوفيين وعند البصريين أن أن مخففة من الثقيلة واللام زائدة قال
الاصمعي يقال للفرس يجر إذا كان واسع الجري أو لسان جريه لا يفتد كما لا يفتد البصر ويؤيده
ما وقع في رواية البخاري بلغة فكان بعد ذلك لا يجاري (وعن ابن مسعود قال كأنه
الماعون على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عارية الدولو القدر ورواه أبو داود)
الحديث سكت عنه أبو داود وحسنه المنذري وروى عن ابن مسعود ورواه ابن عباس أنهم ما
فسر أقواله تعالى ويعنون الماعون أنه متاع البيت الذي يعطاه الناس بينهم من القناس
والدلو والحبل والقدر وما أشبه ذلك وعن عائشة الماعون الماء النار والمخ وقيل الماعون
الزكاة قال الشاعر

قوم على الإسلام لما يمنعهوا • فاعونهم وبضيقهم التلهيلا
قال في الكشف وقد يكون منع هذه الأشياء محظوراً في الشريعة إذا استعبرت عن
اضطرار أو قبضاً في المروءة في غير حال الضرورة وأخرج أبو داود والنسائي عن أبيه في بعض
الوحدتين وقع الماعون وسكون المياه التحية بعد هاتين هـ هـ هـ من الأفرادية عن أبيه فانت
استأذن أبي النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد دخل بيته وبين فيه فجعل يقبله ويأتم ثم قال
يا رسول الله ما الشيء الذي لا يحل منعه قال الماء قال يا بني الله ما الشيء الذي لا يحل منعه
قال المخ قال يا بني الله ما الشيء الذي لا يحل منعه قال أن تعمل الخير خيراً وسألت حديث
بمسألة هذا في باب إقطاع المعادن من كتاب إحياء الموات وروى ابن أبي حاتم عن قرعة بن
دهموس التميمي أنهم وفدوا على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقالوا يا رسول الله
ما نهى الله أن نأخذ من الماعون قالوا يا رسول الله وما الماعون قال في الخبر والحديد
وفي الماء قالوا فما الحديد قال قدوركم القناس الذي غمتهون به قالوا وما
الخبر قال قدوركم الخارطة وهذا حديث غريب وروى عن بكرمة أن رأس الماعون زكاة
المال وأدناه الخصل والدلو والبردة وروى ابن أبي حاتم أن الماعون العواري وأصل الماعون
من الماعن وهو الشيء القليل سميت الزكاة ماعوناً لأنها قليلة من كثير وكذلك الصدقة
وغيرها وهذه القياس ترجع كلها إلى شيء واحد وهو المعاونة بمال أو منفعة ولهذا قال محمد
ابن كعب الماعون المعروف وفي الحديث كل معروف صدقة (وعن عائشة أنها قالت

في حل وما قال قبل أن لا يكون دينار ولا درهم كأنه قيل فيؤخذ عنه بدل مظنته فقال (ان كان له) أي الظالم (عمل) وعلمها
صالح أخذ منه) أي من ثواب عمله الصالح (بقدر مظنته) التي ظلمها له صاحبه (وان لم يكن له) حسنة أو سيئة (صاحبه)
التي ظلمه (فحلم عليه) أي على الظالم عقوبة سيئات الظالم قال المازري زعم بعض المتقدمين أن هذا الحديث معارض أقوله
تعالى ولا تزروا زنة وزناً أخرى وهو باطل وجهه أنه بينة لأنه انما هو قب بعله ووزره فتوجه عليه حقوق لغرضه قد نعت اليه من
حسنة فلم أقف على حسنة أخذ من سيئات خصمه فوضعت عليه حقيقة العقوبة مسببة عن ظلمه ولم يعاقب بغير حناية منه
وهذا الحديث قد أخرج مسلم في صحيحه من وجه آخر وهو واضح سياقاً من هذا أوله فلهذا القائل من أمي من يأتي يوم القيامة بهالة

وضيام وزكوا باقي قسمت هذا وسميت هذا أو كل مال هذا في على هذا من حسنة وهذا من حسنة فان قسمت حسنة قبل
أن يقضى ما عليه أخذ من خطاياهم فطرح عليه وطرح في النار (عن سعيد بن زيد) القومى أحد عشر المشرقة بالحنة
(رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول من ظلم من الأرض شيئاً قبل أن يؤتى به يوم القيامة
شبر من الأرض ظلم ولا تحمد من حديث أبي هريرة من أخذ من الأرض شبراً بغير حق (طوقه من سبع أرضين) أي يوم
القيامة قبل أن يطوق التكليف وهو أن يطوق جهنم يوم القيامة ولا أحد ١٧٩ من حديث علي بن مرة مرفوعاً من أخذ

وعلى ما درع قطري عن خمسة دراهم كان في من درع على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
وآله وسلم ما كانت امرأة ثقيف بالمدينة إلا أرسلت إلى فستبر رواه أحمد والبخاري قوله
درع الدرر قصص المرأة وهو مذ كرم الجوهري ودرع الحديد مؤنثة وحكي أبو عبيدة
أنه أيضاً كروية وثبت قوله قطري بكسر القاف وسكون المهملة به هـ هـ هـ وفي رواية
المستقلى والسر سقى بضم القاف وسكون المهملة وآخره نون والقطري نسبة إلى القطر
وهي ثياب من غايظ القطن وغيره وقيل من القطن خاصة تعرف بالقطرية في حجره قال
الازهرى الثياب القطرية منسوبة إلى قطر قرية من البحر بن فكسروا القاف للتسمية
وشقوا قولهم من خمسة دراهم نصب عن تقدير فعل وخسة بالضم على الإضافة أو
يرفع عن وخسة على حذف الضمير والتقدير غنمته خسة وروى بضم أوله وتشديد الميم على
لفظ الممانى ونصب خسة على نزع الخافض أي قوم بخسة دراهم قوله ثياب بالقاف
والثمانية المشددة أي تزين من قان الشيء قسامة أي أصله والقيسة يقال لا ماشطة
وللمغنية وحكي ابن التين أنه روى ثقب بالقاف أي تعرض وتجلي على زوجها قال في الفتح
ولم يضبط ما بعد القاء قال ورويته بخط بعض الحفاظ بمشقة فوقانية قال ابن الجوزي أرادت
عائشة أنهم كانوا في حال خيق فكان الشيء المنقر عندهم إذا ذل العظيم القدر وفي
الحديث أن عارية الثياب العرس أمر مع مول به مرغ فيه وأنه لا يعد من التشبيع
(وعن جابر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ما من صاحب إبل ولا بقرة ولا غنم لا يؤدي
حقها إلا أقعد لها يوم القيامة بقساع فترقطوه ذات الطلق بظلمتها وتخلص ذات

القرن ليس فيها يومئذ جناح ولا مكسورة القرن فلما بارزوا الله وما حدها قال اطرق
فيها وأعادوا دلوها ومحتوا وحام على الما وجعل علياً في سبيل الله رواه أحمد ومسلم
الحديث قد سبق شرح بعض أنماطه في أول كتاب الزكاة قوله اطرق فخلها أي عارية
التمهل لمن أراد أن يستعير من مالك لطريق به على ما شئت قوله وأعاد دلوها أي من
حقوق الماشية أن يعير صاحب الدلو الذي يستعيرها إذا طلبه منه من يحتاج إليه قوله
ومضت بالانثون والمهمة والمهمة في الأصل العطية قال أبو عبيدة الخصة عند العرب على
وجهين أحدهما أن يعطى الرجل صاحبه فيكون له والآخر أن يعطيه كافة أو شاة ينتفع
بجملها أو وبرها أو منافعها يردوها أو أراهم أنها عارية ذوات الالبان ليؤخذ لبنها ثم ترد لها أصحابها

من بناء المدارس والربط ونحوهما مما ينظرون به الأقرب والمذكر الجبل من غصب الأرض لذلك وغصب الآلات واستعمال
العمال ظلموا على تقدير أن يعطى فأنما يعطى من المال الحرام الذي اكتسبه ظلماً الذي لم يقل أحد يجوز أخذه ولا الكفاية
على اختلاف مللهم فيزداد هذا الظالم بارادته الظلم على زعم من أقبه هذا أما مع هذا الظالم قوله صلى الله عليه وآله وسلم من
ظلم من الأرض شيئاً طوقه من سبع أرضين وقوله صلى الله عليه وآله وسلم فمباروى عن ربه ثلاثة أمانهم يوم القيامة رجل
أعطى بي الله ثم غدر ورجل باع حراً أو كل غنم ورجل استأجر أجيراً فاستوفى منه عمله ولم يعطه أجره رواه البخاري وفي الحديث
يحرم الظلم والغصب وتغليظ عقوبته وإمكان غصب الأرض وأنه من الكبائر قاله القرطبي وكانه فرعه على أن الكبيرة ما ورد

أرضاً بغير حقها كلف أن يعمل
تراها إلى المحشر وفي رواية
للطبراني في الكبير من ظلم من
الأرض شبراً كافاً أن يحفره حتى
يلتصق به الماء ثم يحمله إلى المحشر
وقيل أنه أراد أن يخسف به الأرض
فتصير الأرض المقصوبة في حفرة
كالطوق ويهظم في حفرة حتى
يسع ذلك كما جازي غلط جلد الكافر
وعظم ضرره قال البغوي وهذا
أصح ويؤيده حديث ابن عمر
المسوق في هذا الباب ولقطة
خسفت يوم القيامة إلى سبع
أرضين وفي حديث ابن مسعود
هذا أحد أسناد حسن والطبراني
في الكبير قلت يا رسول الله أي
الظالم الظلم فقال ذراع من الأرض
ينتقص المرء المسلم من حق أخيه
فليس حسنة من الأرض يأخذها
الاطوقها يوم القيامة إلى قعر
الأرض ولا يعلم قدرها إلا الله الذي
خلقها والمراد بالماويق الأتم
فكون الظلم لازماً في عنته لزوم
الآثم عنته ومنه قوله تعالى أئتمناه
طائفة في عنته وهذا تهديد عظيم
لغايب خصوصاً ما يفعله بعضهم
من بناء المدارس والربط ونحوهما مما ينظرون به الأقرب والمذكر الجبل من غصب الأرض لذلك وغصب الآلات واستعمال
العمال ظلموا على تقدير أن يعطى فأنما يعطى من المال الحرام الذي اكتسبه ظلماً الذي لم يقل أحد يجوز أخذه ولا الكفاية
على اختلاف مللهم فيزداد هذا الظالم بارادته الظلم على زعم من أقبه هذا أما مع هذا الظالم قوله صلى الله عليه وآله وسلم من
ظلم من الأرض شيئاً طوقه من سبع أرضين وقوله صلى الله عليه وآله وسلم فمباروى عن ربه ثلاثة أمانهم يوم القيامة رجل
أعطى بي الله ثم غدر ورجل باع حراً أو كل غنم ورجل استأجر أجيراً فاستوفى منه عمله ولم يعطه أجره رواه البخاري وفي الحديث
يحرم الظلم والغصب وتغليظ عقوبته وإمكان غصب الأرض وأنه من الكبائر قاله القرطبي وكانه فرعه على أن الكبيرة ما ورد

العمال المبعوثون من جهة الامام يدل قوله انك تفتنه منافسان على المبعوث اليهم طعاهم ومركبهم وسكاظهم الجمهور
ياخذونه على العمل الذي يتولونه لانه لا مقام لهم الاقامة هذه الحقوى حكاية الخطابي وقال وكان هذا في ذلك الزمان اذ لم يكن
للمسلمين بيت مال قايما اليوم فارزاق العمال من بيت المال قال والى نحو هذا ذهب أبو يوسف في الضيافة على اهل غيران خاصة
وتعقب بأن في رواية الترمذي انما تمزق يقوم وانما الترمذي الى أنه محمول على من طلب الشراء محتاجا قام متنع صاحب الطعام فله
أن ياخذ منه كرها قال ويدوي نحو ذلك في بعض الحديث مقصر اوقيل انه خاص باهل النعمة وقد شرط عمر حين ضرب الجزية على
تصاري الشام ضيافة من نزل بهم وتعقب بأنه مخدع يحتاج الى دليل خاص ولا حجة في ذلك فيما صنعه ر لانه متأخر عن سؤال

(عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا ينجع الماء والنار والكلأ رواه

فان نصره حق على كل مسلم حتى ياخذ به يرى اليه من زرعه وماله ورواه ابن ماجه بافظ له الضيف واجبة فمن اصبغ بفسانه فهو دين عليه فانما اقتضى وان شاء ترك فظاهروا انه يقتضى وبطالب ونصره المساكين ليس الى حقه لانه ياخذ ذلك يده من غير علم احد قال في الفتح وانفقوا على ان يعمل الجواز في الاموال لافي العقوبات البدنية لكثرة الغوائل في ذلك ومحل الجواز في الاموال ايضا ما اذا من الغائلة كسبته الى البصر فذو غرض ذلك اهـ (عن ابى هريرة رضي الله عنه انه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يمنع) بالجزم على أن لا ناهية وبالرفع على انه خبر يعنى النهى ولا يحد لا يمنع وهي توحيد رواية الجزم أى لا يمنع (جارى باده) الملائق له (ان يفرغ خشية) وفي افظ خشية بالجمع (في جداره) واستدل به على ان الحداد

إذا كان لواحد وله جار فأراد أن يضع جذعه عليه جازسواء أذن المالك أم لا فإن امتنع اجتنبه قال أحمد وأبو حنيفة وغيرهما ممن
أصحاب الحديث وابن حبيب من المالكية والشافعية في التمسك ولا فرق في ذلك عندهم بين أن يصاح في وضع الخشب إلى
نقب الجدار أم لا لأن رأس الخشب يسد المنفذ ويقوى الجدار وعنه في الجديد قولان أشهرهما اشتراط أن المالك فإن
امتنع لم يجز وهو قول الحنفية ونحوها الأمر في الحديث على الذب والنهي على التزج بهما بينه وبين الأحاديث الدالة على
تحريم مال المسلم الأبرياء قال الحافظ ١٨١ وفيه نظر وجزم الترمذي وابن عبد البر عن الشافعي بالقول القديم وهو أنه

ابن ماجه وعن أبي خراش عن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال قال
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المسلمون شركاء في ثلاثة في الماء والكلأ والنار روى
أحمد وأبو داود ورواه ابن ماجه من حديث ابن عباس وزاد فيه وعنه حرام حديث أبي
هريرة قال الحافظ اسناده صحيح وحديث بعض الصحابة روى أبو نعيم في الصحابة في ترجمة
أبي خراش ولم يذكر الرجل وقد مثل أبو حاتم عنه فقال أبو خراش لم يذكر النبي صلى الله
عليه وآله وسلم قال الحافظ وهو كما قال فقد سمعنا أبو داود في روايته حبان بن زيد وهو
الشرعي تابعي معروف قال الحافظ في بلوغ المرام ورجاله ثقات وحديث ابن عباس فيه
عبد الله بن خراش وهو متروك وقد صححه ابن السككن وفي الباب عن ابن عمر عند
الخطيب وزاد المصنف وفيه عبد الحكم بن ميسرة ورواه الطبراني بسند حسن عن زيد بن
جابر عن ابن عمر وله عنده طريق أخرى وعن يمينه عن أبيه عند أبي داود وقد تقدم
لقظه في شرح حديث ابن مسعود من كتاب الوديعه والدارية وسياق في باب إقطاع
المعادن وعن عائشة عند ابن ماجه ثم قالت يا رسول الله ما الذي لا يجعل منه قال
الملح والماء والنار الحديث واسناده ضعيف كما قال الحافظ وعن أنس عند الطبراني في
الصغير بلفظ خصال لا يجعل منه الماء والنار قال أبو حاتم في العلل هذا حديث
منكر وعن عبد الله بن مسعود عن أبيه في الضعفاء نحو حديث يمينه قوله الماء
فيه دليل على أن الناس شركاء في جميع أنواع الماء من غير فرق بين الحرز وغيره وقد تقدم
في الباب الأول أن الماء الحرز في الجرار ونحوه ملك أجماعا ومن لازم الملك الاختصاص
وعدم الاشتراك بين غير مختصين كما يفتي به الحديث فإن صح هذا الإجماع كان
مخصص الأحاديث الباب وأما ما لا ينافي له من تقدم أنه حق بالإجماع واختلف في ماء
الآبار والعيون والكتائم فعند الشافعية والحنفية وأبي العباس وأبي طالب أنه
حق للملك واستدلوا بأحاديث الباب وقال الإمام يحيى والمؤيد بالله في أحد قوليه وبعض
أصحاب الشافعي أنه ملك وقاسوه على الماء الحرز في الجرار ونحوه وأوردناه بالسبيل
أشبهه منه بما لا يجره ونحوها قال في البحر فصل ومن احتقر ماء أو نهر أو نهر أو حق عيانه
أجماعا وإن بعدت منه أرضه وتوسط غيرها اه واختلاف في ماء البرك فقيل حق وقيل
ملك قولنا والنار قبل المراد بها الشجر الذي يحطبه الناس وقيل المراد بها الاحتجاج

في البرد على قال البيهقي لم يجز
في السنة العشرة ما دامت هذه
الحكم الأعوان لا تستنكر
أن تخصها وقد جعله الراوى
على ظاهره وهو أعلم بالمراد بها
حديث به يشير إلى قوله (ثم
يقول أبو هريرة) أي بعد روايته
لهذا الحديث محافضة على
العمل بظاهره وتخصضا على
ذلك لمساواة نوقته واعنه (مالي
أراكم عنها) أي عن هذه المقالة
(معرضين) وعند أبي داود إذا
استأذن أحدكم أخاه أن يفرز
خشيته في جداره فلا يمنع
فكسواروسم فقال أبو هريرة
مالي أراكم قد أعرضتم ولا جد
فلما حدثهم أبو هريرة بذلك
طأطأ رؤسهم (والله لأردين
بها) أي بهذه السنة (بين
أكتاكم) جمع كفف وفي
رواية أبي داود لا تقنمها أي
لا صرخن بالسنة المطهرة الثابتة
أو بالمقالة الحقة فيكم ولا وجه لكم
بالقرع كما يضرب الإنسان
بالشيء بين كتفيه يستيقظ من
نفته أو الغيرة للشبهة والمعنى

أن لم تقبلوا هذا الحكم وتعملوا به راضين لا يعلن الخشبة على رقابكم كراهين وقصد بذلك المبالغة في الخطأ منها
وبهذا التأويل يجرم إمام الحرمين تبعا لغيره وقال أن ذلك وقع من أبي هريرة حين كان على امرأة المدينة وقال الطبراني
هو كناية عن الزامهم الحجة القاطعة على ما ادعاه أي لأقول الخشبة ترمى على الجدار بل بين أكتاكم لما وصى رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم بالبر والاحسان في حق الجار ومن اتقاه وقال ابن عبد البر وتمام في الموطأ بالتون جمع كفف يقتضيهما وهو
الغائب وقد وقع عند ابن عبد البر من وجه آخر لا يرمي به بين أعينكم وإن كرهتم وهذا يرجع التأويل المتقدم واستدل المهلب

من المالكية يقول أبي هريرة هذا بان الفضل كان في ذلك العصر على خلاف ما ذهب إليه أبو هريرة قال لأنه لو كان على
الوجوب لما جهل العصاة تأويله ولا عرضوا عن أبي هريرة حين حدثهم به فلو أن الحكم قد تقرر عندهم بخلافه لما جاز
عليهم جهل هذه القريضة فدل على أنهم لم يوافقوا الأمر في ذلك على الاستصحاب اه قال في الفتح وما أدري من أين أنه إن المعترضين
كانوا عصاة وأنهم كانوا أعداء لا يجهل مثلهم الحكم ولم لا يجوز أن يكون الذين خاطبهم أبو هريرة في ذلك كانوا غير فقهاء بل ذلك
هو المتعين والأقل كانوا عصاة أو فقهائهم بذلك وقد قرئ الشافعي ١٨٥ في القديم القول بالوجوب بأن عمر قضى به
ولم يخاله أحد من عصره فكان

منهوا الاستصحاب بوضوح وقيل المراد بها الطيارة التي توري النار إذا كانت في حوات
الأرض وإذا كان المراد بها الضوء فلا خلاف أنه لا يمتنع به صاحبه وكذلك إذا كان
المراد بها الطيارة المذكورة فإن كان المراد بها الشجر فالاختلاف فيه كالاختلاف في الخطب
وسياق قوله والكلأ قد تقدم تفسيره في الباب الذي قبل هذا وهو أعم من الكلأ
والخشيش لأن الكلأ يختص بالرطب من الشبات والخشيش يختص باليابس والكلأ
يعمهما قيل المراد بالكلأ هنا هو الذي يكون في المواضع المباحة كالأودية والجبال
والأراضي التي لا مال لها وأما ما كان قد أحرق بعد قطعه فلا شرك فيه بالإجماع كما قيل
وأما النبات في الأرض المأوى كالأشجار فالاختلاف فيه قليل مباح مطلقا واليه ذهبت
الهادوية وقيل تابع الأرض فيكون حكمه حكمها واليه ذهب المؤيد بالله واهل ان
أحاديث الباب تقرر مجموعها فتدل على الاشتراك في الأمور الثلاثة مطلقا ولا يخرج
شي من ذلك الإبدل فيخص به عمومها لا بما هو أعم منها مطلقا كالأحاديث القاضية بأنه
لا يجعل مال امرئ مسلم إلا بطيبه من نفسه لأنهم أجمع كونها أعم انما أصل الاحتجاج بها
بعد ثبوت الملك وثبوته في الأمور الثلاثة محل النزاع (وعن عبادة أن النبي صلى الله عليه
وآله وسلم قضى في شرب الفضل من السيل أن الأعلى يشرب قبل الأسفل ويترك الماء إلى
الكعيب ثم يرسل الماء إلى الأسفل الذي يليه وكذلك حتى تنقضي الحوائط أو يفي الماء
رواه ابن ماجه وعبد الله بن أحمد وعمر بن شبيب عن أبيه عن جده أن النبي صلى
الله عليه وآله وسلم قضى في سبل مهرور أن يترك حق الكعيب ثم يرسل الأعلى على
الأسفل روى أبو داود وابن ماجه حديث عبادة أخرجه أيضا البيهقي والطبراني وفيه
انقطاع وحديث عمرو بن شعيب في اسناد عبد الرحمن بن الحرفث الخزرجي المدني تكلم
فيه الإمام أحمد وقال الحافظ في الفتح أن اسناده هذا الحديث حسن ورواه الحاكم في
المستدرک من حديث عائشة أنه قضى صلى الله عليه وآله وسلم في سبل مهرور أن الأعلى
يرسل إلى الأسفل ويحبس قدر الكعيب وأعله الدار حتى بالوقف وصححه الحاكم ورواه
ابن ماجه وأبو داود ومن حديث ثعلبة بن أبي مالك ورواه عبد الرزاق في مصنفه عن أبي
حاتم القرظي عن أبيه عن جده أنه سمع كبراهمة يذكرون أن رجلا من قرش كان له

٢٤ قيل (الطرقات) لأن الجالس بها لا يملك رؤية ما يكره ومباح ما لا يحل إلى غير ذلك وترجم بالصعدا
ولفظ الطرق ليعيدوا به ما في المعنى ثم ورد بلفظ الصعدا عند ابن حبان من حديث أبي هريرة وزعم ثعلب أن
المراد بالصعدا وجه الأرض ويلحق بها ما في معناها من الجوارح في الخواص وفي الشياطين المشرقة على النار حيث
يكون في غير العالم (فقالوا ما لنا) أي عني عما (انما هي) أي الطرق (بما السنا تحدث فيها قال) عليه الصلاة والسلام (فإذا
أجتمعت الجاهل من الأباة فاعطوا الطريق حقا قالوا) يا رسول الله (وما حق الطريق قال) صلى الله عليه وآله وسلم (من غرض
البصر) عن الجرام (وكتف الأذى) عن الناس فلا تحتقرتهم ولا تغتابهم إلى غير ذلك (ورد السلام) على من يسلم من المارة

وسأله بنسبته صحيح وهو أصح ما روي في ذلك ويحتمل التعدد (مع خادم) قال في الفقه لم أضغ على اسم الخادم وأما المصلحة فهي
قريب بنت جحش ذكره ابن حزم في المحلى (بقصة فيها طعام) وفي الأوسط للطبراني بقصة فيها خبز وطمع من بيت أم سلمة
(أنضرت) عائشة (بهدايا كسرت القصعة) زاد أحد نصفيين وعند الثاني من حديث أم سلمة غفمت عائشة ومعهان
قلعت القصعة (ففسها) صلى الله عليه وآله وسلم أي القصعة وفي رواية يجمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم فلق القصعة ثم جعل
يجعل في الطعام الذي كان في القصعة ويقول ١٨٨ غارت أمكم ولا تأخذوا منكم من فضل ما أحدهما إلى الأخرى (وجعل

فيها الطعام) الذي استمرنا
(وقال) صلى الله عليه وآله وسلم
لأصحابه الذين كانوا معه (كلوا
وجئني الرسول) الذي جاء
بالطعام (والقصعة حق فرغوا)
من الأكل واني بقصة من عند
عائشة (فدفع القصعة العجيبة)
إلى الرسول عليه السلام كسرت
معهما (وجئني) القصعة
(المكسورة) في بيت التي كسرت
زاد الثوري وقال أنا كانه
وطعام كطعام قال ابن بطال
احتج به الشافعي والكوفيون
فمن استدل بحديثه أو جوازا
فعليه مثل ما استدل قال ولا
يقضى بالقصة إلا عند عدم المثل
وذهب مالك إلى القصة مطلقا
وعنه في رواية كالأول وعنه ما
سببه الأدي فالمثل وأما
الحيوان فالقيمة والأفانيل وهو
المشهور عندهم وما أطلقه عن
الشافعي فيه نظر وإنما يحكم في
الشيء بمثله إذا كان متساوي
الاجزاء وأما القصعة فهي من
المتقومات لا تختلف أجزائها
والجواب ما حكاه البيهقي بأن

أحدهما ليس لأحد أن يحمي للمسلمين إلا ما جاءه النبي صلى الله عليه وآله وسلم والآخر
معناه الأعلى مثل ما جاءه عليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم فعلى الأول ليس لأحد من
الولادة بعده أن يحمي وعلى الثاني يحمي الحي عن قام مقام رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم وهو الخليفة خاصة قال في الفقه وأخذ أصحاب الشافعي من هذا أن في المسئلة
قوانين والراجح عندهم الثاني والأول أقرب إلى ظاهر اللفظ اه ومن أصحاب الشافعي من
اليلق بالخلافة ولأنه لا قاله قال الحافظ ومحل الجواز مطلقا أن لا يضر بكافة المسلمين اه
وظاهر قوله في الحديث الأول لا قبل خيل المسلمين أنه لا يجوز للإمام على فرض المأقاه
بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يحمي لنفسه وإلى ذلك ذهب مالك والشافعية والحنفية
والهلاوية قالوا بل يحمي لخيل المسلمين وسائر أعيانهم ولا سيما أنعامهم من ضعف منهم عن
الاتصاف كافعه عمر في الأثر المذكور وقد ظن بعضهم أن بين الأحاديث القاضية بالنفع
من الحي والاحاديث القاضية بجواز الأحياء معارضة ومنها هذا الظن عدم الفرق
بين ما هو فاسد فإن الحي أخص من الأحياء مطلقا قال ابن الجوزي ليس بين الحديثين
معارضة فالحي المني عنه ما يحمي من الموات الكثيرة الغلب لنفسه خاصة كفعل
الجاهلية والأحياء المباح ما لا منفعة للمسلمين فيه مثله فافترقا قالوا نعم تعد أرض
الحي مواتا لكونها لم تقدم في ملك لأحد لكنهما تشبه العامة لما فيها من المنفعة
العامة قوله وإن عمر حى شرف لفظ البخاري الشرف بالنزف قال في الفقه والشرف
بفتح المجهلة والراء بعد هاء في المشهور وذكر عباس أنه عند البخاري بفتح المهملة وكسر
الراء وقال في موطن ابن وهب بفتح المهملة والراء قال وكذا رواه بعض رواة البخاري أو
أصله وهو الصواب وأما شرف فهو موضع يقرب مكة ولا يدخله الألف واللام قوله
والريذة بفتح الراء أو الواحدة بعد هاء في موضع معروف بين مكة والمدينة وروى
ابن أبي شيبة بأسناد صحيح أن عمر حى الربة ثم الصدقة قوله هنا بضم الهاء وفتح النون
وتشديد الصاد قوله الصرية تصغير صريمة وهي ما بين العشرين إلى الثلاثين من الأيل
أو من العشر إلى الأربعين منها

باب ما جاء في إقطاع المعادن

(عن ابن عباس قال أقطع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بلال بن الرحط المازني
معادن
القصعين كالتنبي صلى الله عليه وآله وسلم في بيت زوجته فعاقب الكاسرة بجعل القصعة المكسورة
في بيتها وجعل القصعة في بيت صاحبها ولم يكن هنا نصيب ويحتمل على تقدير أن تكون القصعتان لهامانه رأى في ذلك إذا
يتنصافا فربما يندل ويحتمل أن يكون ذلك في الزمان الذي كانت العقوبة فيه بالمال فعاقب الكاسرة بإعطائه قصعتها الأخرى قلت
ويعد هذا التصريح بقوله أنا كانه وأما التوجيه الأول فيعكر عليه قوله في رواية ابن أبي حاتم من كسر شيئا فهو له وعليه
مثله زاد في رواية الدارقطني فصارت قصعة وذلك يقتضي أن يكون كسرها ما لم يكن من وقع لمثل ذلك ويقتضي دعوى من اعتذر
عن القول به بأنها واقعة عين لا يجوز فيها لكن محل ذلك ما إذا قيد المكسور بما إذا كان التكسير خفيفا يمكن إصلاحه فلهي

التي أرى والله أعلم وأما مسألة الطعام فهي محتملة لأن يكون ذلك من باب المعونة والإصلاح دون بيت الحكم وجوب المثل
فيه لأنه ليس لمثل مقاوم وفي طرق الحديث ما يدل على ذلك وإن الطعامين كانا مختلفين واحتج به الحنفية لقولهم إذا تغيرت
العين المقصودة بغير الغاصب حتى زال اسمها وعظم منافعتها زال ملك المقصود عنها وصار ملك الغاصب وضمها وفي
الاستدلال لذلك بهذا الحديث نظر لا يخفى وفي الحديث حسن خلقه صلى الله عليه وآله وسلم والشافعية وحله قال ابن العربي
كانه انما يوجب الكاسرة ولو بالكلام لما وقع منها من التعدي لما فهم ١٨٩ من أن التي أحدثت أرادت بذلك أني التي هو

في بيتها والمظاهر عليها فاقصر
على نزعها للقصعة قال وانما
يقررها الطعام لأنه كان مهندي
لهم فاقطعه قبولاً وفي حكم
القبول وغفل رحمه الله عما يورد
في الطرق الأخرى والله المستعان
وبه التوفيق

- (بسم الله الرحمن الرحيم)
- (في الشركة في الطعام)

بفتح التين وكسر الراء وهي لغة
الاختلاط وشراعت بفتح الحوق
نبي لاثنين فكثر على جهة الشروع
وقد تحدثت الشركة قهرا كالأول
أو باختار كالشراء وهي أنواع
أربعة شركة الأيدان كشركة
الحالين وسائر الشركات فلهذا يكون
كسب ما شترأوا أو متشاورا مع
اتفاق الصنعة واختلافها وشركة
الوجوه كأن يشتركو جميعاً
عند الناس ليقاع كل منهم ما
يؤجل ويكون المتشاور لهم ما إذا
باعا كان الفاضل على الأثمان
بينهم أو شركة المقايضة بأن يشتركو
اثنان بأن يكون بينهما كسبهما
بأموالهما أو بأبدانهما وعلما ما
يعرض من مفرق ومفرد مقايضة

معادن القبلية جليل أو غريباً وحيث يصلح الزرع من قدس ولم يعطه حق مسلم رواه
أحمد وأبو داود ورواه أيضاً من حديث عمرو بن عوف المزني وعن أبي بصير بن جلال أنه
وقد ألى النبي صلى الله عليه وآله وسلم استقطعه الملح فاقطعه فلما أنزولى قال رجل من
الجلس أندي ما أقطعت له أعما أقطعت الماء العذب قال فانتزعه منه قال وسأله عما يحمي
من الأروال فقال ما لم تنله خفاف الأيل رواه الترمذي وأبو داود وفي رواية له اخفاف
الأيل قال محمد بن الحسن الخزومي يعني أن الأيل تأكل من شئ رؤسها ويحمي ما فوقه
• وعن يمينه قالت استأذن أبي النبي صلى الله عليه وآله وسلم بفعل بدونه وبلغه ثم
قال يا بني الله ما الشئ الذي لا يحل منعه قال الماء قال يا بني الله ما الشئ الذي لا يحل منعه
قال الملح قال يا بني الله ما الشئ الذي لا يحل منعه قال أن تفعل الخير خير إن رواه أحمد
وأبو داود حديث ابن عباس في أسناده أبو أريس عبد الله بن عبد الله أخرجه له في
الشواهد وضعفه غيره واحد قال أبو عمرو هو غريب من حديث ابن عباس ليس برويه
عن أبي أريس غير ثور وحديث عمرو بن عوف الذي أشار إليه المصنف في أسناده ابن
أبيه كثيرين عبد الله بن عمرو بن عوف عن أبيه عن جده وقد تقدم أنه لا يثبت به حديثه
وحديث أبي بصير بن جلال أخرجه أيضاً ابن ماجه والشافعي وحسنه الترمذي وصححه ابن
حبان وضعفه ابن القطان ولعل وجه التضعيف كونه في أسناده السابق المازني قال
ابن عدي أحاديثه مظلمة منكرة وحديث يمينه أنه عبد الله بن الحنفية وابن القطان بأنما
لا تعرف وتعرف بأنه ذكرها ابن حبان وغيره في العصابة وحديثها شواهد تقدمت في
كتاب الودعة والله أئمة عند الكلام على حديث ابن مسعود في المناعون قوله القبلية
منسوبة إلى قبيل بفتح القاف والموحدة وهي ناحية من ساحل البحر بين أوبين المدينة
خمس أيام وفي رواية لابي داود معادن القبلية وهي من ناحية الفرع وقد تقدم مثل
هذا التفسير في باب ما جاء في الزرع والمعدن من كتاب الزكاة لأن حديث إقطاع بلال
تقدم هنا لفظ غير ما هنا وقال في القاموس والقبيل محركة تشب من الأرض يستقبل
أوراس كل أكمة أو جبل أو مجتمع رمل والنجبة الواضحة اه قوله جلسها بفتح الجيم
وسكون اللام وكسر السين المهملة بعدها ياء النسب والجلس كل مرتفع من الأرض

من تفاوضا في الحديث مشرعاً فيه جميعاً ونزك العنان بكسر العينين عن الشئ ظهر أعلامها أظهر الأنواع أولاته ظهر
لكل منهما مال الآخر وكما يباطله الاشتراك العنان ثلاثه الأول من المال المشترك وللكثرة الغروية بخلاف الأخرى
فهو الصنعة ولها شروط العاقدان وشروط أهلية التوكيل والتوكيل والصيغة ولا بد فيها من إقتيدل على الأذن من كل
منهما لا تحرق التصرف بالبيع والشراء أو المال المقود عليه ويجوز الشريك في الدراهم والدنانير بالإجماع وكذا في سائر
الثلثات كالبر والحديد لأنما إذا اختلطت يجنس بالرفع القيمة فاشبه بالنقد وان يختلط قبل العقد ليحقق معنى الشركة
كذا في القسطاني قال الشيركاني في السبل الجرار وقد وقعت الشركة بين جماعة من العصابة وهي عاقدة الإسلام كما كان في

الخلافة وليكن هذه الأنواع التي ذكرها أهل الفروع والروايات فوضحة وعناناً وأبداناً وجوده ليست إلا بأبى الخطوط
عليها وجعلوا لكل واحد منها ماهية وقيدوها بقيد وليس هذا العلم علم مواضع ولا علم اصطلاح بل هو علم مبين فيه ما شرعه
الله عز وجل لعباده من العبادات والعمالات والشركة الشرعية توجد بوجود التراضي بين اثنين أو أكثر على أن يدفع كل
واحد منهم من ماله مقداراً معلوماً يطلبون به المكاسب والأرباح على أن لكل واحد منهم بقدر ما دفع من ماله مما حصل
لهم من الربح وعلى كل منهم بقدر ذلك ١٩٠ عملاً في المأون التي تخرج من مال الشركة فإذا حصل التراضي الذي هو المناط

في كل العمالات ليس من شرط هذه الشركة أن يكون مال كل واحد منهم مساوياً لمال من شاركه فإن العلم ينسب لكل واحد منهم وإن كان به فيها حقيراً فبعضها كغيره يحصل به المطالب من التماس في الغنم والغرم وهكذا لا وجه لاشتراط إخراج المال بأدى هذا وخطبه في تلك الحال بل المقصود الاعتبار بعمومه حتى لو اشترى أحدهم ينسب له نوعاً من أنواع العروض وتعمل الاتون مثله وقد حصل التراضي على أن أرباح تلك العروض المشتركة تكون للجميع بحسب الحصص والخسائر على الجميع كانت هذه شركة صحيحة وهكذا لا يخرج كل واحد منهم حصة واحدة من مقدار ربحه من أنواع هذه العروض التي أخرجها كل واحد منهم وتراضوا على الاشتراك في ما حصل في الموضع من الأرباح والأغرام كانت هذه شركة صحيحة وهكذا لا يحصل التراضي بين اثنين أو أكثر على أن يطلبوا أسباب الرزق من مجموع ما رزقهم الله كان بينهم على كذا فإن هذه شركة صحيحة ولو اشترى بعضهم في مشارق الأرض وبعضهم في مغاربها وقد اشترك ابن مسعود وعامر بن ياسر ومسلم بن أبي وقاص فيما يصيرون من الغنم في يوم يدرك آخر ذلك أبو داود والتساقى وابن ماجه ومعلوم أن مثل هذه الشركة في مثل هذا اليوم مع قلة الغنم لا تنفي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بل ورد ما يدل على أنه كان يتبع ذلك في زمنه صلى الله عليه وآله وسلم مع أصحابه كما أخرج أحمد وأبو داود والتساقى عن ربيعة بن ثابت قال أن كان أحدنا في زمن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليأخذ نصراً أخيه على أن لا ينصف مما يفتح وإن كان أحدنا لم يفتح النصير والرئيس ولا تترك القديح وإذا تقرر ذلك فهذا أمثال من هذا الكلام المحدث في كتب القروع والحاصل أن

مجموع ما رزقهم الله كان بينهم على كذا فإن هذه شركة صحيحة ولو اشترى بعضهم في مشارق الأرض وبعضهم في مغاربها وقد اشترك ابن مسعود وعامر بن ياسر ومسلم بن أبي وقاص فيما يصيرون من الغنم في يوم يدرك آخر ذلك أبو داود والتساقى وابن ماجه ومعلوم أن مثل هذه الشركة في مثل هذا اليوم مع قلة الغنم لا تنفي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بل ورد ما يدل على أنه كان يتبع ذلك في زمنه صلى الله عليه وآله وسلم مع أصحابه كما أخرج أحمد وأبو داود والتساقى عن ربيعة بن ثابت قال أن كان أحدنا في زمن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليأخذ نصراً أخيه على أن لا ينصف مما يفتح وإن كان أحدنا لم يفتح النصير والرئيس ولا تترك القديح وإذا تقرر ذلك فهذا أمثال من هذا الكلام المحدث في كتب القروع والحاصل أن

التراضي على الاشتراك في ما رزقهم الله كان بينهم على كذا فإن هذه شركة صحيحة ولو اشترى بعضهم في مشارق الأرض وبعضهم في مغاربها وقد اشترك ابن مسعود وعامر بن ياسر ومسلم بن أبي وقاص فيما يصيرون من الغنم في يوم يدرك آخر ذلك أبو داود والتساقى وابن ماجه ومعلوم أن مثل هذه الشركة في مثل هذا اليوم مع قلة الغنم لا تنفي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بل ورد ما يدل على أنه كان يتبع ذلك في زمنه صلى الله عليه وآله وسلم مع أصحابه كما أخرج أحمد وأبو داود والتساقى عن ربيعة بن ثابت قال أن كان أحدنا في زمن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليأخذ نصراً أخيه على أن لا ينصف مما يفتح وإن كان أحدنا لم يفتح النصير والرئيس ولا تترك القديح وإذا تقرر ذلك فهذا أمثال من هذا الكلام المحدث في كتب القروع والحاصل أن

التراضي على الاشتراك في ما رزقهم الله كان بينهم على كذا فإن هذه شركة صحيحة ولو اشترى بعضهم في مشارق الأرض وبعضهم في مغاربها وقد اشترك ابن مسعود وعامر بن ياسر ومسلم بن أبي وقاص فيما يصيرون من الغنم في يوم يدرك آخر ذلك أبو داود والتساقى وابن ماجه ومعلوم أن مثل هذه الشركة في مثل هذا اليوم مع قلة الغنم لا تنفي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بل ورد ما يدل على أنه كان يتبع ذلك في زمنه صلى الله عليه وآله وسلم مع أصحابه كما أخرج أحمد وأبو داود والتساقى عن ربيعة بن ثابت قال أن كان أحدنا في زمن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليأخذ نصراً أخيه على أن لا ينصف مما يفتح وإن كان أحدنا لم يفتح النصير والرئيس ولا تترك القديح وإذا تقرر ذلك فهذا أمثال من هذا الكلام المحدث في كتب القروع والحاصل أن

التراضي على الاشتراك في ما رزقهم الله كان بينهم على كذا فإن هذه شركة صحيحة ولو اشترى بعضهم في مشارق الأرض وبعضهم في مغاربها وقد اشترك ابن مسعود وعامر بن ياسر ومسلم بن أبي وقاص فيما يصيرون من الغنم في يوم يدرك آخر ذلك أبو داود والتساقى وابن ماجه ومعلوم أن مثل هذه الشركة في مثل هذا اليوم مع قلة الغنم لا تنفي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بل ورد ما يدل على أنه كان يتبع ذلك في زمنه صلى الله عليه وآله وسلم مع أصحابه كما أخرج أحمد وأبو داود والتساقى عن ربيعة بن ثابت قال أن كان أحدنا في زمن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليأخذ نصراً أخيه على أن لا ينصف مما يفتح وإن كان أحدنا لم يفتح النصير والرئيس ولا تترك القديح وإذا تقرر ذلك فهذا أمثال من هذا الكلام المحدث في كتب القروع والحاصل أن

التراضي على الاشتراك في ما رزقهم الله كان بينهم على كذا فإن هذه شركة صحيحة ولو اشترى بعضهم في مشارق الأرض وبعضهم في مغاربها وقد اشترك ابن مسعود وعامر بن ياسر ومسلم بن أبي وقاص فيما يصيرون من الغنم في يوم يدرك آخر ذلك أبو داود والتساقى وابن ماجه ومعلوم أن مثل هذه الشركة في مثل هذا اليوم مع قلة الغنم لا تنفي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بل ورد ما يدل على أنه كان يتبع ذلك في زمنه صلى الله عليه وآله وسلم مع أصحابه كما أخرج أحمد وأبو داود والتساقى عن ربيعة بن ثابت قال أن كان أحدنا في زمن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليأخذ نصراً أخيه على أن لا ينصف مما يفتح وإن كان أحدنا لم يفتح النصير والرئيس ولا تترك القديح وإذا تقرر ذلك فهذا أمثال من هذا الكلام المحدث في كتب القروع والحاصل أن

رافع بن خديج (فقلت) يا رسول
 الله (انترجوا واثخاف الله مدر
 غدا) والثامن الراوى والرجاء
 هنا مع فى الخوف (واست
 مدى) اى معنا كما فى نسخة
 والمضى بضم الميم وبالذال المهملة
 مقهورة متونة بجمع مدية مكين
 اى وان استعانا لسيف فى
 الخبايح نسكى ونجزع عندنا
 العا وعن مقاتله (ها) اقمذج
 باقصب) والمسلم فذكى بالياء
 بكسر اللام وسكون اليا قطع
 القصب أو قشوره (قال) صلى
 الله عليه وآله وسلم (ما أنهر
 الدم) اى صبه بكثرة وهو مشبه
 بجرى الماء فى النهر وروى بالراى
 مكاء القاذى عاض وهو غريب
 قال فى الما ايج وهذا التعريف
 فى النفل فان الزاذى قال فى
 الما رقد وقع الاصلي فى كتاب
 الصيدين بالراى وليس بشئ
 والصواب ما فيه أنهر بل راى
 فى اثر المواضع فالقاذى انما
 سكى هذا عن الاصلي فى كتاب
 الصيدين فى المكان الذى يثخن
 فيه وهو كتاب الشركة وكلام

بحت آداب من دام بالملوس على الطريق من قول خير المخلق انسانا
 أنفس السلام وأحسن في الكلام وشمت عاطسا وسلاما ردا حسانا
 في الجمل عاون ومظلوما آمن واغت • له فان واحد سيء لا واحد حسنا
 بالدرف مروانه عن نكر وكف آذى • وفض طرفا أو كثر ذكرا لمولانا
 والعله في التصديق من الملوس على الطريق ما فيه من التعرض للفتنة بالنظر الى من يحرم
 النظر اليه وللعقوق لله وللمساكين التي لا تلزم غير الملوس في ذلك المحل وقد اشار في حديث
 الباب بغض النظر الى السلامة من التعرض للفتنة بمن يمر من النساء وغيرهن ويكف
 الاذى الى السلامة من الاحتكاك والغيبة ويرد السلام الى اكرام المار وبالامر بالمعروف
 والنهي عن المنكر الى استعمال جميع ما يشرع وترك جميع ما لا يشرع وعلى هذا الخط
 بقية الآداب التي اشرنا اليها واسكل منها شاهد صحيح ارجو ان وقد استوفى في ذلك الحافظ

الزركشي ظاهر في روايته في هذا الباب
من اشتراط التسمية عند المذبح وهم
أقدمها وأجاب الشافعية بأن هذه
اسم الله عليه السلام لا فقال - هو الله
الاحد حجة دلت على ترتيب جواز ال
يدونهم أولئك قد ورد ما يدل على أنه

في الفتح في كتاب الاستبذان وحديث الزبير قد سبق شرح ما اشقل عليه في كتاب الزكاة
وذكره المصنف ههنا لقوله فيه فبعضه في السوق فيبعه فان فيه دليلا على جواز
الجلوس في السوق للبيع ولا يحتلوا باب الاسواق من كثرة الطرق فيه

• (باب من وجد دابة قد سيمها أهلها رغبة عنها) •

(عن عبيد الله بن جبر بن عبد الرحمن الحميري عن الشعبي أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من وجد دابة فداها فجزعته أهلها إن يعاقبها فسيبها فاخذها فاحياها فهي له قال عبيد الله فقلت له من هذا فقال عن غير واحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم روى أبو داود والدارقطني وعن الشعبي برع الحديث إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من ترك دابة بهيمة فاحياها رجل فهي إن احياها رواه أبو داود الحديث الأول في أسناده عبيد الله بن جبر وقد وثق وحكي ابن أبي حاتم عن يحيى بن معين أنه مثل عنه فقال لا أعرفه يعني لا أعرف تحقيق أمره وما وجههالة العصاة الذين أبهمهم الشعبي فغيره فادحة في الحديث لأن مجهولهم مقبول على ما هو الحق وقد حقه قنادل في ردالة مستقلة والشعبي قد اتى جماعة من العصاة حكى الذهبي أنه جمع من غائبته وأربعين من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وحكى منصور بن عبد الرحمن عن الشعبي أنه قال أدركت خمسائة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقولون على وطلمة والزبير في الجنة والحديث الثاني مع إسناده فيه عبيد الله بن جبر المذکور قوله فسيبها وكذلك قوله من ترك دابة يؤخذ من الإطلاق أنه يجوز ما لاقت الدابة التسييب في العصراء إذ عجز عن القيام بها وقد ذهبت العشرة والسافعي وأصحابه إلى أنه يجب على مالك الدابة أن يعاقبها أو يبيعها أو يسميها في مرتع فإن عجز أو أجبر وقال أبو حنيفة وأصحابه بل يؤمر بالاستحالة لا حقا كالشعر واجب بأن ذات الروح تفارق الشعر والأولى إذا كانت الدابة مما يؤكل لحمه أن يذبحها ما ألكها أو يطعمها المحتاجين قال ابن رسلان وأما الدابة التي عجزت عن الاستعمال لزم ونحوه فلا يجوز أصحابها تسييبها بل يجب عليه فقها قوله فاحياها يعني يسقيها وعلمها أو خدمتها وهو من باب الجواز كقوله تعالى ومن أحياها فكأنما أحيا الناس جميعا قوله فهي له أخذ بظاهرها جسد واليت والحسن والصق فقالوا من ترك دابة بهيمة فاحياها فداها فجزعته أهلها إن يعاقبها أو يبيعها أو يسميها أو يذبحها أو يخدمها إلى أن قويت على

أحكما ما تعلّم إلى هذه ما قال النووي المعنى لا تذبحوا أبا العظام لأنّ اتّخض بالدم وقد تمّ يتم عن تضييس العظام في الاستحباب
لكونها إذا ذابوا فكأنكم من اللبن ٨١ قال في جمع العدة وهو ظاهر قلت وتوفّر أيضا إلى الشارع أولى وأحوط (وأما الظفر
فقدى الحبيشة) ولا يجوز أن تشبه بهم ولا بشعارهم لأنهم كفار وهم يدينون المذبح بآلة أو هم حتى ترهق النفس خفة وتعذيبا
ويحاولون عمل الذكاة بذلك ضرب المثل وبهم أل في الظفر للجنس فلذلك وصفه أبا الجع ونظيره قوله أمّ هانئ الناس الدرهم البيض
والدينار المفر قال النووي ويدخل فيه ظفر الأذى وغيره متصلا وعضة متصلا طاهرا أو نجسا وكذا السن وجوزة أبو حنيفة
يوصاها بالمتصلين ٨٢ والحديث حجة عليهم لأنه ليس فيه ذلك التمسيل ولا يخص لعموم النص والحديث أخرجه أيضا

أحكامنا عليهم إلى هذه أمنا وقال النووي المعنى لا تذبحوا بالاعظام لأنها انقبضت بالدم وقد
 تكونها إذا داخوا فيكم من البطن ٨١ قال في جمع العدة وهو ظاهرا قلت وتة وفيض الله
 قدي الحبيشة ولا يجوز أن تشبه بهم ولا يشعارهم لأنهم كفار وهم يذبحون المذبح باطلة
 ويجعلونها محل الذكاة لذلك ضرب المثل وبهم أل في الظفر للجنس فلذلك وصفه بالاجمع ونظيره
 والدينار المقر قال النووي ويدخل فيه ظنم الأذى وغيره متصلا وعضة متصلا طاهرا أو
 يوصاها بالمتصلين ٨٢ والحديث حجة عليهم لأنه ليس فيه ذلك التعليل ولا يخص بعينه

في الجهاد والذبايح ومثل في الاضاحي وابوداود في الذبايح والترمذي في الصلوة والاضاحي وابن ماجه في الاضاحي والذبايح
(عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من اعتق شقيقا) بفتح الشين أي نصيبا وزنا ومعنى
(من ملوكه) أي من عبده تركب بينه وبين آخر قليلا كان أو كثيرا ذكرى كان أو أنقى فعله خلاصه في ماله أي فعله أدام قيمة
الباقى من ماله لخصاص من الرق (فان لم يكن له مال قوم المولود) أي كاه (قيمة عدل) أي استواء لا زيادة نقص ولا نقص (ثم
استسمى) على البناء المفعول أي أكرم العبد ١٩٦ الاكتساب لقيمة نصيب الشريك ليقف بقية رقبته من الرق (غير متوق)

أي مشدد (عليه) في الاكتساب
الذي والخل وعلى الركوب ملكها الا أن يكون مالكها تركها الارغبة عنها بل يرجع
اليها أو ضلت عنه والى مثل ذلك ذهب الهادي وقال مالك هي ملكها الاول ويغرم
ما أنفق عليها الاخذ وقال الشافعي وغيره ان ملك صاحب البرن عنها بالجور وسبيلها اسيل
الاقطعة فإذا جازم اوجب على واجدها ردها عليه ولا يضمن ما أنفق عليها لانه لم ياذن
فيه قوله بملكه بضم الميم وفتح اللام اسم المكان الاطلاق وهي قراءة الجمهور في قوله تعالى
ما ثم ناموا لك أهله وقرأ حفص بفتح الميم وكسر اللام

• (كتاب الغصب والاضاحات) •
• (باب النهي عن جده وهزله) •

(عن السائب بن يزيد عن أبيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يأخذون
أحدكم متاع أخيه جادا ولا لعبا وإذا أخذ أحدكم متاع أخيه فليردها عليه رواه أحمد
وابوداود والترمذي • وعن أنس ابن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يحمل مال امرئ
مسلم الا بطيب نفسه رواه الدارقطني وعموم حجة في المساحة الغصب يبنى عليها والعين
تغير صفتها انها لا تملك • وعن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال حدثنا أصحاب النبي صلى الله
عليه وآله وسلم انهم كانوا يسبون مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم فنام رجل منهم فانطلق
بعضهم الى جبل معه فاخذوه ففرغ فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يحمل مسلم أن
يرقع مسلما رواه ابوداود) حديث السائب حديثه الترمذي وقال ضريب لا تعرفه الا
من حديث ابن أبي ذئب اه وقد سكت عنه ابوداود والمذري واخرجه ايضا البيهقي
وقال اسناده حسن وحديث أنس في اسناده الحرث بن محمد القهري وهو مجهول وله
طريق أخرى عند الدارقطني أيضا عن جده عن أنس وفي اسناده ابوداود بن الزبير فان وهو
متروك رواه احمد والدارقطني من حديث أبي حرة الراقي عن عمه وفي اسناده علي بن
زيد بن جدهان وفيه ضعف واخرجه الحاكم من حديث ابن عباس من طريق حكرمة
واخرجه الدارقطني من حديث ابن عباس ايضا من طريق مقسم وفي اسناده العززي
وهو ضعيف ورواه البيهقي وابن حبان والحاكم في مصيحهما من حديث أبي جده
الساعدي بلفظ لا يحمل لاهري أن يأخذ فصا أخيه بغير طيب نفس منه قال البيهقي

حدود الله) الآخر بالمعروف والنهي عن المنكر (والواقع فيها) أي في الحدود النارك للمعروف والمرتكب وحديث
للمنكر) كمثل قوم استموا أي اقترعوا من القرعة (على عقينة) متكررة ينسب بالاجارة والملك تنازعوا في المقام اعلاوا
سفلا (قاصب بعضهم) بالقرعة (اعلاها وبهمهم أسفلها فكان الذين في أسفلها إذا استقوا من الماء مروا على من فوقهم
وفي الشهادات فكان الذي في أسفلها يمر على الماء في أسفلها فكان الذين في أعلىها إذا استقوا من الماء مروا على من فوقهم
لم يضر (من فوقنا) وفي الشهادات فخذنا فأسفل السقينة فاقوه فقالوا مالك قال تأذيتمني ولا يملك من الماء (فان
يتركهم وما أرادوا) من الخرق في نصيبهم (هلكوا جميعا) أهمل الياء والسقينة فخرقوا واهلوا (وانم

أي مشدد (عليه) في الاكتساب
الذي والخل وعلى الركوب ملكها الا أن يكون مالكها تركها الارغبة عنها بل يرجع
اليها أو ضلت عنه والى مثل ذلك ذهب الهادي وقال مالك هي ملكها الاول ويغرم
ما أنفق عليها الاخذ وقال الشافعي وغيره ان ملك صاحب البرن عنها بالجور وسبيلها اسيل
الاقطعة فإذا جازم اوجب على واجدها ردها عليه ولا يضمن ما أنفق عليها لانه لم ياذن
فيه قوله بملكه بضم الميم وفتح اللام اسم المكان الاطلاق وهي قراءة الجمهور في قوله تعالى
ما ثم ناموا لك أهله وقرأ حفص بفتح الميم وكسر اللام

حدود الله) الآخر بالمعروف والنهي عن المنكر (والواقع فيها) أي في الحدود النارك للمعروف والمرتكب وحديث
للمنكر) كمثل قوم استموا أي اقترعوا من القرعة (على عقينة) متكررة ينسب بالاجارة والملك تنازعوا في المقام اعلاوا
سفلا (قاصب بعضهم) بالقرعة (اعلاها وبهمهم أسفلها فكان الذين في أسفلها إذا استقوا من الماء مروا على من فوقهم
وفي الشهادات فكان الذي في أسفلها يمر على الماء في أسفلها فكان الذين في أعلىها إذا استقوا من الماء مروا على من فوقهم
لم يضر (من فوقنا) وفي الشهادات فخذنا فأسفل السقينة فاقوه فقالوا مالك قال تأذيتمني ولا يملك من الماء (فان
يتركهم وما أرادوا) من الخرق في نصيبهم (هلكوا جميعا) أهمل الياء والسقينة فخرقوا واهلوا (وانم

أخذوا على أنفسهم) منهم ومن الخرق (نجوا) أي الاخذون (ونجوا جميعا) أي جميع من في السقينة وهكذا إقامة الحدود
يحصل بها الصلوة لمن أطاقها راقبت عليه والاهلك العاصي بالعصية والسكت بالرضام ومطابقة الحديث للقرعة غير خفية
وهي هل يقرع في القسمة والاحتكام فيه أي في أخذ السهم وهو النصيب أو القسمة بمعنى القسم والقسم اسم من أسماء الاقتسام
وقيه وجوب الصبر على أذى الجار اذا خشي وقوع ما هو أشد ضررا وان لم يكن له صاحب السفل ان يحدث على صاحب العلو
ما يضر به وانه ان أحدث عليه ضررا لزمه اصلاحه وان لصاحب العلو ١٩٧ منعه من الضرر وفيه جواز قسمة العقار
المتفاوت بالقرعة قال ابن بطال

والعلماء متفقون على القول
بالقرعة الا الكوفيين فأنهم
قالوا لا معنى لها لانها شبه الاكلام
التي نهى الله عنها والجواب ان
الذي نهى عن الاكلام هو الذي
أجاز وقرر القرعة فلا معنى
لأنكارها على قياس بصادم
النص الصحيح المصريح فهو فاسد
الاعتبار في مقابلة الدليل الواضح
الذي ليس به شفاء وقد أخرج
الترمذي هذا الحديث في التلخيص

وحديث أبي جده أصح ما في الباب وحديث ابن أبي ليلى سكت عنه ابوداود والمذري
واسناده لا بأس به قوله متاع أخيه المتاع على ما في القاموس والمنفعة والسعة وما تمتعت
به من الخواص الجمل امتعة قوله ولا لاء لا يفي دليل على عدم جواز اخذ متاع الانسان
على جهة المزح والهزل قوله لا يحمل مال امرئ مسلم الخ هذا امر مصرح به في القرآن
الكريم قال الله تعالى ولانا كلوا أموالكم بينكم بالباطل ولا تشكن ان من أكل مال مسلم
بغير طيبة نفسه أكل له بالباطل ومصرح به في عدة أحاديث منها حديث أنس أموالكم
ودماؤكم عليكم سرام وقد تقدم وجميع عليه عند كافة المسلمين ومتوافق على معناه القول
والشرع وقد خص هذا العموم بأشياء منها اخذ الزكاة كرها والشقة والطعام المضطر
والقريب المسر والزوجة وقضاء الدين وكثير من الحقوق المالية قوله لا يحمل مسلم أن
يرقع مسلما دليل على انه لا يجوز تزويج المسلم ولو بعاصورة صورة المزح

• (باب اثبات غصب العقار) •
(عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من ظلم شيئا من الارض طرقة الله من

وقال حسن صحيح • عن عبد الله
ابن هشام رضي الله عنه وكان قد
أدله النبي صلى الله عليه وآله
(وسلم) قبل موته بست سنين فيها
ذكره ابن منبته (وذهب به امه
زيب بنت جده) العصابة (الى
رسول الله صلى الله وآله وسلم)
في الفتح (فقال يا رسول الله يا بيه
فقال هو مغير فخرج رأسه ودعاه)
بالبركة (وكان يخرج الى السوق
فيشتري الطعام فيلقاه ابن عمرو ابن
الزبير) رضي الله عنهم (فيقولان له)
أي لابن هشام (أشركا) أي اجدنا
شريكين لك في الطعام الذي

سبع أرضين متفرقة عليه • وعن جده بن زيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
من أخذ شيئا من الارض ظلما فانه يطوقه يوم القيامة من سبع أرضين متفرقة عليه • وفي
لفظ لا حدم من مرق • وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من اقتطع
شيئا من الارض بغير حقه طرقة الله يوم القيامة من سبع أرضين رواه أحمد • وعن ابن
عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من أخذ من الارض شيئا بغير حقه خسف
به يوم القيامة الى سبع أرضين رواه احمد والبخاري) حديث أبي هريرة وهو في صحيح مسلم
وفي الباب عن يعلى بن مرة عند ابن حبان في مصيحه وابن أبي شيبة في مسنده وأبي يعلى
وعن المسور بن مخرمة عند القليل في تاريخ الضعفاء وعن شداد بن أوس عند الطبراني
في الكبير وعن سعد بن أبي وقاص عند الترمذي وعن أبي مالك الاشعري عند ابن أبي
شعبة باسناد حسن وعن الحكم بن الحرث السلي عند الطبراني وأبي يعلى وعن أبي شريح
الخزاعي عند الطبراني أيضا وعن ابن مسعود عنده أيضا وأحمد وعن ابن عباس عند
الطبراني أيضا قوله من ظلم شيئا من الارض للبخاري في مسنده بكسر الفاف ومضمر كون

اشترته (فان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد عد عاك بالبركة فيشرهم) في ذلك (فربما أصاب) أي من الربع (الراحلة تكاهي)
أي بغماسها (فيعتجها الى المنزل) والراحلة يحتمل ان يراد بها الممول من الطعام وان يراد به الحمل والاولى لان سياق
الكلام وان في الطعام وقد ذهب المظهر الى الجمهور حيث قال يعلى بن ربيعة دابة متاع على ظهرها فيشرهم من الربع ببركة
النبي صلى الله عليه وآله وسلم ومطابقة الحديث للقرعة في قوله اشركا الكون - ما طلبا منه الاشتراك في الطعام الذي اشتراه
فلا يملك ما في ذلك وهما من العصابة ولم يتقل عن غيرهم ما يباحف ذلك فيكون حجة والجمهور على صحة الشركة في كل ما يملك وعن
المالكية تكبر الشركة في الطعام والرابع عندهم الجواز كذا في الفتح • (بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الرهن) •

في المظهر والرهن لغة الثبوت ومثله اسم الله الراهنة أي الثابتة وقال الامام الاحتشاش ومثله كل شيء يثبت رهينة
وشراجه على غير مقولة وثيقة يدين يستوفي منها عند تذكرواته ويطلق أيضا على العين المرهونة تسجيلا لمفعول بطمس
المصدر قاله القسطلاني فاما الرهن بضم راء فجمع أيضا على زهان ككتب وكاب وقيد الحضر لا تارة الى ان التقيد
بالسفر في الآية الكريمة يخرج القالب فلامه هو لمدلالة الحديث على مشروعيته في الحضر وهو قول الجمهور واحتجوا
له من حيث المعنى بان الرهن شرع بوقت ١٩٨ على الدين اقوله تعالى فان آمن بعضهم بعضكم بعضا فانه يبرأ الى ان المراد بالرهن

التصانيف أي قدر شبر وكان ذكر الشبر إشارة الى استواء القليل والكثير في الوعد كذا
في الفتح قوله بطوقه بضم أوله على البناء المجهول قوله من سبع أرضين بفتح الراء
ويجوز اسكانها قال الخطابي له وجهان أحدهما ان معناه انه يكافئ ثقل ما ظلم من الناس
القيامه الى المنزلة ويكون كالطوق في عنقه لأنه طوق حقيقة الثاني ان معناه انه يعاقب
بالخسف الى سبع أرضين أي فتكون كل أرض في تلك الحالة طوقا في عنقه اه ويؤيد
الوجه الثاني حديث ابن عمر المذكور وقيل معناه كالاول لكن بعد ان يتقل جميعه يجرى
كله في عنقه طوقا ويعظم قدر عنقه حتى يسع ذلك كما ورد في غلظ جلد الكافر ونحو ذلك
ويؤيد حديث يعلى بن مرة المشار اليه سابقا بلفظ أعمار رجل ظلم شبرا من الأرض كافة
الله أن يحرقه - قيل يبلغ آخر سبع أرضين ثم يطوقه يوم القيامة حتى يقضي بين الناس
وحديث الحكم السلي المشار اليه أيضا قال الحافظ راسداده - من وانه من أخذ من
طريق المسلمين شبرا جاز يوم القيامة يحمله من سبع أرضين قال في الفتح ويحتمل أن يكون
المراد بقوله بطوقه يكافئ أن يحمله طوقا ولا يستطيع مع ذلك فيه كذا في حق من
كذب في مناهه كان ان به قد شبره ويحتمل أن يكون التطويق تماويا في الائم والمراد به
ان الظلم المذكور لا يزل في عنقه لزوم الائم ومنه قوله تعالى الزمناه طائرته في عنقه ويحتمل
أن تنوع هذه الصفات لصاحب هذه المعصية وتنقسم بين من تابس بها فيكون
بعضهم مذبذب بعض وبعضهم مبالغ في التورع بحسب قوة المفسدة وضعفها هذا جهة
ما ذكر من الوجوه في تفسير الحديث قوله من اقتطع فيه استعانة شبره من أخذه لا غيره
ورصدته الى ملك نفسه من اقتطع قطعة من شئ يجري فيه القطع الحقيق وأحاديث الباب
تدل على أن لفظ عقوبة الظلم والغصب وان ذلك من الكفار وتدل على أن تخوم الأرض
غلك فيكون للمال منع من رام أن يحفر فتم احفيرة قال في الفتح ان الحديث يدل على
ان من ملك أرضا ملك ما فيها الى منتهى الأرض ولما يمنع من حفر تحتها سيرا وبها يغير
رضاء وان من ملك ظاهر الأرض ملك باطنها بما فيه من جوارح وأبنية ومعادن وغير ذلك
وان له أن ينزل بالحفر ما شاء ما لم يضر من جوارحه وفيه ان الأرضين السبع متراكمة لم يفتق
بعضها من بعض لان الوقت لا يكتفي في حق هذا الغصب بتطويق التي ضمنها لاتصالها
بما ضمنها أشار الى ذلك الهادي وفيه أن الأرضين السبع المطبق كالسحوات وهو ظاهر

الاستماتة وانما قيد بالقر
لانه فائدة فقد الكاتب فخرجه
تخرج الغالب وخالف في ذلك
بما هو اقل في انقضاء العاقد العاقد
فلا لا يشرع الا في الضرر حيث
لا يوجد الكتاب وبه قال داود
وأهل الظاهر وقال ابن حزم ان
شرط الرهن الرهن في الحضر
لم يكن ذلك وان تبرع به لراهن
جاز وجعل حديث ارتهان الذي
صلى الله عليه وآله وسلم درعه
بمعد اليهودى على ذلك وحديث
رهن الذي صلى الله عليه وآله وسلم
درعه باليهودية عندهم ودى يرد على
من اعترض بأنه ليس في الآية
والحديث تعرض لمره في
الحضر (عن أبي هريرة رضى
الله عنه قال قال رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم) (وسلم الظهور
برخص) أي الظاهر المرهون
(بثقتة) أي يركب ويتفق عليه
(اذا كان مرهونا وابن الدر)
أي ذات الضرع (بشرب بقتة
اذا كان مرهونا) أي يركبه
الراهن ويشرب اللبن لانه
يقبها والمراد بالمرهون وهذا

الاخير قول أحمد واستدل في المعنى بان نفقة الحيوان واجبة بالمرهون فيحق وقد أمكنه استيفاء نفقته من غده قوله
الرهن والزيادة عن المال فيما وجب عليه وامتناع ذلك من منافاته لجواز ذلك كما يجوز للمرأة أخذ نفقته من مال زوجها عند
امتناعه بغير إذنه والزيادة عنه في الاتفاق علم او قد قيل ان فاعل الركب والشرب لم يمتنع فيكون الحديث مجعلا واجب
بانه لا اجبال بل المراد الرهن بقرينة ان انتفاع الراهن بالعين المرهونة لا جاز كونه مالكا والمراد هنا الانتفاع في مقابلة النفقة
وذلك يختص بالمرهون كما وقع التصريح بذلك في الرواية الاخرى قال في الفتح وفي الحديث مجعلا قال يجوز له الرهن من الرهن
الانتفاع بالر كوب والمطلب بقدرة النفقة ولا ينتفع بغيره فالمفهوم الحديث وأما دعوى الاجال منه فقد دل على ان نفقته على الاجرة

الانتفاع في مقابلة الانتفاع وهذا يختص بالمرهون لان الحديث وان كان مجعلا لكن يختص بالمرهون لان انتفاع الراهن بالمرهون
لكونه مال كارقية لا لكونه منقذة عليه وذهب الجمهور الى ان المرهون لا ينتفع من المرهون بشئ وتناولوا الحديث ان يكونه ويرد
على خلاف القياس من وجهين أحدهما التجويز في المالك ان يركب ويشرب بغير إذنه والثاني تضمنه ذلك بالنفقة قال ابن
عبد البر هذا عند جمهور الفقهاء ترد أصول مجمع عليها وأما ثبوتها لا يختص في صحتها ويدل على نسخ حديث ابن عمر في أبواب
المطامير لا تحاب غاشية امرئ بغير إذنه اه قال في التلويح ويحجب عن ١٩٩ دعوى مخالفة هذا الحديث الصحيح للاصول

بان النسخة الصحيحة من جهة
الأصول فلا ترد إلا بهامض
أرجح منها بعد تذكرواته وعن
حديث ابن عمر بانه عام وحديث
السلب خاص فيبقى العام على
الخاص والنسخ لا يثبت إلا
بديل يقتضي تأخر النسخ على
وجهه بانه مذكور مع الجمع لا يجرى
الاستحسان مع الامكان اه وقال
في السلب وقدر إذا كانت
الدابة مرهونة فعلى المرهون
عاقبها ولبن الذي يشرب وعلى
الذي يشرب نفقته فكانت هذه
الرواية معينة للمراد بالحديث
وهو ان القوا لئلا يترتب والمؤمن
عليه وعما يوافق هذا الله لا في
لكون الراهن يركب ويشرب في
مقابل النفقة فان الرهن ملكه
فلا ينفق على ملكه بهوض ولا
يعارض هذا حديث أبي هريرة
عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
انه قال لا ينفق الراهن من صاحبه
الذي رهنه له غنمه وعلاه غرمه
أخرجه الشافعي والداود طائفي
وحسن اسنادهما والحاكم والبيهقي
وابن حبان في صحيحه وله طرق
ولكن محل الجدة منه قوله له غنمة

قوله تعالى ومن الأرض مثلهن خلائق قال ان المراد بقوله سبع أرضين سبعة أقاليم
لانه لو كان كذلك لم يطوق الغاصب شبرا من اقليم آخر قاله ابن التين وهو الذي قبله مبني
على أن العقوبة متعلقة بما كان سبيها والافق قطع الظاهر من ذلك لا تلازم بين ما ذكرناه
(وعن الأشعث بن قيس أن رجلا من كندة وجد من حضر موت اختصما الى النبي صلى
الله عليه وآله وسلم في أرض باليمن فقال الحضري يا رسول الله أرضي اغتصبها هذا وأبوه
فقال الكندي يا رسول الله أرضي ورثتها من أبي فقال الحضري يا رسول الله استغلفه
أنه ما يعلم انه أرضي وأرض والدي اغتصبها أبوه فتمتيا الكندي للمين فله رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم انه لا يقطع عبيدا أو رجل بيت مالا لاني الله يوم ياقام وهو
أجزم فقال الكندي هي أرضه وأرض والده رواء احمد) الحديث رواه أيضا الطبراني في
الاوسط وفي اسناده محمد بن سلام المسجي له غرائب وبقة رجاله رجال الصحيح ولا شعث
أيضا حديث آخر أخرجه الطبراني في الكبير والاوسط واسناده ضعيف وقصة الحضري
والكندي سيأتي ذكرها في باب اختلاف النكر من كتاب الاقضية من حديث وائل بن
حجر عنده مسلم في صحيحه والترمذي وصحبه بصحة ما رواه في الكلام عليه هناك
ان شاء الله قال في التلخيص والحضري هو وائل بن حجر والكندي هو امرؤ القيس بن
عابس واسم ربيعة اه وفيه نظر فانه سيأتي عن وائل بن حجر في كتاب الاقضية بلفظ جاء
رجل من حضر موت ورجل من كندة الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم الخ وهذا يشبهه ريان
الحضري غيره وائل وأيضا قال في البدوا لم يراهم الحضري ربيعة بن عبد الله بن كندة
مينا في احدي روايتي صحيح مسلم وعبدان بكبر الماهلة وبعد هامو حدة والحديث فيه
دليل على انها اذا طلبت بين العلم وجبت وعلى انه يصحب القاذي أن يهبط من رام الخلق
قوله انه لا يقطع عبيدا الخ لفظ العبيد من حديث الأشعث من حلقه على عين يقطع
بمال امرئ مسلم هو فيها فاجرائي الله وهو عليه غضبان وسيأتي في كتاب الاقضية

(باب ثلاث ذوخ الغاصب بقتة وقلم غرمه)
(عن رافع بن خديج ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من زرع في أرض قوم بغير
إذنهم فليس له من الزرع شئ وله نفقته رواه النسابة الا لثاني وقال البخاري هو حديث
وعليه غرمه وقد اختلف في رفع هذه الزيادة ووقفها وصرح ابن وهب راوى هذه الزيادة بانها من قول سعيد بن المسيب وهكذا
صرح ابو داود في المراسيل انه من كلام سعيد قال جوع الى الحديث الاول مع صحته هو المتعين فتكون الفواتل المخصوص
على في الحديث المرهون ويطبق غيرهما من الفواتل بالقياس لعدم القاروق والكسب من جملته أفلا وجه للفرق بينهما وبينها
فتكون كلها المرهون والمؤمن عليه من نفقة وغيره مما تدره واليه حاجة المرهون اه وقال الشافعي يشبه أن يكون المراد من
رهن ذات دون ظهر لا يمنع الراهن من دره او ظهره فانها في محاباة ومركوبة له كما كانت قبل الرهن اه فيجوز للراهن انتفاع
لا ينتفع المرهون كركوبه كتي واستخدامه وليس وانما قيل لا ينتفع به وقال الحنفية ومالك والشافعي في رواية عنه ليس للراهن

ذلك لانه يتاقي حكم الرهن وهو الجبر الدائم واحتج الطحاوي في شرح الاثار بان هذا الحديث يحمل لم يبين فيه من الذي يشرب
الابن ويركب فمن أين جازاهم أن يجعلوه الرهن دون أن يجعلوه المرتهن الا ان يقارنه دليل من كتاب أو سنة أو إجماع قال ومع
ذلك فقد روى هشيم هذا الحديث بلفظ اذا كانت الدابة مروهنة فعلى المرتهن علقها وعن الذي يشرب وعلى الذي يشرب ثقتها
ويركب فدل هذا الحديث ان المعنى بالركوب ويشرب الدابة في الحديث الاول هو المرتهن لا الراهن فجعل ذلك له وجهات الثقة
عليه بدلا عما يتعوض منه مما ذكرنا ٢٠٠ وكان هذا عندنا في الوقت الذي كان الربا مباحا فالحرم الربا حرم اشكاله

حسن وعنه عن الزبير بن الزيد ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من أحب الرضا فهو
له وليس لعرق ظالم حق قال واقد أخسبرني الذي حدثني هذا الحديث ان رجلا من اختصاصا
الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم غرس احداهما فخل في أرض الآخر فقتل صاحب
الأرض بأرضه وأمر صاحب النخل أن يخرج فخله ثم قال فلفظ قد رأيتوا انها تضرب
اصواها بالفسوس وانما النخل غم رواه أبو داود والدارقطني حديث رافع ضعفه الطحاوي
ونقل عن البخاري تضعيفه وهو خلاف ما نقله الترمذي عن البخاري من تحسينه وضعفه
أيضا البيهقي وهو من طريق عطاء بن أبي رباح عن رافع قال أبو زرعة لم يسمع عطاء من
رافع وكان موسى بن هرون يضعف هذا الحديث ويقول لم يرو غير شريك ولا رواه من
عطاء غير أبي إسحق ولكن قد تابعه قيس بن الربيع وهو سبي الحفظ وقد أخرج هذا
الحديث أيضا البيهقي والطبراني وابن أبي شيبة والطحاوي وابن ماجه وأبو يعلى وحكى
ابن المنذر عن أحمد بن حنبل انه قال ان أبا إسحق زاد في هذا الحديث زرع بغير اذنهم
وليس غيره يذكر هذا الحرف وحديث عروفة مذكور عنه أبو داود والمنذري وحسن
الحافظ في بلوغ المرام اسناده وفي رواية لابي داود فقال رجل من أصحاب النبي صلى الله
عليه وآله وسلم وأكثرت في أن أبا إسحق زاد في هذا الحديث زرع بغير اذنهم
واول حديث مروى هذا قد تقدم في أول كتاب الاحياء من حديث سعيد بن زيد وأخرج
أبو داود من حديث جعفر بن محمد بن علي عن أبيه الباقر عن سمرة بن جندب انه كانت له
عضد من نخل في حائط رجل من الأنصار قال ومع الرجل اهل قال وكان سمرة يدخل الى
نخله فيأذي به الرجل ويشتق عليه فطلب اليه أن ياقله فأبى فأتى النبي صلى الله عليه وآله
وسلم فذكر ذلك فطلب اليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يبيعه فأبى فطلب اليه أن
يأكله فأبى قال فبقي ذلك كذا وكذا ثم أخرجني فابى فقال أنت مضايقت رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم للأنصارى اذهب فاقام نخله وفي سماع الباقر من سمرة بن جندب
نظر فقد نزل من مولده ووفاته سمرة ما يتعذر منه سماعة قوله فليس له من الزرع شيء
دليل على أن من غصب أرضا وزرعها كان الزرع له ما لا الأرض وللقاصب ما غرمه
في الزرع يسلم له ما لا الأرض قال الترمذي والعمل على هذا الحديث عند بعض أهل
العلم وهو قول أحمد وإسحق قال ابن رسلان وقد استدل به كما قال الترمذي أحمد على أن
من زرع بذرا في أرض غيره واسترجعها صاحبها فلا يجزئها ما أن يسترجعها مالها

وردت الاشياء المأخوذة الى
أبدان المساوية لها وحرم بيع
البن في الضرع فدخل في ذلك
النهي عن النقطة التي يملكها
المنفق لبنها في الضرع وتلك
النقطة غير موقوف على
مقدارها والابن أيضا كذلك
فارتفع بنسخ الربا ان يجب
الثقة على المرتهن بالمنافع التي
يجب له عوضها وبالبن الذي
يحتله ويشربه وتعقب بان النسخ
لا يثبت بالاحتمال والتشريع في
هذا منه ذروا لجمع بين الاحاديث
بممكن وطريق هشيم المذكور
زعم ابن حزم ان اسمعيل بن سالم
الصائغ تفرد عن هشيم بالزيادة
وانها من نخله طسه وتعقب بان
أحمد رواها في مسنده عن هشيم
وكذلك أخرجه الدارقطني من
طريق زياد بن أيوب عن هشيم
وقد ذهب الاوزاعي والليث
وأبو ثور الى جله على ما اذا امتنع
الراهن من الاتفاق على المرهون
على الحيوان حفظ حياته ولا يباع

المالية فيه وجعل في مقابلة ثقته الانتفاع بالركوب أو يشرب اللبن بشرط ان لا يزيد قدر ذلك
أو ثقته على قدر علقه وهي من جله مسئلة الظفر وقبل ان الحكمة في المدول من الابن الى الدار الاشارة الى ان المرتهن
اذا حطب جازله لان الدر ينجم من العين بخلاف ما اذا كان الابن في اناء لا يورثه فانه لا يجوز للمرتهن ان يأخذ منه شيئا أصلا
كذا قال (وعلى الذي يركب) الظاهر (ويشرب) ابن الدارة (الثقة) علم ما كانتا من كان هذا ظاهر الحديث وفيه حجة ان
قال يجوز للمرتهن من الرهن الانتفاع بالركوب والحطب بقدر الثقة ولا يتعوض بغيرهما المفهوم الحديث قاله الحافظ في الفتح
وقال القاضي الشوكاني في المختصر وشربه يجوز رهن ماءه كره الراهن في دين عليه والظاهر يركب والابن يشرب بثقتيه

المرهون وما قالوا ان الحسد يثرون على خلاف القياس فحياب بان القياس فاسد الاعتبار معني على شفايفه فان لا يصح
الاخصاص به لان العام لا يرد به الخاص بل يثبت عليه اتمى وقال الحافظ ابن القيم رحمه الله تعالى أخذ أحد وغيره من آفة الحديث
بهم هذه التوى وهو الصواب وقال في اعلام الموقعين وهذا الحكم من أحسن الأحكام وأعمالها ولا يصح للراهن غير ما عده
ففساده ظاهره اطلاق في يخرج القياس على وفق حديث الباب الى ما لا يسهل المقام ومن مسائل هذا الباب انه لا يخلق الرهن
بما فيه حديث أبي هريرة عند الشافعي والدارقطني وحسنه والحاكم والبيهقي ٢٠١ وابن حبان في صحيحه عن النبي صلى الله
عليه وآله وسلم قال لا يخلق الرهن
من صاحبه الذي رهنه بثقة
وعليه غرمه قال الحافظ في بلوغ
المرام رجاء ثقات الاثن الخروفا
عند أبي داود وغيره ارساله اتمى
عن ابن عباس رضي الله عنهما
ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
قضى ان العين على المدعى عليه
أورده البخاري في باب اذا اختلف
الراهن والمرتهن أي في أصل
الرهن ويحوى فالبينة على المدعى
واليمين على المدعى عليه وإراد
البخاري الحيل على عومه خلافا
لمن قال ان القول في الرهن قول
المرتهن مالم يجاوز قدر الراهن
كاشهد للمرتهن قال ابن
التيين جرح البخاري الى أن الرهن
لا يكون شاهدا قال العلماء
والحكمة في ذلك ان جانب المدعى
ضعف لانه يقول خلافا للظاهر
فكتاب الطبعة القوية وهي البينة
وهي لا تجلب الثقة هاتفة ولا تدفع
عنها ضررا فيقوى به هذا ضعف
المدعى وجانب المدعى عليه قوي
لان الأصل فراغ ذمته فاكفى
فيه بحجة ضعيفة وهي اليمين لان

ويأخذ صاحب المدعى الزرع أو يسترجعها والزرع قائم قبل ان يحدد فان أخذها
من صاحبها بعد حصاد الزرع فان الزرع للغاصب الأرض لا يعلم فيها خلافا وذلك لانه غلبه
ماله وعليه أجرة الأرض الى وقت التسليم وضمان نقص الأرض وتسوية غرها وان
أخذها الأرض صاحبها من الغاصب والزرع قائم في المملوك اجبارا للغاصب على قلبه
وخير المالك بين أن يدفع اليه ثقته ويكون الزرع له أن يتول الزرع للغاصب وبهذا قال
أبو عبيد وقال الشافعي وأكثر الثقة ما ان صاحب الأرض يملك اجبارا للغاصب على قلبه
واستدلوا بقوله صلى الله عليه وآله وسلم ليس لعرق ظالم حق ويكون الزرع لمالك البذر
عندهم على كل حال وعليه كراهة الأرض ومن جله ما استدله الاولون ما أخرجه أحمد
وأبو داود والطبراني وغيرهم أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم رأى زرعاً في أرض ظهير
فأخبره فقال ما أحسن زرع ظهير فقالوا انه ليس اظهري ولكنه افلان قال فخذوا زرعكم
وردوا عليه ثقته فدل على أن الزرع تابع الأرض ولا ينفك ان حديث رافع بن خديج
أخص من قوله صلى الله عليه وآله وسلم ليس لعرق ظالم حق مطابقة لما يفي العام على
الخاص وهذا على فرض أن قوله ليس لعرق ظالم حق يدل على أن الزرع لرب البذر
فيكون الزرع مذهب اليه اهل القول الاول من أن الزرع لصاحب الأرض اذا استرجع
أرضه والزرع فيها وما اذا استرجعها بعد حصاد الزرع فظاهر الحديث أنه أيضا لرب
الأرض ولكنه اذا صرح الاجماع على أنه للغاصب كان مخصوصا له هذه الصورة وقد روى
عن مالك واكثر علماء المدينة مثل ما قاله الاولون وفي البحر ان مالك والشافعية يقولان
الزرع لرب الأرض واحتج مالك ذهب اليه الجمهور ومن أن الزرع للغاصب بقوله صلى الله
عليه وآله وسلم الزرع للزرع وان كان غاصبا لم أفق على هذا الحديث فينظر فيه وقال
ابن رسلان ان حديث ليس لعرق ظالم حق ورد في الغرس الذي لعرق مستطيل في
الأرض وحديث رافع ورد في الزرع فيجمع بين الحديثين ويذهب بكل واحد منهما الى
موضعه ولكن ما ذكرناه من الجمع أرجح لان بناء العام على الخاص أول من المصير الى
قصر العام على السبب من غير ضرورة والمراد بقوله وله ثقته ما أنفقته للغاصب على
الزرع من المؤنة في الحرث والسقي وقيمة البذر وغير ذلك وقيل المراد بالثقة قيمة الزرع
قدرة قيمته وبها المالك والظاهر الاول قولنا وليس لعرق ظالم حق قد تقدم ضبطه

٢٦ خا الخالف يجب لثقة الضرر فكان ذلك في غاية الحكمة ثم قد جعل اليمين
في جانب المدعى في مواضع تستحق لدليل كإيمان القسامة ودعوى القيمة في المثلقات ونحو ذلك كما هو مبسوط في كتب الفقه
ومذهب الشافعية في مسئلة الرهن تصديق الراهن بيمينه حيث لا يثبت لان الأصل عدم رهن ما أعتاد المرتهن فان قال
الراهن لم تكن الأنصار موجودا عند العتيد بل أخذتم فان لم يتصور رهنها بعد فذهب وطول بجواب الدعوى
فان أصر على انكار وجودها عند العتيد جعلنا كلا وحلف المرتهن وان لم يصرف عليه واعتقد بوجودها وانكر رهنها قبلنا منه
انكاره لجواز صدقه في نفي الرهن وان كان قد بان كذبه في الدعوى الاولى وهي نفي الوجود وما اذا انصرف رهنها بعد العقد

فان لم يمكن وجودها عند صدق بلاغين وان أمكن وجودها واحدة عند صدق القول وقوله بيمينه لما مر فان حلقته كالأشجار
الحادثة بعد الرهن في القلع وسائر الأحكام وقد مر بيانها هذا ان كان رهن تبرع فان اختلفا في رهن مشروط في بيع بأن
اختلاف في اشتراطه فيه او اتفاق عليه واختلفا في شيء مما سبق تخالفا كما مر في البيع اذا اختلفت في ان اتفاقا على اشتراط
فيه واختلفا في أصله فلا تخالف لانهم لم يختلفا في كيفية البيع بل بعدد الرهن والمرتب من الفسخ ان لم يرهن وهذا الحديث
أخرجه أيضا في الشهادات وتفسير آل ٢٠٢ عمران ومسلم والترمذي وابن ماجه في الأحكام وأبو داود والشافعي في القضاء

• (بسم الله الرحمن الرحيم) •

• (كتاب في العتق وقضاه) •

والعتق بكسر الميم له بمعنى
الاعتاق وهو إزالة الملك عن
الآدمي قال الأزهري وهو شقيق
من قواهم عتق القرس اذا سبق
وعتق القرس اذا طار لان الرقيق
يخلص بالعتق ويذهب حيث شاء
(عن أبي هريرة رضي الله عنه
قال قال رسول الله صلى الله
عليه وآله (وسلم) ايمان رجل
وأى كلمة شرط دخلت عليها ما وفي
لفظ ايمان مسلم (اعتق امرأ مسلما
استنقذ الله تعالى) أي خلاص الله
(بكل عضو منه عضو منه من النار)
زاد في كفارات الايمان حتى
فرجه بفرجه وخس الفرج
لانه محل أكبر البكار بعد الشرك
والفساق من حديث كعب بن مرة
وايما امرئ مسلم أعتق امرأتين
مسنتين كاتفتكا كعن النار
عظيم منها به ظم وايما امرأة
مسلمة أعتقت امرأة مسلمة
كانت فكاهما من النار اسناده
صحيح ومثله للترمذي من حديث
أبي امامة والطبراني من حديث

وتفسيره في أول كتاب الاحياء قوله وامر صاحب الفضل الخ فيه دليل على أنه يجوز
الحكم على من غرس في أرض غيره غرسا بغير اذنه بقطعهما قال ابن رشد في النهاية أجمع
العلماء على أن من غرس غرسا بغير اذنه بقطعهما قال ابن رشد في النهاية أجمع
ما روى عن مالك في المشهور ان من زرع غرسا بغير اذنه بقطعهما قال ابن رشد في النهاية أجمع
روى عنه ما يشبه قول الجمهور ثم قال وفرق قوم بين الزرع والقطوع والاشجار إلى آخر كلامه قوله
عم بضم الميم له وتشديد الميم جمع جمعة وهي الطويلة وفي القاموس ما يدل على أنه يجوز
فتح أوله لانه قال بعد تفسيره بالفتح الطويل ويضم

• (باب ما جاء في غصب شاة فذهبها أو شواها أو طبخها) •

(عن عاصم بن كليب أن رجلا من الانصار أخبره قال خرجنا مع النبي صلى الله عليه وآله
وسلم فلما رجع استقبله داهي امرأة فجاءتني بالطعام فوضع يده ثم وضع القوم فأكوا
فتنظر أبوا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يلوذ لقمة في فمه ثم قال أجد لم شاة أخذت
بغير إذن أهلها فقال المرأفة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى البقيع يشتري في ثابة فلم أجد
فأرسلت إلى جارتي فداشترت شاة أن أرسل بها إلى بيتي فأتيت بها فوجدت فأرسلت إلى امرأتها
فأرسلت إليها فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى امرأتها فأتيت بها فوجدت فأرسلت إلى امرأتها
وأبو داود والدارقطني وفي لفظه ثم قال إلى لاجد لم شاة ذهبت بغير إذن أهلها فقال
يا رسول الله أحمى وأنامن أعز الناس عليه ولو كان خير امت لم يغير على وعلى أن أرضيه
بأفضل منها فإني أن يأكل منها وأمر بالطعام للاسارى) الحديث في استناده عاصم بن
كليب قال علي بن المديني لا يصح به اذا انفرد وقال الامام أحمد لا بأس به وقال أبو حاتم
الرازي صالح وقد أنسخ لمسلم وأما جبهة الرجل العصاة في غير قاذحة لما قرأناه غير
مرة من أن يجوهول العصاة مقبول لان عموم الأدلة القاضية بانهم خير الخلق من جميع
الوجود أقل احوالها أن تثبت لهم هذه المزية أعني قبول مجاهيلهم لاندراجهم تحت
عمومها ومن تولى الله وره له تعديله فالواجب حله على العدالة حتى ينكشف خلافها
ولا انكشاف في الجمهور قوله يلوذ قال في القاموس اللواحون المذبح أو مضغ صلب
قوله لقمة بضم اللام وسكون القاف ويجوز فتح اللام قال في القاموس ان لقمة رقتع

عبد الرحمن بن عوف ورجاله ثقات وفي الحديث فضل العتق وان عتق الذر أفضل من عتق الاتي خلافا
لأن فضل عتق الاتي محتاجان عتقه باستدعي ضرورة وله حارسوا تزوجها حارسوا عتقها في الفضل ان
عتق الاتي غالباً يستلزم ضياعها ولان في عتق الذر من المنة العامة وليس في الاتي كسلاية لقضاء وغيره مما يصلح
لذلك كوردون الاناث قال الخطابي ويحب عند بعض العلماء ان لا يكون العبد المعتق ناقص العضو بالعود أو الشلل
وضوؤه ما بل يكون سليماً ليكون معتقه قد مال الموعود في عتق اعضائه كلها من النار باعتاقه اياه من الرق في الدنيا وقال
زويجا كان ثمة من الاعضاء زيادة في الثمن كانه في الاصل لا يبيع له غيره من حفظ الحرم وغيره انتهى فيه اشارة الى أنه

يفتقر النقص الجبوز بالثمنه ومما له في مقام المنع وقد استشكله النووي وغيره وقال لاشك ان في عتق النقص وكل ناقص
فضله لكن الكامل أولى وقال ابن المنير فيه اشارة الى أنه ينبغي في الرقبة التي تكون الكفارة أن تكون مؤمنة لان الكفارة
منقذة من النار فينبغي ان لا يقع الا بعتة من النار وهذا الحديث أخرجه البخاري أيضا في كفارات الايمان ومسلم في العتق
وكذا الشافعي والترمذي (عن أبي ذر رضي الله عنه قال سألت النبي صلى الله عليه وآله (وسلم) أي العمل أفضل قال
ايمان باقومه ما دق سبيله) قرنه ما لان الجهاد كان انذاك أفضل الاعمال ٢٠٣ (قلت في الرقاب أفضل) أي لا عتق قال

ما جاء في القم قوله لم يوجد بضم أوله وسكون الواو وكسر الجيم أي لم يعطى ما طلبته وفي
القاموس أوجده أعلاه وقلا ناما لوجه أظفر به والحديث في مداخل على مشروعية
اجابة الداهي وان كان امرأة أو مدهور رجلاً أجنبيًا اذا لم يمارض ذلك مفسدة مساوية
أوراجعة وفيه مجيز لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ظاهرة لعدم اساغته لذلك الجمع
واخباره ما هو الواقع من أخذها بغير إذن أهلها وفيه تجنب ما كان من المأكولات حراما
أو مشتبها وعدم الاستكمال على تجوز اذن مالكه بهدا كنهه ونفسه أيضا أنه يجوز صرف
ما كان كذلك الى من يأكله كالاسارى ومن كان على صفتهم وقد أورد المصنف هذا
الحديث للاستدلال به على حكم من غصب شاة فذهبها أو شواها أو طبخها كواقع
في الترجمة وقد اختلف العلماء في ذلك فحكى في البحر عن القاضية وأبي حنيفة ان المال
يخرج بين طلب القيمة وبين أخذ العين كما هي وعدم لزوم الأرض لان الغاصب لم يملك
ما ينقذ بالتقويم وحكى عن المؤيد بالله والناصر والثاني ومالك انه يأخذ العيس مع
الأرض كالقطع الاذن وهو ما عمن محمد انه يخرج بين القيمة أو العين مع الأرض

• (باب ما جاء في ضمان المذات بجنسه) •

(عن أنس قال أهدت بعض أزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم إليه طعاما في قصعة
فضربت عائشة القصعة بيدها فالتفت ما فيها فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم طعام
بطعام وانما بانا رواه الترمذي وصححه وهو معناه اسائر الجماعة الاسلام وعن عائشة
انما قالت ما رأيت صانعة طعاما مثل مغبة أهدت الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه
من طعام فما ملكت نفسي ان أكسره فالتفت يا رسول الله كفايته قال اناء كاناه
وطعام كطعام رواء أحمد وأبو داود والشافعي) الحديث الاول أفظه في البخاري ان
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان عند بعض نسائه فأرسلت إحدى امهات
المؤمنين مع خادمها بقصة فيها طعام فضربت يدها فكسرت القصعة فضعها وجعل
فيها الطعام وقال كراودفع القصعة العصىة للرسول وجلس المكسورة هذا أحد ألفاظ
البخاري وله ألفاظ أخرى وليس فيه نهي الضاربة وهي عائشة كما وقع في رواية الترمذي
التي ذكرها المصنف والحديث الثاني في استناده أفأت بن خليفة أبو حسان ويقال فليت

بقوله اغلاها عن المسلمين وقد تقدم تفصيله بذلك في الحديث الاول (وانفسها عند أهلها) أي أكثرها رغبة عند مالكيها
لمتهم فيها لان عتق مثل ذلك لا يقع الا خالصا (قلت فان لم أقول) أي ان لم أقدر على العتق ولذا رقتني في الغرائب فان لم استطع
(قال تعين صائغا) من الصنعة أو ضائعا بالاضاد من الضياع أي تعين ذابضاع من فقر أو عيال أو حال قصر عن القيام بها
وأطال القسط لاني في تصحيح الروايات بالمجتمعة والمهولة وما قبل فيها ما جدا فراجع (او تصنع لآخر) وهو من لا يحسن
صنعة ولا يجتدي اليها (قال فان لم أقول قال تدع الناس من الشر) أي تكف عنهم ثم شرك فيه دليل على ان الكف عن
الشيء داخل في فعل الانسان وكسبه حتى يوزع عليه ويعاقب غير ان الثواب لا يحصل مع الكف الا مع النية والقصد

لامع الغفلة والذهول قاله القرطبي (قام بصدقته تصديق على نفسه) وفي الحديث ان الجهاد افضل الاعمال بعد
الايان والاجابة باختلاف احوال السائلين وفيه حسن المراجعة في السؤال وصبر المفتي والحلم على التلبذ
ورفقته وقد روى ابن حبان والطبري وغيرهما عن ابي ذر حديثا طويلا فيه امثلة كثيرة واجوبته يشغل على فوائد كثيرة
منها والله اى المؤمنين اكل كل اى المسلمين اى الهجرة والجهاد والصدق والصلاة افضل وفيه ذكر الانبياء وعددهم
وما ائزل عليهم وآداب كثير ممن اواصر ونوا ٢٠٤ وغير ذلك قال ابن المنير وفي الحديث اشارة الى ان اعانة الصانع افضل

من اعانة الصانع لان غير الصانع مظنة الاعانة فكل احد يعينه غايبا بخلاف الصانع فانه لشهرته بصحته يغفل عن اعانته فهو من جنس الصدقة على المستور اتمى وهذا الحديث من اعلى حديث وقع عند البخاري وهو في حكم الشرايات واخرجه مسلم في الايمان والنسائي في العتق والجهاد وابن ماجه في الاحكام (عن ابن ماجة بن عمر رضى الله عنه - ما ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من اعنى شركا له اى نصيبا واه كان قلبه لا وكثيرا والشرك في الاصل مصدر اطلق على متعاقبه وهو المشترك ولا بد من اذبح اى جرم مشترك لان المشترك في الحقيقة بالجملة فكان له اى الذى اعتق (مال يبلغ) اى شئ يبلغ (عن العبد) اى قيمة بقيته (قوم العبد قيمة عدل) بان لا يزداد من قيمته ولا ينقص ولم وانسان لا وكس ولا شطط والوكس النقص والشطط الجور (فأعطى شركا حصصهم) اى

العامرى قال الامام احمد ما رى به باسا وقال ابو حاتم الرازي شيخ وقال الخطابي في اسناد الحديث قال وقال في الفتح ان اسناده حسن قوله بعض ارباب النبي هي زينب بنت جحش كما رواه ابن حزم في المحلى عن انس ووقع قريب من ذلك لعائشة مع ام سلمة كما روى النسائي عن عائشة انت الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم بطعام في حفنة فحاش عاتشة مترزة بكاء ومعهما نهر فقلقت به الصفة الحديث والرواية المذكورة في الباب عن عاتشة تشعر بأنه قد وقع ما مثل ذلك مع صفية وقد روى الدارقطني عن انس من طريق عمران بن خالد نحو ذلك قال عمران اكرطى انا حفنة صفية التي كسرت عائشة صفحتها قال في الفتح ولم يصب عمران في ظننه انا حفنة بل هي ام سلمة ثم قال فم وقعت الحفنة لحفصة ايضا وذلك فيما رواه ابن ابي شيبة وابن ماجه من طريق رجل من بني سواة غير مسمى عن عائشة قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مع احصية نصعت له طعاما وصنعت له حفصة طعاما فسبقتني فقات للجارية انطاني فاكفتي قصعتها كذا ثم فانس كسرت وانتشر الطعام فجده على الدماح فاكلوه ثم بعثت بقصعتها الى حفصة فقال خذوا طارفا مكاب ظرفكم وبقيته رجالة فقات قال الحافظ ونحوه من ذلك ان المراد من اجمع في حديث كتاب هي زينب لجسي والطب من مخرجه وهو جيد عن انس وما عدا ذلك فقصص اخرى لا تنطبق على التحقيق ان يقول في مثل هذا فيل المرسله فلا توفيل فلانة من غير غير قولها انا با فانه دليل على ان القمير يضمن بمثله ولا يضمن بالقيمة الا عند عدم المثل ويؤيده ما في رواية البخاري المتقدمة بلفظ ودفع القصعة انقصه للرسول وبه اجمع النافعي والكوفيون وقال مالك ان القمير يضمن بقيته مطلقا وفي رواية عنه كالمذهب الاول وفي رواية عنه اخرى ما صنعته الا دعي فانسك وأما الطيوان فالقيمة وعنه ايضا ما كان مكابا او موزونا فالقيمة والا فالمثل قال في الفتح وهو المشهور عندهم وقد ذهب الى ما قاله مالك من ضمان القمير بقيته مطلقا جماعة من اهل العلم منهم الهادي والشافعي ولا خلاف في أن المثل يضمن بمثله واجب القائلون بالقول الثاني عن حديث الباب وما في معناه بحكم البيرقي من أن القصعتين كانتا للنبي صلى الله عليه وآله وسلم في بيتي زوجته فعاقب الكاهن فيجعل القصعة المكسورة في بيتها وجعل القصعة في بيت صاحبته ولا يمكن هناك تضمين وتعقب بما وقع في رواية لابن ابي حاتم بلفظ

من (عن حكيم بن حزام رضى الله عنه انه اعتق في الجاهلية) وهو مشترك (مائة رقبة وجل على مائة بعير فاما المثل على مائة رقبة واعتق مائة رقبة) في الحج لما روى انه حج في الاسلام ومعه مائة بقرة قد جله بالخير فوف بمائة عبد وفي اعناقهم اطواق انقصة فمروا على الجبج (قال) اى حكيم (فسالت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقالت يا رسول الله وذر الحديث) اى باقية وهو اى اى اخبرني اسماء كنت اسمعها في الجاهلية كنت اتحدث بها بعد في انبر اى اطلب بها البر والاحسان الى الناس والتقرب الى الله تعالى قال فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم املت على ما سلف للثمن خير (وقد تقدم في الزكاة) ليس المراد به حصة التقرب في حال الكفر بل اذا اُخيل ينتفع بذلك الخير الذي فعله او انك يفعل ذلك

رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم ان الله تجاوز لي عن اثمى ما وسوست به صدورها) اى ما حدثت به انفسها وهو ما يحظر بالبال والوسوسة الصوت الخفى ومنه وسواس الخلق لا صوتا او قسلا ما يظهر في القلب من الخواطر ان صككت تدعو الى الرذائل والمعاصي تسمى وموسوسة فان كانت تدعو الى الخصال المرضية والطاعات تسمى الهاما ولا تكون الوسوسة الا مع التردد والتردد من غير ان يطمئن اليه او يستقر عهده (ما لم تعلم) في العمليات بالخواطر (او تكلم) في التولييات بالاسان على وفق ذلك ومما يبقه الحديث للترجمة من قوله ما وسوست لان ٢٠٥ الوسوسة لا اعتبار لها عند عدم التوطن فكذلك الخفى والناسي لا توطن

من كسر شيئا فهو له وعليه مثله وجه مذكور على من زعم انها واقعة عين لا يوم فيها ومن جله ما اجابوا به عن حديث الباب وما في معناه بأنه يحتمل أن يكون في ذلك الزمان كانت العقوبة فيه بالمال فعاقب الكاهن باطعام قصعتها الاخرى وتعقب بان النصريح بقوله انا ما ناهيه بذلك قوله بطعام قيل ان الله لكم يضل من باب المعونة والاصلاح دونت الحكم وجوب المثل فيه لانه ليس له مثل معلوم قال الحافظ وفي طرق الحديث ما يدل على أن الطاهرين كانوا محتاجين قولهم فاما كنت نفسي أن كسرت انظر اى داود فأخذني ففكك يفتح الهمة واسكان الفاء وفتح الكاف ثم لام وزنه أقفل والمعنى أخذتني رعدة الافكك وهي الرعدة من برد أو خوف والمراد هنا أنهم بالمبرات حسن الطعام غارت وأخذتهم بمثل الرعدة

(باب جنابة البهيمة)

(قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم الجحما بجر حاء جبارة وعن ابي هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الرجل جبار رواه ابو داود وعنه حرام بن عحيصة ان ناقة البراء بن عازب دخلت حائطا فاندت فيه ففضي نبي الله صلى الله عليه وآله وسلم ان على اهل الحوايط حفظها بان ائروا ما افدت المراثي بالليل ضامن على اهلها رواه احمد وابو داود وابن ماجه وعن النعمان بن بشير قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم من وقف دابة في حبل من سبل الملائكة وفي من اسواقهم فاطمات يد اورجل فهو ضامن رواه الدارقطني وهذا عند بعضهم فيما اذا وقفتها في طريق ضيق او حيث نضر المار) حديث الجحما بجر حاء جبارا أخرجه الجماعة من حديث ابي هريرة وقد تقدم في باب ما جاء في الركا والمعدن من كتاب الزكاة وحديث ابي هريرة أخرجه ايضا النسائي وقال الدارقطني لم يروه غيرهما بن حبان وخالفه الحافظ عن الزهري منهم مالك وابن عيينة ويونس ومعهما وابن جريج وعقيل وايت بن عبد وغيرهم كاهم ورواه عن الزهري فقالوا الجحما والبرج جبارا والمعدن جبار ولم يذكر الرجل وهو الصواب وقال الخطابي قد تكلم الناس في هذا الحديث وقيل انه غير محفوظ وضمين بن حبان هو وف بسوا الحفظ وقد روى آدم بن ابي اياس عن شعبة عن محمد بن زياد عن ابي هريرة عن رسول

والفر (عن حكيم بن حزام رضى الله عنه انه اعتق في الجاهلية) وهو مشترك (مائة رقبة وجل على مائة بعير فاما المثل على مائة رقبة واعتق مائة رقبة) في الحج لما روى انه حج في الاسلام ومعه مائة بقرة قد جله بالخير فوف بمائة عبد وفي اعناقهم اطواق انقصة فمروا على الجبج (قال) اى حكيم (فسالت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقالت يا رسول الله وذر الحديث) اى باقية وهو اى اى اخبرني اسماء كنت اسمعها في الجاهلية كنت اتحدث بها بعد في انبر اى اطلب بها البر والاحسان الى الناس والتقرب الى الله تعالى قال فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم املت على ما سلف للثمن خير (وقد تقدم في الزكاة) ليس المراد به حصة التقرب في حال الكفر بل اذا اُخيل ينتفع بذلك الخير الذي فعله او انك يفعل ذلك

اكتسبت طباعا جيلة فانتقلت بذلك الطباع في الاسلام وتكون تلك العادة قد عرفت في كل عمل الخير او اذ
يركع فعل الخير حديث الى الاسلام لان المبادئ عنوان الغايات (عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وآله
وسلم قال لا تروا في الدنيا شيئا الا فانه من الله عز وجل وانما هي آيات الله في خلقه وانما هي آيات الله في خلقه وانما هي آيات الله في خلقه
على الله ففعلت مقاديرهم) أي الطائفة الباغية (وسبى درارهم) وفي هذا جواز الاغارة على الكفار الذين بلغتهم الدعوة
من غير اذار بالاغارة لكن العزم استحباب ٢٠٦ الاذار وبه قال الشافعي واليه وابن المنذر والجمهور وقال مالك

يجب الاذار مطلقا وفيه جواز
استرقاق العرب لان بنى المصطلق
عرب من خزاعة وهذا قول
الشافعي في الجدي وبه قال مالك
وبه روى أصحابه وأبو حنيفة
وقال جماعة من العلماء لا يسترقون
اشرفهم وهو قول الشافعي
في القديم والاول أربع (وأصاب
بومئذ جويرية) بنت الحر بن
أبي خراش وهو كان أبوها سيد
قومه وقيل وقعت فيهم ثابت
ابن قيس وكانته نفسها فتعفى
برسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم كآبها وتزوجها فأرسل
الناس ما في أيديهم من السبايا
المصطلبة بركة مصاهرة النبي
صلى الله عليه وآله وسلم فلا تعلم
امرأة أكثر بركة على قومها منها
(رضي الله عنها) عن أبي هريرة
رضي الله عنه قال ما زلت أحب
بني عقيم (بن مرة بن اد بن طابخة
ابن الياس بن مضر) (من ثلاث)
أي ثلاث خصال (صحت من
برسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم يقول فيهم) أي في بني عقيم
(ومعته يقول هم أشد أمي على

الرجال) وهذا مسلم هم أشد الناس قتلا في الملاحم فيكون المراد باللاحم أو ذكرك
الرجال لا يدخل غيره بغير (قال رجال من حديثهم فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هذه قات قومتنا)
لاجتماع نسبهم بنسبه الشريف في الياس بن مضر (وكانت نسبية منهم عند عائشة) وعند الامام علي وكانت على عائشة نسبية من
بني اسمعيل قال في الفتح لم ألق على أمهم أو عند أبي عوانة من رواية الشعبي وكان على عائشة حمير وبنو الطبر في الاوسط من
هو ابنة النبي المراد بالذي كان عليه وانه كان نذرا وعنده في الكبير أنها قالت يا نبي الله اني قد نذرت عتقا من ولد اسمعيل فقال
لها النبي صلى الله عليه وآله وسلم اصبري حتى يمشي في بني النضير فقلت لها خذني منهم أربع فاختفت

منهم أو يروى جبارا ونسبا وسمرقند على النبي صلى الله عليه وآله وسلم على رؤسهم ويزل عليهم قال في الفتح والأي تعين لعنق عائشة
من هؤلاء الاربعة اماردج واما زني في من اي داود من حديث الزبيد ما رثد الى ذلك انتهى (فقال) صلى الله عليه وآله
وسلم (أعقبها) أي القصة (فانما من ولد اسمعيل) وفيه دليل على جواز استرقاق العرب وتلكهم كما رفرق الجمع الآن عتقهم
افضل لكن قال ابن المنذر تلك العرب لا بد عتدي فيه من تفصيل وتخصيص للشراف فلو كان العربي من ملامن ولد فاطمة رضي الله
عنها فلو فرغنا ان حنينا أو حنيننا تزوج أمة بشرطه لاستبعدنا استرقاق ٢٠٧ ولله قال وإذا أقاد كون المسي من ولد

اسمعيل يقتضي استحباب اعتاقه
قال في بالشابة التي فرضناها يقتضي
وجوب حرته حقا قال في الفتح
وفي الحديث أيضا فضله طاهرة
لبن عقيم وكان فيهم في الجاهلية
وصلى الاسلام جماعة من
الاشراف والرؤساء وفيه الاختيار
عماسيا من الاحوال السكانية
في آخر الزمان وفيه الرد على من
نسب جميع ابن النبي اسمعيل
لتفرقة صلى الله عليه وآله وسلم
بين خولان وهم من ابن وبين
بني العنبر وهم من مضر والمنصور
في خولان انهم من ولد كهلان بن
سببا وقال ابن الكلبي خولان
من قضاة وهذا الحديث أخرجه
مسلم في الفضائل فن زهير
(وعنه) أي عن أبي هريرة (رضي
الله عنه عن النبي صلى الله عليه
وسلم قال لا يقل أحدكم)
للملوك غيره (أطعم ربك) أمر من
الاطعام (وضئ ربك) أمر من
وضاء يوضئه (اختر ربك) أمر
من سقاء يستقيه وسبب النهي
عن ذلك ان حقيقة الربوية لله
تعالى لان الرب هو المال والقيام

بذلك من قال انه لا يضمن مالك البهيمة ما جنته بالنهار ويضمن ما جنته بالليل وهو مالك
والشافعي والهادوية وذهب أبو حنيفة وأصحابه الى أنه لا ضمان على اهل الماشية
مطلقا واحتجوا بقوله صلى الله عليه وآله وسلم جرحها جبار ولا شك انه عموم مخصوص
بحديث جراح بن محمية والنعمان بن بشير قال الطحاوي الا ان تحقيق مذهب أبي
حنيفة انه لا ضمان اذا أرسلها مع حافظ واما اذا أرسلها من دون حافظ ضمن انتهى ولا
دليل على هذا التفصيل وذهب الليث وبعض المالكية الى أنه يضمن مالكها ما جنته
ليلا أو نهارا وهو اهدر للدليل العام والخاص وروى عن جرانه لا يضمن ما تلفته عما
لا يقدر على حفظه ويضمن ما أمكنه حفظه وهو ايضا تفصيل لا دليل عليه ولا يشكل
على المذهب الاول قول الله تعالى اذقتت فيه غنم القوم في قصة داود وسليمان على
القول بان شرع من قبلنا يزرعنا لان النفس انما يكون بالليل كما يجرم بذلك الشافعي
ونسرج ومسروق روى ذلك البيهقي عنهم

(باب دفع الصائل وان أدى الى قتله وان المولى عليه يقتل شهيدا)
(عن أبي هريرة قال جرح رجل فقال يا رسول الله أرى ان جرح رجل يريد أخذ مالي قال
فلا تعطيه مالك قال أرى ان قاتلي قال قاتله قال أرى ان قاتلي قال قاتله قال قاتله
قال أرى ان قاتله قال هو في النار ورواه مسلم وأحمد وفي نسخة يارب ول الله أرى ان
عدي على مالي قال انشد الله قال فان أبو اعلى قال ان قال
فان قتلت في الجنة وان قتلت في النار فبمن الله يدفع بالاسهل فالاسهل وعن
عبد الله بن عمرو ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من قتل دون ماله فهو شهيد
مستحق عليه وفي لفظ من اراد ماله بغير حق فقاتل فقتل فهو شهيد ورواه أبو داود والنسائي
والترمذي وصححه وعن سعيد بن زيد قال سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول
من قتل دون دينه فهو شهيد ومن قتل دون دمه فهو شهيد ومن قتل دون ماله فهو
شهيد ومن قتل دون أهله فهو شهيد ورواه أبو داود والترمذي وصححه حديث سعيد بن
زيد أخرجه أيضا بقية اهل السنة وابن حبان والحاكم وقد أخرج أحمد والشافعي وأبو
داود والبيهقي وابن حبان من حديث أبي هريرة من رواية قتادة عن النضر بن انس

بالنهي ولا يوجد هذا حقيقة الا لا تعالى قال الخطا في سبب المنع اب الانسان مريب متعبدا باخلاص التوحيد لله تعالى وتزك
الاشراك معصية فمكره المضاهاة بالاسم لا يدخل في معنى الشرك ولا فرق في ذلك بين الحر والعبد وما من لا تعبد عليه من سائر
الحوانات والجمادات فلا يكره ان يطلق ذلك عليه عند الاضافة كقوله رب الدار والثوب ورب النوع واما قوله تعالى اذ كثر في
عقربك فانه ورد لبيان الجواز والنهي للادب والتزيين دون التصريح أو النهي عن الاكثار من ذلك وانما هذه اللفظة عادة
ولم ينه عن اطلاقها في نادر من الاحوال وهذا اختيار القاضي عياض وتخصيص الاطعام وما يبدء بالذكرا لعله استعملها
في الخطايات ويدخل في النهي ان يقول السيد ذلك في نفسه فانه قد يقول لعبد ما حق ربك فيضع الظاهر موضع الضمير على

أبي بكر بن فضة حديث سعد عند أبي داود وعن أبي هريرة بضموا أيضا عند البخاري ومسلم
وعن ابن مسعود بنحوه عند أبي داود وعن خريم بن قانك بضموا أيضا عند أبي داود وعن
أبي ذر عن عبد الله بن داود والترمذي يلفظ قال في رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يا أباذر
قلت أيبك وسعدنيك قال كيف أنت إذا رأيت أحجار الزيت قد غرفت بالدم قلت ما حار
الله لي ورواه قال عليك لعن أنت منه قلت يا رسول الله أفلا أخذت سيفي فاضعه على عاتقي
قال سأركب القوم اذن قالت فما أنا صرتي قال تلزم بيتك قلت فان دخل علي يتبعي قال فان
خشيت أن يبهرلك شعاع السيف فالقو نوبك علي وجهك يومذاك وانعمه وعن المقداد بن
الاسود عند أبي داود قال ايما لله لقد سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول ثلاثا
إن الله يذل من جنب الفتن وإن ابتلي فمسه فواءها معنى قوله فواءها التلويح وعنه أبي
بكر وغير الحديث الأول عند الشيخين وأبو داود والنسائي قال سمعت رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم يقول اذا تزاجه المسلمان بسبع ضحايا قتال والمقتول في النار قال
يا رسول الله هذا القتال فقال يا بل المقتول قال انه اراد قتل صاحبه وعن خالد بن عرفطة
عند احمد والحاكم والطبراني وابن قانع باللفظة تكون بعدى فتنة واختلاف فان
استطعت أن تكون عند الله المقتول لا القتال فاقل وفي اسناده علي بن زيد بن جده ان
وهو ضعيف وقد أخرجه الطبراني من حديث حمزة ومن حديث خباب وعن أبي
واقف وشرة أشار إلى ذلك الترمذي قوله كسر وافيا قبيلكم قبل المراد الكسر حقيقة
ليس من نفسه باب هذا القتال وقيل هو مجاز والمراد ترك القتال ويؤيد الاول
وأضربوا بسيفوفكم الحارة قال النووي والاول أصح قوله القاعدة فيها خير من القائم
الخ معناه بيان عظم خطر الفتنة والحفت على تجنبهم أو الحرب منها ومن التسبب في شيء
من أسبابها فان شرها وقتئذ يكون على حسب التعلق به اقول له كن كابن آدم يعني الذي
قال لآخيه لما أراد قتله لتنبسط الي يدك لتقتلني ما أتينا سيطدي يسك لاقتلاك كما
حكى الله ذلك في كتابه والا حديث المذكور في الباب تدل على شمر وعيبة ترك المقاتلة
وصد رم وجوب المدافعة عن النفس والمال وقد اختلف العلماء في ذلك فقالت طائفة
لا يقال في فتى المسلمين وأن دخلوا عليه ميتة وطلبوا قتله ولا تجوز له المدافعة عن نفسه
لان الطالب متناول وهذا مذهب أبي بكر الصديق وغيره وقال ابن عمر وعمران بن

يا كرام وجهه ولولا ان المراد
التعليل بذلك لم يكن له ذم الجلة
او ساطع قبلها وقيل يعود
على آدم اى على صفته قاصر
بالاجتناب **ا** كراما لا آدم
لمشابهة له لصورة المضروب
ومراعاة لخلق الابدوة وظاهر
التمنى التصريم وبؤيده حديث
سويد بن مقرن عنده مسلم انه
رأى رجلا طم غلامه فقال أما
تات ان الصورة محرمة قال
انفروى قال العلماء انما منى
عن ضرب الوجه لانه لطيف مجمع
الحاسن وأكرم ما يقع الادرائة
باعتضائه فضشى من ضربه أن
تطسل أو تنشوه كلها أو بعضها
والنسين فيها فاحش لبروزها
وظهورها بابل لا يسلم اذا ضرب
غالب من شين اه وهذا التعليل
حسن واسكن الذى تقدم من
رواية مسلم أولى وقال القرطبي
أعاد بعضهم ضم الضمير على الله
متمسكاً به ورد في بعض طرقه ان
الله خلق آدم على صورة الرحمن
قال وكان من رواه رواها المعنى
متمسكاً بالله همه تغلط وبذلك

الحسين

منه المسكينة والكاتب عتق
بلفظها بموضع منجم بنسبين
فا كثر وهي خارجة عن قواعد
المعاملات عند من يقول ان
العبد لا يملك الدورانها بين السيد
ورقيقه ولا يبيع ماله بملكه
وكانت الكتابة متعارفة قبل
الاسلام فافرها الشارع صلى
الله عليه وآله وسلم وقال الروياني
انها اسلامية لم تكن في الجاهلية
والاول هو الصحيح وأول من
كوتب في الاسلام بريرة ومن
الرجال سلمان وهي لازمة من
جهة السيد الا ان هجر العبد
وجازته على الرابع وأول من
كوتب بعد النبي صلى الله عليه
وآله وسلم أبو أمية مولى عمر
سيرة مولى أنس قال في الفتا
واختلاف في تعريف الكتابة
وأحسنه تعليق عتق بصفة
معلومة على جهة مخصوص
(عن عائشة رضي الله عنها
بريرة) وكانت تخدم عائشة قبل
ان تكتسبها فلما كتبت أهل

آواز محمد رفیع حسین کانی

والاجماع وكذلك القياس الصحيح فكل ما يقبض من هذه الاصول تفصيلا فهو ما خرد من كتاب
الله تعالى تأميلا وقوله ولو كان مائة شرط خرج مخرج التاكثير يعني ان الشروط الغير المشروعة باطله ولو كثرت ويستفاد
منه ان الشروط المشروعة صحيحة كذلك في فتح الباري (بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الهبة وقضائها
والتعريض عليها) والالهبة كغيره من هب يهب وبمعناها الى اللغة ايصال الشيء لغيره بما يقع عليه ما لا كان او غير مال وهي
في النيرع غليلك الا عوض في الحديث هي شاملة للهدية والصدقة فاما الهدية فهي غليلك ما سعت غالب الا عوض الى المهدى
اليه اكرامه فلا رجع فيها اذا كانت لاجنبى فان كانت من الاب لولده فله الرجوع فيها بشرط بقاء الموهوب في سلطنة المتهب

لانه لم تجر العاقبة بأهله أي لا تمنع باره من الهدى بقلوبهم الماوجود عندها لا استقلاله بل ينبغي أن تجود له بأجاسيسه وان كان قليلا فهو خير من الهدم وإذا توصل القليل صار كثيرا وفي حديث عائشة المذكور وبأنساء المؤمنين تهادوا ولو غرسن شاة فانه يثبت المودة ويذهب الضغائن وحديث الباب أخرجه مسلم أيضا والترمذي من طريق أبي معشر عن سعد بن المقبري عن أبي هريرة ولم يقل عن أبيه وزاد في أوله تهادوا فان الهدية تذهب وسر الصدر الخديث وقال غريب وأبو معشر قيمه ضعفا ويحفل أن يكون النهي انما وقع للمهدي اليها وانها لا تحته ما مهدى اليها ولو كان قليلا قال في الفتح وسيله على الأعم من ذلك اولى وفيه استحباب الواسطه في التكليف (عن عائشة رضي الله عنها انها قالت أهدوه) بن الزبير (باب أخى) وأم عروة

هي انما بنت اي بكر (ان كانا انظر الى الهلال ثم الهلال ثم الهلال ثلاثة اهل) نكملها (في شهرين) باعتبار رؤية الهلال في
أول الشهر الأول ثم رؤيته في أول الشهر الثاني ثم رؤيته في أول الشهر الثالث فالعقود ثلثة اهل (وما
أوقدت في أيسات رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) وفي رواية أخرى عنده البخاري في الرقاق بلطف كان يأتي علينا
الشهر ما نوقد فيه نار ولا منفاة بيننا وبين رواية الباب وعندنا ما جبهه عمن باللفظ لقد كان يأتي على آل محمد الشهر ما ترى في
بيت من بيوتهم الحديث قال عروة (فقلت) ٢١٤ لعائشة رضي الله عنها (يا خالة ما كان يعشركم) من أعاشه الله عيشة

قال الحافظ ابن حجر وفي بعض النسخ ما كان يغنيكم بسكون الفين المهمة بعد هاتون مكسورة ثم تحذف وهو معنى ما يعيثكم وما تعقب به المعنى ليس في محله (قالت الاسودان) أي كان يعيشنا (القر والماء) من باب التغليب كاهميرين والقهرين والافاقا لاوله ولذلك قالوا الاضمان اللين والماء وانما أطاقنا على القراء ولأنه غالب قمر المدينة (الا انه قد كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) جبران من الانصار) سعد بن عباد بن عبد الله بن عمرو بن حرام وأبو أيوب خالد بن زيد وسعد بن زبارة وغيرهم (كانت لهم منافع) جمع منجعة أي غنم فيها ابن (وكانوا يتفنون) أي يعاونون (رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) من ألبانهم فيسقينها وهذا موضع الترجمة وفي الهدية في الهبة وفي هذا الحديث ما كان لهصاية من التقليل من أمر الدنيا في أول الأمر وفيه فضل الزهد وإشاروا لاجل عدم الاشتغال فيما في الأيدي وفيه جواز ذكر

من حق من الصرف بكسر الميم وهو الخالص من كل شيء سمي بذلك لأنه صرف عنه الخلط فعلى هذا صرف مخفف الرامع على الأول أي التصريف والتصرف مشدد قوله فلاشفعة استدله من قال ان الشفعة لا تثبت الا بالخلطة لا بالجوار وقد حكى في البحر هذا القول عن علي وعروة وعثمان وسعد بن المسيب وسليمان بن يسار وعمر بن عبد العزيز بن زوربة ومالك والشافعي والاوزاعي وأحمد وأصحق وعبيد الله بن الحسن والامامية وحكى في البحر أيضا عن المعتزلة وابي حنيفة وأصحابه وأبي ثوري وابن أبي ليلى وابن سيرين ثبوت الشفعة بالجوار واجابوا عن حديث جابر بما قاله أبو حاتم ان قوله اذا وقعت الحدود والحدود مرجح من قوله ورد ذلك بان الاصل ان كل ما ذكر في الحديث فهو منه حتى يثبت الادراج بدليل وورد ذلك في حديث غيره مشعر بعدم الادراج كافي حديث ابي هريرة المذكور في الباب واستدل في ضوء التمهيد على الادراج بعدم اخراج مسلم لذلك الزيادة ويحجب عنه بأنه قد قصر بعض الأئمة على ذكر بعض الحديث والحكم للزيادة لا سيما قد أخرجها مثل البخاري على ان معنى هذه الزيادة التي ادعى أهل القول الثاني ادراجها وهو معنى قوله في كل ما لم يقسم ولا تفاوت الا يكون دلالة أحدهما على هذا المعنى بالمتطوق والآخر بالمفهوم احتج أهل القول الثاني بالأحاديث الواردة في اثبات الشفعة بالجوار كحديث سمرة والنسائي في حديث جابر وسنن أبي أمامة الأحاديث القاضية بقبول الشفعة لطلاق الشريك كافي حديث جابر المذكور من قوله في كل شركة وكافي حديث عباد بن الصامت الاتي فلا تلحق بالاحتجاج بها على ثبوت الشفعة لاجار اذا لا شركة بهد القصة وقد أجاب أهل القول الاول عن الاحاديث القاضية بقبول الشفعة لاجار بان المراد بها الجوار الاخص وهو الشريك المختلط لان كل شيء قريب شيا يقال له جار كما قيل لامرأة الرجل جارة لما بينهما من المختلطة وبهذا يدفع ما قيل انه ليس في اللغة ما يقتضي نسبة الشريك لجارا قال ابن المنير ظاهر حديث أبي رافع الاتي انه كان يملك بيتين من جملة داره لثلاثة صاغاتا نعام من غنم له ويدل على ذلك ما ذكره عمر بن شبة ان سعدا كان اتخذ دارين بالبلاط متقابلتين بينهما مائة أذرع وكانت التي عن يمين المسجد منها لابي رافع فاشتراها - علمه - ثم ساق الحديث الاتي فاقتضى كلامه ان سعدا كان جارا لابي رافع قبل ان يت - ترى منه دأوه لاشريك

المرو وما كان فيه من الضيق بعد ان توسع الله عليه تذكيرا لبعثه وإيتامى به غيره وفي هذا الحديث كذا الحديث والفتنة ورواه كلهم مدنيون ورواية الراوي عن خاتمه وثلاثة من التابعين على نسق واحد وأخرجه أيضا مسلم (عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم) قال لو دعيت الى ذراع) وهو الساعد وكان صلى الله عليه وآله وسلم يحب أكله لأنه مبادى الشاة وأبعد عن الأذى (أو كراع) بضم الكاف مادون الركبة من الساق (لا يجب) الداعي (ولو أهدى الى ذراع أو كراع لقبحت) وهذا يدل على جواز التقليل من الهدية وأنه لا يرد والهدية في معنى الهبة لما فيه من التأييد وخبرها بالذكر للجمع بين الحقيق والخاطر (عن انس) بن مالك (رضي الله عنه قال أتفجنا) أي أثرنا ونقرنا (أربا)

من موضعه (بحر الظهران) وهو على مثال تلفية ظهر من العلم المضاف والمضاف اليه موضع قريب من مكة على خمسة أميال الى جهة المدينة وقيل هو وادوت قول العامة بطن مرو ويتم مائة عشر ميلا وبه جزم البكري والارنب واحد الارانب اسم جنس يطلق على الذكور والاشقي (فسي القوم) فهو ليصطادوه (فلقبوا) بفتح الفين وفي القف فقبوا وهو معنى لغوي أي أعبوا قال انس (فادركتها) أي الارنب (فاخذتها فاحتج بها) بالطلحة زوج أم أنس وأمهها أم سليم (فقبضها وبعتها) الى رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم يوركها) ما فوق القنطرة أو الخذيها (الشك من الراوي) ٢١٥ (فقبله) أي قبل المبعوث اليه (قالت) وأكل منه قال وأكل منه وفيه

كذا قال الحافظ وقال أيضا انه ذكر بعض الحنفية انه يلزم الشافعية القائلين بحمل اللفظ على حقيقته ويجاز ان يقولوا بشفعة الجوار لان الجوار حقيقة في الجوار مجاز في الشريك وأوجب بان يحمل ذلك عند التجرد وقد قامت القرينة هنا على الجواز باعتبار الجمع بين حديثي جابر وابي رافع فحديث جابر صريح في اختصاص الشفعة بالشريك وحديث أبي رافع مصرّف الظاهر اتفاقا لأنه يقتضي أن يكون الجوار أحق من كل أحد حتى من الشريك والذين قالوا بشفعة الجوار قد قدموا الشريك مطلقا ثم المشار في الشرب ثم المشار في الطريق ثم الجوار على من ليس بجوار وأوجب بان المفضل عليه مقدرا للجوار أحق من المشتري الذي لا جوار له قال في القاموس الجوار الجوار الذي أجرة من أن يظلم والجبر والمكسر والشريك في التجارة وزوج المرأة وما قرب من المنازل والمقامم والخلف والناصر اه والحاصل ان الجوار المذكور في الاحاديث الاسمية ان كان يطلق على الشريك في الشيء والجوار به غير شريك كانت مقتضية بعمومها ثبوت الشفعة لهما جميعا وحديث جابر وأبي هريرة المذكوران يدلان على عدم ثبوت الشفعة للجوار الذي لا شركة له بخصوصه ان عموم أحاديث الجوار لا يثبت كل على هذا حديث الشريك بن سويد فان قوله ليس لاحد فليس له ولا قسم الا الجوار مشعر بقبول الشفعة للجوار وكذا ذلك حديث سمرة لقوله فيه جار الدار أحق بالدار فان ظاهرها ان الجوار المذكور جوار لا شركة فيه ويحجب بان هذين الحديثين لا يثبتان لما مضى مافي الصحيح على أنه يمكن الجمع بما في حديث جابر الاتي بلطف اذا كان طريقهما واحد فانه يدل على ان الجوار لا يكون مقتضيا لشفعة الامع اتحاد الطريق لا مجرد ولا عذر لمن قال بحمل المطلق على المتقدم من هذا ان قال بصفة هذا الحديث وقد قال بهذا أئمة ثبوت الشفعة لاجار مع اتحاد الطريق ببعض الشافعية وبؤيده أن شرعية الشفعة انما هي لدفع الضرر وهو ما يحصل في الأغلب مع المختلط في الشيء المملوك وفي طريقه ولا ضرر على جار لم يشارك في أصل ولا طريق الا نادرا واعتبار هذا النادر يلزم ثبوت الشفعة لاجار مع عدم الملاصقة لان حصول الضرر قد يقع في نادر الحالات كحجب الشمس والاطلاع على العورات ونحوه من الروائح الكريمة التي يآذي بها ورفع الاصوات وسماع بعض المنكرات ولا فائز بقبول الشفعة ان

موافق حديث ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم امتنع من أكل الضب لانه عافه لانه حرمة فاكل الضب حلال اه قال في الفتح استدلال ابن عباس صحيح من جهة التقرير رأي تقرير النبي صلى الله عليه وآله وسلم ومطابقة الحديث للترجمة من قوله فاكل من الاقط والسمن لان كاه دليل على قبول الهدية وهذا الحديث أخرجه أيضا في الاطعمة والاعتصام ومسلم في الذبايح وأبو داود في الاطعمة والنسائي في الصياد (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا أتى بطعام) زاد أحد ابن حبان من غير اهله (سأل عنه أهديه أم صدقة فان قيل صدقة قال لا يصحبه كذا ولم يأكل) لانها حرام عليه (وان قيل هدية ضرب بيده) أي شرع في الأكل مسرعا (صلى الله عليه وآله وسلم) فاكل معهم) وأكله معهم يدل على

(وسلم كن حزين) اى طائفين
(الحزب فيه عائشة) بنت ابي بكر
(وحفصة) بنت عمر (وصحبة)
بنت حبي (وسودة) بنت زمعة
(والحزب الاخرام سلمة) بنت
ابي امية (وما ترسا رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم)
ولا يغيب بنت حبيش وصحبة بنت
الحارث وام حبيبة بنت ابي سفيان
ووديرة بنت الحارث (وكان
المساون قد علموا حب رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم
عائشة فاذا كانت عند أحدهم
حديث يريد أن يهديها الى رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم
أخبرها حتى اذا كان رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم في بيت
عائشة) يوم نوبتها (بعث صاحب
الهدية الى رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم في بيت عائشة
فكلام حرب ام سلمة فقان لها كلى
رسول الله صلى الله عليه وآله
(وسلم يكلم الناس في قول من
اراد أن يهدي الى رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم هدية
فليهد) اى الشيء المهدى اليه
(حيث كان) صلى الله عليه وآله

وسلم (من نسائه) اى من بيوت نسائه (فكلمته ام سلمة بما قالن) اها (فلم يقل لها) صلى الله عليه وآله وسلم (شيئا) المة هو
فما اتها) عما اجابها (فقات) ام سلمة (ما قال لى شيئا فقلن لها فكلمه قالت) اى عاتشة (فكلمته) اى ام سلمة (حين دار اليها)
اى يوم توبتها (ايضا فلم يقل لها شيئا فقات ما قال لى شيئا فقلن اها كلمه حتى يكلمك فدار اليها فكلمته فقال لى الا تؤذي
فى عاتشة) لفظه فى هذا التعليل كقوله تعالى فذلكن الذى لئنن فيه (فان الوحى لم يأتني وانما توب امرأة الاعاتشة قالت)
اى ام سلمة (فقلت اتوب الى الله من اذال يا رسول الله ثم انن) اى اسهات المؤمنين الذين هم حزب ام سلمة (دعون) اى ملين
(فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فارسلت) اى فاطمة (الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) وهو عند

المعروف المذکور صالح لتقييد تلك المطلقات عند من علم بهوم الشرط من أهل العلم
والترجيح انما بصار اليه عند دفعه ذرا لجعل وقد أمكن ههنا بحمل المطلق على المقيد
(وعن عباد بن الصامت ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قضى بالشفعة بين النركاء
في الارضين والدور رواه عباد بن أحمد في المسند ويخرج به عمومهم أنبتا للشر بك
فيما نضره الشفعة وعن حمزة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال جازا اذا رآحق
بالدار من غيره رواه أحمد وأبو داود والترمذي وصححه وعن الشريدين سويد قال
قلت يا رسول الله ارض ابن ابي لا حرمها نزلوا قسم الا ليلجوا وقال البخاري احق به
ما كان رواه أحمد والثاني وابن ماجه ولا ابن ماجه مختصر الشريك احق بسبقه
ما كان) حديث عبادة أخرجه أيضا الطبراني في الكبير وهو من رواية اسحق عن عبادة
ولم يذكره وقته لصحة الاحاديث الواردة في ثبوت الشفعة فيما هو أعمم من الارض
والدار كحديث جابر المتقدم وكحديث ابن عباس عندنا البيهقي مر فوجا بلفظ الشفعة
في كل شيء ورجاله ثقات الا انه اعلى بالارسال وأخرج الطحاوي له شاهد من حديث
جابر بن عبد الله بن رواته كما قال الحافظ ويشتم حديث عبادة أيضا الاحاديث الواردة
في ثبوت الشفعة في خصوص الارض كحديث الشريدين - سويد المذکور وفي خصوص
الدار كحديث حمزة المذکور أيضا وهكذا تنضم هذه الاحاديث القاضية بثبوت الشفعة
للبار على العموم وحديث حمزة أخرجه أيضا البيهقي والطبراني والضياء في جماع الحسن
عن حمزة مقال معروف قد تقدم التنبيه عليه ولكنه أخرج هذا الحديث أبو بكر بن أبي
خليفة في تاريخه والطحاوي وأبو دعلج والطبراني في الاوسط والضياء عن أنس وأخرجه
ابن سعد عن الشريدين سويد باللفظ حديث حمزة المذکور وحديث الشريدين سويد
أخرجه أيضا عبد الرزاق والطحاوي والدارقطني والبيهقي قال في المعالم ان حديث البخاري
أحق بسبقه لم يروه أحد غير عبد الملك بن أبي سليمان عن عطاء عن جابر وتكلم شعبه في عبد
الملك من أجل هذا الحديث قال وقد حكى الناس في اسناد هذا الحديث واضطراب
الرواية فقال بعضهم عن حمزة بن الشريدين عن أبي رافع وقال بعضهم عن أبيه عن أبي
رافع وآرسله بعضهم في الاحاديث التي جاءت في نقضه أساندها أساندها في نهج منها

٢٨ نيل ومن يشابهه في فظاظه والولاء سرأيه قال المهلب في الحديث انه لا جرح على الرجل في ايشاء بعض ذنوبه بالجموع والطرف من الماكل واعترضه ابن المتري بانه لا دلالة في الحديث على ذلك وانما الناس كلوا يفعلون ذلك والروح وان كان مخاطبا بالعدل بين ذنوبه فاللهدون الاجانب ليس أحدهم مخاطبا بذلك فلهذا لم يقدّم صلى الله عليه وآله وسلم إلى التامس بشئ من ذلك وأيضا فليس من حكام الاخلاق ان تعرض الرجل الى الناس بمثل ذلك لما فيه من التعرض لطلب الهدية ولا لئال انه صلى الله عليه وآله وسلم هو الذي يقبل الهدية فعملكها فيلزم ان تخصيص من قبله لا نأقول المهدي لاجل حاجته كانه ملاك الهدية يشترط تخصيص عائشة والخلفاء بعده فوجه الامور ان الذي يملك الهدية هو الهدية وآله وسلم لا كان يشترط

في ذلك والمحاورة المناقشة لكون العظيمة تصل اليهن من بيت عائشة ولا يلزم في ذلك تدوية قال في القح وفي الحديث
منعقة ظاهرة لعائشة وفيه قصد الداس بالهذابا وقات المسرة ومواضعها ليد ذلك في سرور المهدى اليه وفيه تنافس الضرائر
وتغايرهن على الرجل وان الرجل يسه السكون اناقولن ولا يعجل مع بعض على بعض وفيه جواز التشكي والتمسك في
ذلك وما كان عليه أزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم من مهابته والحياء منه حتى رآه منه باعز الناس عنده فاطمة وفيه
سرعة فهمهن ورجوعهن الى الحق ٢١٨ والوقوف عنده وفيه ادلال زينة بنت جحش على النبي صلى الله عليه وآله وسلم

اضطراب قوله جابر الدار احق قال في شرح الستة هذه انما قلنا نسعمل فمن لا يكون
غيره احق منه والشر يكبهذا الصفة احق من غيره وليس غيره احق منه وقد استدلل به ذا
القاتلون بثبوت الشفعة لجابر وأجاب المانعون بأنه محمول على تهمه بالاحسان والبر
بسبب قرب داره كذا قال الشافعي ولا يخفى بعده ولكنه ينبغي ان يفيد بما يأتى من
اتحاد الطريق ومقتضاه عدم ثبوت الشفعة بمجرد الجوار قوله احق بسبقه بفتح السين
المهمل وايقافه بعد هاء ياء موحدة ويقال بالصاد المهمل بدل السين الموحدة ويجوز فتح
القاف واسكانه او هو القرب والجوار وتقدأ استدلل بهذا الحديث القائلون بثبوت شفعة
الجوار وأجاب المانعون بما سلف قال البيهقي ليس في هذا الحديث ذكر الشفعة فيحصل
أن يكون المراد به الشفعة ويحتمل أن يكون احق بالبر والمهونة اه ولا يخفى بهذا
الحمل لا سيما بهد قوله ليس لاحد فياشره والاولى الجواب بحمل هذا المطلق على المقيد
الآتى من حديث جابر لا يقال ان في الشر لا يبدل على عدم اتحاد الطريق فلا يصح
تقييده بحديث جابر الا في لاناقول انما في الشر لا يبدل عن الارض لا عن طريقها ولو سلم
عدم صحة التقييد اتحاد الطريق فاحديث اثبات الشفعة بالجوار مخصوصة بما سلف ولو
فرض عدم صحة التخصيص للتصريح بغيره في الشركة فهي مع ما فيها من المناهضة لا تنقض
ما عارضه الاحاديث القاضية بغير شفعة الجار الذي ليس بشارك كما تقدم (وعن عمرو بن
الشريد قال وقعت على سعد بن أبي وقاص فجاء المسور بن عخرمة ثم جاء أبو رافع مولى
النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال يا سعد ابع مني بيتي في دارك فقال سعد والله ما ابتاعها
فقال المسور والله لبتاعها فقال سعد والله ما أزيدك على أربعة آلاف مخبئة أو مئة طعة
قال أبو رافع اعدت بي اخي سماعة دينار ولو لا اني سمعت رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم يقول الجار احق بسبقه ما أعطيتكم بأربعة آلاف وانا اعطيتكم بها خمسة مائة
دينار فاعطاهما اياه رواء البخاري قوله ابع يبق بلنظ التثنية أى البيتين الكائنين
في دارك قوله فقال المسور في رواية ان ابارافع سأل المسور ان يساعده على ذلك قوله
مخبئة أو مئة طعة شك من الراوى والمراد به وجلة على اقساط مئة طعة قوله أربعة آلاف
في رواية البخاري في كتاب ترك الجبل من مائة أربعة مئة مثقال وهو يدل على ان المثقال

لكونهما كانت بنت عمته كانت
امها امية بنت عبد المطلب قال
الداودي وفيه هذر النبي صلى
الله عليه وآله وسلم لزينب قال
ابن التين ولا أدري من أين أخذه
قلت كانه أخذه من مخاطبتها النبي
صلى الله عليه وآله وسلم لم يطلب
العدل مع عاها بأنه أعدل الناس
أمكن غلبت علم الغيبة فلم
يؤاخذها النبي صلى الله عليه
وآله وسلم باطلاق ذلك وانما خص
زينب بالذكرا لان فاطمة عليها
السلام حامله رسالة خاصة بخلاف
زينب فانما اشرى كنهن في ذلك بل
وأسمن لانها هي التي تولت ارسال
فاطمة أو لا ثم سارت بنفسها
واستدل به على ان القسم كان
واجبا عليه ورواية هذا
الحديث كاهم مديون وفيه
رواية الاخر من أخيه والابن من
أبيه (عن أنس) بن مالك
رضي الله عنه قال كان النبي
صلى الله عليه وآله وسلم
لا يرد الطيب لانه ملازم لثناجلا
الملا تكة ولذا كان لا يأكل

الثوم ونحوه كذا قال ابن بطان ومفهومة انه من خصائصه وليس كذا قال رقا قدس سره به أنس في ذلك
والحكمة فيه ما جاني حديث أبي هريرة باسناد صحيح عند أبي داود والنسائي من نوعا من عرض عليه طيب فلا يرد فانه
لخفيف الملم طيب الرائحة وعند الترمذي باسناد حسن من حديث ابن عمر مرة وعائشة لا ترد الوسايد والذهن والبن
قال الترمذي يعنى بالذهن الطيب وحديث الباب أخرجه أيضا في اللباس والترمذي في الامتثان وقال حسن صحيح
والنسائي في الوليمة والزينة (عن عائشة رضي الله عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) وقبل الهدية ويثيب
عليها أي يعطى الذي يهدى له بها أو يستبدل به بعض المالكية على وجوب الثواب على الهدية اذا أطلق الواهب وكان

من يطلب مثله الثواب كالفقر للفقير بخلاف ما جبه الاعلى الادنى ووجه الدلالة منه مواظبته صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك
ومن حيث المعنى ان الذي يهدى قصداً يعطى أكثر مما أهدى فلا أقل ان يعوض بغير هديته وبه قال الشافعي في القديم
وقال في الجديد كالحقبة الهبة للثواب باطلا لانه لا تنفذ لانه يسع بغير مجهول ولان موضوع الهبة التبرع فلو ابطالناه لكان
في معنى المعارضة وقد فرق الشرع والعرف بين البيع والهبة فاستحق العوض اطلاقا عليه انفذ البيع بخلاف الهبة وأجاب
بعض المالكية بان الهبة لو لم تقتض الثواب أصلا لكانت بمعنى الصدقة ٢١٩ وليس كذلك فان الاغلب من حال الذي

يهدى أنه يطلب الثواب ولا
سيما اذا كان فقيرا كذا في القح
وعبارة القسطاني ومذهب
الشافعية لا يجب إطلاق الهبة
والهدية اذ لا يقتضيه اللفظ ولا
العادة ولو وقع ذلك من الأدنى
الى الأعلى كما في عارته له الطائفا
للأعيان بالتمانع فان اياه المتب
على ذلك فهدية مبتدأة وإذا قيدها
التمتع قدان بثواب معلوم
لا مجهول صح العدة في ما نظرا
للمعنى فانه معاوضة مال بمال
معلوم كالبسيع بخلاف ما اذا
قيد بها بمجهول لا يصح اتعده
بمعاوضة ثم المكافأة على الهدية
والهبة مسخبة فتدأ به صلى
الله عليه وآله وسلم (عن
النعمان بن بشير رضي الله عنهما
قال اعطاني أبي) بشير بن سعد بن
ثعلبة الانصاري الخنزرجي
(عطية) وكانت العطية غلاما
سألت أم النعمان اياه أن يعطيه
ايام من ماله كما في مسلم (فكانت
عمرة) بفتح الميم وسكون الميم
(بنت ربيعة) الانصارية أم
النعمان لا يسه (لا أرضى حتى

تشهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) انك أعطيت ذلك على سبيل الهبة وغرضهم بذلك تثبيت العطية (فاني) بشير (رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم) فقال اني أعطيت اخي النعمان (من عمرة بنت ربيعة عطية فامرني ان أشهد ليارسول الله) على
ذلك (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (أعطيت ما تركت مثل هذا) الذي أعطيت النعمان (قال لا) وعند ابن حبان والطبراني
عن الشعبي لا أشهد على جوارحك به أحد في وجوب العطية الا ولادوان تفضل أحدهم حرام وظلم وأجيب بان الجوار
هو الميل عن الاعتدال والمكر وما يضاجرو قدرا منسما أشهد على هذا غيرى وهو اذن بالاشهاد على ذلك وحده فقامت اعطى
الله عليه وآله وسلم من الشهادة على وجه التزود واستغفها ذا ابن دقيق العيد بان الصيغة وان كان ظاهرها الاذن بهذا الا انما

اذ ذلك كان بعشرة درهم والحديث فيه مشروعية الرض على الشر يك وقد تقدم
الكلام على ذلك وفيه أيضا ثبوت الشفعة بالجوار وقد ساف يانه قال المصنف رحمه
الله وهدى في الظهور انه أعلم انما هو الحق على عرض المبيع قبل البيع على الجواز وتقدمه
على غيره من الزبون كانه مه (راوى فانه اعرف بما مع اه الزين الدفع ويطلق على
بيع المزينة وقد تقدم وعلى بيع المجهول بالمجهول من جنسه وعلى بيع الغائبة في الجنس
الذي لا يجوز فيه القين فأقدم في ذلك في القاموس (وعن عبد الملك بن أبي سلمة عن
عطاء عن جابر قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم الجوار احق بشفعة جاره ينظر بها
وان كان غائبا اذا كان طرية هما واحد ارواه النسخة الا الشافعي) الحديث حسنه
الترمذي قال ولا نه لأحد اروى هذا الحديث غير عبد الملك بن أبي سميان عن عطاء عن
جابر وقد نسكتم شعبة في عبد الملك من أجل هذا الحديث وعبد الملك هو ثقة مأمون عند
أهل الحديث اه وقال الشافعي يخفى أن لا يكون محذوفا وقال الترمذي سألت محمد
ابن اسمعيل عن هذا الحديث فقال لا أعلم أحد ارواه عن عطاء غير عبد الملك تفرد به
وبروى عن جابر خلافا هذا اه قال المصنف رحمه الله تعالى وعبد الملك هذا ثقة
مأمون ولكن قد أنكر عليه هذا الحديث قال شعبة مضافه عبد الملك فان روى حديثنا
مشددا طرحت حديثه ثم تركه شعبة التصديق عنه وقال أحد هذا الحديث منكرو وقال
ابن معين لم يروه غير عبد الملك وقد أنكره عليه فانت ويقوى ضوذه رواية جابر العصبية
المشهوره المذكورة في أول الباب اه ولا يخفى انه لم يكن في شيء من كلام هؤلاء الخفا
ما يقدح به ذلك وقد احتج مسلم في صحيحه بحديث عبد الملك بن أبي سميان وأخرج له أحاديث
واستشهد به البخاري ولم يخرج له هذا الحديث قوله ينتظر بهما مني للمفعول قال ابن
رسلان يحتمل انتظار المصنف بالشفعة حتى ينفذ وقد أخرج الطبراني في الصغير والوسط عن
جابر أيضا قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الصبي على شفعة حتى يدرك فإذا
أدرك فان شاء أخذ وان شاء ترك وفي اسناد عبد الله بن زيغ قوله وان كان غائبا فانه يدل
على ان شفعة الغائب لا تبطل وان تراخي وظاهره انه لا يجب عليه الميراث في اللغة للطلب
أو اليتم برسول كما قال مالك وعند الهادي انه يجب عليه ذلك اذا كان مائة فيته
ثلاثة أيام فادونهم وان كانت المسافة فوق ذلك لم يجب قوله اذا كان طرية هما واحدا

مشهرة بالتعظيم الشديد من ذلك العمل حيث امتنع صلى الله عليه وآله وسلم من مباشرة هذه الشهادته لآبائهم أجود اقترح
النسبة عن ظاهر الاذن به هذه القرينة وقد استعملوا مثل هذا اللفظ في منسود التسمية قلت ظاهرا الحديث وجوب التسوية في
عطية الاولاد وبه صرح البخاري حيث قال اذا اعطى بعض ولده شيئا لم يجز له ان يجز ذلك حتى يعدل بينهم ويعطى الاخرين مثله
ولا يشهد عليه وقال صلى الله عليه وآله وسلم اعدوا لولدي أو لادكم في العطية اهر وهو مذهب طائوس والنوري واحد واصح
وقال به بعض المالكية والاحاديث ٢٤٠ دالة على وجوب التسوية وان التفضيل باطل وجوبه على قاعله استرجاعه

وذهب الجاهل والى ان التسوية مستحبة فقط وأجابوا عن الاحاديث بما لا ينبغي الالتفات اليه كذا في الدرر والشوكاني وقال في السيل والواصل انه ليس في المقام ما يدفع ما ذكرناه من الروايات الدالة على تحريم التفضيل بين وانه باطل مردود غير حق اد وهو الحق الرابع وجها لولا الامر على التسوية والنهي على التنزيه فيكره عندهم لولا انهم اعلانا لم يوجبوا له ولديه أكثر من الآخر ولو ذكر التسوية في ذلك في العتوق وقارق الارث بان الواث راض بما فرض الله له بخلاف هذا وان الذكر والاُنثى انما يختلفان في الميراث بالعصبية أما بالرحم المجردة فهو مساو كالاخوة والاختوات من الام والاهبة الاولاد اهرم مصلته للرحم ثم ان تفاوتوا حاجته قال ابن الرضا فليس من التفضيل والتخصيص المذكور السابق واذا تركب التفضيل المذكور قالوا لى ان يعطى الاخرين ما يحصل به العدل ولو رجع جائز بل حتى في الصراحيه قال لاسنوي ويجه أن يكون محل جوازها أو تعباية أخرجه في الزائد وعن أحمد تصح التسوية ويجب ان يرجع وعنه يجوز التفضيل ان كان له سبب كان يحتاج الولد لمائته أو دينه أو نحو ذلك دون الباقي وقال أبو يوسف يجب التسوية ان قصد بالتفضيل الاضرار (قال فانقوا الله واعدوا لآبائكم أو لادكم قال فرجع) بغير من عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم (فرد عطيته) التي أعطاها ابنه عثمان واستدل به على ان الاب ان يرجع فيما وهب لابنه وكذلك الام وهو قول أكثر الفقهاء الا ان المالكية فرقوا بين الاب والام فقالوا الام ان ترجع ان كان ادب جبارون ما ذامات وقد راجع الاب بما اذا كان الابن الموهوب له لم يسهل دينه أو ينكح وبذلك قال اصح وقال الشافعي لادب الرجوع

فيه دليل على ان الجواز مجرد لا تثبت به الشفعة بل لا بد معه من اتحاد الطريق ويؤيد هذا الاعتبار قوله في حديث جابر وأبي هريرة المتقدمين فاذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة وقد أسلفنا الكلام على الشفعة بمجرد الجواز (قائدة) من الاحاديث الواردة في الشفعة حديث ابن عمر عند ابن ماجه والبرادير يافقا لشفعة لثيب ولا صغير والشفعة لكل عقال وفي اسناده محمد بن عبد الرحمن بن البيلماني وله منا كبر كثير وقال الحافظ ان اسناده ضعيف جدا وضعفه ابن عدي وقال ابن حبان لا أصل له وقال أبو زوعة منكر وقال البيهقي ليس بثابت وروى هذا الحديث ابن حزم عن ابن عمر أيضا بائنا الشفعة لكل العقال فان قدما كانه ثبت حقه والا فالوم عليه وذكره عبد الحق في الاسكام عنه وثمة فيه ابن القطان بانه لم يروه في الحلي واه في غير الحلي وأخرج عبد الرزاق من قول شريح انما الشفعة لمن واثم اذ ذكره قاسم بن ثابت في دلائله ورواه القاضي أبو الطيب وابن الصباغ والماوردي بالاسناد بائنا الشفعة لمن واثم أي يادر اليه او يروى الشفعة كنشط عقال

(كتاب النكاح)

عن جابر قال رخص لنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في العصار الوسط والحبل وشبابه يلقطه الرجل يتبع به رواده أحد أو دود وعن أنس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم مر بمرة في الطريق فقال لولائي أخاف أن تكون من الصدقة لا كاتم الخرجاء وفيه اباحة المحترات في الحال) حديث جابر في اسناده المغيرة بن زياد قال التذري تكلم فيه غير واحد في التقرير صدوق له أو هام وفي الخلاصة وثقه وكعب وابن معين وابن عدي وغيرهم وقال أبو حاتم شيخ لا يحتج به قوله اللقطة بضم اللام وفتح القاف على المشهور لا يعرف المحدثون غيره كما قال الأزهرى وقال عياض لا يجوز غيره وقال النخيل هي يكون القاف وأما الفتح فهو وكثير الالتفات قال الأزهرى هذا الذي قاله هو القياس ولكن الذي جمع من العرب واجمع عليه أهل اللغة والحديث الفتح وقال الرخسرى في القاف يفتح القاف والعامية تكلمها قال في الفتح وفيه القفان أيضا القاف بضم اللام ولقطة بضمها قوله في شيا به يعني كل شيء يسير قوله ينتفع به فيه دليل على جواز الانتفاع بما يوجب في الطرفات من المحترات ولا يحتاج الى تعريف وقيل انه يجب التعريف بها ثلاثة أيام لما

ما يحصل به العدل ولو رجع جائز بل حتى في الصراحيه قال لاسنوي ويجه أن يكون محل جوازها أو تعباية أخرجه في الزائد وعن أحمد تصح التسوية ويجب ان يرجع وعنه يجوز التفضيل ان كان له سبب كان يحتاج الولد لمائته أو دينه أو نحو ذلك دون الباقي وقال أبو يوسف يجب التسوية ان قصد بالتفضيل الاضرار (قال فانقوا الله واعدوا لآبائكم أو لادكم قال فرجع) بغير من عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم (فرد عطيته) التي أعطاها ابنه عثمان واستدل به على ان الاب ان يرجع فيما وهب لابنه وكذلك الام وهو قول أكثر الفقهاء الا ان المالكية فرقوا بين الاب والام فقالوا الام ان ترجع ان كان ادب جبارون ما ذامات وقد راجع الاب بما اذا كان الابن الموهوب له لم يسهل دينه أو ينكح وبذلك قال اصح وقال الشافعي لادب الرجوع

مطلقا وقال أحمد لا يحل للواهب ان يرجع في هبته مطلقا وقال الكوفيون اذا كان الموهوب صغيرا لم يكن لادب الرجوع وكذا ان كان كبيرا او قبضا فالواهب ان كان الهبة لزوج من زوجة أو بالعكس أو لذي رحم لم يجز الرجوع في شيء من ذلك ووافقه اصح في ذي الرحم وقال للزوجة ان ترجع بخلاف الزوج والاختصاص لكل ذلك بطول وجه الجهر وفي استثناء الاب ان الولد وماله لا يسهه فليس في الحقيقة رجوع وعلى تقدير كونه رجوعا فربما اقتضته مصلحة المتأديب ونحو ذلك وفي الحديث أيضا الذنب الى الثالث بين الاخوة وترتله ما يقع بينهم التخصيص ويورث العتوق لآبائهم ٢٤١ وان عطية الاب لابنه الصغير في حجره

أخرجه أحمد والطبراني والبيهقي والجوزجاني واللفظ لا أحد من حديث يعلى بن مرة مرفوعا من القبط لقطة يسيرة حبالا أو درهما أو شبه ذلك فليس فيها ثلاثة أيام فان كان فوق ذلك فليس عرفه ستة أيام زاد الطبراني فان جاء صاحبها او اقلية صدق بها وفي اسناده عمر ابن عبد الله بن يعلى وقد صرح جماعة بضعة من كونه قد أخرج له ابن خزيمة متابعة وروى عنه جماعة وزعم ابن حزم انه مجهول وزعم هو وابن القطان ان يعلى وحكيمة التي روت هذا الحديث عن يعلى مجهولان قال الحافظ وهو يجب منه ما لا ينبغي صحابي معروف العجبة قال ابن رسلان ينبغي ان يكون هذا الحديث مع مولا به لان رجال اسناده نقات وليس فيه معارضة للاحاديث الصحيحة بتعريف سنة لان التعريف سنة هو الاصل المحكوم به عزيمته وتعريف الثلاث رخصة بتعريف الامانة لان المختلط البير يشق عليه التعريف سنة مشقة عظيمة بحيث يؤدي الى أن أحدا لا يلتزم اليه سيرة الرخصة لا تعارض الزينة بل لا تكون الامع بقا حكم الاصل كما هو مقرر في الاصول ويؤيد تعريف الثلاث ما رواه عبد الرزاق عن ابى سعيد ان عليا جاء الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يدنا وجده في السوق فقال انبي صلى الله عليه وآله وسلم عرفه ثلاثا فنهى فلم يجد أحدا يعرفه فقل كلمة وينبغي أيضا أن يعرفه مطلق الانتفاع المذكور في حديث الباب بالتعريف بالثلاث المذكورة يجوز للمختلط أن ينتفع بالحقة الا بعد التعريف به ثلاثا حلالا لمطلق على المقيد وهذا اذا لم يكن ذلك الشيء الحقة ما كولا فان كان ما كولا جاز أكله ولم يجب التعريف به أصلا كالتمر ونحوه الحديث أنس المذكور لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يدين انه لم ينع من أكل التمرة الاخشية أن تكون من الصدقة ولو لا ذلك لا كاهما قد روى ابن أبي شيبة عن ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم ينعها رجعت عمره فاكتموا قالت لا يجب الله الله قال في الفتح يعني انه لو تركتم فلم تؤخذ فتوكل فصدت قال وجوز ان لا كل هو المزموم به عند الاكراه ويمكن أن يقال انه بعد حديث التمرة بحديث التعريف ثلاثا كما قبله حديث الانتفاع وانكم المبحر للمساكين عادة بمثل ذلك وأيضا لظاهر من قوله صلى الله عليه وآله وسلم لم لا كتم أي في الحال وبعد كل البعد ان يريد صلى الله عليه وآله وسلم لا كتم بعد التعريف بها الا لا وقد اختلف أهل العلم في مقيد دار التعريف بالحقة في حكي في البحر عن زيد بن علي والناسخ والقاسمية

في تقييد ذلك أقصى الى بطلانه وتعفيه في المصاير بان ايصاله الى ارتفاعه جوار وقوع في القضية فليس ذلك من سوء العاقبة في شيء وقال المهاب فيه ان الامام ان يرده الهبة والوصية ممن يعرف منه ويراعى بعض الورثة اه (عن ابن عباس رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (ولم العائد) زوجا أو غيره (في هبته كالكلب يقي ثم يعود في هبته) زاد أبو داود وقال ولانه لم التي لا حراما واحتج به الشافعي وأحمد على انه ليس للواهب ان يرجع فيما وهب الا الذي يملكه الاب لابنه وعند مالك له أن يرجع في الاجنبي الذي قصده منه الثواب ولم يملكه وبه قال أحمد في رواية وقال أبو حنيفة للواهب الرجوع في عطية من الاجنبي مادامت فاعته ولم يعض منها وأجاب عن الحديث بانه صلى الله عليه وآله وسلم لم جعل العائد في هبته كالكلب يقي فيه

يجب ان قال قد صرحه الخرج صلى الله عليه وآله وسلم (اليه وعليه قيامها) اي من الاقبية (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم
(خباها هذا) القبا (التي قال) المسور (فمنظر اليه) اي الى القبا محترمة (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (رضي حجة) اي هل
رضي ويحتمل كما قال ابن التين ان يكون من قول محترمة ومطابقة الحديث لا تربة من حيث ان نقل المتاع الى الموهوب له قبض
واختلاف هل من شرط صحة الهبة القبض ام لا فالجمهور وهو قول الشافعي الجديد والكوفيون اتم الاعلان الا بالقبض لقول
ابي بكر الصديق لعائشة رضي الله عنها ٢٢٤ في مرضه فيما نزلها في صحته من عشرين وسقاً ووددت انك سرتني او قبضتني وانما

هو اليوم مال الوارث ولانه عقد
اي بان كلفه من الاعلان الا بالقبض
وفي القديم تصح بنفس العقد
وهو مشهور مذهب المالكية
وقالوا تبطل ان لم يقبضها
الموهوب له حتى وهب الواهب
لغيره وقبضها الثاني وهو قول
اشيب ومحمد بن عبد الله بن القاسم
مشبه وهو قول الغير في المادونة
ولان القاسم اتم الاول قال
محمد وليس بشئ والخالفوا في
وقال المرداوي من الخصاله
وتصح بعد عقده ايضا ولو
بمطابقة فعل قبضه بغيره
الى الزوج ذلك وهو كبيع في
تراخي قبوله وقدمه وغيره ما
وتقدم قبض كبيع باذن واهب
الا ما كان في يده قبله بغيره
ولا يحتاج الى مضى مدتيه
قبضه فيها وعن احمد بن محمد بن غير
مكيل وموزون ومعدود
ومذروع وغيره الهبة ولا يصح
قبض الا باذن واهب اه وهذا
الحديث أخرجه ايضا في اللباس
والشهادات والتمس والادب
ومسلم في الزكاة ابوداود في اللباس

حفظ اللبس والصفة والتقدير وهو الكيل فيما يكال والوزن فيما يوزن والزرع فيما
يزرع وقد اختلفت الروايات في بعضها معرفة العفاص والو كانه قبل التعريف كما في
الرواية المذكورة في الباب وفي بعضها التعريف بمقدم على معرفة ذلك كما في رواية
البخاري باللفظ عرفها سنة ثم اعرف عفاصها او كما قال النووي يجمع بين الروايتين
بان يكون ما مور بالمرقة في حالتين فيعرف العلامات وقت الالتقاط حتى يعلم صدق
واصفها اذا وصفها ثم يعرفها مرة أخرى بعد تعريفها سنة اذا اراد ان يملكها اليه علم
قد رهاوصفتها اذا جاء صاحبها بعد ذلك فردها اليه قال الحافظ ويحتمل ان تكون ثم في
الروايتين معنى الواو فلا تقتضي ترتيبا لا تقتضي تخالفا يحتاج الى الجمع ويقويه كون
الخروج واحدا والقصة واحدة وانما يجمع الجمع بما تقدم لو كان الخرج مختلفا او
تعددت القصة ولبس الغرض الا ان يقع التعريف والتعريف مع قطع النظر عن أيهما
يسبق قال واختلاف العلماء في هذه المعرفة على قولين أحدهما الوجوب لظاهر الامر
وقيل يستحب وقال بعضهم يجب عند الالتقاط ويستحب بعده قوله ثم عرفها بتحديد
الراء وكسرها أي اذكرها لئلا تنسى قال في الفتح قال العلماء محل ذلك الحافل كاي باب المساجد
والاسواق ونحو ذلك بقول من ضاع له ثقة ونحو ذلك من العبارات ولا يذ كر شيئا
من الصفات قوله سنة الظاهر ان تكون متوالية ولكن على وجه لا يكون على
جهة الاستيعاب الا يلزمه التعريف بالليل والاستيعاب الايام بل على الاستعداد فيعرف في
الابتداء كل يوم مرتين في طرفي النهار ثم في كل يوم مرة ثم في كل أسبوع مرة ثم في كل شهر
ولا يشترط ان يعرفها بنفسه بل يجوز له ان يوكل غيره ويعرفها في مكان وجودها وفي غيره
كذا قال العلماء وظاهره أيضا وجوب التعريف لان الامر يقتضي الوجوب ولا سيما
وقد سمي صلى الله عليه وآله وسلم من لم يعرفها فضلا كانته دم وفي وجوب المبادرة الى
التعريف خلاف ميتة هل الامر يقتضي الفور أم لا وظاهره أيضا انه لا يجب التعريف
بعد السنة ربه قال الجمهور ودعي في البصر الاجماع على ذلك ووقع في رواية من حديث
ابي هند البخاري وغيره بلفظ وجدت صرة فيها مائة دينار فأتيت النبي صلى الله عليه وآله
وسلم لم قال عرفها حولا عرفها فلم أجدهم يعرفها ثم أتيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم
أجدهم أتيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال احفظ وعاهدوا وعددا ووكاهما فان جاء صاحبها او اقامته فخرج بها

والترمذي في الامتنان (عن ابن عمر رضي الله عنهما قال اني النبي صلى الله عليه وآله وسلم) فاستفتت
رضي الله عنهما فلم يدخل عليها) وعند ابي داود وابن حبان قال وقتا كان يدخل الابانم (وجه على) زوجهما فراهما همة (قد كرت
له ذلك) وقع منه صلى الله عليه وآله وسلم من عدم دخوله عليها (فذكره) علي (النبي صلى الله عليه وآله وسلم) وفي رواية
فقال يا رسول الله اشتد عليا فكنت لم تدخل عليا (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (انك رايت عليا بجماعة اموشيا) يقع الميم
وسكون الواو وكسر الميم ويعد هاتبة أي مخططة بالواو شق (فقال مالي والدين اناها على) رضي الله عنه (قد كرت ذلك)
التي قاله صلى الله عليه وآله وسلم (انها فقالت ليا من في فيه) اي في السر (بما قال) صلى الله عليه وآله وسلم لما بلغه قولها

هذا (ترسل به) أي بالسر الموشى (الى فلان اهل بيتهم حاجة) وليس شرا لبا بخراما لكنه صلى الله عليه وآله وسلم كره
لايتهما كره لنفسه من يحمل الطيبات قال الكرماني اولان فيه صورة وشا واستدل به البخاري على جواز هدية ما يكره
ايه وهذا الحديث أخرجه ابوداود في اللباس (عن علي بن أبي طالب) رضي الله عنه قال أهدى الى النبي صلى الله عليه وآله
وآله (وسلم حلة صبراء) بكسر السين وفتح الياء قال الخليل امس في الكلام فعلا بكسر او له مع المدسوى سيرا وحولا وهو الماء
الذي يخرج على رأس الولد وعنه في الغيب وقوله حلة بالتعويض ٢٢٥ وقال عياض ضبطناه على الاضافة قال النووي

فاستفتت فاقبته بعد عكة فقل لا أدري ثم نه احوال او حولا واحدا كذا في البخاري
وذ كر البخاري الحديث في موضع آخر من صحيحه فزادتم آتيته الرابعة فقال اعرف
وعاها الخ قال في الفتح القائل فلقبته به بعد عكة هو شعبة والذي قال لا أدري هو شيخه
سنة بن كهيل وهو الراوي لهذا الحديث عن سويد بن أبي بن كعب قال شعبة فسمعت
بعدهم سنيين يقول عرفها عاموا واحدا روي ابوداود الطيالسي في مسنده القائل
فاقبته واقائل لا أدري فقال في آخر الحديث قال شعبة فلقبته سنة بعد ذلك فقل
لا أدري ثلاثة احوال او حولا واحدا وبهذا يبين بطلان ما قاله ابن دالم ان الذي ملك
هو أبي بن كعب واقائل هو سويد بن غنلة وقد روي عن شعبة عن سلمة بن كهيل بغير شك
جماعة وفيه ثلاثة احوال الاحاد بن مائة فان في حديث عامين أو ثلاثة وجمع بعضهم بين
حديث أبي هذا وحديث زيد بن خالد المذكور فيه سنة فقط بان حديث أبي محمول على
من يد الودع عن التصرف في القطة والمبالغة في التعريف عنه او حديث زيد على ما لا بد
منه وجزم ابن حزم وابن الجوزي بان الزيادة في حديث أبي غلطا قال ابن الجوزي والذي
يظهر لي ان سنة اخطأ فيها ثم ثبت واستقر على عام واحد ولا يؤخذ الا بما لم يثبت فيه لا بد
يشك فيه رويه وقال أيضا يحتمل ان يكون صلى الله عليه وآله وسلم عرف ان تعرفها لم
يقع على الوجه الذي ينبغي فاحر ثانيا باعادة التعريف كما قال لامسي صلته ارجع فصل
فانك لم تصل قال الحافظ ولا ينبغي بعد هذا على من أبي مع كونه من فقهاء الصحابة
وفضلهم قال المندري لم يقل أحد من أئمة الفتوى ان القطة تعرف ثلاثة أعوام الا
نخرج عن عموم حكمه المأوردى عن شواذ من الفقهاء وحدثني ابن المذخر عن عمر أربعة
أقول يعرف بثلاثة احوال عاموا واحدا ثلاثة أشهر ثلاثة أيام وزاد ابن حزم عن
عرفه ولا خلاف ما هو أربعة أشهر قال في الفتح ويحمل ذلك على عظم القطة وقدرتها
فان لم تعرف فاستدقها الخ قال يحيى بن سعيد الانصاري لا أدري هذا في الحديث أم هو
شي من عند يزيد بن ولي المتبع بعسى الراوي عن زيد بن خالد كما حكى ذلك البخاري عن
يحيى قال في الفتح شك يحيى بن سعيد هل قوله وتلكن ودبعة عنده مرفوع أم لا وهو
القدر المشار اليه به زادون ما قبله لتبوت ما قبله في أكثر الروايات وخلوها عن ذكر
الودبعة وقد جزم يحيى بن سعيد برفعه مرة أخرى كما في صحيح مسلم باللفظ فاستدقها

انه قول الحقين ومثله في
العربية وانه من اضافة النبي
لصقته كما قالوا بخر خال مالت
والصبراء هو الوثني من الحرير
وقال الاصبغ ثياب فيه اخطوط
من حرير او قز واقابل لها سيرا
لثياب اخطوط فيها وقيل الحرير
الصافي وقيل نوع من البردي الطاه
حرير (فابستما فرايت الغضب
في وجهه) زاده سلم فقال اني لم
أبش به الا لك لابسها فغابعت
بها اليك تشقها فخر ابي النساء
(فدقتم ابي نساقي) أي قطعتم
فدقتمنا لمين خراج جمع خمار
ما تغطي به المرأة رأسها والمراد
بقوله نساقي ما قسره في رواية أبي
صالح حيث قال ابن القوام قال
ابن قتيبة المراد بها فاطمة بنت
النبي صلى الله عليه وآله وسلم
وفاطمة بنت أسد بن هاشم والدة
علي ولا أعرف الثالثة وذ كر أبو
منصور الزهري ان فاطمة بنت
حزرة بن عبد المطالب وزاد عياض
فاطمة امرأ عتيل بن أبي طالب
وهي بنت شعبة بن ربيعة وقيل
بنت عتبة بن ربيعة وقيل بنت

٢٩ نيل خا الوليد بن عتبة وموضع الترجمة قوله نرايت الغضب في وجهه فانه دال على انه كره اسمها مع كونه اهداها له
وهذه الحلة كان اهداها له صلى الله عليه وآله وسلم اكبر دومة كما في مسلم والحديث أخرجه أيضا في اللباس ومسلم
في اللباس والساق في الزينة (عن عبد الرحمن بن أبي بكر رضي الله عنهما قال كأمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثلاثين
ومائة فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم مع أحد منكم طعام فاذا مع رجل صاع من طعام أو نحوه فممن ثم جاء رجل مشرك
قال في الفتح لم أقف على اسمه ولا على اسم صاحب الصاع (مشعان) بضم الميم (طويل) زاد المسني جدا فوق الطويل ويحتمل ان
يكون تفسيره مشعان وقال القرطبي المشعان الحافي الثمار الرأس وقال غيره طويل شعر الرأس جدا أجمعيد العهد بالدهن

الشعنا وقال القاضي فأنظر الرأس متفرقة (بضم يسوقه) فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم (يا أيها الناس) أي اتبعوا ما أمروا به
بأنواع (أم عطية أو قال أم هبة) والشك من الراوي (قال) المشرك (لا) ليس هبة (بل) هو (يسع) أي ميسع وأطلق عليه يسعا
باعتبار ما يؤول إليه (فاشترى) صلى الله عليه وآله وسلم أمته (أي من المشرك) (شاة) أي من الغنم (شاة) (فصنت) أي ذبحت
(وأمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم) (وسلم) (سواد البطن) منها وهو كبدها وكل ما في بطنها من كبد وغيره ما كان الأول بلوغ في
الجهيزة (أن يشوى) وأمر الله ما في الثلاثين ٢٢٦ والمائة) الذين كانوا معه صلى الله عليه وآله وسلم (الوقد من النبي صلى الله

عليه) وآله (وسلم) أي قطع (له
جرة) بضم الجاء أي قطعة (من
سواد بطنه) أن كان شاة أعطاه
أياه) قال في القح أي أعطاه إياها
فهو من القلب وقال العيني أي
أعطى الحزة الشاهد أي الحاضر
ولا حاجة إلى دعوى القلب بل
العبارة - ووافى الاستعمال
(وان كان غائباً خبراً) منها (بجمل
منها) أي من الشاة (قصصتين
قاكوا أجمعون) فيكون فيه
مجهزاً أخرى لكونه - ما - متا
أيدي القوم كاهم أو المراد أنهم
أكلوا من - ما - في الجملة أجمع من
الاجتماع والافتراق (وشبعنا
ففضلت القصة عتات غفائنا)
أي الطعام الذي فضل (على
البهير أو كما قال) شك من الراوي
وفي هذا الحديث مجهزة - بكنة
سواد البطن حتى وسع هذا
العدد وتكثير الصاع ولحم الشاة
حتى أشبعهم أجمعين وفضلت
منهم فضله - ما - لعدم حاجة
إليه أو رده البخاري في باب جواز
قبول الهدية من المشركين لأنه
صلى الله عليه وآله وسلم سألهم

بيسع أو يهدي وفيه فساد قول من جعل رد الهدية على الوثني دون الكافي لأن هذا الأعرابي كان وثنيا وفيه لا ترد
المواضع عند الضرورة وظهور البركة في الاجتماع على الطعام قال في الشرح ولم أر هذه القصة إلا من حديث عبد الرحمن وقد ورد
تكثر الطعام في الجملة من أحاديث جماعة من الصحابة محل الإشارة إليها علامات النبوة (عن) (أما) بنت أبي بكر) الصديق
رضي الله عنه ما قالت قدمت علي (أي) اسمها قسيلة مصفرا بنت عبد العزيز بن سعد زاذني الأدب مع ابنه وأسمه كاذ كره الزبير
المحدث بن مكرمة قال في القح ولم أره ذكر في الصحابة فكأنه مات مشركاً وفي رواية أخرى قدمت في الهدية وكان أبو بكر يطلقها
في الجاهلية بسدأنا يبي ويخني وقرظ فابت أسماء أن تقبل هديتها أو تدخلها بيتها (وهي مشركة في عهد رسول الله صلى الله

عليه) وآله (وسلم) أي في زمنه (فاستفتيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) والحق (وسلم) قلت إن أمة قدمت وهي راغبة) في شيء
تأخذ أو عن ديني أو في القرب مني ومجاورتي والتودد إلي لأنهم ابتدأت أسماء بالهدية ورغبت منها في المكافأة لا الإسلام لأنه
لم يقع في شيء من الروايات ما يدل على إسلامها ولو حل قوله راغبة أي في الإسلام لم يثبت لم يثبت لم يثبت من ذكرها في
الصحابة وأما قول الزركشي وروى داود في الميم أي كارهة للإسلام - ما - خطه له فهوهم أنه رواية في البخاري وليس كذلك بل هي
رواية عند أبي داود والاسماعيلي (أما) (أي) قال نعم صلى الله عليه وآله وسلم (زاد) ٢٢٧ في الأدب فأنزل الله فيها لا ينهكم الله عن

الذين لم يقبلواكم كمل في الدين وعن
السدي أنهم سألوا في فاس من
المشركين قلت ولا منافاة بينهما
فان السبب خاص واللفظ عام
فيتناول كل من كان في معنى
والدقة أسماء وقيل نسخ ذلك آية
الأمر بقتل المشركين حيث
وجدوا والاول أولى وقال
الخطابي فيه إن الرحم الكافرة
توصل من المال ونحوه كما توصل
المسلم ويستتبع منه وجوب
نفقة الأب الكافر والأم الكافرة
وان كان الولد مسلماً وفيه موادة
أهل الحرب ومعاملتهم في زمن
الهدنة والسفر في زيارة القريب
وتحسرى أسماء في أمر دينها
وكيف لا وهي بنت الصديق
وذو الج الزبير رضي الله عنهم
(عن) عبد الله بن عمر رضي الله
عنهما أنه شهد عند عمر بن الخطاب
صديق) بضم الصاد وفتح الهاء
ابن سنان الرومي لأن الروم سبوه
صغيراً وبوه هم حزة وجيب
وسعد وصالح وصبي وعباد
وعثمان ومحمد (أن رسول الله صلى

لا ترد لأوصاف وان كان الملقب صدقة فلا تقبل وحكي في الشرح عن أبي حنيفة
والشافعي أنه يجوز له الرد إلى الوافق ان وقع في نفسه صدقة ولا يجزى على ذلك إلا بيعة
قال الخطابي ان سمعت هذه القصة بعد قوله فان جاء صاحب البيت الخ لم يجز مخالفتها
وهي فائدة قوله اعرف عفاصم إلى آخره والافق لا يتطامع من لم ير الرد إلا بالبيعة قال
ويتأولون قوله اعرف عفاصم اعلى انه أمر بذلك للاختصاص به أو لتكون الدعوى فيها
معلومة وذكر غيره من فوائد ذلك أيضاً ان يعرف صدق المدي من كذبه وان فيها تنبيه
على حفظ المال وغيره وهو الوعاء لان العادة جرت بالقائه اذا اخذت النفقة وانه اذا به
على حفظ الوعاء كان فيه تنبيه على حفظ النفقة من باب الادب قال الخطاط قد سمعت هذه
الزيادة فتمت المصير إليها اه وهذا هو الحق فترد النقطة لم وصفها بالصدقات التي
اعتبرها الشارع وأما اذا ذكر صاحب النقطة - ما - بعض الارصاف دون بعض كأن يذكر
العفاصم دون الوعاء أو العفاصم دون المدة قد اختلف في ذلك فقبل لاشي لا الإجماع
جميع الارصاف المذكورة وقبل تدفع إليه اذا جاءه يعض او ظاهر الحديث الاول وظاهر
أيضا ان مجرد الوصف يكفي ولا يحتاج إلى التبيين وهذا اذا كانت النقطة لها عفاصم ووكان
وعدد فان كان لها البه من ذلك فظاهر انه يكفي ذكره وان لم يكن لها شيء من ذلك فلا بد
من ذكر أوصاف مختصة بها تقوم مقام وصفها بالامور التي اعتبرها الشارع قوله والا
فاستمع بها الامر فيه للإباحة وكذا في قوله فاستمعهما وقد اختلف العلماء فيما اذا تصرف
الملتقط في النقطة بعد تفرغها سنة ثم جاء صاحبها هل يضمن له أم لا فذهب الجمهور إلى
وجوب الرد ان كانت العين موجودة والبدل ان كانت استهلك وخالف في ذلك
الكراميسي صاحب الشافعي ووافقه صاحب البخاري وداود بن علي امام الظاهرية
لكن وافق داود الجمهور اذا كانت العين قائمة ومن أدلة قول الجمهور ما تقدم بالغف
ولم تكن ودية عند ذلك فان جاءها الخ وكذلك قوله فان جاء صاحبها فلا تنكحتم فهو أحق
بها الخ وفي رواية البخاري من حديث زيد بن خالد اعرف عفاصم أو كاهانم كاهانم كاهانم
صاحبها فادها إليه أي بدله لان العين لا تبقى بعد كاهانم كاهانم كاهانم كاهانم كاهانم
فادها إليه والافاعرف عفاصم أو كاهانم كاهانم كاهانم كاهانم كاهانم كاهانم كاهانم كاهانم
قبل الأذن في أمكها وبه سدد في رواية لابي داود أيضاً فان جاء صاحبها فادها إليه

صبياً بينين وحجرة) وهي التي ادعى بها (فقتل) مروان بن بشير لأنه لم
ويمنهم وتعتب بأنه لم يذكر في الحديث بل عبر عن الخبر بالخبر يؤكدها بالضم كثيراً وان كان السامع غيره منكر ولو
كانت شهادة حقيقية لا تحتاج إلى شاهد آخر ولا يفتي ما في هذا من أجل والقاعدة المسقرة تنفي الحكم بشهادة الواحد فلا بد من
اثنتين أو شاهدين فالحال على هذا أولى من حمله على الخبر وكون الشهادة غير حقيقية وهذا الحديث تفرد به البخاري واستدل
به بعض المتأخرين أقول بعض السلف كثر رجع انه يكفي الشاهد الواحد اذا انقضت اليه قرينة تدل على صدقه وترجم له أبو
داود في السنن باب اذا علم الحاكم صدق الشاهد الواحد يجوز له ان يحكم وساق قصة نعيم بن ثابت في سبب نعيته ذاك

مالك وأبو حنيفة ومحمد لا نأخذ
للمجهور ورواقتهم أبو يوسف والشافعي عن عطاء قال سمى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن العمري والرقبي قتات وآله
وما الرقي قال يقول الرجل للرجل هي لك حياتك فإن فداك فهو جازأخرجه من بلاد وعن ابن عمر مرفوعا لا عمري ولا رقي فمن
أعمر شيئا أو أرقبه فهو له حياته وعماته ورجاله قتات لكن اختلاف في معاصي حبيب لمن ابن عمر فصرح به الشافعي في طريق وقتاه
في أخرى وأجيب بأن معناه لا عمري بالشروط انما سدة على ما كانوا يفعلونه في الجاهلية من الرجوع أي فليس لهم العمري
المعروفة عندهم المقتضية للرجوع فأحاديث النهي عمولة على الارشاد قال الشوكاني في السيل الجرار أقول الاحاديث الواردة
في العمري والرقبي تدل على انها هبة للعمري والمقرب وتورث عنه فمن ذلك ما ثبت في الصحيحين وغيرهما من حديث أبي هريرة

ما عثت قائم ارجع الى صاحب الرواية الثاني عن جابر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قضى بالعمري ان يهب الرجل
الرجل ولعقبه الهبة ويستغنى ان حدث بك حديث وبعتك فهو الي والى عقي انما اعطيك او اعقبه واخرج احاديثا
وجاله رجالا اصحيم من حديث جابر ان رجلا من الانصار اعطى امه حليقة من خيل سائمة ماتت بخاخرة فقالوا نحن
فيه شرع واما قال فاني فاخذتموهما الخبر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قضى بينهما ما بينهما من حديث
جابر ومن قوله قد اختلفت كثير فان الروايات الاولى هي عندك على ان العمري الذي يوثق هي ما قبل فيه الهبة وعقبه والحديث
الاخر المروي من طريقه في الرجل الذي جعل لاهله الحليقة جاز انما يحكم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بانهم الورثة

مبنية لما لم يسم فاعله وان كان بمعنى الفاعل مثل معنى بالامر وتثبت النافذة لكن قال في الفتح انه رد في رواية ابن ذرته (عن
 الفتح) قوله وقد حكاهما ابن دريد ما كان قال الاصمعي لا يقال بالفتح (وقد كان في منهن) أي من الدروع (درع على عهد رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم) أي في زمنه وابامه (فما كانت امرأة تقين) مبنية لامة قول أي ترين يقال فان الذي تيانة صلحه وقيل
 تحلى على زوجها (بالمدنية الا أرسلت الى تستعير) أي ذلك الدرع لانهم كانوا اذ ذاك في حال ضيق فكان الشيء الخسيس عندهم
 يفتيس وفي الحديث جواز الاستعارة للعروس عند البناء وقال في الفتح فيه ان عارية الثياب العرس أمر معمول به من شيخه
 وانه لا يعلم من التشبع وفيه تواضع عائشة وأمرها في ذلك مشهور وفيه علم عائشة عن خدمها ورفقها في العارية وايتاؤها بما

مبنية لما لم يسم فاعله وان كان بمعنى الفاعل مثل معنى بالامر وتثبت النافذة لكن قال في الفتح انه رد في رواية ابن ذرته (عن
 الفتح) اوله وقد حكاهما ابن دريد ما كان قال الاصمعي لا يقال بالفتح (وقد كان في منهن) أي من الدروع (درع على عهد رسول الله صلى
 الله عليه وآله) وأما (وسلم) أي في زمنه وأيامه (فما كانت امرأة تقين) مبنية لامة قول أي ترين يقال فان الذي تيانة صلحه وقيل
 تحلى على زوجها (بالمدينة الا أرسلت الى تستعيره) أي ذلك الدرع لانهم كانوا اذ ذاك في حال ضيق فكان الشيء الخسيس عندهم
 تقيسا وفي الحديث جواز الاستعارة للعروس عند البناء وقال في الفتح فيه ان عارية الثياب العرس أمر معمول به من شيخه
 وانه لا يعلم من التشبع وفيه تواضع عائشة وأمرها في ذلك مشهور وفيه علم عائشة عن خدمها ورفقها في العاتية وايتاؤها بما

المهاجرون الى الانصار منا نصحهم التي كانوا منصوصهم من غارهم) لاستغنائهم بشفعة خير (فرد النبي صلى الله عليه وآله وسلم الى امه) هي ام انس ام سليم (عذاقها) الذي كانت أعظمته وأعطاه هولاء امين (وأعطى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أم امين) مولاه (مكان من أي بلد من من حائطه) أي بستانه وفي رواية من خالسه أي خالص ماله وفي مسلم من طريق سليمان التيمي عن أنس ان الرجل كان يعمل للنبي صلى الله عليه وآله وسلم الخلات من أرضه حتى فتمت عليه قرينة وانضج فجعل به ذلك برده عليه ما كان اعطاء قال أنس وان أهلي أمروني ان آتي النبي صلى الله عليه وآله وسلم فأسأله ما كان أهلي أعطوه أو بعضه وكان نبي الله صلى الله عليه وآله وسلم قد أعطاء ام امين فانبت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فاعطانيهن فجات أم امين فجعلت

والرواية مع انه ما جهر ان كافي شرح البرهان لما زرى ان الخبر عنه في الرواية امر عام لا يختص بعين محو الاعمال بالنيات
والشبهة فيقال يسم فانه لا يختص بعين بل عام في كل المخلوق والاعصار بخلاف قول العدل لهذا عند هذا ان كان الزام
لمعين لا يشهد موافقة الامام ابن عرفة بان الرواية تتعلق بالجزئي كثير الحديث بخبر الكعبة ذو السويقتين من الجنبنة
التي وقد تكون مركبة من الرواية والشهادة كالاخبار عن رؤية هلال رمضان فانه من جهة ان الصوم لا يختص بشخص
معين بل عام على من دون مسافة القصر ٢٢٤ رواية ومن جهة انه مختص بأهل المسافة ولهذا العام شهادة قاله الكرماني

(عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال خير الناس اهل قرني) أي عسري ما خوذ من الاقتران في الامر الذي يجمعهم والمراد هنا الصحابة قيل والقرن ثمانون سنة أو أربعون أو مائة أو غير ذلك (ثم الذين يلونهم) أي يقربون منهم وهم التابعون (ثم الذين يلونهم) وهم اتباع التابعين وهذا يقتضي ان الصحابة افضل من التابعين والتابعون افضل من اتباع التابعين لكن هل هذه الافضلية بالنسبة الى المجموع أو الافراد محل بحث والى الثاني ذهب الجمهور والاول قول ابن عبد البر والشيخ أحمد بن حنبل والشيخ أبو داود والشيخ أبو حنبل في الحديث زاد عمران بن حصين في حديثه عند البخاري في هذا الباب لا أدري أذكر النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعد قرنين أو ثلاثة ان بعدكم قوم يأتون ولا يؤمنون ويشهدون ولا يشهدون ويظنهم السمن بكسر السين وفتح الميم وعند الترمذي ثم يبي قوم عليه يشهدون ويجزون السمن (ثم يبي أقوام تسبق شهادة أحدهم يمينه ويمينه شهادته) أي في حالين لا في حالة واحدة لانه دور قال البيضاوي رحمه الكرماني هم الذين يحرمون على الشهادة مشغوفين بترويجها يخلقون على ما يشهدون به فتارة يخلقون قبل أن يأتوا بالشهادة وتارة يعكسون ويحتمل أن يكون مثلاً في سرعة الشهادة واليمين وحرم الرجل عليه ما والتبرع فيها حتى لا يدري بأيها يفتي فكانه يسبق أحدهما الآخر من قوله مبالغة بالدين قال النووي واحتج به المالكية في شهادة من حلف معهما والجمهور على أنها لا ترد قال ابراهيم النخعي وكانوا يضربون صغارهم على الشهادة والعهد أي حتى لا يصير

ذلك اهم عادة فيخلقون في كل ما يصلح وما لا يصلح واقفه أعلم قال ابن بطال يستدل به على أن الحلف في الشهادة يطله أو قال في القبح يحتمل أن يكون المراد التصل ببدون التصليل أو الاداء بدون طلب والثاني أقرب ويعارضه ما رواه مسلم من حديث زيد بن خالد بن عمرو الا أخبركم بخبر الشهادة الذي يأتي بالشهادة قبل أن يستأمنها قال في نيل الاوطار للشوكاني وقد اختلف أهل العلم في ذلك فبعضهم يوجب الى الترجيح فخرج ابن عبد البر حديث زيد بن خالد لكونه من رواية أهل المدينة فقدمه على حديث عمران لكونه من رواية أهل العراق وبالأغ فزعم ان حديث عمران المذكور لأصل ٢٢٥ له وخرج غيره الى ترجيح حديث عمران

عليه هو عن عائشة ان أبا بكر الصديق كان يخلع أبا جعفر عشرين وسقاً من ماله بالغابة فلما حضرته الوفاة قال يا غيبة أي كنت تخطت جاذع عشرين وسقاً ولو كنت جددته واحترمته كان لك وأغناها اليوم مال وارت فاقسه وروى كتاب الله ورواه مالك في الموطأ حديث عائشة ورواه مالك من طريق ابن شهاب عن عروة عن عائشة وروى البيهقي من طريق ابن وهب عن مالك وغيره عن ابن شهاب وعن حنظلة بن أبي سفيان عن القاسم بن محمد نحوه قوله مال من الجزين روى ابن أبي شيبة من طريق حميد بن هلال مرسلاته كان مائة ألف وانه أرسل به العلاء بن الحضرمي من خراج الجزين قال وهو أول خراج حل الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وروى البخاري في المغازي من حديث عمرو بن عوف ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم صالح أهل الجزين وأمر عليهم العلاء بن الحضرمي وبعث أبا عبيدة بن الجراح اليهم فقدم أبو عبيدة بمال فسمعت الأنصار يقدمونه الحديث فيستفاد منه تعيين الا في المال نص في كتاب الردة لواقدي ان رسول العلاء بن الحضرمي بالمال هو العلاء بن حارثة الثقفي فله كان رفيق أي عبيدة وأما حديث جابر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لو قد جاء مال البصرين اعطيتك وفيه فلم يقدم مال البصرين حتى مات النبي صلى الله عليه وآله وسلم الحديث فهو صحيح والمراد به انه لم يقدم في السنة التي مات فيها النبي صلى الله عليه وآله وسلم لانه كان مال خراج أو جزية تسكان يقدم في كل سنة قوله انقروا أي صوبوا قوله وقاديت عقيلا أي ابن أبي طالب وكان أمر مع عمه العباس في غزو بدر ويقال انه أسرمهم ما الحارث بن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب وان العباس اقتصد ما يضافه ذكر ابن ابي عمير كقصة ذلك قوله لفتي به سلة ثم مثلته مقنوعة والضمير في قوله يعود على العباس قوله به يذهب أوله من الاقلال وهو الرفع والحل قوله من بعضهم بضم الميم وسكون الراء في رواية أخرى بالهمزة قوله يرفع بالجرم لانه جواب الامر ويجوز الرفع أي فهو يرفعه والكاهل بين الكتفين قوله يتبعه بضم أوله من الانباع قوله وثم من ادركهم بفتح المثناة أي هناك وفي هذا الحديث بيان كرم النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعدم التفاته الى المال قل أو كثر وان الامام ينبغي له ان يفرق مال المصالح في مستحقها وانه يجوز للامام أن يضع في المسجد ما يشترطه المساكين من صدقة ونحوها واستدل به ابن بطال على جواز اعطاء بعض الاصناف من الزكاة

على أن الأصل في أداء الشهادة عند الحاكم انه لا يكون الا بعد الطلب من صاحب الحق فيخص ذم من يشهد قبل أن يستشهد من ذكر من يجبر بشهادته ولا يعلمهم أصحابها وذهب بعضهم الى جواز أداء الشهادة قبل السؤال على ظاهر عموم حديث زيد بن ثابت وحديث عمران بن ثابت لا يشهد على أحد ما كان محمول على شهادة الزور أي يؤذون شهادة لم يسبق لهم تحملها وهذا حكم الترمذي عن بعض أهل العلم ثانياً المراد بها الشهادة في الحلف بدل عليه قول ابراهيم في آخر حديث بن مسعود بلفظ وكانوا يضربون شاة على الشهادة أي قول الرجل شهد بالله ما كان كذا على معنى الحلف فذكره ذلك كما كره الا كراه من الحلف واليمين في شهادته كما قال تعالى فشهادة أجمعهم وهي اجواب البخاري ثانياً المراد بها الشهادة على المغيب من أمر

الناس فيهم مدعى قوم أنهم في النار وعلى قوم أنهم في الجنة بغير دليل كما يصنع ذلك أهل الأهواء وحكام الخطائي رابعها المراد به من ينتصب شاهدا وليس من أهل الشهادة خامسها المراد به التسارع إلى الشهادة وصاحبها عالم من قبل أن يسأله والحاصل أن الجمع مهما لم يكن فهو مقدم على الترجيح فلا يصار إلى الترجيح في أحاديث الباب وقد أمكن الجمع بهذه الأمور اهـ (عن أبي بكر رضي الله عنه قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم ألا أنبئكم بأ كبر الكبائر) قال ذلك (الأنام) تأ كذا انبيه السامع على احضار نفسه ٢٣٦ (قالوا يا رسول الله) أي أخبرنا (قال) صلى الله عليه وآله وسلم أكبر الكبائر

قال الحافظ ولادلالة فيه لأن المال لم يكن من الزكاة وعلى تقدير كونه من مال العباس ليس من أهل الزكاة فان قيل انما أعطاه من سهم الغارمين كما أشار إليه الكرماني فقد تعقب ولكن الحق أن المال المذكور كان من الخراج أو الجزية وهما من مال المصالح انتهى قوله لم يعتق عليه يريد أن العباس وعقلا قد كان غنهما النبي صلى الله عليه وآله وسلم والمساكين وهما رجحان النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعلى رضي الله عنه ولم يعتقوا سابقا ما يدل على أن هذا مراد المصنف رحمه الله في كتاب العتق في باب ما جاء فيه من ماله ذارحم محرم ولا يظهر له كره هذا الحديث في هذا الموضع وجه مناسبة فان المصنف ترجم لاقتدار الهبة إلى القول والقبض وأنه على ما يتعارفه الناس فان أراد أن قبض العباس قام مقام القبول فغير ظاهر لان تقدمه في الهبة يقوم مقامه على أن المال المذكور في الحديث لم يكن للنبي صلى الله عليه وآله وسلم حتى يكون المرفوع منه إلى العباس وإلى غير من باب الهبة بل هو من مال الخراج أو الجزية كما عرفت والنبي صلى الله عليه وآله وسلم إنما أتى قسمة بين مصارفه قوله بأ عشرة من وسقنا يجيب وبعد الألف دال على مهلة متقدمة أي أعطاهما لا يجدها عشر وسقا والمراد أنه يحصل من غنمه ذلك والجده صرام النخل وهذا لا يزيد على أن الهبة انما تملك بالقبض لقوله لو كنت جدها واسترته كان لك وذلك لان قبض الثمرة يكون بالجهد وقبض الأرض بالحرث وقد نقل ابن بطال التافق العباسي أن القبض في الهبة هو غاية القبول قال الحافظ وعقل عن مذهب الشافعي فان الشافعية يشترطون القبول في الهبة دون الهدية

باب ما جاء في قبول هدايا الكفار والأهملهم

(عن علي رضي الله عنه قال أهدى كسرى لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قبل منه وأهدى له قيصرقبيل وأهدت له الملوكة قبل منها رواه أحمد والترمذي وفي حديث عن بلال المؤذن قال انما قلت حق آية يعني النبي صلى الله عليه وآله وسلم وإذا رجع ركائبنا خات علم من أجهالنا فاستأذنت فقال لي أشركت بجالك الله بقضائك قال المتر لك كاتب المناجات الأربع فقلت بل فقلت انك وقاها من ماعلين فان علي بن كوة وطعما ما أهداهن إلى عظيم ذلك فأقبضهن وأفض دينك فقلت مختصر لابي داود

قاضي العدل والمال لا يقدح هذا مجمع عليه والاختلاف في التسمية والاطلاق والصحيح العار لورود القرآن حديث والاحاديث به ولان ما عظم مقدسه أحق باسم الكعبة بل قوله تعالى ان تجتنبوا كبائر ما تنهون عنه صريح في انقسام الذنوب إلى كبائر وصغائر ولذا قال الغزالي لا يدق انكار الفرق بينهما وقد عرف من مداركنا الشرع اهـ والكلام في تعريف الكبائر مبسوط في ارتداد الشعول إلى تحقيق الحق من علم الأصول للشوكاني وفي الزواجر عن اقتراف الكبائر للشيخ ابن حجر الفقيه المكي قال في القحط يأتي الكلام عليه في الأدب مع الكلام على الكبائر وضابطها وبيان ما قيل في عدد هاتين شاء الله تعالى ولا يلزم من كون هذه المذكورة أكبر الكبائر أنها ترتبها في نفسها كما اذا قلت زيد وعمر وأفضل من بكر

(الأنام بالله) يحتمل مطلق الكفرة ويكون قصده بالذكر لغلبته في الوجود لا سيما في بلاد العرب فذكر تنبيهها على غيره ويحتمل أن يكون المراد به خصوصيته لأنه يرد عليه أن بعض الكفرة أعظم قبضا من الأشرار وهو التعطيل لأنه في مطلق والأشراك اثبات مقيد فيخرج الاحوال الأولى (وعن) الوالدين) وهذا يدل على انقسام الكبائر إلى عظيمة إلى كبيرة إلى كبر وبؤس منه ثبوت الصغار لان الكبيرة بالنسبة إليها كبرها واما ما وقع لابي اسحق الاسفرايني والشافعي أبي بكر الباقلاني وابن القسيري والامام من أن كل ذنب كبيرة وثمة الصغار نظرنا إلى عظمة من عصي بالذنب فقد قالوا كما صرح به الزركشي أن المذنب يدينهم وبين الجمهور لا على قال القرافي وكانهم كرهوا تسمية موصية الله صغيرة لاجل لا له عز وجل مع اسم واقعة في الجرح على أنه لا يكون عظم الموصية وان من الذنوب ما يكون

فانه لا يقتضي استواء زيد وعمر في الفضيلة بل يحتمل أن يكونا متعافين فيها وكذلك هنا فان الأشرار أكبر الذنوب المذكورة اقاده القسط لاني كما أن التوحيد رأس الطاعات (وجلس وكان متكئا) تأ كيد المعرمة وعظما للفتح (فقال الا قول الزور) فصل بين المتعاطفين بحرف التنبيه والاستفتاح تعظيما للشأن الزور لما يترتب عليه من الفساد وإضافة القول إلى الزور من إضافة الموصوف إلى صفته وزاد في رواية وشهادة الزور وقال ابن دقيق العيد يحتمل أن يكون من الخاص بعد العام لكن ينبغي أن يحتمل على التأ كيد فاقوالنا القول على الإطلاق لزم أن تكون ٢٣٧ الكنية الواحدة مطلقا كبيرة وليس كذلك وهو رتب الكذب متقاوثة بحسب تفاوت مقاسده ومنه قوله فعلى ومن يكسب خطيئة أو إثمًا ثم يرم به بريأ فقد احتمل بهتانًا وإثما مبيننا قال في الفتح وسبب الاهتمام بذلك كون قول زور وشهادة الزور أسهل وقوعا على الناس والتمسوا بهما أكثر فان الأشرار يذنبونه قاب الملم والعقوب يصرّف عنه انطبع وأما الزور فالحوامل عليه كثيرة كالعهد أو توالمسد وغيرهما فاحتج إلى الاهتمام بتعظيمه حتى جلس وكان متكئا وليس ذلك لعلها بالنسبة إلى ما ذكرناه من الأشرار القطع بل لتكون مفسدة الزور متقدمة إلى غير الشاهد بخلاف الأشرار فان مفسدته قاصرة غالبا اهـ (فأزال يكررها حتى قلنا منه سك) قال في الفتح أي شققة عليه وكرهية لما يترجمه وفيه ما كانوا عليه من كثرة لادب معه صلى الله عليه وآله وسلم والهمة له والشفقة عليه اهـ وقال في جمع الفتاوى تعظيم لما حصل لمركب هذا

حديث على أخرجه أيضا البزار وأورد في التلخيص ولم يتكلم عليه ولم يذكره صاحب مجمع الزوائد في باب هدايا الكفار وقد حسنه الترمذي وفي أسناده نويرة بن أبي فاختة وهو ضعيف وحديث بلال سكنت عنه أبو داود والترمذي ورجال أسناده ثقات وهو حديث طويل وأورد في باب الامام يقبل هدايا المشركين من كتاب الخراج وفيه أن بلالا كان يتولى شقة النبي صلى الله عليه وآله وسلم وكان إذا أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم انسان مسلما عاريا يأمره بلالا أن يستعرض له البرد حتى لا يمتدح دينه فضاهاه عنه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالاربع الر كاذب وماعليا وفي الباب عن عبد الرحمن ابن علقمة الثقفي عند التلخيص قال لما قدم وفد ثقيف قد صومعهم بهم مدينة فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم أهدية أم صدقة فان كانت هدية فانه يبتغي بها وجه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقضاء الحاجة وان كانت صدقة فانه يبتغي بها وجه الله قالوا لا بل هدية نقبلها منهم وعن أنس عند الشيخين أن كيدردومة أهدى لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جبة سندس ولابي داود أن ملك الروم أهدى إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم مستقة سندس فلبسها الحديث والمستقة بضم القوفائية وقصها الثروة الطويلة الكمين وجهها سائق وعن أنس أيضا عند أبي داود أن ملك ذي بزن أهدى إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حلة أخذها بثلاثة وثلاثين بغير نقبها وعن علي أيضا عند الشيخين أن كيدردومة الجندل أهدى إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم نوب حرير فاعطاه عليا فقال شقة خرا بين النواطم وعن أبي حميد الساعدي عند البخاري قال غزو فاعطاه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثوبك وأهدى ابن العلاء للنبي صلى الله عليه وآله وسلم بردا وكتب له بجرهم وجاء في رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رسول صاحب ايلة بكتاب وأهدى إليه بقلعة بيضاء الحديث وفي مسلم أهدى فروة بالمدى إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بغلة بيضاء يوم خيبر وعن بريدة عند ابراهيم الحربي وابن خزيمة وابن أبي عمير أن أمير القبيذ أهدى إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جارية وبغلة فذكان يركب البغلة بالمدى وأخذاه إلى الجارية فأنفث فولدت له ابراهيم وذهب الأخرى لحسان وفي كتاب الهدايا لابراهيم الحربي أهدى يوحنا ابن زوبة إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم بغلة بيضاء وعن أنس أيضا عند البخاري

الذنب من غضب الله ورسوله ولما حصل للسامعين من ارباب والخوف من هذا الجاس وهذا الحديث أخرجه أيضا في استنباه المرتدين والاستئذان والأدب ومسلم في الأيمان والترمذي في البر والشهادات والتفسير (عن عائشة رضي الله عنها قالت سمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم رجلا) هو عبد الله بن يزيد الانصاري القاري وزعم عبد الله بن الخطمي قال الحافظ ابن حجر وليس في روايته التي ساقها نسبه كذلك وقد فرق ابن منده بينه وبين الخطمي فأصاب والمعنى هنا سمع صوت رجس (يقرأ في المسجدة فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (رحمه الله) أي القاري (لقد ذكرني كذا وكذا آية أسقطتم) أي نسيتن (من سورة كذا وكذا) كلفهم بكفى بها عن العدد وغيره وهي في الأصل مركبة من كافي التشبيه واسم الإشارة قال في الفتح

فقلت انك اني ان آبي (الي ابي) قالت وانا حنة ذاريد ان احقق الخبر من قبلهما (اي من جهة) فاذن لي رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) في ذلك (فابت ابي فقلت لا) أم رومان زادني التفسير يا أمه ما يحدث به الناس فقلت يا بنية هوني على نفسك الشان فوالله لكانت امرأة فقط وضيت على وزن عظيم من الوضوء وهي الحسن والجمال وكانت عائشة رضي الله عنها كذلك ولمسلم من رواية ابن ماهدان عظيم من الخلوة وأي وجه رفيع الميزة (عند رجل يحبها وله اضرار) جمع ضرة وزوجات الرجل ضرار لان كل واحدة يحصل لها الضر من الاخرى بالغيرة (الا كثرن) اي نسا ذلك الزمان (عليها) القول في عيبها وتقصها بالاستقنا منقطع او بعض اضرارها كحمنة بنت جحش أخت زينب ام المؤمنين فالا استقنا متصل والاول هو الرابع لان امهات المؤمنين ٢٤٢ لم يعين اسمائهن متصل لكن المراد بعض اضرارها وراودت امها

بنك ان تهون عليها بهض ما سمعت فان الانسان يتأسي بغيره فيما يقع له وطيت خاطرها باشراتها بما يشعر بانها فاقته الجمال والحظوة عنده صلى الله عليه وآله وسلم (فقلت سبحان الله) تعجبان من وقوع مثل ذلك في حقها مع براعتها المحقة عندها وقد نطق القرآن الكريم بما تلتفت به فقال تعالى عند ذلك سبحانك هذا بينان عظيم (ولقد يحدث الناس بهذا) بالمضارع المفتوح الاول ولاي ذر يحدث بالماضي وفي رواية هشام بن عروة عند البخاري فاستعربت فبكت فسمع ابو بكر صوفي وهو فوق البيت يقرأ فقال لا يما شائها قالت بلغها الذي ذكر من شأنها فتناصت عينا فقال اقميت عليك يا بنية الارحمت الي بيتك فريجت (قالت) عائشة (قبت) تلك الليلة حتى أصبحت لا يرقاني دمعي اي لا ينقطع (ولا اكمل

متفق عليه واقتضاهم قال تصديق على اي مضمون ماله فقلت أي عمة بنت رباحة لا أرضى حتى تشهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فانطلق ابي اليه يشهد علي مصدقني فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أفعلت هذا بوليك كاهم قال لا فقال اتقوا الله واعملوا في اولادكم فرجع ابي في تلك الصدقة للبشاري من له لكن ذكره باقيا العطيبة لا يلفظ الصدقة) حديث النعمان بن بشير الاول سكت عنه ابو داود والترمذي ورجال اسناده ثقات الا المفضل بن المهلب بن أبي صفرة وهو صدوق في الباب عن ابن عباس عند الطبري والبيهقي وسعيد بن منصور وربيعة بن رباح ورواه ابن ابي ابي في العطيبة ولو كنت مفضلا أحدا لفضلت النعمان في امراده سعيد بن يوسف وهو ضعيف وذكر ابن عدي في الكامل انه لم يره أنكر من هذا وقد حسن الحافظ في الفتح اسناده قوله اعدوا بين اولادكم عنك به من اوجب التسوية بين الاولاد في العطيبة وبه صرح البخاري وهو قول طائفة والثوري وأحمد وأبو حنيفة وبعض المالكية قال في الفتح والمذهب ورغن هؤلاء انهم اطلوا وعن أحمد نصح ويحب أن يرجع وعنه يجوز التفاضل ان كان له سبب كان يحجج الوالد لزمانته أو دينه أو نحو ذلك دون الباقي وقال ابو يوسف فيجب التسوية ان قصد بالتفضيل الاضرار بذهب الجهور والى ان التسوية مستحبة فان فضل به ضايع وكره وجعل الامر على التدب وكذلك جعلوا النهي الثابت في رواية لمسلم بلفظ أيسر أن يكونوا في البر سواء قال بلي قال فلا اذن عن التزوية وأجابوا عن حديث النعمان بأجوبة عن ثمة ذكره في فخر الباري وسنوردها ههنا مختصرة مع زيادات مفيدة فقال أحد هان الموهوب للنعمان كان جميع مال والده حكا ابن عبد البر وفيه بيان كثير من طرق الحديث مصححة بالعبضة كافي حديث الباب ان الموهوب كان غلاما وكان في حفظ مسلم المذكور قال تصديق على اي مضمون ماله الجواب الثاني ان العطيبة المذكورة لم تجز وانما جاء بشير يستشير النبي صلى الله عليه وآله وسلم في ذلك فاشارة عليه بأن لا يفعل فترك حكاها الطبري ويحجب عنه بان امره صلى الله عليه وآله وسلم له بالارتجاع بشير بالتخيير

ينوم) لان الهجوم موجبة للسهر وسيلان الموع وفي المغازي عن مسروق عن أم رومان قالت وكذلك عائشة مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قالت نعم قالت وابو بكر قالت نعم فخرت معهما عليهما فافقت الاوعام هي يتافض فطرحت عليهما ثيابا فغطتا (ثم أصبحت قد عار رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على بن أبي طالب) رضي الله عنه (وامامة بن زيد حين استلبت الوحي) اي طال لبث نزوله واستطاع الوحي حال كونه (يستشيرهما) لعله باهلهما للمشورة (في فراق اهل) لم تقل في فراق لكر اهتبا النصر يحب باضافة الفراق اليها (فاما اسامة فاشارة عليه) صلى الله عليه وآله وسلم (بالذي يعلم في نفسه من الوداهم فقال امامة) هم (اهلك) الهقايق والاتفاقيات وعبر بالجمع اشارة الى تعميم امهات المؤمنين بالوصف المذكور او اراد تعظيم عائشة وليس المراد انه تيرامن الاشارة وكل الامر في ذلك الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وانما اشار

وبراها (يا رسول الله ولا تعلم والله الاخيرا) انما اشدت لقوي عنده صلى الله عليه وآله وسلم برائتها ولا يشك (واما على بن ابي طالب) رضي الله عنه (فقال يا رسول الله لم يرضق الله عليك والناس ما سواها كثير) بصيغة التذكير لكل على ارادة الجنس والواقدي قد أحل الله لك وأطاب طاعتها وانكح غيرها وانما قال ذلك لما رأى عنده صلى الله عليه وآله وسلم من القلق والهم لاجل ذلك وكان شديد الغيرة صلى الله عليه وآله وسلم قرأ على ان يقرأها بسكن ما عذبه صلى الله عليه وآله وسلم بسببها الى ان يتحقق برائتها فراجعها فبذل النصيحة لاراحتها لا غداوة لعائشة وقال في جهة النفوس بما قرأه فيها لم يجزم على بالاشارة بقرائها لانه عقب ذلك بقوله (وسئل الجارية) بريرة (تصدقك) بالجرم على الجزاء ففوض على الامر في ذلك الى نظره صلى الله عليه وآله وسلم فكانه قال ان أردت تعجيل الراحة ففارقها وان أردت ٢٤٣ خلاف ذلك فاجتنب عن حقيقة الامر الى ان تطلع على برائتها لانه كان يتحقق

وكذلك قول عروة لا أرضى حتى تشهد الخ الجواب الثالث ان النعمان كان كبير اولم يكن قبض الموهوب بخال لايه الرجوع ذكره الطحاوي قال الحافظ وهو خلاف ما في أكثر طرق الحديث خصوصا قوله ارجعه فانه يدل على تقدم وقوع القبض والذي تظاهرت عليه الروايات انه كان صغيرا وكان أبوه قابضه لاصغره فامر به برد العطيبة المذكورة بعد ما كانت في حكم المقبوض الرابع ان قوله ارجعه دليل العصة ولولم نصع الهبة لم يصح الرجوع وانما امره بالرجوع لان لا والله ان يرجع فيها وهب لولده وان كان الافضل خلاف ذلك لكان استصحاب التسوية يرجع على ذلك فذلك امر به قال في الفتح وفي الاحتجاج بذلك نظروا الذي يظهر ان معنى قوله ارجعه أي لا تقض الهبة المذكورة ولا يلزم من ذلك تقدم صحة الهبة الخامسة ان قوله اشدت علي هذا غيري اذن بالاشهاد على ذلك وانما امتنع من ذلك لكونه الامام وكنه قال لا اشدت لان الامام ليس من شأنه أن يشهد وانما من شأنه أن يحكم حكاها الطحاوي وارتضاه ابن القصار وقد ثبت انه لا يلزم من كون الامام ليس من شأنه أن يشهد أن يمتنع من فعل الشهادة ولا من أدائها اذا نصبت عليه والاذن المذكور امره بالتبج لم يدل عليه بقية أفاظ الحديث قال الحافظ وبذلك صرح الجمهور في هذا الموضع وقال ابن حبان قوله اشدت صيغة أمر والمراد به نفي الجواز وهي كقوله لعائشة اشترطي اهدم الولاء ٨١ ويؤيد هذا تسميته صلى الله عليه وآله وسلم لذلك جورا كما في الرواية المذكورة في الباب السادس التسمية بقوله الا سويت بينهم على ان المراد بالامر الاستصحاب والنهي التزوية قال الحافظ وهذا جيد لولا ورود تلك الالفاظ الزائدة على هذه الملاحظة ولا سيما رواية سويتهم السابعة قالوا المحفوظ في حديث النعمان فابن ابي ابي اولادكم لا سويتهم وادعوا قبيلكم لا توجبون المقاربة كما لا توجبون التسوية الثامن في التشبيه الواقع بينهم في التسوية بينهم بالتسوية منهم في البرقرينة تدل على ان الامر للتدب ورد بان اطلاق الجور على عدم التسوية والنهي عن التفضيل يدلان على الوجوب فلا تنفع تلك القرينة امره بها

تطلع على برائتها لانه كان يتحقق ان بريرة لا تخبره الا بما علمته وهي لم تعلم عن عائشة الا البراءة المحضة (قد عار رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بريرة) قال الزركشي قبل ان هذا وهم فان بريرة اغما اشترت ام عائشة وأعتقها قبل ذلك ثم قال والمخلص من هذا الاشكال ان تفسير الجارية ببريرة مدرج في الحديث من بعض الرواة ظنا منه انها هي قال في المصابيح وهذا أي الذي قاله الزركشي ضيق عطن فانه لم يرفع الاشكال الانسبة اليهم الى الراوي قال والمخلص عندى الرافع لوهيم الرواة وغيرهم أن يكون اطلاق الجارية على بريرة وان كانت معتقة اطلاقا مجازيا باعتبار ما كانت عليه فانه دفع الاشكال وقده الحد ٨٥ وهذا الذي قاله في المصابيح بناء على سببية عتق بريرة وفيه نظر لان قصه ثم انما كانت بعد فتح مكة لانها لما خبرت فاختارت نفسها كان زوجها يتبعها في سلك المدينة يكي عليها فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لعباس يا عباس الا تهاب من حببني بريرة ففقتدلالة على ان قصة بريرة كانت متأخرة في السنة التاسعة أو العاشرة لان العباس انما سكن المدينة بعد رجوعهم من غزوة الطائف وكان ذلك في او اخر سنة ثمان ويؤيد ذلك قول ابن عباس انه شاهد ذلك وهو انما قدم المدينة مع أبويه وايضا قول عائشة ان شاموا اليك ان أعدها لهم عدة واحدة فيه اشارة الى وقوع ذلك في آخر الامر لانهم كانوا في أول الامر في غاية الضيق ثم حصل لهم التوسع بعد الفتح وقصة الاذن في مرسع سنة ثمان أو سنة أربع وفي ذلك رد على من زعم ان قصتها كانت متقدمة قبل قصة الافك وحله على ذلك قوله هذا قد عار رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بريرة وأوجب ناحيتها انها كانت تتقدم عائشة قبل ثرائها وانما خربت عتقها الى بعد الفتح أو دام حزن زوجها عليها مدة طويلة أو

كان حالها الفسخ وطلبت ان ترد بعد جديدا وكانت عائشة ثم باعتهام اسمعادهما بعد الكتابة واقه اعم (فقال صلى الله عليه وآله وسلم) (باب ربه هل رأيت فيها شيئا يريك) يعني من جنس ما قيل فيها فاجابت على العموم وقتئذ كذا كان من التقاض من جنس ما اراد صلى الله عليه وآله وسلم السؤال عليه وغيره (فقال ربه لا والى يمشي بالحق ان رأيت) أي ما رأيت (منها امرأ أعجمية) أي أعجمية (عليها) في كل أمورها (فقط) (أعجمية) من أنها جارية حديثة السن تنام عن الحجين) لان الحديث السن يغلبه النوم ويكثر عليه (فتأني الداجن فتأكله) الشاة التي تألف البسوت ولا تخرج الى المرمى وعند الطيراني ما رأيت منها شيئا منذ كنت عندها الا اني سمعت عينا في هذه الجمجمة حتى اقتبس نارا لا خبرها فقلت جفت الشاة فاكلتها وهو نفس المراءاة وله فتاوى الداجن ٢٤٤ وهذا موضع الترجمة لانه صلى الله عليه وآله وسلم سأل ربه عن

حال عائشة وأجاب ببراءتها واعقد النبي صلى الله عليه وآله وسلم على قولها حين خطب فانه تعذر من ابن أبي ليلى لكن قال القاضي عياض وهذا ليس بين اذ لم تكن شهادة والمسئلة المختلف فيها النجاشي في تعديلهن للشهادة ففسح من ذلك ما لا والشاذلي ومحمد بن الحسن وأجاز أبو حنيفة في المرائين والرجل اشهادهم في المال واحج الطحاوي لذلك بقول زيب في عائشة وقول عائشة في زيب نعمهما الله بالورع قال ومن كانت بهذه الصفة جازت شهادتها ووقع بان امامه أبا حنيفة لا يجيز شهادة النساء الا في مواضع مخصوصة فكيف يطلق جواز تركه (فقال رسول الله صلى الله عليه وآله) (وسلم من يومه) على المنبر خطيبا (فاستعذر من عبد الله بن أبي ابن سلول فقال رسول الله صلى الله عليه وآله) (وسلم من بعد ذلك) أي

من يشوم بعد ذلك ان كافاته على قبيح فعله ولا يلزمه أو من تصرف (من رجل بلغني اذا في أهلي فواقه ما علت على وسلم أهلي الا خيرا وقد كرهوا رجلا) زاد الطبراني صاحبنا (ما علت عليه الا خيرا وما كان يدخل على أهلي الا معي فقام سعد بن معاذ وهو سيد الاوس واستشكل ذلك سعد بن معاذ ان حديث الافك كانت سنة في غزوة المريسع كاذ كره ابن ابي عمير وسعد بن معاذ ما من سنة أربع من الرمية التي رمي بها بلذوق وأجيب بانه اختلف في المريسع وقد حكى البخاري عن موسى بن عقبة انها كانت سنة أربع وكذلك الخندق ففكون المريسع قبلها لان ابن ابي عمير جزم بانهم كانت في شعبان وان الخندق كانت في شوال فان كانت سنة استقام ذلك لكن الصحيح في النقل عن موسى بن عقبة ان المريسع سنة خمس فتأني البخاري عنه من انها سنة أربع سبق فيم والراجح ان الخندق أيضا سنة خمس خلا لابن ابي عمير فيصحب الجواب (فقال يا رسول الله انما الله أعزله منه)

بكرم المذال (ان كان من الاوس) فبقينا (ضربنا عنقه) وانما قال ذلك لانه كان سيدهم كالمخزوم بان حكمه فيهم نافذ ومن آذاه صلى الله عليه وآله وسلم وجب قتله (وان كان من اخواتنا من الخزرج امرتنا فقتلنا فيه امرأ) وانما قال ذلك لانه كان بينهم من قبيل قبيلتهم فيهم بعض أئمة أن يحكم بعضهم في بعض فاذا أمرهم صلى الله عليه وآله وسلم بأمر امتثلوا أمره (فقام سعد بن عباد) شهد العقبة وكان أحد النقباء ودعاه صلى الله عليه وآله وسلم فقال اللهم اجعل صلواتك وزجرك على آل سعد بن عباد رواه أبو داود (وهو سيد الخزرج) بعد ان فرغ سعد بن معاذ من مقالته (وكان قبل ذلك رجلا صالحا) أي كاملا في الصلاح (ولكن احققت) من مقالته سعد بن معاذ (الحية) أي أغضبت (فقال) لابن معاذ (كذبت) خاد في التقدير اما واقفوا كان من الاوس ما حبيت ان تضرب أعناقهم (لعمرك الله) بفتح العين ٢٤٥ أي وبقاء الله (لا تقتله) وقصر قوله هذا

وسلم وفيه قوله لا أشهد على جور وجمع ابن حبان بين الروايةين بالمثل على واقعيتين احدهما عند ولادة النعمان وكانت العظيمة حديثة والآخرى بعد ان كبر النعمان وكانت العظيمة عبدا قال في الفتح وهو جمع لا بأس به الا انه يعكر عليه انه بعد ان يشي بشير بن سعد مع جلالة الحكم في المسئلة حتى يعود الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيستشهد على العظيمة الثانية بعد ان قال في الاول لا أشهد على جور وجوز ابن حبان ان يكون بشير بن نسيخ الحكم وقال غيره يحتمل ان يكون جدي الاخر الاول على كراهة التنزيه أو ظن انه لا يلام من الامتناع في الحديث في الامتناع في العبادة لان عن الحديث في الاغلب كثر من عن العبادة قال الحافظ ثم ظهر وجه آخر من الجمع بسلم من هذا الخلد ولا يحتاج الى جوابه وهو ان عمره لم يمتنع من تربيته الا ان يهمل شيئا يخصه به وهبة الحديث المذكورة تطيب خاطرها ثم بداهه فارتجعه لانه لم يقمض امره غيره فعادته عمر في ذلك فطالها سنة أو سنتين ثم طابت نفسه ان يهمل بدل الحديث غلاما ورزيت عمر بذلك الا انها خشيت ان يرتجعه أيضا فالت له اشهد على ذلك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تربيتك نقيت العظيمة وان تأمن رجوعه فيها ويكون بحسب الاشهاد الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم مرة واحدة وهي الاخيرة وغاية ما فيه ان بعض الروايات لم يحفظ ما لم يحفظ غيره أو كان النعمان بقص بعض القصة تارة وبعضها اخرى فسبح كل ما رواه ما قصص عليه اه ولا يخفى ما في هذا الجمع من التكلف وقد وقع في رواية عن ابن حبان عن النعمان قال سألت ابي أي بعض الموهبة في من ماله زاد مسلم واتساق من هذا الوجه فالتوى به سنة اي مطلقا وفي رواية لابن حبان ايضا بعد حواين ويجمع بينهما بان المدة كانت سنة وشياخه الكسر تارة والقاء أخرى وفي رواية له قال فأخذ يدي وأنا غلام ولم انطلق في أي يحتمل اني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ويجمع بينهما بأنه أخذ يدي مع بعض الطريق وحده في بعضها لغرضه قوله فقال ارجعه افظ مسلم اردده له أيضا واتساق فيرجع فرد عظيمته وسلم

ولكنه قد كانت متخاضعة في الجاهلية واحسن لم يحل انما من صدوركم فقال ابن معاذ افعه افعه لم يخجل ارددت وقال في جهة النفوس انما قال سعد بن عباد لابن معاذ كذبت لا تقتله اي لا تجدد قتله من سبيل لمبادر تناقضك لقتله ولا تقدر على ذلك اي لو امتنعنا من النصرة فانت لا تستطيع ان تأخذ من بين ايدي القوتنا قال وهذا في غاية النصرة اذا نهجته في القوة والتمكن بحيث لا تقدره الاوس مع قوتهم وكثرهم ثم هم مع ذلك تحت السمع والطاعة للنبي صلى الله عليه وآله وسلم فحلمته الحية مثل ما حلت الاولوا كره لم يستطع ان يرى غيره فام في نصرتهم صلى الله عليه وآله وسلم وهو قادر على افعال لابن معاذ ما قال وانما قالت عائشة ولكن احققت الحية لتبين شدة نصرتي في القضية مع اخبارها بانها صالح لان الرجل الصالح ابد يعرف منه المكون والناموس لكنه قال عنه ذلك من شدة ما تولى عليه من الحية لذية صلى الله عليه وآله وسلم اه قال

القسطلاني وهو محمد بن الحسن بن ماني ظاهر اللفظ مما لا يخفى (فقام أسيد بن حنبل) مصغر من زاذني التفسير وهو ابن هـ
سعد بن معاذ أي من رده (فقال) لابن عباد (كذبت له مرارة الله وانه ثقلته) أي ولو كان من الخرج إذا أمرنا رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم بذلك وأبست لكم قدرة على منعه أقبل قوله لابن معاذ كذبت لا ثقلته بقوله كذبت لثقلته (فأنك
منافق) قال لهذا المبالغة في زجره عن القول الذي قاله أي أنك تصنع صنيع المنافقين وتسيره بقوله (تجادل عن المنافقين)
قال المازري لم يرد نفاق الكفر وإنما أراد أنه يظهر الود للادوس ثم ظهره في هذه القضية ضد ذلك فاشبه حال المنافقين لأن
حقيقته أظهر من ربه وأخف عنه وقال ابن أبي جرة وإنما صدر ذلك منهم لأجل قوة حال الهمة التي غطت على ألبهم حين سمعوا
ما قال صلى الله عليه وآله وسلم فلم يبالوا بحدودهم ٢٤٦ فقام في نصرته لأن الحال إذا ورد على القلب ملكه فلا يرى غير ما هو

لسيله فلما علمهم حال الهمة لم يراعوا الالتفات فوقهم منهم
السباب والتشاجر أقيمت مشقة
الزجاجهم في النصرة (فشار
الحيمان الأوس والخرج) أي
نمض بعضهم إلى بعض من
الغضب (حتى هموا) زاد في
الغازي والتفسير ان يفتلوا
(ورسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم على المنبر فزل ثقتهم
حتى سكتوا وسكت) صلى الله
عليه وآله وسلم (وبكيت يوم
لا يرقا) أي لا يسكن ولا يقطع
(في دمع ولا أكمل يوم) لأن
الهم يوم جالس السهر وسيلان
الدمع (فأصبح هندى أبواي)
أبو بكر الصديق وأم رومان أي
جاءا إلى المكان الذي هي فيه من
يتمما (وقد بكيت ليلتين ويوما)
قال الحافظ ابن حجر أي المدة
التي أشبهتم فيها أم مسطح الخبير
واليوم الذي خطب فيه صلى
الله عليه وآله وسلم الناس والقي

قلبه (حتى أظن ان البكاء طالق كبدي قالت فبينما هما) أي أبواها (جالسان عندي وأنا بكيت إذا سادت
أمرأة من الانصار) لم تسم (فأذنت لها فجلست تبكي حتى) تنفجعا لما تزل بعائته وتحزن عليهما (فبينما نحن) كذلك إذ دخل رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم (وفي التفسير فاصبح أبواي عندي فلم يزلوا حتى دخل على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقد صلى
العصر ثم دخل وقد أكتفى أبواي عن عيني وشمالتي (فجلس) صلى الله عليه وآله وسلم (ولم يجلس عندي من يوم قيل في ما قيل
قلها وقلمك شبر الإوحى إليه في شأني) أمرى وحالي (شيء) لعل المتكلم من غيره (قالت) عائشة (قد شهد) صلى الله عليه
وآله وسلم وفي رواية هشام بن عروة وشهد الله وأثنى عليه (ثم قال يا عائشة فانه بلغني عنك كذا وكذا) كناية عما رويت به من
الاذك (فان كنت بريئة فسيبرئ الله) (وإن كنت الممت) بذنب أي وقع منك على خلاف العادة (فأنت غري الله

توبى إليه) وفي رواية أبي أوفى عند الطبراني أن عائشة من نبات آدم ان كذبت الخطأ فتوبى (فان العبد إذا اعترف بذنبه ثم
تاب) منه إلى الله (تاب الله عليه) فلما قضى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مقالته قلص دمه (أي انقطع لأن الحزن
والغضب إذا أخذ أحدهما فقد أضرط حرارة المصيبة (حتى ما أحس منه فطيرة) وقلت لا ينبغي أن يجيب عن رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم (وسلم قال والله ما أدري ما أقول لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقلت لا ينبغي أن يجيب عن رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم (وسلم فيما قال قالت والله ما أدري ما أقول لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قالت) عائشة (وأما جارية حديثة
السن لا أقرأ كثيرا من القرآن فقلت اني والله لقد علمت انكم سمعتم ما يحدث به الناس وتعرفون أنفسكم ومصدقهم ولئن قلت
لكم اني بريئة وأقبحه لم اني بريئة لا تصدقوني بذلك وان اعترف لكم بأمر ٢٤٧ والله لم اني بريئة لتصديق واقه ما
أجملتي ولكم مثالا إلا يا أبا يوسف

تدل على عدم التصريح لأن الكلب غير متعبد فإني ليس حراما عليه وهكذا قوله في
حديث طاوس المذكور كمثل الكلب الخ وتعب بأن ذلك للمبالغة في الزجر كقوله صلى
الله عليه وآله وسلم فبين لعب بالترديد شيرف كما غاصس يد في لحم خنزير وأيضا الرواية الدالة
على التصريح غير منافية للرواية الدالة على الكراهة على تسليم دلالتها على الكراهة فقط
لأن الدال على التحريم قد دل على الكراهة وزيادة وقد قدمنا في باب من المتصدق أن
يشترى ما تصدق به من كآب الزكاة عن القرطبي ان التصريح هو الظاهر من سياق
الحديث وقد نبأنا أن لا أكثر جلاء على التثنية خاصة لكون التي مما يستقذرون في
القول بالتحريم قوله ليس لنا مثل السوء وكذلك قوله لا يحمل لرجل قال في الفتح والي
القول بالتحريم الرجوع في الهبة بعد أن تقبض ذهب جهور العلماء الأبهة الواهولة
وستأني وذبت الخنضة والهادية إلى حل الرجوع في الهبة دون الصدقة إلا إذا
حصل مانع من الرجوع كالهبة لدى رحم وبخود ذلك مما هو مذكور في كتب الفقه من
الروائع قال الطحاوي ان قوله لا يحمل لا يستلزم التصريح قال وهو كونه لا يحمل الصدقة
لغنى وانما معناه لا يحمل له من حيث يحمل غيره من ذوي الحاجة أو أريد بذلك التقليل في
الكراهة قال الطبري يخص من عموم هذا الحديث من ذهب بشرط الثواب ومن كان
الهدا والموهوب له ولم يذهب لم تقبض والقي ردها الميراث إلى الواهب لثبوت الاخبار
باستثناء كل ذلك وأما ما عدا ذلك كالغنى بشب الفقير ونحوه من يصل رحمه فلا رجوع
قال ومما لا رجوع فيه ما طاقا الصدقة يراد بها ثواب الآخرة قال في الفتح ان صدقة واعلى
انه لا يجوز الرجوع في الصدقة بعد القبض اه وقد أخرج مالك عن عمر أنه قال من
ذهب هبة يرحمها فبها فهي زدة على صاحبها ما لم يثب منها ورواه البيهقي عن ابن عمر
مرقوما وصحة الحاكم قال الحافظ والمخوف من رواية ابن عمر عن عمر ورواه عبد الله
ابن موسى مرقوما قبل وهو هـ قال الحافظ هـ ما لم يثب منها ورواه ابن حزم
أيضا عن أبي هريرة مرقوما بلفظ الواهب أحق به ما لم يثب منها وأخرجه أيضا ابن

أن يرى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في اليوم روي يبرئ الله فراقه ما رام أي ما فارق صلى الله عليه وآله وسلم
(مجلسه ولا يخرج أحدا من أهل البيت) أي الذين كانوا إذ ذاك حاضرا حتى أنزل عليه (زاده الله شرفا له) فأخذ ما كان
بأخذه من البراءة العرق من شدة ثقل الوحى (حتى انه لم يقدرك) أي ينزل ويقتطع منه (مثل الجمان) أي المولود (من العرق
في يوم ثبات فلما جرى) أي كشف (عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو يضحك) سرورا (فكان أول كلمة تكلم بها ان
قال يا عائشة احدي الله) ولفظ الترمذي ابشر يا عائشة احدي الله فذكر الله أي عائشة أهل الافك الملك بما أنزل
من القرآن (فقلت اني أقوى إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) لا جلي ما يشارك به (فقلت لا والله لا أقوم إليه ولا
احد الا الله) الذي أنزل برأى وانم على عالم الصكن ان وقع من ان يتكلم الله في بشران يتلى وقالت ذلك ادلالا عليهم وعشيا

لكنهم شكوا في حالهم علمهم بحسن طرائقها وجعل احوالها وارتقاءها صاحب اليأس والامانة فيهم ولا تهمه (فانزل الله تعالى ان الذين جاؤا بالافة) بابا في ما يكون من الكذب (عصبة منكم) جماعة من القسرة الى الاربعين والمراد عبد الله ابن ابي وزيد بن رفاعه وحسان بن ثابت ومسطح بن اثمالة وسنة بنت جحش ومن ساعدتهم (الايات) في برائهم وتعتظيم شأنهم وتهميل الوعيد بان تكلم فيهم او التناهي عن من ظن فيها خيرا (فلما انزل الله عز وجل) (هذا في برائهم) وطابت النفوس المؤمنة وناب الى الله تعالى من كان تكلم من المؤمنين في ذلك واقام الحد على من اقيم عليه (قال ابو بكر الصديق رضي الله عنه وكان يتفق على مسطح بن اثانة) يضم الهمزة (القراءة) اي لا يجلها (منه) وكان ابن خال الصديق وكان مسكينا لاملاله (والله لا اتفق على مسطح شيئا ابدا بعد ما طال لعائشة) ٢٤٨ اي عنهم من الافك (فانزل الله تعالى) يعطف الصديق عليه (ولا ياتل) اي

لا يوافق (اولو الفضل منكم) اي من الطول والاحسان والصدقة (والسعة) في المال (الى قوله عفو ورحيم) فان الجزاء من جنس العمل فكذلك تغفر يغفر لك وكما تصفح يصفح عنك (فقال ابو بكر الصديق) عند ذلك (بلى والله اني لاحب ان يصفح الله لي فارجع الى مسطح الذي كان يجري عليه) من النفقة (وكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يسأل زينب بنت جحش) ام المؤمنين (عن اخرى فقال يا زينب ما علمت) علي عائشة (ما رأيت) منها (فقال يا رسول الله احب سمعي) من ان اقول سمعت ولم اسمع (وبصري) من ان اقول ابصرت ولم ابصر (والله ما علمت علي الا خيرا قالت) اي عائشة (وهي) اي زينب (التي كانت تساميني) اي تضاهيني وتفاخرني بحملها ومكانتها عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم فمفاعلة من

ساجه والدارقطني ورواه الحاكم من حديث الحسن عن سمرة مرفوعا بلفظ اذا كانت الهبة لذي رحم محرم لم يرجع ورواه الدارقطني من حديث ابن عباس قال الحافظ وسنده ضعيف قال ابن الجوزي احاديث ابن عمر وابي هريرة وسمرة ضعيفة وليس منها ما يصح واخرج الطبراني في الكبير عن ابن عباس مرفوعا من وجبة هبة فهو احق بها حتى يناب عليها فان رجع في هبته فهو كالذي بقي موبأ كل منه فان هبت هذه الاحاديث كانت مخصصة لعموم حديث الباب فيجوز الرجوع في الهبة قبيل الاثابة عليها ومفهوم حديث سمرة يدل على جواز الرجوع في الهبة لغير ذي الرحم قبل الاثابة فيما يعطى ولده استدلاله على ان للاب ان يرجع فيما وهب لابنه وبالله ذهاب الجمهور وقال احمد لا يحل للواهب ان يرجع في هبته مطلقا وحكاة في البحر عن ابي حنيفة والناصري والمؤيد بالله تخرجه وحكي في الفتح عن الكوفي ان لا يجوز للاب الرجوع اذا كان الابن الموهوب له صغيرا او كبيرا وقبضها وهذا التفصيل لا دليل عليه واحتج المالكون بطلاق حديث ابن عباس المذكور في الباب ويرد عليهم الحديث المذكور بعده المقترون بخصومه ويؤيد ما ذهب اليه الجمهور الاحاديث الاتية في الباب الذي بعده هذا المصحة بان الولد وما ملك لا يسه فليس رجوعه في الهبة رجوعا وعلى تقدير كونه رجوعا فربما اقتضت مصلحة التاديب وفحوا ذلك واختلف في الام هل حكمها حكم الاب في الرجوع ام لا فذهب اكثر الفقهاء الى الاول كما قال صاحب الفتح واحتجوا بان لفظ الوالد يشملها وحكي في البحر عن الاحكام والمؤيد بالله وابي طالب والامام يحيى انه لا يجوز لها الرجوع اذ رجوع الاب مخالف لاقياس فلا يقاس عليه والمالكية فرقوا بين الاب والام فقالوا لا لام ان ترجع اذا كان الاب حيا دون ما اذا مات وقيدوا رجوع الاب بما اذا كان الابن الموهوب له لم يمتحدث دين او نسك وبذلك قال اصحق والحق انه يجوز للاب الرجوع في هبته لولده مطلقا وكذلك الام ان صح ان لفظ الوالد يشملها اذ اوتى بالانحلال خاص وحديث المتع من الرجوع عام فيبقى العلم على التخاص قال في

السهم وهو الارتفاع (نعمها الله) اي حفظها ومنعها (بالورع) اي بالمحافظة على دينه ان تقول المصباح يقول اهل الافك قال الصدقي رأيت يخط ابن خلكان ان مسلمانا ظن نصرانياة قال له النصراني في خلال كلامه محققا في خطابه بقيق آثمة يا مسلم كيف كان وجه زوجة نيككم عائشة في تخلفها عن الركب عند نيككم معذرة بضائع عقدتها فقال له المسلم يا نصراني كان وجهها كوجه بنت همران لما أتت بفسيس تحمله من غير زوج فجمعا اعتقدت في دينك من برائهم اربعة دنانير في ديننا من برائهم زوج نيسافا قطع النصراني ولم يخرجوا ابدا كره القسطلاني وهذا الحديث أخرجه ايضا في المغازي والتفسير والاعتقان والذوق والجهاد والتوحيد والشهادات ومسلم في التوبة والتناهي في عنرة النساء والتفسير وبقية ما فيه من المباحث والقواعد ذكرها الحافظ في الفتح في كتاب التفسير (عن أبي بكر) فليصح بن الحارث الثقفي انه قال

أخي رجل علي رجل لم يسما ويحتمل كما قال في المقدمة والفتح ان يعنى المثنى مجع من الادرع والمثنى عليه بعد الله ذي الجوارح كافي الادب (عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم) فقال وبك قطعت عنق صاحبك قطعت عنق صاحبك (ك) مرارة وهو استعارة من قطع العنق الذي هو القتل لاشتراكهما في الهلاك (قالها مرارة قال) صلى الله عليه وآله وسلم (من كان منكم مادحا لانه لا محالة) اي لا بد (فليقل احسب) اي اظن (فلانا والله حسيبه) اي كانه ففعل بمعنى فاعل (ولا اذ كنى على الله احدا) اي لا اقطع له على عاقبته ولا على ما في ضميره لان ذلك مخيب عنا (احسبه) اي اظنه (كذا وكذا ان كان يعلم ذلك) اي يظنه (منه) فلا يقطع بتركه لانه لا يطلع على باطنه الا الله تعالى ووجه المطابقة انه صلى الله عليه وآله وسلم اعتبر تركه الرجل اذا اقتصد لانه لم يعب عليه الا الاسراف والتعالي في المدح والحديث ٢٤٩ أخرجه البخاري ايضا في الادب ومسلم في آخر الكتاب وأبو ذؤاد وابن

ماجه في الادب قال في الفتح وفيه ان التناهي الرجل في وجهه عند الحاجة لا يكره وانما يكره الاطباء في ذلك ولوله الشككة ترجم البخاري عقب هذا الحديث أي موصي فقال باب ما يكره من الاطباء في المدح وهو انه صلى الله عليه وآله وسلم مع رجلا يثنى على رجل وبطريقه في مدحه فقال اهلكتم او قطعتم ظهره فقال الرجل اه لان الذي يعذب لا بد ان يقول ما لا يعلم والذي يثني ان يقول المادح في المدح ما يعلم ولا يجاوز (عن ابن عمر رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عرض يوم أحد) في شوال سنة ثلاث (وهو ابن اربع عشرة سنة فلم يجزلي) من الاجازة قال الكرماني فلم يثبت في ديوان القاتلين ولم يقدر في رزق مثل اوزاق الابدان ووجه التفات وتجريد (ثم عرضني يوم

المصباح الوالد الاب وجعه بالواو والنون والواو لانه لا وجعه بالالف والتاء والوالدان الاب والام تغليب اه وحديث سمرة المتقدم بلفظ اذا كانت الهبة لذي رحم محرم لم يرجع مخصص بحديث الباب لان الرحم على فرض شموله لابن اعم من هذا الحديث مطلقا وقد قيل ان الرحم غلب على غير الولد فهو حقيقة عرفية لغوية فيعاده فان صح ذلك فلا تمارض (باب ما جاء في اخذ الوالد من مال ولده) عن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان اطيبت مأكلهم من كسبكم وان اولادكم من كسبكم رواء الجنة وفي لفظ ولد الرجل من اطيبت كسبه فكلوا من أموالهم هنيئا واه أحدهم وعن جابر ان رجلا قال يا رسول الله ان لي مالا وولدا وان ابي يريد ان يبتاع مالي فقال أنت ومالك لا يملك رواه ابن ماجه وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ان ابا النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال ان ابي يريد ان يبتاع مالي فقال أنت ومالك لوالدك ان اطيبت مأكلهم من كسبكم وان اولادكم من كسبكم فكلوا هنيئا واه أحدهم ورواه ابو داود وقال فيه ان رجلا اتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال ان لي مالا وولدا وان والدي الحديث حديث عائشة أخرجه ايضا ابن حبان في صحيحه والحاكم ولفظ احمد أخرجه ايضا الحاكم وصححه ابو حاتم وابو زرعة واعلم ان القطان يانه عن عمارة عن امه وكتاها لابي عرفان وزعم الحارثي في موضع من مستدركه بعد ان أخرجه من طريق حماد بن ابي سليمان عن ابراهيم عن الاسود عن عائشة باقظ أموالهم لكم اذا احتجتم اليها ان الشيخين أخرجا باللفظ الاول الذي فيه الاصل بالاكل من اموال الاولاد ورواه في ذلك فانهم سلم ليخرجه وقال ابو داود زيادة اذا احتجتم اليها منكم فقولوا عن ابن المباركة عن سفيان قال حدثني به جاد ورواه نفسه وحديث جابر قال ابن القطان اسأله صحيح وقال المنذري رجاله ثقات وقال الدارقطني

٢٢ نيل تا الخندق) مستحسن كما قال ابن الصق واكثر اهل السير (وأما ابن خمس عشرة) سنة قال البيهقي انه كان في أحد دخل في أربع عشرة سنة وفي الخندق في تجارها فأتى الكسري في الاولى وجعل في الثانية (فاجازني) استدلال ذلك على ان من استكمل خمس عشرة سنة فربما تحل به استداؤه من انفصال جميع الولد يكون باثنا عشر فيصير عليه احكام البالغين وان لم يحتمل فيكلف بالعبادات واقامة الحدود ويستحق سهم الغنمة وغير ذلك من الاحكام وقال المالكية يلوغ عنان عمره ووجه قال ابو حنيفة لقوله تعالى ولا تقربوا مال اليتيم الا الي التي هي أحسن حتى يبلغ أشده فسر ابن عباس بخمسة عشرة سنة والجارية سبع عشرة لان نشوء الاناث وبلوغهن اسرع فنقص عن ذلك سنة وقال ابو يوسف ومحمد بخمسة عشرة في الغلام والجارية وهي رواية عن ابي حنيفة قال ابن قيس روى عنه عليه القتيوي لان العادة تجارعة على ان البلوغ لا يتأخر

يخشى من تديسه وقد نص ابن
عمر بقوله ولم يرني بلغت وابن عمر
أعلم بما روى عن غيره لا بما في
قصة تتعاقب به اه قال نافع
أقدمت على عمر بن عبد العزيز
وهو خليفة فحدثه هذا الحديث
فقال ان هذا السن أى خمس
عشرة سنة لحديث ابن القيم والكبير
وكتب الى عماله أن يفرضوا ما
بلغ خمس عشرة سنة رزقاني
ديوان الجند وفي الحديث ان
الامام با تعرض من يخرج معه
للقاتل قبل أن يقع الحرب فم
وبعد أهلا استصحبه والارده
ووقع ذلك الذي صلى الله عليه
وآله وسلم في بدر وأحد وغيرهما
وعند المالكية والخنفية
لأنه وقف الاجازة لاقتال على
البايعين بل للامام ان يجبر من
أهيمان من فيه قوة ومجدة قرب
من اهل أقوى من بالغ وحديث
ابن عمر حجة عليهم ولا سيما الزيادة
التي ذكرت من ابن جرير

وأخرج ابن ماجه في الحدود (عن أبيه) (وسلم عرض على قوم) تنازعوا في
قتلهم (ان ينهم) أي يقرع (بينهم)
بمسد الزناق وقال فيه فامرع الفرقة
واستجابا فليست معا عليها قال الخط
وتوجهت اليهم على اثنين وأراد الخلفاء
الاستجاب وتنازعوا في ما يدأفلا بقدر

عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم

وأخرج ابن ماجه في الحدود (عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم) قال لا تأكلوا من ثمره حتى يغرس أحدكم شجرة فبها نزل قوله تعالى ولا تأكلوا مما لم يؤتكم من الثمرات قبل أن يفرغ غرسه

هي الذي اعمرها ميتا واعقبه رواء احمد وسلم في رواية قال العمري جائز لا هلهما
 والرقبي جائز لا هلهما رواء النخعي وفي رواية من اعمر رجلا عمري له وله عقبه فقد قطع قوله
 حقه فيها وهي ان اعمره وعقبه رواء احمد وسلم والنسائي وابن ماجه في رواية قال ايما
 رجل اعمر عمري له وله عقبه فانه الذي يعطاه لا ترجع الى الذي اعطاه الا انه اعطى عطاء
 وقعت فيه المواير يشرواه ابو داود والنسائي والترمذي وصححه في افظ عن جابر انما
 العمري اتى اجازة روى الله صلى الله عليه وآله وسلم ان يقول هي لثا وله عقب فاما اذا
 قال هي لثا ما عشت فانه اترجع الى صاحب رواه احمد وسلم وابو داود وفي رواية ان
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم قضى بالعمري ان يهب الرجل للرجل وله عقبه الهبة ويستقي
 ان حدث بك حدث وله عقبك فنهى الى رالي عقي انما ان اعطيه واوعقه رواء النسائي
 وعن جابر ايضا ان رجلا امن الانصار اعطى امه حديقته من نخيل حياتهم فماتت لجاء
 اخوته فنالوا نحن فيه فخرجوا قال فابي فاستخدموا الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 فقصها بينهم ثم اثاروا احمد حديث زيد بن ثابت أخرجه أيضا ابن ماجه وابن حبان
 وحديث ابن عباس قال لما نظف في الفتح اسناده صحيح وحديث ابن عمر هو من طريق ابن
 جريح عن عطاء عن حبيب بن أبي ثابت عنه وقد اختلف في سماع حبيب من ابن عمر فصيح
 به النسائي ورجال اسناده ثقاف وحديث جابر الا أخرجه ابو داود وسكت عنه هو
 والمختار وقال ابن رسلان في شرح السنن المأظفة هذا الحديث رواء احمد ورجال
 الصحيح اه وبشهادة احاديث الباب المصرحة بان المصنف والمرقب يكون اولى
 بالعين في حياته وورثته من بعده وفي الباب عن حمزة عن احمد وأبي داود والترمذي وهو
 من سماع الحسن عنه وفيه مقال كما تقدم قول العمري بضم العين المأظفة وكون الميم
 مع القصر قال في الفتح وحكي ضم الميم مع ضم أوله وحكي فتح أوله مع الميم وكون
 مأخوذة من العمرو هو الحياة سميت بذلك لانهم كانوا في الجاهلية يعطى الرجل الرجل

أوصفت من صفاته (أول صفت) أي ليدكت يقال صمت بصمت صمتا صموتا صماتا صمكت وأ
رفيه أن الخلف بالخلق لا للسبق لسان مكره ممنوع كالنبي والكعبة وجريريل والصابية وفي
بأناكم وعند الناس وفي صحبه ابن حبان لا لغة وأيا بناكم ولا بأماهناكم ولا تخلقوا إلا بالله
أن يكون الخلف بغير الله معصية محمول على المدافعة في التنزيه من ذلك فلو حلف به لم يفسد
اعتقده في الخلو في بغير الله ما به تنقده في الله كفر أما إذا سبق له أنه إليه بلا قصد فلا
حديث الصديق في قصة الأعرابي الذي قال لا أزيد على هذا ولا أنقص أفلح وأيه إن صدق
أيه أو هو قبل النهي وضعيف لأنه يحتاج إلى التاخير فان قلت قد أقسم الله تعالى به

اجيب بان الله تعالى له ان يقسم على شئ من محسوساته شئها على شرفها
(بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الصلح) (ما جاء في الاصلاح بين الناس)
يصلح به ذلك وهو انواع فله ما يكون بين المتداعين وتارة يكون على اقرار وتارة على انكار والاول يكون على عين كدار او حصة
منها وعلى منفعة في دار ويكون الصلح ايضا بين الزوجين عند الشقاق وفي الجراح كالغصق على مال وبين الفتن الباغية والعدالة
وصلح الصلح مع الكافر (عن ام كنوم) بضم الكاف (بنت عقبة) بن ابي معيط اخت عثمان بن عفان لاسمه (رضي الله عنها)
قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول ليس بالكذاب الذي يصلح بين الناس (من الاصلاح) (فبني خبرا)
بة بالنيابة الحديث بالتخفيف انما اذا بلغته على وجه ٢٥٢ الاصلاح وطلب الخير فاذا بلغته على وجه الافساد والتخفيف قلت

نعمته بالتشديد كذا قال ابو عبدة
وابن قتيبة والجمهور وقال القرني
هي شديدة واكثر الحديث
يخففها وهذا لا يجوز ورسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم
لا يلحق ومن خفف لزمه ان يقول
خير يعني بالرفع قال ابن الاثير
وهذا ليس بشئ فان خيرا انتصب
بني كذا انتصب بال (او يقول
خيرا) شك من الراوي وليس
المراد في ذات الكذب بل في
اشبهه فالكذب كذب سواء كان
للاصلاح او لغيره وقدر خص في
بعض الاوقات في الفساد القابل
الذي يؤمل فيه الاصلاح الكثير
ومندم سلم والناس في رواية
يعقوب عن ابيهم بن سعد عن
ابيه في آخر الحديث ولم اجمعه
يرخص في شئ مما يقول الناس
انه كذب الا في ثلاث يعني الحرب
والاصلاح بين الناس وحديث
الرجل امراته لكن هذه الزيادة
مدرجة كما ينه مسلم من طريق
يونس عن الزهري بخور قوم
الكذب في هذه الثلاثة وقاس

بعضهم عليه امثاله وقالوا ان الكذب مذموم فبما فيه مضرة او مالم فيه مصلحة ومنعه بعضهم مطلقا
وحملوا المذموم على التورية كأن يقول للظالم دعوتك افس يعني اللهم اغفر للمسلمين ويعد امراته يعطيه شئ ويريد
ان قدر اقله وان يظهر من نفسه قوة في الحرب والاول جرم الخطا والى الثاني جرم الاصل قال المهلب وانما اطلق صلى الله
عليه وآله وسلم للمصلح بين الناس ان يقول حاصم من التوريقين وبسكت عما سمع من التوريقين لانه يخبر بالشئ على
خلاف ما هو عليه قال في المصايح وليت في توبيخ البخاري ما يقتضي جواز الكذب في الاصلاح وذلك انه قال ليس بالكاذب
الذي يصلح بين الناس وطلب الكاذب عن الاصلاح لا يستلزم كون ما يقوله كذبا لجواز ان يكون صدقا بطريق التصريح
او التعريض وكذا الواقع في الحديث فانه ليس فيه الكذب الذي يصلح بين الناس وانفسوا على ان المراد بالكذب في حق

المرأة والزجل اغما هو في الاينة طحا عليه او عليها او اخذ ما ليس لها اوله وكذا في الحرب في غير التأمين وعلى جواز الكذب
عند الاضطرار كالوقعة ظالم قتل رجل هو محتف عندك فله ان يتق كونه عنده ويختلف على ذلك ولا يأنه (عن سهل بن سعد
رضي الله عنه ان اهل قباء) بالصرف وفي اول كتاب الصلح ان ناسا من بني عمرو بن عوف (اقتتلوا حتى تراموا باطارة فاخبر
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بذلك فقال) لبعض اصحابه وسعى منهم ابي بن كعب وسهيل بن بيضاء كما في الطبراني
(اذهبوا بالصلح بينهم) وفي الحديث خروج الامام باعصاه للاصلاح بين الناس عند شدة تنازعهم (عن البراء بن عازب رضي
الله عنهم ما قال اقر النبي صلى الله عليه وآله وسلم في ذي القعدة فاني اهل مكة ان يدعوه) اي امنعوا ان يتركوه (يدخل
مكة حتى قاضاهم) من القضاء وهو احكام الامر وامضاه ٢٥٣ (على ان يقيمهم ثلاثة ايام) فقط (فلما كتبوا الكتاب)

لا ما عشت فانهم ارجع الى صاحبها وليكنه قال معمر كان الزهري يفتي به ولم يذكر
التعليل وبين من طريق ابن ابي ذئب عن الزهري ان التعليل من قول ابي سلمة قال
الحافظ وقد اوجسته في كتاب المدرج والحاصل ان الروايات المطلقة في احاديث الباب
تدل على ان العمري والرقبي تكون لهما معروا والمروى وله عقبه سواء كانت مقيدة بعبدة
العمري او مطلقة او مؤيدة ويؤيد ذلك الروايات المتضمنة في داليل من قال ان المقيدة
عبدة الحياة لها حكم المؤيدة وهذه الرواية القاضية بالفرق بين التقييد بعبدة الحياة وبين
الاطلاق والتأييد معلومة بالادراج فلا تنقض لتقييد المطلقات ولا تعارض ما يجازيها
الحال الثالث ان يقول هي لا ولعقبك من بعدك او ياتي بلفظ يشعر بالتأييد فهذه
حكمها احكام الهبة عند الجمهور وروى عن مالك انه يكون حكمها حكمكم الوقت اذا
انقضت المعمر وعقبه رجعت الى الواهب واحاديث الباب القاضية بانها ملك
للموهور وله ولعقبه ترد عليه قوله فهي لعمريه بضم الميم الاولى وفتح الثانية اسم منه ول
من امر قوله بحياه وعيانه بفتح الميم اي مدته حياته وبعده منه قوله لانعمروا الخ قال
القرطبي لا يصح حل هذا النهي على التصريح لعمريه الاحاديث المصرحة بالجواز وقيل
ان النهي يتوجه الى المقتط الجاهل لان الجاهلية كانت تستعملها كما تقدم وقيل النهي
يتوجه الى الحكم ولا ينافي الصحة وفيه نظر لان معنى النهي حقيقة التصريح المستلزم
لافساد المرافد للبطالان الان يحمل على الكراهة بغيره قوله صلى الله عليه وآله وسلم
العمري جائزة قوله من امر بضم الهمزة وكذا قوله وارقبه قوله ولعقبه بكسر القاف
وسكونه التخفيف والمراد ورثته الذين ياتون بعده قوله حديثه هي البستان يكون
عليه الحائط فبذلك معنى مقبولة لان الحائط احدق بها اي احاط ثم توسعوا حتى اطلقوا
الحديقة على البستان وان كان بغير حائط قوله شرع بفتح الشين المجهمة والراء اي سواء
ذكره في ذلك في القاموس

(باب ما جاء في تصرف المرأة في مالها ومال زوجها)
وفي ذلك الحام الجاحد وقيام الخجة والمجهزات يستعمل ان يدفع بعضه لبعضا وقيل لما اخذ القلم اوحى الله اليه فكتب وقيل لم
كان حتى كتب (هذا) اشارة الى ما في المذهب (ما قاضي) عليه محمد بن عبد الله لا يدل مكة سلاح الا في القربا وان لا يخرج
من اهلها احد) اي من الزجال (ان اراد ان يتبعه وان لا يمنع احدا من اصحابه اراد ان يقيم بها) اي بمكة (فلما دخلها) اي مكة
في العام القابل (ومضى الاجل) وهو الايام الثلاثة اي قرب انقضائها كقوله تعالى فاذا بلغن اجلهن قال الكرمان ولا
يدمن هذا التأويل ثلاثين عام الوفا بالشرط (او اعطيا) رضي الله عنه (فقالوا قل لصاحبك) اي النبي صلى الله عليه وآله
وسلم (اخرج عتاقك مضي الاجل) زاد البيهقي فحدثه بذلك على فقال نعم (فخرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم فبعتهن بمائة
جزء) اسمها عمارة وامامة (يا عم يا عم) من تين اي تقول لعمري اي الله عليه وآله وسلم يا عم لانهم يسمون الرضاة (فتناولها هلي)

(عن عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا أنفقت المرأة من طعام زوجها غير مفسدة كأنها أجبر بها ما أنفقت ولزوجهما أجرهما مباح ما سبب ولها من مثل ذلك لا ينقص بعضهم من أجر بعض شيأ رواه الجماعة . وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا أنفقت المرأة من كسب زوجها عن غير أمره فلا نصف أجره متفق عليه . ورواه أبو داود وروى أبان عن أبي هريرة موقوفاً في المرأة تصدق من بيت زوجها قال لا الأمن قوتها والأجر بينهما وما ولا يحل لها أن تصدق من مال زوجها إلا بإذنه . وعن ابن عباس رضي الله عنهما قالت يا رسول الله ليس لي شيء إلا ما أدخل على الزبير فهل علي جناح أن أرضع محمداً دخل علي فقال أَرْضِعي ما استطعت ولا تؤذي فيومي الله عليه ثم تفرق عليه . وفي ألفاظها قالت النبي صلى الله عليه وآله وسلم إن الزبير رجل شديد ويأتيني المسكين فأصدق عليه من يتيه بغير إذنه فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أَرْضِعي ولا تؤذي فيومي الله عليه . رواه أحمد) اثر أبي هريرة الموقوف عليه سكنت عنه أبو داود والمبذري وأسناده لا بأس به ومحمد بن سوار قد وثقه ابن حبان قال يغرب في الباب عن أبي امامة عند الترمذي وحسنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تنفق المرأة من بيت زوجها إلا بإذنه قيل يا رسول الله ولا الطعام قال ذلك أفعل أمواً الناقل قوله إذا أنفقت المرأة الخ قال ابن العربي اختلاف السلف فيما إذا صدقت المرأة من بيت زوجها فممن من أجاز له لكن في الشيء اليسير الذي لا يؤبه به ولا يظهر به النقائص ومنهم من حمله على ما إذا أذن الزوج ولو بطريق الإجمال وهو اختيار البخاري وأما التشديد بغير الإفساد فتشقق عليه ومنهم من قال المراد بنفقة المرأة والعبد الخازن النفقة على عيال صاحب المال في صلاحه وليس ذلك بأن ينفقوا على الغرباء فيراد أن ومنهم من فرق بين المرأة والخادم فقال المرأة لها حق في مال الزوج والنظار

الترمذي أيضا (عن أبي بكر رضي الله عنه قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على المنبر والحسن بن علي إلى جنبه وهو يقبل على الناس مرة وعامة أخرى وروية قول ابن أبي هذا سيد ولعل الله أن يصلح به بين فئتين عظيمتين من المسلمين) ترجم البخاري الباب بقوله باب قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم للحسن بن علي أن ابن هذا سيد ولعل الله أن يصلح به بين فئتين عظيمتين من المسلمين وروية تعالى فاصطوبايتها قال في الفتح لم يظهر له مطابقة الحديث لهذا القدر من الترجمة إلا أن كان يريد أنه صلى الله عليه وآله وسلم كلن سر يصاعى امتثال أمر الله تعالى وقد أمر بالصلاح وأخبر صلى الله عليه وآله وسلم أن الصلح بين الفئتين سيقع على يد الحسن وأخرجه المؤلف أيضا في الفتن وفي علامات النبوة وفضل الحسن وأبو داود في السنة والترمذي في المناقب والتهني في الصلاة واليوم والليلة (عن عائشة رضي الله

في دينها خزانها ان تصدق بخلاف الخادم فليس له تصرف في متاع مولاه في تربط الاذن فيه قال الحافظ وهو متعقب بان المرأة ان استوفت حقه اقصدت منه فقد تخصصت به وان اصدقت من غير حقه ارجعت المسئلة قوله والحازن في رواية البخاري من حديث ابي موسى التميمي يدكون الخازن مسلما فاخرج الكافرا كونه لانية له وبكونه أميما فاخرج الخائن لانه مازور وتكون نفسه بذلك طيبة لئلا تعدم النسبة فيقعد الاجروهي قبوله لا بد منها لقوله مثل ذلك ظاهره يقتضي تساويهم في الاجر ويحتمل أن يكون المراد بالمثل حصول الاجر في الجملة وان كان اجر المكاسب اوفر لكن قوله في حديث ابي هريرة انه نصف اجر مبشر بالتساوي قوله لا ينقص بعضهم الخ المراد عدم الماهية والمزاوجة في الاجر ويحتمل أن يراد مساواة بعضهم بعضا قوله عن غير امره ظاهر هذه الرواية انه يجوز له ان تنفق من بيت زوجها بغير اذنه ويكون لها الرتبة نصف أجره على اختلاف الفسختين كما سيأتي وكذلك ظاهر رواية أحمد المذكور في حديث أسماء ولكن ليس فيما تعرض لحداد الاجر ويمكن أن يقال يحتمل المطلق على التخصيص ولا يعارض ذلك قول ابي هريرة المذكور في الباب لان أقوال الصحابة ليست مجمعة ولا سيما اذا عارضت المرفوع وانما يارضه حديث ابي امامة الذي ذكرناه فان ظاهره منهي المرأة عن الاتفاق من مال الزوج الا باذن والتمهي حقيقة في التحريم والمهرم لا يصدق فاعله عليه فواو ويمكن ان يقال ان التمهني للكرامة فقط والقرينة الصارفة الى ذلك حديث ابي هريرة وحديث أسماء وكرامة التنزيه لا تنافي الجواز ولا تنافي عدم استحقاق الثواب قال في القبح الاولى أن يحتمل يعني حديث ابي هريرة على ما اذا أنفقت من الذي يخصها اذا اصدقت بغير اتمتة ذاته فانه يصدق كونه من كسبه فيؤجر عليه وكونه بغير امره ويحتمل أن يكون اذن اهل الباطن في الاجال لكن اتنى ما كان بطريق التخصيص قال ولا بد من الحل في احد هذين المعنيين والاختيار كان من ماله بغير اذنه لا اجالا ولا تنصفا لانهي مازورة لك لا ماجورة وقد ورد فيه حديث ابن عمر عند الطيالسي وغيره اه قوله فله نصف

كنصب السلم له في السطح ولغوى وهو الغصن كافي كرم في ان جاء الى الجاني منهم فينضم الاكرام المأمورية
باتت ادم الجي مويج بوجوده اذا مثل الامر قاله الجلال القلي والمراد بالشروط هنا ما يصح منها مما لا يصح (عن عقبه بن
عامر رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) (والمحق الشرط ان يوافق ما استحل من الفروج) معناه
عند الجاهل وراى الشرط وجده بعضهم على الوجوب قال أبو عبد الله الاي وهو الاظهر لانه على الاول لا يجب
شرط مطلقا لانه اذا كان الشرط الذي تستباح به الفروج ليس واجب فغيره أخرى ومعلوم ان لما في البياعات وغيرها
شروط لازمة لان لفظ الشرط هنا عام ٢٥٦ وانما كان النكاح كذلك لان امره أحوط وبابه أضيق والمراد بشرط لاتفاق

عقد النكاح بل تكون من
مقاصده كاشتراط العشرة
بالمصروف وأن لا يقصر في شيء
من حقوقها اما شرط يخالف
مقتضاه كشرط أن لا يسرى
عليه ولا يسافر بها فلا يجب الوفاء
به بل يلغو الشرط ويصح النكاح
بغيره المثل فهو عام مخصوص لانه
يخرج منه الشرط الفاسد
وقال أحمد يجب الوفاء بالشرط
مطلقا حديث الباب قاله النووي
في شرح مسلم انكن رأيت في
تفصيل المرداوي من الخصال
تفصيلا في ذلك وقد أخرج
هذا الحديث أبو داود والترمذي
وابن ماجه في النكاح والنسائي
فيه وفي الشروط (عن أبي
هريرة وزيد بن خالد الجهني
رضي الله عنهما انهما قالوا
ان رجلا من الاعراب لم يسم
أقرب رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم فقال يا رسول الله
 أنشدك الله أي سألتك الله
 أي بالله ومعنى السؤال هنا

أجره كذا في رواية لأبي داود وفي رواية أخرى قلها نصف أجره وعلى النسخة الأولى
يكون لرجل الذي تصدق امرأته من كسبه بغير اذنه نصف أجره على تقدير وقوع
الاذن منه لها وعلى النسخة الثانية يكون للمرأة المصدقة بغير اذن زوجها نصف
أجرها على تقدير اذنه لها قال في الفتح أو المعنى بالنصف ان أجره وأجرها اذا جمعا كان
لها النصف من ذلك فليس كل منهما أجر كامل وهما اثنتان فكانت نصفان قوله ان ارضخ
بالضاد والخاء المجهتين قال في القاموس رخص له اعطاء غيره كثير قبلاه ولا نوعي
فيومى الله عليك بالنصب لكونه جواب النهي والمعنى لا تجع في الوعاء وتبخل بالنفقة
فجاء في مثل ذلك (وعن سعد قال ما بايع النبي صلى الله عليه وآله وسلم النساء قالت
امرأة جديله كأنهن من نساء ضريائي الله انا كل على آباءنا وأبناؤنا قال أبو داود وأرى
فيه وأزواجنا فاحمل لنا من أموالهم قال الرطب تأكله وتم ديت رواه أبو داود وقال
الرطب الخبز والبقل والرطب وعن جابر قال ثم دت العبد مع رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم فبدأ بالصلاة قبل الخطبة بلا اذان ولا إقامة ثم قام متوكئا على بلال قاهر
يتقوى الله وحش على طاعته ووعظ الناس وذكرهم ثم مضى حتى أتى النساء
فوعظهن وذكرهن وقال تصدقن فان أكثر كن حطاب جهنم فقامت امرأة من
سطة النساء سفهاء الخسدين فقالت لها رسول الله قال لانكن تكثرن الشكاية
وتكفرن العشير قالت فجعلن تصدقن من حطين بقلين في نوب بلال من اقراطهن
وخواتيهم متفق عليه) حديث سعد عنه أبو داود والمنذرى ورجال
استاد رجال الصحيح الامجد بن موار وقد وثقه ابن حبان وقال يفرغ قوله قال
الرطب بفتح الراء وسكون الطاء الممهلة والرطب المذكور آخره انهم الراء وقع
الطاء قال في القاموس الرطب ضد اليابس ثم قال وبضمة وبضمين الرعي الأخضر
من البقل والشجر قال رطب رطب ومرطب وارطب الفصل ثان وأوان رطبه وفي

القسام كانه قال أعتت عليك باقة أو ذكرتك الله (الانضيت) أي ما أطلب منك الا قضاء (في كتاب الله) الحديث
أي يحكم الله والمراد به ما كان من القرآن متلوًا فنصت تلاوته وبقى حكمه وهو الشيخ والشيخة اذا زنيا فارجموهما البتة
نكالا من الله (فقال انهم الاستروا فقهه) أي يحسن مخاطبته وأديه أو أفعه منه في هذه القصة لوصفها على وجهها
(ثم فاقض بيننا كتاب الله واذن لي) في ان أقول وهذا الاستدذان من حسن الادب في مخاطبة الكبير (فقال رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم قل قال ان ابني كان عسيفا) أي أجيرا القائل هو الناصح الثاني كما هو ظاهر السياق وجرم الكرمانياته
الاول والاول أولى (على هذا فزني) أي بامرأة الرجل (وانى أخبرت ان على ابني الرجم) لكونه كان يكره
واعترف (فاقتديت) ابني (منه بمائة شاة) من الغنم (ووليدة) بارية (فسألت أهل العلم) أي الصالحين الذين كانوا يقتنون

في العصر النبوي وهم الخلق الأربعة والي بن كعب ومعاذ بن جبل وزيد بن ثابت الاتصاريون وزاد ابن سعد عبد الرحمن بن
عوف (فاخبروني أن ما على ابني جلد مائة وتغريب عام) من البلد الذي وقع فيه ذلك (وان على امرأته هذا الرجم فقال رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم والذي نفسي بيده لا تضيق منك بكاتب الله) أي يحكمه أربعا كان قرآنا بل نسخ لفظه (الوليدة
والغنم رد) أي مردود (عليك) أطلق المصدر على المفعول مثل نسج العن اي يحجب ردهما عليك (وعلى ابنتك جلد مائة وتغريب
عام) لانه كان بكر او اعترف هو بالزنا لان اقرار الاب عليه لا يقبل نعم ان كان هذا من باب الفتوى فيكون المعنى ان كان ابنتك
زنا وهو يكره ذلك (اغنيا انيس) مصفرا (الى امرأته هذا فان اعترفت) ٢٥٧ بالزنا وشهد عليها اثنتان (فأرجها) لانها
كانت محصنة (قال فعدا عليها)

الحديث دليل على أنه يجوز للمرأة أن تأكل من مال ابنها رابع أو زوجها بغير اذنهم
وتم ادعى ولكن ذلك مختص بالامور المأكولة التي لا تدخر فلا يجوز لها أن تهدي بالشباب
والدرهم والدينار والحبوب وغير ذلك وقوله انا كل بكسر الهمزة وتشديد النون
وكل بفتح الكاف وتشديد اللام خبران أي لمن عبال عام ليس لنا من الاموال ما نتفخ
به قوله فقامت امرأة قال الحافظ لم أقف على نسخة هذه المرأة الا أنه يحتج في خاطري
انها ما بنت بن يدين السكن التي تعرف بخطيبة النساء فانهما روت اصل هذه القصة
في حديث أخرجه البيهقي والطبراني وغيرهما بالنقل خرج رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم الى النساء وأما منهن فقال يا معشر النساء انكن أكثر حطاب جهنم فتأديت
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وكنت عليه جريفة ولم يارسول الله قال صلى الله عليه
 وآله وسلم لانكن تكفرن اللهن وتكفرن العشير فلا يهد أن تكون هي التي اجابته فان
القصة واحدة قوله من سطة النساء أي من خيارهن والسفهاء التي في خندها غيرة
ووداد والعشير المراد به هنا الزوج والحديث فيه فوائد منها ما ذكره المصنف هنا
لاجله وهو وجوب ارضقة المرأة من مالها من غير توقف على اذن زوجها او على مقدار معين
من مالها كالثلث ووجه الدلالة من القصة ترك الاستئصال عن ذلك كما قال القرطبي ولا
يقال في هذا ان أزواجهن كانوا حاضرا لان ذلك لم ينقل ولو نقل فليس فيه تسليم
أزواجهن لهن ذلك فان ثبت له حق فالاصل بقاؤه حتى يصرح بإعطائه ولم ينقل أن
القوم مرسحوها بذلك ومباني الخلاف في ذلك فربما ومنها أن الصدقة من دوافع العذاب
لانه أمرهن بالصدقة ثم علل بانهن أكثر أهل النار لما يقع منهن من كفران النعم وغير ذلك
ومنها بطلان النصيحة والاغلاظ لمن احتج الى ذلك في حقها ومنها جواز طلب الصدقة
من الأغنياء المحتاجين ولو كان الطالب غير محتاج ومنها مشروعية وعظ النساء وتعليمهن
أحكام الاسلام ونذكره من مما يجب عليهن وحسنهن على الصدقة وتخصيصهن بذلك في
مجالس منفرد ومحل ذلك كله اذا أمنت الفتنة والمفسدة (وعن عبد الله بن عمرو ان النبي

٢٢ نيل شا للبرجوع ومطابقة الحديث للرجوع في قوله فاقتديت منه الخ لان ابن هذا كان عليه جلد
مائة وتغريب عام وعلى المرأة الرجم فحبوا في الحد القداء بمائة شاة ووليدة كأنها مائة شاة فلو لم يرد
هذا في الحدود كذا قالوا وفيه عسف لا يخفى لان الذي وقع انما هو صلح وهذا الحديث ذكره البخاري في حواشيه مختصرا
ومطولا في الصلح والاحكام ومحار بين والوكالة والاعتصام وخبر الواحد وهذا من تمام فقهه رحمه الله تعالى ويلو غلبة
الاجتهاد الكامل وأخرجه بقية الجماعة أيضا (عن ابن عمر رضي الله عنهما قال لما دفع) بالقامو العين المحركتين وضبطه
الكرماني كالصغاني بالغين وتشديد الدال من القسغ وهو كسر الشئ الجوف (أهل خير عبد الله بن عمر قام) أبوه (عمر رضي
الله عنه خطيبا فقال ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان عامل يهود خيبر على أموالهم) أي التي كانت لهم قبل

أن يقيم الله على المسلمين (قال) لهم (نفركم ما نركم الله أي ما قدر الله أن تترككم فإذا اشتدنا فخرجناكم منها أين أن الله قد
أخرجكم (وان عبد الله بن هزرج إلى ماله هناك فعدي عليه) أي ظلم على ماله (من الليل) والقوم من فوق بيت (فقدعت
يداه وربلاه) قال في القاموس الفدح محرقة أو جراح الرسخ من اليد والرجل حتى ينفذ قلب الكف أو القدم إلى النسيان أو
هو المنى على ظهر القدم أو ارتفاع إصبع القدم حتى لو طوى الأقدام معفورا ما أذاه أو عوج في المقاصل كأنها قد زالت
من موضعها أو كثر ما يكون في الأرساغ خافعة أو زبغ بين القدم وبين عظم الساق ومنه حديث ابن عمر إنهم وودخيرة فمعه
من بيت فقدعت قدمه (وليس أنا هناك عدو ٢٥٨ غيرهم هم عدونا وتممتنا) أي الذين نتمهمهم (وقد رأيت أجلاهم)
أخرجهم من أوطانهم (فلما
اجتمع عمر على ذلك) أي عزم عليه
(أنا أحد بني أبي الحقيق)
بضم الطاء رؤساء اليهود (فقال
يا أيها المؤمنون أخرجونا وقد
أقرنا محمد صلى الله عليه وآله
(وسلم) وعاملنا في الأموال وشروط
ذلك) أي أقرنا في أوطاننا
(لنا فقال) له (عمر أظننت أني
نسيت قول رسول الله صلى الله
عليه وآله (وسلم) كيف بك إذا
أخرجت من خير أمة) أي
تجري (بك قلوبك ليلة بعد ليلة)
بفتح القاف وضم الهمزة والصاد
ينهم ما أو ساكنة هي الناقة
الصابرة على السير أو الاتي
أو الطويلة القوائم وأشار إلى
الله عليه وآله ولم إلى أخرجهم
من خير فهو من اعلام النبوة
(قال) أحد بني الحقيق (كانت
هذه هزيلة من أبي القاسم) بضم
الهمزة وفتح الراء تضر هزيلة ضد
الجدة أي لم تكن حقة وكذب

صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يجوز لامرأة عطية إلا بأذن زوجها أو ما أحسنه والناس
وأبو داود وفيه لا يجوز للمرأة أن تملك زوجها أو ما أحسنه وأبو داود
الترمذي الحديث سمعت عنه أبو داود والنسائي وقد أخرجه البيهقي والحاكم
في المستدرک وفي إسناده عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وحديثه من قسم الحسن وقد
صح له الترمذي أحاديث ومن دون عمرو بن شعيب هم رجال الصحيح عند أبي داود
وفي الباب عن خيرة امرأة كعب بن مالك عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فهو قوله
امرأة أي عطية من العطايا وله له عدل عن العطية إلى الأمر لما بين لفظ المرأة والأمر من
الجناس الذي هو نوع من أنواع البلاغة وقد استدلل بهذا الحديث على أنه لا يجوز
للمرأة أن تعطى عطية من ماله بأذن زوجها ولو كانت رشيدة وقد اختلف في ذلك
فقال الألب لا يجوز لها ذلك مطلقا لا في الثلث ولا في أدونه إلا في الشيء القليل وقال
ماورس ومالك أنه يجوز لها أن تعطى ماله بأذن زوجها في الثلث لأنهم أوقفه فلا يجوز إلا بأذنه
وذهب إليه وروى أنه يجوز لها مطلقا من غير إذن من الزوج إذا لم تكن سفينة فإن كانت
سفينة لم يجوز قال في الفتح وأدلة الجمهور من الكتاب والسنة كثيرة انتهى وقد استدلل
الضاري في محله على جواز ذلك بأحد ذلك في باب حجة المرأة بغير زوجها من
كتاب الهبة ومن جملة أدلة الجمهور حديث جابر المذکور قبل هذا وأما حديث الباب
على ما إذا كانت سفينة غير رشيدة وحل مالك أدلة الجمهور وعلى الذي ليس ويجعل حده
الثلث فأدونه ومن جملة أدلة الجمهور الإجماع المتقدم في أول الباب الفاضلة بأنه
يجوز لها التصديق من مال زوجها بغير إذنه وإذا جاز لها ذلك في ماله بغير إذنه فبالأولى
الجواز في ماله أو الأولى أن يقال يتعين الأخذ بعموم حديث عبد الله بن عمرو وما ورد من
الواقعات المخالفة لتكون مقصورة على موارد أو مخصوصة مثل من وقعت له من هذا
العموم وأما مجرد الاحتمالات فليست بحجة

(باب ما جاء في تبرع العبد)

عدوانه (قال) عمر (كذبت بأعداء الله فأجلاهم عروا عظامهم) بعد أن أجلاهم قيمة ما كان لهم من الثمر لا أوبالا
وعروا من اقتاب وحبال وغير ذلك) جمع قيب وهو كاف الجمل وانعزل عن مطالبهم بالنقصان لأنه قد دفع إليهم ما كان لهم
يعرف عبد الله من فقهه فاشكل الأمر وفي الفتح قال المهلب في القصة دليل على أن العداوة توضع المطالبة بالمجانبة كما
طالب عمر اليهود بدفع ابنه ورجع ذلك بأن قال ليس لنا عدو غيرهم فعلى المطالبة بشاهد العداوة وفيه أن أفعال النبي صلى الله
عليه وآله وسلم وأقره المحمودة على الحقيقة حتى يقوم دليل الجواز وهذا لا يقتضي حصر السبب في أجلاهم قال الحافظ
ابن حجر وقد وقع في فيه شيان آخر أن أحدهما ما رواه الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة قال ما زال عمر حتى وجد التثبت
عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال لا يجتمع بين رجلين دينان فقال من كان له من أهل الكفاية عداوة فليأت به

اتخذ له والافاني مجالكهم فأجلاهم أخويه ابن أبي شيبة وغيره وثانيه ما رواه عمر بن شبة في أخبار المدينة من طريق عثمان بن حذيفة
الأخشي قال لما كثر العيال أي الخدم في أيدي السابز وقروا على العمل في الأرض أجلاهم عمر ويحتمل أن يكون كل من
هذه الأشياء جزءا في أخرجهم والأجلا الأخراج عن المال والوطن إلى وجهه الأزعاج والكراهة (عن المسور بن
مخرمة ومروان) بن الحكم وقد سمعنا من جماعة من الصحابة شهدوا هذه القصة كعمر وعثمان وعلى والمغيرة وأم سارة وسهل بن
حنيف وغيرهم (قالا خرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) من المدينة (من المدينة) يوم الاثنين لئلا يذوق القعدة
سنة من الهجرة في بضع عشرة مائة فلما أتى ذا الحليفة قلد الهدي وأشعره ٢٥٩ وأسرهم منها حمرة وبعث بسر بن سفيان

(عن غيره) ولي أبي الحكم قال كنت على كاهل كاهل النبي صلى الله عليه وآله وسلم أتدق
من مال مولاي بنى قال نعم والاجر يتركوا ما سلمه وعنده قال أمرني مولاي أن أقدر
لما جاني مسكين فاطعمته منه فضرني فأتيته رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
فذكرت له ذلك فدعا فقال لم ضربته فقال بهطى طعماي من غير أن أمره فقال لا اجر
يشكروا له أحدهم والنسائي وعن سلمان الفارسي قال أتيت النبي صلى الله عليه وآله عليه
واله وسلم بطعام وأنا مملوء فقلت هذه صدقة فأمر أصحابه فأكلوا ولم يأكل ثم أتيت به
بطعام فقلت هذه هدية أهديتها لك أكرمك بها فاني رأيتك لا تأكل الصدقة فأمر
أصحابه فأكلوا وكل معهم رواه أحمد وعن سلمان قال كنت استأذنت مولاي في ذلك
فطبلت فاحتطبت حجابا فبعته فاشترى بذلك الطعام رواه أحمد حديث سلمان
الأول في إسناده ابن إسحق وبقية رجاله رجال الصحيح وحديث سلمان الثاني في إسناده
أبو مرة سلمة بن معاوية قال في مجمع الزوائد لم أجدهم ترجمه انتهى ويشهد بحجة
معناه ما في صحيح البخاري من حديث عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم إذا أتى بطعام يسأل أهليه أم صدقة فإن قيل صدقة قال لأصحابه كالأول وإن قيل هدية
ضرب يدها كل معهم والأحاديث في هذا الباب كثيرة نقول قال نعم والاجر يتركها
دليل على أنه يجوز للعبد أن يصدق من مال مولاه وأنه يكون شريكا للمولى في الاجر
وقد روي البخاري في صحيحه ذلك فقال باب من أمر خادمه بالصدقة ولم يناول بنفسه
وقال أبو موسى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم هو أحد المتصدقين ثم أورد حديث
عائشة قالت قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا انفتحت المرأة من طعام بيتها غير
مفسدة كان لها أجرها بما انفتحت ولزوجها أجرهما كسب وللخازن مثل ذلك لا ينقص
بعضهم ثم أخرج بعض قال ابن رشد نبيه يعني البخاري بأنه جزة على أن هذا الحديث مقصور
لها لأن كلام الخازن والمخدوم والمرأة أمين ليس لها أن يتصرف إلا بأذن المالك نصا أو

معنى قوله (فوالله ما شرعهم خادق) إذا هم بقعة الخيش أي عباره الأسود (فانطلق) خالد (يركض) يضرب برجله دابته
استجبالا للسير (تدبرا) متذبرا (أقرش) يجرى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (وسار النبي صلى الله عليه وآله وسلم) حتى إذا
كان بالثنية أي ثنية المرار (التي بها عليهم) أي على قرش (من أبركت به) صلى الله عليه وآله وسلم (راحته فقال الناس
حل حل) بفتح الحاء وسكون اللام زبر لراحته إذا جعلها على السرور وقال الخطابي إن قلت حل واحد فبأن يكون وان أعظم
فوتب الأولى وسكنت الثانية وسكن السكون فبأن يكونا التثنية في فتح يقال خلطت فلانا إذا أزهجته عن موضع
(فأجبت) أي عادت في البركة وعدم القيام فلم تبع من مكانها وهو من الإلحاح (فقالوا لعلنا القصة) مرتين
أي حرت وتصبحت والإلحاح الإلحاح (قال ابن قتيبة لا يكون الإلحاح في قصة وقال ابن فارس لا يقال

لجعل خلاف ذلك الخ والقصاوات المأثمة على الله عليه وآله وسلم وقيل كان طرف اذبح لامة طوعا فقال النبي صلى الله عليه وآله (وسلم ما خلاصت القصة) أي ما سرت (وماذا لهما بخلق) أي ليس لهما بامادة كما حسبتم قال ابن بطال في هذا جواز الامتناع عن طاعة المشركين ومما جاءتهم الجديش طلبا لفرارهم وجواز السيرة وحده المعاجزة ويجوز ان التنكب عن طريق سهلة الى الوعرة لمصلحة وجواز الحكم على النبي بما عرف من عادته وان جاز ان يعار عليه غيره واذ وقع من شخص هفوة ولا يهد منه مثالا لا ينسب اليها ويرد على من نسب اليها ومعدومة من نسبة اليها من لا يعرف صورة حاله لان خلاص القصاوات لا تشارك العادة لكان ما نقله في الصحابة صحيحا ولم ٢٦٠ يعاتبهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك لعذرهم في ظنهم وفيه جواز

التصرف في ذلك الغير بالمصلحة بغير اذنه الصريح اذا كان سبق منه ما يدل على الرضا بذلك لانهم لما قالوا حصل حل في زجر وهاب في اذن لم يعاتبهم عليه ذكوره في الفتح (ولكن حسبها) أي القصة (حاسب التيسل) عن مكة أي دخولها لانهم لو دخلوا مكة على آثار الهبة وصدهم قريش عن ذلك لوقع بينهم ما يفضي الى سفك الدماء ونهب الاموال

عرفا جلالا أو تفضيلا انتهى ولكن الرواية الاخرى من الحديث مشهورة بان يكتب لاهب ابر الصدقة وان كان بغير اذن سيده لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم حكم بان الاجر من عابه ان قال له سيد العبد انه يعطى طعامه من غير امره قوله ان اقدر له بفتح الهمزة وسكون القاف وكسر الهمزة أي اجعل في القدر والقدر والقادر ما يطبخ في القدر ويطلق أيضا على القصة قال في القاموس قدر الرزق قمه وقال أيضا قدرته اقدره قدارة هيان ووقت وآية القم المذكور هو بالمد بزنة فاعلى من الاباء وقد قد منا في هذا النسخ التنبيه على ذلك وانما عاده ههنا الكثرة التباسه

(كتاب الوقت)

(عن أبي هريرة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا مات الانسان انقطع عمله الا من ثلاثة أشياء صدقة جارية أو علم ينتفع به أو ولد صالح يدعو له رواه الجماعة الا البخاري وابن ماجه) وعن ابن عمر ان عمر اصاب ارضا من ارض خيبر فقال يا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اصب ارضا بغيري لم اصب مالا قط انفس عندي منه فانا امر في فقال ان شئت حبست أصلها ونصفت بامه صدق بها عمر على ان لا تباع ولا توهب ولا تورث في الفقراء ودوى القربي والرفاق والضعيف وابن السبيل لاجتراح على من وليه ان يا كل منها بالمعروف وباطم غير مقل وفي لفظ غير متائل ما لا رواه الجماعة وفي حديث عمرو بن دينار قال في صدقة عمر ليس على الولي جناح ان يا كل ويزو كل صدقة قاله غير متائل قال وكان ابن عمر هو يلى صدقة عمر ويهدى الناس من اهل مكة كان يقول عليهم اخرج به البخاري وفيه من الفقهاء من وقف شيئا على صنف من الناس وولد منهم دخل فيه وهو عثمان ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قدم المدينة وليس بها ماء يستعذب غير بئر زمزة فقال من يشتري بئر زمزة فيجعل فيها فدا لومع دلاء المسكين بغيره منها في الجنة فاشترتها من

وان اختلفت الجهة الخاصة لان اصحاب القيل كانوا على باطل محض واصحاب هذه النافذة كانوا على حق محض ولكن جاء التشبيه من جهة ارادة الله منع الحرم طلقا ما من اهل الباطل فواضح وأما من اهل الحق فله معنى الذي تقدم ذكره وفيه ضرب للمثل واعتبار من يقين مضى (ثم قال والذي نفسي بيده) فيه تا كيد القول باعين ليكون ادعى الى القبول قال في الفتح وقد حفظ عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم الخلف في أكثر من مائتين موضعاً قاله الحافظ ابن القيم رحمه الله تعالى في الهدى (لا يسألوني) أي قريش (خلة) بضم الميم أي خلة (يعظمون فيها حرمت الله) يكونون بسببها عن القتال في الحرم تعظيما (الا عليم اياها) أي اجبتهم اليها وان كان في ذلك تحمل مشقة قال السهيلي لم يقع في شيء من طرق الحديث انه قال ان شاء الله تعالى مع أنه ما مورده في كل حال والجواب انه كان أمرا واجبا حتميا فلا يحتاج فيه الى الاستئذان كذا قال

وتعقب انه تعالى قال في هذه القصة لتدخلن المسجد الحرام ان شاء الله آمنين مع تحقق وقوع ذلك تعليل وارشاد افلا والى الحل على أن الاستئذان مقتط من الراوى أو كانت القصة قبل نزول الامر بذلك ولا يعارضه كون الكهف مكتبة اذ لا مانع ان يتأخر نزول بعض السورة (ثم زجرها) أي النافذة (فوثبت) أي قامت (فعدل) صلى الله عليه وآله وسلم (عنهم) وفي رواية سعد بن قولي وابنه وفي رواية ابن اسحق فقال الناس انزلوا الى الوادي رسول الله ما بالوادي من ما منزل عليه (حتى نزل باقعي المدينة) واكثرها من الحرم (على محمد) قال في القاموس النجد ويحرقه وكتاب الماء القليل لا مادة له أو ما يبق في الجبل أو ما يظهر في الشاة ويذهب في الصيف انتهى وقوله (قليل الماء) قيل تا كيد لدفع توهم ان ٢٦١ يرادغة من يقول ان النجد للماء الكثير وعورض بأنه انما يتوجه ان لو ثبت في القصة ان النجد الماء الكثير واعترض في المصباح قوله تا كيد بأنه لواقصر على قائل امكن أجمع اضافته الى الماء في شكل وذلك لان لا تقول هذا ماء قليل الماء ثم قال الداودي القمادعين وقال غيره حفر فيه ماء فان صرع فلا اشكال (يتبرضه) أي يأخذه (الناس تبرضا) من باب التكلف أي قديسلا قله لا قال صاحب العين التبرض جمع الماء بالكفين (فلم يلبثه) بضم اوله وسكون اللام من الالباب وقال ابن التين يفتح اللام وكسر الواو المنة أي لم يتركه يلبث أي يقسم (الناس حتى زجره) لم يبقوا منه شيئا يقال فرحت التبر على صيغة واحدة في التعدى والزوم (وشكى) مبنيا لا مفعولا (الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم العطش فانتزع سهوا من

صاحب مالي رواه اللهافي والترمذي وقال حديث حسن وفيه جواز انتفاع الواقف بوقته العام) حديث عثمان أخرجه البخاري أيضا تعليقا لقوله الامن ثلاثة أشياء فيه دليل على أن ثواب هذا الثلاثة لا ينقطع بالموثقال الهامة في الحديث ان هل الميت ينقطع بموته وينقطع بحدوث الثواب له الا في هذه الاشياء الثلاثة لكونه كاهيات الولد من كعبه وكذا ما يخلفه من العلم كالصنف والتعظيم وكذا الصدقة الجارية وهي الوقف وفيه الارشاد الى فضيلة الصدقة الجارية والعلم الذي يبقى بعد موت صاحبه والتزوج الذي هو سبب حدوث الاولاد وهذا الحديث قد قد منا الكلام عليه وعلى ما ورد موارده في باب وصول ثواب القرابة المدة الى الموق من كتاب الجنازات قوله ارضا بغيري هي المسماة بفتح كافي رواية للبخاري وأحمد وفتح بفتح المثناة والميم وقيل يسكون الميم وبعد ها غين بفتح قوله أنفس منه انفس الجيد قال الداودي سعى نفيسا لانه يأخذ بالنفس قوله ونصفت بها أي بنصفها وفي رواية للبخاري حبس أصلها وسجل نمرته ما وفي أخرى له تصدق بثمره وحبس أصله قوله ولا يورث زاد الدارقطني حبيس مادامت السموات والارض وفي رواية للبخاري تصدق بثمره وحبس أصله لا يباع ولا يورث قال الحافظ وهذا ظاهر ان الشرط من كلام النبي صلى الله عليه وآله وسلم بخلاف بقية الروايات فان الشرط فيه اظهرا منه من كلام عمرو في البخاري بانظر فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم ارضه بامه لا يباع ولا يورث ولا يورث ولكن ينفق عمره وفي البخاري أيضا في المزارعة قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم له تصدق بامه لا يباع ولا يورث ولكن ينفق عمره تصدق به فهو له ما صرح ان الشرط من كلام النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا منافاة لانه يمكن الجمع بأن عمر شرط ذات الشرط بعد ان أمره النبي صلى الله عليه وآله وسلم بامه بغيره من الروايات من رفته الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ومنهم من وقفه على عمر لوقوعه منه امتثالاً لامر الواقع منه صلى الله عليه وآله وسلم بامه بغيره وذوى القربى قال في الفتح يحتمل أن يكون هم من ذكر في التمس ويحتمل أن يكون المراد بهم قريش الواقف

كانته) بكسر الكاف جمعته التي فيها النبيل (ثم أمرهم أن يجعلوه) اد السهم (بسمه) أي في الله وروى ابن سعد عن طريق أبي مروان حديثي أربعة عشر رجلا من الصحابة ان الذي نزل البئر ناجية بن الجهم وقيل هو ناجية بن جندب وقيل البراء بن عازب وقيل عباد بن خالد حكاه عن الواقدي ووقع في الاستيعاب خالد بن عباد قاله في المقدمة وقال في الفتح يمكن الجمع بأنهم تعاونوا على ذات بالحفر وغيره (فواقعه ما زال يمشي) أي يفر ويرتفع (السم بالري) بكسر الراء (حق صدره) أي رجعوا وروا بعد ورودهم عطاشا ورا ابن سعد حتى اغترفوا بانيهم جالساً على شفة البئر (فبقيهم كذا) اذا جاء بديل ابن ورفاء الخ (الصحابي المشهور) في نفر من قومه من خزاعة) منهم عمرو بن سالم وخراش بن أمية فيخافه الواقدي وخارجة بن كرز ويزيد بن أمية كافي رواية عمرو (وكافوا) أي بديل والنفر الذين معه (عبية نصحه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) عبية نصحه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

وهذا جزم القرطبي قوله والخصف هو من نزل بقوم يريد القرى قولاً انما كل منها
بالمعروف قيل المعروف هنا هو ما ذكر في ولي التيم وقد تقدم الكلام على ذلك في باب
ما يحل لولي التيم من كتاب التقيس قال القرطبي جرت العادة بان العامل يأكل من
ثمر الواقف متى لو اشترط الواقف ان العامل لا يأكل لاستقيم ذلك منه والمراد بالمعروف
القدر الذي جرت به العادة وقيل القدر الذي يدفع الشهوة وقيل المراد ان يأخذ منه
بقدر عمله والاول اولى كذا في الفتح قوله غير مقول أى غير متخذ منها مالا أى ملكا
قال الحافظ والمراد أنه لا يملك شيئا من رعايا قوله غير متائل بمن تأل ثمثلة بينهما
ههنا وهو اتخاذ أصل المال متى كأنه عنده قديم وأله كل شيء أصله قوله قال في صدقة
عمر أى في روايته لها عن ابن عمر كما جزم بذلك المزني في الاطراف ورواه الاسماعيلي من
طريق ابن أبي عمر عن سفيان عن عمرو بن دينار عن ابن عمر قوله وكان ابن عمر هو
موصول الامتداد كما في رواية الاسماعيلي قوله انما بين الاسماعيلي انهم آل عبد الله
ابن خالد بن أسيد بن أبي العاص وانما كان ابن عمر يمدى منه أخذاً بالشروط المذكور وهو
ويؤكل صديقه ويجعل أن يكون انما اطعمهم من نصيبه الذي جعل له ان يأكل منه
بالمعروف فان يؤخره لم يمدى لأصحابه منه قال في الفتح وحديث عمر هذا أصل
في مشروعية الواقف وقد روى أحمد عن ابن عمر قال أول صدقة أى موقوفة كانت
في الاسلام صدقة عمر وروى عمر بن شبة عن عمرو بن سعد بن معاذ قال ألتنا عن أول
حبس في الاسلام فقال المهاجرون صدقة عمر وقال الانصار صدقة رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم وفي اسناده الواقدي وفي مغازي الواقدي ان أول صدقة
موقوفة كانت في الاسلام أراضى محمد بن يقطين بالجمعة مصغرة التي أوصى بها الى النبي
صلى الله عليه وآله وسلم فوفاها وقد ذهب الى جواز الواقف ولزمه جمهور العلماء قال
الترمذي لا يعلم بين الصحابة والمتقدمين من أهل العلم خلافا في جواز ووقف الارضين
وجاء عن شريح انه أنكر الحبس وقال أبو حنيفة لا يلزم وخالفه جميع أصحابه الا زفر

ذلك جواز الاستعانة بالأمم كمن
على الإطلاق (فقال) بتدليل
(التي تركت) كعب بن لؤي
وعاصم بن لؤي نزولوا أعداء مياه
الحديدية) جمع عبد الكبر
والتشديد وهو الماء الذي لا انقطاع
لمادته كالعين والبروق فيه أنه كان
بالمد يسه مياه كثيرة وإن قرينا
سبية والى النزول عليا ولذا اعطش
المسلمون حين نزولوا على التمد
المدكور (ومعهم العوذ) يضم
العين وسكون الواو جمع عاتذ أي
التوق الحديديات النتاج ذات
الابن (المطافيل) الامهات التي
معها اطفالها ومراده انهم
خرجوا معهم بذوات الابان من
الابل ليتزودوا بالابنا ولا يرجعوا
حتى يمنعوهم وقال ابن قتيلة يريد
النساء والصبيان ولكنه استعار
ذلك يعني انهم خرجوا معهم
بنسائهم وأولادهم لارادة طول
القام وليكون أدعى الى عدم
الفرار ويقتل ارادة المعنى

تقضى يده لاقاتهم على أمرى هذا حتى تنقرض الفتى) والسالفه صفحة العنق وكفى بذلك عن القتل لان القتل تنقرض
مقدمة عتقه قال الداردي اى تنفصل رقبتي اى حتى أموت أو ابقى متفردا فى قبري (وليس هذا من امره) أى لخصيته فى نصرة
دينه وحسن الاتيان بهذا الجزم بعد ذلك التردد لانتبيه على أنه لم يورد الا على سبيل القرض قال ابن المنير لعله صلى الله عليه
 وآله وسلم نيه بالادنى على الاعلى اى ان لى من القوة بالله والحول به ما يقتضى انى أقاتل عن دينه لو انفردت فكيف لا أقاتل
 عن دينه مع وجود المسابن وكثرتهم ونفاذهم اى أنهم فى نصرة دين الله تعالى وهو مضم امره وفى هذا الفصل التذنب على صلته
 الرحمة والابقاء على من كان من اهله او بذل الصحة للتراب وما كان عليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم من القوة والثبات
 فى تنفيذ حكم الله وتبليغ امره (فقال بديل ما بلغهم ما تقول ٢٦٣ قال فانطلق) بديل (حتى انى قرىنا قال انا قد

وقد حكى الطحاوي عن أبي يوسف أنه قال لو بلغ أباحيصة لقال به واحتج الطحاوي لأبي حنيفة بأن قوله صلى الله عليه وآله وسلم حاس أصلا لا يتلزم التأييد بل يحصل أن يكون أراد مدة اختياره قال في القح ولا يفتي ضعف هذا التأويل ولا يفهم من قوله وقتت وحيت الألتا به حتى يصرح بالنظر عند من يذهب إليه وكأنه لم يقف على الرواية التي فيها حيس مادامت السموات والأرض قال القح وطبي راذ الوقت مخالف للإجماع فلا يلتفت إليه انتهى ومما يؤيد هنا مذهب إليه الجهد وحديث أما خالفه قد حيس إدراعه وأعتده في سبيل الله وهو متفق عليه وقد تقدم في الزكاة ومن ذلك حديث أبي هريرة المذكور في أول الباب فان قوله صدقة جارية يشعر بأن الوقف يلزم ولا يجوز نقضه ولو جاز النقص لكان الوقف صدقة منقطعة وقد وصفه في الحديث بعدم الانقطاع ومن ذلك قوله صلى الله عليه وآله وسلم لا يباع ولا يوهب ولا يورث كما تقدم فان هذا منه صلى الله عليه وآله وسلم بيان لما هيبة التحبيس التي أمر به وغير ذلك يستلزم لزوم الوقف وعدم جواز نقضه والامساك كان تحبيسا والمفروض أنه تحبيس ومن ذلك حديث أبي قتادة عند التماسي وابن ماجه وابن حبان مرفوعا خير ما يحلقه الرجل بعد ثلاث ولم صالح بدعوله وصدقة تجرى سلفه أجراها وعلم بعمله من بعده والجري يستلزم عدم جواز النقض من الغير ومن ذلك وقف أبي طلحة الآتي وقول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم أرى أن يجعاهن في الأثرين وما روى من حديث أنس عند الجماعة أن حسان باع نصيبه منه فمخ كون فعله ليس بحجة قدروى أنه أنكر عليه ومن ذلك وقف جماعة من الصحابة منهم علي وأبو بكر والزبير وعبد عمر وابن العاص وحكيم بن حزام وأنس وزيد بن ثابت روى ذلك كله البيهقي ومنه أيضا وقف عثمان لبثرومة كما في حديث الباب واحتج لأبي حنيفة ومن معه بما أخرجه البيهقي في الشعب من حديث ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لما نزلت آية الفرائض لأحبس بعد سورة النساء ويحجب عنه بأن في أسناده ابن أبي عمير ولا يحتج بمثله ويحجب أيضا بأن المراد بالحبس

مثل الابن في الشفقة لولده قالوا بلى قالوا بلى قالت بالولاء مثل الابن في النصيح لوالده قالوا بلى قال فهل تهموني أي تنسبونني
الى التهمة قالوا لا تهمك قال أستمعلون أني استغفرت أهل عكاظ أي دعوتهم للقتال نصبر فلكم قالوا بلى واعلى استمعوا
وعجزوا جئتكم يا هلى وولدى ومن أطاعنى قالوا بلى قال فان هذا يعنى النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد عرض لكم خطة
رشد أي خصلة خير وصالح وانصاف اقبلوها ودعوني اتركوني آتبه أي اجدى اليه قالوا آتبه أمر من أتى يأتى فاتاه
صلى الله عليه وآله وسلم وعزوه فجعل يكلم النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم العروة فمخوامن
قوله ليدبيل السابق وأخبره انه لم يأت يريذكر باكثر اذان اصبح فقال عروة عند ذلك أي عند قوله لا فانلنهم أي محمد
أرأيت اخبرني ان استأصلت أمر قومك أي استمكتكم بالسكبة هل سمعت بأحد من العرب يحتاج اهلا أهله بيلك

بالكلية (وان تكن الاخرى) أي الدولة تقوم فلا يخفى ما يملكون بكم قاله الكرماني وتبعه الغني بخواب الشرط محذوقا
 وقبه رعاية الادب مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حدث لم يصرح الا بشئ قاله وقال في المصباح التقدير وان تكن
 الاخرى لم ينفك عن أصحابك وأما قول الزركشي التقدير وان كانت الدولة لم ينفك عن أصحابك فقال في
 المصباح هذا التقدير غير مستقيم لما يلزم عليه من اتحاد الشرط والجزا لان الاخرى هي انتصار العدو وظفرهم فقول
 التقدير ان انتصروا عدوا وظفروا كانت الدولة لهم وظفروا (فاني والله لأدري وجوها) أي أعيان الناس (واني لأدري
 اشوا من الناس) أي أشد لاطاس من قبائل شقي ويروى أو باشا أي من السفلة فالتاني اخص من الاول (خليقا) أي حقيقا (ان
 يفرروا ويعدوا) يتركوا لأن العادة تجرت ٢٦٤ ان الجيوش الجمعة لا يؤمن عليها الفرار بخلاف من كان من قبيلة واحدة
 قائمهم يأنفون القرا في العادة

المذكور توقف المال عن وارثه وعدم اطلاقه الى يده وقد أشار الى مثل ذلك في النهاية
 وقال في البحر أراد حبس الجاهلية لثابتة والوصيلة والحام ملنا قليس في آية الميراث
 منع الوقف لا فقره سما انتهى وأيضا لو فرض أن المراد بحديث ابن عباس الحبس
 الشامل لا الوقف لكونه نكرة في سياق النفي لكان محصيا بالاحاديث المذكورة في الباب
 واحتج لهم أيضا على عدم لزوم حكم الوقف بما رواه الطحاوي وابن عبد البر عن الزهري
 ان عمر قال لولا اني ذكرت صدقي لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لرددتها وهو يشعر
 بأن الوقف لا يمنع الرجوع عنه وان الذي منع عمر من الرجوع كونه ذكره لاني صلى الله
 عليه وآله وسلم فذكره أن يفارقه على أمر غير مخالفه الى غيره ويحجب عنه بأنه لا جهة في
 أقوال الصحابة والفعالهم الا اذا وقع الاجماع منهم ولم يقع هوئذ أيضا هذا الاثر منقطع
 لان الزهري لم يذكر عمر فالحق ان الوقف من القربات التي لا يجوز تفضيلها بغيرها
 لا للوقف ولا لغيره وقد حكى في البحر عن محمد وابن أبي ابي ان الوقف لا ينقذ الا بعد
 القبض والافلاوق الرجوع لانه صدقة ومن شرطها القبض ويحجب عنه بعد التصيب
 قد تعذر الرجوع والحق بالصدقة الحاقه مع القارف قولاه من يشترى بئر رومة بضم الراء
 وسكون الواو وفي رواية للبعوي في الصحابة من طريقين بشرين بشير الاسلمى عن أبيه انها
 كانت لرجل من بني غفار عين يقال لها رومة وكان يبيع منها القرية بعد فقال له النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم تبعتها بعين في الجنة فقال يا رسول الله ليس لي ولوالدي غيرها
 فبلغ ذلك عثمان فاشترها بفضة وثلاثين ألف درهم ثم قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 فقال اتجهل لي ما جعلت له قال نعم قال قد جعلت للمسلمين وللفاق من طريق الاحتف
 عن عثمان قال اجعلها بقاية للمسلمين وأجرها من زاد أيضا في رواية من هذه الطريق
 ان عثمان قال ذلك وهو محصور وصدقه جماعة منهم علي بن أبي طالب عليه السلام
 وطلحة والزبير وسعد بن أبي وقاص قولاه فيجعل فيه ادلوه مع دلاء المسلمين فيه دليل على أنه
 يجوز لوقف أن يجعل لنفسه نصيبا من الوقف ويؤيده جعل عمر بن الخطاب في رقة ان يأكل
 ذلك أو يكرهه في اللات لانه في سب عروبة فقامه من كان بعد مقام امه وحله على منه
 ذلك ما أغضبه به من نسبته الى الضرا قال في الفتح وفيه جواز النطق بما يستحب من الافاظ لارادة زجر من يدا منه ما يستحق
 به ذلك وقال ابن المنير في قول أبي بكر تحبس للعدو ولو لم تم وتعرض لارادهم من قولهم ان اللات بنت الله تعالى الله عن ذلك
 علوا كبيرا بانها لو كانت بنتا كان لها ما يكون للاناث (اشحن نقر عنه ونذعه) استقهم انكارى (فقال) أي عروة (من ذا) أي
 المتكلم (قالوا أبو بكر قال) عروة (أما الذي نفسي بيده لولايد) أي نعمة ومنه (كانت لك عندى لم أجرك) أي اكافئك (بها
 لا يجبتك) وبين الزهري ان هذه البدن عروة كان يحمل بديهة فاعانه أبو بكر بعون حسن وعند الواقدي عشر قلائص (قال
 يرحل) عروة (يكلم النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيكم ما تكلمكم كلمة أخذ يلحيه) الشريعة على عادة العرب من تناول الرجل

ذلك أو يكرهه في اللات لانه في سب عروبة فقامه من كان بعد مقام امه وحله على منه
 ذلك ما أغضبه به من نسبته الى الضرا قال في الفتح وفيه جواز النطق بما يستحب من الافاظ لارادة زجر من يدا منه ما يستحق
 به ذلك وقال ابن المنير في قول أبي بكر تحبس للعدو ولو لم تم وتعرض لارادهم من قولهم ان اللات بنت الله تعالى الله عن ذلك
 علوا كبيرا بانها لو كانت بنتا كان لها ما يكون للاناث (اشحن نقر عنه ونذعه) استقهم انكارى (فقال) أي عروة (من ذا) أي
 المتكلم (قالوا أبو بكر قال) عروة (أما الذي نفسي بيده لولايد) أي نعمة ومنه (كانت لك عندى لم أجرك) أي اكافئك (بها
 لا يجبتك) وبين الزهري ان هذه البدن عروة كان يحمل بديهة فاعانه أبو بكر بعون حسن وعند الواقدي عشر قلائص (قال
 يرحل) عروة (يكلم النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيكم ما تكلمكم كلمة أخذ يلحيه) الشريعة على عادة العرب من تناول الرجل

للمسلمين يكلمه لا سيما عند الملاحظة قال في الفتح وفي الغالب انما يصنع ذلك النظم بالنظم لكن كان النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم يغضى لعروة عن ذلك استخفافا له والقبول والمغيرة بن شعبة قائم على رأس النبي صلى الله عليه وآله وسلم ومعه السيف
 قصد الحراسة (وعليه) أي على المغيرة (المقفر) ليستغنى من عروة عنه (فكلماهما) أي عروة بيده الى الحية النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 وآله (وسلم ضرب يده) اجلا لاني صلى الله عليه وآله وسلم وتغنيا (بذل السيف) وهو ما يكون أسفل القرباب من فضة
 أو غيرها (وقال له آخر يدك عن حية رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) زاد عروة بن الزبير فانه لا يغني لمشارك أن يحسنه
 (فرفع عروة رأسه فقال من هذا) الذي يضرب يدي (قالوا المغيرة بن شعبة) وعند ابن اسحق فقبس رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 وآله وسلم فقال له عروة من هذا يا محمد قال هذا ابن أخيك المغيرة بن شعبة ٢٦٥ قال في الفتح وكذا أخرجه ابن أبي شيبة من
 حديث المغيرة نفسه بإسناد صحيح

منه بالمعروف وظاهره عدم الفرق بين أن يكون هو الناظر أو غيره قال في الفتح ويستبدل
 منه صحة الوقف على النفس وهو قول ابن أبي ليلى وأبي يوسف وأحمد في الاربع عنه وقال
 به ابن شعبان من المالكية وجهه ورهم على المنع الا اذا استثنى لنفسه شيئا بغير ما يجب
 لا يتم انه قصد حرمان ورثته ومن الشافعية ابن عمر بن الخطاب ومطائفة وصنف فيه محمد بن
 عبد الله الانصاري شيخ البصري برأيه وأما استدلاله بقصة عمر هذه وقصة ركب
 البدنة ويحدث أنس في انه صلى الله عليه وآله وسلم أعقب صبغة رجل عتقه فاصداقها
 ووجه الاستدلال به انه أخرجهما عن ملكه بالعتق وردّها اليه بالشرط اه وقد حكى
 في البحر جواز الوقف على النفس من العترة وابن شبرمة والزبير وابن الصبياح وعن
 الشافعي ومحمد والنصارى انه لا يصح الوقف على النفس قالوا لانه لما كان فلا يصح ان يملكه
 لنفسه من نفسه كالبيع والهبة واقوله صلى الله عليه وآله وسلم سجل الثرة وتبيل الثرة
 عليكما المغير قال في الفتح وقد ثبت بان امتناع ذلك غير مستحيل ومنعه عليكما لنفسه انما
 هو لعدم الفائدة والفائدة في الوقف حاصله لان استحقاقه اياه ملكا غير استحقاقه اياه وقفا
 اه ويؤيد صحة الوقف على النفس حديث الرجل الذي قال لاني صلى الله عليه وآله وسلم
 وسلم عندي دينار فقال تصدق به على نفسك أخرجه أبو داود والنسائي وأيضا المقصود
 من الوقف تحصيل القربة وهي حاصله بالمصرف الى النفس

باب وقف المشاع والمنقول

(عن ابن عمر قال قال عمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان المائة المسم التي لي بضمير
 أصب ما لا قط أعجب الى منها قد أردت ان تصدق بها فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 احبس أصلها وسجل غنمك ورواه النسائي وابن ماجه وعن أبي هريرة قال قال رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم من احتبس فرسا في سبيل الله ايماننا واستجابا فان شبعه
 وروثه وبوله في ميزانه يوم القيامة حسنت رواه أحمد والبخاري وعن ابن عباس قال

٢٤ نيل خا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رأيه فيها (فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم) أي قبله
 (وأما المال فليس منه في شيء) أي لا أعرض له لكونه أخذ غدر الان أموال المنكرين وان كانت مضمومة عند القهر فلا
 يجعل أخذها عند الامن فاذا كان الانسان مصاحبا لهم فقد آمن كل واحد منهم ما صاحبه فسلك الدماء وأخذ الاموال عند
 ذلك غدر والغدر بالكفار وغيرهم محظور وانما حصل أموالهم بالمجازة والمغالبة وله صلى الله عليه وآله وسلم ترك المال في
 يده لا مكان أن يسلم قومه فيرد اليهم أموالهم ويستقادم القصة ان الحرب اذا اتلف مال الحرب لم يكن عليه ضمانه وهو أحد
 الوجهين الشافعية (ثم ان عروة جعل يرمي) أي يلطم (أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعينيه) بالتيمة (قال فوالله
 ما أتهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فخامة) ما يصعد من الصدرا الى القم (الوقوف في كف رجل منهم فذلك بها) أي

بالنظام (وجهته وحلده) تبركاً بفضله و زاد ابن الصبي ولا يسطع من ثمره شي الا اخذوه (واذا امرهم ان يدروا امره) أي
أمر عوا إلى فعله (واذا أوصوا كأدوا يستلون على وضوئه) بفتح الواو فصلة المنة الذي توشيه أو على ما يجمع من القطرات وما
يسيل من الماء الذي يشر أعضاء الشريعة عند الوضوء (واذا تكلم خضوا أصواتهم عنده وما يجحدون) من الاحداد (اليه
النظر) أي ما ياملونه ولا يدعون النظر اليه (تعظيمه) قال في الفتح فيه طهارة الخاتمة والشعر المنصّل والتبرك بفضلات
الصالحين الظاهرة ولعل العصاة فلو اذلك بحضرة عروية وبالحوا في ذلك إشارة منهم إلى الرد على ما خشيته من فرارهم فكأنهم
قالوا ليلسان الحال من يجب امامه هذه الخبة ويعظمه هذا التعظيم كيف يظن به انه يفر عنه ويسلمه اعدوه بل هو أشد اعتباراً
به وبدينه ونصره من القبائل التي يراعي ٢٦٦ بعضها به ضاحكاً من الرجم ويستفاد منه جواز التوصل إلى المقصود بكل طريق

أراد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الحجة فقال امرأته زوجها الحجة مع رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم فقال ما عندي ما أحسن عليه قالت الحجة علي جالت فلان قال ذلك
حينئذ في سبيل الله فاني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فسأله فقال اما لك لو أجيبتها
عليه كان في سبيل الله واه أبو داود وهو قد صح ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال
في حق خالد قد احتسب ادراعه واعتاده في حيل الله) حديث ابن عمر أخرجه أيضاً
الشافعي ورجال اسناده ثقات وهو متفق عليه من حديث أبي هريرة كما تقدم وله طرق عند
الشيخين وحديث ابن عباس أخرجه أيضاً ابن خزيمة في صحيحه وأخرجه أيضاً البخاري
والنسائي مختصراً وسكت عنه أبو داود والمنذري ورجال اسناده ثقات وقد تقدم
تخوه من حديث أم هانئ الأسدي في باب الصرف في سبيل الله وابن السبيل من كتاب
الزكاة وحديث يحيى بن خالد الدارعي وعنده قد تقدم أيضاً في باب ما جاء في تعجيل الزكاة
من كتاب الزكاة قوله ان المائة السهم الخ استدلال المستفهم هذا الحديث على صحة وقف
المشاع وقد سكت عن ذلك في الجرح عن الهادي والقاسم والناصر والشافعي وأبي يوسف
ومالك واحتج لهم بان عروفة مات منهم بغيره ولم تكن مقسومة وحكي في الجرح أيضاً عن
الامام يحيى ومحمد بن لا يصح وقف المشاع لان من شرطه التعيين وحكي أيضاً عن المؤيد
بالله انه يصح فيما قسمته ما يات في غير كتابه إلى منع القسمة أو بيع الوقف وعن أبي
طالب يصح فيما قسمته افران كالارض المستوية والافلا وأصح ما احتج به من منع من
وقف المشاع ان كل جزء من المشترك محكوم عليه بالمال كماله لا يكره فيلزم مع وقف
أحد الشر يكتفي أن يحكم عليه بحكمه في مختلفين متضادين مثل صحة البيع بالنسبة إلى
كونه مملوكاً وعدم الصحة بالنسبة إلى كونه موقوفاً فينصف كل جزء بالصحة وعندها
ويصح بذلك الجملة وأجاب صاحب المنار عن هذا بأنه نظير العتق المشاع وقد صح ذلك
هناك كحديث الستة الأعبد كما صح هنا وإذا صح من جهة الشارع بطل هذا الاستدلال
وقد استدلل البخاري على صحة وقف المشاع بحديث أنس في قصة بناء المسجد وان النبي

سائق (فرجع عروة إلى أصحابه
فقال أي قوم والله اني قد وجدت
على الملوكة ووجدت على قيسر)
غير منصرف لوجهه وهو لقب
لكل من ملك الروم هو من
الخاص بعد انعام (وكسري)
بكسر الكاف وتفتح اسم لكل
من ملك الفرس (والخاشي)
بفتح النون وتخفيف الجيم لقب
من ملك الحبشة وخص الثلاثة
بالذكر لانهم كانوا أعظم ملوك
ذلك الزمان (والله ان) بكسر
الهمزة نافية أي ما رأيت ملكاً
قط يعظمه أصحابه ما يعظم
أصحاب محمد صلى الله عليه وآله
(وسلم محمد) والله ان تضم نخامة
الا وقعت في كف رجل منهم
فدلت بها وجهه وجلده وإذا
أمرهم ان يدروا أمره وإذا أوصوا
كأدوا يستلون على وضوئه وإذا
تكلم خضوا أصواتهم عنده
وما يجحدون اليه النظر تعظيمه
وأنه قد عرض عليكم خطبة رشد
فأقبلوها) قال في الفتح وفي هرسل

على بن زيد عند ابن شيبة قال عروة أي قوم قد رأيت الملوكة وما رأيت مثل محمد وما هو عاكس ولكن رأيت الهدي صلى
معه فو ما أراكم الا تصيبكم طارعة فانصرف هو ومن اتبعه إلى الطائف وفي قصة عروة هذه من الأقوال ما يدل على جود عروة
وتقطنه وما كان عليه العصاة من المبالغة في تعظيم النبي صلى الله عليه وآله وسلم وتوقيره وحرارة آمون وردع من جفا عليه
يقولوا وفعل والتبرك يا تارة (فقال رجل من بني كاتة) هو الحليس مصغراً ابن علقمة سيد الاخاش كاذراً الزبير بن بكارة
(دعوى آتية فقالوا الله) فأنى (فلما أشراف على النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه قال رسول الله صلى الله عليه وآله
(وسلم) هذا فلان وهو من قوم يعظمون البدن) بضم الباء جمع بدنة وهي من الابل والبقرة (فأبصرها) أي أبصروها (ففي حديثه
واستقبله الناس يلبون) بالعمرة زاد ابن الصبي في الحديث فلما رأى الهدي يسيل عليه من عرض الوادي بقلاده قد حبس عن محله رجوع

ولم يصل إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لكن في عروة عروة عند الحليص وقال هاتيك قرئت ورب
الكعبة ان القوم انما أتوا عابداً فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم اجل يا سائبي كآنة فلهم بذلك فيجعل أن يكون خاطبهم
على بعد (فلما رأى) الكائن (ذلك) المذكور من البدن واستقبال الناس له بالتلبية (قال) متحجباً (سبحان الله ما يذيق الهولاء
أن يصدوا) أي يمنعوا (عن البيت فلما رجع إلى أصحابه قال) لهم (رأيت البذن قد قلعت) أي علق في عنة هاشم لم يلم انها هادي
(واشعرت) أي طعن في سنامها بحيث سال دمها ليكون علامة لهدي أيضاً (فلما رأى ان يصعدوا عن البيت) زاد ابن الصبي
وغضب وقال يا معشر قرئت ما على هذا عاقدنا كم يصعد من بيت الله من جانه فطاله فقالوا كنهنا يا حليس حتى نأخذ
لأنفسنا ما نرضى وفي هذه القصة جواز الخادعة في الحرب وإظهار ارادة ٢٦٧ الشيء والمقصود غيره وفيه ان كثير من
المشركين كانوا يعظمون حرمان
الاحرام والحرم وينكرون على
من يصعد عن ذلك تسكاهم به قايماً
دين ابراهيم عليه السلام (فقام
رجل منهم) يقال للمكرز بن
حفص) بن لاخيف عن أبي
عابر بن لؤي (فقال دعوني آتية
فقالوا اتية فلما أشراف عليهم)
أي على النبي صلى الله عليه وآله
وسلم وأصحابه (قال النبي صلى الله
عليه وآله وسلم) هذا مكرز وهو
رجل فاجر) أي عادولانه كان
مشهوراً بالغدر ولم يصدر منه في
قصة الحديبية فجهلوا ما هو ذكروا

صلى الله عليه وآله وسلم قال تأمنوني ما تطعمكم فقالوا لا نطعم غنسه الا إلى الله عز وجل
وهذا ظاهر في جواز وقف المشاع ولو كان غير جائز لكان كره عليهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم
وسلم قولهم هذا وبنوهم المذكور وحكي ابن المنير عن مالك انه لا يجوز وقف المشاع اذا
كان الواقع واحداً لا يدخل الضرر على شريكه قوله من احتسب فرسا الخ فيه دليل
على انه يجوز وقف الحيران واليسه ذهب القرة والشافعي والجمهور وقال أبو حنيفة
لا يصح له دم دواحه وقال محمد لا يصح في الخيل فقط اذ هي معروضة للثلف وحديث
الباب رد عليه ما يؤيد الصحة حديث عمار بن الخطاب المتقدم في باب من سبى المصدق ان
يشترى ما تصدق به من كتاب الزكاة فان فيه ان عمر حرجل على فرس في حيل الله واطلع
النبي صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك وقرره ونهاه عن شرائه برخص وقد ترجم عليه
البخاري في كتاب الوقف باب وقف الدواب والكراع والعروض والصامت ومن أدلة
الصحة حديث ابن عباس المذكور وحديث يحيى بن خالد يدل على جواز وقف المنقولات
وقد تقدم الكلام عليه

باب من وقف أو تصدق على اقر بائه أو وصى لهم من يدخل فيه
(عن أنس ان أبا طلحة قال قال رسول الله ان الله يقول لن تقالوا ابرحتى تنفقا واما ما يحبون
وان أحب أموالاً إلى يديهم وانما صدقة الله أرجو رها وذرهما عند الله فلهما بار ورا
الله حيث أرك الله فقال خرج من ذلك حال راجح مرتين وقد سكت عن رأيي فجعلها في
الافريين فقال أبو طلحة افعل يا رسول الله فقسه أبو طلحة وأقاربوه حتى عه متفق
عليه وفي رواية لما نزلت هذه الآية ان قال أبو طلحة يا رسول الله أرى
ربنا يالك من أموالنا فقسه في جهات أرضي يبرها فله فقال ابعها في قرابتك قال
فجعلها في حسان بن ثابت وأبي بن كعب ورواه أحمد ومسلم والبخاري ومناه وقال فيه
جعلها لفقراة قرابتك قال محمد بن عبد الله الانصاري أبو طلحة زيد بن سهل بن الاسود بن

سهيل بن عمرو) مصغراً (قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم) أقدم من لكم من أمركم) وعند ابن أبي شيبة من حديث
سليمة بن الأكوع قال بعثت قرئت بن سبيل بن عمرو وحويط بن عبد العزيز إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ليأخذه
فلما رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم سبيلاً قال سبيل لكم من أمركم وهذا من باب التفاوض وكان صلى الله عليه وآله وسلم
وسلم يحبه فقال الحسن وأبي بن التبعيض في قوله من أمركم ايذاناً بان السبيل في الواقعة في هذه القصة ليست عظيمة
قبل ولعله صلى الله عليه وآله وسلم اخذ ذلك من التصغير الواقع في سبيل ثمان صغيرة يقتضي كونه ليس عظيماً (فقال) سبيل
(هات) كتب يتناولونكم كتاباً) وفي رواية ابن الصبي فلما انتهى إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم جرى بينهما القول حتى وقع
بينهما الصلح على أن توضع الحرب بينهم عشر سنين وأن يأمين الناس بعضهم بعضاً وأن يرجع عنهم عامهم هذا قال في الفتح وهذا

لا نكتبكم الا باسم الله الرحمن
 الرحيم فقال النبي صلى الله عليه
 وآله (وسلم) اعلى رضى الله عنه
 (اكتب باسمك اللهم ثم قال) صلى
 الله عليه وآله وسلم اكتب
 (هذا ما قاضى عليه محمد رسول
 الله فقال سميل والله لو كانم انك
 رسول الله ما صدقناك عن البيت
 ولا قالناك واكن اكتب محمد
 ابن عبد الله فقال النبي صلى الله
 عليه وآله (وسلم والله اني لرسول
 الله وان كذبوني اكتب محمد بن
 عبد الله قال الزهري وذلك) اى
 اجابته صلى الله عليه وآله وسلم
 لسؤال سميل حيث قال اكتب
 باسمك اللهم واكتب محمد بن
 عبد الله (لقوله) صلى الله عليه
 وآله وسلم (لا ياب الوقيضة
 يعظمون فيها حرمان الله الا
 اعطيتهم اياها فقال له النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم على ان تخلوا
 بيننا وبين البيت العتيق (فتطوف
 به فقال سميل والله لا) تخل بيننا
 وبين البيت الحرام (فتصدت

العرب أنا أخذنا من سقطه) بضم ال
اي التخلية (من العام المقبل سنة
وفي رواية أخرى وهي تم الرجال والنساء
(قال المسلمون) قال في الفتح وقائله
وسمى ابن حنيفة (سبعان الله كيف
واممها العاصم وكان حنيفة حين أسلم
كونه (برسب) اي عشي (في قيوده)

القمحي هل هو بالتصانية أو بالوحدة ورواه البخاري عنه بالثبوت قوله في الاقربين
 اختلف العلماء في الاقارب فقال أبو حنيفة القرابة كل ذي رحم محرم من قبل الاب أو
 الأم ولكن يبدأ بقرابة الاب قبل الأم وقال أبو يوسف ومحمد من جمعهم أب وهذا الهجرة
 من قبل أب أو أم من غير تفصيل زاد زفر بن محمد من قرب وهو رواية عن أبي حنيفة
 وأقل من يدفع له ثلاثة وعند محمد اثنان وعند أبي يوسف واحد ولا يصرف الا غنياء
 عندهم الا ان شرط ذلك وفات الشافعية الأقرب من اجتمع في النسب مواءم قرب أم
 بعد سماء كان أو كافرا غنيا أو فقيرا ذكرنا أو أختا وارثا أو غير وارث محرم أو غير محرم
 واختلاف في الأصول والفروع على وجهين وقالوا ان وجد جمع محصورون أو كفور من
 ثلاثة استوجبوا قبل يقتصر على ثلاثة وان كانوا غير محصورين نقل الطحاوي
 الاتفاق على النكاح قال الحافظ وفيه نظر لان عند الشافعية وجهها بالجواز وبصرف
 منهم لثلاثة ولا يجب التسمية وقال أحمد في القرابة كالشافعية الا انه أخرج الكافور في
 رواية عنه القرابة كل من جمعه والموصى الاب الرابع الى ما هو أسفل منه وقال مالك
 يختص بالعصبة سواء كان يرثه أو لا يبدأ بفقرا ثم حتى يغنوا ثم يعطى الا غنياء هكذا
 في الفتح وحكي في البحر عن مالك ان ذلك يختص بالوارث وعند الهادي ان القرابة
 والاقارب ان ولد جد أبي الواقف واجتبهوا بان النبي صلى الله عليه وآله وسلم جعل
 بهم ذوى القربى لبقى هاشم وهاشم جد أبيه عبد الله وهذا ظاهر في جد الاب وأما جد
 الأم فلا بل هو يدل على خلاف المذهب من هذه المدينة اذ لم يصر في النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم الى من ينسب الى جد أمه وأجاب صاحب شرح الآثار ان خروج من ينسب
 الى جد الأم هنا مختص من عموم الآية والعموم يصح تخصيصه فلا يلزم اذا خص ههنا
 ان يخرجوا حيث لم يخص وقد استدل أيضا على خروج من ينسب الى جد الأم بأنهم
 ليسوا بقرابة لان القرابة الشجرية والعصبة وليس من كان من قبل الأم بعصبة ولا
 عشرة وان كانوا أرحاما أو أصهارا ولهذا قال في البحر وقواني وأقارب أو ذؤ وأرحام

العرب انما اخذوا صفة) بضم الضاء اي قهرا وفي رواية المتقدمة عليها عنوة (ولكن ذلك) الفعني
اي التخليه (من العام المقبل فكتب) على ذلك (فقال سميل) وعلى انه لا ياتيكم من اجل وان كان على دينك الا زددته اليك
وفي رواية اخرى وهي ثم الرجال والنساء فدخل في هذا الصلح ثم نسخ ذلك الحكم فيهم او لم يدخلن الا طريق العموم فخصص
(قال المسلمون) قال في الفتح وقائل ذلك يشبهه ان يكون عمرو بن قال ايضا الميدين حمير وسعد بن عباد كما قاله الواقدي
وسمى بن حنيفة (سمعنا الله كغيري الى المشرकिन وقد جاء مسلم فيهما هم كذلك اندخل ابو جندل بن سميل بن عمرو
وامعه العاصي وكان حبس حين اسلم وعذب فخرج من السجن وثنك الطريق وركب الجبال حتى هبط على المسلمين سال
كونه (يرسف) اي عشي (في قبوره) منى المقبيد المثل (وقد خرج من اسفل مكة حتى روى نفسه بين اظهر المسلمين فقال) ايوه

العام هذا قال عمر (قلت لا قال فانك آتية ومطوف به قال) عمر (فأجبت أبا بكر فقلت يا أبا بكر أليس هذا في حقنا قال بلى قلت السنأ على الحق وعدونا على الباطل قال بلى قلت فلم يعطى) الخليفة (التي في ديننا إذا) أي حينئذ قال أبو بكر رضي الله عنه مخاطبا لعمر (أيها الرجل انه لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وليس يصح ربه وهو ناصر فاستمسك بفروقه) وهو لا بد بل عزلة الركاب فاقرب من أي فمسك بأمره ولا تخافه كما تمسك الركاب الفارس فلا يبارقه (فواقه انه على الحق) قال عمر (قلت ليس كان) صلى الله عليه وآله وسلم (يحدثنا ناسا في البيت ومطوف به قال) أبو بكر (بلى أنا خيرك انك تأتية العام) هذا قال عمر (قلت لا قال فانك آتية ومطوف به) وفي ذلك دلالة على فضيلة أبي بكر ووفور علمه ووفور إيمانه لكونه اجاب بما اجاب به الرسول صلى الله عليه وآله وسلم قال في الفتح ليزكر عمر انه راجع أحد في ذلك به رسول الله

صلى الله عليه وآله وسلم غير أبي بكر الصديق وذلك بلالة قدره وسعة علمه عنده وفي جواب أبي بكر أمر بتظهير ما أجابه النبي صلى الله عليه وآله وسلم سواء دلالة على انه أكمل العصاية وأمر فهم بأحوال الرسول وأعلمهم بأمر الله الدين وأشداهم موافقة لأمر الله تعالى وقد وقع التصريح في هذا الحديث بأن المسلمين استسكروا الصلح المذكور وكانوا على رأي عمر في ذلك وظهور من هذا الفصل ان الصديق لم يكن في ذلك موافقا لهم بل كان قلبه على قلب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سواء وفي الهجرة ان ابن الدغنة وصف أبا بكر بتظهير ما وصفت به شذيجة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سواء من كونه يصل الرحم ويحمل الكل ويعين على ثواب الحق وغير ذلك فلما كانت صفاته مما تشابه من الابتداء استقر ذلك الى الانتهاء وأخرج

البراز من حديث عمر نفسه مختصرا قال عمر اتى على الدين فلقد رأيته يتي أرا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم برأى وما هو من الحق (قال عمر) رضي الله عنه (فعميت لذلك) التوقف في الامتنان ابتداء (أجمالا) صاحبة أي من الغياب والحي من السؤال والجواب ولم يكن ذلك شك من عمر بل طلبا للكشف ما خفي عليه وحشاه على اذلال الكفار لما عرف من قوته في نصرته الدين وعند ابن ابي شيبة كان عمر يقول ما زلت أصدق وأصوم وأصلي وأعنت من الذي صنعت يومئذ فخافة كلامي الذي تكلمت به وعند الواقدي من حديث ابن عباس قال عمر رضي الله عنه لقد أعتت في بيتي ذلك رقايا وصحت دهر الخديت وقد قال الصديق هذا الشك هو ما لا يستقر صاحبه عليه وإنما هو من باب الوسوسة كذا قال والذي يظهر انه توقف منه ليقف على الحكمة في القضية ويتكشف عنه الشبهة وتظهير نصيبته في الصلاة على عبد الله بن

أبي وان كان في الأولى لم يطابق اجتباؤه الحكم بخلاف الثانية وهي هذه القضية وانما عمل الاعمال لهذه والاعمال مع ما صدق عنه كان معذورا فيه بل هو فيه مأجورا لانه محمدي فيه (قال تباقرغ من قضية الكتاب) واشهد على الصلح رجالا من المسلمين منهم أبو بكر وعمر وعلى رجالا من المشركين منهم مكرز بن حنظلة (قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يصحبه قوموا قاتلوهوا) الهدى (ثم اخلقوا) رؤسكم (قال فوالله ما قام منهم رجل) رجا نزول الوحي بإبطال الصلح المذموم ولبسهم لهم قضاء نكسهم ولا اعتقادهم ان الامر المطلق لا يقتضي الفور ولا حقال أن يكون الامر بذلك لا لسبب ويحتمل أن يكون بينهم صورة الحال فاستغرقوا في الفكر لما لحقهم من ذلك عند انفسهم مع ظهور قوتهم واقدارهم في اعتقادهم على بلوغ غرضهم وقضاء نكسهم بالهتور والقلبة ويحتمل مجوع هذه الامور لمجموعهم ٢٧١ وليس فيه حجة ان ثبت ان الامر لاقول ولان قاده ولان قال ان الامر للوجوب

في انهم قاده الى قبول الموقف عليه واستدل به الجهور على ان من أوصى أن يفارق ثلث ماله حيث أرى الله الوصي انما تصح وصيته وبفرقة الوصي في بديل الخير ولا با كل منه شيئا ولا يعل على منه وارتالعت وخالف في ذلك أبو ثور وفيه جواز التصديق من المني في غير مرض الموت بأكثر من ثلث ماله لانه صلى الله عليه وآله وسلم لم يستفصل أبا طلحة عن قدر ما تصدق به وقال لسعد بن أبي وقاص في مرضه الثلث كثير وفيه تقديم الاقرب من الاقارب على غيرهم وفيه جواز اضافة حب المال الى الرجل القاضل العالم ولا نقص عليه في ذلك وقد أخبر الله تعالى عن الانسان انه يحب الخير لشديد والخير هنا المال اتفاقا كما قال صاحب الفتح وفيه التمسك بالعموم لان أبا طلحة منهم من قوله تعالى لن تناولوا البر حتى تنفقوا مما تصبون تناول ذلك جميع افراده فلم يقف حتى يرد عليه البيان عن شئ بعينه بل يادروا في اتفاق ما يحبه فافتره النبي صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك وفيه جواز تولي المتصدق لقسمة صدقته وفيه جواز أخذ الفدية من صدقة التطوع اذا حصلت بغير مسئلة واستدل به على مشروعية الحبس والوقف قال الحافظ ولا حجة فيه لاحتمال أن تكون صدقة أبي طلحة صدقة فذلك قال وهو ظاهر ما بقي المباحثون عن احق يعني في رواية البخاري وفيه انه لا يجب الاستيعاب لان في حرام الذي اجتمع فيه أبو طلحة وحسان كانوا بالمدينة كثيرا قوله فم ومن أي جابا العام أو لا فتاوى بني كعب ثم خص بعض البطون فتاوى بني مرة بن كعب وهم بطن من بني كعب ثم كذلك وفيه دليل على ان جميع من ناداهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يطلق عليهم لفظ الاقربين لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم فعل ذلك بمقتضى قوله تعالى وأتدبره شيرك الاقربين واستدل به أيضا على دخول القاء في الاقارب لعدم اللفظ ولا ذكره صلى الله عليه وآله وسلم فاطمة وفي رواية البخاري من حديث أبي هريرة هذا أيضا انه صلى الله عليه وآله وسلم ذكرهم صغرة واستدل به أيضا على دخول القروع وعلى عدم التخصيص من يث ولا يمن كان مسلما قال في الفتح ويحتمل أن يكون لفظ الاقرب بصفة

اخذ بالخص في حقهم وانه هو يقرر على الاحرام أخذ بالعرف في حق نفسه فاشارت عليه أن يصل ليعني عنهم هذا الاحتمال فقالت (أخرج ثم لا تكلم أحد منهم كلمة حتى تنصرف بك وتدعوا حلقك فيحلقك) وعرف النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما أشارت به (فخرج فلم يكلم أحد منهم حتى فعل ذلك ثم رده) وكافوا سبعين بيته فيها رجل لا يجهل في رأسه برة من فضة ليخطبه المشركين وكان فقه في غزوة بدر (ودعا حاله) هو خراش بن أمية بن الفضل الخزاعي الكعبي (فخاضه فلما رأوا) العصاة (ذلك) يادروا الى فعل ما أمرهم به اذ لم ينق ذلك غاية تنتظر (قاموا فصرخوا) وفيه فضل المشورة وان الفعل اذل انضم للقول كان أبلغ من القول المجرد وليس فيه ان الفعل مطلقا أبلغ من القول وجوانه شاوره المرأة القاضلة وتفضل أم سلمة ووفور عقلها حتى قال امام الحرمين لانعلم امرأة أشارت برأي فاصابت الأم سلمة كذا قال وقد استدل بعضهم عليه

المسلمين أن يلحقوا به قال جمهور العلماء من الشافعية وغيرهم يجوز التعريض بذلك لا التصريح كافي القصة واثقه أعلم (فلا
سم) أبو بصير (ذات صفة) صلى الله عليه وآله وسلم (جاءه اليهم فخرج حتى أتى سيف البحر) بكسر السين أي صاحبه في
موضع يسمى العيص بكسر العين على طريق أهل مكة إذا قصدوا الشام قال الحافظ وهو يحاذي المدينة إلى جهة الساحل
وهو قريب من بلاد بني سليم (قال ويثقت) أي يثقل (منهم أبو جندل بن عبيد) أي من أيه وأهل من مكة وفي رواية
أنه قتل في سبعين راكبا بين (فلق) أي بصير (سيف البحر) فجعل لا يخرج من قريش رجل قد أتم إلحاقه بأبي بصير حتى
اجتمعت منهم عصاة جماعة لا واحد منهم لم يظفوا حتى قطعت على الأربعين فماتوا لكن هذا ما يصدق أنهم باقوا نحو ما
سببه بل جرحه عروته في الغار في زاد ٢٧٤ وكرهوا أن يقدموها المدينة في حدة الهدنة خشية أن يهدوا إلى المشركين

وهي الواقدي منهم الوليد بن
الوليد بن المغيرة (فواته ما يصدقون
بهم) أي بصير فاقلة (خرجت)
من مكة (لقريش إلى الشام إلا
أهـ ترضوا لها) وفيه والها في
طريقها بالعرض وذلك كتابة
عن منعه من لها من المسير
(فقلوهم وأخذوا أموالهم
فأرسلت قريش) أبيات بن
سرب (إلى النبي صلى الله عليه
وآله وسلم) تناشده بالله والرحم
تقول له سألتك بآله وبعث القراية
(لما أرسل) إلى أبي بصير وأصحابه
بالامتناع عن إيذاء قريش (فمن
أناه) منهم مسلما (فهم وآمن) من
الرد إلى قريش (فأرسل النبي
صلى الله عليه وآله وسلم إليهم)
فقدموا عليه فعمل الذين كانوا
أشاروا بأن لا يسلم أبا جندل إلى
أيه أن طاعة رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم خير مما كرهوه
(فأنزل الله تعالى وهو الذي كف
أيديكم عنكم) أي أيدي كفار

عن أبي وائل قال جلست إلى شيبه في هذا المسجد فقال جلس إلى عمر في مجلسك هذا
فقال لقد هممت أن لا أدع فيه امرأة ولا يضاء إلا سميت بين المسلمين قلت ما أنت بفاهل
قال لم قلت لم يفته صاحبك فقال هما المرأتان يقتدي بهما رداء أحمد والبخاري وعن
عائشة قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول لولا أن قومك حديث عهد
بجوهلية أو قال بكفر لا نفقت كثر الكعبة في سبيل الله ولعلت بابها بالارض ولا دخلت
فيها من الجحش رواه مسلم قوله جلست إلى شيبه هو ابن عثمان بن طلحة بن عبد العزيز بن
عثمان بن عبد الله بن عبد الدار بن قصي العبدي الطيبي يفتح الموحدة والجيم ثم موحدة
نسبة إلى حجاب الكعبة قوله فها أنا في الكعبة والمراد بالهجرة الذهب والفضة
قال القرطبي غلط من ظن أن المراد بذلك المساحة الكعبة وإنما أراد الكثرة فلي به وهو

مكة (وأيديكم عنكم) أي أيدي كفار مكة من بعد أن أظهركم عليهم (حتى بلغ الحمية حمية الجاهلية) أي التي
تمنع الأعداء للحن (وكانت حمية منكم لم يقرروا الله نبي الله ولم يقرروا ينسب الله الرحمن الرحيم وحالوا بينهم وبين البيت) وظاهر
قوله فأنزل الله وهو الذي كف أيديكم أنتم سارت في شأن أبي بصير وفيه نظر والمتمم ورأى أنزل بسبب القوم الذين أرادوا من
قريش أن يأخذوا المسابن غرة فنظروا بهم ففعل عنهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم فماتت زواجرهم وغيره وفي هذا الحديث
قوائمه كثيرة ذكرها في الفقه من أن ذلك الخليفة مقات أهل المدينة للحجاج والعمر وان تقليد الهدى وسوقه سنة لها فماتوا كان
أوسمة وأن الأشعار سنة لأمثلة وأن الخلق أفضل من التقصير وأنه نسك في حق المعتمر محصورا كان أو غير محصور وإن المحصور
يخير هديه حيث أحضر ولو لم يصل إلى الحرم ويقابل من مدته عن البيت وإن الأولى في حقه ترك المقاتلة إذا وجد إلى الملة

طريقا ومنها جواز نسي ذراوى الكفار إذا اتفردوا عن المقاتلة ولو كان قبل القتال وفيه الاستتار عن طلائع المشركين
ومناجاتهم بها لجيش لطلب غرتهم سم وجواز التمسك عن الطريق السهل إلى الطريق الوعر لدفع المفردة وتحويل المصلحة
واستقبال تقديم الطالغ واليهيون بين يدي الجيش والاختصاص بالحزم في أمر العدو واتساع الدائرة المسابن وجواز الاندفاع في
الحرب والتعريض بذلك عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وإن كان من خصائصه أنه منى عن خائفة الأعداء وفيه أيضا فضل
الاستشارة لا تصرف وجه الرأي واستطابة فلوب الاتباع وجواز بعض المصلحة في أمر الدين واحتمال الضيم فيه ما لم يكن
قادحا على أصله إذا تعين ذلك طريقا لسلامة في الحال والملاح في المال . وإن كان ذلك في حال ضعف المسابن أو قوتهم وإن
التابع لا يلبس به الاعتراض على التبوع بمجرد ما يظن في الحال بل عليه ٢٧٥ التسليم لأن المتبوع أعرف بما حال الأمور

ما كان يمدى إليها غير ما يزيد عن الحاجة وأما الخلق فحسب عليها كافتاديل فلا
يجوز صرفها في غير هذا وقال ابن الجوزي كانوا الجاهلية يهدون إلى الكعبة المال
تعتيمها فاجتمع مع فيها قوله هذه المرأتان نسبة من يفتح الميم ويجوز دفعها أو الرما كنة
على كل حال بهدها هرة أي الرجلان قوله يقتدي بهما في رواية البخاري اقتدى بهما قال
ابن بطال أراد عذر ذلك لكثرة التماسك في منافع المسابن ثم لما ذكر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
وآله وسلم لم يرض له ذلك وانما ترك ذلك لأن ما جده في الكعبة وسبلها يجرى مجرى
الأوقاف فلا يجوز تغييره عن وجهه وفي ذلك تعظيم للإسلام وترهيب لعدوه وقال في الفتح
أما الحديث الأول فليس بظاهر من الحديث بل يحتمل أن يكون تركه صلى الله عليه وآله وسلم
وسلم لثلاث رعايا أن يوجب قريش كآثر بناء الكعبة على فواتها إبراهيم ثم أي هذا الاحتمال
بحديث عائشة المذكور في الباب ثم قال فهذا هو التعليل المعتمد اهـ والمصير إلى هذا
الاحتمال لا بد منه لنسبته صلى الله عليه وآله وسلم عليه فلا ينفقت إلى الاحتمالات الخالفة
له وعلى هذا فأنما قلنا كآثر لا يجرى بناه البيت على فواتها إبراهيم لزوال السبب
الذي لا بد له من بناءه صلى الله عليه وآله وسلم واستدل التقي السبكي بحديث أبي وائل
هذا على جواز تحلية الكعبة بالذهب والفضة وتعليق قناديلها بها وفي مسجد المدينة
قال هذا الحديث عمدة في مال الكعبة وهو ما يمدى إليها أو يندرجها قال وأما قول
الشافعي لا يجوز تحلية الكعبة بالذهب والفضة ولا تعليق قناديلها بها فها هم في مسجد المدينة
في ذلك أحد هما الجوزي تعظيما كافي المعص والآخر المنع إذ لم يقل أحد من السابغة
فهذا مشكل لأن الكعبة من التعظيم ما ليس بقية المساجد بليل نحو رسته ها بالحري
والدجاج وفي جوازها - فالمراد بذلك خلاف ثم غلب الجواز بما وقع في أيام الوليد بن
عبد الملك من تذهيبه مقوف المسجد النبوي قال ولم ينكر ذلك عمر بن عبد العزيز ولا
أزاله في خلافته ثم استدلل الجوزي بأن تحريم استعمال الذهب والفضة إنما هو فيما يتعبد
بالأواني المعدة لآكل والشرب ونحوهما قال وليس في تحلية المساجد بالقناديل الذهب

فإنه لو كان الجرم مداد الأصحاب لم ينفذ الجرم قبل أن تنفذ أصح ما يمدى ولو جرت ناسبة جرمه مداد وفي الحديث أسأل بكل
اسم هو لك سميت به نفسك أو أنزلته في كتبك أو علمته أحد من خلقك أو استأثرت به في علم الغيب عندك وإنما خص هذه
لشهرتها ولما كانت معرفة أسماء الله تعالى وصفاته وتوقيفية إنما تعلم من طريق الوحي والسنة ولم يكن ثباتا تنصرف فيها
لم يمتد إليه مبلغ علمنا ومنتهى عقولنا وقد منعنا عن إطلاق ما لم يرد به التوقيف في ذلك وإن جوزه العقل وحكمه القياس كان
الخطأ في ذلك غير من الخطأ فيه غير معذور والنقصان عنه كزيادة فيه غير مرضي وكان الاحتمال في رسم الخط واقعا باستقبال
تسعة وتسعين في زلة الكاتب وهفوة القلم تسعة وتسعين أو تسعة وسبعين في زلة الاختلاف في السمع مع من
الخطور أكد حسمها لا مادوا في شأنه إلى الاحتياط بقوله (مات) بدل مقصود به رفع احتمال الخطأ في الرسم بأختباة المسبب ذلك

رواه سعيد بن منصور وموفق بن اسحاق ورواه النسائي في فروعها وثقات واحدة بقوله مكتوبة عنده على جواز
الاعتقاد على الكتابة والخط ولولم يقتض ذلك بالشهادة وخمس أحاديث ومحمد بن نصر من الشافعية ذلك بالوصية لثبوت الخبر فيها
دون غيرهما من الأحكام وأجاب الجوهري بأن الكتابة ذكرتها في كتابها من ضبط المذهب وبه قالوا ومعنى قوله مكتوبة عنده بشرطها
قال القرطبي ذكر الكتابة بالغة في زيادة التوثيق والافالوصية المذهب وديم استغنى عليها ولولم تكن مكتوبة واحدة بل أيضا
على أن الوصية تنفذ وان كانت عند صاحبها ولم يجعها عند غيره وكذلك لو جعلها عند غيره واربعها قال القسطلاني قد أجمع
على الأمرين لكن مذهب الأربعة أنها مندوبة لا واجبة ولادلة في حديث الباب أن قال بالوجوب نعم تجب الوصية على من
عليه حتى كثر كذا وجع أو حتى لا يمتنع ٢٨٠ بالاشهر ويختلف ما إذا كان به شهرا فلا تجب وهذا الحديث عروا مسلم وأبو

داود والترمذي والنسائي وابن
ماجه ٨١ وفي الحديث منقبة
لابن عمر لمبادرة لامتنال قول
الشارع وموافقة عليه وفيه
النسب إلى التأهب للموت
والاستعانة بقبيل القوت لأن
الإنسان لا يدري متى يفجؤه
الموت لأنه ما من من يقرض إلا
وقدمات فيه جمع جم فكل واحد
بعبئيه جائز أن يموت في الحال
فيبقى أن يكون متأهبا لذلك
فيكتب وصيته ويجمع فيها
ما يحصل له الأجر ويحيط عنه
الوزر من حقوق الله وحقوق
عباده واستدل بقوله له شيء
أوله مال على صحة الوصية بالإنفاق
وهو قول الجمهور ومنه ابن أبي
أبي وابن شبرمة وداود وإمامه
واختاره ابن عبد البر وفي الحديث
أجاب عن الوصية وطلقة
يتناول الصحيح لكن السلف
شبهوا بالاراض والناس لم يقدروا
به في الخبر لا طراد العادة وفي
قوله مكتوبة أعم من أن تكون بخطه أو بغير خطه ويستفاد منه أن الأشياء المهمة ينبغي أن تضبط بالكتابة لأنما وقعا
أضبط من الضبط بالحفظ لأن يجوز غالبا والله أعلم (عن ٢٨٠ من المارث) بن أبي ذر الرزازي (سنة رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم) وهو كل ما كان من قبل المراتم الأبر والآخر (أخو جويرية بنت المارث) أم المؤمنين رضي الله عنها (قول
بأنزل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) عنده مودة درهم أولاد بنار ولا عهد أولامة) في الرق فيه دلالة على أن من ذكر
من رقيق النبي صلى الله عليه وآله وسلم في جميع الأخبار كان إماما أو أعتقه واستدل بأعلى عتق أم الولد بناء على أن جارية
والدة إبراهيم ابن النبي صلى الله عليه وآله وسلم عاشت بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأما على قول من قال أنها ماتت في حياته
صلى الله عليه وآله وسلم فلا جبة (ولاشكيا) من عطف العام على الخاص وفي لفظ ولامة ل في الفتح الأول أصح وزاد مسلم

حقه مع قدرته على ذلك ٨١ ولا يخفى أن نفي عانت للوصية حال الموت لا يستلزم نفيها في
جميع الأوقات فإذا أقام البرهان الصحيح من يدعي الوصية في شيء من قبل قوله مكتوبة
عنده استدل به ذاع على جواز الاعتقاد على الكتابة والخط ولولم يقتض ذلك بالشهادة
وخمس محمد بن نصر من الشافعية ذلك بالوصية لثبوت الخبر فيها دون غيرهما من الأحكام
قال الحافظ وأجاب الجوهري بأن الكتابة ذكرتها في كتابها من ضبط المذهب وبه قالوا ومعنى
قوله وصيته مكتوبة عنده أي بشرطها وقال الحب الطبري اختصارا لانه قد سبق
وأجيب بأنهم استدلوا على اشتراط الاتهام بامر خارج كقوله تعالى شهادة فيكم إذا
حضر أحدكم الموت حين الوصية فانه يدل على اعتبار الشهادة في الوصية وقال القرطبي
ذكر الكتابة مبالغة في زيادة التوثيق والافالوصية المذهب وديم استغنى علمه ولولم تكن
مكتوبة ٨١ وقد استوفينا الأدلة على جواز العمل بالخط في الاعتراضات التي كتبناها
على رسالة الجلال في المهلال فإبراج ذلك فانه مفيد (وعن أبي هريرة قال جاء رجل فقال
يا رسول الله أي الصدقة أفضل أو أعظم اجرا قال أما وليك لثقتان أن تصدق وأنت صحيح
صحيح تخشى الفقر وتأمل البقاء ولا تفعل حتى إذا بلغت الملقوم قلت لقلان كذا ولقلان
كذا وقد كان لقلان رواء الجماعة إلا الترمذي) قوله أي الصدقة أفضل أو أعظم في رواية
للبخاري أفضل وفي أخرى له أعظم قوله لثقتان بفتح اللام وضم الفوقية وسكون الفاء
وبعد هافوقية أيضا ثم همزة مفتوحة ثم نون مشددة وهو من القياس وفي نسخة لتبائن
بضم التاء وفتح النون بعدها بام موحدة ثم همزة مفتوحة ثم نون مشددة من النبا قوله أن
أصدق بفتح الصاد على حذف إحدى التامين وأصله أن تصدق والتشديد على
الادغام قوله صحيح قال صاحب المنتهى النسخ مجمل مع حرص وقال صاحب المحكم النسخ
مثلث التين والضم أولى وقال صاحب الجامع كان الفتح في المصدر والضم في الاسم قال
الخطابي فيه أن المرض يقصر يد المالك عن بعض ملكه وان سخاونه بالمال في مرضه
لا تنحصر همه البخل فلذلك شرط صحة البدن في النسخ بالمال لأنه في الحالين يجد المال

قوله مكتوبة أعم من أن تكون بخطه أو بغير خطه ويستفاد منه أن الأشياء المهمة ينبغي أن تضبط بالكتابة لأنما وقعا
أضبط من الضبط بالحفظ لأن يجوز غالبا والله أعلم (عن ٢٨٠ من المارث) بن أبي ذر الرزازي (سنة رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم) وهو كل ما كان من قبل المراتم الأبر والآخر (أخو جويرية بنت المارث) أم المؤمنين رضي الله عنها (قول
بأنزل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) عنده مودة درهم أولاد بنار ولا عهد أولامة) في الرق فيه دلالة على أن من ذكر
من رقيق النبي صلى الله عليه وآله وسلم في جميع الأخبار كان إماما أو أعتقه واستدل بأعلى عتق أم الولد بناء على أن جارية
والدة إبراهيم ابن النبي صلى الله عليه وآله وسلم عاشت بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأما على قول من قال أنها ماتت في حياته
صلى الله عليه وآله وسلم فلا جبة (ولاشكيا) من عطف العام على الخاص وفي لفظ ولامة ل في الفتح الأول أصح وزاد مسلم

وأبو داود والنسائي ولا يصح رواه أبو داود (الابن بفتح الهمزة وسلاحه) الذي أهداه للعرب كالسيف (وأردنا جعلها
صدقة) قال ابن التين فيما تنقله العيني هي فدية وأتى بغيره وأما تصديق بها في صحته وأخير بالحكم عند وفاته إليه أشارت
عائشة رضي الله عنها بقوله في حديثها الذي رواه مسلم وغيره المذكور ولا أوصي بشي وقال الكرماني العتري جعلها
راجع إلى الثلاث أي البغلة والسلاح والأرض لا إلى الأرض فقط وطاعة الحديث لترجمة من حيث إن فيه التصديق بما
ذكر وحكمه حكم الوقف وهو في معنى الوصية ببقاء المات الموت فانه العيني وهذا الحديث أخرجه البخاري أيضا في الحسن
والجهاد والمغازي والنسائي في الاحسان (عن عبد الله بن أبي أوفى رضي الله عنهما أنه سئل) السائل طلبة من مصرف الباقي
من بني يام من همدان (هل كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أوصي فقال لا) ٢٨١ أي لم يوص وصية خاصة فالتنقي ليس
للموم لأنه أثبت بعد ذلك أنه

وقعا في قلبه لما يأمله من البقاء فيذكر منه الفقير قال ابن بطال وغيره لما كان التبع غالبا
في الصدقة فالصالح فيه بالصدقة صدق في النية وأعظم للأجر خلاف من ينس من الحياة
ورأي مصير المال لغيره قوله وتأمل بضم الميم أي أطمع قوله ولا تفعل بالاسكان على أنه
نهي والرفع على أنه نفي ويجوز أن نصب قوله حتى إذا بلغت الملقوم أي فارتب ببلوغه إذا
لو بلغت حقيقة لم يصح شيء من تصرفاته والحلقة ومجرى النفس قاله أبو عبيدة قوله قلت
لقلان كذا الخ قال في الفتح الظاهر أن هذا المذكور على سيد المثال وقال الخطابي فلان
الأول والثاني الموصي لوقلان الأخير الوارث لأنه أن شاء أبطله وإن شاء أجازه وقال
غيره بمقتضى أن يكون المراد بالجميع من يوصي له وإنما دخل كان في الثالث إشارة إلى تقدير
القدرة بذلك وقال الكرماني بمقتضى أن يكون الأول والوارث والثاني الموروث والثالث
الموصي له قال الحافظ ومقتضى أن يكون بعضها وصية وبعضها أثر أو الواجب تعديل على
أن تصير وفاة الدين والتصدق في حال الصحة أفضل منه حال المرض لأنه في حال الصحة
يصعب عليه أخراج المال غالبا لما يتوقفه به الشيطان ويرى من إمكان طول العمر
والحاجة إلى المال كما قال تعالى الشيطان يعدكم الفقر ويأمركم بالفحشاء وفي معنى
الحديث قوله تعالى وأنفقوا مما رزقناكم من قبل أن يأتي أحدكم الموت الآية وفي
معناه أيضا ما أخرجه الترمذي بإسناد حسن وصححه ابن حبان عن أبي الدرداء مرفوعا
قال مثل الذي يعتق ويصدق عنده مائة مثل الذي يصدق على نفسه وأخرج أبو داود
وصححه ابن حبان من حديث أبي سعيد مرفوعا أن يصدق الرجل في حياته وصحته
بدرهم خير له من أن يصدق عنده مائة وعنه ابن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم قال إن الرجل ليعمل أو المرأة لبطاعة الله ستين سنة ثم يحضرهما الموت
فيضاران في الوصية فيصيب لهما النار ثم قرأ أبو هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
مضار وصية من الله إلى قوله وذلك الفوز العظيم رواه أبو داود والترمذي ولا خلاف أن
ماجه معناه وقاله سبعين سنة) الحديث حسنه الترمذي وفي إسناده شهر بن

صحيح في مسلم وغيره أنه صلى الله عليه وآله وسلم أوصي عنده مائة بثلثة لايتين بجزيرة
العرب ديسان وفي لفظ آخر أخرجه أبو هريرة عن ابن عمر رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
بذكر الراوي الثالثة وغير ذلك فالظاهر أن ابن أبي أوفى لم يرد فيه قال النووي لعل ابن أبي أوفى أو أود لم يوص بثلث ماله لأنه لم
يترك بعده مالا أو مالا الأرض فقد سبها في حياته وأما السلاح والبغلة ونحو ذلك فقد أخبر بأنهم لا يورث عنه بل جميع ما يملكه
صدقة فلم يبق بعد ذلك ما يوصي به من الجهة المالية وأما الوصايا بغير ذلك فلم يرد فيها ٨١ قال في الفتح والاولى أنه أراد بالتنقي
الوصية بالكتابة أو بالمال وصاغ إطلاق التنقي أما في الأول فبقرينة الحال وأما في الثاني فلأنه المتبادر عرفا وقد صرح عن ابن
عباس أنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يوص مع أنه رضي الله عنه هو الذي روي أنه صلى الله عليه وآله وسلم أوصي بثلث وأما ما
الجمع

العدالة قاله القرطبي وزاد أحمد وغيره عن ابن عون في آخر هذا الحديث وأوصى بها عمر إلى حفصة أم المؤمنين ثم إلى الأكار
من آل عمر ونحوه عند الدارقطني وفي رواية عند أحمد بن حنبل في رواية من آل عمر فكانه كان ولا شرط أن النظر فيه لذي الرأي
من أهله ثم عينة حفصة وقد بين عمر بن شبة عن أبي غسان الذي قال هذه نسخة صدقة عمر أخذتها من كتابه الذي عند آل عمر
نسختهم أسوأ حرقا هذا كتاب عبد الله بن عمر بن الخطاب في غنائه إلى حفصة ما عاشت تنفق عمر حيث أراها الله فان توفيت فإلى
ذوي الرأي من أهلها والمائة وسق الذي أطلع من النبي صلى الله عليه وآله وسلم فانها مع غنغ على منته الذي أمرت به وإن شاء
ولي غنغ أن يشتري من عمر مرقيا بعمالون فيه فعل وكتب مغنم وشهد عبد الله بن الأرقم وكذا أخرجه أبو داود وفي روايته
في هذا الحديث عمر هذا أصل في شهر وعينة ٢٨٤ الوقف وأول صدقة موقوفة كانت في الإسلام صدقة عمر قاله المهاجرون

وقال الانصاري صدقة رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم قال
الواقدي أي أراضى مخير بين
قال الترمذي لأنه لم يكن العصابة
والمقدمين من أهل العلم خلافا
في جواز وقف الأرضين وجاء
عن شريح أنه أنكر الطبس
وممن من تأوله وقال أبو حنيفة
لا يلزم وخالفه جميع أصحابه
الأزفرو بلغ أبي يوسف حديث
عمر هذا فنال لا يسع أحد أخلاقه
ولو بلغ أباح حنيفة لقال به فرجع
عن بيع الوقف حتى صار كاته
لا خلاف فيه بين أحد أه قال
القرطبي رد الوقف مخالف
للأجاعة فلا يثبت إليه وأشار
الشافعي إلى أن الوقف من
خصائص أهل الإسلام أي وقف
الأراضي والعقار قال ولا يعرف
أن ذلك في الجاهلية وحقيقة
الوقف شرعا وروى حنيفة قطع
تصرف الوقف في رقة الوقف
الذي يدوم الاتباع به وثبت

مادونه وفيه دليل على جواز الوصية بالثلث وعلى أن الأول أن يقصر عنه ولا يزيد
عليه قال الحافظ وهو ما يدره الفهم ويحتمل أن يكون لبيان أن التصديق بالثلث هو
الأكمل أي كبر أجره ويحتمل أن يكون معناه كثير غير قليل قال الشافعي وهذا أولى
معانيه يعني أن الكثرة أمر نسي وعلى الأول قول ابن عباس كان تقدم والموقوف من
مذهب الشافعي استحباب النقص عن الثلث وفي شرح منسب لثوري أن كل الورثة
فقراء أصحب أن يقصر منه وإن كانوا أغنياء فلا وقد استدل بذلك على أنها لا تجوز
الوصية بأزيد من الثلث قال في الفتح واستقر الاجماع على منع الوصية بأزيد من الثلث
لكن اختلف فيمن ليس له وارث خاص فذهب الجمهور إلى منعه من الزيادة على الثلث
وجوز له الزيادة الحنفية وأصح وشريك وأحد في رواية وهو قول علي وابن مسعود
واحبوا بان الوصية مطابقة في الآية فقيدتها السنة لمن له وارث فبقى من لا وارث له
على الإطلاق وحكاها في البحر عن العترة قوله قال الثلث والثلث كثير وأكبر يعني
بالمائة أو الموحدة وهو شك من الراوي قال الحافظ والموقوف في أكثر الروايات بالثلثة
قال الثلث بالثوب على الأغراء أو بفعل مضمر نحو عمن الثلث وبالرفع على أنه خبر
مبتدأ محذوف أو مبتدأ أخرجه محذوف قوله انك ان تدر بفتح ان على التعديل وبكسر ما
على الشرطية قال النووي هما صحيحان وقال القرطبي لانه في شرط ههنا لانه
يصير لأجوابه ويبنى خبر لا واقع له وقال ابن الجوزي سمعنا من رواية الحديث
بالكسر وأنكره ابن النشاب وقال لا يجوز الكسر لانه لا جواب له ظلوا فله خبر عن
القاء وغيرها مما اشترط في الجواب ونهق بأنه لا مانع من تقديرها كما قال ابن مالك قوله
ورثك قال ابن المنبر انما عبر به صلى الله عليه وآله وسلم بلغة الورثة ولم يقل بفتح انتم
يكن له يومئذ الابنة واحدة طكون الوارث حينئذ لم يتحقق لان سعدا انما قال ذلك بناء
على موته في ذلك المرض ويقام به بعد حتى ترثه وكان من الجائز أن غوت هي قبله فاجابه
صلى الله عليه وآله وسلم بكلام كل مطابق لكل حال وهو قوله ورثك ولم يقصر بقا من

سرف منفعته في جهة خبر في الحديث جواز اسناد الوصية والنظر على الوقف للمرأة وتقدمها على من هو من غيرها
أقرانها من الرجال وفيه أسناد النظر إلى من ليس إذا وصفت بصفة معينة غير وان الوقف على النظر على وقته إذا لم يستد
لغيره قال الشافعي لم يزل العديد الكثير من العصابة فن بعدهم يلون أو طافهم نقل ذلك الكواف عن الكواف لا يحسنون فيه
وفي الحديث فضيلة الصدقة الجارية وصحة شروط الوقف واتباعه فيها وأنه لا يشترط تعيين المصروف لقطا وفيه أن الوقف
لا يكون إلا قبله أصل يدوم الاتباع به فلا يصح وقف الطعام ونحوه مما لا يدوم الاتباع به وفيه أنه لا يكتفي في الوقف لفظ
الصدقة وإنما قال تصدقت بكذا أو جعلته صدقة حتى يضيف إليها شيا آخر لتردد الصدقة بين أن تكون تلك الرقية أو وقف
المنفعة فإذا أضاف إليها يعني أحد الخقلين مع خلاف ما لو قال وقف وأجبت فانه صريح في ذلك على الرابع وعمل من

أجاز لاكتفاء بقوله تصدقت بكذا بما وقع في حديث الباب فمن قوله فقصت في ما عرو ولا جهة في ذلك لانه أضاف إليه الاتباع
ولا توجب كما تقدم وفيه جواز الوقف على الأغنياء لأن ذوي القربى والضعف لم يقيدوا بالحاجة وهو الأصح عند الشافعية
وفي أن الواقف أن يشترط لنفسه جزأ من ريع الموقوف لأن عمر شرط أن لا يولى وقته أن يأكل بالمعروف ولم يستثن أن كان
هو الناظر أو غيره فدل على صحة الشرط وإذا جاز في الميسم الذي تعينه العادة كان فيما لا تعينه يجوز ويستتبع منه صحة
الوقف على النفس وهو قول ابن أبي ليلى وأبي يوسف وأحمد في الرابع عنه وقال به من المالكية ابن شعبان وجهه وهو رسم على
المنع إلا إذا استثنى لنفسه شيئا لم يجز لا يتم أنه قصد حرمان ورثته ومن الشافعية ابن مبرج وطائفة ومنسقة محمد بن
عبد الله الانصاري شيخ البصري جزأ خصما واستدل بصفة عمر هذه بصفة ٢٨٥ وأكب البدنة ويجوز حديث انس في أنه صلى
الله عليه وآله وسلم أعققت صفة

غيرها وقال الفاكهي شارح العمدة انما عبر صلى الله عليه وآله وسلم بالورثة لانه اطلع
على أن سعدا سيعيش ويحصل له أولاد غير البنات المذكورة فانه ولده بعد ذلك أربعة
بنين ١٥ وهم عامر ومهذب ومحمد وعمر وزاد بعضهم إبراهيم ويحيى وأصح وزاد ابن
سعد عبد الله وعبد الرحمن وعمر وعمران وصالحا وعثمان وأصح الأصغر وعمر الأصغر
وعمر الأصغر وأد كره من البنات ثلث عشرة بنتا قال الحافظ ما معناه أنه قد كان لسعد
وقت الوصية ورثة غير ابنته وهم أولاد أخيه عتبة بن أبي وقاص منهم هاشم بن عتبة وقد
كان موجودا آنذاك قوله عالة أي فقراء وهو جمع عائيل وهو الفقير والفعل منه عال
يعيل إذا افتقر قوله يشكفون الناس أي يسألونهم بالكشفهم يقال تكشف الناس
واستكشف إذا بسط كشفه السؤال أو سأل ما يكف عنه الجوع أو سأل كفا فامن طعام
قال ابن عبد البر وفي هذا الحديث تقييد مطاق القرآن بالسنة لانه سبحانه قال من بعد
وصية يوصي بها أو دين فاطلق وقيدت السنة الوصية بالثلث قال في الفتح وفيه أن
خطاب الشارع للوحد من كان بصفتهم من المكلفين لأطباق العامة على الاحتجاج
بحديث سعد ما وإن كان الخطاب انما وقع له بصفة الأفراد ولقد بدأ بعد من قال أن ذلك
يختص بسعد ومن كان في مثل حاله من يخلف وارثا بصفة أو كان ما يخلفه قسلا وفي
حديث أبي الدرداء وما ورد في معناه دليل على أن الأذن للثبات بالنسبة في ثبات أموالنا في
أو آخر أمارة من الإطاف الإلهية بنا والتكثير لأعمالنا الصالحة وهو من الأدلة
الدالة على اشتراط القرية في الوصية (وعن عمرو بن خارجة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
وسلم خطب على ناقته وأما تحت جرائها وهي تقصع بغيرتها وان اغامها يسيل بين كفتي
نجمته بقول ان الله قد أعطى كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث رواه الخمسة إلا أبا
داود وصححه الترمذي وعن أبي امامة قال سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول
ان الله قد أعطى كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث رواه الخمسة إلا الشافعي وعن ابن
عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تجوز وصية لوارث إلا بثلاثة

أحسن الله تعالى وحفظهن من الزنا (المؤمنات) احتزبه عن قذف الكافرات (العافلات) عما نسب اليهن من الزنا
والتصحيح على عدد لا يتأقأ زيد منه في غيرها الحديث كل زنا بجارية الجارية وقوق الوالد بن والعين القوموس وغير ذلك
وقد تصدى إيمان الفقهاء الشافعي ابن حجر المكي في الروايات عن أقتراف الكافر وغيره في غيره وهذا الحديث رواه كلهم
مدينون وأخرجه أيضا الطبري والهاربي ومسلم في الإيمان وأبو داود في الوصايا والنسائي فيه وفي التفسير (وعنه) أي
من أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تقسم وورثي دينار أولادهما) بالجزم على النبي
و بالرفع على النبي وسماه ورثة مجازا والآن قد قال النعاشي لانه لا يورث وقال الحافظ سمعهم ورثة باعتبار ما بهم كذلك
بالقول لكن منعهم الدليل الشرعي من الميراث وهو قوله لا يورث ما تركت كما صدقة (ما تركت بعد نفقة نسائي) استعمل ابن عيينة

أحسن الله تعالى وحفظهن من الزنا (المؤمنات) احتزبه عن قذف الكافرات (العافلات) عما نسب اليهن من الزنا
والتصحيح على عدد لا يتأقأ زيد منه في غيرها الحديث كل زنا بجارية الجارية وقوق الوالد بن والعين القوموس وغير ذلك
وقد تصدى إيمان الفقهاء الشافعي ابن حجر المكي في الروايات عن أقتراف الكافر وغيره في غيره وهذا الحديث رواه كلهم
مدينون وأخرجه أيضا الطبري والهاربي ومسلم في الإيمان وأبو داود في الوصايا والنسائي فيه وفي التفسير (وعنه) أي
من أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تقسم وورثي دينار أولادهما) بالجزم على النبي
و بالرفع على النبي وسماه ورثة مجازا والآن قد قال النعاشي لانه لا يورث وقال الحافظ سمعهم ورثة باعتبار ما بهم كذلك
بالقول لكن منعهم الدليل الشرعي من الميراث وهو قوله لا يورث ما تركت كما صدقة (ما تركت بعد نفقة نسائي) استعمل ابن عيينة

فما قاله الخطابي بأن في هذه في المعتدات لأن لا يجوز أن يتكهن أحد بالخير لمن لا يملكها
(ومرارة على فهو صدقة) وهو القيم على الأرض أو الخليفة بعده صلى الله عليه وآله وسلم فله دليل على مشروعية أجرة
العامل على الوقت والحديث أخرجه أيضا في القرائن ومسلم في المغازي وأبو داود في الخراج (عن عثمان رضي الله عنه
أنه قال حين حوضر) أي بالخاصة أهل مصر في داره لا ليل تولية عبد الله بن مسعود بن أبي حرج واجتمع الناس فاشرف عليهم
وقال (أنتشدكم الله) وزاد الشافعي من رواية الأحنف الذي لا اله الا هو وزاد الترمذي والشافعي من رواية عتبة بن حرب عن
عثمان والاسلام (ولا أنشدوا أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم) (وسلم السمت) يقولون ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
قال من سقروا منة فله الجنة فخرتم) ٢٨٦ قال ابن بطال هذا وهم من بعض رواة والمثبور انه اشتراها لانه حفرها كما في

الورثة وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال
لا وصية لوارث الا ان يجز الوارثة رواها الدارقطني حديث عمرو بن شاذان أخرجه
أيضا الدارقطني والبيهقي وحديث أبي أمامة حسنه الترمذي والمناظر وفي إسناده
إسماعيل بن عياش وقد قورى حديثه أذاروى عن الشافعيين جماعة من الأئمة منهم أحمد
والبخاري وهذا من روايته عن الشافعيين لانه رواه عن ثور بن جليل بن مسلم وهو شافعي
نقسه وصرح في روايته بالحديث وحديث ابن عباس حسنه في التلخيص وقال في
الفتح رجاله ثقات ~~لكنه~~ مغلوط فقد قيل ان عطاء الذي رواه عن ابن عباس هو
الخراساني وهو لم يسمع من ابن عباس وأخرج نحوه البخاري من طريق عطاء بن أبي
ربيع عن ابن عباس موقوفا قال الحافظ الا انه في تفسيره وأخباره كان من الحكم
قبل نزول القرآن فيكون في حكم المرفوع وأخرجه أيضا أبو داود في المراسيل عن
مسند عطاء الخراساني ورواه يونس بن راشد عن عطاء عن عكرمة عن ابن عباس قال
الحافظ والمعروف المرسل وحديث عمرو بن شعيب قال في التلخيص إسناده واه وفي
باب عن أنس عند ابن ماجه وعن جابر عند الدارقطني وصوب إرساله وعن علي بن عده
أيضا وإسناده ضعيف وهو عند ابن أبي شيبة وعن مجاهد عن سلا عن عبد الشافي قال في
الفتح ولا يخلو إسناده كل مناه من مقال لكن مجموعها يقتضي ان الحديث أصلا بل
جرح الشافعي في الام الى ان هذا المتن متواتر فقال وجدنا أهل القضا ومن حفظنا عنهم
من أهل العلم بالمغازي من قرئش وغيرهم لا يحتلون في ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
وسلم قال عام الفتح لا وصية لوارث وبأثره عن حفظه عنه عن بقوه من أهل العلم
فكان نقل كافة عن كافة فهو أقوى من نقل واحد وقد تفرغ القدر الرازي في كون
هذا الحديث متواترا قال وعلى تقدير تسليم ذلك فالمتشهور من مذهب الشافعي ان
القرآن لا ينسخ بالسنة قال الحافظ لكن الحجة في هذا إجماع العلماء على مقتضاه كما
صرح به الشافعي وغيره قال والمراد بعدم وصية الوارث عدم الزوم لان الاكثر
على انها موقوفة على أجازة الورثة وقيل انها لا تصح الوصية لوارث أصلا وهو الظاهر

الترمذي بلفظه هل تعلمون ان
رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم قدم المدينة وليس بها ماء
يستعذب غير بئر رومة فقال
من يشترى بئر رومة يجزى له
مع دلاء المسلمين بحيرة منها في
الجنة فاشترى منها من صلب ما في
الحديث وعند الشافعي انه
اشترىها بعشرين ألفا أو خمسة
وعشرين ألفا ~~لكن~~ روى
البغوي الحديث في العصابة
بلفظه وكانت لرجل من بني قنقر
حين يقال لها رومة واذا كانت
عينا فيجوز ان يكون عثمان
حفرها بئر أو كانت العين تجري
الى بئر فوسها عثمان أو طواها
فنسب سقرها اليه قاله في
الفتح (النسب تعلمون انه) صلى
الله عليه وآله وسلم (قال من
جهز جيش العسرة) انضم العين
وهي غزوة تبوك (فله الجنة)
فخرتم فسقوه بها قال الضمير
للعصابة وقد استدل البخاري

بهذا الحديث على جواز اشتراط الواقف لنفسه منفعة من وقفه وهو مقيد بما اذا كانت المنفعة معلومة كالصلاة لان
في بقعة نفعها مسجد أو شرب من بئر وقفها وكذا كتاب وقفه على المسلمين للقرامة فيه ونحوها وقد اطلع فيه أوكيزان فشرى
ونحو ذلك والفرق بين العامة والخاصة ان العامة عادت الى ما كانت عليه من الأباحة بخلاف الخاصة وهذا الحديث له طرق
وأما وفي الباب أحاديث ذكرها في الفتح وفيها مناقب ظاهرة لعثمان رضي الله عنه وجواز حديث الرجل عن عتبة عند الاستباح
الى ذلك دفع مضرة أو تحصيل منفعة وانما يكره ذلك عند المفاخرة والمكاثرة والتعجب ووقف أنس دارا بالمدينة فكان اذا قدم
المدينة ما رآه من الحج نزلها ونسب الزبير بن العوام بدورهم وقال للمردودة المطلقة من بناته ان تسكن غير مضرة ولا مضرة بها
فان استغنت بزوج فليس لها حق في السكنى وجعل ابن عمر نصيبه من دار أبيه التي تصدق بها وقال لا تباع ولا توهب سكنى

فدوى الخليفة من آل عبد الله كآدم وصغارهم (عن ابن عباس رضي الله عنهم ما قال خرج رجل من قريشهم) هو بن بل
الموجود في المصنوعة وفتح الراي مصغرا عند ابن مالك ولا يندل من ماله بالمال المهمة يدل الراي وليس هو بن بل
ابن ورهانة خراي وهذا من رواية ابن جريج انه كان مسامحا (مع عم الدار) العاصي المشهور وكان نصرانيا وكان
ذلك قبل ان يسلم (وعدي بن جده) وكان نصرانيا قال الذهبي لم يلقه إلا من المديسة للنجارة الى أرض الشام (فقات)
بنيل (السهمي يارض ليس بهامس) وكان لما اشتد وجعه أوصى الى قيم وعدى وأمره ان يدفع ما ماله اذا رجعا الى
أهله (فما قدم) عليهم (بتر كنه فقد واجبا) أي انا فاه في الفتح وتعبه العيني فقال هذا نصير الخاص بالعام وهو لا يجوز
لان الانا أعم من العام والخاص هو الكاس ٨ والذي ذكره البغوي وغيره ٢٨٧ من المفسرين انه انما من قصة منقوش
بالذهب فيه بلخانة مثقال وكذا

لان النبي اما ان يتوجه الى الذات والمراد لا وصية شرعية واما الى ما هو أقرب الى
الذات وهو العصة ولا يصح ان يتوجه هذا الى الكيل الذي هو أبعد الجازين وحديث
ابن عباس المذكور وان دل على صحة الوصية لبعض الورثة مع رضا البعض الآخر
فهو لا يدل على ان النبي غير متوجه الى العصة بل هو متوجه اليها واذا رضى الوارث
كانت صحيحة كما هو شأن بناء الامام على الخاص وهكذا حديث عمرو بن شعيب وحكي
صاحب البحر عن الهادي والناصر وأبي طالب وأبي العباس انهم اتفقوا الوصية لوارث
واستدلوا بقوله تعالى كتب عليكم اذا حضر أحدكم الموت ان تتركوا خيرا الوصية
لوالدين والأقربين قالوا ونسخ الوجوب لا يستلزم نسخ الجواز وأجاب الجمهور عن ذلك
بان الجواز أيضا منسوخ كما صرح بذلك حديث ابن عباس المذكور في الباب وقد
اختلف في تعديين فامح آية الوصية لوالدين والأقربين فقبل آية القرائن وقبل
الاحاديث المذكورة في الباب وقبل دل الإجماع على ذلك وان لم يتبين دليله هكذا في
الفتح وقد قيل ان الآية مخصوصة لان الأقربين أهم من أن يكونوا وارثين أم لا فكانت
الوصية واجبة لجميعهم ونقص منها الوارث بآية القرائن وبأحاديث الباب وبقى حق
من لا يرث من الأقربين من الوصية على حاله قاله طاووس وغيره قوله وأما تحت جرائها
بكره الجيم قال في القاموس جرائ البعير بالكسر مقدم عنقه من مذبحه الى مضرة
قوله وهي تقصع بجرتها الجرة بكسر الجيم وقصد يد الرء قال في القاموس الجرة
بالكسر هيئة الجرة وما يقصع به البعير فبالكسر ثانية وقد اجترأ جرح والاقعة يتعمل بها
البعير الى وقت علقه والتقصع الباع قال في القاموس قصع كخضع ابتاع جرح الماء
والنافقة يصير تها ردم الى جوفها او مضغتها أو هو بعد الدع وقبل المضغ أو هو ان تلتها
فاها أو شد المضع ~~له~~ قوله وان لغامها بضم اللام بعد ها غين مجعمة وبعدها ألف ميم
هو الأهاب قال في القاموس لم الجمل كخضع رعى بلاءه بكسر الباء قال والملاغم فاحول النعم
قوله الا ان يشاء الورثة في ذلك رد على المزني وداود والسبكي حيث قالوا انها لا تصح

من شهادتها) يعني عينا الحق من عينها (وان الجاهل لصاحبهم قال وفيهم نزلت هذه الآية يا أيها الذين آمنوا شهادة بينكم
اذا حضر أحدكم الموت ثلاثة أو ذر واستدل بهذا الحديث لجواز رد العين على المدي فيصنف ويستحق واستدل به ابن جريج
الشافعي للحكم بالشاهد واليمين وتكلف في انتزاعه وهو متعقب كذا كره في الفتح واستدل به على جواز شهادة الكفار
بناء على ان المراد بالفسير الكفار والمعتق منكم أي من أهل دينكم أو آخران من غيركم أي من غير أهل دينكم وبذلك
قال أبو حنيفة ومن تبعه وتعب بوجوده منها ان الدليل دل على الشهادة الكافر على المسلم غير مقبولة فثبت شهادة الكافر
على الكافر على حالها ونقص جماعة القبول بأهل الكتاب والوصية وبفقد المسلم حينئذ منهم ابن عباس وأبو موسى الأشعري
وسعيد بن المسيب ونزير بن جهم وابن سيرين والأوزاعي والثوري وأبو عبيد وأحمد وهو لا يأخذوا بظاهر الآية وقوي ذلك

عندهم حديث الباب فان ساقه ملائق لظاهر الآية وقيل المراد بالغير العشرة وهو قول الحسن وفيه نظر وذهب جماعة من
الامة الى ان هذه الآية منسوخة وان ناسخها قوله تعالى من ترضون من الشهداء واحتملوا الاحكام على رءسها القاسق
والكافر شر من القاسق والجواب ان النسخ لا يثبت بالاحتمال وان الجمع بين اللفظين اول من القاسق دونهما وان سورة
المائدة من آخر ما نزل من القرآن حتى صرح من النسخ ان سورة المائدة محكمة وعن ابن عباس ان الآية نزلت حين
مات مسافر وليس عنده أحد من المسلمين فانهم ما استحلوا خبذة الكافر حتى ماتوا وانكر أحد على من قال ان
هذه الآية منسوخة وصح عن أبي موسى الأشعري انه عمل بذلك بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم فروي أبو داود بإسناد رجليه
ثقات عن الشعبي قال حضرت رجلا ٢٨٨ من المسلمين الوفاة بدوقا لم يجد أحد من المسلمين فأنتم درجائين من أهل الكتاب

فقدما المكوفة بتركته وصيته
فاخير الاشعري فقال هذا لم يكن
بعد النبي كان في عهد رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم فاحتملها
بعد العصر ما خانا ولا كذبا ولا
كتمولا بلدا وامضى شهادتهم ما
رجحه الفخر الرازي وسبقه
الطبري لذلك بان قوله تعالى
يا أيها الذين آمنوا خطاب
للمؤمنين فلما قال أو آخر ان من
غيركم صغابه أراد غير الخطابين
فتعين انهما من غير المؤمنين
وأضافوا ان شهداء المسلم
ليس مشروطا بالسفر وان أبا
موسى حكى بذلك فلم ينكره أحد
من الصحابة فكان حجة وذهب
الكرائي سي ثم الطبري وآخرون
الى ان المراد بالشهادة في الآية
اليمين قال وقد سمي الله اليمين
شهادة في آية اللعان وأيدوا
ذلك بالإجماع على ان الشاهد
لا يلزمه ان يقول أشهد بالله وان
الشاهد لا يمين عليه انه شهد

الوصية بما زاد على الثالث ولو أجاز الورثة واحتجوا بالاحاديث الاتية في الباب الذي
بعد هذا ولكن في هذا الحديث وحديث عمرو بن شعيب المذكور بعد زيادة يتعين
القول بها قال الحافظ ان صحت هذه الزيادة فهي حجة واضحة واحتجوا من جهة المعنى
بان المنع انما كان في الأصل لحق الورثة فاذا أجازوه لم يمنع واختلقوا بعد ذلك في وقت
الاجازة فالجهور على انهم ان أجازوا في حياة الموصي كان لهم الرجوع متى شاؤوا وان
أجازوا بعد نفذه وصل المال كفي في الحياة بين مرض الموت وغيره فالجواب عن مرض
الموت بما بعده واستثنى بعضهم ما اذا كان الميراث في عاتق الموصي وخشى من امتناعه
انقطاع معرفته عنه لو عاش فان ائتم هذا الرجوع وقال الزهري ويرى بعضه ليس لهم
الرجوع مطلقا وانفقوا على اعتبار كون الموصي له وارث يوم الموت حتى لو أوصى
لاخيه الوارث حيث لا يكون الموصي ابن ثم ولد له ابن قبل موته صحت الوصية للاخ
المذكور ولو أوصى لأخيه وله ابن مات الابن قبل موت الموصي فهي وصية لو ارث

بالحق وهو متعقب كما أنه في الفتح قال الشوكاني في تفسيره قوله تعالى أو آخر ان من غيركم أي من
الاجانب وقيل ان الضمير في منكم للمسلمين وفي من غيركم للكفار وهو الانسب بسياق الآية وبه قال أبو موسى الأشعري
وابن عباس وغيرهما فيكون في الآية دليل على جواز شهادة أهل الفتن في المسلمين في السفر في خصوص الوصايا كما يشهد
النظم القرآني ويشهد به نيب النزول فاذا لم يكن مع الموصي من يشهد على وصيته من المسلمين فليشهد درجتان من أهل
النكفر فاذا قد فاديا الشهادة على وصيته حلقا بعد الصلاة انهما ما كذبا ولا بدلا وان ما شهد به حتى فيحكم حيث يشهد بهما
فان لم يرد ذلك على انهما كذبا أو خائفا حلقا رجلا من أولياء الموصي وعزم الشاهدان الكافران ما ظهر عليهما من خيانة
أو نحوها هذا مع الآية عند من تقيدوا بذكره قال سعيد بن المسيب ويحيى بن يعمر وسعيد بن جبير وأبو جحيفة والنخعي

وشرح وعبد الساماني وابن سيرين ومجاهد وقتادة والسدي والثوري وأبو عبيد وأحمد بن حنبل وذهب الى الاول أعني
تفسيرهم منكم بالقرابة أو العشرة وقد يترتب من غيركم بالاجانب الزهري والحسن وعكرمة وذهب مالك والشافعي وأبو
حنيفة وغيرهم من الفقه الى ان الآية منسوخة واحتجوا بقوله من ترضون من الشهداء وقوله وأنتم ذوو أدنى عدل منكم
والكفار أدنى وأجبر ضيق ولا بدوا وخالفهم الجمهور فقالوا الآية محكمة وهو الحق لعدم وجود دليل صحيح يدل على النسخ
وأما قوله تعالى من ترضون من الشهداء وقوله وأنتم ذوو أدنى عدل منكم فهو ما عامان في الأشخاص والأزمان والأحوال
وهذه الآية خاصة بحالة الضرب في الأرض وبالوصية وبجالة عدم وجود الشهود المسلمين ولا تعارض بين خاص وعام اه
(بسم الله الرحمن الرحيم فضل الجهاد والسير) بكسر الجيم أصله ٢٨٩ لغة المشقة لجهت جهاريا بلغت

المشقة وشرا بذل الجهد في
قتال الكفار انصرة الاسلام
واعلاء كلمة الله وبطلان
على مجاهدة النفس والشیطان
والفراق وأما مجاهدة النفس
فعلى من لم أمور الدين ثم على
العمل ثم على تعلمها وأما
مجاهدة الشیطان فعلى دفع
ما ياتي به من الشهوات وما يزينه
من الشهوات وأما مجاهدة
الكفار فتقع باليد والمال
واللسان والقلب وأما الانساق
فباليد ثم اللسان ثم القلب
واختلاف في جهاد الكفار هل
كان أولا فرض عين أو كفاية
والسراج سيرة وهي الطريقة
وأطلق ذلك على أبواب الجهاد
لانها شقاة من أحوال النبي
صلى الله عليه وآله وسلم في غزوانه
(عن أبي هريرة رضي الله عنه
قال جاور رجل) قال في الفتح لم
أقف على اسمه (الحديث رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم فقال

أو بكلمات) حديث أبي زيد أخرجه أيضا الشافعي وكنت عنه أبو داود والمذري
ورجال اسناد رجال الصحيح قوله أعتق سنة أعبد عند الله وقوله قال الفرابي ظاهره انه يخرج
عتقه من مرضه قوله فافزع بينهم هذا نص في اعتبار القرعة شرعا وهو حجة لما لا
والشافعي وأحمد والجمهور على ان حجة حيث يقول القرعة من القمار وحكمكم
المجاهدة ويعتق من كل واحد من العبد ثلثه ويدعى في بقه ولا يقرع بينهم ثم يبدل
ذلك قاتل الهادوية قوله فاعتق اثنين وارقت أربعة في هذا أيضا حجة على أبي حنيفة
ومن معه حديث يقولون يعتقون جميعا قال ابن عبد البر في هذا القول ضرر بدين
الخطا والاضطراب قال ابن رسلان وفيه ضرر كثير لان الورثة لا يجهل لهم شيء
في المال أصلا وقد لا يجهل من الهداية نبي أو يجهل في شهر رخصة دراهم أو أقل
وفيه ضرر على العبد لالزامهم الهداية من غير اختيارهم قوله لو شهدته قبل ان يدفن
الختم فاعتقه لاقول الشديد الذي أجمعت في الرواية الاخرى وفيه تغليب شديد ودم
متباغ وذلك لان الله سبحانه لم يأذن للمريض بالنصر في الثالث فاذا انصرف في أكثر
منه كان مخالفا لحكم الله تعالى وشايعه ما من وجه غير ما له قوله فافزع بينهم فاشهد الراي
وتحقيقه الفتن مشهورتان أي قسمهم وظاهره انه اعتبر عدد انضمامهم دون قيمتهم
واغافل ذلك انه ما يجهل القيمة والهدد قال ابن رسلان فلو اختلفت قيمتهم لم يكن بد
من تعدد باهم بالقيمة مخافة أن يكون نفعهم في الهدى أكثر من نفع الميت في القيمة قوله
رجل يفتح الرأه وسكور الجيم جمع رجل قوله ما جئنا عليه هذا أيضا من تفسير القول
الشديد المهم في الرواية المتقدمة والحديثان يدلان على أن تصرفات المريض انما تنفذ
من الثلث ولو كانت مخيرة في الحال ولم تنصف الى بعد الموت وقد قدمنا حكاية الاجماع
على المنع من الوصية بغير الثلث ان كان له وارث والتخصيص حال المرض الخوف
حكمه حكم الوصية واختلقوا هل يثبت الثلث التركة حال الوصية أو حال الموت وهما
رجهان لك قيمة أحدهما الثاني وبه قال أبو حنيفة وأحمد والهادوية وهو قول علي رضي

٢٧ قيل (الحديث) يفتح اللام (على من يعدل الجهاد) أي يساويه ويقاتله (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (لا أجده) أي
لا أجده العمل الذي يعدل الجهاد وفيه ان الجهاد في سبيل الله أفضل الاعمال (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (مستأنفا) هل
تستطيع اذا خرج الجهاد أن تدخل متصدرا فتقوم ولا تفترق وتقوم ولا تفترق (قال) الرجل (ومن يستطيع ذلك) قال أبو
هريرة ان فرس الجهاد ليست في طوله فيكتب له حسنات وهذا الحديث أخرجه الشافعي في الجهاد أيضا وهذه فضيلة ظاهرة
لجهد في سبيل الله تقتضي أن لا يعدل الجهاد شي من الاعمال قال عياض اشتمل حديث الباب على تعليم أمر الجهاد لان
الصيام وغيره مما ذكر من فضائل الاعمال قد عدلها كالجهد حتى صارت جميع حالات الجهاد وتصرفاته المباحة معادلة لغير
المواظب على الصلاة وغيرها وهذا حال صلى الله عليه وآله وسلم لا نستطيع ذلك وفيه ان الفضائل لا تدرك بالقياس وانما هي

طريقه واختلاف تخارجهم وروايتهم على ما لا يخفى قال في الفتح واذا تقرر هذا كان فيه تعقب ايضا على قول بعض من ارجح المصالح
 سوى الذي صلى الله عليه وآله وسلم بن الجهاد في سبيل الله وبين عدمه وهو الجاوس في الارض التي ولد المرء فيها ووجه التعقب
 ان التدوين ليس على عمومها وانما هو في أصل دخول الجنة لا في تفاوت الدرجات كما تقرر في واقع العلم وليس في هذا المسألة
 ما ينبغي ان يكون في الجنة درجات أخرى عدت لغير الجاهدين دون درجات الجاهدين اه قلت المراد باليهض الطيبي وتبعه
 السكراني (فاذا التمس الله فاسألوه الفردوس فانه اوسط الجنة) أي أفضلها (وأعلى الجنة) يعني أرفعها وقال ابن حبان المراد
 بالوسط الجنة وبالأعلى الفردوس وقال الحافظ المراد بالوسط الجنة والافضل اقوله تعالى وكذلك جعلناكم أمة وسطا
 فعلى هذا فانه خلف الأعلی عليه السلام كما في ١٩٤ وقال القاضي المراد بالوسط الجنة وبالأعلى الفردوس اه قال بعض

ولا نقل أمير المؤمنين في لست اليوم مؤمرا بامر وفيلست أذن من الخطاب ان
 يدين مع صاحبه سلم واستأذن ثم دخل عابا ووجد ما عده في كفي فقال يقرأ عمر
 الخطاب عليكم السلام وبنا أذن أن يدين مع صاحبه فقال كنت أريد أن أرى
 ولا تترحم به اليوم على نفسي فأسألك قبل هذا عبد الله بن عمر قبا قال ابره ور
 فاسند رجل اليه فقال ما لك قال الذي يحب يا أمير المؤمنين اذنت قال الحمد لله ما كان
 شيء أهم الي من ذلك فاذا قبضت فاجلوني ثم سلم فقال يستأذن عمر من الخطاب فان اذنت
 لي فادخلوني وان ردني فردني الى قابر أسلم وجأت أم المؤمنين من حفرة وانا
 أسير تيمها فلما رأيناها فاجلوني عليه فبكت عنده ساعة وانا أذن لرجل فجلت
 داخلهم فسمعنا بكاء من الداخل فقلوا أوص يا أمير المؤمنين فقلنا ما أحد
 أحق بهذا الأمر من هؤلاء الفجار والرجل الذي يوقى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 عنهم وهو عمر بن الخطاب فسمى عليا وعثمان وزبير طلحة وعبدة الرحمن وقال
 بينهم كم عبد الله بن عمر وليس له من أمر شيء كهيئة التميزية فانه أصابت المرأة
 سورا فهو ذلك والافليس من به أيكم ما أقر فاني لم أعزله من هجر لا خيانة وقال أوصي
 الخليفة من بعدى بالله بيمين الارباب أن يعرف لهم حقهم ويحفظ لهم حرمتهم وأوصيه
 بالانصار خير الذين تبوءوا الدار والايمان من قبلهم أن يقبل من محبتهم وأن يعنى عن
 حبيهم وأوصيه بأهل الانصار خير امة هم رد الاسلام وحياة المال وغيره المذكور ولا
 يؤخذ منهم الا فضلهم عن رضاهم وأوصيه بالاهل خيرا فانهم أصل العرب ومادة
 الاسلام أن يؤخذ من حوائج أموهم ويرد في قلوبهم وأوصيه بدينه الله ودينه رسول
 أن يوفى لهم بهمده وان يقاتل من ورائهم ولا يكفوا الا طاعتهم فلباقض خرجنا به
 فانطلقنا نحشى فسلم عبد الله بن عمر فقال يستأذن عمر من الخطاب قالت ادخلوه فادخل

ابن صالح شيخ البخاري (أراه)
 يضم الهمزة أي الجنة (قال وفوقه)
 عرش الرحمن) يفتح افاق قبل
 والوجه الاصل في بعضها اوله يصح
 ابن ترقول بل قال انه ردهم عليه
 قال في المصباح ووجهه ان فوق
 من الفاروق الملازمة للظرفية
 فلا تتم عمل غير منسوبة أصلا
 والظاهر المضاف اليه فوق ظاهر
 الترتيب عوده الى الفردوس
 وقال السفاقي راجع الى الجنة
 كلها قال في المصباح والتميز
 حيث لا يعبأ بكون الجنة مكانا
 والافليس الظاهر على ذلك ان
 يقال فوقها (ومنه) أي من
 الفردوس (فجبر انما بالحقبة)
 الاربعة المذكورة في قوله تعالى فيها
 أنهار من ماء غير آسن وأنهار من
 لبن لم يتغير طعمه وأنهار من خمر
 لشاربين وأنهار من عسل عذب
 قال في الفتح ووجه من زعم ان
 الضمير لا مرش فقد وقع في حديث
 عباد بن الصامت عند الترمذي

والفردوس أعلاها درجة ومنه الذي من الاربعة التي فيها الفردوس فخير أنهار الجنة الاربعة ومن فوقها يكون موضع
 عرش الرحمن اه والرجل على العرش استرى كائنات ذلك القرآن وأصح به آيات الفرقان ودلت عليه أحاديث سيد
 الانس والجان وذهب اليه أحمد الكثير والجم الفقير من السلف الصالحين وعصاة من الامة المجتهدين الايمان والله يقول
 الحق وهو يومئذ السميع والناظر وهو البصير والى الذي فيه الغيب وقيل هو لرومية وقيل بالبطية
 وقيل بالسريانية وتوبه يومئذ يوفى الصالحين وقيل الفردوس منزلة أهل الجنة وفي الترمذي هو رتبة الجنة وهذا الحديث أخرجه
 أيضا في التوحيد والترمذي وفيه فضل ظاهر لأمير المؤمنين وفيه عظم الجنة وعظم الفردوس منها وفيه إشارة الى أن درجة الجهاد
 قد ينالها غير الجاهدين بالانتماء الى الجماعة أو بما يراه من الاعمال الصالحة لانه صلى الله عليه وآله وسلم أمر الجميع بالانتماء الى الفردوس بعد

ان اعلمهم الله ان الله لا يهدي القوم الظالمين وقيل فيه جوار الدعاة لا يحصل لداي لما ذكرته والاولى والله أعلم (عن انس بن مالك)
 رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم (قال لدعوة) يفتح الفين المرة الواحدة من الدعاء وهو الخروج في أي وقت
 كان من قول التماري ان تصافه واللام للتأكيده وقال في الفتح للقس (في سبيل الله) أي كائنه فيه (أو روحه) يفتح الراء المرة
 الواحدة من الروح وهو الخروج في أي وقت كان من زوال الشمس الى غروبها واوله تقسيم أي بدرجة واحدة في الجهاد من
 أول التماري وأخبره (خبر من الدنيا وما فيها) قال ابن دقيق العيد يحفل وجه من أحدهما ان يكون من بابيات تزييل المغيب منزلة
 المحسوس تحققة في النفس لكونه في النفس منسوبة في الطباع فذلك وقعت المقابلة فيهم والافق
 المعلوم ان جميع ما في الدنيا لا يساوي درجة في الجنة والثاني ان المراد ٢٩٥ ان هذا التدرج من الثواب خير من الثواب
 الذي يحصل لمن لو حصلت له

فوضع هذا مع صاحبه فلما فرغ من دفنه جتمع هؤلاء الرهط فلق عبد الرحمن ابا لولا
 امركم لي ثلاثة منكم فقال الزبير جئناك أمري الى على فقال طلحة قد جئناك أمري
 الى عثمان وقال عبدة رجعت أمري الى عبد الرحمن وعوف فقال عبد الرحمن برعوف
 أي كما نرى من هذا الأمر ففقه له الله والله عليه والاسلام لينظر رأيه في نفسه فأمركت
 الشيطان فقال عبد الرحمن أقمه لونه الى واقع على ان لا أكون أفضلكم قال لا ثم فاشد
 أحدهم فقال لثمن قرابة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والقدم في الاسلام ما قد
 جئت فانه ما كنت ممن تركت دينه وان لم تترك عثمان لثمنه وتطعن ثم خلا بالآخر
 فقال له مثل ذلك فلما أخذ الميثاق قال ارفع يدك يا عثمان فإياه وبإيه على وولج هل
 الدار فإياه وروى البخاري وقد علمت من رأي لاوسى والوكيل أن يوكلا (قوله عن
 عمرو بن ميمون هو الاودي وهذا الحديث ما رواه عن عمرو بن ميمون جئناك فوله في
 أن يصاب بآلام أي أربعة كما يبرق فإياه وقول بالدينة أي بعد ان سدد من الحج قوله أن
 تكون تاجلة الارض مالا تطيق الارض انما اراد ان يصابى ارضه والواد كان عمر بعثهما
 يضر بان عليا تراجعي على أخاه البزيرة كما يبر ذلك ابو عبيد في كتاب الاموال من رواية
 عمرو بن ميمون المذكور والمراد بقوله انظر الى في التعميل او هو كناية عن الجذلان
 يستلزم النظر قوله فالا حلاها أمرا هي له طبقة في رواية ابن أبي شيبة عن محمد بن
 فضيل عن حمزة بن محمد الاصبغ فقال حديثه لوشنت لاضعت ارضي أي جئت خراجها
 ضعفين وقال عثمان بن حنيف قد جئت ارضي امرأى له طبقة وفي رواية له ان عمر قال
 عثمان بن حنيف انما زفت على كل رأس درهمين وعلى كل جرب درهمان فإيه من طام
 لا طاقوا ذلك قال نعم قوله اني لقائم في المصنف فتنظر صلاة الصبح قوله قتلني أرا كنى
 الكتاب من طعنه في رواية أخرى فخرج له ابو اؤاة غلام المقبرة بن شعبة فنجى عمر غير
 بعيد ثم طعنه ثلاث طعنات فقرأت عمر فانا لا يبدى هكذا يقول دونكم الكتاب فتنقلني

الذي يحصل لمن لو حصلت له
 الدنيا كما قاله الله في طاعة الله
 تعالى قال في الفتح ويؤيد هذا
 الذي في ما رواه ابن المبارك في كتاب
 الجهاد من عمر بن الخطاب قال
 بعث رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم جيشا فيهم عبد الله بن
 رواحة فتأخر ايشم دالا فتمع
 انبي صلى الله عليه وآله وسلم
 فقال النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم والنبي انفسى بدوه وانفقت
 مالى الارض ما أدركت فضلى
 غدوتهم والحاصل ان المراد
 تهميل أمر الدنيا وتقسيم أمر
 الجهاد وان من حصل له من
 الجنة قد روي به كانه حصل
 له الخدم من جميع ما في الدنيا
 فكيف من حصل له منها على
 الدرجات والتمسكة في ذلك ان
 سبب التأخير عن الجهاد الميل
 الى سبب من اسباب التثاقل
 هذا لما أخرنا هذا القدر اليسير
 من الجنة أفضل من جميع ما في

الدنيا وهذا الحديث من حديث الوصية من أفراد البخاري (عن ابن عمر رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم)
 قال لقاب قوس) أي ما بين الوزر والقوس أو قدر طولها اربابا من السبعة والمقبض أو قدر ذراع أو ذراع يقاس به فكان المعنى
 بيان فضل قدر الذراع من الجنة (في الجنة) أي ما غفر في الجنة من الموضع كما انما يتيم أو ارجع ما أخرنا ان قصر الزمان وصغير
 المكان في الجنة خير من طويل الزمان وكبير المكان في الدنيا تراه سدا وتغيرها لها وترغبنا في الجهاد فينبغي أن يقتبط صاحب
 القدوة والروحة بغدوة وروحته أكثر مما يقتبط ان لو خضعت له الدنيا بهذا غير ما يحضاه غير محاسب عليه مع ان هذا
 لا يتصور (خبر من قطع عليه الشمس وتغرب) وهو المراد بقوله في الذي قبله خسر من الدنيا وما فيها ولا تدخل الجنة مع الدنيا
 تحت أفضل الا كما يقال النسل أحلى من الحل والقدر وقار الروسة في سبيل الله وثواب أخير من نعم الدنيا كلها ولو لم يكن آتيا

ببعضه بها كاهلانه زائل وضم الاسرة باق (وقال) صلى الله عليه وآله وسلم (الزوجة في سبيل الله خير مما تطلع عليه الشمس وقرب) وفي حديث سم بن عبد الساعد بن عبد الجباري مرفوعا الزوجة في سبيل الله أفضل من الدنيا وما فيها وهو معنى تطلع عليه الشمس وقرب وقد يقال ان فيه ما تشاؤون فان حديث وما فيه يشمل طبقة اهلها وادعاه الله تعالى فيمن انكح وزوجته غير واحدة ما طلعت عليه الشمس وغربت يشمل ما تطلع عليه من بعض السموات لانها في الرابعة والسابعة على الخلاف والمتكلمين قولان في حقيقة الدنيا اذ الله ما انما على الارض من الهواء والحوار والثاني انما كل الخلق فان من الجواهر والاعراض ان يوجد في كل دار الاخرة والحاصل ان من احاديث هذا الباب ان المراد من امر الدنيا وتعليم امرها ٢٩٦ وان من حصل لمن الجنة قد يروى بغيره كما قد حصل له اعظم من جميع ما في الدنيا فكيف كان حصل له منها على الدرجات

جميع ما في الدنيا فكيف كان حصل له منها على الدرجات

(الحوار العبد وصفتين)

واسم ابن لؤلؤ في رواية روى ابن سعد بن اسناد صحيح الى الزهري قال كان عمر لا ياذن لشي قد احتلم في دخول المدينة حتى كتب المغير بن جبة وهو على الكوفة يذكر له غلاما عنده من ما يستانه ان يدخله المدينة ويقول ان عنده اعمالا تنفع الناس امداد نقاش بجار فاذن له فغضب عليه المغير كل شهر مائة فذكا الى عمر شدة الخراج فقال له عمر ما نرا بك كثيرا في جنب ما نعمل فانصرف ما خطا فابست عمر الى خربة العبد فقال له المحدث انك قد قول لو اشتهت ان تصير رجلا فاصبر بالريح فالتفت اليه عابا فقال لا تمنع ان رجلا يفتد الناس بها فاقبل عمر على من معه فقال توعذني العبد فقلت ليالي ثم اشغل على خضر ذي راسين اياه ووطه فيمكن في زاوية من زوايا المدينة في الناس حتى يخرج عمر يوقظ الناس الصلاة الصلاة وكان عمر يقول ذلك فلما دنا منه عروث عليه فطعنه ثلاث طعنات احدها من تحت السرة قد خرقت له صدق وهي التي قتله قوله حتى طعن ثلاثة عشر رجلا في رواية ابن اسحق في عشرة رجلا منه وهو مات عمر وزاد ابن اسحق من رواية ابراهيم التيمي عن عروث بن ميمون وعلى عمر ان اصابه فخره على صدره فلما طعن قال وكان امر الله قد راى قد راى قوله مات منه ثم تسمية وعاش الباقر قال الحافظ رقت من اعيانهم على كلب بن العيص قوله فلما راى ذلك رجل من المسلمين طرح عليه برنسا وقع في ذيل الاستيعاب لابن قهول من طريق عبيد بن يحيى لا موى قال حدثنا ابن حبان عن من سمع عبيد بن عمر بن عبد الرحمن في هذه القصة قال فلما راى ذلك رجل من المهاجرين يقال له خطاب التيمي اليهودي فذكر الحديث وروى ابن سعد باسناد ضعيف منقطع قال فخذوا بالزوجة من قريش منهم عبد الله بن عوف وهاشم بن عتبة الزهريان ورجل من بني تميم وطرح عليه عبد الله بن عوف خيصة كانت عليه قال الحافظ فان ثبت هذا حمل على ان الكل اشتهر كوا في ذلك قوله قد قدمه اي لاصلاة بالناس قوله صلى الله عليه وسلم عبد الرحمن صلاة خفيفة في رواية ابن اسحق باسناد صحيح في القرآن انما طيننا لك الكور واذا جاء نصر الله والفتح زاد في رواية ابن شهاب ثم قلب على عمر الترف فغضب عليه فاحتمته في رمل حتى ادخلته حته فلم يزل في غيبته

الحوار بعض الماء ويكون الواو وتحرر قال في القلموس ان يستد يياض يياض العين وسواد سوادها وآس تدبر حذقت او ترقح فوفهم او يبيض ما حو اليها او شدة يياضها وسوادها في شدة يياض الجلد او اسوداد العين كاهلانه من الظباء ولا يكون في بني آدم بل يستعار لها والعين بكسر العين جمع صيها وقال البصري الحور يضار فيها الطرف اي يصير فيها البصر حسنا شديدة سواد العين شديدة يياض العين (عن انس بن مالك رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم) قال لو ان امرأتين اهل الجنة اطلعت (بتشديد الطاء) المنة فوجه وفتح اللام (الى اهل الارض لا تضامن ما بينهما) اي بين السماء والارض (ولم لا)

زيها) وعن ابن عباس لما ناذ كره ابن الملقن في شربه خلقت الحور من اصابع رجلها الى ركبتيها من الزعفران ومن ركبتيها الى ثديها من المسك الاذق ومن ثديها الى مقعها من العنبر الاشهب ومن مقعها من الكافور الايض (ولتصفيها) اي تنجزها (على راسها خمر من الدنيا وما فيها) وهذا الخبر ان من حديث انس مرفوعا النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن جبريل لو ان بعض بنات اهل القلب ضوء الشمس والقمر ولوان طاقه من نور هابت ملائكة ما بين المشرق والمغرب من طيب ريحها الحديث قال المذهب اورد البخاري هذا الحديث بطريقين المعنى الذي من اجله في التمهيد ان يرجع الى الدنيا قبل عمر تاخر في سبيل الله في كونه يرى من الكرامة بالشهادة فوق ما في نفسه اذ كل واحد يطمى من الحور العين

لو اطلعت على الدنيا لاضمت كاهلها اه وعبد ابن خاجة عن أبي هريرة قال ذكر الشاهد عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال لا تصف الارض من دم الشهيد حتى يندرز وجناه من الحور العين لكل واحد منهم حاحلة خير من الدنيا وما فيها ولا حلة والمعاير من حديث عباد بن الصامت مرفوعا الشاهد عند الله سبع خصال اذكر الحديث وفيه ريز وج اثنان وسبعين زوجة من الحور العين قال في الفتح اسناد حسن واخرجه الترمذي من حديث المقدم بن عبد كبر وصححه (وعنه) اي عن انس (رضي الله عنه) قال بعث النبي صلى الله عليه وآله وسلم اقاواما من بني سليم الى بني عامر في سبعين (وهم المشهورون بالقرأ لانهم كانوا اكثر قرأ من غيرهم وسليم صغر وقدرهم المباطي هذه الرواية بان بني سليم مبعوث اليهم والمبعوث هم القرأ منهم من الانصار وقال في الفتح قلت التفتي ان المبعوث اليهم ٢٩٧ بنوعامر وامانوسليم فقدروا بالقرأ المذكورين والوهم في هذا السياق

حتى اسفر فظفر في وجهه وها فقال اصل الناس فقلت نعم قال لا اسلام ان ترك الصلاة ثم تخلص وصلى وفي رواية ابن سعد من طريق ابن عمر قال فتوضأ وصلى الصبح فقرأ في الاولى والعصر وفي الثانية قل يا ايها الكافرون قال وساند الى وجوهه يشعب دما الى لضع اصبح الوصل فانسد الفتى قوله فلما انصرفوا قال يا ابن عباس انظر من قتلني في رواية ابن اسحق فقال هربا عبد الله بن عباس اخرج فنادى الناس اعن ملامتكم كان هذا فقالوا معاذ الله ما لنا ولا اطاعنا وزاد مبارك بن مرة في الناس اعن ملامتكم كان هذا لا يعلم دعا ابن عباس وكان يحبه ويذنيه فقال احب ان تعلم عن ملامت الناس كان هذا فخرج لا يمر بلامن الناس الا وهم يسكون فكانوا ينادونوا بالكارا ولادهم قال ابن عباس فرأيت البشرى في وجهه قوله الشيخ بفتح المهملة والنون وفي رواية ابن فضال عن حسين عند ابن أبي شيبة وابن سعد الصنيع بفتح السين النون قال اهل اللغة رجل صنع البد واللسان وامر ان يصنع وصي ابو يزيد الصنيع والصنيع يقعان معا على الرجل والمرأة قوله لم يجعل ميتي بكمس الميم وسكون الصنانية بعد هاء متناهة فوقية اي قتلني وفي رواية الكشميني من طريق الميم وكسر النون ونشدت الصنانية قوله رجل يدعى الاسلام في رواية ابن شهاب فقال الحمد لله الذي لم يجعل خاتلي يحاجني عند الله لسيادة مجدها له قط وفي رواية بمبارك بن فضالة يصحابي يقول لا اله الا الله وفي حديث جابر قال عمر لا نجعلوا على الذي قتلني فقبل انه قد قتل نفسه فانه ترجع عمر فقبل انه ابو لؤلؤ فقال الله اكبر قوله قد كنت انت وأولك تحبان ان نكثنا الملوحة بالمدينة في رواية ابن سعد فقال عمر هذا من عمل اصحابك كنت اريد ان لا يدخلها عجم من السبي فقلبتوني وروى عمر بن شبة من طريق ابن سيرين قال بلغني ان العباس قال لعمر لما قال لا تدخلوا علينا من السبي الا الوصفان عمل اهل المدينة شديدا لا يتقيم الا بالملوحة قوله ان شئت فعلت الخ قال ابن التين انما قال ذلك لعمر بان عمر لا يصره بقتلهم قوله كذبت الخ هو على ما ألف من شدة عمر في الدين لانه فهم من ابن عباس ان مراده ان شئت قتلناهم فاجابه

٢٨ نيل على اللغة الويعة قاله لكرامى (سعد الجبل) اخبر جبريل عليه السلام الذي صلى الله عليه وآله وسلم انهم قد لقوا ربه فرض عنهم وأرضاهم فكثروا في جنة القرآن (أن بلغوا قرونا قد اقيسوا بنافرضي عنا وأرضانا ثم نسخ) انقله (بعد) من التلاوة وهما تقييه وهو لم يجوز بعد نسخ تلاوة الآية ان يسمها الحديث ويقرأها الجنب قال الامدي تردده في الاصواب والاشبه المنع من ذلك وكلام السبيل يقتضي خلاف ذلك فانه قال ان هذا المذكور ليس عليه رونق الاعجاز ويقال انه لم ينزل بهذا النظم ولكن نظم مجيز كنظم القرآن فان قيل انه خبره فلا يفسخ قلنا لم ينسخ منه الخبر وانما نسخ منه الحكم فان حكم القرآن في الصلاة وان لا يصح الاطهار وان يكتب بين الدفتين وان يكون بعلمه فرض كفاية وكل ما نسخ رقت منه هذه الاحكام وان بنى محقر ظاهرا ومنسوخ فان تضمن حكما جازا في ذلك الحكم

لعمري لا بد انهم وزاد ابن جرير عن انس وانزل الله ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله امواتا بل احياء عند ربهم يرزقون
(فدعا عليهم) صلى الله عليه وآله وسلم (اربعين صباحا) في القنوت (على رطل) يكسر الرطل من في سبيلهم (وذكر كوان) بفتح
الذال وسكون الكاف (وبني سليمان) يكسر اللام (وبني هبة) بضم العين (الذين عمو الله ورسوله) صلى الله عليه وآله
وسلم وفي اواخر الجهاد اذ دعا على احياء من بني سليم حيث قتلوا القراء قال في الفتح وهو اصرح في المقتود وفي الحديث فضل
من تكب في سبيل الله (عن جندب بن سفيان رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان في بعض المشاهد)
أي امكنة الشهاد دقيل كان في غزوة احد وقد دميت اصبعه (فتح الدال اي جرحت اصبعه فقلعه ومنه الدم) فقال مخاطبا
لماتو بعت لها على سبيل الاستعارة ٢٩٨ أو حقيقة على سبيل المجازة تسلية لها (هل انت الا اصبع دميت) أي ما انت

لون الدم فلا حاجة فيه لمقتدير ذلك لأنه دم حقيقة فليس له من أحكام الدنيا والصفات فيها إلا اللون فقط وفي رواية والعرف
وهي الرائحة ولا صاحب السنن وصحبه الترمذي وابن حبان والحاكم من حديث معاذ بن جبل من جرح جرحاً سيئاً لم يزل الله أو
تكنيفه في يوم القيامة كأغزوما كانت لونه الزعفران ورصبها المسك وعرف به هذه الزيادات أن الصفة المذكورة
لا تختص بالشهيد بل هي حاصلة لكل من جرح ويحتمل أن يكون المراد به ذا الجرح وهو ما يموت صاحبه بسببه قبل أن يموت
لأما يندمل في الدنيا فأن أثر الجراحة وسيلان الدم يزول ولا يبقى ذلك أن يكون له فضل في الجنة لكن الظاهر أن الذي يصح
يوم القيامة جرحه يندمل في الدنيا وجرحه كذلك ويؤيد ما وقع عند ابن حبان في حديث معاذ المذكور عليه
طابع الشهد وقوله كأغزوما كانت لا يشافي قوته كهيئته إلا المراد ٢٩٩ أنه لا تنقص شيئاً بطول العهد قال العلماء

له في البيت نسبة فانهم اخوة بني عبد الاشمل بجمعههم الانتساب الى الاوس (مقتنع بالحديث) وهو كناية عن تغطية وجهه باله الحرب (فقال يارب رسول الله اقاتل واسلم قال اسلم ثم قاتل فقتل فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عمل قليل واجر) اجرا (كثيرا) وفي الحديث ان الاجر الكثير قد يحصل بالعمل اليسير فضلا عن الله واحسانا واخرج ابن ابي شيبة في المغازي باسناده صحيح عن ابي هريرة رضي الله عنه انه كان يقول اخبروني عن رجل دخل الجنة يصل صلاة ثم يقول هو عمرو ابن ثابت (عن انس بن مالك رضي الله عنه انه انما الربيع بنت البراء) وهذا وهم والمصواب المعروف ان الربيع بنت النضر ابن ضمضم عمة انس بن مالك وقال ابن الاثير في جامعهم انه الذي وقع في كتب النسب والمغازي واسماء الصباية قال في القمع وليس هذا باقداح في صحة الحديث ٢٠٢ ولا في ضبط روايته (وهي أم حارثة بن سراقه) (أدت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقاتل يا بني الله الا

عن أبي نضرة عن عبد الاطول قد كره وعبد الله هو ابو جعفر ولا يعرف اسم أبيه وقيل له ابن أبي نضرة وقد وثقه ابن حبان ومن عده من رجال الاسناد فهم رجال الصحيح واخرجه أيضا ابن سعد وعبد بن حميد وابن قانع والباوردي والعمري في الكبير والفضلاء في المختارة وهو في مسند أحمد هذا الاسناد فانه قال حدثنا قان قد كره وفيه دليل على تقديم اخراج الدين على ما يحتاج اليه من نفقة اولاد الميت ونحوها ولا علم في ذلك خلافا وهكذا يقدم الدين على الوصية قال في الفتح ولم يختلف العلماء في ان الدين يشتم على الوصية الا في صورة واحدة وهي مال الوصي لشخص بالف من ماله لا وصية الوارث وحكم به ثم ادعى آخر ان له في ذمة الميت دين لا يتفرق بوجوده وصداقة الوارث ففي وجهه لاشافعية انها تقدم الوصية على الدين في هذه الصورة الخاصة وامانة تقدم الوصية على الدين في قوله تعالى من بعد وصية يوصي بها او دين فقد قيل في ذلك ان الآية ليس فيها صيغة ترتيب بل المراد ان الوارث انما يقع بعد قضاء الدين وانقاذ الوصية وانما يارزاحة وهي كقوله جالس زيد او عراي لث بمجالسة كل واحد منهما اجتهاد او اقترافا وانما قدمت له في اقتضى الاهتمام بتقديمها واختلاف في تعيين ذلك المعنى وحاصل ما ذكره اهل العلم من مقتضيات التقديم ستة أمور احدها انفقة ولثقل كريمة ومضطر فضر اشرف من ربيعة لكن لفظ ربيعة لما كان اخف قدم في الذكر وهذا يرجع الى اللفظ نافع بالحبس زمان كعاد وتعود ثالثة بالحبس الطبع كسلات ورباع رابعة بالحبس لرتبة كالسلافة والزاكفة لان الله لا يحق البدن وركافة في المال فالدين مقدم على المال خامسة تقدم السبب على المسبب كقوله تعالى عزير حكيم وقال بعض السلف عزير حكيم سادسها بالشرف والفضل كقوله تعالى من النبيذ والصديقين واذا انقرر ذلك فقد ذكر السبيل ان تقديم الوصية في الذكر على الدين لان الوصية انما تقع على سبيل البر والصلة بخلاف الدين فانه انما يقع غالباً بعد الميت بخروج تقرير بطرفة من البدانة بالوصية لكونها افضل وقال غيره تمت الوصية لانما اني يؤخذ بغير عرض الله عليه وآله وسلم على هذا

فيؤخذ منه الجواز ثم اتفقوا بان ذلك كان قبل تحريم التزوج فلا دلالة فيه فان تحريمه كان في غزوة أحد وهذه والدين القصة كانت عقب غزوة بدر وفي هذا نظر لا ينبغي فانه لم يقل اجتمعت عليه في الذبح ولا يلزم من الاجتهاد في البكاء الا جرح وليس فيما نقله من الخطابي ما يفهم ذلك بل قوله آخره على هذا الاشارة الى البكاء المذكور في الحديث ولا ريب ان البكاء على الميت قبل الدفن وبعده جائز اتفاقاً فليست امل (قال صلى الله عليه وآله وسلم) (يا أم حارثة انما جنان) اي درجات والضمير بهم يفسره ما بعده كقولهم هي العرب تقول ما تشاء أو الضمير للشأن وجنان مبتدأ والتكثير فيه للتعظيم والمراد بذلك التفعيم والتعظيم (في الجنة وان ابك أماب الفردوس الاهلي) فرجعت وهي تضحك وتقول يخرج للنياحة حارثة (عن أبي موسى رضي الله عنه قال يا رجل) هو لآخر بن خضير الباهلي كما عند أبي موسى المديني في الصباية (الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم) فقال الرجل

يقاتل للمغنم والرجل يقاتل الذكر (بين الناس وليشتهر بالشجاعة) (والرجل يقاتل ليري مكانه) اي من يشتهر في الشجاعة وفي رواية ويقال رياموني أخرى ويقال جنة وفي أخرى غضب فحصل ان أسباب القتال خمسة طلب المغنم واطهار الشجاعة والرياء والحجة والغضب وكل منها يقتادوه المدح والذم فلهذا يحصل الجواب بالاثبات ولا بالنفي (لأن في سبيل الله قال صلى الله عليه وآله وسلم) (من قاتل لتسكون كلمة الله) اي كلمة التوحيد (هي العليان هو) المقاتل (في سبيل الله) عز وجل لا طالب القمية والشهرة ولا مظهر الشجاعة ولا الحجة ولا الغضب فلو اضاف الى الاول غيره أدخل بذلك نعم لو حصل ضمننا لأصله ومقصود لا يخل ويذكر صرح الطبري قال اذا كان أصل الباعث هو الاول لا يضر ما عرض له بعد ذلك وبذلك قال الجمهور لكن روى أبو داود والنسائي من حديث أبي امامة باسناد جيد قال يا رجل ٢٠٣ فقال يا رسول الله أرايت رجلاً غزوا

والدين يؤخذ بعوض فكان اخراج الوصية أشق على الوارث من اخراج الدين وكان اذا وها مظنة للتفریط بخلاف الدين فان الوارث طامع بما ترابه فقد تمت الوصية لذلك وايضا فهي حذرة فغير ممكن غالباً والدين حظ غريم بطلبه بقوة وله قال كما صح عنه صلى الله عليه وآله وسلم انه قال ان لصاحب الدين مالا لا يوصي فلو وصية فشم الموصى من قبل نفسه فقد تمت فغير صالح العمل بخلاف الدين قال الزين بن المنبر تقديم الوصية في الذكر على الدين لا يقتضى تقديمها في المعنى لانها ما عدا ذلك كرا في مباح البعديّة لمكن الميراث على الوصية ولا يل في اللفظ بل هو بعد بعده فليز أن الدين يقدم في الاداء اعتبار القلبية فيقدم الدين على الوصية وباعتبار البعدية فتقدم الوصية على الدين اه وقد اخرج أحمد والترمذي وغيرهما من طريق الحرث الاور عن علي عابه سلام الله ورضوانه قال قضى محمدان الدين قبل الوصية وانتم تقررون الوصية قبل الدين والحديث وان كان اسناده ضعيفاً لكنه معتد به لا تنافي الذي ساند قال الترمذي ان لعمل عليه عند اهل العلم قوله قد ادبت عنه فيه دلائل على انه يجوز الوصى ان يستقل بنفسه في قضاء ديون الميت لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يشكر عابه بذلك قال في البحر من سئل الوصى استيفاء ديون الميت وايقاضها اجاباً بالنياحة اه قوله فانما عتقه الله صلى الله عليه وآله وسلم حكم بعله او بوحى

(كتاب الفرائض)

(عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تعلموا الفرائض وعلوها فانها نصف العلم وهو غيبى وهو اول شئ ينزع من امي رواء ابن ماجه والدارقطني وعن عبد الله بن عمرو ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال اللهم ثلاث وما سوى ذلك فضل آية محكمة أو سنة قائمة أو فريضة عادلة رواء أبو داود وابن ماجه وعن الاحوص عن ابن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تعلموا القرآن وعلو الناس

كان الباعث الاول قصد اعلاء كلمة الله لئلا يضر ما انضاف اليه انتهى ويدل على ان دخول غير الاعلاء ضمن الاصل اذا كان الاعلاء هو الباعث الاصل ما رواه أبو داود باسناد حسن عن عبد الله بن حوالة قال بعثنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على اقدامنا التغم فرحنا ولم تغم شئ يا فقال اللهم لا تكلمهم اني الحديث وفي رواية النبي صلى الله عليه وآله وسلم عاذ كناية البلاءة والابصار وهو من جوامع كلمة صلى الله عليه وآله وسلم لانه لو اجابه بان جميع ما ذكره ليس في سبيل الله احتمل أن يكون ما عدا ذلك كله في سبيل الله وليس كذلك فعول الى لفظ جامع عدل به عن الجواب عن ماهية القتال الى حال المقاتل فتضمن الجواب زيادة ويحتمل أن يكون الضمير في قوله فهو راجع الى القتال الذي في ضمن قاتل اي فقتله قتال في سبيل الله واشتمل طلب اعلاء كلمة الله على طلب رضاه وطلب ثوابه وطلب دحض أعدائه وكلها متلازمة والحاصل عاذ كرا ان القتال منشؤه

القوة العقلية والقوة الفطرية والقوة الشهوانية ولا يكون في سبيل الله الا الاول وقال ابن بطال اتعاذ بالله من الله عليه وآله وسلم عن لفظ جواب السائل لان الغضب والحية قد يكونان في قلبه صلى الله عليه وآله وسلم عن ذلك الى ان يسمع ما يراه من الالباس وزيادة الافهام وفيه بيان ان الاعمال انما تعبد بالنية الصالحة وان الفضل الذي ورد في الجهاد يختص بمن ذكره وفيه جواب السؤال عن العلة وتقديم العلم على العمل واذم الحرص على القتال لفظ النفس في غير الطاعة قاله في فتح الباري (عن عائشة رضي الله عنها ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لما رجع يوم الخندق) الذي حفره العصابة لما نزلت عليهم الا حراب بالمدينة سنة اربع أو سنة خمس (ووضع السلاح واعتسل) فيه جواب السؤال بعد الحرب والغبار وهو موضع الترجمة ٢٠٤ وعند البخاري عن عبد الرحمن بن جبر ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

قال ما اغبرت قدما صعد في سبيل الله فتمه النار قال في الفتح تفسر صلى الله عليه وآله وسلم ان العمل الصالح ان النار لا تفسد من عمل بذلك قال والمراد بسبيل الله جميع طاعته انتهى قاله ابن بطال وهو كما قال الا ان المتبادر عند الاطلاق من لفظ سبيل الله الجهاد وقد ورد البخاري هذا الحديث في فضل النبي الى الجمعة استعمله الا لفظ في حومه واقطعه هناك حرمه الله على النار قال ابن المنبر دل الحديث على ان من اغبرت قدمه في سبيل الله حرمه الله على النار سواء ياتر القتال أم لا انتهى وفيه ان الوطء يتضمن المشي المؤثر لتغيير القدم ولا سيما في ذلك الزمان (فأما جبريل) عليه السلام والحال انه قد صلب رأسه القبار اي ركب على رأسه القبار وعلق به كالعصابة فصبط بالرأس (فقال) له (وضعت السلاح فواقه ما وضعته فقال) (رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) (فأين) وفي المغازي عن هشام والله ما وضعناه فان خرج كخداق

اليم قال قال أين (قال) ههنا وأما الى أين فريضة (قيل) من اليهود (قال) عائشة تخرج اليهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهذا الحديث أخرجه أيضا البخاري (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) (والمسلم) (يضعف الله) عز وجل اي يقبل بالرضا (الرجلين) أي مسلم وكانوا عند النساء ان الله يحب من رجلين قال الخطابي الضحك الذي يعثرى البشر عند ما يهتفهم القرح أو الطرب فيخرجون على الله تعالى وانما هذا مثل ضرب لهذا الصنيع الذي يصل محل الاهاب عند البشر فاذا رآه اضعفكم ومعهناه الاخبار عن رضا الله تعالى فعل أحدهما وقبول الآخر ومجازاتهم على صنيعهما بالجنة مع اختلاف جالهما قال وقد تناول البخاري الضحك في موضع آخر على معنى الترجمة وهو قريب من تارة على

معنى الرضا أقرب فان الضحك يدل على الرضا والقبول قال والكرايم موهبة وفوت عند ما يسهلهم السائل بالشعر وحسن القفا فيكون المعنى في قوله بضعفكم اي يجزل الله ما كان يملكه من الملاحة تشهد له بحسن الناقة وقيل ان الانبياء تشهد له بحسن الاتباع لهم وقيل انه شاهد المكتوب من دار الدنيا والآخرة وقيل لانه مشهود له بالامان من النار وقيل لان عليه علامة شاهدة لانه قد تجاوز قد يكون معنى ذلك وان يجب اقل ملائكة ويضعفكم من صنيعهما وهذا يخرج على الجواز ومثله في الكلام كثير وقال ابن الجوزي كان أكثر السلف يتبعون من تأويل مثل هذا ويرونه كاجابو يعني ان يراعى في مثل هذا الامر واعتقاد انه لا نسبة صفات الله تعالى صفات الخلق ومعنى الامر ارفع العلم بالمراد منه مع اعتناء التبريزه قال في الفتح قلت ويدل على ان المراد بالضعف الاقبال بالرضا تعديته على قول ضعف فلان الى ٢٠٥ فلان اذا توجه اليه طلق الوجه مظهر

للمرضاع عليه (يقول أحدهما الآخر يدخل الجنة) زاد مسلم قالوا كيف يا رسول الله قال (يقول هذا) أي الماعلم (في سبيل الله) عز وجل (فيقتل) أي فقتله التكافؤ زاد مسلم قيل الجنة قال ابن عبد البر معنى هذا الحديث عند أهل العلم ان القتال الاول كان كافرا قال في الفتح قلت وهو الذي استقبله البخاري في ترجمته ولكن لا مانع من أن يكون معناه العموم قوله (ثم يثوب الله على القاتل) (القاتل) مسلم مسلما عذبا بلا شبهة ثم تاب القاتل واستشهد في سبيل الله فظاهر الحديث انه يدخل الجنة وانما يمنع دخول مثل هذا من يذهب الى ان قاتل المسلم عذبا لا تقبل له ثوابه ويؤيد الاول انه وقع في رواية هشام ثم يثوب الله على الاخر فخرج به الى الاسلام ثم يجاهد في سبيل الله فيستشهد واضرح من ذلك ما أخرجه أحمد

عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الحقوا القرائن باهلها فما بقي فهو لا ولي رجل ذكر متفق عليه قوله الحقوا القرائن باهلها القرائن الانبياء المقدرة واهلها الصحوة لها النص قوله فابقي اعطاهم القروص المقدرة واهلهم وقوله لا ولي أقبل تقبل من الولي بمعنى القرب أي لا قريب رجل من الميت قال الخطابي المعنى اقرب رجل من العصابة وقال ابن بطال المراد ان الرجال من العصابة بعد اهل القروص اذا كان فيهم من هو اقرب الى الميت استحق دون من هو بعد فان استقروا اشتركوا وقال ابن التين المراد به الم مع العمة وابن الاخ مع بنت الاخ

٢٩ عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال يكون أحدهما كافرا فيقتل الآخر ثم يسلم فيغزو فيقتل ويستشهد قال ابن عبد البر يستفاد من هذا الحديث ان كل من قتل في سبيل الله هو في الجنة انتهى ومطابقة الحديث لترجمة علي عليه السلام (وعنه) أي عن أبي هريرة رضي الله عنه قال أتيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو يخير (بعدهما) قتلهما فقلت يا رسول الله أسهم لي من غنائم خيبر (فقال) به من بين سعيد بن العاص) هو ايمان بن سعيد بكسر العين (لا أسهم) يا رسول الله فقال أبو هريرة (هذا) أي ايمان بن سعيد (فقال ابن قوقل) برزته ففروا بحسبه النعمان بن مالك بن ثعلبة بن أسرم بوزن أسد الاوسى الاساري وقول لقتل ثعلبة أو لقب أسرم وعند البخاري في العصابة ان النعمان بن قوقل قال يوم أسد أقسمت عليا يارب ان لا تغيب الشمس حتى اطأ برجلي في الجنة فاستشهد بذلك اليوم فقال

عن أبيه والشهيد أي الذي قتل في سبيل الله وذا جابر بن عبد الله في حديثه الحزني وصاحب ذات الحلب والمراد من جميع أي التي تكون سائلا جامعة ولها في بطنها وهي التكرار وهي النفس والأحد والصل في السن وصحة الترمذي من حديث سعيد ابن زيد مر فوعا من قتل دون ماله فهو شهيد وقال في الدين والدم والأهل مثل ذلك ولتأتي من حديث سويد بن مقرن مر فوعا من قتل دون ماله فهو شهيد وعنده الدارقطني وصححه من حديث ابن عمر موت الغريب وفي حديث أبي هريرة عند ابن حبان المرابط والظهيراني من حديث ابن عباس القديع والذي يقره السبع ولا يداود في حديث أم حرام المائدة في البصر الذي يصيبه التي له أبو شهيد ومن قال حين يصبح ثلاث مرات أعوذ بالله السبع العليم من الشيطان الرجيم وقرأ ثلاث آيات من آخر سورة الحشر فان مات من ٣٠٨ يومه مات شهيدا قال الترمذي حديث حسن غريب وعنده أبي نعيم عن ابن عمر

من حالي القضي وصام ثلاثة أيام من كل شهر ولم يترك الزور كتب له أبو شهيد وعن أبي ذر وأبي هريرة إذا جاء الموت طالب العلم وهو على حاله مات شهيدا رواه ابن عسك في كتاب العلم وعند الطحاوي في تاريخه في ترجمة محمد بن داود الاسم إلى من حديث ابن عباس مر فوعا من عشق وكنتم تحت فهو شهيد ورواه الشراح في مصارع العشاق من عشق فظفر فوف ومات مات شهيدا وفيه سماه شهيد بل لم يصح كجائنه الحافظ ابن القيم رحمه الله والمراد بشهادة هؤلاء كلهم غير الماتول في سبيل الله ان يكون لهم في الآخرة ثواب الشهداء فضلا عنه سبحانه وقد ألقى وقد قسم العلماء الشهداء ثلاثة أقسام شهيد في الدنيا والآخرة وهو المقتول في حرب الكفار وشهد في الآخرة دون أحكام الدنيا وهم المذكورون

من حالي القضي وصام ثلاثة أيام من كل شهر ولم يترك الزور كتب له أبو شهيد وعن أبي ذر وأبي هريرة إذا جاء الموت طالب العلم وهو على حاله مات شهيدا رواه ابن عسك في كتاب العلم وعند الطحاوي في تاريخه في ترجمة محمد بن داود الاسم إلى من حديث ابن عباس مر فوعا من عشق وكنتم تحت فهو شهيد ورواه الشراح في مصارع العشاق من عشق فظفر فوف ومات مات شهيدا وفيه سماه شهيد بل لم يصح كجائنه الحافظ ابن القيم رحمه الله والمراد بشهادة هؤلاء كلهم غير الماتول في سبيل الله ان يكون لهم في الآخرة ثواب الشهداء فضلا عنه سبحانه وقد ألقى وقد قسم العلماء الشهداء ثلاثة أقسام شهيد في الدنيا والآخرة وهو المقتول في حرب الكفار وشهد في الآخرة دون أحكام الدنيا وهم المذكورون

مصرح به في القرآن الكريم أما الزوج فقال الله تعالى وإلحكم نفقاتكم من أموالكم الآية وأما الأخت فقال الله تعالى إن امرؤ وهالك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك قوله فليدنه نصبه في أقطار البخاري فلونته وفي رواية مسلم في لورته وفي أقطار له في العصبية قوله ومن ترك ديناً أو ضياعاً أو ضياعاً بفخ المجهدة بعد ما تحتانية قال الخطابي هو وصف ابن خلقه الميت بأنظر المصداق تركه قوتى ضياع أي لا شيء لهم قوله فليدنه في أقطار آخر فعلى وإلى وقد اختلف هل كان رسول الله يرضى دين المديون من مال المصالح أم من خالص مال نفسه وقد تقدم في كتاب الحوالة حديث جابر بلطف فلما فتح الله على رسوله وفي لفظ فلان فتح الله عليه الفتوح وفي ذلك أشبهه بأنه كان يرضى من مال المصالح واختاروا هل كان القضاء واجباً عليه صلى الله عليه وآله وسلم أم لا وقد تقدم بقية الكلام على الحديث في كتاب الحوالة

عن أبيه والشهيد أي الذي قتل في سبيل الله وذا جابر بن عبد الله في حديثه الحزني وصاحب ذات الحلب والمراد من جميع أي التي تكون سائلا جامعة ولها في بطنها وهي التكرار وهي النفس والأحد والصل في السن وصحة الترمذي من حديث سعيد ابن زيد مر فوعا من قتل دون ماله فهو شهيد وقال في الدين والدم والأهل مثل ذلك ولتأتي من حديث سويد بن مقرن مر فوعا من قتل دون ماله فهو شهيد وعنده الدارقطني وصححه من حديث ابن عمر موت الغريب وفي حديث أبي هريرة عند ابن حبان المرابط والظهيراني من حديث ابن عباس القديع والذي يقره السبع ولا يداود في حديث أم حرام المائدة في البصر الذي يصيبه التي له أبو شهيد ومن قال حين يصبح ثلاث مرات أعوذ بالله السبع العليم من الشيطان الرجيم وقرأ ثلاث آيات من آخر سورة الحشر فان مات من ٣٠٨ يومه مات شهيدا قال الترمذي حديث حسن غريب وعنده أبي نعيم عن ابن عمر

من حالي القضي وصام ثلاثة أيام من كل شهر ولم يترك الزور كتب له أبو شهيد وعن أبي ذر وأبي هريرة إذا جاء الموت طالب العلم وهو على حاله مات شهيدا رواه ابن عسك في كتاب العلم وعند الطحاوي في تاريخه في ترجمة محمد بن داود الاسم إلى من حديث ابن عباس مر فوعا من عشق وكنتم تحت فهو شهيد ورواه الشراح في مصارع العشاق من عشق فظفر فوف ومات مات شهيدا وفيه سماه شهيد بل لم يصح كجائنه الحافظ ابن القيم رحمه الله والمراد بشهادة هؤلاء كلهم غير الماتول في سبيل الله ان يكون لهم في الآخرة ثواب الشهداء فضلا عنه سبحانه وقد ألقى وقد قسم العلماء الشهداء ثلاثة أقسام شهيد في الدنيا والآخرة وهو المقتول في حرب الكفار وشهد في الآخرة دون أحكام الدنيا وهم المذكورون

والذي واثنى شرا البخاري الخمسة فبها ترجع بولها باب الشهادة فسمع توى القتل على أن العبد الوارد ليس على معيق التعذيب قال والذي يظهر أنه صلى الله عليه وآله وسلم أعلم بالأقل ثم علم زيادة على ذلك فذكرها في وقت آخر ولم يقصد الحصر في شيء من ذلك وقد اجتمع لنا من الطرق الجيدة أكثر من عشر بن خصله ومجموع ما تقدم أربع عشرة خصله وفي حديث أبي مالك الأشعري مر فوعا من وقصه فرسه أو بهيمة أو لقتة هامة أو مات على فراشه على أي وصف شاء الله فهو شهيد ولطفاً من حديث ابن عباس مر فوعا المرميوت على فراشه في سبيل الله فهو شهيد وقال ذلك أيضاً في المبطلون والمديع والغريق والشريق والذي يقره السبع والخار عن ذاتيه وصاحب الهدم وذات الحلب ولا يداود من حديث أم حرام المائدة في البصر الذي يصيبه التي له أبو شهيد ووردت أحاديث في طلب الشهادة فبها فبها أن يكتب ٣٠٩ شهيداً وعند الطبراني من حديث ابن

وبنوالة لا تراهمات ثقي من رجل انتهى ويقال للاخوة لأم فقط أخيافاً بالمال المحجمة والياء الخمسة وبعد الالتقاء والحديث يدل على أنه تقدم الاخوة لأم وأم على الاخوة لأم ولا أعلم في ذلك خلافاً

عن أبيه والشهيد أي الذي قتل في سبيل الله وذا جابر بن عبد الله في حديثه الحزني وصاحب ذات الحلب والمراد من جميع أي التي تكون سائلا جامعة ولها في بطنها وهي التكرار وهي النفس والأحد والصل في السن وصحة الترمذي من حديث سعيد ابن زيد مر فوعا من قتل دون ماله فهو شهيد وقال في الدين والدم والأهل مثل ذلك ولتأتي من حديث سويد بن مقرن مر فوعا من قتل دون ماله فهو شهيد وعنده الدارقطني وصححه من حديث ابن عمر موت الغريب وفي حديث أبي هريرة عند ابن حبان المرابط والظهيراني من حديث ابن عباس القديع والذي يقره السبع ولا يداود في حديث أم حرام المائدة في البصر الذي يصيبه التي له أبو شهيد ومن قال حين يصبح ثلاث مرات أعوذ بالله السبع العليم من الشيطان الرجيم وقرأ ثلاث آيات من آخر سورة الحشر فان مات من ٣٠٨ يومه مات شهيدا قال الترمذي حديث حسن غريب وعنده أبي نعيم عن ابن عمر

من حالي القضي وصام ثلاثة أيام من كل شهر ولم يترك الزور كتب له أبو شهيد وعن أبي ذر وأبي هريرة إذا جاء الموت طالب العلم وهو على حاله مات شهيدا رواه ابن عسك في كتاب العلم وعند الطحاوي في تاريخه في ترجمة محمد بن داود الاسم إلى من حديث ابن عباس مر فوعا من عشق وكنتم تحت فهو شهيد ورواه الشراح في مصارع العشاق من عشق فظفر فوف ومات مات شهيدا وفيه سماه شهيد بل لم يصح كجائنه الحافظ ابن القيم رحمه الله والمراد بشهادة هؤلاء كلهم غير الماتول في سبيل الله ان يكون لهم في الآخرة ثواب الشهداء فضلا عنه سبحانه وقد ألقى وقد قسم العلماء الشهداء ثلاثة أقسام شهيد في الدنيا والآخرة وهو المقتول في حرب الكفار وشهد في الآخرة دون أحكام الدنيا وهم المذكورون

عن أبيه والشهيد أي الذي قتل في سبيل الله وذا جابر بن عبد الله في حديثه الحزني وصاحب ذات الحلب والمراد من جميع أي التي تكون سائلا جامعة ولها في بطنها وهي التكرار وهي النفس والأحد والصل في السن وصحة الترمذي من حديث سعيد ابن زيد مر فوعا من قتل دون ماله فهو شهيد وقال في الدين والدم والأهل مثل ذلك ولتأتي من حديث سويد بن مقرن مر فوعا من قتل دون ماله فهو شهيد وعنده الدارقطني وصححه من حديث ابن عمر موت الغريب وفي حديث أبي هريرة عند ابن حبان المرابط والظهيراني من حديث ابن عباس القديع والذي يقره السبع ولا يداود في حديث أم حرام المائدة في البصر الذي يصيبه التي له أبو شهيد ومن قال حين يصبح ثلاث مرات أعوذ بالله السبع العليم من الشيطان الرجيم وقرأ ثلاث آيات من آخر سورة الحشر فان مات من ٣٠٨ يومه مات شهيدا قال الترمذي حديث حسن غريب وعنده أبي نعيم عن ابن عمر

الآخر) لأعني الدنيا (فأعقر
للأنصار والمهاجرة) وهذا من
قول ابن رواحة فقبل به النبي
صلى الله عليه وآله وسلم قال
الداودي وأما قال ابن رواحة
لاهم بغير ألف ولا مثنى به من
الرواة على المعنى وأما يزن
هكذا أو تعقب في المصايح فقال
هذا توهم للرواة من غير داع
إليه فلا يمتنع أن يكون ابن
رواحه قال الله -م- على جهة
التخريم وهو الزيادة على أول
البيت حرفا فصاعدا إلى أربعة
وكذا على أول النصف الثاني
حرفاً واثنين على الصحيح هذا
أمر لا نزاع فيه بين الروضيين
ولم يقل أحد منهم بامتناعه
وان لم يستحسنوه ولا قال أحدان
أنهم يقتضي الغاماه وفيه شيء
أما لا يعد شعرا فم الزيادة لا يعد
بها في الوزن ويكون ابتداء
القطب ما بعدها فكذلك ما نحن فيه
انتهى وقال ابن طلال ليس هو

• (باب ما جاء في ميراث الجد وقوا الجد) •

(عن قبيصة بن ذؤيب قال جاءت الجدة الى ابي بكر فسالته عن اسم الله في كتاب الله
انني وما علمت لك في سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم شيئا فارجعني حتى اسأل الناس
فسال الناس فقال المغيرة بن شعبه حضرت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اعطاهما
السدس فقال هل معك غير ذلك فقام محمد بن -الة الانصاري فقال مثل ما قال المغيرة بن
شعبه فنفذه لها أبو بكر قال ثم جئت الجدة الاخرى الى عمر فسالته عن اسم الله فقال ما لك
في كتاب الله شيء ولكن هوذا السدس فان احققتموه فيه كما واثقوا خلفه فهو لها
وراء خمسة الا انساني وصححه الترمذي وعن عباد بن الصامت ان النبي صلى الله عليه
وآله وسلم قضى للجدتين من الميراث بالسدس بينهما ورواه عبيد الله بن أحمد في المستند
وعن يزيد بن النبي صلى الله عليه وآله وسلم جعل الجدة السدس اذا لم يكن دونها أم

لا بعد خطا فلم لا يجوز ان يكون هذا الكلام ثرا مستجفا وان وقع بعده مؤزنا بحيث اذا روي احد فيها شيئا لا يدخل في الوزن حكم بخطاته (وهو) أي النبي صلى الله عليه وآله وسلم (يحجيمهم ونارة يحجيمونه) (عن البراء) بن عازب (رضي الله عنه قال رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم الاحزاب) وكان نارة يحجيمهم ونارة يحجيمونه (في) (عن البراء) بن عازب (رضي الله عنه قال رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم الاحزاب) سمى به لاجتماع القتال وانفاقهم على محاربتة صلى الله عليه وآله وسلم وهو يوم الخندق (ينقل التراب) من الخندق (وقد وارى) أي ستر (التراب) يامن بطنه وهو يقول لولأنت ما هتدينا) قال الزركشي هكذا روي لولا وصوله في الوزن لاهم او فاقه لولأنت ما هتدينا قال في المصابيح وهذا تعجب فان النبي صلى الله عليه وآله وسلم هو المقتل بهذا الكلام والوزن لا يجري على لسانه الشريف خالبا (ولا تصدقنا ولا صليتا ٣١١) فانزل السكينة) أي الوفاء (علينا) وثبت الاقدام ان لا قينا) الكفار (ان

رواه أبو داود . وعن عبد الرحمن بن يزيد قال أعطى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثلاث جارات السدس اثنين من قبل الأب وواحدة من قبل الأم . رواه الدارقطني هكذا مرسل . وعن القاسم بن محمد قال جازت الجدة ثانياً إلى أبي بكر الصديق فأراد أن يجعل السدس لثاني من قبل الأم فقال للرجل من الأنصار أماناً فقال نعم التي لومات وهو سبي كان أياها بن جندب السدي . ثم رواه مالك في الموطأ . حديث قبيصة أخرجه أيضاً ابن حبان والحاكم قال الحفاظ واسناده صحيح ثقة رجاله الآن صورته مرسل قال قبيصة لا يصح معاه من الصديق ولا يمكن شهوده القصة قال ابن عبد البر وقد اختلف في مولده والصحيح أنه ولد عام الفتح فبعد شهوده القصة وقد أعلمه عبد الحق تبعاً لابن حزم بالانقطاع وقال الدارقطني في الملل بعد أن ذكر الاختلاف فيه على الزهري يشبه أن يكون هو الأب قول مالك ومن تابعه . وحديث عباد بن الصامت أخرجه أيضاً أبو القاسم بن . ثم في مسخره والطبراني في الكبير بإسناد منقطع لأن أصح بن يحيى لم يسمع من عباد . وحديث يزيد أخرجه أيضاً النسائي في أسناده عبيد الله العنكي وهو يختلف فيه . وصحبه ابن السكن وابن خزيمة وابن الجارود وقواه ابن عدي . وحديث عبد الرحمن بن يزيد هو مرسل كذا ذكره المصنف . ورواه أبو داود في المراسل بإسناد آخر عن إبراهيم النخعي . ورواه الدارقطني والبيهقي من مرسل الحسن أيضاً أخرجه نحوه الدارقطني من طريق أبي الزناد عن خارجة بن زيد بن ثابت عن أبيه أنه كان يورث ثلاث جدات إذا استورن ثنتان من قبل الأب وواحدة من قبل الأم . ورواه البيهقي من طريق عن زيد بن ثابت . وروى الدارقطني من حديث قتادة عن عبيد بن المسيب عن زيد بن لفظ حديث عبد الرحمن المذكور . وحديث القاسم بن محمد . رواه مالك عن يحيى بن سعيد عن القاسم وهو منقطع لأن القاسم لم يذكره غيره . ورواه الدارقطني من طريق ابن عيينة وفي الباب عن معقل بن يسار . وعند أبي القاسم بن مسعدة وقد ذكر القاضي حديث

يكونون معاً وهم بالمدينة قال (حبسهم العذر) هو أعم من المرض فيشمل عظم القدر على السقم وغيره وفي مسلم من حديث جابر حبسهم المرض وهو محمول على الغالب قال في القح والعذر الوصف الطارئ على المكلف المناصب للتسهيل عليه ولم يذكر الجواب وتقديره أنه أجزأ القاضي إذا صدق بيته قال المهلب يشهد لهذا الحديث قوله تعالى لا يستحي القاعدون الآية فإنه فاضل بين المجاهدين والقاعدين ثم استغنى أول الضرر من القاعدين فكانت الحجة بها القاضين وفيه أن المرتد يبلغ قسمه أجزأ العاميل إذا منع العذر عن العمل (عن أبي سعيد رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول من صام يوماً في سبيل الله إذا أطلق ذكر سبيل الله فالمراد به الجهاد وقال القرطبي سبيل الله طاعة الله فالمراد من صام فأصداً وبه الله قال الحافظ ابن حجر قلت ويحمل ما هو أعم من ذلك ثم وجدته في فوائد أبي الطاهر أنه على من طريق

من بحث الى الله وليطلع على أسرارهم وفيه جوارح استعمال الصبيحتين في الجهاد وفيه من قبلة لا يزول قوة قلبه ووجهه يقينه
وقبه جوارح الرجل وحده وان التمس عن السقر وحده انما هو حيث لا تدعو الحاجة الى ذلك واستدل به بالنسبة على أن
ملازمة الصوم من الجهاد بين قتيل وان كان لم يشر قتلا ولا سلبا وفي اخذه من هذا الحديث تكلف (عن عمرو) بن الجعد وأبو
أبي الجعد (البارقي رضي الله عنه) نسبة الى يار جيل باليمن أو قبيلة من ذوي رعين (ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الخليل
معتود في نواصيها الخير الى يوم القيامة) لفظ عام والمراد به الخصوص أي الخليل الغازية في سبيل الله لقوله صلى الله عليه وآله وسلم
في الحديث الآخر الخليل ثلاثة أو المراد بجنس الخليل أي اثم بعدد أن يكون فيها الخير فاما من ارتبطها العمل غير صالح فمقول
الوزر لظهور ذلك الأمر العارض ومعنى ٣١٦ معتود لازمها كما أنه معتود فيها والخير هو (الاجر) أي الثواب في الآخرة

(والفهم) أي الغنية في الدنيا
وهو استعارة مكنية لان الخير
ليس بشئ محسوس حقه قد
عليه الناصية لكنه شبه لظهوره
وملازمته بشئ محسوس معتود
يحمل على مكان مرتفع فتنسب
الخبر الى لازم المشبه به وذكر
الناصية تجريد للاستعارة
والحاصل أهم بدخول العقول
في جنس المحسوس ويحكمون
عليه بما يحكم به على المحسوس
مبالغة في المزوم والمراد بالناصية
هنا الشعر المسترسل من مقدم
الفرس وقد يكتفى بالناصية عن
جميع ذات الفرس قال الولي بن
العراف ويمكن انه أشبه بذكر
الناصية الى ان الخير انما هو في
مقدمها لاقدام به على العدو
دون مؤخرها الناصية من الاشارة
الى الادب اولى هذا الحديث كما
قاله الثاني عياض مع وجيز
لفظه من البلاغة والعذوبة مالا
من يده عليه في الحسن مع الجناس

والاقربون ولذا انصب عمارك الوالد والاقربون ولفظ الرجال والنساء والاقربين
يشملهم والليل على مدعى التخصيص وأجاب الآخر عن ذلك فقالوا عموما في الكتاب
محقة وبعضهم منسوخ والاحاديث فيها ما تقدم من المقال ويجاب عن ذلك بان دعوى
الاحتمال ان كانت لايجل العموم فليس ذلك بما قدح في الدليل والاحتمال انما
الاستدلال بكل دليل عام وهو باطل وان كانت لا مر آخر فاهو وأما الاعتذار عن احاديث
الباب بما فيها من المقال فقد عرفت من جهة من جهة ما استدلو به على ابطال ميراث ذوي
الارحام حديث ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال سألت الله عز وجل عن ميراث العمه
وانثاله فسألت ان لا ميراث لهما أخرجه أبو داود في المراسيل والدارقطني من طريق
الدروددي عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن مسروق بن ميمون عن زيد بن
أسلم ويجاب بان المرسل لا تقوم به الحجة قالوا وله الحاك في المستدرج من حديث أبي سعيد
والطبراني ويجاب بان اسناد الحاك ضعيف واسناد الطبراني فيه محمد بن الحرث الخزوعي
قالوا وله أيضا الطبراني من حديث أبي هريرة ويجاب بأنه ضعيف بعدد بن اليسع
الباهلي قالوا وله الحاك أيضا من حديث ابن عمر وجمعه ويجاب بان اسناد عبد الله
ابن جعفر المديني وهو ضعيف قالوا وله الحاك كما شاهد من حديث شريك بن عبد الله
ابن أبي غر عن الحرث بن عبد مرقوعا ويجاب بان اسناد سليمان بن داود الشاذكوني
وهو متروك قالوا أخرجه الدارقطني من وجه آخر عن شريك ويجاب بأنه مرسل وكل هذه
الطرق لا تقوم بها حجة وعلى فرض صلاحيتها لا احتجاج فهي واردة في الخلفاء والعمه
فقايم الله لاميراث لهما أي مقدور وما يؤيد بثبوت ميراث ذوي الارحام ما سأل في باب
الميراث بقوله لا ميراث لهما أي مقدور وما يؤيد بثبوت ميراث ذوي الارحام ما سأل في باب
ميراث ابن الملا عنه من جعله صلى الله عليه وآله وسلم ميراثا لورثته من بعده اوهام ارحام له
لا غير ومن المؤيد ان ميراث ذوي الارحام ما أخرجه أبو داود من حديث أبي موسى انه

الذي بين الخليل والخير وقال ابن عبد البر فيه تفضيل الخليل على سائر الدواب لانه لم يأت عنه صلى الله عليه وآله وسلم في
غيره مماثل هذا القول وروى النسائي عن أنس رضي الله عنه لم يكن شئ أحب الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعد النساء
من الخليل وفي طبقات ابن سعد عن عريب المديني ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم مثل عن قوله تعالى الذين يتفقون أموالهم
بالأهل والنهار من أروا لانيه فلم أجروهم عند ريم الآية من هم قال هم أصحاب الخليل ثم قال ان المتفق على الخليل كما طهده
بالصدقة لا يقبضها أو الهادوا واثاها كذا في السنن يوم القيامة وروى ان النضر من أشد الدواب عدوا وفي طبعه الخلافة في حقه
والسرور بنفسه والهيبة لصاحبه ووجاهته الى تسعين سنة وذكر بقائه الخير في نواصي الخليل الى يوم القيامة وفسره بالاجر والمقام
والمقام المحقر بالاجر انما يكون من الخليل بالجهاد ولم يقيد ذلك بما اذا كان الامام عدلا فدل على انه لا فرق في حصول هذا الفضل

بين أن يكون الغزو مع الامام العادل أو الجائر وان الاسلام باق وأهله الى يوم القيامة لان من لازم بقائه الجهاد بقائه الجهادين
وهم المسلمون وفي حديث أبي داود عن مكحول عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال الجهاد واجب عليكم مع كل أمير كان أو جاورا وان
عمل البكائر واستناده لا يثبت به الا ان مكحول لم يسمع من أبي هريرة وفي حديث أنس بن مالك عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال الجهاد واجب عليكم مع كل أمير كان أو جاورا وان
يعتق الله الى أن يقاتل آخر أمي الدجال لا يطلع جوارحنا ولا غسل عادل وفي حديث جابر عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال الجهاد واجب عليكم مع كل أمير كان أو جاورا وان
حديث الباب في نواصي الخير والنيل وأهله معا نون عليها أخذوا واصحابها بالبركة وروى أحمد من حديث أسماء بنت
زيد عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال الجهاد واجب عليكم مع كل أمير كان أو جاورا وان يعتق الله الى يوم القيامة في سبيل الله وانفق على احتسابا كان شربها
وجوعها وزهرها وعلوها وارتياها واولها قلا حاق موازيت يوم القيامة ٣١٧ واستدل به على ان الذي ورد في سامن

الشوم على غير ظاهره ويحتمل
أن يكون في غير النيل بل التي
ارتبطت للجهاد وان الخليل التي
أعدت له هي الخصومة بالخير
والبركة أو يقال ان خير
يمكن اجتماعهما في ذات واحدة
فانه فسر الخير بالاجر والمقام
ولا ينسج ذلك أن يكون ذلك
الفسر من عناية شام به قال
الخطابي وفيه اشارة الى أن المال
الذي يكتسب بالجهاد الخليل من
خير وجوه الاموال وأطيبها
والرب فهو المال خير كافي
قوله تعالى ان ترك خير (عن
أنس بن مالك رضي الله عنه قال
قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
والله (وسلم البركة في نواصي
الليل) أي تنزل فيها ولم يقل في
هذا الحديث الى يوم القيامة
وقد يراد بالبركة هنا الزيادة بما
يكون من أسلها والسكيب عليها
والفهم والاجر وهذا الحديث
أخرجه أيضا في علامات النبوة

ومسلم في الميزان والنسائي في الخليل (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال الجهاد واجب عليكم مع كل أمير كان أو جاورا وان
فرساق سبيل الله) بنية جهاد العدو ولا قصد الزينة والفرقة والتفاجر (أي ما ينافي الله تعالى امتثال الامر
(وتصديق بوعده) الذي وعد به من الثواب على ذلك وفيه اشارة الى المعاد كما أن في لفظ الايمان اشارة الى المبدأ (فان شبهه)
أي ما يشبهه (وربه) يكسر الراء أي ما يربو به من الماء (ورويته وبوله) ثواب (في ميزانه يوم القيامة) وعند ابن ماجه من
حديث عيم الداري رضي الله عنه من فروع من ارتبط فرساق سبيل الله ثم عالج علقه يده كان له بكل حبة حسنة قال المهلب
وغیره في هذا الحديث جوارح الخليل للمدافعة عن المسلمين ويستنبط منه جوارح غير الخليل من المؤمنين ولا من غير
المؤمنين من باب أولى ورويه بن قناب ذلك لان الارواح بعينها توزن وفيه ان المرء يوزن بعبادته كما يوزن العامل الله لا يباس

بذكر النبي المستقر بلفظه الحاجة لذلك وقال ابن أبي جرة يستفاد من هذا الحديث ان هذه الخصال تقبل من صاحبها
لتبصر الشارع على انه في ماله خلاف غيره فلا يدخل الميراث (عن) من رضى الله عنه قال كان النبي صلى
الله عليه وآله وسلم في حائط من ارضي في بيتنا (يقال له البيت) بالمهلة مصغرا وقيل على ذمة رغبته ورجوعه الى حائطه
وجن به الهروي وقيل بمعنى لظول ذمة فعيل فاعل كانه يطفئ الارض بذمة وقال بعضهم الخيف أي يضم الام
وقد انما المصحة قال عياض وبالأول ضبطناه عن عامة شيوخنا والثاني عن أبي الحسين الهروي وقيل لأوجه لضبطه بالخاء
وفي النهاية بالجيم وعند ابن الجوزي بالنون من التمام وهذا الحديث من اقوال البخاري وفيه مشروعية تسمية القوم وغيره
من القواب باسماء تخصها اقربها عن غيره ٣١٨ من جنسها (عن) عاذ بن جليل الانصاري (رضي الله عنه) قال كنت

بعضهم بين عبد الله بن وهب وبتيم الله ادى قبيلة بن ذؤيب وهو عندي ليس متصل اه
وقال الشافعي في هذا الحديث ليس يثبت انما يرويه عبد العزيز بن عمر بن ابن وهب عن تميم
الداري وابن وهب ليس بالمعروف عندنا ولا نعلمه في حياضنا ولا يثبت عندنا ولا
عندك من قبل انه مجهول ولا اعلم متصلا وقال الخطابي ضعف أحد بن حنبل حديث تميم
الداري هذا وقال عبد العزيز بن رازويه ليس من اهل الحفظ والاثبات وقال البخاري في
المصحيح واختلفوا في صحة هذا الخبر وقال أبو مسهر عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز
ضعيف الحديث وقد احتج به عبد العزيز بن المذكور البخاري في صحيحه وأخرج له وهو مسلم
وقال يحيى بن محمد بن عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز ثقة وقال ابن عمار ثقة ليس بين
الناس فيه اختلاف وحديث عائشة حسنة الترمذي وقد عزم المذوري في مختصر السنن
حديث عائشة هذا والحديثين الذين قبله الى الشافعي فيمنظروا في قول المصنف رواه
الحسنه الا الشافعي وحديث بر بن عبد الله بن الشافعي مستند او مرسل لا وقال جبريل بن
أحمد ليس بالقوي والحديث منكر اه وقال الأوصلي فيه نظر وقال أبو زرعة الرازي شيخ
وقال يحيى بن معين كوفي ثقة ولفظ أبي داود عن بر بن عبد الله قال أتى النبي صلى الله عليه وآله
وسلم رجل فقال ان عندي ميراث رجل من الأزد وليست بأجدأ زيدا فذهبه اليه قال فذهب
فالتبس ازيدا قال فليس ازيدا حولا قال فانه بعد الحول فقال يا رسول الله لم اجد ازيدا فذهبه
اليه قال فانطلق فانظر اول خراش تلقاه فادعه اليه فقلواي قال على بالرجل فلما جاء قال
انظر كبر خراش فادعه اليه وفي لفظ آخر قال مات رجل من خراش فأتى النبي صلى الله
عليه وآله وسلم ميراثه فقال التمسوا له وارثا وذا رحم فليجدوا له وارثا فقال انظروا كبر
رجل من خراش وحديث ابن عباس الثاني أخرجه أيضا أبو داود بلفظ كان الرجل
يخالف الرجل ليس بينهم ما نسب فيث أحدهما من الآخر فنسخ ذلك الاثقال فقالوا ولوا
الارحام بعضهم أولي به وفي اسناد علي بن الحسين بن واقد وفيه مقال وأخرج شعوب
ابن سعد عن عروة بن الزبير وفيه قصاصت الموارث به الارحام والقرابة وانقطعت ثلاث

تقدم ومطابقة الحديث للترجمة في قوله على جاز قال له فقيل ان الجار اسم جنس مسمى لغيره عن غيره الحديث الموارث
أخرجه أيضا في الرافعي لكن لم يسم فيه الجار (عن) أنس رضي الله عنه قال كانت فرع (أي خوف) بالمدينة (أي ليل) فاستعار
النبي صلى الله عليه وآله وسلم فرسا ليقال له منه ذوب) وكان بطي المشي (فقال) حين استبرأ الخبر ورجع (مارأيت من فرع
وان وجدناه) أي القوم (لخراش) شبه جريه لما كان كثير البصر أكثر مائه وعدم انقطاعه وقال الخطابي أي ما وجدناه الا
طراوم طائفة الحديث للترجمة ظاهرة وقد كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أربعة وعشرون فرسا لكل واحد منها اسم مخصوص
بعضه وبعضه عن غيره من جنسه وكان له ليلته تسمى القوم وأخرى تسمى العشاء وغير ذلك (عن) عبد الله
ابن عمر رضي الله عنهما قال سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول (إن الشوم) كان (في ثلاثة من القوم) اذا لم يفر عليه

أو كان شوميا (والمرأة) اذا كانت غير ولود أو غير قاتعة أو سبطية (والدار) ذات الجوار السوء أو الضيقة أو البعيدة من
المسجد لتسمع الاذان وقد يكون الشوم في غيره هذه الثلاثة فالخبر فيها كما قال ابن عمر رضي الله عنهما في العادة لا بالنسبة الى
الثلاثة وقال الخطابي الذين والشوم علامتان لما يصيب الانسان من الشر ولا يكون شي من ذلك الا قضاء الله تعالى
وهذه الاشياء الثلاثة ظروف جعلت مواقع لا قضية ليس لها بيان اسم او طائفة أو فصل ولا تأثير في شيء الا انما كانت
أهم الاشياء التي يقتضي الانسان وكان في غالب أحواله لا يستغنى عن دار يسكنها وزوجه وأولاده وبناته ولا يخلو
عن عارض مكروه في زمانه أضيف الذين والشوم اليه لاضافته مكان وهم امدان عن شئمة الله عز وجل اه وقد روى
الحديث مالك ومفيان وسائر الرواة بدوناء او اتفقت الطرق كلها على ٣١٩ الاقتصار على الثلاثة المذكورة ثم زادت

أم سلمة في حديثها المروي في
ابن ماجه السيف ولم من
طريق يونس عن ابن شهاب
لا عدوى ولا طيرة واتبع الشوم
في ثلاثة المرأة والقوم والدار
وظاهر ان الشوم والطيرة في
هذه الثلاثة وعند أبي داود عن
حديث سعد بن مالك حرفة وعاء
لا هامة ولا عدوى ولا طيرة ولن
تسكن الطيرة في شيء من الدار
والقوم والمرأة قال الخطابي
وكثيرون هو في الاستثناء
من الطيرة أي الطيرة تنسب عنها
الأي هذه الثلاثة وقال الطبري
في شرح الماشكاة يثبت ان يكون
معنى الاستثناء على حقيقة
وتكون هذه الثلاثة خارجة
عن حكم المسكن منسبة أي
الشوم ليس في شيء من الاشياء
الأي هذه الثلاثة قال ويحتمل
أن ينزل على قوله صلى الله عليه
 وآله وسلم لو كان شيء حائرا
القدر سبقه العين والمه في ان لو

الموارث المتواترة كره الاسيوطي في أسباب النزول ومعناه في الخبر المشهور قوله فاعطاه
ميراثه قبل ان ذلك من باب الصرف لا من باب التوريث قوله هو أولى الناس بحبائه وعماته
فيه دليل على ان من أسلم على يد رجل من المسلمين ومات ولا وارث له غيره كان له ميراثه
وقال الناصر والثاني ومات والاولى لا ارث له بل يصرف الميراث الى بيت المال دون
وقالت الحنفية والقائمة وزيد بن علي وامه في انه يرث الا ان الحنفية والمؤيد بالله
يشترطون في ارثه الحنفية قوله هل له من نسب أو رحم فيه دليل على ان توريث ذوى
الارحام وقد تقدم الكلام على ذلك قوله أعطاه ميراثه بعض أهل قرنته فيه دليل على
جواز صرف ميراث من لا وارث له معلوم الى واحد من أهل بيته وظاهر قوله اذ عموه الى
أكبر خراش ان ذلك من باب التوريث لان الرجل اذا كان يجمع هو وقبيلته في جده معلوم
ولم يزل له وارث منهم على تعيين فأكرمهم سنا أقربهم اليه بالان كبر السن فظنة
لعلو الدرجة قوله وكانوا يورثون بذلك قال في البحر اراد بالاية ان المصبات وذوى
السهام أولى بالميراث من الخلفاء المادعين قال أبو سعيد بن مسعود ميراثها وقوله تعالى الا
أن تصعوا الى أوليائكم معروفاي الى ما فاتكم وقال جابر بن زيد وقيل بن محمد
وعطاء بل الى قرابتهم المشركين فجازوا الوصية لهم ثم ذرية قال المهدي وهو ظاهر
البطلان لقوله تعالى لا تتخذوا عدوى وعدوكم أولياء فكيف صاهم أولياء المؤمنين اه

(باب ميراث ابن الملاعنة والزانية منهم ما وميراثهم منهن وانقطعت عن الاب) هـ
في حديث الملاعنة الذي يرويه سهل بن سعد قال وكانت حاملا وكان ابنها ينسب الى
امه لم يزل السنة انه يرثها وترث منه ما فرض الله لها أخرجه هـ وعن ابن عباس قال قال
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا مساعاة في الاسلام من ساعى في الجاهلية فقد احقته
بعبثه ومن ادعى ولدا من غير رشدة فلا يرث ولا يورث رواه أحمد وأبو داود هـ وعن عمرو
ابن شعيب عن أبيه عن جده ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال أيما رجل عاهر بحرة

فرض شيء له قوة وتأثير عظيم يستحق القدر وكان عينا والعين لا تسبق فكيف يغيرها وعليه كلام القاضي عياض حيث قال
وجبه تعقيب قوله ولا ميراثه في الشر بطه يدل على أن الشوم أيضا مني منها والمه في أن الشوم لو كان له وجود في شيء لكان
في هذه الاشياء فاقبل الاشياء المحلكن لا وجوده فيها فلا وجود له أصلا اه قال الطبري في حديث الشوم في الاحاديث
المستتم عليها محمول على الكراهة التي فيها في الاشياء من مخالفة الشرع أو الطبع كاقبل شوم الدار ضيقها وسوء جيرانها
وشوم المرأة عدم ولاتها وسلاطه لاهم وأحواله أو شوم القوم أن لا يغري عليهم أفعالهم فيها عديم موافقتهم لشرعها أو
طبيعتها يؤيد ما ذكر في شرح السبعة كانه يقول ان كان لاحدكم دار يكره سكناها أو امرأة يكره صحبتها أو قوم لا يهجه
قلية نازحها بان يقتل عن الدار يطلق المرأة ويسمع القوم حتى يزل عنه ما يهجه في نفسه من الكراهة كما قال صلى الله عليه

وأه وسلم في جوابه عن قال يا رسول الله أنا كافي دار كثير فماعد ذنبا وأموالنا قصونا إلى أخرى قتل فيها ذنوبنا وذمة
 رواء أبو داود وصححه المصنفون بالتحول عنها لأنهم كانوا فيها على استئصال واستحياس فامرهم صلى الله عليه وآله وسلم
 بالاستئصال عنهم الزول عنهم ما يجدون من الكراهة لأنهم سبب في ذلك وقيل يعمل الصوم هنا على معنى قوله الموافقة وسوء
 الطباع كافي حديث سعد بن أبي وقاص عنده من مائة وعشرين مائة المائدة الصالحة والمسكن الصالح والمركب الهنيء
 برمن شفاوة المرء المرأة السوء والمسكن السوء وقيل به عن عائشة رضي الله عنها أنها أنكرت على أبي هريرة
 حديثه بذلك فعند أبي داود الطيالسي في مسنده عن مكحول قال قيل لعائشة أن أبا هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم الصوم في ثلاثة ثقات لم ينفذ ٢٤٠ أنه دخل وهو يقول قال الله يا يوديقولون الصوم في ثلاثة فسمع آخر
 الحديث ولم يسمع أوله لكنه

أوأمة قالوا ولد زنا لا يرث ولا يرث رواء الترمذي وعمر بن شعيب عن أبيه عن جده
 عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال ميراث ابن الملاعة لأمه ولو ورثها من بعده رواء
 أبو داود حديث ابن عباس في أسناده رجل مجهول في سنن أبي داود وأخرج أبو داود
 أيضا من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قضى
 أن كل مستلق ولد زنا لأهل أمه من كفوا سر أو أمة وذلك فيما استلق في أول الإسلام
 وفي أسناده محمد بن راشد الكوفي الشامي وفيه من قال ووثقه أحمد وابن معين والنسائي
 وقال دحيم يذكر بالقدر وحديث عمرو بن شعيب الأول في أسناده أبو محمد عيسى بن
 موسى القزويني المصنف قال البيهقي ليس عندهم وروى حديث عمرو بن شعيب الثاني في أسناده
 ابن لهيعة وفيه مقال معروف قال الترمذي وروى يونس هذا الحديث عن الزهري عن
 سعيد بن المسيب وأبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نحوه وروى
 مالك عن الزهري عن أبي سلمة وسعيد بن المسيب عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مرسل
 وفي الباب عن واثله بن الأسقع عند أبي داود والترمذي والنسائي وابن ماجه أن النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم قال المرأة تحوز ثلثة موارث شعبة ما ولقيتها وولدها الذي
 لا تمت عنه قال الترمذي حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث محمد بن حرب وفي أسناده
 عمر بن ربيعة التميمي قال البخاري فيه نظر ومثل عنه أبو حاتم الرازي فقال صالح الحديث
 قيل تقوم به إجابة فأن لا ولكن صالح وقال الخطابي هذا الحديث غير ثابت عند أهل
 النقل وقال البيهقي لم يثبت البخاري ولا مسلم هذا الحديث بل هو من رواته اه وقد
 صححه الحاكم وحديث الباب يدل على أنه لا يرث ابن الملاعة من الملاحين ولا من
 قرابته شيئا وكذلك لا يرثون منه وكذلك ولد الزنا وهو يجمع على ذلك ويكون ميراثه لأمه
 ولقرابته كما يدل على ذلك حديث عمرو بن شعيب المذكور وتكون عصبة أمه وقد
 روي نحوه وذلك عن علي وابن عباس فيكون لأنهم همها ثم لعصبة على الترتيب وهذا حديث
 لم يكن غير الام وقرا بهما من ابن للميت أو زوجة فان كان له ابن أو زوجة أعطى كل واحد

منقطع لأن مكحول لم يسمع من
 عائشة ثم روى أحمد وابن خزيمة
 وصححه المصنفون من طريق قتادة
 عن أبي حسان ابن رجب بن من
 بن عاصم دخله على عائشة فقالا
 ان أبا هريرة قال ان رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم قال
 الطيرة في الفرس والمرأة والدار
 فذهبت غضبا شديدا وقالت
 ما قاله وإنما قال ان أهل الجاهلية
 كانوا يطهرون من ذلك فأنكرت
 أمه صلى الله عليه وآله وسلم إنما
 قال ذلك حكاية من أهل الجاهلية
 فقط لكن لأمه من لا تنكر ذلك
 على أبي هريرة مع موافقة من
 ذكر من العبادة في ذلك وهذا
 الحديث أخرجه النسائي في
 عشرة آلاف قال في الفتح مشق
 ابن قتيبة على ظاهر هذا
 الحديث ويلزم على قوله من
 تشام بشئ منها نزل به ما يكره

وقال القرطبي لا يظن به أن يصح على ما كانت الجاهلية تعتقد بناء على أن ذلك يضر ويتفق بذاته فان ذلك
 خطأ وانما هي أن هذه الأشياء هي أكثر ما يطهر به الناس فن وقع في نفسه من أن يترك ويستبدل بغيره وقال ابن
 العربي معناه ان كان خلق الله الصوم في شيء فيصير من بعض العادة فأنما يخلق في هذه الأشياء وقال المازري في هذه
 الرواية ان يكون الصوم حقا فله ثلاث أحق به معنى ان النفوس يقع فيها التناوب بين هذا كتر ما يقع بغيرها وأما أخرجه
 الترمذي من حديث حكيم بن معاوية قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول لا شوم وقد يكون اليمن في المرأة
 والدار والفرس في أسناده ضعيف مع مخالفة الأحاديث الصحيحة وروى أبو داود في الباب عن ابن القاسم عن مالك أنه سئل
 عنه فقال كم من دار سكنها ناس فهلكوا قال المازري في ذلك على ظاهره والمعنى ان قدر الله بعبادته ما يكره من سكنى

الدار فبغير ذلك كالباب فيساع في إضافة الشيء إليه انما عا وقال ابن العربي ولم يرد ما في إضافة الصوم إلى الدار وأما هو
 عبارة عن يرى العادة فيها فأنشأ إلى أنه ينبغي للمرء الخروج عن عصبية لاهتداده عن الذمعي بالباطل وقيل معنى الحديث ان
 هذه الأشياء يطول تعذيب القلب بها مع كراهة أمرها لزمها بالسكنى والعصية ولزم يعتقد الانسان الصوم في ما أشار
 الحديث إلى الأخرى بغيرها الزول التعذيب قال الحافظ ابن حجر وما أشار إليه ابن العربي في تأويل كلام مالك أن أولي وهو نظير
 الأخرى بالقرآن من المذموم مع صحة في العدوى والمراد به الحسن المأدب وسد الذريعة لتلاوي افق من ذلك القدر فيعتقد
 من وقع له ان ذلك من العدوى او من الطيرة فيقع في اعتقاده ما منى عن اعتقاده شبر إلى اجتناب مثل ذلك والطريق عن
 وقع لذلك في الدار مثلا أن يسافر إلى الجبل لانه متى استقر فيه لم يجد له ذلك على اعتقاده الطيرة والتشائم وقال
 المذهب ما حاسبه ان الخطاب بقوله الصوم في ثلاثة من الترم الطيرة لم يستطع صرفه عن نفسه فقال لهم انما يقع ذلك في هذه
 الأشياء التي تلازم في غالب الاحوال فاذا كانت كذلك فلو كرهها عليكم ولا تعذبوا أنفسكم بها ويذل على ذلك تصديقه الحديث
 بشئ الطيرة وهذا تخصيص ببعض أنواع الاجتناس المذمومة دون بعض ٢٤١ وقال ابن عبد البر هذا يكون لقوم

ما يستحقه كافي سائر الموارث قوله لا مساعاة في الاسلام المساعاة الزنا وكان الاصمعي
 يجعله في الاما دون الحرار لانهم كن يبيعون لوالدين فيكن يضر اناب كانت عليين
 يقال ساءت الامة اذا جرت وساءت اهلان اذا جربها كذا في النهاية
 (باب ميراث الحمل)

(عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا سلم المولود ورث رواء
 أبو داود وعن سعيد بن المسيب عن جابر بن عبد الله قال سمعنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يرث الصبي حتى يستل ذكره أحمد بن حنبل في رواية
 ابنه عبد الله حديث أبي هريرة في أسناده محمد بن اسحق وفيه مقال معروف وقد روى
 عن ابن حبان صحيح الحديث وحديث جابر أخرجه أيضا الترمذي والنسائي وابن ماجه
 والبيهقي بلفظ اذا استل القطر على عليه وورث وفي أسناده أحمد بن حنبل بن مسلم وهو
 ضعيف قال الترمذي وروى من قواعا والموقوف أصح وبه يوزن النسائي وقال الدارقطني
 في العمل لا يصح رفعه قوله اذا استل قال ابن الاثير استل المولود اذا ابكى عند ولادته وهو
 كناية عن ولادته حيا وان لم يستل بل وجدت منه اماره تدل على حياته وقد تقدم الكلام
 على الاستلال في كتاب الجنائز والحديثان يدلان على أن المولود اذا وقع منه الاستلال
 أروا به ومما يراه ثم مات ورثه قرابته وورث هو منهم وذلك على اختلاف فيه وقد اختلف

٢٤١ نيل عبد الله بن عمر (رضي الله عنه) ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جعل للفرس سهمين ولصاحبه
 سهما أي غير سهمي الفرس فيه يرالفارس ثلاثة أسهم ولا يراد الفارس على ثلاثة وان حضر يا كثر من فرس كالأربعة فمن عنها
 وقال أبو حنيفة رحمه الله لا يسهم للفارس الأسهم واحد ولفرسه سهم وقال أكره أن أفضل بهجة على مسلم وهذه هي عقلي فائدة
 الاعتيار بمقابلة نص الشارع المختار واحتجوا به في ذلك بظاهر ما رواء الدارقطني من طريق أحمد بن منصور الرمادي عن أبي
 بكر بن أبي شيبة عن أبي اسامة وابن خيثم كلاهما عن عبيد الله بن عمر بلفظ أسهم للفارس سهمين والجواب ان المعنى أسهم للفارس
 بسبب فرسه سهمين غير سهمه المختص به فلا بهجة فيه واحتجوا أيضا بظاهر رواء أبو داود من حديث مجمع بن جارية في حديث
 طويل في قصة خيثم قال فاعطى الفارس سهمين ولأرجل سهم واحد في أسناده ضعيف ولو ثبت يحمل على ما تقدم لانه يحمل
 الأمرين والجمع بين الروايتين أولى ولا سيما والاسناد الأول ثابت ومع روايته ان ياتى علم وأصرح من ذلك ما أخرجه أبو داود
 من حديث أبي عمرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أعطى للفرس سهمين ولكل انسان سهمين فكان للفارس ثلاثة أسهم
 والنسائي من حديث الزبير بن العبد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم حارب أربعة أسهم سهمين لفرسه وسهم له ولقرابته قال محمد بن
 حصون انفراد أبو حنيفة بذلك دون فقهاء الاصحاب وقيل عنه انه قال أكره أن أفضل بهجة وهي سهمه ضعيفة لأن السهام

في الحقيقة كله الرجل / قالت لولم يثبت الخبر لكات الشبهة قوية لان المراد المقابلة بين الرجل والقارن فلو لا القارن
ما اوردوا القارن من مدين عن الرجل فن جعل القارن مدين فقدم بين القارن وبين الرجل وقد تعقب هذا ايضا لان
الاصل عدم المساواة بين البهية والانسان فلما خرج هذا عن الاصل بالمساواة فتمسك المقابلة كذلك وقد فضل الحنفية
الدابة على الانسان في بعض الاحكام فقالوا الوقتل كالبهيمة فثبت ان المقابلة كذلك وقد فضل الحنفية
الادون عشرة آلاف درهم والمحق ان الاعتماد في ذلك على الخبر ولم يقدروا بحقيقة ما قال بل جاعل من عز وعلى وآية وبني
لكن الثابت عن عمرو على كالجهور واستدل الجهور من حيث المعنى بأن القارن يحتاج الى موته لخدمته وعلته وادبته
يحصل من الغناء في الحرب ما لا يخفى واستدل به على أن المشرقة اذا حضر الوقعة وقاتل مع المسلمين يسهم له وجه قال بعض
التابعين كالشعبي ولا جهة نفسه اذ لم يرد هذا صيغة هوم واستدل الجهور بحديث لم يحل الغنائم لاحد قبلنا في الحديث حضر
على اكتساب الخيل واتخاذها لفرس ولما فيها من البركة واعلاء كلمة الله واعظام الشوكه كما قال تعالى ومن رباط الخيل ترهبون
بهدو وقوة وعدوكم واختلف في خروج ٢٢٢ الى القزوه وروى عن فخر بن خاتم قبل حضور القتال فقال ما لا يستحق سهم

الفرس وقال الشافعي والباقر
لا يسهم له الا اذا حضر القتال
فلومات الفرس في الحرب استحق
صاحبه وان مات صاحبه استقر
استحقاقه وهو لا يورث ومن
الاوزاعي فيمن وصل الى موضع
القتال فباع فرسه يسهم له لكن
يستحق البائع فيما غنوا قبل
العدو المشتري فيما بعده وما
اشتبه قسم وقال غيره يورث حتى
يصلطوا من أبي شعبة من دخل
أرض العدو وراجل لا يقسم
له الا سهم رجل ولو اشترى فرسا
وقاتل عليه واختلف في غزاة
البر اذا كان معهم خيل فقال
الاوزاعي والشافعي يسهم لهم

في الامر الذي تعلم به حياة المولود فاحل القرائض قالوا بالصوت أو الحركة وهو قول
الكرخ وروى عن علي بن رزير والشافعي وروى عن ابن عباس وجابر بن عبد الله وشريح
والضبي ومالك وأهل المدينة انه لا يرث ما لم يستل ما رجا وفي شرح الابانة الاستئلال
عند احدى القريتين الحركة أو الصوت وعند الناصر ومالك ورواية عن أبي حنيفة
وأبي طالب الصوت فقط ويكفي عند الهادي بن خزيمة الاستئلال وعند مالك
وأهله ادى لا يمين عدلين وهذا الثاني أربع

باب الميراث بالولاء

(صح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال الولاء ان اعتق ولا يضر في رواية الولاء ان
اعطى الورق وولى النعمة ومن قتله عن سلمي بنت حرة ان مولاهما مات وترك ابنته
فورث النبي صلى الله عليه وآله وسلم ابنته النصف وورث بهي النصف وكان ابن سلمي
رواه أحمد وعنه جابر بن زيد عن ابن عباس ان مولاه حرة توفى وترك ابنته وابنة حرة
فاعطى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ابنته النصف وابنة حرة النصف ورواه الدارقطني
ورواه أحمد بن سعيد بن الخليل في رواية أبي طالب وذهب اليه وكذلك روى عن إبراهيم النخعي
ويحيى بن آدم وسمع بن راهويه ان المولى كان لحره وقد روى انه كان لثفت حرة فزوى

وهذا الحديث كرهه الأصوليون في مسائل القياس في مسئلة الامعاء أي اذا اقترن الحكم وصف لولاء ان ذلك الوصف محدد
لتمثيل لم يقع الاقتران فلما جاء في مباح أحدهما صلى الله عليه وآله وسلم اعطى الفرس سهمين وللراجل سهم واحد على اقتران الحكم
من البراءة بن عازب رضي الله عنه ما انه قال لرجل من قيس (أقرتم) وفي رواية أو أيتم (من رسول الله صلى الله عليه وآله
(وسلم يوم) وقصة (حنين) وكانت ابنة بنت من شوال سنة ثمان (قال) أي ضمن فرسا (لكن رسول الله صلى الله عليه وآله
(وسلم لم يفر) ومعلوم من حال الامعاء ان يمتنع صلى الله عليه وآله وسلم عدم القرائض لقدامهم وشجعاعتهم وقتهم وعدا لله في
رغبتهم في المهادة ولم يثبت عن احد منهم انه فرو من قال ذلك في النبي صلى الله عليه وآله وسلم قتل ولم يستتب عند مالك (ان
هو اذن) هي قبيلة كبريت من العرب فمسيبون الى هوازن بن منصور (كانوا قوم عارة) جمع رام (وانما القيناهاهم فقلنا عليهم
فانهم زوا فاقبل المسلمون على القنائم واستقبلوا) أي هوازن (بالسم) فاما رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلم يفر (أي
فما ضمن فقد فر) فاما رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلم يفر ويبر شعبة ان فرار من قز لم يكن على نية الاسترقاق في القرائض
وانما انكشروا من وقع السهام والفرار المتوعد عليه هو ان يتولى عدم العود وامان تهيئ الى فئة او كان فرار الكثرة عدد
العدو بان كان ضعفهم أو أكثر أو نوى العود اذا أمكنه فليس داخل في الوعيد (فلقد أيتهم) صلى الله عليه وآله وسلم (وايه لعل

بناؤه الصفاء) التي أهداها ملك الجاهل أو فروة الجذامي (وان أبا سفيان) بن الحرث بن عبد المطلب (أخذ الجاهلها) وهذا موضع
الترجيح حيث قال من قاده جنة في الحرب (والنبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول أما النبي لا كذب) أي أنا النبي والنبي
لا يكذب فثبت بكاتب فيما قول حق انهم زوا وأما سفيان ان الذي وعدني اقبه من انهم زوا فلا يجوز على القرار وقوله
لا كذب يسكون الباء وحكي ابن التين عن بعض أهل العلم قصها لغيره عن الوزن قال في المصابيح وهذا نص في الرواية الثابتة
بغير تخيال يوم في النفس وقد سبق ما يدفع صكون هذا شعره فلا حاجة الى اخراج الكلام عما هو عليه في الرواية (أما ابن
عبد المطلب) اتسب الى جده لشهره عبد المطلب بين الناس لما رزق من نباهة الذكر وطول العمر بخلاف عبد الله أيتهم فانه
مات شابا وأولاده اشتهر انه يخرج من ذرية عبد المطلب من يدعو الى الله ويهدي الله الخلق به وانه خاتم النبيين فلا تقب له
ليشد كركه لمن كان يعرفه وفيه جوارز انتساب الرجل الى جده كاجد بن حنبل وغيره وروى عن ابن عباس في الحديث ما حمله
ابن الصلاح وغيره من أهل الحديث في كتب أصول الحديث (عن أنس رضي الله عنه قال كان للنبي صلى الله عليه وآله
(وسلم) ناقة يقال لها العنقا (التسبيق) (لجاء اعرابي) ٣٢٣ قال في الفتح لم يثبت على اسم هذا الا عرابي

محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن الحكم بن عبد الله بن شداد عن بنت حرة وهي أخت
ابن شداد لامة قالت مات مولاي وترك ابنته فقسم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
ماله بيني وبين ابنته لعل لي النصف ولها النصف ورواه ابن ماجه وابن أبي ليلى في حديثه ف
فان صح هذا لم يقدح في الرواية الاولى فان من المحتمل تعدد الواقعة ومن المحتمل انه
أضافه ولي الوالد الى الولد بناء على القول بانتهائه اليه أو قريشيه (الحديث الذي أشار
اليه المصنف بخوله صح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قد تقدم في باب من اشترى عبدا
بشرط ان يعتقه من كتاب البيع وتقدم أيضا في باب من شرط الولاء أو شرط ان يفسد
من كتاب البيع أيضا وسأقي أيضا في باب المكاتب وحديث قتادة ذكره الحافظ في
التلخيص وسكت عنه وقال في مجمع الزوائد رجال أحمد ثقات الا ان قتادة لم يجمع من
سلي بنت حرة قال وأخرجه الطبراني بإسناد رجال بعضهم رجال الصحيح وحديث جابر بن
زيد ذكره أيضا في التلخيص وسكت عنه وحديث محمد بن عبد الرحمن رواه الشافعي من
حديث ابنة حرة أيضا وفي أسناده ابن أبي ليلى المذكور وهو القاضي وهو ضعيف
كما قال المصنف وأعل الحديث الشافعي بالارسال ومعه هو والدارقطني الطريق المرسلة
وأخرجه أيضا الحاكم وصريح بيان اسمها امامة وهو يخالف ما في حديث أحمد المذكور
في الباب من التصريح بان اسمها سلمي وفي مصنف ابن أبي شيبة انها فاطمة قال البيهقي

صلى الله عليه وآله وسلم وتواضعه وعظمته في مدور أصحابه (عن عمر رضي الله عنه انه قسم مروطا) أي اكسية من صوف
أو خر كان يوزنها (بين نساء من نساء المدينة فبق) منها (مرط جيد) بكسر الميم وسكون الراء (فقال له بعض من عده) قال
في الفتح لم أقف على اسمه (يا أمير المؤمنين أعط) به مزة قطع مفتوحة (هذا ابنه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم التي عندك
يريدون) زوجته (أم كلثوم بنت علي) وكانت أصغر بنات فاطمة الزهراء وأولاد بناته صلى الله عليه وآله وسلم فمسيبون اليه
(فقال عمر أوسط) بفتح السين وكسر اللام (أحق به وأوسط) هي كاذبة ابن سعد أم قيس بنت عبيد بن زياد بن ثعلبة من
بنو مازن تزوجها أبو سليل بن أبي حارثة عمرو بن قيس من بني عدي بن النصار فولهت سليلها واطمعة فكتبت بأمر سليل لها فقي
(من نساء الانصار) يابيع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال عمر فانها كانت تزني بفتح التاء أي فعل (لنا القريب
يوم أحد) وشهدت أيضا خيرة وحنينا وفيه جل النساء القرب الى الناس في القز ورواها في (عن الربيع بن خثيم) فمعه وروى
الله عنه طالت كاتبة ومع النبي صلى الله عليه وآله وسلم في القوم) أي العصابة (وتخدمهم ونزدا القتلى والجرحى) منهم (الى
المدينة) قال السهقي كانوا يوم أحد يجلبون الرجلين والذلائع من الشهداء على دابة وتردهم القنا الى موضع قبورهم
وفيه جوارز معالجة المرأة الأجنبية للرجل الأجني الضرورة قال ابن بطال ويخص ذلك بدوات المحارم ثم بالمجالات ممن

فقال الحق كثر وكم قلة أمل وانما امرهم بالرى عند القرب لانهم اذا مروهم على بعد قد لا يعمل اليهم ويذهب في غير منطقة
والى ذلك الاشارة بقوله في رواية أبي داود واستبقوا بيلكم وليس المراد بالقول الذي لا يلقى به الا المطامعة بالراح والمضاربة
بالسيف كما لا يخفى وفي الحديث النصير بن علي الرضى بالسهم وقد قال تعالى واعدا لهم ما استطعتم من قوة وفي حديث عقبة
ابن عامر مرثى عن عاصم بن النضر قال قال الله تعالى قال كانت أموال بني النضير (يعني من العهود
وعما آفاه الله على رسوله صلى الله عليه وآله وسلم) أي أعاده الله بمعنى صيرها فانه كان حقيقا بان يكون له لانه تعالى خلق الناس
لعبادة الله وشاق ما خلق لهم ليتوسلوا به الى طاعته وهو جدير بان يكون للمطيعين منهم من بني النضير (عالم يوجب المسجون عليه)
بكسر الجيم ما لم يعملوا في قصصه (بجمل ولا ركاب) أي ابل والعن انهم لم يقاتلوا الاعداء فيها بالبارزة والمسافة بل حصل
قلت بجائر عليهم من الرعي الذي أتى الله في قلوبهم من هبة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم (فكانت) أموال بني النضير
أي معظمها بسبب ذلك (لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خاصة) فالأمر فيها مقوض اليه يضعها حيث شاء فلا تقسم
قسمة القتائم التي قول عليه (وكان) ٢٤٨ صلى الله عليه وآله وسلم (يقضى) منها (على أهل نفقة سنته ثم يجعل ما بقي) منها (في

الصلاح) الشامل للجن وغيره
من آلات الحرب وبه تحصل
المطابقة بين الحديثين والرجحان
حيث قال باب ذكر الجن ومن
يتعمق بترس صاحبه (والكرام)
بضم الكاف الخليل حال كونه
(هذه) بضم العين استعدادا
(في سبيل الله) مزوجا وهذا
الحديث أخرجه مسلم في المغازي
وابوداود في المراسم والترمذي
في الجهاد والنسائي في عشرة
الكتاب (عن علي بن رضى الله عنه
قال ما رأيت النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم يفتي رجلا من بعد
ابن أبي وقاص واجبة مالك بن
 وهيب أحد عشرة البشارة

فرغهم الى عبد الملك فقال هذا من القضاء الذي ما كنت أراه قال فقص لنا كتاب عمر
ابن الخطاب فقص فيه الى الساعة وأثر عمر وعثمان وعلي وزيد بن مسعود وأخرجه أيضا
عبد الرزاق والبيهقي ومحمد بن منصور قوله رباب بكسر الراء المهملة وبعد هاء مبتدأة
تختص بعد الالف بامو حدة وذكر صاحب القاموس في مادة المسموز قوله عوام
هي قرية بين الرملة وبيت المقدس قوله انهم قالوا الولاء للكبراء أرادوا أحد بن حنبل
ان مذهب الجاهل يورثه أن ولاعتقاهم وأتلفت معمر يكون لاخوته ادون فيها
كاهو مذهب الجاهل ويرد كرمي ذلك في نهاية الجمع وحديث عمر وفعله يقتضي تقديم
البنين ثم رده الى الاخوة بعدهم وهو مذهب شرح وجاعة وجمهم ظاهر خبر عمر لان
البنين عصمتهم ولما كان عمرو بن العاص ليس بعصبة لهارد الولاء الى اخوته لانهم
عصمتهم وفي ذلك دلالة على أن الولاء لا يورث والالكان عمرو أحق به منهم قال في البحر
مسئلة الا كثر ولا يورث بهن الولاء بل تختص العصباء بالخبر العترة والفرقة ان ولا
يعصب فيهم ذكر اني فيخص بمذكوورا ولاد المعتق وأخوته اذ قد ثبت ان الاعم
لا يعصبون لضعفهم والولاء ضعيف فلم يقع فيه تعصيب بجمال شرح وظاوس بل يورث
ويعصبون لقوله صلى الله عليه وآله وسلم كلمة النسب قلت محض بالقياس وقوله
صلى الله عليه وآله وسلم لا يورث انتهى ومراده بالقياس القياس على عدم تعصيب

(سمعت يقول) أي يوم أحد (أرم قد ألى رأى) قال ابن الزملكاني الحق ان كلمة التقية تغلب بالعرف عن الاعم
وضعها وصارت علامة على الرضا فكانت قال ارم مرضا منك وزعم المهلب ان هذا لما خص به سعد وعور من بان في
العصبة ان صلى الله عليه وآله وسلم قدى الزبير وجمع له بين أبيه يوم الخندق لكن ظاهر هذا وحديث الباب التعارض وجمع
بينهما بان قال ان يكون علي رضى الله عنه لم يطلع على ذلك أو مراده ذلك بشي يوم أحد وعزوة الاسراب المقتدى فيها الزبير
كانت سنة أربع أو خمس وأحد المقتدى فيها سعد كانت سنة ثلاث اثنا عشر فخرج عن ذلك الزبير كان بعد سعد بلا خلاف كما لا يخفى
وهذا الحديث أخرجه في المغازي ومسلم في الفضائل والترمذي في المناقب وابن ماجه في السير (عن أبي امامة) صدى بن
هلال الباهلي السامي (رضي الله عنه يقول لقد فتح القنوح قوم) من الصحابة (ما كانت حلية سيوفهم الذهب ولا القصة
انما كانت حليتهم الفلاني) بفتح الهمزة جمع عليها بكسر العين عصب في عنق البعير يستحق ثم يشبه أسفل جفن السيف وأعلامه
ويحصل في موضع الحلية ثم يفسره الأوزاعي بالجاد التي لبس بدوغة وقال الداودي هي ضرب من الرصاص وفي ذلك قرن
بالآنك وخطاه في القنوح ولعله أول القز انما غير معروف وأجيب بان كونه غير معروف عند القز ان لا يستلزم تحطئة القنوح به
لا سيما وقد قال الجوهري هو الرصاص أو جين حه لكن قال في الحساب ان قرانه بالآنك ثبت به أن يكون مانعا من تفسيره

بالرصاص لا مقتضيا ووقع عند ابن ماجه الحديث أي امامة بئلا خيب وهو دخلنا على أبي امامة فرأى في عيب وفنا شيا من
حلية قصة غضب وقال لقد فتح قوم القنوح فذكره (والآنك) الرصاص وهو واحد لاجع له (والحاديد) ولا يلزم من كون
حلية سيوفهم ما ذكره عدم جواز غيره فيصور للرجل تحلية السيف وغيره من آلات الحرب بالقصة كالسيف والرمح واطراف
السهم والدرع والمنطقة والرايين خف يلبس الساق ليس له قدم بل يكون ما بين الركبة والكعبين وكذا الخلف لانه يفظ
الكفار وقد كان الصحابة رضي الله عنهم غنية عن ذلك لشدة محبة في أنفسهم وقوتهم في إيمانهم ولا يجوز تحلية بني عماد كره
بالذهب قطع او يحرم على القصة لآلات الحرب بالقصة والذهب جميعا لان في استعماله من ذلك تشبها بالرجال وليس لهم
التشبه بالرجال كذا قاله الجوهري في حكاية في الروضة وبه وهذا الحديث أخرجه ابن ماجه في الجهاد (عن ابن عباس
رضي الله عنه قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم) أي يوم غزوة بدر (وهو في قبة) كالخيمة من بيوت العرب (اللهم اني
أشدك) أي أسألك (عهدك) أي بالنصر لك (ووعدهك) بأحدى الطائفتين وهزم حزب الشيطان (اللهم ان شئت هلاك
المؤمنين) (لم تعبد بعد اليوم) وهذا تسليم لامر الله فيما يشاء ان يفعله ٢٤٩ وفيه رد على المعتزلة لقائلين بان الشر غير مراد
له تعالى وانما قال ذلك لانه علم

الاهام لاخواتهم ومعنى كون الولاء لا يكبر انما لا يخفى فيه قوا احد الميراث وانما يختص
بارثه الكبر من أولاد المعتق أو غيرهم فاذا خلف رجل ولدين وقد كان اعتق عبدا فمات
احد الولدين وخلف ولدا ثم مات المعتق استخس بولائه ابن المعتق دون ابن ابنته وكذلك
لو اعتق رجل عبدا ثم مات وترك اخوين ثم مات أحدهما وترك ابنا ثم مات المعتق فبمائه
لاخي المعتق دون ابن أخيه ووجه الاستدلال بما روى عن هؤلاء الصحابة انهم
لا يخالفون التورث الا في قضا

(باب ميراث المعتق بهضه)

(عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال انكاتب يعتق بقدر ما أدى وبقام
عليه الحد بقدر ما عتق منه ويورث بقدر ما عتق منه رواه الفاسي وكذلك ابوداود
والترمذي وقال حديث حسن ولفظهما اذا اصاب لك كتاب عبد او ميراثا ورث
بحساب ما عتق منه والدارقطني مثلهما وزادوا قيم عليه الحد بحساب ما عتق منه وقال
أحمد في رواية محمد بن الحكم اذا كان العبد نصفه حرا ونصفه عبدا ورث بقدر الحرية
كذلك روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم) الحديث رجال اسناده ثقات كما قال الحافظ
في القم لكتبه اختلف في ارسله روجه وقد اختلف في حكم الكتاب اذا أدى بعض مال

انه خاتم النبيين بالوفاة ومن معه
حينئذ لم يبق احد ممن يدعو
الى الايمان وفيه ان تقوم
البشر لا يرتفع ظنوف عنها
والاشفاق به لانه واحدة لانه
صلى الله عليه وآله وسلم كان وعد
النصر وهو الوعد الذي نشده
ولذا قال تعالى عن موسى عليه
السلام حين أتى السحرة بحالهم
وعصمهم فاخبر الله تعالى بعد ان
أعلم انه ناصرهم وانهم هم ما يجمع
ويرى فابوجه في نفسه خبيثة
وسى (فاخذ أبو بكر) الصديق
رضي الله عنه (بيده) صلى الله
عليه وآله وسلم (فقال حسبك
٢٤ نيل شا يا رسول الله اي يكفينا من عندك) وقد اختلف على ذلك (اي راوت على الدعاء أو بانفت وأطاعت فيه
(وهو في الدعاء) وهي موضع الترجمة (خرج) صلى الله عليه وآله وسلم لما علم انه استجيب له ما وجد أبو بكر في نفسه من القوة
والطمأنينة (وهو يقول سبهم الجمع) أي سبهم فقتلهم (وبولون الدبر) أي الادبار واقراده لارادة الجنس أولان كل واحد يولي
دبره وعند ابن أبي حاتم عن عكرمة لما نزلت هذه الآية قال عمر أي جمع يهزم أي جمع يغلب فلما كان يوم بدر رأيت رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم يلبس في الدرع وهو يقول سبهم الجمع وبولون الدبر فعرفت تأويلها يومئذ (بل الساعة) وعدهم أي موعد
عذابهم الاصل وما يصدق بهم في الدنيا من طلائع (والساعة) أي أشد الداهية امر فطبع لا يتدى له وانه (وامر) هذا
من عذاب الدنيا (وفي رواية وذلك يوم بدر) والحديث أخرجه أيضا في المزي والتفسير والنسائي في التفسير (عن أنس رضي
الله عنه قال رخص النبي صلى الله عليه وآله وسلم لعبد الرحمن بن عوف) الزهري القرشي (والزبير بن العوام) (في) ليس (قيصن
من حرير من) أجل (حكمة كانت بهما) قال النووي كفيه والحكمة في لبس الحرير للحكمة الحقة من البرودة وتعقب باب الحرير حار
قاله وابقيه انه تلحمة فيه تدفع ما تنشأ عنه الحكمة كالحمل وللمسلم رخص له ما في القميص الحرير في السعة من حكمة كانت
بهما اوجع كان بهما أخرجه عن في اللباس وكذا أبو داود وابن ماجه والنسائي في الزينة وفيه جواز لبس الحرير في الحرب

على المشركين فقال اللهم أي يالله (منزل الكتاب) القرآن (سريع الحساب) قال الكرماني أما إن يراد به سريع حسابه يعني وقتها وأما أنه سريع في الحساب (اللهم اهزم الأحزاب) أي اكسرهم وابدشملهم (اللهم اهزمهم وذلهم) فلا يشبوا عند اللقاء بل تطيش عقولهم وترتد أقدامهم ومطابقة هذا الحديث للترجمة ظاهرة وتوافقها شخص الدعاء عليهم بالهزيمة والزلزلة دون أن يدعوا عليهم بالهزيمة لأن الهزيمة فيها سلامة نفوسهم وقد يكون ذلك رجا أن يتوبوا من الترتل ويدخلوا في الإسلام والاهلاك المسحق لهم مقوت لهذا المقصد الصحيح وهذا الحديث أخرجه أيضا في المغازي والتوحيد والدعوات ومسلم في المغازي والترمذي وابن ماجه في الجهاد والتساق في السير (عن عائشة رضي الله عنها قالت دخل اليه ود على النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقالوا السلام عليكم فأنهم فقال مالك) أي أي تني حصل لك حتى انهم فاجابت بقولها (قلت أولم تسمع ما قالوا قال نعم سمعنا ما قلتم وعلينا السلام فرددت عليهم ما قالوا فان ما قلت يستجاب لي وما قالوا يريدون عليم قال الخطابي رواية الحديثين وعليكم بالو أو كان ابن عيينة يرويه بهذا وهو الصواب قال الزركشي وفيه نظر إذا ما حتى ونحن ندعو عليكم عباد عوتهم به علينا على أن إذا فسرنا السلام بالموت فلا ٣٣٢ أشكال لا شئنا الخلق فيه اه والحديث أخرجه أيضا في الأدب والدعوات (عن أبي هريرة

رايوادود وابن ماجه والترمذي مثله من حديث جابر وعن جابر ابن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يرث المسلم التصراني إلا أن يكون عبده أو مستعرا أو مملوكا أو مملوكا قطعي ورواه من طريق آخر موقوف على جابر وقال موقوف وهو موقوف وعنه ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كل قسم قسم في الجاهلية فهو على ما قسم وكل قسم أدركه الإسلام فانه على ما قسم الإسلام رواه أبو داود وابن ماجه حديث أسامة بن زيد هو باللفظ الأول في مسلم لا كما زعم المنصف قال الحافظ وأغرب ابن نجية في المنتقى فادعي أن مسلما يخرج به وكذا ابن الأثير في الجامع ادعي أن الثاني لا يخرج به اه وحديث عبد الله بن عمرو أخرجه أيضا الأذرقطاني وابن أبي بكن وسند أبي داود وفيه إلى عمرو ابن شعيب صحيح وحديث جابر الأول استغربه الترمذي وفي أسنده ابن أبي ليلى واقظه لا يثوارت أهل ملتين وحديث ابن عباس سكت عنه أبو داود والترمذي وأخرجه أيضا أبو يعلى والضعفاء في المختار وفي الباب عن ابن عمر عند ابن حبان بنحو حديث عمرو بن شعيب وعن أبي هريرة عند الألبان واللفظ لا يرث له من ملتين وفيه عمر بن راشد تفرجه وهو ابن الحديث وأحاديث الباب تدل على أنه لا يرث المسلم من الكافر ولا الكافر من المسلم قال في البحر جيل أجماعا أذهى كونه الأكثر لا يرث المسلم من الذي معه أو معاوية أو الأصر والامامية بل يرث لنا

رضي الله عنه قال قدم طافيل بن عمرو الدوسي وأصحابه على النبي صلى الله عليه وآله وسلم (وآله وسلم) وهو بخيبر وكان أصحابه ثمانين أو تسعين وهم الذين قدموا معه وهم أهل بيت من دوس وكان قدم قبلا بكمكة واسلم وصديق (فقالوا يا رسول الله إن دوسا همت وأبت) أن تسمع كلام طافيل حين دعاهم إلى الإسلام (فادع الله عليهما) أي بالله - لا اله الا الله (فقبل هلك دوس قال اللهم اهد دوسا) إلى الإسلام (وأتت بهم) مسلمين وهذا من كمال خلقه العظيم ورحمته وورفته بامتته برأه

الله عنا أفضل ما يرى نبيانا عن أمته وصلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه وسلم وما دعاؤه على بعضهم فذلك حيث لا يرجو ويخشى ضررهم وشوكهم (عن مسلم بن سعد رضي الله عنه أنه سمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول يوم خيبر في أول سنة سبع (لأعطين الراية) أي العلم (ربنا لا يفتح الله على يديه) زاد ابن أبي عمير عن عمرو بن الأكوخ في رواية ليس بشيء (فقاموا) أي الصحابة الحاضرون (يرجون لذلك أيهم يعطى) أي راجعين لأعطائهم الراية لا يفتح الله على يديه (فقدوا كلهم) أي كل واحد منهم (يرجون أن يعطى فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (أين على) أي مالي لا أراه حاضر أو كانه صلى الله عليه وآله وسلم استبعد غيبته عن حضرته في مثل هذا الموطن لاسيما وقد قال لأعطين الراية المخ وحضر الناس كلهم طمعا أن يقولوا ذلك الوعد (فقبل) على سبيل الاحتراز عن غيبته (استشكى عينيه) من الرمد (فامر) صلى الله عليه وآله وسلم بإحضاره (فذهب) مبيدا للمفعول (فبصق في عينيه فبرأ مكانه حتى كانه لم يكن به شيء) من الرمد (فقال) على يا رسول الله (تلقاهم حتى يكونوا) - ماين (مثلنا فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (على رسلنا) بكسر الراء أي اتقده في وكن على الهيئة (حتى تنزل بساحتهم ثم ادعهم إلى الإسلام) أي قبل القتال وهذا موضع الترجمة (وأخبرهم بما يجب عليهم فوالله لأنهم يدركون رجل واحد خير لك من حشر النعم) بضم الحاء وسكون الميم والنعم بفتح النون أي جيرا لابل وهي أحسن وأجزلها أي خير لك من أن تكون لك فتنة صدقها

وهذا الحديث أخرجه أيضا في فضل علي ومسلم في الفضائل (عن كعب بن مالك رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) (والم يخرج) في يوم من الأيام (إذا خرج في سنة أو يوم الخميس) فإن أكثر خروجه في السفر فيه وقد وهم من زعم أن هذا الحديث معلق وفي رواية عنه وكان أحب أن يخرج أي في السفر جهادا أو غير يوم الخميس (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال بعثنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في بيت) أي جيش أميره حمزة بن عمرو الأسلمي (فقال لنا إن لقيتم قذانا وفلا تاربوا من قريش سمعنا) صلى الله عليه وآله وسلم (لحقوا بما بالنار) هما هبار بن الأسود ونافع بن عبد عمرو وكاعده ابن بشكو الهمن طريق ابن أبي ليلى عن بكير أروبار وخالد بن عبد قيس كافي سيرة ابن هشام ومسنند البراء وهاجر ونافع بن قيس ابن أقيط القهري وهو والد عقبة كاحرره إليه لاذي وهو الذي خنس بن نيب بنت النبي صلى الله عليه وآله وسلم بهيرون أو كانت حاملا قالت ما في بطنها وكان هو وهبار معه فلذا أمر صلى الله عليه وآله وسلم بإحراقهما (قال) أبو هريرة (ثم أتينا) صلى الله عليه وآله وسلم (نودعه) وهذا وضع الترجمة وهي التوديع عند السفر (حين أروانا الخروج) للسفر فقيه توديع المسافر للمقيم فتوديع المقيم للمسافر بطريق الأولى وهو أكثر في الوديع (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (أفكنت امرأة حكم أن تحرقوا

لا توارث بين أهل ملتين قالوا قال صلى الله عليه وآله وسلم الإسلام يهمل ولا يعلى قلنا نقول بموجبه والأوث مدعوع عارونا قالوا قال صلى الله عليه وآله وسلم نرهم ولا يرونا قلنا لعله أراد المرتدين جمع بين الأخبار ثم قال محله الهادي وأبو يوسف ومحمد ويرث المرتد ورضته المسلمون الشافعي لأبل ليت المال أبو حنيفة ما كسبه قبل الردة فلورثته المسلمين وبعد هاليت المال لناقل على عليه السلام المستورد الهلي حين ارتد وجعل ميراثه لورثته المسلمين ولم يقصد قالوا لا يرث المسلم الكافر قلنا مخصوص بعمل على قالوا نعم أموال أهل الردة قلنا كان لهم منه نصيب وأحاديث أخرى من اه كلام البحر وقوله صلى الله عليه وآله وسلم الإسلام يهمل هو حديث أخرجه أبو داود والحاكم وصححه وأما قوله ليرث أهل الكتاب ولا يرونا فليس من قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم كما زعم في البحر بل هو من قول معاوية كما روى ذلك ابن أبي شيبة وقد قال يقول معاوية ومن معه عبد الله بن مغفل ومسرور وسعيد بن المسيب وأبراهيم النخعي ولكنه اجتهدا مصادم لعموم قوله صلى الله عليه وآله وسلم لا يرث المسلم الكافر وما في معناه ومصادم أيضا من حديث جابر المذكور في الباب ولتقريره صلى الله عليه وآله وسلم لما قلناه عقل والحاصل أن أحاديث الباب فاضية بأنه لا يرث المسلم من الكافر من غير فرق بين أن يكون حريا أو ذميا أو مرتدا فلا يقبل التخصيص بالإبدال وظاهر قوله لا يوارث أهل ملتين أنه لا يرث أهل مله كقريه

(حق) واجب وهو شامل لأمير المسلمين في عهد الرسول صلى الله عليه وآله وسلم وبه مدرج فيهم الخلفاء والقضاة (مالم يؤمر) أحدكم (بالمعصية) لله تعالى (فإذا أمر) أحدكم (بمعصية فلا سمع) لهم (ولاطاعة) إذ لاطاعة لخلق في معصية الخلق وانما الطاعة في المعروف والمرادني الحقيقة الشرعية لا الوجودية وهذا الحديث أصل من أصول الدين وقاعدة من قواعد الشرع المبين وتحتة فروع كثيرة تفيد دلائل على رد التقليد ومحل البسط في فوائده كتاب الأحكام (عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول نحن الاتخرون في الدنيا (السابقة) في الآخرة وهذا الطرف من حديث طويل سبق في الجمعة ومطابقته لترجمة هنا غريبة لكنه قال ابن المنذر إن معني يقاتل من ورائه أي من أمامه فاطلق الورا على الأمام لانهم وإن تقدموا في الصورة فهم أتباعه في الحقيقة والنبي صلى الله عليه وآله وسلم تقدم غيره عليه بصورة الزمان لكن المتقدم عليه مأخوذ عهده ان يؤمن به ويصبره كآحاد أمته ولذلك لا ينزل عيسى بن مريم عليه السلام حاكموا فهم في الصورة أمامه وفي الحقيقة خلقه فناسب ذلك قوله يقاتل من ورائه وهذا كما تراء في غايض التكميل والظاهر أنه اتخذ كرميرا على عادته أن يذ كر الشئ كما معه بجله لتضمنه موضع الدلالة المطلوبة منه وإن لم يكن بآية مقسودا (ويقول) صلى الله عليه وآله وسلم (من أطاعني) فيما أمرت به (فقد أطاع الله) لأنه في الحقيقة مبلغ والاخر هو الله عز وجل (ومن

أحمد كانت رواية رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سوداء ولو أضافوا بيض ومثله عند الطبراني عن بريدة وعند ابن عتيق عن أبي هريرة وزاد مكتوب فيه لا اله الا الله محمد رسول الله وهو ظاهر في التباين والذي صرح به غير واحد من أهل اللغة توافقه في التفرقة بينهما عرفية وقد كانت الراية يسمونها رقبين الجيش ثم صارت تحمل على رأسه وأما العلم فله لامة لعل الامير يدور معه حيث داروا كان اسم رايته صلى الله عليه وآله وسلم اعقاب وقال أبو بكر بن العربي اللواتي في الراية فاللواء ما يبعد في طرف الرمح ويلوى عليه والراية ما يبعد فيه ويترك حتى يصفقه الرياح وقيل اللواتي دون الراية وقيل اللواتي العلم الضخم والراية يتولاها صاحب الحرب ويضع الترمذي الى التفرقة فترجم الاول برة وأورد فيه حديث جابر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم دخل مكة ولو أضافوا بيض ثم ترجم بالرايات وأورد حديث الزبارة رواية رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كانت سوداء مربعة من غمره وروى أبو داود كانت رايته صلى الله عليه وآله وسلم صفراء ويجمع بينهما باختلاف الاوقات وروى أبو يعلى عن أنس رفعه ان الله عز وجل أكرم أمي بالاولى وسنده ضعيف ولا يفي الشيخ من حديث ابن عباس كان مكتوبا على رايته لا اله الا الله محمد رسول الله وسنده دواء ٣٢٨ (عن أبي هريرة رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله

أبي هريرة ان فاطمة رضي الله عنها قالت لابي بكر من يرثك اذا مت قال ولدي وأهلي قالت فاما لاني النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول ان النبي لا يرث ولكن اعول من كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول وانفق على من كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ينفق رواه أحمد والترمذي وصححه) قوله لا نورث بالنور وهو الذي توارثه عليه أهل الحديث في القديم والحديث كما قال الحافظ في الفتح ومات كاف موضع الرفع بالابتداء وصدقة خبره وقد زعم بعض الرافضة ان لا نورث بالياء التثنية وصدقة بالنصب على الحال ومات كاف في محل رفع على النيابة والتقدير لا نورث الذي تركناه حال كونه صدقة وهذا خلاف ما جاءت به الرواية ونقله الحافظ وما ذلك باول تحرير فمن أهل تلك النحلة يوضح بطلانه في حديث أبي هريرة المذكور في الباب بلغة فهو صدقة وقوله لا تقسم وروى في زياد وقوله ان النبي لا يرث وما ينادى على بطلانه أيضا ان أبا بكر احتج بهذا الكلام على فاطمة رضي الله عنها فيما التمسته منه من الذي خلفه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من الاراضي وهما من خضع الفصحاء والعلمهم بعد لولان الالفاظ فلو كان اللفظ كما تقرر في الروايف لم يكن فيما احتج به أبو بكر حجة ولا كان جوابه مطلقا قالوا اقول انه أشدكم الله أي اسألكم رافعا تسدي أي صوت وقد قدمنا الكلام على هذا الترتيب

(وسلم قال بعثت بجوامع الحكم) من إضافة الصفة الى الموصوف وهي الكلمة الموجزة لفظا المتعقبة وهذا شامل للقرآن والسنة فقد كان صلى الله عليه وآله وسلم يتكلم بالعاني الكثيرة في الالفاظ القليلة (وأصرت) على الاعداء (بالرب) أي الخوف زادت رواية في التميم مسيرته وهو ظاهر في حديث السائب بن زيد ثم رواه أمي وشراخني ولان في بيده وبين حديث جابر على ما لا يخفى ووقع في الطبراني أيضا من حديث أبي أمامة ثم رواه شهر بن خالد في الفتح وظهر ان الحكمة في الاقتصاد على الشهر انه لم يكن

فيه وبين الممالك البكار التي حوله أكثر من ذلك كاشام والعراق واليمن ومصر ولبس بين ومعناه المدينة النبوية الواحدة منها الا الشهرة بادونه وليس المراد بالخصوصية مجرد حصول الرعب بل هو ما يشأ عنه من الظفر بالعدو (فبيننا انانم أوتيت مفاتيح خزائن الارض) لخزائن كسرى وقصر ونحوهما أو معادن الارض التي منها الذهب والفضة وقال في الفتح المراد بها ما يفتح لامة من بعدهم من القنوج (فوضعت في يدي) كناية عن وعدوه له بما ذكر انه عليه آتته وكذا وقع فتح لامة عمالك كثيرة ففتحوا أموالها واستباحوا خزائن ما ملوكها وقد جعل بعضهم ذلك على ظاهره فقال هي خزائن أجناس ارض العالم يخرج لهم قدر ما يطلبونه لذواتهم فكل ما ظهر من رزق العالم فان الاسم الالهي لا يعطيه الا عن محمد صلى الله عليه وآله وسلم الذي بيده المفاتيح كما اختص تعالى بمفاتيح الغيب فلا يعلمها الا هو وأعطى هذا السيد الكريم منزلة الاختصاص باعطائه مفاتيح الخزائن اه ما في القسطاني عن عدي ان الاول أظهر وأرجح والثاني أبعد وقد ذكر السيوطي في تاريخ الخلفاء ما فتح من المداين والبلاد في مشارق الارض ومغاربها على أيدي ملوك الاسلام على التدريج وما صلى لهم من الخزائن والاموال وما بلغ اليه ملكهم (قال أبو هريرة) رضي الله عنه (وقد ذهب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وانتم تفتنونها) أي تستخرجونها أي الاموال من مواضعها يشير الى انه صلى الله عليه وآله وسلم

وسلم ذهب ولم يزل من أشيا وهذا يؤيد التاويل الاول ويرجح (عن أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنهما قالت صنعت سفرة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) يضم البين وسكون القامطاعام يقضه المسافر وأكثروا يحمل في جلد مستدير فنقل اسم الطاعام الى الجلد وسمي به كما ثبت الزيادة رواية (في بيت أبي بكر) رضي الله عنه (حين أراد ان يجر) من مكة (الى المدينة قالت) أسماء (فلم يجد لفرته ولا لبقائه) ظرف الما من الجاد (مات بطبعها به) وهذا موضع الترجمة لانه يدل على جعل الزاد لاجل السفر وانه ليس منافيا للتوكل لكنه استشكل لكونه لم يكن سفر غزوا واجب بالقياس عليه (فقلت لابي بكر والله ما أجده شيئا أربط به الانطاق) بكسر النون ما تشديه المرأة وسطها البرقع به توبه من الارض عند المهنة أو زار فيه تمكنا أو توب تلبسه المرأة ثم تشد وسطها يجعل ثم ترسل الاعلى على الاسفل (قال) اه ا أبو بكر (فتشقه بائنا فاربطه) ولا صلي فاربطي (بواحد القاد وبالاخر) لفرقة فقامت فلذلك سميت أي أسماء (ذات الانطاقين) وقيل لانها كانت تجعل لظا على نطاق أو كان لها انطاقتان تلبس أحدهما وتحمّل في الاخر الزاد والحقه وظ الاول (عن أسماء بنت زيد رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ركب على حمار على كاف) ٣٢٩ بكسر الهمزة وتاء وقال وكاف بالواو وهو ما

ومعناه قوله ومؤنة عامي اختار في المراد به فقيل هو الخليفة بعده قال الحافظ وهذا هو المعنى وقيل يريد بذلك العامل على الفضل وبه جزم الطبري وابن بطال وأبوهم من قال المراد بعاهه سافر غيره وقال ابن حبان في الخصائص المراد به ما مله خادمه وقيل العامل على الصدقة وقيل العامل فيها كلابير ونبيه بقوله دينار بالادنى على الاعلى وظاهر الاحاديث المذكورة في الباب ان الانبياء لا يورثون وان جميع ما تركوه من الاموال صدقة ولا يعارض ذلك قوله في وورث سليمان داود فان المراد بالورثة المذكورة وراثته العلم بالمال كما صرح بذلك جماعة من أئمة التفسير وهذا تشكيك ما روي في الباب عن عمر انه قال لعثمان وعبد الرحمن والزبير وسعد وعلي وانهما من انعم الله على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا نورث فان كان اسماء من النبي صلى الله عليه وآله وسلم فكيف يطلبانه من أبي بكر وان كانا اسماء معاه من أبي بكر أو في زمنه بحيث افاد عندهما العلم بذلك فكيف يطلبانه به ذلك من عمر وأوجب جعل ذلك على انهما ائمة قد انعم الله عليهم لا نورث خصوص من يعض ما خلفه دون بعض ولذلك نسب عمر الى علي وعباس انهما كانا يفتقدان ظلم من خلفهما كما وقع في صحيح البخاري وغيره وأما ما خصه من بعدهم فمما قال اسماء بن القاضى فيملوا والمدارة ما في

بالارتداد على الحارث بن عوف في التواضع (ومعه بلال) مؤذنه (ومعه عثمان بن طلحة) بن أبي طلحة بن عبد العزى لكونه (من الحجابة) أي حجة الكعبة وسدتها الذين يدهم مفتاحها (حتى أناخ) صلى الله عليه وآله وسلم راحلته (في المسجد الحرام) فامرهم ان يأتي بفتح البيت العتيق فأتوا به من عند أمه سلافة بضم السين المهملة (فتفتح) صلى الله عليه وآله وسلم به الكعبة (ودخل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) وفي رواية الحديث قد تقدم مع خبره في محله فراجع (وعنه) أي عن ابن عمر (رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى أن يسافر بالقرآن الى أرض العدو) خوفا من الاستيلاء عليه قال القسطاني فالتحسب عن السفر بالقرآن انما المراد به السفر بالمصحف خشية ان يناله العدو ولا السفر بالقرآن نفسه لان القرآن المنزل لا يمكن السيرة فدل على ان المراد به المصحف المكتوب في القرات اه وقيل سافر النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه في أرض العدو وهم يعلمون القرآن واستدل به على منع بيع المصحف من الكافر لوجود آلهة وهي التحك من الاستيلاء عليه ولا خلاف في تحريم ذلك وانما وقع الخلاف هل يصح لو وقع ويومر بالملك أم لا وكذا كتب فقه فيها آثار السلف بل قال السبكي الاحسن ان يقال كتب علم وان خلت عن الآثار تعظيم العلم الشري قال ولله الشرح تاج الدين وقوله تعظيم العلم الشري فيسجد جوار بيع الكافر كتب يوم غير شريفة ونفي المنع من بيع

نابتة عن منها بالشرع ككتب النور واللغة ٥١ وأما كتابه صلى الله عليه وآله وسلم إلى هرقل فجميعه وبينه وبين المراد بالتمني حمل المجموع أو التخيير والمكتوب لهرقل انما هو في ضمن كلام آخر غير القرآن قال ابن عبد البر اجمع الفقهاء على ان لا يسافر بالمعصية في السر والعلانية كراهية الخوف عليه واختلاف في الكبر المأمون عليه فخرج ماله مطلقا وفصل أبو حنيفة وأدار الشافعي الكراهية مع الخوف وجودا وعدما وقال بهضم كتاب الكعبة قال في الفتح واستدل به أيضا على منع تعظيم الكافر القرآن فخرج ماله طاعة أو اجازة الخليفة مطلقا وعن الشافعي قولان وفصل بهضم المالكية بين القليل لاجل مصلحة قيام الحجة عليه - فاجاز وبين كثير غيره وبؤيده قصة هرقل حيث كتب اليه صلى الله عليه وآله وسلم في بعض الآيات وقد نقل النووي الاتفاق على جواز الكتابة اليهم بمثل ذلك (عن أبي موسى رضي الله عنه قال كأمعروا ول الله صلى الله عليه وآله وسلم فكذا إذا أشرقتا) أي اطلعنا (على وادع لنا وكبرنا) قد اذنت أصواتنا (جاءه فعليه عليه) (نقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم) (ولم يأتهم الناس اربعة) بكسر الهمزة وفتح الواو الموحدة أي ارفعوا وانتظروا واصبروا عن الباهر وقواعنه (على أنفسكم) أي اعطوا عليها بالرفق بها ٣٤٠ والكف عن الشدة فانكم لا تدعون اسم ولا غائبانا منكم انه جميع) في

من ماريه لم يكن في الميراث انما نازعا في ولاية الصدقة وفي صرفها كيف تصرف
كذا قال ابن ابي شيبة في رواية النسائي وعمر بن شبة من طريق أبي الجعفي ما يدل على انه ما
أراد ان يقسم بين ما على ميل الميراث واقطعه في آخره ثم بحثنا في الآثار بحثنا في قول
هذا اريد نصيب من ابن أخي وبقول هذا اريد نصيب من امرأتي والله لا قضى بينكما الا
بذلك أي الامانة تقدم من تملها الهما على سبيل الولاية وكذا وقع عند النسائي من طريق
عكرمة بن خالد عن مالك بن أنس في قوله وفي السنن لا يداود وغيره أراد ان عمر يقسمها
بينهم المنتزعة كل منهم ما يتوارثه ولاء فامتنع عمر من ذلك وأراد ان لا يقع عليها اسم
الصدقة ولذلك اقسم على ذلك وعلى هذا اقتصرنا في شرح الحديث واستحسنه وهو فيه
من الظاهر ما تقدم واجب من ذلك جزم ابن الجوزي ثم الشيخ محي الدين بن عليا وعباسا لم
يطلبوا من عمر الا ذلك مع ان الباقي في صحيح البخاري صريح في انه ما جاء امر في طلب
شيء واحد يمكن الاذنين الجوزي والنووي انه ما نرحا المفظ الوارد في مسلم دون الافظ
الوارد في البخاري وأما ما ثبت في الصحيح من قول عمر جئتني يا عباس تملأني نصيبك من
ابن أخيك فانما عبر بذلك لبيان قصة الميراث كيف يقسم بينهم لو كان ذلك ميراث لانه
أراد ان يقسم منه ما به ذا الكلام رزاه الامام في ابن شهاب عن عمر بن الخطاب عن عبد الله بن مسعود
فصلها أمر كما والامير جرح والله اليك قولك ولكن أعول من كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

مقابلة اسم (قريب) في مقابلة
غائبا زاد في غير رواية أبي ذر
شارك اسمه وتعالى جده قال
أطبري وفيه كراهية رفع الصوت
بالدعاء والذكر وبه قال عامة
السلف من الصحابة والتابعين
وهو وضع الترجمة من مدني
الحديث لان حامل المعنى فيه
انه صلى الله عليه وآله وسلم كره
رفع الصوت بالذكر والدعاء قال
في الفتح وتصرف البخاري
يفتضي ان ذلك خاص بالتكبير
عند القتال واما رفع الصوت في
غيره فقد تقدم في كتاب الصلاة
من حديث ابن عباس ان رفع
الصوت بالذكر كان على
العهد النبوي اذا انصرفوا

من المكتوبة ٥١ (عن جابر بن عبد الله الانصاري رضي الله عنه ما قال كذا إذا صعدنا) أي إذا
طلعنا وضما عاليا تجبل أو تل (كبرنا) استعها را لكبرياؤه تعالى عند ما وقع البصر على الامكنة العالية لان الارتفاع
محبوب للنفس من انفسه من استعها را انه كبر من كل شيء (واذا نزلنا) الى مكان منخفض كواد (سجنا) أي استناباط من قصة
يونس ونسيجه في بطن الحوت لتجرب من بطن الادوية كالتجارب في بطن الحوت وقيل مناسية التسبيح في الاماكن
المنخفضة من جهة ان التسبيح هو التنزيه فلهذا سب تنزيه الله عز وجل عن صفات الانخفاض كانه سب تنكبر عند الاماكن
المرتفعة ولا يلزم من كون جهتي الارتفاع والارتفاع على الله أن لا يوصف بالعلو وان وصفه بالعلو من جهة المعنى والمستحيل
كون ذلك من جهة الحس ولذلك ورد في صفاته العالي والعلو والمرتفع ولم يرد ذلك وان كان قد أحاط بكل شيء علما جمل وعز
كذا في الفتح وعبارة ابن المنير قاله لو ان كان معنويا لا جسمانيا فقد وصف به ولم يؤخذ في وصفه بالانخفاض البتة ولا لاسم
مشقة من ذلك وقد ورد نزل ربنا الى السماء الدنيا ولنا بالمعنى انكته لم يشق له منه اسم المتزل بخلاف اسمه المتعالى ٥١
ومعروف في المصاحف والمعاني متقاربة بل متعددة (عن أبي موسى) الاشعري (رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم)
(وسلم اذا مرض العبد المؤمن وكان يعمل على اقل من مرضه ومنعه منه المرض ونيت له لولا المانع مداومته عليه) (أوسافر)

مقرطاعة ومنعه السفر عما كان يعمل من الطاعات وفيه المداومة (كتب له مثل ما كان يعمل) حال كونه (مقيما صحيا)
فهو ما حال ان مراحات أو من داخلان وفيه المداومة (كتب له مثل ما كان يعمل) حال كونه (مقيما صحيا)
ابن بطال الحكم المذكور على التوافل لا القرائن فلا تفسد طبا السفر والمرض وتعيبه ابن المنير بانه يجرى ما يجرى في نفسه
القرائن التي شأنه ان يعمل بها وهو صحيح اذا عجز عن حملها أو بعرضها بالمرض كتب له أجر ما عجز عنه فعلا لانه هام به عزما أن
لو كان صحيحا حتى صلاة الجالس في القرض أرضه يكتب له أجر صلاة القائم ٥١ وهذا ذكره في المصاحف من غير عزوما كما
عليه وفيه صاحب الفتح فقال وليس اعتراضه بجيد لان ما يجرى في حال واحد واستدل به على ان المريض والمسافر اذا
تكاثر العمل كان أفضل من عمله وهو صحيح مقيم وفي هذه الأحاديث تعقب على من زعم ان الاعذار المرخصة لترك الجماعة
نقط الكراهية والامتنع خاصة من غير ان تكون محصاة له لانه ضمنية وبذلك جزم النووي في شرح المذهب وبالأول جزم الروائي
في التخصيص وبهذا ما قال حديث أبي هريرة رفته من توفيقا فاحسن الموضوع ثم خرج الى المحدث فوجد الناس قد سألوا
اعطاء الله مثل أجر من صلى وحضر لا ينقص ذلك من أجره شيئا أخرجه ٣٤١ أبو داود والنسائي والحاكم واسناده قوي قال

السيدي الكبير في الحاشيات من
كانت عادته ان يصلي جماعة فتعذر
فانه ترك كتب له ثواب الجماعة ومن
لم يكن له عادة لكن أراد الجماعة
فتعذر يترك كتب له ثواب قسده
لا ثواب الجماعة لانه وان كان
قصد الجماعة ليكن قصد مجرد
فلم يكن له ثواب من صلى
جماعة كان دون من جمع والاولى
سبها فعل ويدل للاول حديث
الباب وللثاني ان أجر الفل
يضاعف وأجر القصد لا يضاعف
بدليل من هم به سنة كتبت له
سنة واحدة قال ويمكن ان
يقال ان الذي صلى منفردا ولو
كتب له أجر صلاة الجماعة لكونه

وآله وسلم يقول الخ فيه دليل على انه توجه على المداومة القائم بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
عليه وآله وسلم ان يقول من كان الرسول ما لو ان الله عليه وآله وسلم يقول ويشتق على من
كان الرسول يتفق عليه
(كتاب العتق)
(باب الميت عليه)
(عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من أعتق رقبة - ملة - أعتق الله بكل
عضو منه عضوا من النار حتى يفرجه بفرجه مثق عليه وعن سالم بن أبي الجعد عن أبي
احامة وغيره من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم يعني عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
ولم يقل أيا امرئ مسلم أعتق امرأ - ما - كان فكأنه من النار يجزي كل عضو منه عضوا
منه وأما امرئ مسلم أعتق امرأتين مسلمتين كأنهما كانا كمن انما يجزي كل عضو منهما
عضوا منه رواه الترمذي وصححه ولا جدوا في داود عنه من رواية كعب بن مرة أو مرة
ابن كعب السامي وزاد فيه وأما امرأة مسلمة أعتق امرأ - ملة - كانت فكأنهما من
النار يجزي بكل عضو من أعضائها عضوا من أعضائها) حديث كعب بن مرة أخرجه
أيضا النسائي وابن ماجه واسناده صحيح وفي الباب عن عمر بن عتبة عن أبي داود

اعذارا فيكتب له ثواب صلاة فرد بالاصالة ثواب مجمع بالفضل ٥١ ملخصا ٥١ (عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى
الله عليه وآله وسلم انه قال لو يعلم الناس ما في الوحدة ما أعلم ما ادركوا) وكذا ما في الاول خرج مخرج الغالب (بدليل)
وحده) وفيه كراهية السير وحده من غير رفيق معه ويؤخذ من حديث جابر جواز السفر منفرد بالضرورة والمصلحة التي لا تنظم
الا بالافراد وكارسال الجاهل والاطلبة والكراهية لما عد ذلك ويحتمل أن تكون حالة الجواز مقيدة بالحاجة عند الامتناع
وحالة المنع مقيدة بالخوف حيث لا ضرورة وقد وقع في كتب البخاري بحث كل من حديثه وفيه من مسعود وعبد الله بن أنس
وخوات بن جبير وعمر بن أمية وسالم بن عبد وبسبب في عدة واضع وبعضها في الصحيح (عن عبد الله بن عمرو) بن العاص
(رضي الله عنه ما قال جابر جمل الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم) (وهو جاهمة بن العباس بن مرداس كما عند النسائي وأحمد
او معاوية بن جاهمة كما عند البيهقي) (استأذنه في الجهاد فقال) (له صلى الله عليه وآله وسلم) (أخي والله قال نعم) (حيان) قال
فقم ما فاحسد) أي في الوادين جي به للمشاكاة وهذا ليس ظاهره مرادا لان ظاهر الجهاد اذ يصل الضرر لنفسه وانما المراد
القد والمشتق من كافة الجهاد وهو بذل المال وتعب البدن في قول المعنى بذل مالك وأنفك بدلك في رضا والديك وخدمتهما
والمطابقة بين الحديث والترجمة مستنبطة من قوله فقم ما فاحسد لان امرنا الجاهلية فيهما يقتضي رضاهما عليه ومن رضاهما

على ذلك أو يقتلون فيشربون كذلك وغيره عن الحشر بدخول الجنة لثبوت دخولهم فيها عقبه قلت ولا ضرورة تدعو الى القول بالجواز ونفي الحقيقة وقد فسره الشارع صلى الله عليه وآله وسلم بما تقدم قاله صلى الله عليه وآله وسلم من قوله صلى الله عليه وآله وسلم (عن الصواب بن جهماعة رضى الله عنه قال مررت بالنبي صلى الله عليه وآله وآله وسلم بالابواء) بفتح الهمزة واسكان الموحدة معدودا من عمل الفرج من المدينة بينه وبين الجحفة مما يلي المدينة ثلاثة وعشرون ميلا وسميت بذلك لتبوي السبل بها (أو يودان) بفتح الواو بعد الموحدة وتوسطه ليدل الملهمة له وبعد الالفنون قرية جامعة بينهم وبين الابواء غامضة اسمال وهي ايضا من عمل الفرج والسلم من الراوى (وسئل) قال في الفتح لم اقف على اسم السائل ثم وجدت في صحيح ابن حبان من طريق محمد بن عمرو عن الزهري بسنده عن الصواب قال سألت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن أولاد المنكرين أقتلهم معهم قال نعم فظهر ان الراوى هو السائل (عن أهل الدار) أى المنزل الحريمين ولقد ظم مسلم سئل عن الذراري قال عياض الأول هو الصواب ووجه النووي الثاني وهو واضح (يبيتون) مبنيا للمفعول أى يغار عليهم لئلا يجهت لا يعرف رجل من امرأة (من المنكرين) بيان لأهل الدار أى المنزل ٣٤٤ (فمصاب من نسائهم وذرايعهم قال) صلى الله عليه وآله وسلم عيب الهم (أى النساء والذراري منهم) أى من أهل الدار من المشركين فى الحكم فى تلك الحالة وإيض المراد بأباحتهم بطريق الفقه سد اليهم بل إذا لم يكن الوصول الى الأبناء الا بواسطة الذرية فإذا أصبحوا الاختلاطهم بهم جازقتهم وما لا خلاف في ذلك فافهم الاطلاق والنسب بالقتل مع القدرة على ترك ذلك جهاين الا حديث المصحة بالنسبة عن قتلهم وما هنا قال الصواب بن جهماعة (وسمعه) صلى الله عليه وآله وسلم (يقول لأجى الله ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم) ومن يقوم مقامه من خلفائه وهذا حديث معتقل ذكره البخارى فيمن سبق فى كتاب

دليل على جواز تبرع المرأة بزوجها وان صله الرحم أفضل من العتيق وعن حكيم ابن حزام قال قالت يا رسول الله أرى أمورا كنت اتخوت بها فى الجاهلية من صدقة وعتاق وصلة رسم هل فى شيء من أمر قال است على ما سلف لك من خير متفق عليه وقد احتج به على أن الحربى ينفذ عتقه متى نفذ له ولاؤه بالخبر قوله الإيمان بالله والجهاد قال النووي ذكر فى هذا الحديث الجهاد بعد الإيمان ولم يذكر الحج وذكر العتق وفى حديث ابن عمر وهو بدلالة ثم البرغم الجهاد وفى حديث آخر ذكر السلامة من البدن واللسان قال العلماء اختلاف الاجوبة فى ذلك باختلاف الاحوال واحتياح المخاطبين وذكر ما لا يعلمه السائل والسامعون وترك ما عاوه قال فى الفتح ويمكن ان يقال ان لفظة من مرادة كما يقال فلان عقل الناس والمراد من اعتناهم ومنه حديث خيركم خيركم لاهله ومن المعلوم انه لا يصير بذلك خيرا للناس اه قوله أنفسهم اعتنا أهلها أى اغتياطهم بها أشد فان عتق مثل ذلك ما يقع غالباً الا خلاصا وهو كقوله تعالى لن تناولوا البر حتى تنفقوا مما تحبون قوله وأكثرت غنائى رواية البخارى أعلاها غنائى العيين الممهلة وهى رواية النسائى أيضا ولكن شىء بالغيث المجهمة وكذا النسائى قال ابن ترقى قول معناه امتنعت برب ورواية مسلم كما غنا قال النووي محله والله أعلم فمن أراد أن يعتق رقبة واحدة إما لو كان مع شخص ألف درهم مثلاً فأراد أن يشتريها رقبة به ثمنها فربما رقبة نسيئة

والشرى ووجه دخوله هنا كونه محتمل ذلك فى الحديث دليل على جواز العمل بالعام حتى يرد الخاص ورقبتين لان الصباية تحسبوا بالعمومات الدالة على قتل أهل الشر لأنهم منى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن قتل النساء والمجان والذراري والاطفال وخص ذلك العموم ويحتمل ان يستدل به على جواز تأخير البيان عن وقت الخطاب الى وقت الحاجة ويستنبط منه الرد على من يقتضى عن النساء وغيرهن من اصناف الاموال زهد الانهم وان كان قد يحصل منهم الضرر فى الدين لكن يتوقف تجنبهم على حصول ذلك الضرر فى حصول اجتناب والا فليتناول من ذلك بقدر الحاجة (عن عبد الله بن عمرو رضى الله عنه سمع ان امرأة) لم تسم (وجدت فى بعض مغازى النبي صلى الله عليه وآله وآله وسلم) هى غزوة الفتح كما فى المجمع الاوسط للطبرانى (مقتولة فأنكر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) قال قتال النساء والصبيان لم يجوز قتال النساء والصبيان بحال حتى لو تعرض أهل الحرب بين أو تحصنوا بحصن أو سفينة وجهوا معهم النساء والصبيان لم يجوز رميهم ولا قتلهم بهم وقد أخرج ابن حبان فى حديث الصواب زيادة فى آخره ثم نسي عنهم يوم حنين وفى رواية قال ما كانت هذه تتقاتل ونهى فذكر الحديث وأخرج أبو داود فى المراسيل عن عكرمة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم رأى امرأة مقتولة فى الطائفة فقال ألم انه عن قتل النساء من صاحبها فقال انابا رسول الله ارددتها فأرادت ان تصبر عني فتقتلني فقتلها فامرهم ان يوارى

الشرب ووجه دخوله هنا كونه محتمل ذلك فى الحديث دليل على جواز العمل بالعام حتى يرد الخاص ورقبتين لان الصباية تحسبوا بالعمومات الدالة على قتل أهل الشر لأنهم منى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن قتل النساء والمجان والذراري والاطفال وخص ذلك العموم ويحتمل ان يستدل به على جواز تأخير البيان عن وقت الخطاب الى وقت الحاجة ويستنبط منه الرد على من يقتضى عن النساء وغيرهن من اصناف الاموال زهد الانهم وان كان قد يحصل منهم الضرر فى الدين لكن يتوقف تجنبهم على حصول ذلك الضرر فى حصول اجتناب والا فليتناول من ذلك بقدر الحاجة (عن عبد الله بن عمرو رضى الله عنه سمع ان امرأة) لم تسم (وجدت فى بعض مغازى النبي صلى الله عليه وآله وآله وسلم) هى غزوة الفتح كما فى المجمع الاوسط للطبرانى (مقتولة فأنكر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) قال قتال النساء والصبيان لم يجوز قتال النساء والصبيان بحال حتى لو تعرض أهل الحرب بين أو تحصنوا بحصن أو سفينة وجهوا معهم النساء والصبيان لم يجوز رميهم ولا قتلهم بهم وقد أخرج ابن حبان فى حديث الصواب زيادة فى آخره ثم نسي عنهم يوم حنين وفى رواية قال ما كانت هذه تتقاتل ونهى فذكر الحديث وأخرج أبو داود فى المراسيل عن عكرمة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم رأى امرأة مقتولة فى الطائفة فقال ألم انه عن قتل النساء من صاحبها فقال انابا رسول الله ارددتها فأرادت ان تصبر عني فتقتلني فقتلها فامرهم ان يوارى

وهو قول الشافعى والكوفيين وقالوا اذا قتلت المرأة جاز قتلها وقال ابن حبيب الان باشرت القتل أو قصدت اليه وكذلك الصبي المراهق وانفق الجميع كما قيل ابن بطلان على منع القصد الى قتل النساء والولدان اما النساء فلضعفهن واما الولدان فلضعفهم وعن قول الكفر ولما فى استبقائهم جميعا من الانتفاع بهم اما بالرق واما بالافساد فمن يجوز ان ينادى به وحكى الحازمى قول الجواز قتل النساء والصبيان على ظاهر حديث الصواب وزعم انه ناسخ لاحاديث النهى وهو غير ياب (عن ابن عباس رضى الله عنهما لما بلغه ان عليا رضى الله عنه سرق قوم بالانار) هم السبية اتباع عبد الله بن سبا كانوا يزعمون ان عليا ربه وعنده ابن شعبة كانوا قوم ما بعد دون الامنام (قالوا لو كنت انا لم أحرقتهم لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تعذبوا بعباد الله) وهذا اصريح فى النهى (ولقتلهم كما قال النبي صلى الله عليه وآله وآله وسلم من بدل دينه) الحق وهو دين الاسلام (فاقتلوه) وفى شرح السنة قبل ذلك عليا فقال صدق ابن عباس وانما سرقهم على الرأى والاجتهاد وكان له يفت على النص فى ذلك قبل مجوز ذلك للتشديد بالكفار والمباغاة فى الذكابة والنكال قال فى الفتح واختلاف السائق فى القهر فى فكره ذلك عمر وابن عباس وغيرهما مطاعة ما كان ذلك بسبب كفر اوفى حال ٣٤٥ مقالة أو كان قصاصا واجازة على وخالف ابن الوليد وغيره ما وقال المهلب

ورقتين مضمونتين فالرقتان أفضل قال وهذا بخلاف الاضحية فان الواحدة السمينة فيه أفضل لان المطالب هنا فى الرقبة وهناك طيب اللحم قال الحافظ والذى يظهر ان ذلك يختلف باختلاف الأشخاص فرب شخص واحد اذا عتق انتفع باعتق اضعاى ما يحصل من النفع اعتقا أكثر عددا منه وربما يحتاج الى كثرة العتق لفرقة على الماوىج الذين يتفجعون به أكثر مما يتفجع به هو بطيب اللحم فالضابط ان مهما كان أكثره ما كان أفضل سواء قل أو أكثر واحتج به لما لا فى ان عتق الرقبة الكافرة اذا كانت أعلى ثمن من المسألة أفضل وخالفه أصح وغيره وقالوا المراد بقوله أعلى ثمن من المسلمين وقد تقدم تقييده بذلك قوله أشرفت بفتح الشين المجمة والعين المهملة وهو من الشهور قوله وفى الثاني دليل على جواز تبرع المرأة الخ قد تقدم الكلام على ذلك فى باب ما جاء فى تصرف المرأة فى مالها ومال زوجها من كتاب الهبة قوله است على ما سلف لك من خير فيه دليل على ان ما فعله الكافر حال كفره من القرب يكتب له اذا أسلم فيكون هذا الحديث مخصوص بالحديث الاسلام يجب ما قبله وقد تقدم فى أوائل كتاب الصلاة وجب ذنوب الكافر بالاسلام ايضا مشروط بان يحسن فى الاسلام لما أخرجه مسلم فى صحيحه من حديث عبد الله بن مسعود قال قلنا يا رسول الله أنؤاخذ بما عملنا فى الجاهلية قال من أحسن فى الاسلام لم يؤاخذ بما عمل فى الجاهلية ومن أساء فى الاسلام أو خذ بالاول

الولد وغيره ما وقال المهلب ليس هذا النهى على التحريم بل على سبيل التواضع ويدل على جواز التحريم فى فعل العصاة وقد سئل صلى الله عليه وآله وسلم عن العربى باليدى الحمى وحرق أبو بكر الأناط بالشار بحضرة العصاة وحرق خالد ناسا من أهل الردة وأكثرت المادية يجوزون قسرى الخسوف والمراكب على أهلها وبه قال الثورى والاوزاعى وقال ابن المنبر وغيره لا حجة فيما ذكر للجزا لان قصة العربى كانت قصاصا أو منسوخة وتجوز العصاة معارض بمنع مصابى أخرى وقصة

٤٤ نيل خا الحصون وغيره ما عقيدة بالضرورة الى ذلك اذا تعين طر بقا لا ظنر باله دو ومنهم من يهده بان لا يكون معهم نساء ولا صبيان وأما حديث الباب فظاهر النهى فيه التحريم وهو نسخ لامره المتقدم سواء كان يوحى اليه أو باجتماده وهو محمول على من قصد الى ذلك فى شخص بعينه وقد اختلف فى مذهب مالك فى أصل المسئلة فى التدخين وفى القصاص بالنار وفى الحديث جواز الحكم بالنفى اجتهادا ثم الرجوع عنه واستصحاب ذكر الدليل عند الحكم لرفع الالباس والاستتابة فى الحدود ونحوها وان طول الزمان لا يرفع العقوبة عن استحقاقها وفيه كراهة مثل قتل البرغوث بالنار وفيه نسخ السنة بالسنة وهو اتفاق وفيه جواز نسخ الحكم قبل العمل به أو قبل التمكن من العمل به وهو اتفاق الا عن بعض المعتزلة فيما حكاه أبو بكر بن العربى وهذه المسئلة غير المسئلة المشهورة فى الاصول فى وجوب العمل بالناسخ قبل العمل به وقد تفقوا على انهم ان تمكنوا من العلم به ثبت حكمه فى حقهم اتفاقا فان لم يتمكنوا فالجهم وروى انه لا يثبت وقد ثبت بالذمة كالمو كان ناعما ولكنه معذور وفى رواية الحميدى ان عليا سرق المرتدين بعنى الزنادقة وقال عمار لم يحرقهم ولكن حفرهم حقا وخرق بعضها الى بعض ثم دسنى عليهم فقال عمرو بن دينار الشاعر لترمى المنايا حيث شامت • اذا لم ترمى فى المقتربين اذا ما أجبروا حطبا وانارا • هنالك الموت قد غيدين

وعند الجاني عن عكرمة قال أتى علي بن زائدة فأنزلهم ولا جسدان عليا أن يقوم من هؤلاء الزنادقة منهم كتب فامر بنار
فاجبت ثم أحرقتهم وكتبهم وروى ابن أبي شيبة عن طريق عبد الرحمن بن عبيد عن أبيه قال كان أناس يعبدون الأصنام في
السرويات دون العطا فأتى بهم علي فوضههم في السجن واستشار الناس فقالوا اقتلهم فقال بل اصنع بهم كما صنع يا بني إبراهيم
فخرقه - ثم بالنار وهذا الحديث أخرجه أيضا في استنباه المرتدين وأبو داود وابن ماجه في الحدود وكذا الترمذي والنسائي في
المحاربة (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول قرصت) أي لدغت (غلة تيمان
الأنبياء) هو عزير وعند الترمذي الحكيم أنه موسى (فامر بقرية النمل) موضع اجتماعهم (فاسوقت) أي القرية لجواز
التعذيب بالنار وأمر أراق النمل قصاصا وهو غير مكاف في شرعه واستدل به على جواز حرق الحيوان المؤذى لأن شرع من قبلنا
شرع إذا لم يأت في شرعنا ما رفعه ثم ورد فيه النهي عن التعذيب بالنار إلا في القصاص بشرطه وكذا لا يجوز عندنا قتل النمل
لحديث ابن عباس في السنن أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن قتل النمل والنحلة (فأوحى الله إليه) إلى ذلك النبي (أن
قرصته غلة اسرقامة من الأمم ٢٤٦ تسبح الله) أنه في قتل النمل والنحلة واحدة وهي التي آذنت بخلاف غيرهما

والأخر وحديث حكيم المذكور يدل على أنه يصح العتق من الكافر في حال كونه
ويثاب عليه إذا أسلم بعد ذلك وكذلك الصدقة وصلة الرحم
(باب من أعتق عبدا بشرط عليه خدمة)
(عن شيبنة أبي عبد الرحمن قال أعتقتي أم - لة وشرطت على أن أخدم النبي صلى الله
عليه وآله وسلم ما عاش رواده أجدا وابن ماجه - وفي أفنظ كنت عاوا كالألم ساء فقالت
أعتقت واشترط عليك أن تخدم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما عشت فقلت لولم
تشرط علي ما فارق رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما عشت فاعتقتني واشترطت
علي رواده أبو داود) الحديث أخرجه أيضا النسائي وقال لا بأس بإسناده وأخرجه أيضا
الحاكم وفي إسناده سعيد بن جهمان أبو حفص الأسدي وثقه يحيى بن معين وأبو داود
السجستاني وقال أبو حاتم الرازي شيخ بكتب حديثه ولا يخفى به وقد استدل به هذا
الحديث على صحة العتق المعلق على شرط قال ابن رشد ولم يحتجوا أن العبد إذا أعتقه
سيده على أن يخدمه سفين أنه لا يتم عتقه إلا بخدمته قال ابن رسلان وقد اختلفوا في
هذا فذهب كان ابن سيرين بن يثيب الشرط في مثل هذا وستر عنه أحد فقال يشترط هذه
الخدمة من صاحبه التي اشترط له قبل له يشترط بالدرهم قال نعم اه وقال الخطابي
هذا وعد به عنه باسم الشرط ولا يلزم الوفاء به وأكثر الله تعالى لا يصحون إيقاع الشرط

يصدر منها جناية وفيه إشارة إلى
أنه لو أحرق التي قرصته لماعوب
وقيل لم يقع عليه العتق في أصل
القتل ولا في الأراق بل في الزيادة
على الغلة الواحدة وهو يدل
لجوازه في شرعه وتعقب بأنه لو
كان كذلك لم يعاتب أصلا ورأسا
أو أنه من باب حسنات الأبرار
سيئات القريب وهذا الحديث
أخرجه مسلم في الحيوان وأبو داود
في الأدب والنسائي في الصبر وابن
ماجه (عن جرير) بن عبد الله
الأنصاري (رضي الله عنه قال
قال رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم (الأنصاري) طلب
يتضمن الأمر بإداسة قلبه

المقدس (من ذي الخلصة) بقتلها هو الأشهر لأنه لم يكن شيء أعجب قلبه صلى الله عليه وآله وسلم من بقاء ما بشرته به
من دون الله ومن جبر بذلك لأنها كانت في بلاد قومه وكان هو من أشرفهم (وكان) ذو الخلصة (يبتا) أصم (في خنم) كجهر
قبيلة شامية يتبعون إلى خنم بن غمار بن أراش أو اسم البيت الخلصة واسم الأصم ذو الخلصة وضعفه الزنجشري بأن ذولا تضاف
إلى أسماء الأجناد (يسمى) أي ذو الخلصة (كعبة اليمانية) لأنه بارض اليمن ضاهوا به الكعبة البيت الحرام من إضافة
الموصوف إلى الصفة وجوز الكوفيون وهو عند البصر بين تقدير كعبة الجهة اليمانية (قال) جرير (فانطلقت) أي قبل
وفاته صلى الله عليه وآله وسلم بشهرين (في خمسين ومائة فارس من اجس) قبيلة من العرب وهم اخوة عجيبة له طبر
يتنسبون إلى أحمس بن الغوث بن أحمار ويحمله امرأته تنسب إليها القبيلة المشهورة (وكانوا أصحاب خيل) أي يثبتون عليها
لقوله (قال) وكنت لا أبيت على الخيل فضررت) صلى الله عليه وآله وسلم (في صدرى) لأن فيه القلب (حق) رأيت أثر أصابعه
النيزيقة (في صدرى وقال اللهم ثبته) على الخيل (واجعله هاديا) لغريمه حال كونه (مهديا) في نفسه (فانطلق) جرير (اليما) أي
إلى ذي الخلصة (فكسرها) أي هدم بناها (وسرقها) بازوى النار فبقيها من الخشب (ثم بعث) جرير (إلى رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم) حال كونه (بغيره) بتكسيرا وقصر بها (فتلقى رسول جرير) هو أبو أرملة حسين بن زيد رسول الله

صلى الله عليه وآله وسلم (والذي بعثك بالحق ما جئتكم حتى تركتم ما كنتم أجعل أجوف) بالهزيمة والجيم والقاء أي صارت كالبعير
الخالى الجوف (أو) قال (أجرب) بالراء والموحدة كناية عن نزاع زينتوا وذهب بهم جنتهم أو قال الخطابي مثل الجبل المطلي بالقطران
من جربه إشارة إلى ما حصل لهم من سواد الأسراق (قال فبارك) صلى الله عليه وآله وسلم (في خيل أحمس ورجالها) أي دعاها
بالبركة (خمس مرات) بالغة واقصر على الوتر لأنه مطلوب طلق في القبح ذهب الجمهور إلى جواز التعريق والتضريب في بلاد
العدو وكرهه الأوزاعي والبيهقي وأبو ثور واحتجوا بوجوه أن لا يفعلوا شيئا من ذلك وأجاب الطبري بأن النهي
محمول على القصد ذلك بخلاف ما إذا أصابوا ذلك في خلال القتال كما وقع في نصب المنصب على الطوائف وهو نحو ما أجاب به في
النهي عن قتل النساء والصبيان وبهذا قال أكثر أهل العلم ونحو ذلك القتل بالتعريق وقال غيره إنما نهى أبو بكر جريشه عن
ذلك لأنه علم أن تلك الأمة لا تستفتح فأراد بقاءها على المسلمين وأما علم (عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم) قال
(وسلم قال هلك) أي مات (كسرى) بكسر الكاف وقد تفتح معرب خسروى وأسم الملك وهو اسم لكل من ملأ الفرس (ثم لا يكون
كسرى بعده) بالعراق (وقصر) بغير صرف للمجربة والعلية (لم يكن ٢٤٧ ثم لا يكون قصير بعده) بالثام قال الشافعي

بعد العتق لأنه شرط لا يلاقى ملكا ومنافع الحر لا يملكها غيره إلا في اجارة أو ماني
معناها قال في الصبر مثله ومن قال أخدم أولادى في ضيعتهم عشر سنين فإذا مضت
فانت حر عتق باستكمال ذلك إجماعا لحصول الشرط والوقت قال قلت ولو خدمهم في غير
تلك الضيعة أذا قصدا لخدمة لأم كانهم أو كذلك لو فرق السنين عليهم لم ينظر قال لا أمام
يحيى ولا سيده فيه قبل الوفاء كل تصرف إجماعا قال في الصبر في دعوى الإجماع نظر قال
الأمام يحيى وتلزمه الخدمة إجماعا إذ قد وجهها السيداهم قال الهادي ويعتق بعض المدة
وان لم يخدم إذ علق بعضهم حيث قال فإذا مضت قال وإذا مات الأولاد قبل الخدمة
ومضى السنين بطل العتق لبطان شرطه وقيل إن كان لهم أولاد عتق بخدمتهم إذ
بعضهم المقتضى لا غيرهم من الورثة

(باب ما جاء في من ملك ذارحم محرم)
(عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يجزى ولد عن والده إلا أن
يخدمه بمو كافي شريفة يفتقره رواده الجلاء إلا الجذاري وعن الحسن بن حمزة أن النبي
صلى الله عليه وآله وسلم قال من ملك ذارحم محرم فهو حر واده الخسة إلا الأساني - وروى
ألفظ لاجد فهو عتيق ولا يبيد داود عن عمر بن الخطاب موقوفة مثل حديث مرة وروى
أنس ابن مالك أن أنصارا سألوا النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقالوا يا رسول الله

غزوة الخندق لم يأت نعيم بن مسعود ويخجل بين قريش وخطباءه واليهود قاله لو أقدى ونكون بالتورية وبالكلمين وبخفاف
الوعد وفوق ذلك قاله ابن العربي وذات من المستثنى الجائز المخصوص من الحرم وقال النووي أنه نقول على جواز خداع الكفار
في الحرب كيفما أمكن الآن يكون نية نقض عهد أو مان فلا يجوز قال في الفتح وفي الحديث الإشارة إلى استعمال الرأي
في الحرب بل الاحتياج إليه آكد من الشهادة ولهذا وقع الاختصار على ما يشير إليه هذا الحديث وهو كقوله الحج عرفة وقد
قال ابن المنير مع الحرب خدعة أي الحرب الجيدة لصاحبها الكمال في مقصودها انما هي الخدعة لا المواجهة فهو ذلك لخطر
المواجهة حصول الظفر مع الخدعة بغير خطر وهذا الحديث أخرجه مسلم في المغازي وأبو داود والترمذي في الجهاد والنسائي
في السير (عن البراء بن عازب رضي الله عنه ما قال جعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم على الرجال) جمع راجل على خلاف
القياس وهم الذين لا خيل معهم (يوم أحد) وكانوا أحسن رجلا عبد الله بن جبير) بضم الجيم وفتح الموحدة الأنصاري استشهد يوم
أحد (فقال) لهم صلى الله عليه وآله وسلم (ان رأيتونا نخطفنا الطير) أي ان رأيتونا قد رأينا من مكاننا وولينا من زمين أو ان قتلنا
وأكلت الطير لمؤنا فلا تخرجوا مكانكم هذا حتى لا يهلككم) وعند ابن إسحق قال انضخوا الخيل عذبا بالنبل لا ياتوننا من
خلفنا (وان رأيتونا نخطفنا القوم وارطانا هم) أي شينا عليهم وهم قتل على الأرض (فلا تخرجوا) أي فلا تزلوا مكانكم

نارسل الله ان القوم يعني غطفان وقرارة (عطاش) بكسر العين (واني أهملتم أن يشرروا) أي كراهة شربهم (مقيم)
 بكسر السين وسكون اللام أي حظههم من الشرب (فابعت في أثرهم) بكسر الهمزة وسكون اللام يعني عند ابن سعد
 بعثني في مائة رجل استنفذت ما بأيديهم من السرح وأخذت باعناق القوم (فقال يا ابن الاكوع ملكك) أي قدرت عامهم
 فاستبد بهم وهم في الأصل احرار (فأصبح) أي نارتقي وأحسن العتول ولا تأخذ بالشدة (ان القوم غطفان وقرارة (يقرون)
 أي بضم الفون (في قومهم) يعني أنهم وصلوا إلى غطفان وهم يضيئونهم ويساعدونهم فلا فائدة في البعث في الاثر لأنهم لم يلقوا
 ما هم عليه وزاد ابن سعد فجاء رجل من غطفان فقال موتوا على فلان القطفاني فصره - م جزورا قلا أخذوا يكشطون جلدها
 رأوا غيره فمات كواها وخروجوا اهرابا الحديث وفيه معجزة حيث أخبر صلى الله عليه وآله وسلم بذلك وكان كما قاله وفي بعض أصول
 البصري يقررون بضم الراء مع فتح أوله أي ارفق بهم فانهم يضيئون الاضياء فقرأ صلى الله عليه وآله وسلم ذلك بهم رجاء توثيقهم
 واثباتهم وهذا الحديث الثاني عشر من ثلاثيات البصري وأخرجه أيضا في الغزاة وكذا مسلم وأخرجه النسائي في اليوم
 والليلة (عن أبي موسى) الاثر ٢٥٠ (رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فمكوا العاني)

انصب مثل هذه الاقضية في مقابلة حديث حمرة وحديث ابن عمر مما لا يلتصق اليه
 منه والاعتذار عنهما بما فيه من المبالغة المتقدمة سابقا لان ما يتعاضدان
 فيه لسان الاحتجاج وحكي في الفتح عن داود الظاهري انه لا يفتق أحد على أحد قوله
 لابن اختنا بالمتقدمة من فوق والمراد أنهم أخوال أبيه عبد المطلب فان أم العباس هي
 ثمة بالذنون والفوقية مصغرات جنان بالجدير والتون وليست من الانصار وانما
 أرادوا بذلك ان أم عبد المطلب منهم لانهم اسلموا بنت عمرو بن أحيصة بمكة فمصر اوهي
 من بني النجار ومثله ما وقع في حديث الهجرة انه صلى الله عليه وآله وسلم نزل على أخواله
 بني النجار وأخواله الحقيقية انما هم بنو النجار هم أخوال جده عبد المطلب
 وقد استدلل بحديث أنس هذا من قال انه لا يفتق ذو الرحم على رحمه وقد ترجم عليه
 البصري فقال باب اذا أسر أخوال الرجل او عمه هل يقادى قاله في الفتح قيل انه أشار بهذه
 الترجمة الى تضعيف ما ورد فيمن مثل هذا رحم محرم

كان من أمره كذا وكذا فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذهب فانت حر فقال
 يا رسول الله فوالى من أنا فقال مولاي الله ورموله فأوصى به المدين فلما قبض جاء الى أبي
 بكر فقال وصية رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال لهم فجزى عليك الذنقة وعلى
 عيالنا فاجرا اء عليه حتى قبض المدين استخاف عرجاء فقال وصية رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم قال نعم أين تريد قال مصر قال فكذب عرجاء صاحب مصر أن يعطيه
 أرضا يا كاهاروا أحد وفي رواية أبي جزة الصير في حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن
 جده قال جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم صابرا فقال له مالك قال سيدي
 رأي أقبل جارية بك فبذك كبري فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم على بالرجل
 فطلب فلم يقدر عليه فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذهب فانت حر رواء
 أبو داود وابن ماجه وزاد قال على من نصر في يارسول الله فان تقول رأيت ان استرقني
 مولاي فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على كل مؤمن أو مسلم وروى ان وجدا
 أقدم أمه في مقلي حارق فجزها فاعنتها عمرو وأوجهه ذربا حكاه أحمد في رواية
 ابن منصور قال وكذلك أقول حديث عمرو بن شعيب سكت عنه أبو داود وقال
 المنذري في اسناده عمرو بن شعيب وقد تقدم اختلاف الأئمة في حديثه وفي اسناده

بالعين المهملة وبعد الالف تون
 على وزن القاضى (يعني الاسير)
 أي من المسلمين من بيت المال
 (وأطعموا والجائع) آدميا أو
 غيره (وعودوا المريض) وهذه
 الأخيرة سنة مؤكدة والايمان
 فرض كفاية كتابه عليه كآفة
 العلماء وفيه وجوب فكذلك الاسير
 من ايدي العدو ومجال أو بغير مال
 (عن أبي جهمية) وهب بن
 عبد الله السوائي (رضي الله عنه)
 انه (قال قالت أمي) رضي الله
 عنه (هل عندكم) أهل البيت
 النبوي (شي من الوحي) خصكم
 به النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 دور غيركم كما ترجم الشيعية الا

نفسه من الامر (فقال لا تدعون منها) أي لا تتركوا من فدية (دزهما) وانما لم يجهم صلى الله عليه وآله وسلم الى التركة لئلا
 يكون في الدين نوع محابة وكان العباس ذاملا فاستوفيت منه الفدية وصرفت الى الغنائم وعنده ابن امير
 وآله وسلم قال يا عباس اذهبك وابق أخيك عقيل بن أبي طالب ونوفل بن الحرث وحليمة بنت عتبة بن عمرو وعنده موسى بن
 عتبة أن قد ادهم كان أربعين أوقية ذهب (عن سلمة بن الأكوع رضي الله عنه قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم عبي من
 المشركين) أي جاسوس وهو صاحب السر الشروي عينا لان جل عليه بيعة أولاده اهتمامه بالرؤية واستغراقه فيها كانه جميع
 بيته صار عينا قال في الفتح لم أقف على اسمه (وهو في حفر) وعنده مسلم ان ذلك كان في غزوة هوازن (بخلفاء عند أصحابه) يتحدث ثم
 انقل (أي انصرف) (فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم اطلبوه وقاتلوه فقتله) سلمة بن الأكوع (فقتله) بتشديد الفاء أي اعطاه
 (سلمة) نافلة زائدة على ما يستحقه بالغنمة وهو الشئ المسلوب حتى يلاذه يسلب عن المقتول والمراد به ثياب القليل والخلف
 والآلات الحرب والسرج والعباء والسوار والمنطقة والخاتم والقصة معه ونحو ذلك مما هو مبسوط في الفقه وهذا السلب
 الذي اعطيه سلمة من مقتوله جل امر عليه رحله وسلاحه كما وقع مبينا ٢٥١ في مسلم وفي الحديث قتل الجاسوس الحربى
 الكافر باذنه أو أمانا المعاهد
 والذي يقال مال لا يقتض عهده
 بذلك وعند الشافعية خلاف
 اما لو شرط عليه ذلك في عهده
 فيقتض انتفاها وقد استدل به
 على جواز تأخير البيان عن وقت
 الخطاب لان قوله تعالى أتمم
 من شئ عام في كل غنية فبين صلى
 الله عليه وآله وسلم بعد ذلك بمن
 طويل ان السلب لا يقتل موا
 قبلنا ذلك بقول الامام لا قال
 القرطبي فيه ان الامام ان ينفذ
 جميع ما أخذته السرية من
 الغنمة ان يراه منهم وهذا
 الحديث أخرجه عنه أبو داود
 في الجهاد والنسائي في السير

كان من أمره كذا وكذا فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذهب فانت حر فقال
 يا رسول الله فوالى من أنا فقال مولاي الله ورموله فأوصى به المدين فلما قبض جاء الى أبي
 بكر فقال وصية رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال لهم فجزى عليك الذنقة وعلى
 عيالنا فاجرا اء عليه حتى قبض المدين استخاف عرجاء فقال وصية رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم قال نعم أين تريد قال مصر قال فكذب عرجاء صاحب مصر أن يعطيه
 أرضا يا كاهاروا أحد وفي رواية أبي جزة الصير في حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن
 جده قال جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم صابرا فقال له مالك قال سيدي
 رأي أقبل جارية بك فبذك كبري فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم على بالرجل
 فطلب فلم يقدر عليه فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذهب فانت حر رواء
 أبو داود وابن ماجه وزاد قال على من نصر في يارسول الله فان تقول رأيت ان استرقني
 مولاي فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على كل مؤمن أو مسلم وروى ان وجدا
 أقدم أمه في مقلي حارق فجزها فاعنتها عمرو وأوجهه ذربا حكاه أحمد في رواية
 ابن منصور قال وكذلك أقول حديث عمرو بن شعيب سكت عنه أبو داود وقال
 المنذري في اسناده عمرو بن شعيب وقد تقدم اختلاف الأئمة في حديثه وفي اسناده

انه قال يوم الخميس وما يوم الخميس) أي أي يوم هو نجيب من ما وقع فيه من وجعه صلى الله عليه وآله وسلم قال الكرماني
 الغرض منه تفخيم أمره في التدقيق المكر وهو امتناع الكتاب فيما يهتقد به ابن عباس (ثم يكي حتى خضب) أي رطب وبلل
 (دمعه الحسبة) قال اشتد برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وجهه (الذي توفي فيه) يوم الخميس فقال انثوني بكتاب) أي
 يادوات كتاب كالمقروم والوداء أو أراد بالكتاب ما من شأنه أن يكتب فيه نحو الكاغد والكف (أكتب لكم) بالجزم جوابا للامر
 وبالرفع على الاستئناف وهو من باب الجازي أمر ان يكتب لكم (كتابا) تضاوبا بدهاء افتناز عوا (في باب كتابة العلم قال
 جمران النبي صلى الله عليه وآله وسلم عليه الوجب وعبدنا كتاب الله حسبا فاختلفوا وانرا لافعا (ولا ينبغي عندني) من الانبياء
 (تتازع) في كتاب العلم قال أي النبي صلى الله عليه وآله وسلم قوموا حتى ولا يفتي عندى التنازع ففيه التصريح بانه من قوله
 صلى الله عليه وآله وسلم لا من قول ابن عباس والظاهر ان هذا الكتاب الذي اراده انما هو في النص على خلافه أي بذكر
 لكم لما تنازعوا واشتد مرضه صلى الله عليه وآله وسلم عدل عن ذلك معولا على ما أصله من اختلافه في الصلاة وعنده مسلم
 عن عائشة انه صلى الله عليه وآله وسلم قال ادعني يا بكر وأخاك أكتب كتابا قال أخاف ان يفتي عني ويقول قائل أنا أولى
 ويأني أقول المؤمنين ألا يا بكر وعنده البراء من حديثه ما لا يشد وجهه صلى الله عليه وآله وسلم قال انثوني يدوت وكف أو

فمرطاس اكتب لاني بكر كاتبا لا يختلف الناس عليه ثم قال معاذ الله ان يختلف الناس على أبي بكر فهذا نص صريح فيما ذكرناه والله صلى الله عليه وآله وسلم انما ترك كتابه حولا على انه لا يقع الا كذلك وهذا يطل قول من قال انه كتاب بزيادة احكام وتعليم وخشى عريضة الناس عن ذلك فقالوا هجر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (وسلم) بلفظ الماضي وقد ظن ابن بطال انه يعني اختلفوا بين اثنين انتهى معنى هجرى وهذا غير لائق بقدره الرفيع اذ يقال ان كلامه غير مضبوط في حالاته من الحالات بل كل ما يتكلم به حتى صحيح لا خلاف فيه ولا غلط سواء كان في صحة أو مرض أو نوم أو يقظة أو رضا أو غضب ويحتمل ان يكون المراد ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هجركم من الهجرة الذي هو ضد الموصل لما قد ورد عليه من الواردات الالهية ولذا قال في الرفيق الاعلى وقال النووي وان صح بدون الهمة فهو لما أصابه من الحيرة والدهشة لعظم ما شاهد من هذه الحالة الدالة على وفاته وعظم المصيبة ابرى الهجرة بحري شدة الوجع قال الكرماني فهو مجاز لان الهذيان الذي للمريض مستلزم لشدة وجعه فاطلق المألوم واراد اللزوم وقدر رواية الهجرة بهمة الاستفهام الانكاري اي هجرى انكارا على من قال لا يكتبوا اي لا يتبعوا لواء كافر من هجرى في كلامه ٣٥٢ أو على من ظنه بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم في ذلك الوقت لشدة المرض عليه (قال) صلى الله عليه وآله وسلم

الاجاج بن أوطاة وهو ثقة لكنه مدلس وبقية رجال أحد ثقات وأخرجه أيضا الطبراني وثرعمرأ أخرجه مالك في الموطأ باللفظ ان وابدة أنت عمرو قد خبر به بأسيد هانرا فاصاب بها فاعتقه عليه وأخرجه أيضا الحارثي في المستدرک في الباب عن ابن عمر عنده وسلم وأبي داود قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول من اطعم مملوكا أو ضربه نكفرت به ان يعتقه وعن سويد بن مقرن عنده وسلم وأبي داود والترمذي قال كافي مشر عن علي بن عمار عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليس لنا الاقامة واحدة فطعمها أحدنا فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال اعتقوها وفي رواية انه قبل ان يبعث صلى الله عليه وآله وسلم انه لا خادم لبي مقرن غيرها قال فليست خدموها فاذا استفتوا عنها فليخولوا سيالها وعن سمرة بن جندب وأبي هريرة ذكرهما ابن الاثير في الجامع وري عنهما وكلاهما جليل في الحديث من مثل بعدد حتى عليه وعن أبي مسعود والبدري عنده وسلم وغيره وفيه كنت أضرب غلاما بالسوط فسمعت صوتا من خلفي الى ان قال فاذا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول ان الله أفقر عليك منك على هذا الفلام وفيه قلت يا رسول الله هو روجه الله فقال لولم تفعل للفتحت النارا ولمستك الناروا الاحاديث تدل على ان المثلثة من أسباب العتق وقد اختلف هل يقع العتق بمجرد ما لم لا يفتك في البصر عن علي والهادي والمؤيد بالله والقريبين انه لا يعتق بمجرد ما لم يؤمر السيد

عليه (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (دعوني) اي اتركوني (قال في انا فيه) من المراقبة والتأهب للقاء الله تعالى والتفكير في ذلك (خير مما تدعوني اليه) من الكتابة وشحها (وأوصي عندهمونه بثلاث) فقال (اخرجوا المشرکين من جزيرة العرب) وعند أحمد من حديث عائشة آخر ما عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن قال لا يترك جزيرة العرب دينان وعنده أيضا من حديث أبي عبيدة قال آخر ما نكلم به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن أخرجوا يهود أهل أجزانوا أهل خبران من جزيرة العرب وعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول لا يخرج من اليهود والنصارى من جزيرة العرب حتى لا ادع فيها الاسلام واهلها واهلها في الجزيرة العربية

جزيرة العرب حتى لا ادع فيها الاسلام واهلها واهلها في الجزيرة العربية من أرض أجزان وذكر يهود خيبر الى ان قال اجلاهم عماري نيا وأريحا قال الأصمعي جزيرة العرب ما بين أقصى عدن الى ريف العراق ما ولا من جدة وما والاها الى أطراف الشام عر ضا وسميت جزيرة لاساطة البصاريم اي بحر الهند وبحر فارس والحبشة واصيقت الى العرب لانها كانت يادهم قبل الاسلام واهلها واهلها في الجزيرة العربية ما لا حظ لهم البحر الهند وبحر الشام ثم دجلة والفرات وما بين عدن الى أطراف الشام طولاً ومن جدة الى ريف العراق عرضاً اه وقال النووي في شرح مسلم قال ابو عبيدة هي ما بين حفر ابى موسى الى أقصى اليمن في الطول وما بين العرض فما بين رمل برين الى منقطع السماوة وقوله حفر ابى موسى هو بفتح الحاء المهملة وفتح الفاء اي قالوا وسميت جزيرة لاساطة البصاريم من فواحيها واة طاعها عن المياه العظيمة واصل الجزر في اللغة القطع واصيقت الى العرب لانها الارض التي كانت يادهم قبل الاسلام وديارهم التي هي أوطانهم وأوطان أسلافهم وحكى الهروي عن مالك ان جزيرة العرب هي المدينة والصحيح المعروف عن مالك انهم مكة والمدينة واليمامة واليمن اه وظاهر حديث ابن عباس انه يجب اخراج كل مشرك من جزيرة العرب سواء كان يهوديا أو نصرانيا أو مجوسيا ويؤيد هذا ما في حديث عائشة المذكور بلفظ لا يترك جزيرة العرب دينان وكذلك حديث عمر

وأبي عبيدة بن الجراح لخصرهم ما يخرج اليهود والنصارى قال في نيل الاوطار ويومئذ يعرف ان ما وقع في بعض الفاظ الحديث من الاقتصار على الامر باخراج اليهود لا ينافي الامر العام لا تقتصر في الاصول ان التخصيص على بعض افراد العام لا يكون محصا للامام المصرح به في لفظ آخر وما نحن فيمن ذلك وظاهر الحديث انه يجب اخراج المشرکين من كل مكان داخل في جزيرة العرب وحكى الحافظ في الفتح في كتاب الجهاد عن الجمهور ان الذي يمنع منه المشرکون من جزيرة العرب هو الجواز خاصة قال وهو مكة والمدينة واليمامة وما والاها لا فيما سوى ذلك مما يطلق عليه اسم جزيرة العرب لا تضاف للجميع على ان اليمن لا يمنعون منها مع انهم من جزيرة العرب قال وعن الحنفية فيجوز مطلقا الا المسجد الحرام وعن مالك فيجوز دخولهم الحرم للتجارة وقال الشافعي لا يدخلون الحرم اصلا الا باذن الامام لمصلحة المسلمين اه قال ابن عبد البر في الاستدراك ما قلناه قال الشافعي جزيرة العرب التي اخرج عمر اليهود والنصارى منها مكة والمدينة واليمامة ومخالفاتها فاما اليمن فليس من جزيرة العرب اه وفي القسطلاني وكذا لا يمنع من الاقامة في اليمن لانه ليس من جزيرة العرب لان عمر اخرج اهل اليمن من الجزيرة واتهم قبيلا من اليمن ولم يخرجهم هو ولا أحد من الخلفاء ٣٥٣ وانما اخرج اهل خبران من جزيرة

العرب وليست من الجزائر لقضيم العهد بأخذهم الربا المشروط عليهم تركه اه ولم يفرغ أبو بكر رضي الله عنه ذلك فاجلاهم عمر رضي الله عنه وقيل انهم كانوا أربعة بن القا وقد استعمل بهما الحديث الشافعي وغيره من العلماء على منع اقامة الكافر ذميا كن او حريا بمكة والمدينة واليمامة وقراهن وما تفضل ذلك من الطرق فلا يفرق في ثمنها بجزيرة ولا غير هالشرتها قال النووي وأخذ بهذا الحديث مالك والشافعي وغيرهما من العلماء فأوجبوا اخراج الكفار من جزيرة العرب وقالوا لا يجوز تخليتهم من سكناها ولكن قال

بالعتق فان غردنا كما قال مالك والليث وداود والاوزاعي بل يعتق بمجرد ما وحكى في البصر أيضا عن الاكثر ان من مثل بعدد غيره لم يعتق وعن الاوزاعي انه يعتق ويضمن القيمة للمالك قال النووي في شرح مسلم عند الكلام على حديث سويد بن مقرن المتقدم انه أجمع العلماء ان ذلك العتق ليس واجبا وانما هو مندوب رجاء الله وقارة وازالة آثار الظلم وذ كرم من أدلتهم على عدم الوجوب اذ الله صلى الله عليه وآله وسلم لهم بان يستقدموها ورد بان اذ الله صلى الله عليه وآله وسلم لهم بان يستقدموها لا يدل على عدم الوجوب بل الامر قد افاض الوجوب والاذن بالاستخدام بل على كونه وجوبا متراجعا الى وقت الاستغناء عنها ولذا أمرهم عند الاستغناء بالتخليتها وتقبل الذنوب أيضا عن القاضي عياض انه أجمع العلماء على انه لا يجب اعتناق بشي مما يفسد له المولى من مثل هذا الامر الخفيف يعني الظلم المذكور في حديث سويد بن مقرن قال واختلفوا فيما كثر من ذلك وشنع من ضرب مبرح لغير موجب أو ضرب بغيره أو قطع عضو أو فاءه أو نحو ذلك فذهب مالك والاوزاعي والليث الى عتق العبد بذلك ويكون ولاؤه وبما قبله السلطان على فعله وقال سائر العلماء لا يعتق عليه اه وبهذا يتبين ان الاجماع الذي أطلقه النووي مقيد بمثل ما ذكره القاضي عياض واعلم ان ظاهر حديث ابن عمر الذي ذكرناه يقتضي ان الظلم والضرب يقتضي ان العتق من غير فرق بين القليل والكثير والمشروع وغيره ولم يقل بذلك أحد من العلماء وقد دلت الأدلة على انه يجوز

٤٥ نيل هذا الحكم بجزيرة العرب وهو الجواز وهو عند مكة والمدينة واليمامة واهلها دون اليمن وغيره مما هو من جزيرة العرب بدليل آخر مشهور في كتبهم وكتب أصحابه قال بعضهم وانما قلنا بجواز تقريرهم في غير الجزائر لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما قال اخرجوهم من جزيرة العرب ثم قال اخرجوهم من الجزائر عرفنا ان مقصوده بجزيرة العرب الجزائر فقط ولا يخص الجزائر عن سائر البلاد الا برعاية ان المصلحة في اخراجهم منه أقوى فوجب مراعاة المصلحة اذا كانت في تقريرهم أقوى منها في اخراجهم اه قال الشوكاني في نيل الاوطار وقد أجيب عن هذا الاستدلال بالاجابة منها ان جزيرة العرب على الجزائر وان مع مجاز من اطلاق اسم الكل على البعض فهو معاوض بالقلب وهو ان يقال المراد بالجزائر جزيرة العرب اما الجزائر البصار كما تجازها بالبحر او اما مجاز من اطلاق اسم الجزء على الكل فتخرج احد الجزائر من مقتضى دليل ولا دليل الاما دعاهم منهم أحد الجزائر ومنهم ان في خبر جزيرة العرب زيادة لم تغير حكم الجزير والزيادة كذلك مقبولة ومنها ان استنباط كون هذه الجزائر في غير الجزائر هي المصلحة فرع ثبوت الحكم اعني التقرير لم يعلم من ان المستنبط انما يؤخذ من حكم الاصل بعد ثبوت الدليل لا يدل الا على نفي التقرير لا ثبوت الحديث

المسلم والكافر لا يتراعى فإدخالهم أو حديث لا يتراعى بركة العرب دينان ونحوهما هذا الاستنباط واقع في مقابلة النص المصرح فيه بأن العلة كراهة اجتماع دينين فلو فرضنا أنه لم يقع النص الأعلى أخرجه من الجواز لكان المتعين الحاق بقية جزيرة العرب به لعدالة فكيف والنص المصرح مصرح بالأخراج من بركة العرب وأيضاً هذا الحديث الذي فيه الأمر بالأخراج من الجواز به الأمر بأخراج أهل بخران كما تقدم وليس بخران من الجواز ولو كان لفظ الجواز مخصوصاً لفظ بركة العرب على انفراد أو بالأعلى أن المراد بخران العرب الجواز فقط لكان في ذلك إسهال لبعض الحديث وإعمال لبعض وهو باطل وأيضاً غاية ما في حديث أبي عبيدة الذي صرح فيه بلفظ أهل الجواز فهو معارضة المنطوق فكيف يصرح عليه فإن قلت فهل يخص عيسى المصرح فيه بلفظ بركة العرب والمفهوم لا يقيى على معارضة المنطوق فكيف يصرح عليه فإن قلت فهل يخص لفظ بركة العرب المنزل منزلة العام لئلا من الإجماع بلفظ الجواز عند من يجوز التخصيص بالثبوت قلت هذا المفهوم من مقامهم اللقب وهو غير معقول به عند المحققين من أئمة الأصول حتى قيل أنه لم يقل به إلا اللطاف وقد تقرر عندنا قول أهل الأصول أن ما كان من هذا القبيل يعمل ٢٥٤ من قبيل التخصيص على بعض الأفراد لا من قبيل التخصيص الاعتيادي

نور ٨٠ وقال في السيل الجرار الأحاديث الثابتة في العيصين وغيرهما من جماعات العصابة قد تضمنت الأمر للامة بأخراج اليهود من جزيرة العرب فلا وجه منعهم من سكنى غيرها والزعم أن يسكنوا في خططهم فإنهم قد صاروا بتسليم الجزية والتزام الصغار أهل ذمة ووجب على المسلمين رعايتهم وحفظ دماءهم وأموالهم وتركهم يسكنون حيث أرادوا في غير جزيرة العرب ولا يشاء الأمر بأخراجهم من جزيرة العرب ما ورد في حديث آخر من الأمر بأخراجهم من الجواز كما أخرجه أحمد من حديث أبي عبيدة بلفظ أخرجه من الجواز وأهل بخران من بركة العرب فان ذلك من التخصيص على بعض أفراد العام وقد كان

للمسلم أن يضرب عبده للتأديب ولكن لا يجاوز به عشرة أسواط ومن ذلك حديث إذا ضرب أحدكم خادمه فليصتبه الوجه فأفاد أنه يساح ضربه في غيره ومن ذلك الأذن لسد الأمة بعد ما فلا بد من تقدير معاني الضرب الواردة في حديث ابن عمر هذا ما ورد من الضرب المأذون به فيكون الموجب لا يعتق هو ما عداه

(باب من أعتق شركاه في عبده)

(عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من أعتق شركاه في عبده وكان له مال يبلغ ثمن العبد قوم العبد عليه قيمة عدل فأعطى شركاه حصصهم وعتق عليه العبد والا فقد عتق عليه ما عتق رواده الجاهل والدارقطني وزاد ورق ما بقي وفي رواية متفق عليها من أعتق عبداً بينه وبين آخر قوم عليه في ماله قيمة عدل لا وكس ولا شطط ثم عتق عليه في ماله أن كان مومراً وفي رواية من أعتق عبداً بين اثنين فإن كان مومراً قوم عليه ثم يعتق رواده البضاري وفي رواية من أعتق شركاه في ماله في ماله وجب عليه أن يعتق كله أن كان له مال قدر ثمنه بقاء قيمة عدل ويعطى شركاه حصصهم ويحلى سبيل المعتق رواده البضاري وفي رواية من أعتق نصيباً في ماله في ماله وكان له من المال ما يبلغ قيمته بقيمة العدل فهو عتق رواده أحمد والبضاري وفي رواية من أعتق شركاه في عبده عتق ما بقي في ماله إذا كان له مال يبلغ ثمن العبد رواده مسلم وأبو داود وعنه ابن عمر أنه

بلفظ أخرجه من الجواز وأهل بخران من بركة العرب فان ذلك من التخصيص على بعض أفراد العام وقد كان تقرر في الأصول أنه لا يصلح للتخصيص وهو الحق وغاية ما فيه الدلالة على تأكيد الأمر في ذلك الخاص تخصيصه بالنص عليه وحله ومثل هذا لا يوجب إسهال الدلالة الدليل على ما عداه انتهى (واجتزوا الوعد بضموا كنت أجيزهم) قال ابن المنبر والذي يليق من هذا الرسم ضيقات الرسل وإقطاعات الأعراب وروايتهم في أوقات ومنهم أكرام أهل الجواز إذا وفدوا وقال ابن عبيدة كما عند الأمازيغي هنا البضاري في الجزية أو سليمان الأحوال كما في مسند الحمدي أو سعيد بن جبيرة عند النوري في شرح مسلم (ونسبت الثالثة) هي أنفاذ جيش أسامة وكان المسلمون اختلجوا في ذلك على أبي بكر فأعلمهم أن النبي صلى الله عليه وسلم عهد بذلك عند موته أروى قوله لا تتخذوا قري وشاء قال الشوكاني في نيل الأوطار وفي الموطأ ما يشهد بذلك وقال في المقدمة ووقع في صحيح ابن حبان ما يروى أنه الوصية بالارحام (عن ابن عمر رضي الله عنهما قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم) في الناس خطيباً (فأثني على الله بما هو أهله ثم ذكر الرجال فقال اني قد تركتكم وما من نبي الا قد تركتكم فقوموا لقد أتاكم نوح قومه) خص نوحاً بالذكورية البشير الشاقه وأنه أول مشرع (ولكن سأقول لكم فيه قولاً لم يقله في قومهم يعلمون أنه أعور

وان الله ليس بأعور) أورد هذا الحديث في باب فكيف يعرض الاسلام على الصبي وذكر في هذا الحديث ثلاث قصص اقتصر منها في الشهادتين على الثانية وفي الفقه على الثالثة وقد اختلف في أمر ابن صبيحاً اختلافاً كثيراً وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم له أن شهدني رسول الله وهو غلام بلع ب مع الغلمان وكان اذ ذاك غلاماً لم يحتمل فانه يدل على المدعى ويدل على صحة اسلام الصبي فانه لو أقر قبل لانه فائدة العرض (عن حديثه رضي الله عنه قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم) أكتبوا لي من تلقوا بالاسلام من الناس فكتبنا له ألفاً وخمسمائة رجل) واهل كان عند خروجهم إلى أحد أو عند حفر الخندق وبه جزم السفاقي أو بالحديث لانه اختلف في عددهم دل كانوا ألفاً وخمسمائة وأما وأرد معانته رفقه مشروعة كآية الامام الناس عند الحاجة إلى الدفع عن المسلمين (فقلنا تخاف) أي هل تخاف (ولكن ألف وخمسمائة) وعند مسلم فقال انكم لا تدرون اهل ان يتلوا (فاقدراً لنا) بضم التاء المتكلم أي لقد رأيت أنفسنا (ابتلينا) مبتلياً للمفعول به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (حتى ان الرجل يصلي وحده وهو خائف) أي مع كثرة المسلمين وله أنه أشار إلى ما وقع في خلافة عثمان رضي الله عنه من ولاية بعض أمر الكوفة كالوليد بن عتبة حيث كان يؤخر الصلاة ٢٥٥ أو لا يقيمها على وجهها فكان بعض

الورعين يصلي وحده مسراً يصلي معه خفية الفتنة وفي ذلك علم من أعلام النبوة من الاختصاص بالشيء قبل وقوعه وقد وقع أحد من ذلك حديثه في زمن الجراح وغيره وفي الحديث مشروعية كآية ذواوين الجيوش وقديمين ذلك عند الاحتياج إلى تمييز من يعلم لاه قائله عن لا يصلح (عن أبي طلحة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم) أنه كان إذا ظهر على قوم أقام بالعرصة التي لهم وهي دفع المشركين وسكون الراية بينهما البقعة الواسعة التي لا ينام بها من دار وغيرها (ألا ليل) لأن الثلاث أكثر ما يسهر فيه المسافرين فيها

قال المهلب حكمة الاقامة لراحة الظهر والافس قال الحافظ ولا يخفى ان محله إذا كان في أمن من طارقه والاقتصار على ثلاث يؤخذ منه ان الاربعة اقامة وقال ابن الجوزي انما كان يقيم ليظهر تأثير الغلبة وتنفيذ الاحكام وقلة المبالاة فكأنه يقول نحن مقيمون فان كانت لكم قوة فها هو الشاقي ابن المنبر ولعل المقصود بالقامة تبديل السياج وأهلها بالحسنات وإظهار عز الاسلام في تلك الارض كله يضيء بها بما يوقعه فيها من العبادات والأذكار لله تعالى وإظهار شعائر المسلمين وإذا تأملت البقاع وجدت ما تشق كالتشق الامام وتعد

والا لأن الضيافة ثلاث (عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال ذهب فرس له فأخذه العدو) من أهل الحرب (فظهر عليهم المسلمون فرد عليه) الأقرس (في زمن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) أي هرب (عبد الله) أي لابن عمر يوم اليرموك كما عند عبد الرزاق (فلق بالروم فظهر عليهم المسلمون فرد) أي العبد (عليه) على ابن عمر (خالد بن الوليد) الذي صلى الله عليه وآله وسلم) في زمن أبي بكر والعصاة متوافرون من غير نكير منهم وفيه دليل لاشاعة وجعاعة على أهل الحرب لا يمكن كون بالغلبة شي من مال المسلمين وأما حجة أخذ قبل القصة وبعدها وعند مالك وأحمد وآخرين ان وجوده باله

قبل القصة فهو أحق به وإن وجدته فلا يأخذ إلا بالقيمة وإن زاد أو قل من حديث ابن عباس مرفوعا لكن استاده
ضعف جدا بذلك قال أبو حنيفة لا في الآتي فقال مالك أحق به مطاوع (عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه ما قال قلت يوم
الغدق يا رسول الله ذنبنا جنة لنا) بضم الموحدة وفتح الهاء وسكون الضمة مصغرة بمسكان الهاء ولد الضان الذكر
والأنثى (ولم يمت صاعا من شعير) أي امرأته أو امرتها أن تلحن (فتقال أنت وتقر) أي ومعدتك تقر (فصاح النبي صلى الله
عليه وآله وسلم فقال يا أهل الخندق إن جابر أقد صنع دورا) بضم السين وسكان الواو من غير همز أي طعاما دعا إليه الناس
وهو بالفارسية قاله الطبري والاسماعيلي وقبل بالحبيشة والاول أول (فخى هلابكم) أي فاقبلوا وأسرعوا أهلابكم أي تيمم أهلكم
وهذا موضع الترجمة وهي التكلم باللغة الفارسية والرطانة هي التكلم بلسان العجم ويدل له قوله أنه إلى واختلاف الالسة حكم
أي لغاتكم أو أجناسكم فطقتكم وأشكاله نالف جمل وعلايز هذه الاشياء حتى لا تكاد تسمع من طائفين متفقين في همس واحد
ولا جهر واحد ولا حدة ولا رخاوة ولا فصاحة ولا لكمة ولا نظم ولا اسلوب ولا غير ذلك من صفات النطق وأحواله وقال تعالى
وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه ٢٥٦ وفيه إشارة إلى أن شيئا من كلام الله عليه وآله وسلم كان عارفا بجميع الالسة

له صفة ولا يعلم أن أحد أروى عنه غير ابنه أبي الملقح وقوى الحافظ في الفتح استناد حديث
أبي الملقح قال وأخرجه أحد بائنا حسن من حديث مرة أن رجلا اعتق شقة صالة في
عائول فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم هو حر كله وليس لله شريك وحديث اسمعيل
ابن أمية قال في مجمع الزوائد هو مرسل ووجهه ثقات وأخرجه الطبراني ويشهد له ما في
حديث ابن عمر المذكور بلفظ والافقه عني عليه ما عني وما أخرجه أبو داود والنسائي
باستاد حسن عن ابن التلب بالناء الفوقية عن أبيه أن رجلا اعتق نصيبا له من عائول فلم
يفضله النبي صلى الله عليه وآله وسلم وحديث أبي هريرة قال أبو داود ورواه روح بن عبادة
عن سعيد بن أبي عروبة لم يذكر السعاية ١٥ ورواه يحيى بن سعيد وابن أبي عمير عن
سعيد بن أبي عروبة لم يذكر فيه السعاية ورواه يزيد بن زريع عن سعيد بن كرفيه
السعاية وقال البخاري ورواه سعيد بن قتادة لم يذكر فيه السعاية وقال الخطابي اضطرب
سعيد بن أبي عروبة في السعاية مرة يذكرها ومرة لا يذكرها فدل على أنها ليست من
مثنى الحديث عنده وانما هي من كلام قتادة وثقة غيره على ما ذكره همام وبنه قال ويدل
على ذلك حديث ابن عمر به في الذي فيه والافقه عني عليه ما عني وقال الترمذي روى
شعبة هذا الحديث عن قتادة ولم يذكر فيه السعاية وقال النسائي أثبت أصحاب قتادة
شعبة وحماد على خلاف سعيد بن أبي عروبة وصوب رواية ما قال وقد بلغني أن هماما
روى هذا الحديث عن قتادة فعمل قوله وإن لم يكن مال الخ من قول قتادة وقال

لشهر رسالتك الثقلين على
اختلاف السننهم أيهم منهم
ويهموا عنهم والفارسية
لسان الفرس قبل انهم يفسون
إلى فارس بن كيومرث واختلف
في كيومرث قيل أنه من ذرية
سام بن نوح وقيل من ذرية يافث
ابن نوح وقيل أنه ولد آدم لصلبه
وقيل أنه آدم نفسه وقيل لهم
الفرس لأنهم الإلهي ولله
سبعة عشر ولدا كان كل منهم
نصيبا فارسا فسموا الفرس وفيه
تكرار لأن الاشتقاق يختص بالان
العربي والمشهور أن اسمعيل بن
إبراهيم عليهما السلام أول من
ذلت له الخليل والفروسيه ترجع
إلى الفرس من الخليل وأمة

الفرس كانت وجوده قال في الفتح قالوا فقه هذا الباب يظهر في تأمين المسلمين لأهل الحرب بالسنن (عن عبد الرحمن
أحمد) أمهم أمة (بن خالد بن سعيد) الأموية أمهم (أما أتت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مع أبي) هو خالد (وعلى
نقص أصغر قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سنة سنة) ولا في ذرنا مننا موحدكي ابن قرقول تشديد التون قال عبد الله
أي ابن المبارك وقال الكرماني أبو عبد الله أي البخاري (وهي) أي سنة (بالحبيشة حسنة) وهي الرطانة بغير العربي قال في
الفتح كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يعرف الالسة لأنه أرسل إلى الأمم كلها على اختلاف السننهم بجميع الأمم قومه
بالنسبة إلى عموم رسالته فافتضى أن يعرف السنن ليقيمهم عنهم ويفهموا عنهم ويحتمل أن يقال لا يستلزم ذلك نطقهم بجميع
الالسة لا يمكن أن تكون الموقوفة عندهم قال ابن المنير وجه مناسبتها أنه صلى الله عليه وآله وسلم خاطبه بما يفهمه مما
لا يتكلم به الرجل فهو كخاطبة النبي عياقة منهم من لغته انتهى والاحاديث الواردة في كراهة الكلام بالفارسية بكلام
أهل النار بالفارسية وحديث من تكلم بالفارسية زادت في خبيثه ونقص من مروءته أخرجه الحاكم في المستدرک فقال في
الفتح سند هاواه وأخرج فيه أيضا عن عمر رفته من أحسن العربية فلا يتكلم بالفارسية فإنه يورث التفات الحديث وسنده

واه أيضا (قالت) أم خالد (فذهبت إليه بختام النبوة) الذي بين كتفه صلى الله عليه وآله وسلم (فزبرني) أي منبرني (أي قال
رحول الله صلى الله عليه وآله وسلم دعها) أي أتركها (ثم قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم أبل وأخلق) من أبلت
الثوب إذا جعلته صيقا وأخلق أيضا من باب الأفعال وهو بعينه أيضا جاز أن يكونا من الثلاثي وليس في قوله أخلق بعد أبل
عطف الشيء على نفسه لأن في المعطوف تأكيد وتقوية ليس في المعطوف عليه كقوله كلا سيعلون ثم كلا سيعلون أو معنى
أخلق خرق ثيابك وأدفعها وروى الخليلي بالقائه قال ابن الأثير يعني العوض والبدل أي اكتسب خلقه بعد بلاءه يقال خلف
الله وأخلف أي جعل الله عن خلقه عليك بعد ذهابه وتمزقه (ثم أبل وأخلق ثم أبل وأخلق) فلا قال ابن المبارك فثبت أم
خالد حتى دكن أي الثوب أي أسود لون من كثرة ما لبس من الدكنة وهي غبرة كدرة وهذا الحديث أخرجه أيضا في اللباس
والادب وأخرجه أبو داود في اللباس (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال فينا النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد كر
الغلول) مطلق الخيانة أوفى التي خاصة قال في المشارق كل خيانة غلول لسكنه صار في عرف الشرع الخيانة في المغنم وزاد في
النهاية قبل القصة أنتهى فان كان الغلول مطلقا لخيانة فهو وأعم من السرقة ٢٥٧ وإن كان من المغنم خاصة فينبه

ويشتمل عموم وخصوص من وجه
ونقل النووي الإجماع على أنه
من الكفار قال تعالى ومن يغفل
يات بما غفل يوم القيامة وهذا
وعبد شديد لمبدأ كبد قال
ابن قتيبة معي بذلك لأن أخذه
يفعله في مناعه أي يحفظه فيه
(فعظمه وعظم أمره قال لا
ألقين أحدكم) من اللقاة باللقاة
من اللقاة وهو الوجدان وهو
المفظ الذي المؤكدة بالنون
والمراد به التمس وهو مثل قولهم
لا أرى لك ههنا وهو مما أقيم فيه
المسبح مقام السبب والاصل
لا تكن ههنا فاراد وتقديره
في الحديث لا يغفل أحدكم فأنه
أي أجده (يوم القيامة على رقبته

عبد الرحمن بن مهدي أحاديث همام عن قتادة أصح من حديث غيره لأنه كتبه أملاء قال
أبو بكر النيب أروى ما أحسن ما رواه همام وضبطه فصل قول قتادة وقال ابن عبد البر
الذين لم يذكروا السعاية أثبت عن ذكرها وقال أبو محمد الأصبلي وأبو الحسن بن القصار
وغيرهما من أسقط السعاية أولى بمن ذكرها وقال البيهقي قد اجتمع ههنا شعبة مع فضل
حفظه وعلمه بجمع من قتادة وما لم يسمع وهمام مع فضل حفظه وهمام مع صحة كتابه
وزيادة مفرقة بما ليس من الحديث على خلاف سعيد بن أبي عروبة ومن تابعه في ادراج
السعاية في الحديث وذكروا أبو بكر الخطيب أن أبا عبد الرحمن بن يزيد الملقح قال رواه
همام وزاد فيه ذكر الاستسعاء بوجه من قول قتادة وميز من كلام النبي صلى الله عليه
وآله وسلم قال ابن العربي أنه فقهوا على أن ذكر الاستسعاء ليس من قول النبي صلى الله عليه
وآله وسلم وانما هو من قول قتادة وقد ضعف أحد رواة سعيد بن أبي عروبة ولكنه قد
تابع سعيدا على ذكر الاستسعاء جماعة كاذ كذا في البخاري منه يحيى بن حاتم ومنهم
ججاج بن ججاج عن قتادة ومنهم أحمد بن حفص أحمد بن حنبل البخاري عن أبيه عن إبراهيم
ابن طهمان عن ججاج وفيها ذكر السعاية ورواه عن قتادة أيضا ججاج بن ارطاة كإرواء
أطعاوى ورواه أيضا عن قتادة أبان كافي سنن أبي داود ورواه أيضا موسى بن خلف عن
قتادة كاذ كذا في الخطيب ورواه أيضا شعبة عن قتادة كافي صحيح مسلم والنسائي وقد رجع
رواية سعيد السعاية ورفعها جماعة منهم ابن دقيق العيد قالوا لأن سعيد بن أبي عروبة

شأنه أنف) بمثلثة مضومة ففهم مخففة فأنت عدد وصور الشاة وقول ابن المنير وما أظن أهل السياسة فهموا
تجريس السارق وعلمته على رقبته ونحو هذا الأمن هذا الحديث تنعقه في المصاييح بأنه لا يلزم من وقوع ذلك في الدار الآخرة
جواز زعمه في الدنيا تبين الدارين وعدم استواء المترئين (على رقبته نرس له حجمة) بفتح الحاء من المهملة من ماص ساكنة
وبعد الميم الأخيرة ميم أخرى مفتوحة صوت الفرس إذا طلب علفه وهو دون الصميل (يقول يا رسول الله أغثنى فأقول له
(لا أملك لك شيئا) من المغفرة ولأن حسا كلاً أملك لك من الله شيئا (قد أبلغتك) حكم الله فلا عذر لك بعد الإبلان وهذا غاية
في الزجر والافقه صلى الله عليه وآله وسلم صاحب الشفاعة في المذنبين (وعلى رقبته بعير لرعاه) بضم الراء وتثنية الفين المعجمة
عدد واد صوت البعير (يقول يا رسول الله أغثنى فأقول له) لا أملك لك شيئا قد أبلغتك (حكم الله) (وعلى رقبته صامت) أي
ذهب أو فضة وقبل مال الروح فبق من أصناف المال (فقه يا رسول الله أغثنى فأقول له) لا أملك لك شيئا قد أبلغتك (حكم
الله) (أعلى رقبته رفاع) جمع رفاع (تخفق) بكسر الفاء أي تتهققع وتضطرب إذا حركتها الرياح أو قلع يقال أخفق الرجل
بنوبه إذا لمع وقال الجسدي رقبته الزركشي وغيره أراد ما عليه من الحقوق المصتبوبة في الرفاع وتعبه ابن الجوزي

بان الحديث سبق لذكر القول الخفي فعمله على الثياب انسيبوا فمسلّم نفس له اصباح فكانه أراد بالنفس ما يقوله من
الرفيق من امرأه وصبي (فيقول يا رسول الله اغثنى فاقول) لا املك لك شيئا قد بلغت (وحكمة الخال المذكور فضيحة
الحاصل على رؤس الاشهاد في ذلك الموقف العظيم وقال بعضهم هذا الحديث يفسر قوله تعالى ومن يقلل يات بما غل يوم
القيامة أي يات به حملاته على رقبته قال المذهب هذا الحديث وعبدان اتفقه الله عليه من أهل المعاصي ولا يقبل ان بعض
ما يسرق من النقد أخف من البعير مثلا والبعير أرخص عندهم فكيف يعاقب الأخف جناية بالاثقل وعكسه لان الجواب
ان المراد بالعقوبة بذلك فضيحة الحاصل على رؤس الاشهاد في ذلك الموقف العظيم لا بالنقل والخفة قال ابن المنبر ارجعوا على ان
على القول ان يبعد ما غل قبل القصة واما بعد ما قال النووي والاوزاعي والقيث وما لا يرفع الى الامام فمخبر ويتصدق
بالباقى وكان الشافعي لا يرى بذلك ويقول ان كان ملكه فليس عليه ان يتصدق به وان لم يكن يملكه فليس له الصدقة بغيره
قال والواجب ان يدفعه الى الامام كالأموال الضائعة (عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه قال كان على ثقل
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) ٣٥٨ أي على عياله وما ينقل خله من الامتعة (رجل يقال له كركرة) يكسر التكافين

في هذه الرواية بينهما ما رآه كنه
والراه الاخرى مفتوحة وقال
عباس هو بفتحهما وبكسرهما
وقال النووي انما اختلف في
كافه الاولى واما الثانية
فمكسورة اتفاقا انتهى والذي
رأته في الفرع كاسله كسرهما
في الطريق الاولى وقصهما في
الثانية والله أعلم وكان اود
يسند اية رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم في القتال وفي
شرف المصطفى انه كان نوبيا
اهدا له هودة بن علي الخنفي
صاحب الجلمة (فما فقال
رسول الله صلى الله عليه وآله
(وسلم هو النار) على معصيته
ان لم يعرف الله عنه (فذهبوا

يتقربون اليه فوجدوا عجايبا قد غابها) من المقسم وهذا موضع الترجمة فيه ان القليل من القول في حكم الكثير منه ابن
لان العباد قد دل بالنسبة الى غيره من الامتعة والتدين (عن ابن عباس رضي الله عنهما قال قال النبي صلى الله عليه وآله
(وسلم يوم فتح مكة لا هجرة) أي بعد الفتح (ولا يكن جهادوية واذا استقرتم فانه روا) أي طلب منكم الخروج الى الغزو فخرجوا
قال في الفتح أي لا هجرة به دفع مكة أو اريد ما هو أهم من ذلك اشارة الى ان حكم غير مكة في ذلك حكمها فلا تجب الهجرة من
بلدة دفعه المسلمون اما قبل فتح البلد فن به من المسلمين أحد ثلاثة الاول قادر على الهجرة منها لا يمكنه اظهار دينه بها ولا أداء
واجباته فلهجرة من واجب الثانية قادر ولكنه يمكنه اظهار دينه وأداء واجباته فلهجرة من خياره ومعهنهم وجهاد
السكر والامن من غدرهم والراحة من رؤية المنكر منهم الثالث عاجز بعد من أسرا أو مرض أو غيره فتصونه الاحكام فان
حل على نفسه وتكلف الخروج منها انتهى وفي حديث عائشة عند البخاري انقطع الهجرة أي من مكة منذ فتح الله على
نبيه صلى الله عليه وآله وسلم مكة انتهى لان المؤمنين كانوا يقرون بدينهم الى الله وإلى رسوله مخافة أن يقتلوا في دينهم وأما بعد
قصه ما قد أظهر الله الاسلام والمؤمنين بعدد به حيث شاء وليكن جهادوية وهذا الحديث زنده في هذا الموضوع (زيادة الفائدة

(عن عبد الله بن الزبير رضي الله عنهما انه قال لابن جعفر) واسم عبد الله (انك كراذ) أي حقيق (تلقينا رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم) أنا وانت وابن عباس قال نعم اذ كذا (فمحمدا) أي أنا وابن عباس (وتركان) وعندهم مسلم وأحمدان
عبد الله بن جعفر قال ذلك لابن الزبير قال ابن الملقن والظاهر انه انقلب على الراوي كما به عليه ابن الجوزي في جامع المسانيد
وفي الحديث جواز استقبال الفزاة عند رجوعهم من غزاهم (عن السائب بن زيد رضي الله عنه قال ذهبتا لتلقي رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم مع الصبيان الى ثنية الوداع) أي لما قدم من تبوك كما عند الترمذي وحديث الباب أخرجه أيضا
في المعاري وأبو داود والترمذي في الجهاد وفي استقبال الفزاة عند القدوم (عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال كنا
مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم معقه) أي مرجعه (من عسفان) انضم العين موضع على مرحلتين من مكة المكرمة
(ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على راحلته) أي ناقته (وقد أورد في صفة بنت حبي فموت ناقته فصرعا) أي فوقها
(جميعا) قال الحافظ النماطي ذكره فان مع قصة صفة وهم وانما هو عند مكة من خيبر لان غزوة عسفان التي في طي
سكانت في سنة ست وخمسة عشر كانت في سنة سبع وأورد في صفة مع النبي ٣٥٩ صلى الله عليه وآله وسلم وقوعهما

ابن عمر بن حصص بن عاصم بن عمر بن الخطاب كما قال البيهقي ولا شك ان الرفع زيادة معتبرة
لا يليق اهمالها كما تقر في الاصول وعلم الاصطلاح وما ذهب اليه بعض أهل الحديث من
الاعلال لطريق الرفع بالوقف في طريق أخرى لا ينبغي التعويل عليه وليس له مستند
ولا سيما به هذا الاجماع على قبول الزيادة التي لم تقع منافسة مع تعدد مجالس السماع
فالواجب قبول الزيادة في الحديث ابن عمر وحديث أبي هريرة وظاهرهما
التعارض والجمع ممكن لا كما قال الامام علي وقد جمع البيهقي بين الحديثين بانها هما
ان المعسر اذا اعتق حصته لم يسر العتق في حصته بغيره بل تبقى حصته بغيره على حالها
وهي الرق ثم يستسي العبد في عتقه بقيته فيحصل عن الجزء الذي لشريك سده ويدفعه
اليه ويقت وجعه لو في ذلك كالمكاتب وهو الذي جزم به البخاري قال الحافظ والذي
يظهر انه في ذلك باختباره لقوله غير مشغوق عليه فلو كان ذلك على سبيل المزوم بان يكاف
العبد الا كتاب والطلب حتى يحصل ذلك لحصل له غاية المشقة وهي لا يلزم في الكتابة
بذلك عند الجمهور ولا من غير واجبة فهذه مثالا قال البيهقي لا يبيح بين الحديثين به هذا
الجمع معارضة أصلا قال الحافظ وهو كما قال الا انه يلزم منه ان يبقى الرق في حصته الشريك
اذا لم يصير العبد الاستعانة به ارضه حديث أبي الملقن الذي ذكره المصنف قال ويمكن
حله على ما اذا كان المعتق غنيا أو على ما اذا كان جعيه فاعتق نفسه واستدل على ذلك
بحديث ابن التائب الذي تقدم ثم قال وهو محمول على المعسر والتعارض اوجع بعضهم

الرواية قوله ما جردون (فأمرزل يقول ذلك حتى دخل المدينة) شكر الله تعالى وتعلوا الامتعة وفيه ذكر الغزاة اذا رجع من الغزو
(عن كعب رضي الله عنه) في حديثه الطويل في قصة تخلفه عن غزوة تبوك (ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا قدم
من سفر ضحي دخل المسجد فمضى ركعتين قبل ان يجلس) تبركا أو لما يند في الحضر واستنيط منه لا ابتداء بالمسجد قبل بيته
ويجاء به للناس عند قدومه ليسلوا عليه والحديث أخرجه مسلم في الصلاة وأبو داود في الجهاد والتساقي في السير وفي الصلاة
اذا قدم الغزاة أو المسافر من غزوا أو سفر (عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله
(وسلم لا تورن) وفي حديث الزبير عند النسائي ان معاشر الانبياء لا تورن (ما تركا صدقة) وصدقة بالرفع خبر المبتدأ الذي
هو مائر كالأول الكلام جملتان الاولى فعلية والثانية اسمية قال في الفتح ويؤيده ورود في بعض طرق الصحيح ما تركا صدقة
وسرقه الامامية قالوا لا يورث بالاميل التورن وصدقة بالنصب على الحال وما تركا صدقة قول المالم بسم فاعله فجعلوا الكلام جملة
واحدة ويكون المعنى ان ما تركا صدقة لا يورث وهذا اخصر يفخرج الكلام عن غط الاختصاص الذي دل عليه قوله صلى الله
عليه وآله وسلم في بعض الطريق فمن مباشر الانبياء لا يورث ويعود الكلام بما جردوه الى امر لا يختص به الانبياء لان احاد الامامة

اذا وقفوا امرؤهم أوجه لوجهه صدقة انقطع حق الورثة عنهم ان هذا من فضائلهم وقيل انهم بعض كبار الامامية
 على القاضي شاذان صاحب القاضي أي الطبيب فقال شاذان وكان ضعيف العربية قوي في علم الخلاف لا يعرف نصب صدقة
 من رفعها ولا احتياج الى علمه فانه لا يخفى ولا يلبس ان فاطمة وعليان انفس العرب لا تبلغ انت ولا أمثال الى ذلك من سماعنا
 كانت الامامية في مخالفتها لآبائنا حقيقيا لا في برك فسكت ولم يجزوا او انما فعل الامامية ذلك لما يزمهم على رواية الجمهور
 من فساد مذهبهم لانهم يقولون بانه صلى الله عليه وآله وسلم يورث كل يورث غيره من عموم المسلمين اعموم الآية الكريمة وذهب
 النجاشي الى انه يصح التصب على المال وانكره القاضي لتأيد مذهب الامامية لكن قدره ابن مالك ما تركه كاه صدقة فذهب
 الشيرازي الى المال كالقروض منه وتقليد قراءه بعضهم ونحن عصبه كذا في القسط لا في وقتل هذا الكلام من الفتح بعينه لا يظلمه
 مع زيادة قال في الفتح وهذا واضح لمن انصف (وكان أي النبي صلى الله عليه وآله وسلم) يتقون من المال الذي آفاه الله عليه أي
 من بقاء النصير وخير وفاءه وكانت هذه خالصة لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لاحق لاحد فيها غيره فكان يتقون منها (على آله
 بفقته منهم) ويصرف الباقي في مصالح ٣٦٠ المسكين كاي شئ يراه الله في جعله يجعل مال الله في السراح

والذكر اع ومصالح اهل الاسلام
 وهذا مذهب الجمهور وقال
 الشافعي يقسم الى خمسة أقسام
 قسم له صلى الله عليه وآله وسلم
 وقسم لذوي القربى من بني
 هاشم وبني المطلب وقسم للباقي
 الذراري وقسم للمساكين وابن
 السبيل وتأول قول عمر هذا بانه
 يريد الاخماس الاربعة والتي
 ما أخذ من الكفار على سبيل
 الغلبة بلا قتال ولا ايحاف أي
 اسراع خيل أو ركاب أو نحوهما
 من جزية أو ما هو بواعنه بخلاف
 أو غيره أو صلحو عليه بلا قتال
 وبمضى ذل الرجوعه من الكفار
 الى المسلمين والغنية ما أخذ من
 الكفار بقتال أو ايحاف ولو بعد

انهم زاهم وما أخذ من ذراهم اختلاسا أو سرقة أو لقطه ولم يقل الغنية الا لما قد كانت في أول الاسلام له صلى الله
 عليه وآله وسلم خاصة يصنع فيها ما يشاء وعليه يعمل اعطاه صلى الله عليه وآله وسلم من لم يشهد بدراهم تسخ بعد ذلك نفسه
 كافي الآية واعلموا انما غنمتم من شئ فان لله خمسة وتحت بذلك لانها فضل وقائمة محضة والجمهور يتقاربون في
 يقع اعم كل منهما على الاثر اذا انزل فان جمع بينهما اقترافا كالفقير والمسكين وقيل اسم التي يقع على الغنية دون العكس
 وقد كان صلى الله عليه وآله وسلم يخمس الى خمسة أخماس لا يمتا آفاه الله على رسوله ويقسم خمسة على خمسة أسهم كانت لهم
 وأما الاربعة الاخماس فهي للمرتزقة وهم المرابطون للجهاد تبين الامام وكانت للنبي صلى الله عليه وآله وسلم في حياته مضمومة
 الى خمس الخمس لحملته ما كان له من التي احد وعشرون سهم ماسهم منها للمصالح كالمروءات ان كان يصور في ان يأخذ ذلك
 لكنه لا يأخذها وانما كان يأخذ خمس الخمس وأما الغنية فله سهم احكم التي في خمس خمسة أسهم للآية واربعة أخماس الغنائم
 قال الحافظ اختلاف العلماء في مصرف التي فقال مالك التي والغنية وانما يعلن في بيت المال ويعطى الامام أو نائب رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم بحسب اجتهاده وفوقه الجمهور بين خمس الغنية وبين التي فقالوا الخمس موضوع بعبادته الله فيه

من الاصناف المسوية في آية الخمس من سورة الانفال لا يتعدى به الى غيرهم وأما التي فهو الذي يرجع النظر في مصرفه الى رأي
 الامام بحسب المصلحة وانقر الشافعي كما قال ابن المنذر وغيره بان التي يخمس وان اربعة أخماسه للنبي صلى الله عليه وآله وسلم
 وله خمس خمس كافي الغنية واربعة أخماس الخمس لمستحق نظيره من الغنية ٣٦١ واستدل الشافعية بآية ما آفاه الله على رسوله
 الآية قالوا وهي وان لم يكن فيم الخمس فانه مذكور في آية الغنية فعمل المطلق على المقيد اه وقال الجمهور مصرف التي
 كله الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بصرفه بحسب المصلحة لقول عمر هذا فكانت هذه خالصة لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 وآله وسلم وهذا لا يعارضه حديث عائشة انه صلى الله عليه وآله وسلم توفي ودرعه مرفوعة على شعره لانه يجمع بينهما بانه كان
 يدخر لاهل قوت منهم ثم في طول السنة يحتاج لمن يطرفه الى اخراج شئ منه فيخرج فيحتاج الى تعويض ما أخذ منها فذلك
 استدان (ثم قال لمن حضر من الصحابة انشدكم بالله الذي باذنه تقوم الساعة) ٣٦١ فوق رؤوسكم بغير عمد (والارض) على

الماء تحت أقدامكم (هل تعلمون
 ذلك قالوا نعم وكان في المجلس
 علي وعباس وعثمان) بن عثمان
 (وعبد الرحمن بن عوف والزبير)
 ابن العوام (وسعد بن أبي وقاص)
 رضي الله عنهم (وذكر حديث
 علي وعباس وبنار عتهما) فيما آفاه
 الله على رسوله صلى الله عليه وآله وسلم
 وسلم من بني النضير (وليس الايمان
 به من شرطنا) في هذا الخبر
 والغرض من هذا الحديث هنا
 قوله صلى الله عليه وآله وسلم
 لا نورث ما تركه صدقة وقسم
 الكلام على هذا الحديث وشرحه
 مذكور في فتح الباري وللسيد
 العلامة محمد بن ابي عمير الامير
 الجاني رحمه الله رسالة مفصلة
 في ذلك مما هارفع الانبياس عن
 تنازع الوصي والعباس جاء فيها
 تحقيق نفيس جدا فراجعوه وهذه
 القصة من منزلة الاقدام بين

٤٦ قيل ما اهل السنة والرافضة والامريين ليس ما فيه مازعه الشيعة من المخالفة والعصية من الشجبين
 الكريمين رضي الله عنهم (عن أنس رضي الله عنه انه أخرج الى الصحابة علي بن جرداوين) ثنية بريد اموتوا لابر دأي خاتين
 بحيث لم يبق عليهم ما شعر (لها قبل الان) بكسر القاف ثنية قبيل وهو زمام النعل وهو السير الذي يكون بين الاصبعين (لحدث
 انهما لالنبي صلى الله عليه وآله وسلم) وأخرج هذا الحديث ايضا في البياس (عن عائشة رضي الله عنها انما أخرجت
 كساء) من صوف (ملبدا) مرقعا (وقالت في هذا نزع روح النبي صلى الله عليه وآله وسلم) وكان لبسه صلى الله عليه وآله وسلم
 له تواضعا او اتفاقا لانه قد كان يلبس ما وجد والحديث أخرجه ايضا في البياس وكذا مسلم وأبو داود والترمذي وابن ماجه
 (وفي رواية انما أخرجت ازارا غليظا ملبس باليمن وكساه من هذه التي يدعونها) أي يسمونها (الملبدة) بضم الميم ورفع اللام
 والوحدة المشددة (عن أنس رضي الله عنه ان قدح النبي صلى الله عليه وآله وسلم اكبر فأتخذ مكان الشعب) أي الصدع

الاكثر يعتق جميعه في الحال ويستسعى العبد في تحصيل قيمة نصيب الشريك وزاد ابن
 أبي ليلى فقال ثم يرجع العبد على المعتق الاول بما دفعه الى الشريك وقال ابو حنيفة وحده
 ينخير بين السعاية وبين عتق نصيبه وهذا يدل على انه لا يعتق عند ابتداء الانصبة
 الاول فقط وعن عماله ينخير الشريك بين ذلك وبين ابقائه حصته في الرق وخالف الجميع زفر
 فقال يعتق كله وتقوم حصته الشريك فتؤخذ ان كان المعتق مومرا وتبقى في ذمته ان
 كان معسرا وقد حكى في البحر عن الفريقين من الحنفية والشافعية مثل قول زفر
 في نظر في حصته ذلك وحكي ايضا عن الشافعي انه في نصيب شريك المعسر رقيقا وعن
 الناصر انه يسمى العبد مطلقا وعن أبي حنيفة يسمى عن المعسر ولا يرجع عليه والموسر
 ينخير شريكه بين نصيبه أو السعاية أو اعتاق نصيبه كما مر وعن عثمان البتي انه لا شئ على
 المعتق الا أن تكون جارية تراد للوطء فيضمن ما أدخل على شريكه في ضمان الضرر وعن
 ابن شبرمة ان القبة في بيت المال وعن محمد بن اسحق ان هذا الحكم للعبيد دون الاما قوله
 قيمة عدل بفتح العين أي لا زيادة فيه ولا نقص قوله لا وكس بفتح الواو وسكون الكاف
 بهداه من ماله أي لا نقص والسطط بشين مخجمة ثم طاسه ماله مكررة وهو الجور
 بالزيادة على القيمة من قواه ثم تطق فلان اذا شق عليك وظلك حقت قوله أو شركه في
 مملوك الشريك بكسر الشين المخجمة وسكون الراء الحصة والنصيب قال ابن دقيق العبد هو
 في الاصل مملوك قوله ثم ما بكسر الشين المخجمة وسكون القاف وفي الرواية الثانية
 شصا بفتح الشين وكسر القاف والشقص والشقص مثل النصف والنصف وهو
 القليل من كل شئ وقيل هو النصيب قليلا كان أو كثيرا

(باب التدبير)
 (عن جابر ان رجلا اعتق غلاما له عن دبر فاحتاج فاخذه النبي صلى الله عليه وآله وسلم)

والشئ (مسألة من فضة) وفاعل اتخذ أنس أو النبي صلى الله عليه وآله وسلم والثالث أربع وهذا الحديث أخرجه أيضا
الاشربة (عن جابر بن عبد الله الأنصاري رضي الله عنه قال ولعل رجل منا) اسمه أنس بن فضالة (علام فسماه القاسم فقالت
الانصار لا تكتيك أبا القاسم ولا تعملك عينا) أي لا نكرمك ولا نقر عينك بذلك (فأن) الأنصاري (النبي صلى الله عليه وآله
وسلم فقال يا رسول الله ولعل غلام فسميته القاسم فقالت الانصار لا تكتيك أبا القاسم ولا تعملك عينا فقال النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم أحسنت الأنصار سموا باسمي ولا تكتنوا بكيني فأنما أنا قاسم) أعطى كل واحد ما يليق به وامتنع كل واحد من
وله صفات أخرى كالرسول والبشر والنذير والجواب إن الحصر انما هو بالنسبة الى اعتقاد السامع وهذا ورد في مقام كان
السامع معتقدا كونه معطيا فلا يبقى الا ما اعتقده السامع لا كل صفة من الصفات وحيث أن اعتقاده مغطى لا قاسم فيكون
من باب قصر القاب أي ما أنا القاسم ٣٦٣ أي لا معط وان اعتقده قاسم ومعط أيضا فيكون من قصر الافراد أي لا شركة
في الوصفين بل أنا قاسم فقط

وقوله حديث مع أوبة عند
الجباري والله المعطي وأنا القاسم
(عن أبي هريرة رضي الله عنه
أن رسول الله صلى الله عليه وآله
(وسلم قال ما أعطاكم ولا منعكم)
وانما الله المعطي في الحقيقة وهو
المانع (أنا قاسم أضع حيث
أمرت) لا رأي من قدمت له
قاسم لا فذلك بقدر الله ومن
قسمت له كثيرا فقد راقه أيضا
(عن خولة الأنصارية رضي
الله عنها) بنت قيس بن فهد زوج
حمزة بن عبد المطلب أو زوج حمزة
هي خولة بنت ثائر أو ثائر لقب
لقيس بن فهد وبهجرم ابن المديني
(قالت سمعت النبي صلى الله
عليه وآله وسلم يقول إن رجلا
يخوضون) من الخوض وهو
المنى في الماء فخر بصره ثم
استعمل في التصرف في الشئ

فقال من يشتر يهوى فاشتره نعيم بن عبد الله بكذا وكذا فوقعه اليه متفق عليه وفي افظ
قال أعتق رجل من الانصار غلاما له عن دبر وكان محتاجا وكان عليه دين فباعه رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم بثمانمائة درهم فاعطاه فقال اقض دينك وانفق على عيالتك
رواه النسائي وعن محمد بن قيس بن الاحنف من أبيه عن جده انه اعتق غلاما له عن دبر
وكاتبه فادى بعضا من ماله فأتى ابن مسعود فقال ما أخذته فهو له وما
أبقى فأتى لكم رواه البخاري في تاريخه) حديث جابر أخرجه أيضا الأربعة وابن
حبان والبيهقي من طرق كثيرة بالفاظ متنوعة وفي الباب عن ابن عمر مرفوعا وموقوفا
عند البيهقي بلفظ المدبر من الثلث ورواه الشافعي والحفاظ بقفونه على ابن عمر ورواه
الدارقطني مرفوعا بلفظ المدبر لا يباع ولا يوهب وهو من الثلث وفي اسناده حميدة بن
حسان وهو منكر الحديث وقال الدارقطني في المال الاصح وقفه وقال العقيلي لا يعرف
الابن علي بن ظبيان وهو منكر الحديث وقال أبو زرعة الموقوف اصح وقال ابن القطان
المرفوع ضعيف وقال البيهقي اصح موقوف وقد روى نحوه عن علي موقوفا عليه وعن
أبي قلابه مرسلا ان رجلا اعتق عبد الله عن دبر فبعه النبي صلى الله عليه وآله وسلم من
الثلث وروى الشافعي والمالك عن عائشة انها باعت مديرة مصرتها فوله ان رجلا في مسلم
انه أبو محمد كور الأنصاري والفسلام اسمه به قوب ولفظ أبي داود ان رجلا يقال له أبو
محمد كور اعتق غلاما يقال له يعقوب اه وهو يعقوب القبطي كما في رواية مسلم وابن أبي
شيبه قوله عن دبر بضم الدال والموحدة وهو العتق في دبر الحياة كان يقول السيد عبد
أنت حر بعد موتي أو أذمت فانت حرومهي السيد مدبر بصيغة اسم الفاعل لا مدبر امر
دنياه باستخدامه ذلك المدبر واستفادته ودبر امر آخرته باعتقده وتخصيل أجر العتق قوله
فاشتره نعيم بن عبد الله في رواية للبخاري نعيم بن الخصام بالنون والحال المهملة المشددة

أي يتصرفون (في مال الله) الذي جعله صالح المسكين (بغير) قسمة (حق) بل بالباطل والانتهاز وان كان أعم من ان
يكون بالقسمة أو بغيرها لكن تخصيصه بالقسمة لتفهم منه الترجمة صريحا كما قاله الكرماني قال في القمع ولا يحتاج الى قيد
الاعتذار لان قوله بغير حق يدخل في عموم الصور والمذ كورة فيصنع الاحتجاج به على شرطية القسمة في أموال التي موال الغنية
بحكم العدل واتباع ما ورد في الكتاب والسنة وكان المصنف أراد بآراءه فخره من مخالفت ذلك ويستفاد من هذه الاحاديث
ان بين الامم والمسلمين به مناسبة اكن لا يلزم اطراف ذلك وان من أخذ من الغنائم شيئا بغير قسم الامام كان عاصيا (فلمهم النار يوم
القيامة) فب ردع الولا أن يتصرفوا في مال المسلمين بغير حق ويعتدوا الله ولفظ الترمذي عن خولة قالت سمعت رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم يقول ان هذا المال خضر خلوتهن اصابه بجهنم بوزن حبة ربيب مخصوم فبما كانت نفسه من مال
الله ويربوا ليس له يوم القيامة الا النار قال الترمذي حسن صحيح وأثبت خضره على نأويل الغنية دليل قوله في مال الله ومثل

لما هو أعم من ذلك ومعناها مشبهة بالنفوس قبل الى ذلك وفي قوله مال الله إشارة الى انه لا ينبغي الخوض في مال الله ورسوله
والتصرف فيه بمجرد التشهي وقوله الا التواضع مترتب على الوصف المناسب وهو الخوض في مال الله فبها اشعار الغلبة
(عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فزاني من الانبياء) أي اراد أن يغزو وعند الحاكم
عن كعب الاحبار ان هذا النبي هو يوشع بن نون وكان الله قد نبأ به بعد موسى وامر بقتال الجبارين وعند أحمد عنه من حديث
أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان الشمس لم تجبس ابشر الا يوشع بن نون لما لي سار الى بيت المقدس قال
في القمع والحصر محمول على ماضى الانبياء قبل نبينا صلى الله عليه وآله وسلم فلم تجبس الشمس الا يوشع واما في قوله اني انما قد
تجسس بعد ذلك لتبيننا صلى الله عليه وآله وسلم وروى الطحاوي والطبراني في الكبير والحاكم والبيهقي في الدلائل عن أسماء بنت
عيسى انه صلى الله عليه وآله وسلم دعا المانام على ركبة على ففاته صلاة ٣٦٣ العصر فودت الشمس حتى صلى على ثم غربت

وهو اقرب والنعيم وقيل انه لقب له به وظاهر الرواية خلاف ذلك والحديث يدل على
جواز بيع المدبر مطلقا من غير تقييد بالفسق والضرورة واليه ذهب الشافعي وأهل
الحديث وذهب البيهقي في المعرفة عن أكثر الفقهاء وسكني النورى عن الجمهور انه لا يجوز
بيع المدبر مطلقا والحديث يرد عليهم وروى عن الحنفية والمالكية انه لا يجوز بيع
المدبر بتدبير مطلقا لا المدبر بتدبيره فقيدها نحو ان يقول ان مت من مرضى هذا فلان حر
قانه يجوز بيعه لانه كالوصية فيجوز الرجوع فيه كما يجوز الرجوع فيما وقال أحمد يمنع
بيع المدبر دون المدبر وقال الليث يجوز بيعه ان شرع على المشتري عتقه وقال ابن سيرين
لا يجوز بيعه الا من نفسه وقال مالك وأصحابه لا يجوز بيعه الا اذا كان على السيدين
فباع له قال النورى وهذا الحديث صريح وظاهر في ردعهم لان النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم اغناهم لينة فقه سيدة على نفسه ولعل لم يقف على رواية الشافعي التي ذكرها
المصنف ثم لا وجه لقصر جواز البيع على حاجته قضاء الدين بل يجوز البيع اياها واغيرها
من الحاجات والرواية المذكورة قد تضمنت ان الرجل المذكور كان محتاجا للبيع لما
عليه من الدين ومن نفقة اولاده وقد ذهب الى جواز البيع لمطابق الحاجة عطاء والمهادي
والقاسم والمؤيد بالله وأبو طالب كما سكت ذلك عنهم في البصر واليه مال ابن دقيق العيد فقال
من منع البيع مطاذا كان الحديث حجة عليه لان المنع الكلي يتناقضه الجواز الجزئي ومن
أجاز في بعض الصور فله ان يقول قلت بالحديث في الصورة التي ورد فيها فلا يلزمه القول
به في غير ذلك من الصور وأجاب من أجاز مطلقا بان قوله في الحديث وكان محتاجا لا مدخل
له في الحكم وانما ذكر البيان السبب في المبادرة لبيعه ليس لبيعه جواز البيع ولا يقتضي ان
في الحديث ايماء الى مقتضى لجواز البيع بقوله فاحتاج وقوله اقض دينك وانفق على
عيالتك لا يقال الاصل جواز البيع والمنع منه يحتاج الى دليل ولا يصلح لذلك حديث الباب

أربعة عشر فرساعرضها فغابت الشمس قبل أن يصلي العصر فامر بردها فضرب سوقها وأعانها بالاسيف فقتلها فسلبه الله
ملكه أربعة عشر يوما لانه ظلم الخليل بقتله ان قال علي كذب كعب وانما أراد سليمان جهاد عدوه فقتلها غل بعرض الخليل حتى
غابت الشمس فقال للملائكة الموكنين بالشمس يا ذن الله لهم ردوها على فردوها عليه حتى صلى العصر في وقتها وان انبياء الله
تعالى لا يظلمون ولا يأمرون بالظلم قال الحافظ أورده هذا الاثر جماعة سكتين عليه جازمين بقوله قال ابن عباس قلت له
وهذا لا يثبت عن ابن عباس ولا عن غيره والثابت عند جمهور أهل العلم بالنسبة من العصابة ومن بعدهم ان الصغير الموثق في
قوة ردوها الخليل والله أعلم اه (فقال لقومه) بني اسرائيل (لا يتبعني) بالهزم على النهي وبالرفع على النهي (رجل لك يضع
امرأته) أو عقد نكاح (وهو يريد أن ينيها) أي يبدل عليها وترق اليه (وايايها) أي والحال انه لم يدخل عليها فعلق قلبه
غاليا بها فبقتل عاهه عليه من الطاعة ورجعها ففعل جوارحه بخلاف ذلك بعد الخول (ولا) يتبعني (أحد بني يونا)

هذه ائمة واسلامهم لكن لا يتصرفون فيها بل يجمعونهم وعلامة قبول غزوهم ذلك ان تنزل النار من السماء فتاكلها وعلامة
عدم قبوله ان لا تنزل ومن اسباب عدم القبول ان يقع فيهم الغلول وقد من الله على هذه الامة ورحمها الشرف تبع افاضلهم
بالغنية وسر عليهم الغلول وطوى عنهم فضيحة امر عدم القبول فلهذا لم يدر على نعمه تترى وفيه معاقبة الجماعة بفعل سفاهتها
واستدله ابن بطال على جواز احوال المشركين وتعقب بان ذلك كان في تلك التسمية وقد نسخ بصل الغنائم لهذه الامة
واجب بان لا يفتي عليه ذلك ولكنه استنبط من احوال الفتيمة بكل التاراجوا احوال الكفار اذا لم يوجد السبيل الى
اخذها غنمة وهو ظاهر لان هذا القول لم يرد التصريح بنسخه فهو مشتق على ان شرع من قبلنا شرع لنا ما لم يردنا منه واستدل
به ايضا على ان قتال آخر النهار افضل من اوله وفيه نظر لان ذلك في هذه القصة انما وقع اتفاقا ثم في قصة النعمان بن مقرن مع
الغيرة بن شعبة في قتال الفرس التصريح ٣٦٦ باسحاب القتال حين تزل الشمس وتهب الرياح فلا استدلال به يفتي عن

هذا (عن ابن عمر رضي الله
عنه) ان رسول الله صلى الله
عليه وآله (وسلم) بعث سرية فيها
عبد الله بن عمر رضي الله عنه
قال ابن عبد البر ان ذلك الحديث
كان اربعة آلاف (قبل نجد) أي
جهتها (فغنا) (ابلا كثيرا) وزاد
مسلم غنا (فكانت سماءهم)
وفي لفظهم سماءهم جمعهم أي
نصيب كل واحد (اثني عشر بعيرا
أو واحد عشر بعيرا) بالثلث من
الراوى (ونقلوا) أي اعطى كل
واحد منهم زيادة على السهم
المستحق له والنقل زيادة ترادها
الغزاة على نصيبه من الغنمة
ومنه نقل الصلاة وهو ما عدا
الفرس (بعيرا بعيرا) وعند أبي
داود ان التنفيل كان من الأمير
والقسم من النبي صلى الله عليه
وآله وسلم وعنده مسلم ان ذلك
صدر من أمير الجيش وان النبي

البيع وتقدم ايضا طرف من شرح هذا الحديث في باب ان من شرط الولاة او شرط شرط
فاسد من كتاب البيع أيضا قوله فان اوجبوا الخ ظاهرا ان عائشة طلبت أن يكون الولاة
لها اذا بذات جميع مال الكتابة ولم يقع ذلك اذ لو وقع لكان القوم على عائشة بطلبها ولا من
اعتقه غيرها وقد رواه أبو اسامة بلنظير بل الاشكال فقال ان أعداءه - م عدة واحدة
واعتقك ويكون ولاؤك لي فعلت وكذا رواه وهيب عن هشام فعرف بذلك انهم ارادوا
ان تشترهم اشترهم فاعتقهم اذا اعتق فرغ ثبوت المالك ويؤيده قول النبي صلى الله
عليه وآله وسلم ابتاعى فاعتق والمراد بالاهل هنا في قول عائشة ارجع الى اهل السادة
والاهل في الاصل الا في الشرع من نكح نكحته قوله ان شامت ان تصيب هو من
الحسبة بكسر الحاء الموحدة أي تحتسب الاجرة عند الله ولا يكون له اولا قوله فذكرت
ذلك لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في رواية البخاري فسمع بذلك النبي صلى الله عليه
وآله وسلم فسأني وفي أخرى له فسمع بذلك النبي صلى الله عليه وآله وسلم أو بلغه قوله
ابتاعى فاعتق هو كقوله في حديث ابن عمر لا يعتك ذلك قوله على نزع رواه في رواية
عائشة البخاري خمس أو اذ نجحت عليه في خمس سنين ولكن المشهور رواية التسع وقد
جرم الامام علي بن ابي طالب في رواية الخليل بن علي بن ابي حمزة عن الحسن بن علي بن فضال
عليها وجم - هذا بزم القرطبي والمحجب الطبري ويعكر عليه ما في تلك الرواية بلفظ ولم تكن
قصت من كتابها شيئا واجيب بانها كانت حصة الاربع الا واذ قبل ان تستعين ثم جاءتها
وقد بقي عليه خمس وقال القرطبي يجب ان الخمس هي التي كانت استحققت عليه اجماعا
فجمعها من جملة التسع الا واذ المذكرة ويؤيده ما وقع في رواية البخاري ذكره في
أبواب المساجد بلفظ فقال اهلها ان ثلث اعطيت ما يبق وقد قدمنا بقية الكلام على هذا
الحديث في ذلك الباب من كتاب البيع فليرجع اليه وله فوائد أخر خارجة من المقصود

صلى الله عليه وآله وسلم كان مقررا لذلك وجيزا لانه قال فيه ولم يغيره النبي صلى الله عليه وآله وسلم وتقريره بمنزلة قوله قال
واختلف هل النفل يكون من أصل الغنمة أو من أربعة أخماسها أو من خمس الخمس والاصح عندنا ان الغنمة هي من خمس الخمس
وحكاية النووي عن مالك وأبي حنيفة وأطال الحفاظ في الفقه في بيان مسائل النفل واختلاف العلماء فيها فراجع (عن جابر
رضي الله عنه قال يخاف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقسم غنمة بالجرادة) وهذه القسمة كانت غنمة هوان (اذ قال
له رجل) هو ذو الخويصرة التميمي (اعدل فقال له شقيت) بفتح الشين والتاء (ان لم أعدل) أي ضللت أنت أيها التابع اذا كنت
لا اعدل ليكونك تابعا ومقتديا به لا يعدل او حيث تعتقد في نيلك هذا القول لانه لا يسد عن مؤمن لكن لا يلزمه حينئذ قوله
ان لم اعدل الا ان يدرى له جواب محذوف وفي رواية قال لقد شقيت بمحذوف فامتنع لفظه وزيادة لقد وضعت فاشقيت ومعناه
ظاهرا ولا محذور فيه والشروط لا يستلزم الوقوع لانه ليس عن لا يعدل حتى يحصل له الشاق بل هو طائل فلا يفتي جائله الله بما يكره

(عن ابن عمر رضي الله عنهم ان عمر اصحاب جاريين) لم يبعها (من سبي حنين فوضعها في بعض بيوت مكة فنزل رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم على سبي حنين) أي اطلقهم (لجعلوا يسعون في السكك فقال عمر يا عبد الله انظر ما هذا) أي فأنظر وسأل
عن سبب سعيهم في السكك (فقال من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) (قال) عمر لاني (اذ ذهب فأرسل الجاريين) ويستفاد منه العمل بغير
الواحد اذ اراد البخاري بما هذا الحديث انه كان له صلى الله عليه وآله وسلم أن يتصرف في الغنمة بما يراه مصلحة فينقل من رأس
الغنمة وتارة من الخمس واستدل على الاول بانه كان يمين على الاسارى من رأس الغنمة فدل على انه كان له أن ينقل قال ابن بطال
للإمام أن يمين على الاسارى بخير فداءه خلا لما منع ذلك واستدل به على ان الغنائم لا يستقر ملك الغنائم عليها الا بعد القسمة
وبه قال المالكية والحنفية وقال الشافعي يكون بنفس الغنمة ولا يرقين ٣٦٧ احتجاجات أخرى واجوبة تتعلق بهذه

المسئلة لم أطل بها هنا لانها لا تؤخذ
من حديث الباب لا تقيها ولا اثباتا
في (عن عبد الرحمن بن عوف
رضي الله عنه قال بينا أنا وأذن
في الصلوة يوم) (رواه) (بدره) فظرت
عن عيسى وشمالى فاذا أنا بلامين
من الانصار حديثا سنانا ما
والغلامان معاذ بن عمرو ومعاذ
ابن عفران كافي الحديث (ثبتت
أن أكون بين أضلع) بفتح
الهجرة وسكون الضاد الموحدة
وبعد اللام الموحدة وعين مهملة
أي اشد وأقوى (منها) أي من
السلامين لان الكهل أصغر في
الحروب وفي رواية أصح بصاد
وحامهم ملتين (فغزى أحداهما)
أي الغلامين (فقال يا عم هل
تعرف أباجهم) هو عمرو بن
هشام فرعون هذه الامة (قلت
نعم ما حاجتك اليه يا ابن أخي
قال أخبرت انه يسب رسول الله

قال ابن بطال اكثر الناس من يخرج الوجوه في حديث بريه - حتى بلغوا مائة ووجه
وقال النووي صنف فيه ابن خزيمة وابن جرير قسمة بين كبيرين اكثر انهم حاصرون
القول (وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال انما
عبدك كوثب بمائة أو قية فادها الا عشر أوقيات فهو رقيق رواء الخلة الا اناسا في
ألف المكاتب عبد ما بقى عليه من مكاتبته درهم رواء أبو داود وعن أم سامة ان النبي
صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا كان لاحدا كن مكاتب وكان هذه ما يؤدى فلا تصيب منه
رواه الخلة الا اناسا في وصحة الترمذي ويحمل الامر بالاحتساب على التسبب وعن
ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال يؤدى المكاتب بمائة ما أدى به الحر
وما بقى دية العبد رواء الخلة الا ابن ماجه - وعن علي بن عبد السلام عن النبي صلى الله
عليه وآله وسلم قال يؤدى المكاتب بقدر ما أدى رواء أحد) حديث عمرو بن شعيب بالناظر
الاول أخرجه أيضا الحاكم وصححه وقال الترمذي غريب قال الشافعي لم اجد أحدا روى
هذا عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم الا هراولم أر من رخصت من أهل العلم بقبته وعلى
هذا اقتبنا المتن وأخرجه باللفظ الثاني أيضا الشافعي والحاكم وابن حبان وحسن الحفاظ
استاد في بلوغ المرام وهو من رواية اسمعيل بن عياش وفيه مقال وقال الشافعي هو
حديث منكر وهو عندى خطأ اه وفي استناده أيضا عطاء الخرماني عن عمرو بن شعيب
ولم يسمع عنه كما قال ابن حزم وحديث ام سلمة قال الشافعي لم أر أحدا ممن رخصت من أهل
العلم يثبت واحدا من هذين الحديثين قال البيهقي أراد هذا وحديث عمرو بن شعيب يعني
الذي قبله اه وهو من رواية الزهري عن ثمان مولى ام سلمة عن ابيها وقد مر معهما في جماع
الزهري من نهان وقد أخرجه ابن خزيمة عن نهان من طريق أخرى وحديث ابن عباس

صلى الله عليه وآله وسلم والذي نقى يده لثقت رأيه لا يفارق سوادى سواده) أي شخصي شخصه (حتى عوت الاعمى منا)
أي الاقرب أجلا (فتجبت لذلك فغزى الا آخر فقال لي مثلها فم انشب) أي لم ألبث (ان نظرت الى أبي جهل يقول) بالجيم (في
الناس) وفي مسند بن زول أي يضطرب في الواضع لا يستقر على حال (قلت الا ان هذا صاحبك الذي سألتني عنه) فابدراه
بسيما) أي سيقا مسرعين (فضر به) (حتى قتله ثم انصرفا الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاخبراه) بقتله
(فقال أيكاتله قال كل واحد منهما ما انا قتله فقال هل حصصا سبيك) أي من الدم (قال لا) لم حصصهما (نظروا) صلى الله عليه
وآله وسلم (في السجين) ليرى ما بلغ الممنوع من سبيهما ومقدار عرق دخواهما في جسد المقتول ليحكم بالسلب لمن كان أبغى ولو
محصلا بين المراد بالث (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (كلا كاتله سلبه) أي سلبا في جهل (لعاذ بن عمرو بن الجوح) لانه هو
الذي اتخذه (وكانا) أي الغلامان (معاذ بن عمرو) وهي امه وامه ابيه الحارث بن ربيعة (ومعاذ بن عمرو بن الجوح) وانما قال

كلاهما وان كان احدهما هو الذي ائتمنه تطبيق القلب الاخر وقال المالكية انما اعطاه لاحدهما لان الامام مخوف السلب
يقول فيه ما يشاء وقال الطحاوي لو كان يجب لقاتل لكان السلب مستحقا بالقتل ولكن جعله فيهم لاعتدائهم في قتله
فلما خص به احدهما دل على انه لا يصدق بالقتل وانما يصح بتعيين الامام اه وجوابه انه انما يحكم به لانه هو الذي ائتمنه
وهذا الحديث أخرجه أيضا في المغازي وكذا مسلم (عن أنس رضي الله عنه قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم اني
اعطى قريشا انما لهم) أي اطلب الله لهم (لانهم حديث عهد بجهاديه) أي قريب عهد بكفر ورواهم من أسلم ودينه ضعيف او كان
يتوقع باعطائه اسلام نظرائه وغيرهم ممن تظهر له الصلوة في اعطائه من الخمس ونحوه كالتخراج والتي والجزية قال سماعيل
القاضي في اعطاء النبي صلى الله عليه وآله وسلم للمواظقة من الخمس دلالة على أن الخمس الى الامام يفعل فيه ما يرى من المصلحة
(وعنه) أي عن أنس رضي الله عنه ٣٦٨ قال ان ناسا من الانصار قالوا الرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين افاء الله

عليه رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) من أموال هوازن ما افاءه
فطلق (أي اخذ) يعطى رجلا
من قريش المائة من الابل
يتألفهم وهم فيما ذكره ابن
الحق أبو سفيان وابنه معاوية
وحكيم بن حزام والحارث بن الحارث
ابن كاداة والحارث بن هشام وسهل
ابن عمرو وجويط بن عبد العزيز
والعلاء بن حذافة الثقفي وعيينة
ابن حصن وصقوان بن أمية
والاقرع بن حابس ومالك بن
عوف النضري (فقالوا يا رسول الله
رسول الله صلى الله عليه وآله
(وسلم) يعطى قريشا ويدهنا
وسيوفا نقار من دماهم قال
أنس حدث رسول الله صلى الله
عليه وآله (وسلم) قال اللهم أي
أخبر عن هذا ابن الحق ان الذي
احبر النبي صلى الله عليه وآله
وسلم بمقاتلتهم سعد بن عبادة
(فارسل الى الانصار رخصهم في قبة من آدم) جلدتم دباغهم (ولم يدع معهم احدا غيرهم فلما اجتمعوا بايعهم أسكتهم
رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) قال) اهم (ما كان حديث بلقي عنكم قال له فقهاؤهم) أي اصحاب الفهم منهم (ما ذور
ما بنا) أي اصحاب رأيت الذين مرجع آه ورا اليهم (فلم يقولوا شيئا) من ذلك (وقد تقدم الحديث بطوله) وهو ما ناس منا
حديثنا انهم اي شيان لم يدروا الصواب فقالوا يا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يعطى قريشا ويترك الانصار
وسيوفا نقار من دماهم فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اني اعطى رجلا حديث عهد بكفر ما ترضون أن يذهب
الناس بالاموال وترجعوا الى رجالكم جمع رجل ما يكتنه الشخص او ما يستحب من المتاع بر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
فوالله ما تغلبون به وهو رسول الله خير مما تغلبون به من المال قالوا يا رسول الله قد وضينا قال لهم انكم سترون بعدي
أثرة شديدة أي استقلال الاموال وسر ما نكتم منها فاصبروا حتى تلتوا الله يوم القيامة ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم

كنت عنه أبو داود والمذري وهو عند الساقى من دود ورسول ورجال اسلخه عند أبي
داود وثقات وحديث علي عليه السلام أخرجه أيضا أبو داود ولانه قال في السنن بعد
اخر اوجه الحديث ابن عباس ما قلته ورواه بعض حديث ابن عباس وهيب عن أيوب عن
عكرمة عن علي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وجهه اسماعيل بن علي بن علي من قول عكرمة
وأخرجه البيهقي من طريق قوله فهو رقيق أي مجرى عليه أحكام الرق وفيه دليل على
جواز بيع المكاتب لانه رقيق مملوك وكل مملوك يجوز بيعه وهبته والوصية به وهو القديم
من مذهب الشافعي وبه قال احمد وابن المذركي قال يمت برة بهم النبي صلى الله عليه
وآله وسلم وهي مكتوبة ولم يترك ذلك فقيه أبي نيار ان يمت برة بهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم
قال ولا أعلم دليلا على جزمها وقال الشافعي في الجدي ومالك وأصحاب الرأي انه لا يجوز
بيعه وبه قالت المعتزلة قالوا لانه قد خرج عن ملكه بديل تحريم الوفا والاسقحام وتناول
الشافعي حديث برة على انها كانت قد عجزت وكان بيعها فضاها كتابتها وهذا التناول
يحتاج الى دليل قوله فاصحاب منه ظاهر الامر الوجوب اذا كان مع المكاتب من المال
ما يفي بمصلحة من مال الكتابة لانه قد صار حرا وان لم يكن قد سلمه الى مولاه وقيل انه محمول
على الذنب قال الشافعي يجوز ان يكون أحد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أم سلمة
بالاختصاص من مكاتبهم اذا كان عنده ما يؤدي لتعظيم أنواع النبي صلى الله عليه وآله وسلم
وسلم فيكون ذلك مختصا به ثم قال ومع هذا فاصحاب امرأته ممن يجوز له أن يراها واسع
وقد أمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم بسودة ان تصحب من رجل قضى انه اخوها وذلك
يشبه أن يكون الاحتياط وان الاحتجاب عن له أن يراها باح اه والقرينة القاضية
بحمل هذا الامر على الذنب حديث عمرو بن شبيب المذكور فانه يقتضي أن يحكم المكاتب
قبل تسليم جميع مال الكتابة حكم العبد والعبد يجوز له النظر الى سيده كما هو مذهب

أكثر
رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) قال) اهم (ما كان حديث بلقي عنكم قال له فقهاؤهم) أي اصحاب الفهم منهم (ما ذور
ما بنا) أي اصحاب رأيت الذين مرجع آه ورا اليهم (فلم يقولوا شيئا) من ذلك (وقد تقدم الحديث بطوله) وهو ما ناس منا
حديثنا انهم اي شيان لم يدروا الصواب فقالوا يا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يعطى قريشا ويترك الانصار
وسيوفا نقار من دماهم فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اني اعطى رجلا حديث عهد بكفر ما ترضون أن يذهب
الناس بالاموال وترجعوا الى رجالكم جمع رجل ما يكتنه الشخص او ما يستحب من المتاع بر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
فوالله ما تغلبون به وهو رسول الله خير مما تغلبون به من المال قالوا يا رسول الله قد وضينا قال لهم انكم سترون بعدي
أثرة شديدة أي استقلال الاموال وسر ما نكتم منها فاصبروا حتى تلتوا الله يوم القيامة ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم

على الجوض فتظفر وبالثواب الجزيل على الصبر قال أنس فلم نصبر وهذا الحديث أخرجه أيضا في غزوة حنين من أربعة
أوجه (عن جبير بن مطعم رضي الله عنه انه يثأرهم مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ومع الناس مقبلا من حنين
عظمت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الاعراب يسألونه) أن يعطيهم من الغنيمة (حتى اضطروه) أي الجحوش (الى حمرة)
شجرة لها ثور أصفر (تخطف رداها) أي الشجرة على سبيل الجواز أو الاعراب (فوقف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم)
فقال اعطوني رداي فلو كان عدد هذه العظام) خبر عظيم له شك (نعما) ايلا أو البقر (لقسمته بينكم ثم لا تجدوني بخيلا
ولا كذوبا ولا جبانا) فيه ذم الخصال المذكورة وهي البخل والكذب والجبن وأن امام المسلمين لا يصلح ان يكون فيه خصلة
منها وفيه ما كان في النبي صلى الله عليه وآله وسلم من الحلم وحسن الخلق وسعة الجود والصبر على جفافة الاعراب وفيه جواز
وصف المرتبة بالخصال الحميدة عند الحاجة كخوف ظن اهل الجهل به خلاف ذلك ولا يكون ذلك من الفقر المذموم وفيه
رضا السائل للحق بالوعد اذا تحقق من الوعد التخيير وفيه ان الامام مخير في قسم الغنيمة ان شاء قبل فراغ الحرب وان شاء بعده
(عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال كنت أمشي مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم ٣٦٩ وآله (وسلم) عليه برد) نوع من الثياب
معروف (بخيراني) نسبة الى

أكثر السلف الاول نعم الى أو ما سكت ايمانهم وذهب جماعة من اهل العلم منهم
الهادوية الى انه لا يجوز للعبد النظر الى سيده ومن عقبتهم لذلك ما روى عن سعيد
ابن المسيب انه قال لا تغرنكم آية النور فالمراد بها الاماءة قال في الصبر وخصم بالذكور
لأنهم مخافة من الجرائز في قوله تعالى أو نساكن اه وقد سكت بحديث عمرو بن
شعب جهور اهل العلم من العصابة وغيرهم فقالوا احكم المكاتب قبل تسليم جميع مال
الكتابة حكم العبد في جميع الاحكام من الارث والارث والدية والحل وغير ذلك
وعنه من قال بانه يعتق من المكاتب بقدر ما أدى من مال الكتابة وتبعض الاحكام
التي يمكن تبعضها في حقه بحديث ابن عباس وحديث علي المذكورين وقد قدمنا في باب
ميراث المعتق بعضه من كتاب الفرائض أقوالا في المكاتب الذي قد أدى بعض مال
كاتبته قوله يؤدي المكاتب بضم أوله وفق الدال المهملة مبنيا للجهول أي يؤدي الجاني
عليه من دينه أو لشره لما كان منه سرا يجسب دية الحر وأرثه ولما كان منه عبدا
بجسب دية العبد وأرثه (وعن موسى بن أنس ان سيرا بن مال أنس بن مالك المكاتبة
وكان كثير المال فاني فاطلق الى عمر قال كاتبه فاني فاضربه بالجرة وتلاع
فكاتبهم ان علمت قيم خيرا أخرجه البخاري وهو عن أبي سعيد المقبري قال اشترتني
امراة من بني ليت بسوق ذي الجواز بسبع مائة درهم ثم قدمت فكاتبني على أربعين

٤٧
رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) قال) اهم (ما كان حديث بلقي عنكم قال له فقهاؤهم) أي اصحاب الفهم منهم (ما ذور
ما بنا) أي اصحاب رأيت الذين مرجع آه ورا اليهم (فلم يقولوا شيئا) من ذلك (وقد تقدم الحديث بطوله) وهو ما ناس منا
حديثنا انهم اي شيان لم يدروا الصواب فقالوا يا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يعطى قريشا ويترك الانصار
وسيوفا نقار من دماهم فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اني اعطى رجلا حديث عهد بكفر ما ترضون أن يذهب
الناس بالاموال وترجعوا الى رجالكم جمع رجل ما يكتنه الشخص او ما يستحب من المتاع بر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
فوالله ما تغلبون به وهو رسول الله خير مما تغلبون به من المال قالوا يا رسول الله قد وضينا قال لهم انكم سترون بعدي
أثرة شديدة أي استقلال الاموال وسر ما نكتم منها فاصبروا حتى تلتوا الله يوم القيامة ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم

وقد اتت القرينة على تعيين ذلك الامر وهو احتياجهم الى المال لتوسعة عليهم فابوا الا ان يكون لله هاجر من مثل ذلك ومقتل
ان يكون وعدهم بان يعطهم منه اذا حضر وقد وعد جابر ابا هذا ان يعطهم من مال الصديق فوفى له ابو بكر (فما صلى بهم
الغدير انصرف فتمرضوا له فقبض رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين رآهم وقال انظروا فيكم قد سمعتم ان ابا عبد الله قد جاء
بشيء قالوا اجل) اي تم (يا رسول الله قال فابشروا واعلموا) من التائب وقال الزكريا الامل الرجا يقال املته فهو مامل
قال الامام عيسى مقتضاه ان تكون واسلوا جنة ومنه مضمومة اه وضبطها الصغاني بالوجهين (عاب بكر) فقبض
البشرى من الامام لاتساعه وتوسيع املهم (فوا الله لا الفقر اخشى عليكم ولكن اخشى عليكم ان تبسط عليكم الدنيا كما بسطت
على من كان قبلكم فتنافسوها كما تنافسوها وتملككم كما اهلككم) فيه ان المنافسة في الدنيا قد تجر الى الهلاك في الدين
وفيه مشروعية اخذ الجزية قال العلماء والحكمة في وضعها ان الذل الذي يلحقهم يحملهم على الدخول في الاسلام مع ما
في مخالطة المسلمين من الاطلاع على بحال ٢٧٢ الاسلام واختلف في سنة مشروعيته اقل في سنة ثمان وقبل في سنة تسع

ان مثل هذا لا يتم من الاحتياج به على الاشتراط اما اولافلانه قول جبري واما ثانيا
فليس فيه ما يشترط بان ذلك على جهة الحسم والتأجيل في الاصل انما جعل لاجل الرفق
بالعبد لا بالسيد فاذا قدر العبد على التحمل وتسلية المال دفعة فكيف يمنع من ذلك
والحاصل ان التخييم جائز بالاتفاق كما حكى ذلك في الفقه واما كونه شرطا او واجبا فلا
مستند له

باب ما جاء في أم الولد

(عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من وطئ أمته فولدت له فهي
معتقة عن دبر منه وراه أحد وابن ماجه وفيه انظر أبا امرأة ولدت من سيد هاهي
معتقة عن دبر منه أو قال من بعده وراه أحد وعن ابن عباس قال ذكرت أم ابراهيم
عند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال أعتقها ولدها وراه ابن ماجه والدارقطني
الحديث الاول أخرجه أيضا الحاكم والبيهقي وله طرق وفي اسناده الحسين بن عبد الله
الهاشمي وهو ضعيف جدا وقد رجع جماعة وقفه على عمرو في رواية للدارقطني والبيهقي
من حديث ابن عباس أيضا أم الولد حرة وان كان سقط واسناده ضعيف قال الحافظ
والصحيح انه من قول ابن عمر والحديث الثاني في اسناده أيضا حسين بن عبد الله الهاشمي
وهو ضعيف جدا كما تقدم قال البيهقي وروى عن ابن عباس من قوله قال ولعله ورواه

مبروق
وضع الجزية على أهل البلاد ثمانية وأربعين واربعة وعشرين واثنى عشر وهذا على حساب
الديار باثني عشر وعن مالك لا يراد على الاربعين ويتقص منها عن لا يطبق وهذا محتمل أن يكون جعله على حساب الديار
بعشرة والقدر الذي لا بد منه دينار وفيه حديث مسروق عن معاذ ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم حين بعثه الى اليمن قال
خذ من كل حاكم دينار أخرجه أصحاب السنن وصححه الترمذي والحاكم واختلف السلف في اخذها عن النبي فالجمهور ولا على
مفهوم حديث معاذ كذا لا يؤخذ من شيخ فان ولا من زمن ولا من امرأة ولا يجنون ولا عاجز عن الكسب ولا أجير ولا من أصحاب
الصوامع والديارات في قول الاصح عند الشافعية الوجوب على من ذكر آخر اه وفي هذا الحديث ان طلب العطاء من
الامام لا غضاضة فيه وفيه من اعلام النبوة اخباره صلى الله عليه وآله وسلم بما يقع عليهم ووقع عند مسلم في حديث عبد الله بن
عمر بن العاص مر فوجا يتناقصون ثم يصادون ثم يتدابرون ثم يتباغضون أو فخذوا ذلك وفيه اشارة الى ان كل خلة من
الذكور ان مسبة عن التي قبلها (عن عمرو بن عبد الله عنه انه بعث الناس في اخفاء الامصار) أي في مجموع البلاد الكبار
والا فاما القاص والنون ممدودا جمع فنوب كسر الفاء ممدودا والنون ويقال فلان من اخفاء الناس اذا لم يفتن قبيلته والمصر
المدينة العظيمة (يقالون المشركين) فلما كانوا بالقادسية اتاهم في الجيش الذي أرسلهم يردوا الى قتال المسلمين فوقع بينهم

قتال عظيم لم ينه عنه مثل ما قبل المهرم سنة أربع عشرة وابل في ذلك اليوم جماعة من الشجعان كطلحة الاسدي وعمر بن
معد يكرب وضرار بن الخطاب وأرسل الله تعالى في ذلك اليوم ويحاشد ينة أرمت خيام القوس من اما كنوا هرب وسمت
عقد الجيوش وادرك المسلمون وقتلوا وانهزم القوس وقتل المسلمون منهم خلقا كثيرا ولم يزل المسلمون وراهم الى ان دخلوا
مدينة الملك وهي المدائن التي فتحها ابو ان كسرى وكان الهرمزان واسمه رستم من جهة الهاربيين ووقع بينه وبين المسلمين
وقعة ثم وقع الصلح بينهم ثم نقضه بجمع أبو موسى الاشعري الجيش وحاصره فسال الامان الى ان يحمل الى عمر رضى الله
عنه فوجهه ما أبو موسى مع انس اليه (فاسلم الهرمزان) طائعا وصار عمر يقربه ويستشيرهم ثم اتفق ان يعيد الله بن عمر اتممه
بانه واما ابناؤهم على قتل عمر فعاد على الهرمزان فقتله بعد قتل عمر (فقال له) (اني مستشيرك في مغازي هذه) أي فارس
واصهان واذر بجنان كما عند ابن ابي شيبة أي بايع ما يدان لأن الهرمزان كان اعلم بشأنهم من غيره (قال) الهرمزان (ثم مثلها)
أي الارض التي دل عليها السيف (ومثل من فزع من الناس من عدو المسلمين ٢٧٢ مثل طرلة رأس وله جناحان وله رجلان

مسروق عن عكرمة عن عمرو بن عيسى عن عكرمة عن ابن عمر قال فعاد الحديث
الى عمر وله طرق أخرى وراه البيهقي من حديث ابن ابي عمير عن عبيد الله بن جعفر عن
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لام ابراهيم عتقتك ولدك وهو مفضل وقال ابن
حزم مع هذا بسند رواه ثقات عن ابن عباس ثم ذكره من طريق قاسم بن أصبغ عن محمد
ابن مصعب عن عبيد الله بن عمر عن عبد الكريم الجزري عن عكرمة عن ابن عباس
ونعقبه ابن القطان بان قوله عن محمد بن مصعب خطأ وانما هو عن محمد بن وهب بن ابراهيم
عن مصعب وهو ابن عبيد المصيصي وفيه ضعف والحديثان يدلان على ان الامة تصير
حرة اذا ولدت من سيدها وسياتي الكلام على ذلك في باب ما في الخلاف وفيه وأم الولد هي
الامة التي عاقت من سيدها بمحمل ووضعته متخافا وادعاه (وعن أبي سعيد قال جاء
رجل من الانصار فقال يا رسول الله انما تصيب سييا فخب الاثمان فكيف ترى في العزل
فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم وانكم اتفقوا على ذلك لا عليكم ان لا تفعلوا اذا كنتم
قائم اليست نسمة كتب الله عز وجل ان تخرج الا وهي خارجة وراه أحد والبخاري
الحديث فيه دلائل على جواز العزل عن الاماء وسيد كالمصنف حديث أبي سعيد هذا في
باب ما جاء في العزل من كتاب الوالعة والبناء وبأبي شريحه ان شاء الله تعالى هناك فانه
الموضع الا ببقه وفي مطلق العزل خلاف طويل وكذلك في خصوص العزل عن الحرة

ملوك البلاد كانت تهادونه وتمادي به ولم ينل في الحديث والرجلان اكتفا بالابق للعلم به فرجل قيصبر الفرج مثلا لاتصالها
به وكسرى الهند مثلا قاله الكرماني (قرأ المسلمين فليستروا الى كسرى) فانه الرأس وبقطه ها يطل الجناحان (فندب عمر
جماعة من الناس واستعمل عليهم النعمان بن مقرن) المتزني العصامي امير (حتى اذا كانوا بأرض العدو) وهي نهاوند وكان
قد خرج معهم قيسار وراه ابن ابي شيبة الزبير وحذيفة وابن عمرو والاشعث وعمر بن معد يكرب (وخرج عليهم عامل كسرى)
بسد اركاع عند الطبراني وعند ابن ابي شيبة ذو الجناحين قال الحافظ فعمل احدهما القبة (في اربعين الفا) من اهل فارس
وصكرمان ومن غيرهما كنهاوند واصهان مائة الف وعشرة آلاف (فقام ترجان) لم يسم (فقال ليكن في رجل منكم)
بالجزم على الامر (فقال المغيرة) بن ثعلبة العصامي (سئل عاينته قال) اي الترجان (ما انتم) بصيغته لا يعقل
احتقارا (قال) اي المغيرة (فمن أناس من العرب كانوا ثقاتا شديدا وبلا شديدا) قال في المصباح بضم الميم من باب قتل
ومن باب تعب لغة ومنهم من يقتصر عليها اه (الجلد والنوى من الجوع ونليس الوباء والشعر ونبيد النصارى والبطريقينا
فمن كذا ان اذ بعث رب السموات ورب الارضين تعالى ذكره وجلت عظمتها النينا يامن أنفسنا نعرف أباه واه) زاد في
رواية ابن ابي شيبة في شريف معا وسطنا حيا وصدقنا حديثا (فامر نانيان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان تقتلهم

المدينة العظيمة (يقالون المشركين) فلما كانوا بالقادسية اتاهم في الجيش الذي أرسلهم يردوا الى قتال المسلمين فوقع بينهم

لحق نبي الله صلى الله عليه وآله (وهذا موضع الترجمة وفيه دلالة على جواز اخذها من المحوس لانهم كانوا محسوسا) (واخبرنا نبي الله صلى الله عليه وآله) (وسلم عن رساله بنائه من قتل منا) اي في الجهاد (صار الى الجنة في نعيم لم ير مثله) اي الجنة (قط ومن بقي منها لم يبقا بكم) بالاسروفيه كما قاله الكرماني فصاحة المغيرة من حيث ان كلامه سينحصر لاجلهم فيما يتعاقب دينهم من المطعوم والملبوس ودينهم من العبادة وبعاملتهم من الاعداء من طلب التوحيد والجزية ولعادهم في الآخرة الى كونهم في الجنة وفي الدنيا الى كونهم ملوكا كمالا كثر قاب وفي رواية ابن ابي شيبة فقال انكم معنير العرب اصايكم بجوع وجهه وجنتهم فان شتم من ناكهم بكسر الميم من الميرة اي اعطيناكم الميرة اي الزاد ورجعتم وفي رواية الطبري انكم معنير العرب اطول الناس جوعا واولهم بعد الناس من كل خير وما منعني ان امر هؤلاء الاساورة ان يقتلوكم بالنشاب الا تحب الجنة لكم قال نعم فمد الله عز وجل واثنيت عليه ثم قلت ما خطبات شيامن صفتنا كذلك كالحق بعث الله عز وجل النبي رسوله (فقال النعمان) بن مقرن للمغيرة بن شعبة لما انكر عليه تأخير القتال وذلك ان المغيرة كان قصدا للاشتغال بالقتال اول النهار بعد الفراغ من المكالمات مع التريخان ٣٧٤ (ربما انتم ذلك الله) اي احضرك (مثلا) اي مثل هذا الشدة والوقعة

(مع النبي صلى الله عليه وآله) (وسلم) وانظر بالقتال الى الهبوب (فلم يذمك) على الثاني والصبر (ولم يحزك) بالظلم المجهة يغربون قال الحافظ وهو وجه لوفان ماقبله وهو اظهر ما تقدم في وفد عبد القيس غير ان ايا ولا نداهي (ولكنني شهدت القتال مع رسول الله صلى الله عليه وآله) (وسلم) وضبطت (كان اذا لم يقابل في اول النهار انظر) (حتى تهب الارواح) جمع دبح واصله روح بالواو يدل على الجمع الذي غالب حاله ان يرد الشيء الى أصله فقلت واو المفرد بانه لا يكون وانكار ما قبلها وحكي ابن جني في جمعه ارياح (وتحضر الصلوات) بعد نزول الشمس كما عند ابن ابي شيبة وزاد في رواية الطبري ويطلب القتال وعند ابن ابي شيبة ايضا ينزل النصر وزاد مع ابن زياد بن جبير فقال النعمان اللهم اني اسألك ان تقر عيني اليوم بفتح يكون فيه عز الاسلام وذلك الكفر والشهادة في ثم قال اني هازلوا تيسروا للقتال وفي رواية فليقض الرجل حاجته ويوضأ ثم هازله الثانية فتأهبوا وفي رواية فليقتل الرجل الى نفسه ويرم من سلاحه ثم هازل الثالثة فامسوا ولا يلوي احد على احد ولو قتل فان قتل فعلى الناس حذيفة قال فجعل رجل الناس فوالله ما ضللت ان احسد اياهم مثير يدان يرجع الى اهله حتى يقتل او يفر فثبتوا التائم انهم موالجمل الواحد يقع على الاخر فيقتل سبعة وجعل الحسن الذي جاءهم خلفهم يعقرهم وفي رواية ابن ابي شيبة وقع ذوا الجناحين عن بقله ثم يامش على بطنه ففتح الله على المسلمين وفي رواية الطبري فجعل النعمان يتقدم بالواء الماتعة في القح جاءته نسيابة في خاسرته فصرعه فسهاه اخوه معقل ثوبا واحدا واخذ اللواء ورجع الناس فبادرهم واخذ بقة فكتب بالقح الى عمر مع رجل من المسلمين ومعه سيف في القنوح طريق بن سهم وعند ابن ابي شيبة من طريق علي بن زيد بن جندعان عن ابي عثمان النهدي انه ذهب بالشارة الى عمر فيمكن ان يكونا واقفا وذكر الطبري ان ذلك كان سنة تسع عشرة وقبل سنة احدى وعشرين وفي الحديث منقبة للنعمان ومعرفة المغيرة

أوالامة أو أم الولد وسبقنا ذلك مبسوطا بعبارة الله ولعل مراد المصنف رحمه الله بابراد الحديث الاستدلال بقوله فكتب الاعمان على منع بيع أمهات الاولاد وهو محتمل (وعن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه نهى عن بيع أمهات الاولاد وقال لا يبعن ولا يورثن ولا يورثن يستمتع بها السيد مادام حيا واذا مات فهي حرة رواه الدارقطني ورواه مالك في الموطأ والدارقطني من طريق آخر عن ابن عمر عن عمر من قوله وهو أصح . وعن أبي الزبير عن جابر انه قال يقول كاني بيع سراير أمهات اولادنا والنبي صلى الله عليه وآله وسلم فيناحي لاني بذلك بأسا رواه أحمد وابن ماجه . وعن عطاء عن جابر قال بعنا أمهات الاولاد على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأبي بكر فلما كان عمر ثمانا فانتقمنا رواه أبو داود قال بعض العلماء انما وجه هذا ان يكون ذلك مباحا ثم نهى عنه ولم يظهر النهي لمن باعها ولا علم أبو بكر بن باع في زمانه لقصر مدته واشتغاله بهم أمور الدين ثم ظهر ذلك زمن عمر فظهر النهي والمنع وهذا مثل حديث جابر أيضا في المنعة قال كنا نستمع بأقبصة من الأقر والدقيق الايام على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأبي بكر حتى ثمانا عنه عرف شأنا عمر وبن حريث رواه مسلم وانما وجه ما

ما قبلها وحكي ابن جني في جمعه ارياح (وتحضر الصلوات) بعد نزول الشمس كما عند ابن ابي شيبة وزاد في رواية الطبري ويطلب القتال وعند ابن ابي شيبة ايضا ينزل النصر وزاد مع ابن زياد بن جبير فقال النعمان اللهم اني اسألك ان تقر عيني اليوم بفتح يكون فيه عز الاسلام وذلك الكفر والشهادة في ثم قال اني هازلوا تيسروا للقتال وفي رواية فليقض الرجل حاجته ويوضأ ثم هازله الثانية فتأهبوا وفي رواية فليقتل الرجل الى نفسه ويرم من سلاحه ثم هازل الثالثة فامسوا ولا يلوي احد على احد ولو قتل فان قتل فعلى الناس حذيفة قال فجعل رجل الناس فوالله ما ضللت ان احسد اياهم مثير يدان يرجع الى اهله حتى يقتل او يفر فثبتوا التائم انهم موالجمل الواحد يقع على الاخر فيقتل سبعة وجعل الحسن الذي جاءهم خلفهم يعقرهم وفي رواية ابن ابي شيبة وقع ذوا الجناحين عن بقله ثم يامش على بطنه ففتح الله على المسلمين وفي رواية الطبري فجعل النعمان يتقدم بالواء الماتعة في القح جاءته نسيابة في خاسرته فصرعه فسهاه اخوه معقل ثوبا واحدا واخذ اللواء ورجع الناس فبادرهم واخذ بقة فكتب بالقح الى عمر مع رجل من المسلمين ومعه سيف في القنوح طريق بن سهم وعند ابن ابي شيبة من طريق علي بن زيد بن جندعان عن ابي عثمان النهدي انه ذهب بالشارة الى عمر فيمكن ان يكونا واقفا وذكر الطبري ان ذلك كان سنة تسع عشرة وقبل سنة احدى وعشرين وفي الحديث منقبة للنعمان ومعرفة المغيرة

بالحرب وقوة نفسه وشهامته وفصاحته وبلاغته وفيه فضل المشورة وان الكبير لا تنقص عليه في شاورته من هودونه وان المقبول قد يكون أميراً على الفضل لان الزبير بن العوام كان في جيش عليه فيه النعمان بن مقرن والزبير افضل منه اتفاقا ومثله تأمير عمرو بن العاص على جيش فيه أبو بكر وعمر وفيه ضرب المثل وجودة تصور الأمر من ان ولذا استشاره عمرو وتشيعه الغائب المحسوس بمحاضر عمر من اقربيه الى القهم وفيه البداة بقتال الهم فالاهم وبيان ما سكتان العرب عليه في الجاهلية من القهر وشظف العيش والارسال الى الامام بالشارة وفضل القتال بعد نزول الشمس على ما قبله ولا يعارضه الله صلى الله عليه وآله ولم كان بغير صاحب احلان هذا عند المصافحة وذلك عند الفارة وبالله التوفيق (عن ابي حنيفة الساعدي رضي الله عنه قال غزونا مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم تبوك وأهدي ملكا يله) هو ابن العلاء كما في مسلم واهمه يوحنا بن روية والعلاء اسم أمه وأيلة مدينة على ساحل البحر آخر الحجاز وأول الزمام (لنبي صلى الله عليه وآله وسلم بقله بيضاء) هي دلدل (وكساه) اي كسا النبي صلى الله عليه وآله وسلم ملكا يله (بردا وكتب له بصرهم) اي يدايتهم وعند ابن ابي حنيفة لما انتهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم الى تبوك اتي يوحنا بن روية صاحب ايلة فصالحه ٣٧٥ وأعطاه الجزية وكتب له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كتابا فيه

سبق لامتناع الشيخ بعد وفاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم . وعن الخطاب بن صالح عن أمه قالت حدثتني سلامة بنت معقل قالت كنت للعباب بن عمرو ولي منه غلام فماتت لي امرأته الا ان تباعني في دينه فابتعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فذكرت ذلك له فقال من صاحب تركه العباب بن عمرو قالوا اخوه أبو اليسر كعب بن عمرو فدعا فقال لا تبيعوها واعتقوها فاذا بعتم بركة قد جاءني فأتوني اعرضكم ففعلوا فاختاروا فباعهم بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال قوم أم الولد علوكة ولا تفلتكم يعرضكم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقال بعضهم هي حرة قد اعتقها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فني كان الاختلاف رواه أحمد في مسنده قال الخطابي وايضا اسناده بذلك) حديث ابن عمر اخرجه ايضا البيهقي من طريقه وهو قوفا وقال الصحيح وقصه على عمر وكذا قال عبد الحق وقال صاحب الامام المعروف في الوفاء والذي رفته ثقة قيل ولا يصح مسندها وحديث جابر الاول اخرجه ايضا الشافعي والبيهقي وحديثه الثاني اخرجه ايضا ابن حبان واخاكم وحديث سلامة بنت معقل اخرجه ايضا ابو داود وفي اسناده محمد بن اسحق بن يسار وفيه مقال وذكر البيهقي انه احسن شيء روي في هذا الباب عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال هذا بعد ان ذكر

سبق لامتناع الشيخ بعد وفاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم . وعن الخطاب بن صالح عن أمه قالت حدثتني سلامة بنت معقل قالت كنت للعباب بن عمرو ولي منه غلام فماتت لي امرأته الا ان تباعني في دينه فابتعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فذكرت ذلك له فقال من صاحب تركه العباب بن عمرو قالوا اخوه أبو اليسر كعب بن عمرو فدعا فقال لا تبيعوها واعتقوها فاذا بعتم بركة قد جاءني فأتوني اعرضكم ففعلوا فاختاروا فباعهم بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال قوم أم الولد علوكة ولا تفلتكم يعرضكم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقال بعضهم هي حرة قد اعتقها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فني كان الاختلاف رواه أحمد في مسنده قال الخطابي وايضا اسناده بذلك) حديث ابن عمر اخرجه ايضا البيهقي من طريقه وهو قوفا وقال الصحيح وقصه على عمر وكذا قال عبد الحق وقال صاحب الامام المعروف في الوفاء والذي رفته ثقة قيل ولا يصح مسندها وحديث جابر الاول اخرجه ايضا الشافعي والبيهقي وحديثه الثاني اخرجه ايضا ابن حبان واخاكم وحديث سلامة بنت معقل اخرجه ايضا ابو داود وفي اسناده محمد بن اسحق بن يسار وفيه مقال وذكر البيهقي انه احسن شيء روي في هذا الباب عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال هذا بعد ان ذكر

فتمصرون ثم تنزلون من جافره رجل من أهل الصليب فيقول غاب الصليب فبقية رجل من المسلمين فيقوم اليه فيدفع فعدا
ذلك تغدو الروم ويحتمون للملحمة فيأون قد كره وعقد ابن ماجه من روعا من حديث أبي هريرة اذا وقعت الملاحم بعث
الله بعثا من الموالى يؤيد الله بهم الذين وله من حديث معاذ بن جبل من روعا الملحمة الكبرى وفتح القسطنطينية وتخرج الدجال
في سبعة أشهر وله من حديث عبد الله بن سيرر فبعه بين الملحمة وفتح المدينة ست سنين ويخرج الدجال في السابعة واستناده
أصح من استناده حديث معاذ بن ربيعة حديث الباب كلهم شاميون الأشيخ المؤلف فكي قال المهاب فيه ان الغدر من اشراط
الساعة وفيه أشيا من علامات النبوة قد ظهر أكثرها قال ابن المنير ما قصة الروم فلم تجمع الى الآن ولا بلغنا انهم غزوا في
البر في هذا العدة وهو من الامور التي لم تقع بعد اه قلت نعم لم تقع الى الآن ولكن الآثار وأحوال الملوك اليوم تدل على انها
ستقع عن قريب فقد عزلوا في شهر جمادى الاولى من هذه السنة وهي سنة ثلاث وتسعين ومائتين وألف الهجرة على صاحبها
الصلاة والتحية سلطان القسطنطينية المسمى بعبد العزيز خان ويقال انه قتل نفسه بعد العزل وأقيم مقامه السلطان مراد خان
الناموس ابن أخيه عبد الحميد خان واقتال ٣٧٨ يجرى في هذا الزمان بينه وبين أهل الصرب والجبل الاسود ورفعت الفتنة

وأشها وقرب النصر هذه المائة
وبقي منها سبع سنين ثم تبتدى
بالمائة الرابعة عشرة والله أعلم
بما يقع على رأسه ويأبى الامر
اليه وأظن ان زمان ظهور
المهدي الموعود المنتظر الذي
دلت عليه الاحاديث النبوية
وما يليه قد اقترب وقد حققنا هذا
المقام في كتابنا حجج الكرامة في
آثار اقيامة بمالامزيد عليه
وبالحمد لله فقد قال في فتح الباري
بعد ما نقل عن ابن المنير وفي هذا
الحديث بشارته وتارة وذلك انه
دل على ان العاقبة للمؤمنين مع
كثرة الجيوش وفيه إشارة الى ان
عدد جيوش المسلمين سيكون
أضعاف ما هو عليه ووقع في

يكون يبعث في حياة سيدنا فان مات وإلهام منه ولدا في عتقت عندهم وقد قيل ان
هذا مجمع عليه وقد روي في جامع آل محمد عن القاسم بن ابراهيم ان من أدرك من أهل
يكونوا يثبتون رواية يسع امهات الاولاد وقد ادعى بعض المتأخرين الاجماع على
تحريم يسع أم الولد مطلقا وهو مجازفة ظاهرة وادعى بعض أهل العلم ان تحريم يسع
قطعي وهو فاسد لان القطع بالتحريم ان كان لاجل الأدلة القاضية بالتحريم ففيها
معرفة من المقال السالف وان كان لاجل الاجماع المذموم ففهم ما عرفت وكيف يصح
الاحتجاج بمثل ذلك والخلاف ما زال منذ أيام الصحابة الى الآن وقد عسكر القائلون
بالجواز بحديث جابر المذكورين وحديث سلامة وقد عرفت ان حديث جابر ليس فيها
ما يدل على اطلاع النبي صلى الله عليه وآله وسلم على البيع وتقريره كما تقدم عن النبي
وأما قوله فلا ترى بذلك بأسا الرواية فيه بالنون التي للجماعة ولو كانت بالياء التحتية
لكان فيه دلالة على التقرير وأما حديث سلامة فدلالة على عدم الجواز أظهر لان النبي
صلى الله عليه وسلم نهاهم عن البيع وامرهم بالاعتاق وتوعدهم عتقهم ايس فيه دليل
على انه كان يجوز بيعه الاحتمال انه عوفهم لما رأى من احتياجهم وهذه المسئلة
طويلة الذيل وقد أفرد بها ابن كثير بصنف مستقل وحكى عن الشافعي فيها أربعة
أقوال وذكر ان جمل ما فيها من الأقوال للعلماء غمائية ولا شك ان الحكم بعق

رواية للحاكم عن عوف بن مالك في هذا الحديث أنه قال لما في طاعة عوام ان رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم قال في اعدس تابين يدي الساعة فقد وقع من ثلث يعني موته صلى الله عليه وآله وسلم وفتح
المقدس والطاعون وبقي ثلاث فقال له ما اذان لها أهلا ووقع في الفتن لتعين من حاد ان هذه القصة تكون في زمن المهدي
على يد ملك من آل هرقل اه واعل الفتن التي ترى الآن في الدنيا مقدمة تلك القصة والله أعلم بالصواب واليه المرجع
والعاقبة (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال كيف يكتم اذا لم يحبوا) من الجبابة أي لم تأخذوا من الجزية والخراج (ديدارا
ولادهم فقبل له وكيف ترى ذلك كاتبا يا أبا هريرة قال أي والذي نفسي بيده عن قول الصادق المصدوق) الذي لم يقل له
الا الصادق يعني ان جبريل مثله لم يخبره الا بالصدق (قالوا نعم ذلك قال فتملك ذمة الله وذمة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم) أي
يتناول ما لا يصل من الجور والظلم (فبشده الله عز وجل قلوب أهل الذمة فيمنعون ما في أيديهم) من الجزية وفي هذا الحديث
التوصية بأهل الذمة لما في الجزية التي تؤخذ منهم من تنفع المسلمين وفيه التحذير من ظلمهم والله متى وقع ذلك نقصوا العهود فلم
يجنب المسلمون منهم شيئا فتضيق أحوالهم وفيه علم من أعلام النبوة والحاصل ان فيه الانذار من سوء العاقبة وان المسلمين
يمنعون حقوقهم في آخر الامر قال في الفتح وكذلك وقع اه أي منذ أيام كثيرة فكيف بهذا اليوم والغدر بعد العهد حرام

سواء كان في حق المسلم او الذي قال تعالى الذين عاهدت منهم ثم ينقضون عهدهم في كل مرة وهم لا يتقون والاية وان زلت
فيهم ودفرت بظلة لكن الاعتبار بعموم اللفظ لا بخصوص السبب والله المستعان وعليه التكلان (عن عبد الله بن
مسعود (وائس) بن مالك (رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لكل غادر لواء) أي علم (يوم القيامة قال
أحدهما) أي أحد الراويين (ينصب) أي اللواء (وقال الآخر يري يوم القيامة يعرف به) وسلم عن شعبة يقال هذه غدره
فلان وله من حديث أبي سعيد رفع له بقدر غدرته وله من حديثه من وجه آخر عند استه قال ابن المنير كان عومل بضد قصده
لان عادة اللواء يكون على الرأس فنصب عندا سفل زيادة في فضيسته لان الاعين غالباً تمتد الى الالوية فيكون ذلك سببا
لاستعادها التي بدأت لذلك اليوم فيزداد بها فضيحة وعن ابن عمر عند البخاري في هذا الباب رفعه باللفظ لكل غادر لواء ينصب
لغدرته زاد أبو ذر يوم القيامة أي لاجل غدرته في الدنيا او بقدرها وفي اللفظ بغدرته أي بسببها والمراد شهرته في القسامة بصفة
القدر ليدمه أهل الموقف وفيه غلط تحريم القدر لاسيما من صاحب الولاية العامة لان غدرته يتعدى ضرره الى كثير ولانه غير
مضطر الى القدر لغدرته على الوفاء وقال عياض المشهور ان هذا الحديث ٣٧٩ ورد في ذم الامام اذا غدر في عهد ولده عتبة

ام الولد مستلزم لعدم جواز بيعها فلو صحت الاحاديث القاضية بانها تصير
حرة بالولادة لكانت دليلا على عدم جواز البيع ولكن فيها
مأسلف والاحوط اجتناب البيع لان أقل احواله
ان يكون من الامور المشبهة والمؤمنون
وقانون عندها كما اخبرنا بذلك
الصادق المصدوق صلى
الله عليه وسلم
واقه أعلم

(تم الجزء الخامس ويليها الجزء السادس اوله كتاب النكاح)

سودا لم يوروا القادر فيه ذموا فاقضى الحديث وقوع مثل ذلك لا غادر ليسم بصفة في القسامة فيذمه أهل الموقف واحدا
الوفاء فلم يرد فيه شيء ولا يبعد أن يقع كذلك وقد ثبت لو اء الحمد لنيينا صلى الله عليه وآله وسلم وفي الحديث ان الناس يدعون يوم
القيامة باثمهم اقوله في رواية ابن عمر في الفتن هذه غدره فلان بن فلان قال ابن دقيق العيد وان ثبت انهم يدعون باسمياتهم
فقد يقال يخص هذا من العموم وتعملك به قوم في ترك الجهاد مع ولادة الحرب الذين يغدرون كما حكاه الباقى رحمه الله تعالى
وهذا آخر كتاب الجهاد تجزئت كاتبة على يد مؤلفه الفقير المحتاج الى رحمة ربه الباري أبي الطيب صدوق بن حسن بن علي
الحسيني القتبجي البخاري كان الله له في الدنيا والآخرة وحياته في حياته مع الماخرة القاهرة في غرة شهر الله تعالى شعبان
سنة ثلاث وتسعين ومائتين وألف يلدته بموالي الحمية صانها الله وأهلها من كل وصحة ورزية وبقيامة ثم النصف الاول من
كاتبه هذا الشرح المسمى بعون الباري بجمل أدلة البخاري وهذا التنصيف من تجزئة هذا العبد الضعيف عتق الله عنه
ما جناه واستعمله فيما يحب ويرضاه ويتلوه كتاب هذه الخلق أعانه الله تعالى على تكميل الباقي من النصف الآخر وجعله
خالصا لوجه الكرم ويقع به جلا به نجيل عنه وكرمه آمين ولا أحد أصدق من الله سبحانه ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم
في الحديث والقبيل وأخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين الى يوم البعث والدين